

# كِتَابُ الطَّهَارَةِ

تَفْسِيرُ رَأْسِ بَابٍ

فِيهِ الْمَصْرُوعَاتُ بِإِذْنِ اللَّهِ الْعَلِيِّ  
السَّيِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَوْسَوِيِّ الْكَلْبِيِّ الْبَغْدَادِيِّ

دَامَ ظِلُّهُ الْوَارِثُ

أَلْفٌ

مَنْعَةُ الْإِسْلَامِ فِي تَرْغِيمِ الْمَدِينَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ

دَارُ الْفَلَاحِ الْبَغْدَادِيَّةِ



Princeton University Library



32101 059054237



PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.

--	--

# كِتَابُ الطَّهَارَةِ

تَقْرِيرُ أَنْجَاثِ

فِيهِ الْعَصْرُ سَمِاحَةٌ أَيْبَةُ اللَّهِ الْعُطْنَى  
السَّيِّدُ مُحَمَّدُ رِضَا الْمَوْسَوِي الْكُلَيْبِي كَانِي

دَامَ ظِلُّهُ الْوَارِثُ

تَأَلَّفَ

مُحَمَّدُ هَارِثُ الْمُفَدِّسِ النَّجَفِيِّ

(Arab)

BP 184

.4

.N342

1987

(RECAP)



داد الفئات الكريمة

للعناية بطبعه ونشر علومه

ایران - قم المقدسة صندوق البريد ۲۴

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي رفع درجته العلماء وفضل مدادهم على ماء  
الهدوء والصلاة والسلام على خير خلقه واشرف بيته  
محمد سيد المرسلين وخاتم الانبياء وعلى غترته الشفاء الالهي  
واللعنة الدائمة على اعدائهم اعداء الله ما دامت الارض  
والسما والبعث فان شرف العلم لا يخفى وفضله لا يحصى  
قد وثقنا هداية من الانبياء ونالوا بذلك نياحة خاتم الالهي  
ومن سلك هذا السبيل يجهد واجتهاد ولذنا الفاضل  
حجرات الاسلام الشيخ محمد هادي المقدر النجفي دامت ايام  
افاضاته وحضرنا اجاننا العالمة في الفقه والاصول  
حضور تفهم وتحقق وتعمق وتدقيق ففسط ما القينا ه  
من المحاضرات في المغزاة العلمية من كتاب الطهارة وعرض  
علينا ما كتب قراءة علينا وشرحنا النظر ثانيا فالقينا ه  
حسن الالوب جميل التعبير جيد التسويب وقد استجدنا  
في طبعه فاجرتناه داعين له بمنزلة التوفيق ودوام التأييد  
فلله تعالى دبره وعليه سبحانه اجره وكثر في العلماء والعلمين  
اسئله واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والسلام  
عليه وعلى سائر العلماء الامامين ورحمة الله وبركاته

وهذا اليوم الثاني  


حرم في اليوم العاشر ذي القعدة سنة 1340



مَنْشُورَاتُ  
دَارِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على جميع نعمه وآياته والصلاة والسلام على أشرف رسله وخاتم  
أنبيائه محمد وآله الذين هم حجج الله على عباده وامائه سيما بقية الله الأعظم  
صلوات الله عليه وعلى آبائه. واللعنة على اعدائهم الى يوم لقائه  
أما بعد فيقول أقلّ الناس جرماً وأكثرهم جرماً المفتاق الى عفورته الوفي محمد  
هادى المقدّس النجفي ابن المرحوم المغفور له الحاج الشيخ على المقدّس النجفي الرشقي فده  
هذا ماتلقيناه ممّا ألقاه استاذنا الأعظم الحجة الآية الحاج السيد محمدرضا الموسوي  
الكلبي يگانی دام ظلّه الوارف من مباحث الطهارة وكان شروعه فيها — على ما بالبال — في  
أواخر سنة ألف وثمانين و ثلاثمائة هجرية في صحن فاطمة بنت موسى بن جعفر  
عليها السلام ببلدة قم المحمية ثم انتقل دام ظلّه بعد ذلك الى المسجد الأعظم المجاور للصحن  
المطهر وذلك بعدا رتحال استاذنا الأكبر الحجة الآية المرحوم المغفور له الحاج السيد حسين  
الطباطبائي البروجردي قدّس سره في تلك السنة وآنى وان لم استقص جميع أبحاث الاستاذ  
دام علاه إلا أنّى بذلت غاية جهدى في جمع البحوث الهامة من أبحاث الأستاذ وهذا  
الكتاب يتوى على أبحاث المياه والأسئار والطهارات الثلاث اى الوضوء والغسل والتيمم  
وأغسال النساء واغسال وأحكام الأموات والمطهرات و النجاسات وغير ذلك وسميته  
(ابحاث حول الطهارة) والله الموفق للسداد.

المؤلف محمد هادى النجفي

## (كتاب الطهارة)

وحيث أنه لافائدة للتعرض لمعناها صرفنا الكلام عن معناها الى بيان أقسامها و أحكامها المترتبة عليها. و قبل الخوض في ذلك لابد من تقديم البحث عن المياه و أقسامها لتوقف الطهارة على فهم أقسامها و أحكامها.

## (المبحث الأول في المياه و أقسامها)

اعلم أن الماء كلّ طاهر و مطهر من الحدث و الخبث في الجملة اجماعاً بل كونه في الجملة مطهراً للحدث و الخبث من ضروريات الاسلام. و ماهية الماء ظاهرة عندالعرف في أي لغة كان ولكن مفهومه غيرظاهر غاية الظهور بحيث لا تبقى له مصاديق مشتبهة اصلا ولذا ترى العرف يشكّون في صدق الماء على الماء الممزوج بشيء من السكر او الملح وكذا الماء الخارج من عين مالحة وأنه هل هو ماء مالح او هو ماء الملح.

والحاصل أنّ مفهوم الماء كأغلب المفاهيم له مصاديق مشتبهة وليس له مفهوم مبيّن عرفي بحيث لا يشك العرف في شيء من مصاديقه و حينئذٍ لابد في كلّ مورد مشتبه من الرجوع الى الاصل الجارى في ذلك المورد ففي المثالين المتقدمين يرجع في المثال الاول منها الى أصالة بقاء المائية ليحكم بارتفاع الحدث او الخبث به و في الثاني منها يرجع الى أصالة بقاء الحدث او الخبث اذا استعمل في رفع احدهما لكن أصالة الطهارة جارية في الماء المذكور إن استعمل في رفع الخبث هذا كلّ في الشبهة المفهومية.

و أمّا الشبهات المصدّاقة بأن كان مفهوم الماء مبيّنا عنده و مفهوم الجلاب ايضا مبيّناً ولكن شك في مورد أنه ماء ا و جلاب فانه تجرى فيه أصالة الطهارة اذا لاقى النجس ولكن لا يرتفع به الحدث او الخبث.

أمّا الدليل على كون الماء مطهراً—مضافاً الى دعوى الاجماع والضرورة—أمّا من الكتاب فآيات منها قوله تعالى: (وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا) (١) فأن الطهور وان كان مبالغة في الطاهر الا أنّ بعض أهل اللغة قد فسره بالمطهر لغيره و وافقه على ذلك جميع الفقهاء

مع أن بعض الآيات يدلّ عليه.

كقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ) (١)

وقوله تعالى: (وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا) (٢)

وقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ..... الآية) (٣)

وقد ثبت بالضرورة من الدين أنّ التطهير—أعمّ من ان يكون من الحدث في حال الاختيار او من الخبث في اكثر الموارد—لا يكون الا بالماء فبضمّ هذه الآيات الى قوله تعالى: (وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا) يعلم جزماً أن المراد من الطهور هو المطهر لغيره وان فرض أن اللغة لا تساعد عليه.

و منها قوله تعالى: (وَيَنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ) (٤) وهذه الآية تصرّح بكون الماء مطهراً فلانحتاج الى ضمّ شئى اليها والآيات الأخرى الآيات التي أشرنا اليها من قوله تعالى: (وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا) الخ. وكذا يستدلّ لكون الماء مطهراً بأخبار كثيرة نذكر بعضها. فيها رواية السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (الْمَاءُ يُطَهِّرُ وَلَا يُطَهَّرُ) (٥).

و منها مرسله الفقيه عنه عليه السلام قال: كان بنو اسرائيل اذا أصاب أحدهم قطرة بول قرضوا لحوهم بالمقاريض وقد وسّع الله عزّوجلّ عليكم بأوسع ممّا بين السماء والأرض وجعل لكم الماء طهوراً فانظروا كيف تكونون (٦). و منها رواية السرائر قال: «قول رسول الله صلى الله عليه وآله المتفق على روايته أنّه خلق الماء طهوراً لا ينجسه شئى الا ما غير طعمه اولونه اورا حته» (٧) الى غير ذلك من الأخبار.

(١) سورة البقرة الآية ٢٢٢

(٢) سورة المائدة الآية ٦

(٤) سورة الأنفال الآية ١١

(٥) (٦) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب المياه الحديث ١-٢

(٧) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب المياه الحديث ٩

وضعف رواية السكوني وغيرها غير ضائر بعد جبر ضعفها بعمل الأصحاب. ثم انه اذا ثبت من الآيات و الأخبار كون الماء مطهرا فهل يكون فيها اطلاق بحيث يشمل جميع الأشياء اى يكون مطهراً لجميع الأشياء حتى الماء المتنجس وكذا الدهن المتنجس والدبس المتنجس وغير ذلك والحاصل أنه كلما يشك في أنه هل يطهره ام لا يؤخذ باطلاق هذه الأدلة في مطهريّة الماء له ا وليس فيها اطلاق بل هى بصدد اثبات كون الماء مطهراً في الجملة على نحو الاهمال والاجمال وأما أنه مطهر لماذا فلا تكون بصدد بيانه بل لا بد من استفادة كونه مطهراً لأى نوع من المتنجسات من دليل آخر غير هذه الآيات والروايات وهى لا يمكن التمسك باطلاقها لكيفيّة التطهير ايضا اذا شك في أنه هل يحصل التطهير للمتنجسات بالماء بأى كيفيّة كانت او لا بدله من كيفيّة خاصة.

ثم انه اذا فرض الاهمال والاجمال في الآيات والروايات فهل يكون المرجع هو العرف بأن يقال: انّ كلما يراه العرف أنه تحصل الطهارة بهذه الكيفية اذا غسل به نقول به فيه دون ما لا يساعد العرف على ذلك.

وكذا اذا شك في أنّ الماء هل يكون مطهراً لبعض الأجسام أم لا فهل يكون مرجعه الشرع او العرف لا يبعد أن يقال: انّ المرجع— على فرض الاهمال والاجمال في الآيات والروايات— هو العرف.

ولكنّ الظاهر أنه ليس فيها اهمال بل اطلاقها شامل لجميع المتنجسات التى لها قابلية التطهير فلا يشمل الدهن والدبس المتنجسين الا في صورة استهلاكها في الماء فحينئذ كلّ ما يشك في قابليته للتطهير يتمسك فيه بالاطلاق وكذا اذا شك في أنّ التطهير هل يعتبر فيه كيفيّة خاصة ام لا تنفي ايضا بالاطلاق.

ثم انّ صاحب الشرائع (قده) قد قسم المياه الى ثلاثة أقسام الماء الجارى وماء البئر والماء المحقون وساثر أقسامها قد أحققها بها أمّا الجارى فاختلف فيه أولاً بأنه هل يعتبر فيه الجريان او يكفي فيه النبوع فقط قال في المسالك: المراد بالجارى النابع غير البئر سواء جرى أم لا واطلاق الجارى عليه مطلقا تغليب او حقيقة عرفية والأصح اشتراط كبريته انتهى. ولا يخفى عليك أنّ هذا الكلام لا يساعد عليه العرف واللغة.

أمّا العرف فلا يطلق الجارى عندهم الا على ما جرى على وجه الأرض و كأنه أراد

رحمه الله بذلك أن المراد بالجاري ليس ما هو الظاهر من هذا اللفظ بل المستفاد من الأخبار أنه النابع مطلقاً.

و لكن لا شاهد له على ما دّعاه و أمّا اللغة في المصباح المنير - للفيومي - جرى الماء سال خلاف وقف الى أن قال: والماء الجاري هو المتدافع في انحدار فاعتبر في معناه السيلان والتدافع.

واختلف فيه ثانياً بأنه هل تعتبر فيه الكريسة ام لا قال العلامة والشهيد الثاني قدس سره بالآول وقال الأكثر بالثاني وهو الأصح لعدم الدليل على اشتراط الكرية فيه مع أن اطلاق بعض الأخبار في الجاري يدفعه.

ثم إنه لا فرق في صدق الماء الجاري بين ما اذا خرج الماء من العين متدافعاً وبشدة او خرج بنزوء وضعف ولا بين أن يخرج من العيون او يسيل من الثلوج و ان لم تكن له مادة او يخرج من منبع كبير بحيث يكون له استمرار و استدامة لصدق اسم الجاري على ذلك كله عرفاً ولا دليل من الشرع على خلاف ذلك نعم اذا لم تكن له مادة مثل ما اذا سال كرم من الماء على وجه الأرض بدون وجود المادة او كانت له مادة لكن لا استدامة لها فالظاهر عدم صدق الجاري عليه عرفاً و ان صدق لغة.

ثم انا قد ذكرنا عدم الفرق في الجاري بين كونه أقلّ من الكرلاصلاق المستفاد من أخباره (١).

و يمكن تأسيس أصل كلى لعدم تنجس مطلق المياه اذا كانت كراً أو كانت لها مادة الا ما خرج بالدليل فيكون هذا الأصل هو المرجع عند الشك اذا حصلت ملاقة الماء للنجس و يستفاد هذا الأصل الكلى من كثير من الأخبار.

منها الرواية التي رواها ابن ادريس وادعى الاتفاق على روايتها و حكي عن ابن أبي عقيل أنها متواترة عن ابي عبد الله عن آبائه عن النبي صلوات الله عليهم أجمعين أنه قال: «خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء الا ما غير لونه و اطعمه او ربحه» (٢).

(١) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب المياه الحديث ٩

(٢) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب المياه الحديث ٩-٢

و منها موثقة سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن الرجل يمرّ بالماء و فيه دابة ميتة قد أنتنت قال: ان كان النتن الغالب على الماء فلا تتوضأ ولا تشرب» (١)

فإن لفظ الماء فيها اريد به الجنس لا واحد من مياه العالم لأنه في مقام البيان لا الاجمال فالرواية الاولى دالة على أنّ الماء لا ينجس الا اذا تغير أحد أوصافه بالنجس والثانية دالة — بمفهومها — على عدم تنجس مطلق المياه اذا لم تكن ريح الميتة الواقعة فيها غالبية على ريحها.

و منها رواية حريز عن ابن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كلما غلب الماء على ريح الجيفة فتوضأ منه و اشرب و اذا تغير الماء و تغير الطعم فلا تتوضأ ولا تشرب» (٢)

فإن لفظ الماء ايضا مطلق شامل لمطلق المياه.

و منها رواية أبي بصير عنه عليه السلام حيث سأله عن الماء النقيع تبول فيه الدواب.

فقال: «ان تغير الماء فلا تتوضأ منه وان لم يتغير من أبوالها فتوضأ منه و كذلك الدم اذا سال في الماء وأشباهه» (٣)

فإن المراد بالماء النقيع هو الماء الراكد وليس فيه التقييد بالكرية او الجريان او غيرها فيشمل مطلق المياه الا ما خرج بالدليل. والحاصل أنه يستفاد من هذه الأخبار أصل كلي و قاعدة كلية و هي عدم تنجس مطلق المياه الا اذا تغير أحد أوصافه بالنجس و خرج من هذه الكلية الماء القليل والدليل على حوجهه عن القاعدة الاخبار الكثيرة المعتبرة و هي صنفان:

الأول الروايات الدالة على عدم انفعال الكرب لاقاة النجس و سنوردها في موضعها انشاء الله تعالى فانها دالة بمفهومها على انفعال مادون الكرب و هل يستفاد منها أنه ينفع بجميع النجاسات او ينفع بالنجاسات في الجملة سيجيئ تفصيله.

(١) جامع الاحاديث الباب ٢ من أبواب المياه الحديث ٩ - ٢

(٢) جامع الاحاديث الباب ٢ من أبواب المياه الحديث ١ - ٨

(٣) جامع الاحاديث الباب ٢ من أبواب المياه الحديث ١ - ٨

الثاني الأخبار الكثيرة الواردة في موارد خاصة.

منها صحيحة عليّ بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام في رجل رعف فامتخط فصار بعض ذلك الدم قطعاً صغاراً فأصاب اناءه هل يصلح الوضوء منه فقال: ان لم يكن شيئاً (شئى خ ل) يستبين في الماء فلا بأس وان كان شيئاً بيناً فلا تتوضأ (فلا يتوضأ خ ل) منه. قال ((وسألت عن رجل رعف وهو يتوضأ فقطرة في انائه هل يصلح الوضوء منه

قال: لا)) (١)

وصدر هذه الرواية يحتمل أن يراد منه فرض العلم الاجمالي باصابة الدم اما للاناء اول الماء فحكم عليه السلام بعدم البأس بالوضوء من هذا الماء ولا بد من حمله على ما اذا كان ظهر الاناء خارجاً عن محلّ الابتلاء حتى لا يكون العلم الاجمالي متجزأً وحينئذ لا دخل للرواية فيما نحن فيه نعم الجملة الثانية أعني قوله: وان كان شيئاً بيناً الخ مرتبط بما نحن فيه بل هو تصريح للمفهوم من الجملة الأولى.

ويحتمل أن يكون المراد من الرواية أنّ الدم أصاب الاناء قطعاً لكن فصل الامام عليه السلام بين كون الدم شيئاً بيناً في الماء او غير بين فحكم بعدم جواز الوضوء على الأول وجوازه على الثاني وهذا التفصيل هو مختار شيخ الطائفة (قده) في الاستبصار على ما حكى عنه وفي المحكّي عن المبسوط: ما لا يمكن التحرز عنه مثل رأس البر وغيره فإنه معفو عنه لأنه لا يمكن التحرز عنه انتهى.

ولكن يدفع هذا الاحتمال ذيل الصحيحة فإنه ترك التفصيل بين كون الدم بيناً في الماء وغيره وحكم بعدم جواز الوضوء بوقوع قطرة من الدم في الاناء من غير تفصيل. اللهم الا أن يقال بأنّ المراد من القطرة الدم البين ولكن لا يناسب هذا السؤال من مثل عليّ بن جعفر رضوان الله عليه بعد التفصيل الذي ذكره الامام عليه السلام في صدر الرواية فلا بد من أن يحمل صدرها على غير ما يريد من ذيلها وهو عدم اصابة الدم للماء وهو الاحتمال الثالث في الرواية. وحاصله أنّ انتشار الدم وصيرورته قطعاً صغاراً صار سبباً لتحيّر السائل حيث انه علم باصابة الدم للاناء وشك في اصابته للماء فسمأل عن

(١) جامع الاحاديث الباب ٨ من أبواب المياه الحديث ٤

حكم ذلك فأجاب عليه السلام بأنه ان لم يستبن شيئاً في الماء فلا بأس بالوضوء منه وهذا كناية عن الشك في اصابة الدم للماء وان كان شيئاً بيناً فلا يتوضأ منه لأنه يعلم باصابة الدم للماء وهذا الاحتمال قريب جداً بخلاف الاحتمالين الأولين فلا بد من حمل الرواية عليه لأنه أظهر الاحتمالات او حينئذ تصير الرواية شاهدة لما نحن فيه من انفعال الماء القليل بملاقاة النجس لأنه حكم عليه السلام فيها بأنه اذا كان شيئاً بيناً فلا يتوضأ منه والنهي عن التوضؤ لا بد من جهة عروض النجاسة في الماء لأنه الظاهر للأجل حصول القذارة فيه فانه يمكن من البعد.

ومنها صحيحة البنزطي قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل يدخل يده في الاناء وهي قدرة قال: يكفي الاناء (١).

ومنها صحيحة ابن مسكان عن أبي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الجنب يجعل الركوة او التورفيدخل اصبعه فيه قال: ان كانت يده قدرة فأهرقه (فليهرقه ل) وان لم يصبها قدر فليغتسل منه هذا مما قال الله تعالى: مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ (٢).  
ومنها رواية شهاب بن عبد ربه عن ابي عبد الله عليه السلام ايضا في الرجل الجنب يسهو فيغمس يده في الاناء قبل أن يغسلها أنه لا بأس اذا لم يكن أصاب يده شيء (٣) فدل ذلك بمفهومها على تنجس الماء اذا أدخل يده في الاناء و كانت قدرة بأن اصابها المتى كما يظهر ذلك من الأخبار الآتية.

ومنها موثقة سماعة عن أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: اذا أدخلت يدك في الاناء قبل أن تغسلها فلا بأس الآن يكون أصابها قدر بول او جنابة فان أدخلت يدك في الاناء وفيها شيئاً من ذلك فأهرق ذلك الماء (٤).

ومنها موثقة الأخرى عنه عليه السلام قال: اذا أصابت الرجل جنابة فأدخل يده في الاناء فلا بأس ان لم يكن أصاب يده شيئاً من المتى (٥).

ومنها موثقة الثالثة ايضا قال: سألته عن رجل يمس الطست او الركوة ثم يدخل يده في الاناء قبل أن يفرغ على كفيه قال: يهريق من الماء ثلاث حفنات وان لم يفعل فلا بأس

(١) (٢) (٣) - جامع الاحاديث الباب ٨ من ابواب المياه الحديث ١-٢-٧ والآية في سورة الحج الآية ٧٨

(٤) (٥) - جامع الأحاديث الباب ٨ من أبواب المياه الحديث ٣-٨-٩



وان كانت أصابته جنابة فأدخل يده في الماء فلا بأس به ان لم يكن أصاب يده شيئاً من المني وان كان أصاب يده فأدخل يده في الماء قبل أن يفرغ على كفيه فليهرق الماء كله (١).  
ولكن تعارض هذه الروايات الدالة على انفعال الماء القليل بملاقاة النجس أخبار كثيرة دالة على عدم انفعال الماء القليل

منها رواية ابي مريم الأنصاري قال: كنت مع ابي عبد الله عليه السلام في حائط له فحضرت الصلوة فنزح لولواً للوضوء من ركني له فخرج عليه قطعة من عذرة يابسة فأكفأ رأسه وتوضأ بالباقي (٢).  
فإن الظاهر من لفظ العذرة هو عذرة الانسان فدلت الرواية على عدم انفعال الماء القليل بملاقاة النجس و حمل الدلو على ما يبلغ الكرّ بعيد للغاية كما أنّ حمل العذرة على فضلة مأكول اللحم ايضاً بعيد.

ومنها رواية محمد بن ميسر قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل الجنب ينتهي الى الماء القليل في الطريق ويريد أن يغتسل منه وليس معه اثناء يغرف به ويدها قدرتان قال: يضع يده و(ثم) يتوضأ ثم يغتسل هذا مما قال الله تعالى: **مُجَعَّلٌ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ** (٣).

ولفظ القليل ظاهر في مادون الكرو حمله على القليل بمقدار الكرّ خلاف ظاهر لفظ القليل والمقصود أنه يضع يده في الماء و يتوضأ أي يطهر يده به لأنّ الوضوء هنا بفتح الواو وهو بمعنى التنظيف لا الوضوء المعهود فإنه لا يجتمع مع غسل الجنابة.

وهذا المعنى المستفاد من الرواية—أعني عدم انفعال الماء القليل بوضع يده المتنجسة في الماء—هو المناسب لرفع الحرج الذي استدلل به الامام عليه السلام دون سائر التأويلات البعيدة عن الرواية لكي لا تنافي الروايات المتقدمة الدالة على انفعال الماء القليل بملاقاة النجاسة ويمكن حمل النهي الوارد في الروايات المتقدمة—عن الوضوء بالماء الملاقى للنجاسة—على الكراهة في صورة الاختيار و حمل هذين الخبرين على الجواز بدون الكراهة في صورة عدم وجود ماء غيره وكذا يمكن حمل الأخبار الآمرة باراقه الماء الملاقى للنجاسة على استحباب الاراقه.

(١) جامع الأحاديث الباب ٨ من أبواب المياه الحديث - ٣ - ٨ - ٩

(٢) (٣) - جامع احاديث الشيعة الباب ٨ من ابواب المياه الحديث ١٣ - ١٤

ولكن كلّ ذلك خلاف الظاهر ومناف لعمل معظم الأصحاب  
القسم الثاني من الأخبار الدالة على انفعال الماء القليل في الجملة هو مفهوم أخبار  
الكرّ.

فن الأخبار صحيحة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله (ع) قال: قلت له: الغدير فيه ماء  
مجتمع تبول فيه الدواب وتلغ فيه الكلاب ويغتسل فيه الجنب قال: اذا كان الماء قدر كرم ينجسه  
شيئاً<sup>(١)</sup>.

وكذا الأخبار الكثيرة الدالة على أنّ الماء اذا كان قدر كرم لم ينجسه شيئاً<sup>(٢)</sup>. فإنّ  
مفهومها انفعال الماء بملاقة النجس اذالم يبلغ حد الكرم ولكن لا يخفى أنّ نقيض السالبة  
الكلية التي ذكرت في منطوق هذه الأخبار من قوله (ع) اذا كان الماء قدر كرم لا ينجسه  
شيئاً—هي الموجبة الجزئية فلا يستفاد من مفهوم هذه الكلية الا أنّ الماء اذالم يكن قدر كرم  
ينجسه شيئاً مالا أنه ينجسه جميع الأشياء او جميع النجاسات وحينئذ فيمكن أن يكون منجس  
الماء القليل هو الكلب او الخنزير او الخمر التي يستفاد من الأخبار تنجيسها للماء القليل.

كصحيحة لبقلاب الواردة في سؤال الكلب قال عليه السلام في حق الكلب: أنه رجس  
نجس لا تتوضأ بفضله واصبب ذلك الماء واغسله بالتراب أول مرة ثمّ بالماء<sup>(٣)</sup>.

وسيجيء البحث في هذه الرواية مفصلاً في مبحث الأواني انشاء الله تعالى.

وصحيحة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الكلب  
يشرب من الاناء قال: اغسل الاناء<sup>(٤)</sup>.

وصحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: وسألته عن خنزير شرب  
من اناء كيف يصنع به قال: يغسل سبع مرّات<sup>(٥)</sup>.

ومرسلة ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال: ما يبلّ الميل من النبيذ ينجس حياً من ماء  
يقولها ثلاثاً<sup>(٦)</sup>.

(١)(٢)—جامع الاحاديث الباب ٦ من ابواب المياه الحديث ٤—١—٣

(٣)(٤)—جامع الاحاديث الباب ١ من ابواب الاسرار الحديث ٤ الباب ٣

(٥)—جامع الاحاديث ٢٣ من ابواب النجاسات الحديث ٩

(٦)—الوسائل الباب ٣٨ من ابواب النجاسات الحديث ٦

ورواية عمر بن حنظلة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ماتقول في قدح من مسكر يصب عليه الماء حتى تذهب عاديته ويذهب سكره فقال: لا والله ولا قطرة قطرت في حب الأهريق ذلك الحب (١)

هذا كله بالنسبة الى النجاسات الثلاث.

وأما سائر النجاسات فلا دلالة لروايات الكر على تنجيسها للماء القليل ومفهوم روايات الكر لا عموم فيه حتى يتمسك به.

والقدر المتيقن من مفهوم روايات الكر هو تنجيس هذه الثلاثة — أعنى الكلب والخنزير والخمر للماء القليل فينزل المفهوم عليها.

مضافاً الى أنه يمكن أن يقال: إن أخبار الكر ليس لها مفهوم اصلا بل التحديد بالكر لبيان تحقق موضوع عدم الانفعال وهو مقدار الكر فالشرطية سقت لبيان تحقق الموضوع مثل ان رزقت ولدأفأختنه ومثل هذه الشرطية ليس لها مفهوم اصلا بل ينتفي الحكم بانتفاء موضوعه لأن انتفاء الموضوع يصير سبباً لتحقيق موضوع قضية اخرى.

هذا وربما يدعى أن الجمع بين الأخبار على نحو ما مر من حمل مادّة — على النهى عن التوضؤ بالماء الملاقى للتجسس على الكراهة ومادّة على الازاقة على الاستحباب — غير ممكن في موثقة سماعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل معه اناء ان فيها ماء وقع في أحدهما قذر ولا يدري أيهما هو وليس يقدر على ماء غيره قال: يهريقهما (جميعاً) و يتيمّم (٢) فانها صريحة في عدم جواز استعمال الاناءين الذين وقع في أحدهما قذر وانتقال تكليفه الى التيمّم فيعلم من هذه الموثقة انفعال الماء القليل بوقوع القذر والتأويل المذكور غير متمم فيها ولكن لا يخفى عدم معارضة هذه الموثقة للروايات الدالة على عدم انفعال الماء القليل لفرض السائل انفعال الماء على سبيل البتّ والجزم وإنما سأل عن حكم الماءين الذين وقع القذر في احدهما واشتبه فسأله أنما هو عن حكم المشتبه بعد الفراغ عن نجاسة الماء وليس سؤاله عن الماء بأنه ينجس بوقوع القذر فيه ام لا ويمكن أن يكون القذر المفروض في كلامه هو الكلب او الخنزير او الخمر فلا ينافي ما ذكرناه هذا كله بحسب الأخبار والجمع بينها.

(١) الوسائل الباب ١٨ من ابواب الاشرية المحرمة الحديث ١

(٢) جامع الاحاديث الباب ١٢ من أبواب المياه الحديث ٣

وأما أقوال العلماء فذهب الأكثر بل كاد أن يكون اجماعاً إلى انفعال الماء القليل بملاقاة مطلق التجس بل المتنجس والمخالف في ذلك من القدماء الحسن بن أبي عقيل العماني والصدوق في ظاهر كلامه في الفقيه قال في الفقيه: فإن دخل رجل الحمام ولم يكن معه ما يغرف به ويده قدرتان ضرب يده في الماء وقال: بسم الله وهذا مما قال الله عز وجل: وما جعل عليكم في الدين من حرج<sup>(١)</sup> وكذلك الجنب إذا انتهى إلى الماء في الطريق ولم يكن معه اناء يغرف به ويده قدرتان يفعل مثل ذلك انتهى والظاهر أن مستنده هورواية محمد بن ميسر المتقدمة<sup>(٢)</sup> فإن قلنا بظهور الرواية في عدم انفعال الماء القليل بملاقاة المتنجس كما قويناه نقول بظهور كلامه في ذلك ويشهد لذلك استشهاده بالآية فإنه لا يناسب ذلك كون الماء المفروض كراً كما لا يخفى. ومن المتوسطين فخرالدين ومن المتأخرين المحدث الفيض الكاشاني والسيد عبدالله الشوشتری كما ذكر. لك كلاً في مفتاح الكرامة ولكن الصدوق قد خص عدم الانفعال بصورة الاضطرار كما يظهر ذلك من قوله ولم يكن معه اناء يغرف به الا أن يقال: إن هذا القيد لرفع الكراهة وحمل أخبار المنع على الكراهة في صورة الاختيار كما مر في رواية محمد بن ميسر ثم إن مخالفة ابن أبي عقيل والصدوق غير ضائر في تحقق الاجماع لكونها معلومة التسبب وكذا فخر المحققين والفيض القاساني إلا أن يقال: إن مستند المجمعين ليس الآهذه الأخبار وليس هنا اجماع كاشف قطعي عن قول المعصوم عليه السلام وقد عرفت أن الأخبار متعارضة فبعضها دال على انفعال الماء القليل وبعضها دال على عدم الانفعال. لكن نقول: إن اعراض الأصحاب عن أخبار عدم الانفعال يكشف عن عدم حجيتها ويوجب وهنها عندنا.

ثم بناء على انفعال الماء القليل كما قويناه لافرق بين أن تكون سطوح الماء متساوية او مختلفة إذالم يكن للماء قوة دافعة فالعالي ينجس بملاقاة النجس لسافله إذالم يكن له دفع وقوة مثل ما إذا دخل ابرة نجسة من تحت القربة فإنه ينجس الماء العالي فيها ايضاً و كذا إذا كان الابريق في أسفله ثقب واتصل ماء الابريق بواسطة الثقب بالأرض النجسة فإنه ينجس الماء الذي في أعلى الابريق ايضاً وأما إذا كان للماء دفع وقوة فلا ينجس بملاقاة

(١) - سورة الحج آية ٧٨.

(٢) - جامع الاحاديث الباب ٨ من ابواب المياه الحديث ١٤

النجس لبعض أجزائه سواء أكانت السطوح متساوية ام مختلفة حتى أنّ السافل لا ينجس بملاقاة العالى للنجاسة كالفقارة فالمناطق في عدم التنجس حصول الدفع وان كان من مثل السافل للعالى لا العلوفان العلو من حيث هو غير موجب لعدم الانفعال ما لم يكن للماء دفع و قوة والسرفى ذلك هو أنّ سبب التنجس ليس هو الملاقاة فقط بل السبب بنظر العرف هو الملاقاة مع حصول السراية واذا حصلت الملاقاة ولم تحصل السراية لا يحكم العرف بالتنجس بمجرد الملاقاة.

وكذا لافرق بين ورود النجاسة على الماء ووروده عليها لأنه بعد ما علم أنّ سبب التنجس هو الملاقاة مع السراية لا يفرق العرف بينهما مع أنّ ملاكهما واحد وهو حصول الملاقاة والسراية فاذكره بعض الأعلام— من عدم الدليل على انفعال القليل بوروده على النجاسة فإنّ مادّة على الانفعال كلّ مورده ورود النجاسة على الماء— مدفوع بأنّ ذكر مورد ورود النجاسة أنّها من باب المثال لا الخصوصية بقريّة فهم العرف فانه اذا ألقيت الأدلة الدالة على الانفعال ممّا كانت النجاسة وارده على الماء على العرف لا يفهم العرف منها الخصوصية بل يحكمون حكماً قطعياً بأنّ الماء اذا ورد على النجاسة حكمه ايضاً كذلك. ثم إنّ الظاهر أنه لا خلاف بين العامة والخاصة بأنّ مطلق المياه اذا تغيّر أحد أوصافها الثلاثة أعنى الريح واللون والطعم تنجس سواء أكان الماء قليلاً ام كراً ام جارياً ام بئراً نعم نسب الى صاحب المدارك الاشكال بالنسبة الى اللون لعدم وجوده في الأخبار الصحيحة و لكن النسبة على خلاف الواقع حيث قال فيها في كلام له: الاولى نجاسة الماء الجارى باستيلاء النجاسة على أحد أوصافه والمراد بها اللون والطعم او الرائحة لا مطلق الصفات كالحرارة والبرودة وهذا مذهب علمائنا كافة انتهى وهذا الكلام فيه تصريح بخلاف تلك النسبة.

وكيف كان فستند نجاسة الماء بتغيّر أحد أوصافه الثلاثة هو الأخبار المستفيضة بل المدعى تواترها فمنها قوله ص خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شئ إلا ما غير لونه او طعمه اوربحة (١) ومنها صحيحة حريز عن الصادق عليه السلام قال: كلّما غلب الماء (على) ريح الجيفة فتوضاً من الماء واشرب واذا تغيّر الماء و تغيّر الطعم فلا توضأ ولا تشرب (٢) وهذه

الرواية قد دلّت على تنجس الماء بالريّح والطعم ومفهوم قوله: كلّما غلب الماء الخ أنّه كلّما لم يغلب الماء ريح الجيفة فلا يجوز التوضؤ والشرب منه ولا يكون ذلك إلاّ بان يغلب ريح الجيفة على الماء لعدم وجود الواسطة بين غلبة الماء على ريح الجيفة وغلبة ريح الجيفة على الماء فح يمكن أن يكون المنطوق هو تغيّر الماء بالريّح ثم عطف عليه الطعم فذكر عليه السلام قسمين من اقسام التغيّر في هذه الرواية وهو التغيّر بالريّح والطعم ولفظ الماء في الرواية مطلق شامل للكروا الجارى وماء الحمام وغير ذلك.

ومنها صحيحة محمد بن اسماعيل بن بزيع قال: كتبت الى رجل أسأله أن يسأل ابا الحسن الرضا عليه السلام فقال: ماء البئر واسع لا يفسده شيئ إلاّ أن يتغيّر ريحه او طعمه فينزح حتّى يذهب الرّيح ويطيب طعمه لأنّ له مادّة (١) ومنها ما ذكر فيها اللون مع الرّيح او اللون فقط كرواية شهاب بن عبد ربّه قال: أتيت ابا عبد الله عليه السلام أسأله فابتدأني فقال: ان شئت فاسأل وان شئت أخبرتك قلت: — أخبرني قال: جئت لتسألني عن الغدير يكون في جانبه الجيفة أتوضأ منه او لا قال: نعم قال: فتوضأ من الجانب الآخر إلاّ أن يغلب على الماء الرّيح فينتن، وجئت لتسأل عن الماء الراكد من الكرك قال: فما لم يكن فيه تغيّر او ريح غالبه قلت: فما التغيّر قال: الصفرة فتوضأ منه وكلّما غلب عليه كثرة الماء فهو ظاهر (٢) فان الظاهر من الفقرة الثانية ايضاً فرض كون التغيّر بوصف النجس لا مطلقاً وان لم يذكر شيئاً من التجاسات فيها من الجيفة وغيرها إلاّ أنّ الفقرة الاولى شاهدة على أنّ فرض التغيّر في الفقرة الثانية ايضاً هو التغيّر بالجيفة إلاّ أنّها مخصوصة بالراكد ونحوه والاولى مخصوصة بالغدير ويظهر من هذه الرواية التغيّر باللون ايضاً.

ومنها رواية العلاء بن فضيل قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الحياض يبيل فيها قال: لا بأس اذا غلب لون الماء لون البول (٣) ومفهومها أنّه اذا غلب لون البول على لون الماء فيه بأس اي ينجس الماء فذكر في هذه الرواية اللون فقط.

ومنها رواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام أنّه سئل عن الماء التقيع تبول فيه الدواب

(١) — جامع الاحاديث - الباب ٩ من ابواب المياه الحديث ١

(٢) — جامع الاحاديث الباب ٢ من ابواب المياه الحديث ٦

(٣) — جامع الاحاديث الباب ٢ من ابواب المياه الحديث ٧

فقال:

ان تغير الماء فلا تتوضأ منه وكذلك الدم اذا سال في الماء وأشباهه (١) فان تشبيه الدم بالأبوال ظاهر في كون التغير باللون فهذه الرواية ايضاً مما يدل على أن التغير باللون اى بلون التجاسة يكون منجساً للماء بل نفس ذكر الدم ظاهر في التغير اللوني لأنّ الدم ليس له رائحة منتنة وان كان له طعم ايضاً الا ان المتبادر منها هو اللون فلا اشكال في اللون اصلاً فاقيل من عدم وجود المستند للون لوجه له بعد ورود هذه الأخبار.

فتحصّل من جميع الأخبار أنّ الماء مطلقاً من أى أقسام المياه ينجس بتغير أحد أوصافه الثلاثة أعنى الريح و الطعم واللون بالنجس وهل ينجس الماء بتنجس وصفه بغير هذه الثلاثة بأن تغير بالثقل او الخفة او الحرارة او البرودة وغيرها فيه اشكال لعدم دلالة هذه الأخبار على ذلك نعم في بعض الأخبار ذكر التغير من غير تقييد بأحد هذه الأوصاف الثلاثة مثل قوله ماء البر واسع لا يفسده شئ الا أن يتغير به (١) وغير ذلك. ولكن يمكن حمله على مادّت عليه تلك الأخبار مضافاً الى عدم فهم العرف من لفظ التغير غير التغير بأحد هذه الأوصاف الثلاثة فينزل المطلق على المتفاهم العرفي.

## (فروع)

(الأول) هل ينجس الماء بتغير أحد أوصافه بالمتنجس مثل ما اذا تغير لونه او طعمه بوقوع الدبس المتنجس او تغير ريحه بوقوع الدهن المتنجس او الجلاب المتنجس فيه ام لا؟ يمكن أن يقال: انه يستفاد من الأخبار المتقدمة أنه لا بدّ في تنجس الماء بالتغير تغيره بالنجس وأنه المتبادر من هذه الأخبار فلا تشمل التغير بالمتنجس نعم في بعض الأخبار ما يشمل الفرض مثل صحيحة ابن بزيع ماء البر واسع لا يفسده شئ الا أن يتغير (٢) فانه ليس فيها ذكر النجس بل ذكر لفظ الشئ الشامل للمتنجس ايضاً الا أنّ التبادر فيها ابتدائي يدفعه ذيلها عقيب قوله: ريحه او طعمه فينزع حتى يذهب الريح و يطيب الطعم، فانه ظاهر في

(١) (٢) جامع الاحاديث الباب ٩ من ابواب المياه الحديث ٣-٢

التنجس بالنجس فإنّ الرّيح المنتنة لا توجد في غير النجس غالباً وكذا الطعم الخبيث لا يحصل من المتنجس فتأمل.

الفرع (الثاني) أنّه لا فرق بين ورود النجس على الماء وورود الماء على النجس ومورد الأخبار وان كان هو الأول الآنّ العرف بعد ما علم أنّ النجس ينجس الماء القليل لا يفرق بين المقامين ويعلم أنّ ذكر ورود النجس على الماء من باب المثال لا من باب الخصوصية.

(الثالث) ذكر السيد الطباطبائي (قدس سره) في العروة الوثقى أنّه اذا وقع في الماء دم وشيئ طاهر أحمرفا حمر الماء بالمجموع لم يحكم بالنجاسة ووجهه ظاهر فإنّ السبب للتغير هو المجموع من النجس والظاهر فلم يستند التغير الى ملاقة النجس فقط. ولكن ذكر رحمه الله قبله: أنّه اذا تغير ريح الماء بالميتة الواقع جزء منها في الماء وجزء منها في الخارج تنجس الماء ولم يعلم الفرق بين المسألتين فإنّه ان كان كون النجس جزءً المستند التغير يجب الحكم بالنجاسة في المسألتين والافلا نحكم بالنجاسة في شئ منها فإنّه لا فرق بين الرّيح واللون ولا بين تنجس الماء بالدم او الميتة هذا كلّه فيما اذا تغير أحد أوصاف الماء بملاقة النجس وأما اذا لم يتغير فان كان الماء قليلاً فقد مرّ البحث فيه وان كان كراً لا ينجس وسياتي الكلام فيه هذا كله في الماء القليل والجاري.



## البحث في ماء الكرّ

وأما الكرّ فله في الأخبار تحديدان أحدهما بحسب المساحة والآخر بحسب الوزن أما بحسب المساحة ففيها أخبار مختلفة فبعضها يدل على اعتبار بلوغ كلّ من أبعاده الثلاثة الطول والعرض والعمق ثلاثة أشبار ونصف مثل مارواه في الاستبصار عن الحسن بن صالح الثوري عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا كان الماء في الركيّ كرّاً لا ينجسه شيء قلت: وكم الكرّ قال: ثلاثة أشبار ونصف طولها في ثلاثة أشبار ونصف عمقها في ثلاثة أشبار ونصف عرضها<sup>(١)</sup>.

والرواية وان كانت ضعيفة السند الآن الأصحاب اعتمدوا عليها وعملوا بها. واشتمالها على ما لم يقل به احد— وهو اعتبار الكرّية في عدم انفعال ماء البئر— غير ضائر لا مكان حمل هذه الجملة بالخصوص على التقية ولا يلزم من ذلك حمل تمام الخبر عليها مع أنّه لا وجه له لعدم اعتبار الكرّية عند العامة في عدم الانفعال بل الماء غير المنفعل عندهم القلّة والقلّتان وعند بعضهم أنّ مطلق المياه لا ينفعل حتّى القليل مضافاً الى أنّ الرّكوة بحسب تفسير بعض أهل اللغة هو الحوض الكبير فلا يلزم أن يكون بئراً. واستشكل في الرواية ايضاً بعدم ذكر الطول في نسخ الكافي وإنما ذكر الطول في نسخ الاستبصار فقط فحينئذ ذكر فيها البعد ان برواية الكافي وهو مخالف للاجماع فتسقط الرواية عن الاعتبار والجواب عنه أولاً أنّه اذا دار الأمر بين احتمال النقيصة والزيادة فاحتمال النقيصة أولى لأنّ التسيان يصير غالباً سبباً للنقيصة لا للزيادة.

وثانياً أنّه لو فرض عدم ذكر أحد الأبعاد فلا يضرّ بالمقصود فإنّ المراد بالعرض هو السطح أعم من الطول والعرض لا خصوص العرض المقابل للطول ويشهد لذلك عدم ذكر الأبعاد الثلاثة في جميع أخبار الكرّ بحسب تحديده بالمساحة بل ذكر فيها البعدان فقط

(١)— جامع الأحاديث الباب ٧ من ابواب المياه الحديث ٢

فيظهر من ذلك أنّ المراد بالعرض هو السطح الشامل للطول والعرض. ومن روايات الكرّ مارواه ابو بصير في الصحيح عن الصادق عليه السلام ايضاً — قال: اذا كان الماء ثلاثة أشبار ونصف (ونصفاً ل) في مثله ثلاثة أشبار ونصف في عمقه من الأرض فذلك الكرّ من الماء (١).

والمناقشة فيها بما مرّ من اهمال ذكر أحد الأبعاد الثلاثة فيها مدفوعة بما عرفت مضافاً الى أنه يمكن أن يقال: إنّ الأبعاد الثلاثة مذكورة فيها بأن يقال: ثلاثة أشبار ونصف الذي ذكر أولاً هو البعد الأوّل وفي مثله للبعد الثاني وثلاثة أشبار ونصف الثاني بيان او بدل لقوله: في مثله وقوله في عمقه اي ثلاثة أشبار ونصف في عمقه فقوله في عمقه بيان للبعد الثالث واكتفى فيه بظهوره من سابقه وهاتان الروايتان هما مستند قول المشهور من اعتبار بلوغ حاصل ضرب كلّ من الأبعاد الثلاثة في الآخر ثلاثة وأربعين شبراً الآ ثمن شبر.

وقيل: يكفي ستة وثلاثون شبراً ومستند هذا القول هو رواية اسماعيل بن جابر قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الماء الذي لا ينجسه شيء قال: ذراعان عمقه في ذراع ونصف سعته (٢): بأن يقال: أنه يضرب الذراعان اللذان هما أربعة أشبار في ذراع وشبر اللذان هما ثلاثة أشبار في ذراع وشبر طولاً فيصير مجموع مكسره ستة وثلاثين شبراً. ولكن لا يخفى أنّ الذراع أكثر من شبرين فيصير حاصل مضروب الجميع قريباً ممّا قاله المشهور من اعتبار بلوغ مكسره ثلاثة وأربعين شبراً الآ ثمن شبر فهذه الرواية دلالتها على مذهب المشهور أقوى.

وقيل: يكفي بلوغ حاصل المضروب سبعة وعشرين شبراً ومستنده رواية اسماعيل ابن جابر قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الماء الذي لا ينجسه شيء فقال: كرّ قلت: وما الكرّ قال: ثلاثة أشبار في ثلاثة أشبار (٣) قال الصدوق في المجالس: روى أنّ الكرّ هو ما يكون ثلاثة أشبار طولاً في ثلاثة أشبار عرضاً في ثلاثة أشبار عمقاً (٤) والظاهر أنّ

(١) — جامع الاحاديث الباب ٧ من ابواب المياه الحديث ١

(٢) — جامع الاحاديث الباب ٧ من ابواب المياه الحديث ٦

(٣) — جامع الاحاديث الباب ٧ من ابواب المياه الحديث ٥

(٤) — جامع الأحاديث الباب ٧ من ابواب المياه الحديث ٣

رواية الصدوق (قدس سره) هي رواية اسماعيل المتقدمة نقلها بالمعنى لارواية اخرى برأسها ولكن يمكن سقوط لفظ التصف من هذه الرواية فيحتمل مطابقتها لقول المشهور فثبت أنّ الأقوى ما عليه المشهور من بلوغ مكسره ثلاثة وأربعين شبراً.

هذا كده تحديد الكرم بحسب المساحة وأما بحسب الوزن فالأخبار وأقوال العلماء فيه ايضاً مختلفة فبعض الأخبار يدل على تحديده بحسب الوزن بستمائة رطل مثل صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: والكرم ستمائة رطل (١) وبعضها يدل على أنّ الكرم ألف ومائتا رطل مثل مرسله ابن أبي عمير عنه عليه السلام قال: الكرم من الماء الذي لا ينجسه شيء ألف ومائتا رطل (٢) وكيف يمكن التوفيق بينها ولكن يمكن أن يقال: إنّ طريق الجمع بينهما بعد القطع بأن ألفاً ومائتا رطل ليس المراد منه الرطل المكي الذي هو ضعف العراقي لانعقاد الاجماع على خلافه ولأنه مناف للتحديد بحسب المساحة حتى على القول باعتبار بلوغها ثلاثة وأربعين شبراً الأثمن شبر كما اخترناه - أن يقال: إنّ المراد بستمائة رطل في رواية محمد بن مسلم هو الرطل المكي وبألف ومائتا رطل في مرسله ابن أبي عمير هو الرطل العراقي الذي هو نصف الرطل المكي فإنه لا يمكن حمل الرطل في رواية ابن أبي عمير على المكي قطعاً لما ذكرناه ولا على المدني الذي هو أكثر من العراقي بمقدار الثلث لمنافاته لرواية محمد بن مسلم فإنّ الرطل فيها لو حمل على المكي لا يوافق الألف ومائتا رطل المدني ولمنافاته للتحديد بالأشبار كما ذكره بعض المحققين فإنّ الألف ومائتا رطل المدني أكثر من التحديد بالأشبار بكثير. فتعيّن أنّ المراد بستمائة رطل هو الرطل المكي وبألف ومائتا رطل هو العراقي. مضافاً الى موافقة ألف ومائتا رطل للتحديد بثلاثة وأربعين شبراً الأثمن شبر فإنه كما قيل قريب من التحديد المذكور وان كان لا يبلغ التحديد المذكور على نحو الدقة فإنّ الأصل في تحديد الكرم هو التحديد بالوزن وهو تحديد حقيقى بخلاف الأشبار فإنها كاشفة عن وجود الكرم وهي تحديد تقريبي فإنّ الشارع الحكيم بعد أن لاحظ اختلاف الأشبار في القصر والطول جعل طريقاً للعرف الى الوصول الى حقيقة الكرم ولكن راعى فيه الاحتياط فجعل الأكثر طريقاً لتلايض القصر والطول في احراز الكرية.

(١) جامع الاحاديث الباب ٦ من ابواب المياه الحديث ٤

(٢) جامع الاحاديث الباب ٧ من ابواب المياه الحديث ٨

هذاني الكر بحسب المساحة والوزن وأما أحكام ماء الكر فقد بيّناها في مطاوى بيان أحكام الماء القليل من أنّه لا ينجس بملاقاته للنجس إلا إذا تغير أحد أوصافه الثلاثة و ذكرنا أخباره فراجع

## البحث في ماء المطر

وأما ماء المطر فلا ينفعل حال نزوله بملاقاة النجس و يطهر كلّ ماله قابلية التطهير بالماء و تدل على ذلك روايات كثيرة.

(منها) مرسله الكاهلي عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قلت: أمر في الطريق فيسيل على الميزاب في أوقات أعلم أنّ الناس وضّاءون قال: قال: لا بأس لا تسأل عنه قلت: ويسيل على من ماء المطر أرى فيه التغير وأرى فيه آثار القدر فتقطر القطرات على وينتضح على والبيت يتوضأ على سطحه فيكف على ثيابنا قال: ما بدأ بأس لا تغسله كلّ شيء يراه ماء المطر فقد طهر<sup>(١)</sup> فإنها تدلّ على عدم تنجس ماء المطر بوقوعه على النجس و كونه مطهراً للمتنجس ولا يمكن أن يكون الماء مطهراً مع قبوله الأنفعال والمراد بماء المطر المفروض في كلام السائل الماء المجتمع من قطرات المطر لانفس المطر التازل من السماء بدليل أنّه قال أرى فيه التغير الخ فإنّ نفس المطر ما يسيل على وجه الأرض ليس فيه تغير بل التغير يحصل فيه بسيلانه على وجه الأرض والظاهر أنّ المراد بآثار القدر آثار القذارة الظاهرية أي الوسخ و تغير ماء المطر بجريانه على الأرض بوصف المتنجس لا بوصف النجس فإنّ ماء المطر ينجس بتغير أحد أوصافه الثلاثة بملاقاة النجس كسائر المياه والوضوء بفتح الواو الاستنجاء والوكوف الرشح.

(منها) رواية أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكنيف يكون خارجاً فتمطر السماء فتقطر على القطرة قال: ليس به بأس<sup>(٢)</sup>.

(منها) صحيحة هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام في السطح يبال عليه فيكف فيصيب الثوب فقال: لا بأس به ما أصابه من الماء أكثر منه<sup>(٣)</sup> وغير ذلك من الأخبار

الآتية فإنها تدلّ على عدم انفعال ماء المطر بملاقاته للنّجس ثمّ أنّه يشترط في اعتصام ماء المطر عدم انقطاع التقاطر من السّماء للأجل دلالة الآخبار على اعتبار الجريان في عاصميّته لأنّ المراد بالجريان في تلك الأخبار الجريان على وجه الأرض لا الجريان من السّماء كما سيأتي توضيحه. بل لأجل أنّ القدر المتيقن هو صورة تقاطره من السّماء فاعدها يشكّ في صدق المطر عليه أي بعد انقطاعه يشكّ في أنه عاصم أم لا مضافاً الى دعوى الاجماع على اعتبار ذلك. وهل يعتبر في عاصميّته الجريان على وجه الأرض لولا المانع او يكفي مسمّى المطروان لم يجز على وجه الأرض فيه وجهان بل قولان والظاهر هو القول الأوّل ومستنده روايات مستفيضة ذكر فيها الجريان.

(منها) رواية على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألت عن المطر يجرى في المكان فيه العذرة فيصيب الثوب أيسلّي فيه قبل أن يغسل قال: اذا جرى فيه المطر فلا بأس<sup>(١)</sup> و ذكر الجريان وان كان في كلام السائل الا أنّ الامام عليه السلام نبّه بذكره في كلامه ايضاً على أنّ مناط عدم البأس هو الجريان والظاهر أنّ المراد بالجريان الجريان على وجه الأرض لا الجريان من السّماء بقريئة كلمة فيه والضمير عائد الى المكان والجريان في المكان هو الجريان على وجه الأرض ولو كان المراد الجريان من السّماء لقال (ع): اذا جرى عليه المطر مضافاً الى أنّ لفظ الجريان غير معلوم الصدق على الجريان من السّماء بل يطلق عليه لفظ التقاطر ولفظ المطر مثل قولهم: تقاطر المطر من السّماء او قولهم أمطرت السّماء ولا يقال: جرى المطر من السّماء.

(ومنها) صحيحة على بن جعفر ايضاً عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألت عن البيت يبال على ظهره و يغتسل من الجنابة ثمّ يصيبه المطر أيؤخذ من مائه فيتوضأ به للصلوة فقال: اذا جرى فلا بأس به.

قال: وسألته عن الرّجل يمرّ في ماء المطر وقد صبّ فيه خمر فاصاب ثوبه هل يصلّي فيه قبل أن يغسله فقال: لا يغسل ثوبه ولا رجليه و يصلّي فيه ولا بأس به (٢) ولكن هذه الرّواية ظاهرة في الجريان من السّماء لأنّ مفروض السائل وهو الأخذ من ماء المطر والتوضؤ به

(١) جامع الأحاديث الباب ٤ من ابواب المياه الحديث ٧

(٢) جامع الاحاديث الباب ٤ من ابواب المياه الحديث ٨٥

انما يتحقق فيما اذا جرى على وجه الأرض حتى يتمكن من أخذ الماء منه فقيده اذا جرى في الجواب، لابدأن يراد منه الجريان من السماء الآن يقال فيها: ما ذكرناه في الرواية السابقة من أن هذا القيد انما هو لبيان تحقق موضوع الحكم مثل أن يقال في السؤال: اذا كان الرجل عالماً فهل يجب اكرامه فيجاب نعم اذا كان عالماً يجب اكرامه فيذكر الشرط المذكور في الجواب تبهياً على أنه شرط تحقق الموضوع وهذه الرواية وان كان ذيلها مطلقاً إلا أن قيد اذا جرى في الصدر كاف للقرينية على عدم ارادة الاطلاق في الذيل مع أن الذيل له دلالة على تحقق الجريان لأن مفروض السائل السؤال عن الرجل يمر في ماء المطر وهو غير صادق إلا اذا كان المطر جارياً على وجه الارض ومع عدم الجريان لا يمر في ماء المطر بل يمر على الأرض. ومنها روايته الاخرى عن أخيه صلوات الله عليه قال: سألته عن الكنيف يكون فوق البيت فيصيه المطر فيكف فيصيب الثياب أبيض فيها قبل أن تغسل قال: اذا جرى من ماء المطر فلا بأس، يصلى فيه (١) ولكن الانصاف أن هذه الرواية لا دلالة لها على اعتبار الجريان بل الظاهر منها أنه اذا جرى ما يكف من ماء المطر اى يشترط أن يكون ما يكف من ماء المطر لا من ماء الكنيف وأين هذا من اعتبار الجريان وهذه الأخبار— كما ترى— تدل على اعتبار الجريان في مطهريّة المطر وبعض الأخبار المتقدمة (٢) ليس فيها قيد الجريان ويمكن الجمع بينهما بأن مورد أخبار الجريان هو الكنيف او المكان المعد لتوارد النجاسات وقيد الجريان للأجل كونه دخيلاً في التطهير بل لأجل حصول الطهارة لجميع السطح بواسطة جريان المطر عليه حتى المكان الذي لم يصبه المطر فإنه يطهر ايضاً بجريان ماء المطر على سطح الأرض ووصوله اليه فلا يمكن الحكم بطهارة السطح او بطهارة ما يكف على الثياب على الاطلاق بل لابدأماً من قيد الجريان حتى يطهر جميع السطح واما من قيد أن كل مكان أصابه المطر يطهر فقيده الجريان لدفع هذا الاطلاق لأنه شرط في المطهريّة فعلى هذا لا يعتبر في المطهريّة الجريان بل يكفي كون المطر غالباً على النجاسة.

(١) جامع الاحاديث الباب ٤ من ابواب المياه الحديث ٦

(٢) جامع الاحاديث الباب ٤ من ابواب المياه الحديث ٣ و٤

## البحث في ماء البئر

وأما ماء البئر ففيه بحثان الأول في مفهوم البئر ومعناه لغة اوشرعاً قال في المسالك نقلًا عن الشهيد: أنها مجمع ماء نابع من الأرض لا يتعداها غالباً ولا يخرج عن مسماها عرفاً انتهى قلت: الأحكام الثابتة للبئر لا بد من احراز مراد الشارع من لفظ البئر الواقع في كلامه أما بالحقيقة اللغوية واصالة عدم النقل عنها في كلام الشارع او بالحقيقة الشرعية ان قلنا بها او بالاجماع على عدم الفرق بينها والافترتب الأحكام الشرعية عليها مع عدم احراز أن المراد بالبئر الواقعة في كلام الشارع هي البئر الواقعة في كلامنا والمصطلحة عندنا غير ممكن لاحتمال اختلاف عرفه مع عرفنا.

ولكن الظاهر أن الشارع ليس له اصطلاح خاص بالنسبة الى البئر ولا فرق بين المعنى اللغوي والعرفي فيها ومعناها العرفي واضح وهو التابع غير الجاري على وجه الأرض الذي له قعر وهو المرادف لقولنا بالفارسية (چاه) وكذا هو مرادف لسائر اللغات المستعملة في هذا المعنى في أى لغة كان فليس له اصطلاح خاص في جميع اللغات.

## المبحث الثاني في أحكامها

وهل ينفع ماءها بوقوع التجسس فيها؟ فيه أربعة أقوال (الأول) الانفعال مطلقاً وهو المشهور بين القدماء (الثاني) عدمه مطلقاً وهو المشهور بين المتأخرين (الثالث) التفصيل بين الكر وغيره بعدم الانفعال في الأول والانفعال في الثاني وهو المنقول عن الشيخ محمد بن محمد البصرى من القدماء (الرابع) عدم الانفعال ووجوب نزح المقدرات تبعداً نسب ذلك الى العلامة والأقوى هو القول الثاني ويدل عليه كثير من الأخبار

(منها) صحيحة محمد بن اسماعيل بن بزيع قال: كتبت الى رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا صلوات الله عليه فقال: ماء البئر واسع لا يفسده شيئاً الا ان يتغير ريحه او طعمه فينزع حتى يذهب الريح ويطيب طعمه لأن له مادة (١).

(١) جامع الاحاديث الباب ٩ من ابواب المياه الحديث ١

والمراد بالواسع الواسع من حيث الحكم يعنى أن الناس في سعة من حيث حكم ماء البئر وهذا نظير قوله عليه السلام: الناس في سعة ما لا يعلمون وتدل على طهارة ماء البئر فإن الحكم بنجاستها ضيق على الناس تنفيه هذه الرواية وقوله: لا يفسده شئى بيان لقوله واسع و أقوى مصاديق الافساد التجاسة وقدنفتها هذه الرواية وقوله: الأأن يتغير ريح الخ دليل على انحصار الافساد بما اذا تغير وقوله: لأن له مادة لتعليل لقوله واسع اى علة سعة ماء البئر وعدم فساده بملاقاة النجس هو وجود المادة العاصمة للماء عن الانفعال واورد على الاستدلال بالرواية امور أحدها ما ذكره الشيخ في الاستبصار من أن المراد بأنه لا يفسده شئى فساداً لا ينتفع بشئى منه إلا بعد نزح جميعه إلا ما يغيره انتهى .

اقول: ولنعم ما قال بعض الأعظم من أن طرح الرواية وردعلمها الى أهلها أولى من ابداء هذا النحو من الاحتمالات العقلية التي لا يكاد يحتمل المخاطب ارادتها من الرواية خصوصاً في جواب المكاتبه انتهى مع أن المعنى الذى ذكره قدس سره مع التغير كذلك فإن التغير ايضالاً يصير سبباً لفساد الماء بحيث لا ينتفع به إلا بعد نزح جميعه بل يكفي النزح الى أن يذهب التغير فيطهر كما هو ظاهر الرواية بل صريحها، فعند ذلك يصير الاستثناء لغواً وهو غير ممكن بالنسبة الى كلام الامام عليه السلام مضافاً الى أن هذا المعنى الذى ذكره مناف لما هو وغيره عليه من وجوب نزح جميع ماء البئر في بعض الموارد مثل ما اذا صب في البئر خمر أو أحد الدماء الثلاثة او مات فيها انسان فإنه (قدس سره) حكم بوجوب نزح الجميع فانحصار الافساد بالتغير لا وجه له حينئذ إلا أن يدعى بأن الحصر اضافى وهو بعيد غايته .

(الثانى) مما اورد على المكاتبه أن المراد من الافساد ليس من حيث النجاسة بل الافساد المنفى في الروايه هو الافساد من حيث القذارة الظاهرية اى الوسخ بمعنى ان ماء البئر لا يحتمل وسخابل هودائماً نظيف لأن له مادة ولكن فيه ما لا يخفى فإن الامام عليه السلام ليس من شأنه بيان بعض الامور العرفية التي يعرفها العرف بل من شأنه بيان الاحكام الشرعية فان كون ماء البئر بواسطة وجود المادة لا يحتمل القذارة الظاهرية بل وان صار وسخاً يرتفع وسخه بسبب المادة أمر واضح عند العرف ليس من شأن الامام بيانه .

الاشكال الثالث الذى اورده على الرواية أن سند الرواية غير سليم فإنه وان كان الرواة كلهم حتى محمد بن اسماعيل بن بزيع موثقين إلا أن ابن بزيع قال: كتبت الى رجل



أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا (ع) والرجل الذي كتب اليه ابن بزيع مجهول الحال وايضا لفظ قال الذي في الرواية لعله كان من كلام ذلك الرجل لا من كلام الامام عليه السلام فالرواية حينئذٍ مجهولة ومقطوعة.

والجواب أنّ الرواية نقلها ابن بزيع للأصحاب وتلقاها الأصحاب بالقبول حتى أنّ الشيخ مع قوله بنجاسة البئر تلقاها بالقبول بدليل أنه أولها الى المعنى الذي ذكره حتى لا تخالف سائر الأخبار الدالة على التجاسة بزعمه ولم يחדش في سندهابل خدش في دلالتها فالظاهر أنّ ابن بزيع علم أنّ قوله: البئر واسع (الخ) من كلام الامام عليه السلام إمالاته سمعه من الامام حين سأله ذلك الرجل وكان ابن بزيع حاضراً في المجلس ولكن كان له مانع من السؤال من الامام (ع) فكتب الى ذلك الرجل أن يسأل الامام (ع) عن حكم ماء البئر فأجاب الامام وسمعه ابن بزيع وإما أنّ ابن بزيع رأى مكتوب الامام بخطه (ع) فنقل عن الامام (ع) بلفظ قال او علم أنّ ذلك الرجل الذي قال له هذا الكلام. نقله عن الامام عليه السلام لانه من قبل نفسه قال هذا الكلام.

ومن الاخبار الدالة على طهارة ماء البئر صحيحة معاوية بن عمارة عن الصادق عليه السلام قال: سمعته يقول: لا يغسل الثوب ولا تعاد الصلوة ممّا وقع في البئر الآن ينتن فان أنتن غسل الثوب وأعاد الصلوة ونزحت البئر<sup>(١)</sup> فانّ الظاهر منها أنّ كلّ ميتة وقعت في البئر لا تنجس ماءها الا اذا أنتنت فانّ انتان الميتة مستلزم غالباً لتغير الماء فحينئذٍ يجب نزح ماء البئر الى أن يطيب كما نطقت به الرواية المتقدمة.

و (منها) صحيحته الاخرى عنه عليه السلام في الفأرة تقع في البئر فيتوضأ الرجل ويصلّى وهو لا يعلم (بهاخ) أيعيد الصلوة ويغسل ثوبه قال: لا يعيد الصلوة ولا يغسل ثوبه<sup>(٢)</sup> ونظيرها بل أظهر منها دلالة موثقة أبان بن عثمان عنه عليه السلام قال: سئل عن الفأرة تقع في البئر لا يعلم بها إلا بعد ما يتوضأ منها أيعاد الوضوء فقال: لا<sup>(٣)</sup>

وحمل الفأرة على الفأرة الحية بعيد في الغاية بل لا يحتمله أحد من السؤال بل المفروض كونها نجساً و السؤال عن حكم ماء البئر وأبعد منه حمل التوضوء والصلوة على ما

(١) جامع الأحاديث الباب ٩ من ابواب المياه الحديث ٥

(٢)(٣) جامع الأحاديث الباب ٩ من ابواب المياه ح ٧-٨

اذا شك في كون أحدهما كان قبل وقوع الفأرة فيها او بعده فإن الرواية ولا سيما الثانية كادت تكون صريحة في تأخر الصلوة والوضوء عن وقوعها في البئر.

ومنها صحيحة على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن بئر ماء وقع فيها زبيل (زنبيل) من عذرة رطبة او يابسة او زنبيل من سرقين يصلح الوضوء منها قال: لا بأس<sup>(١)</sup> والظاهر من لفظ العذرة هو عذرة الانسان فلا وجه لحمل العذرة على العذرة الطاهرة او الأعم منها ومن التجسس بل لو حملت على الأعم لدلت على عدم الانفصال ايضاً وكذا الظاهر منها اصابة العذرة ماء البئر فلا وجه لحمل الرواية على ما اذا شك في اصابتها لماء البئر بعد اصابة الزنبيل له.

ومنها صحيحة أبي أسامة و أبي يوسف يعقوب بن عثيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا وقع في البئر الطير والدجاجة والفأرة فانزع منها سبع دلاء قلنا: فما تقول في صلوتنا ووضوئنا وما اصاب ثيابنا فقال: لا بأس به (٢) ودلالتها على طهارة ماء البئر واضحة بل صريحة فالأمر بالنزع لأجل التنزه لأجل النجاسة.

ومنها موثقة أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام بئريستقي منها ويتوضأ به وغسل منه الثياب وعجن به ثم علم أنه كان فيها ميت قال (فقال خ ل) لا بأس به ولا يغسل منه الثوب ولا تعاد منه الصلوة (٣) فإن الميت ظاهر في الميت النجس دون الطاهر فإن الطاهر ليس مورد السؤال.

(هذه) هي الاخبار الدالة على الطهارة وفيها اطلاق يشمل الكرّ وما دونه وهنا اخبار آخرتعارض بظاهرها هذه الروايات (منها) رواية الحسن بن صالح الثوري المتقدمة (٤) في باب الكرفان فيها التقييد بالكرّ في عدم انفعال ماء البئر ولفظها هكذا: اذا كان الماء في الركيّ كراماً ينجسه شيء ففهومها اذا لم يكن الماء في الركيّ كراماً ينجسه شيء وهو معارض للروايات المتقدمة.

ويمكن أن يجاب عن المعارضة بأن لفظ الركيّ ليس صريحاً في البرفان معنى الركيّ

(١) جامع الأحاديث الباب ٩ من ابواب المياه حديث ٥

(٢) (٣) جامع الأحاديث الباب ٩ من ابواب المياه الحديث ١٠-١١

(٤) جامع الأحاديث الباب ٧ من ابواب المياه الحديث ٢

كما في القاموس هو الحفرة وفيه ايضاً: المكو الحوض الكبير فيمكن أن يكون المراد منها في الرواية هو مطلق الحفرة دون خصوص البئر وإرادة البئر منه في بعض الموارد من باب اطلاق الكلّي على الفرد لأنّه معناه الحقيقي وعلى فرض كون المراد من الركيّ خصوص البئر في الرواية لتفسير الركيّ بالبئر في كتب اللغويين نقول: بأنّ هذه الرواية يستفاد منها أنّ العاصم لتنجس البئر هو الكريّة ومفهومها عدم وجود العاصم فيمادون الكرو سائر الأخبار الدالّة على عدم انفعال ماء البئر الدالة على أنّ العاصم هو وجود المادة الموجودة فيمادون الكريّ أيضاً ودلالة هذه الرواية على الانفعال بالمفهوم واطلاق تلك الأخبار منطوق وهو أقوى دلالة من المفهوم فلا يصلح المفهوم لتقييد المنطوق هذا كله في بيان الأخبار الدالّة على الظهارة.

وأما الأخبار المتوهم دلالتها على النجاسة فهي كثيرة ايضاً (منها) رواية محمد بن اسماعيل بن بزيع قال: كتبت الى رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا عليه السلام في البئر تكون في المنزل للوضوء فيقطر فيها قطرات من بول اودم او يسقط فيها شيء من عذرة كالبعرة ونحوها ما الذي يطهرها حتى يحلّ الوضوء منها فوقع عليه السلام بخظه في كتابي (كتابه خ ل) ينزح دلاء منها (١).

وتقريب الاستدلال بها على النجاسة هو: انّ السائل سأل عمّا يطهر البئر حتى يحلّ الوضوء منها و يعلم منه أنّ النجاسة كانت مفروغاً عنها عنده بوقوع المذكورات في البئر الى أن يتحقّق المطهر ولم يردعه الامام عليه السلام بنفي النجاسة عن الماء بل أبقاه على اعتقاده فيعلم من ذلك أنّ ماء البئر ينجس بوقوع المذكورات فيها.

والجواب عن هذه الرواية أنّ ذكر الدلاء بنحو الإهمال وعدم تعيين مقدار النزح يستكشف منه أنّ الأمر بالنزح لأجل التنزه لا للوجوب والأفلا يصلح ذكر النزح بنحو الإهمال للجواب بعد وضوح أنّه عليه السلام كان في مقام بيان الحكم وبعد ظهور أنّ السائل كان جاهلاً بالمطهر حتى سأل— ما الذي يطهرها فالمراد بما يطهرها في كلام السائل ما الذي ترفع قذارتها العرفيّة حتى يرتفع كراهة الوضوء منها وان كان حمل جملة حتى يحلّ الوضوء منها على ذلك خلاف الظاهر إلاّ أنّه لا بدّ من هذا الحمل جمعاً بين هذه الرواية وسائر الروايات الصريحة

في الطهارة مع أنّ صاحب الكافي بعد نقله لهذه المكاتبة قال بلا فصل : وهذا الاسناد قال : ماء البئر واسع لا يفسده شيئاً الآن يتغير به (١) فيظهر منه أنّ هذه الرواية ايضاً مكاتبة بنحو مكاتبته السابقة و يؤيده أنّ الشيخ (قدس سره) نقلها في التهذيب بسند المكاتبة السابقة (٢)

فيحتمل قوياً أنّ الروايتين هما مكاتبة واحدة لا مكاتبتان فحينئذٍ يصلح قوله (ع) ماء البئر واسع (الخ) ردعاً لظاهر قوله : ما الذي يطهرها و (منها) صحيحة على بن يقطين عن موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألته عن البئر يقع فيها الحمامة والدجاجة والفأرة والكلب والهرة فقال يجزيك أن تنزح منها دلاء فإنّ ذلك يطهرها انشاء الله (٣) وهذه الرواية أظهر دلالة من سابقتها في دلالتها على تنجس ماء البئر بوقوع النجس فيها لأنّ السابقة كانت دلالتها بالتقرير وهذه بتصريح الامام (ع) بأنّ ذلك يطهرها فيعلم منه أنّ الماء صار نجساً بوقوع المذكورات فيها حتى يطهره التزح.

والجواب في هذه الرواية هو الجواب الذي ذكرناه في تلك الرواية من أنّ اهمال الدلاء وعدم ذكر مقدارها مع أنّ بين هذه النجاسات فرقاً بيناً بحسب الأخبار الواردة في كلّ واحدة منها ومع أنّه عليه السلام كان في مقام البيان بقريته قوله (ع) : يجزيك يستشعر منه أنّه للتنزّه لا وجوب التنزح ويمكن أن يكون قوله (ع) فإنّ ذلك يطهرها صدر لأجل التقيّة فإنّ العامة قائلون بنجاسة البئر بوقوع احدى النجاسات فيها فعبر (ع) بما يوافق التقيّة وأشار الى عدم النجاسة باهمال الدلاء والأمر بنزح الدلاء للنظافة.

ومنها رواية عمّار الساباطي عن الصادق عليه السلام قال في آخرها : وسئل عن بئر وقع فيها كلب او فأرة او خنزير قال : تنزف كلّها فان غلب عليه الماء فلتنزف يوماً الى الليل ثمّ يقام عليها قوم يتراوحون اثنين اثنين فينزفون يوماً الى الليل وقد طهرت (٤).

فإنّ قوله : وقد طهرت في ذيلها قد دلّ على أنّ البئر صارت نجسة بوقوع أحد المذكورات فيها وهذه الرواية ايضاً لا تصلح لمعارضة أخبار الطهارة لاشتمالها على ما لم يقل به أحد من الفقهاء

(١) - الكافي المجلد ٣ الصفحة ٥

(٢) (٣) - جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب المياه الحديث ٦ - ٩

(٤) - جامع الأحاديث الباب ١٩ من أبواب النجاسات الحديث ١

وهو وجوب نزح جميع الماء للفأرة والكلب فإن أكثر ما قيل في وقوع الفأرة هوسبع دلاء وفي وقوع الكلب أربعون دلواً بل الخنزير أيضاً حكمه حكم الكلب عند كثير من الفقهاء وحمل نزح جميع الماء على صورة تغييره بالمذكورات كما فعله الشيخ قده لا يخفى ما فيه ضرورة أنّ التغيير أيضاً لا يستلزم وجوب نزح جميع الماء بل يكفي نزح مقدار يزول به التغيير وكذا في صورة التغيير وغلبة الماء لا معنى للتراوح الى الليل فإنه ان زال التغيير قبل الليل طهر وان لم يزل لا يكفي التراوح الى الليل بل لابد من الترحح الى أن يزول التغيير وان كان الى ليلتين او ثلاث ليال او أكثر.

فهذه الرواية غير معمول بها مع أنها معارضة لسائر الأخبار الواردة في نزح المذكورات ويمكن حمل قوله (ع) وقد ظهرت على ما ذكرناه في الروايتين السابقتين من أن المراد بالظاهرة رفع القذارة العرفية لا ما يقابل النجاسة ومما استدلل به على النجاسة صحيحة ابن أبي يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا أتيت البئر وأنت جنب فلم تجد دلواً ولا شيئاً تعرف به فتيّم بالصّعيد فإنّ ربّ الماء وربّ الصّعيد واحد ولا تقع في البئر ولا تفسد على القوم ماء هم (١) فإنّ جواز التيمّم مع وجود الماء غير ممكن في هذا الفرض إلا اذا كان وقوع الجنب في البئر مستلزماً لنجاسة الماء بان كان بدنه متلطخاً بالمنى فيعلم منه تنجّس الماء بملاقاة النجس و ايضاً قوله (ع) ولا تفسد على القوم ماء هم ظاهر في الافساد من حيث النجاسة كما أنّ قوله (ع) في بعض الأخبار المتقدمة: ماء البئر واسع لا يفسده شيء (٢) ظاهر في عدم الافساد من حيث النجاسة.

ولكن لا يخفى أنه حيثئذ كان التعليل ببطلان غسله أولى من التعليل بافساد الماء على القوم، لأنّه موهّم لجواز الغسل عند عدم افساد الماء على القوم بأن كانت البئر ملكاً له او لم يكن لأحد فيها حقّ التصرف فلا بد من أن يراد بالافساد الافساد من حيث القذارة العرفية لا تقدّر على القوم مائهم بأن كان بدنه متلطخاً بالمنى فتدخل في الماء فيستقذّر القوم للماء بمقتضى طبائعهم او المراد بالافساد صيرورة الماء ذا وحل اى لا تدخل في البئر فتغير الماء على القوم وتصييره ذا وحل وهذا الاحتمال الثاني صادق حتى مع طهارة البدن وأما الافساد

(١) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب التيمّم الحديث ٤

(٢) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب المياه الحديث ١

بمعنى النجاسة فلا يتحقق مع طهارة البدن مع أنّ الرواية لها إطلاق يشمل صورة طهارة البدن أيضاً فلا بدّ أن يكون المراد بالافساد فيها هو المعنى الذى ذكرناه أى المعنى الثانى من المعنيين وبهذا ظهر الفرق بين الافساد هنا والافساد فى قوله: لا يفسده شئ.

فان الافساد هنا ليس بمعنى النجاسة لما ذكرناه بخلاف الافساد هناك فانه لا بدّ أن يكون بمعنى النجاسة لأن بعد قوله: لا يفسده شئ قوله: الاّ أن يتغير ريحه او طعمه فانّ تغيير الريح او الطعم بغير النجاسة لا يصير سبباً لتنجس الماء فيعلم أنّ المراد بالافساد الافساد من حيث النجاسة.

ومما استدلّ به على النجاسة صحيحة الفضلاء أعنى زرارة ومحمد بن مسلم وأباصير قالوا: قلنا له: بئريتوصاً منها يجرى البول قريباً منها أينجسها قال: فقال ان كانت البئر فى أعلى الوادى والوادى يجرى فيه البول من تحتها وكان بينها قدر ثلاثة أذرع وأربعة أذرع لم ينجس ذلك شئ وان كان أقلّ من ذلك ينجسها وان كانت البئر فى اسفل الوادى ويمر الماء عليها وكان بين البئر وبينه تسعة أذرع لم ينجسها وما كان أقلّ من ذلك فلا يتوصاً منه.

قال زرارة: فقلت له: فان كان مجرى البول يلزقها وكان لا يثبت على الأرض فقال: ما لم يكن له قرار فليس به بأس وان استقرّ منه قليل فانه لا يثقب الأرض ولا تغيره حتى يبلغ البئر وليس على البئر منه بأس فيتوصاً منه انما ذلك اذا استنقع كله<sup>(١)</sup>.

ويمكن أن يقال: أنّ هذه الرواية اظهر الروايات فى دلالتها على نجاسة ماء البئر لأنّ التأويل الذى ذكرناه فى قوله (ع): فان ذلك يطهرها غير متمشّ هنا فانّ التنجيس كالصريح فى المعنى المعروف. ولكن الجواب عن هذه الرواية بأنّ الظاهر أنّ التحديد بعدد معين فى تباعد النجس عن البئر ليس من باب تشخيص الموضوع بعلم الامامة فانّ بيان موضوع الأحكام. وتشخيصه خصوصاً اذا كان من باب الاخبار بالغيب ليس من شأن الامام عليه السلام بل شأنه بيان الأحكام وتشخيص موضوعاتها موكول الى نظر العرف الاّ أن يكون الموضوع من الموضوعات الشرعية فانّ بيانه موكول حينئذ الى الشارع وما نحن فيه ليس من هذا القبيل فح يحتمل أن يكون هذا التحديد طريقاً الى عدم ملاقة ما فى الكنيف للبئر بأن يكون الشارع

(١) جامع الأحاديث الباب ١١ من أبواب المياه الحديث ٥

لاحظ غلبة الملاقاة عند عدم هذا المقدار من التباعد فجعل هذا المقدار من التباعد طريقاً الى احراز عدم تحقق الملاقاة.

ويحتمل أن يكون هذا التحديد ارشاداً الى عدم تحقق الملاقاة عند هذا المقدار من الفصل فعلى كل من الاحتمالين لم يعلم أن الشارع جعل هذا التحديد طريقاً او ارشاداً الى عدم انفعال ماء البئر بالملاقاة او بالتغير وبعبارة اخرى أن الشارع جعل هذا النحو طريقاً الى عدم تنجس ماء البئر وأما أن المنجس هل هو نفس الملاقاة او مع التغير فلم يعلم من هذا التحديد فيمكن أن يكون قد لاحظ أن أقل من هذا التحديد ملازم غالباً عند استقرار النجس في محلّه لتغير الماء كما يظهر من آخر الحديث فجعل هذا التحديد طريقاً وعلى فرض الاطلاق في الرواية فلا بد من تقييدها برواية الجعفریات مسنداً عن الصادق عن آبائه عن عليّ عليهم السلام أن رجلاً أتاه فقال: يا امير المؤمنين انّ لنا بئراً وهو متوضأنا وربما عجتنا العجين من مائها وانّ بئر الغائط منها أربعة أذرع ولانزال نجد رائحة نكرها من البول والغائط فقال عليّ عليه السلام: طمّها او باعدين الكنيف عنها اذا وجدت ريح العذرة منها<sup>(١)</sup>.

فانّ الظاهر أنّ ماء البئر تغير ريحه بملاقاة الغائط للبئر وسرايته اليها لا بالمجاورة للغائط فانّ المجاورة مع النجس وان غيرت ريح الماء ليست منجسة واطهر من هذه الرواية في كونها مقيدة لاطلاق الرواية المتقدمة ان كان لها اطلاق صحيحة محمد بن القاسم عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في البئر يكون بينها وبين الكنيف خمسة أذرع أو أقلّ أو أكثر يتوضأ منها قال ليس يكره من قرب ولا بعد يتوضأ منها و يغتسل مالم يتغير الماء (٢) فجوز (ع) الوضوء والغسل من الماء مالم يتغير ويظهر من هذه الرواية أنّ مجاورة الكنيف للبئر بأقل من التحديد المذكور في الرواية السابقة في ذاتها ليست منجسة ولا مانعة من الوضوء والغسل وانما المانع هو ما اذا تغير الماء بالنجاسة فيستكشف من هذه الرواية أنّ المانع من الوضوء في الرواية السابقة هو تغير الماء بالملاقاة والتحديد المذكور فيها طريق غالبى الى تحقق التغير بأقل من التحديد المذكور لأن التحديد تعبدى فبفقدانه يتحقق التنجيس وان شك في الملاقاة كما لا يخفى.

(١) جامع الأحاديث الباب ١١ من أبواب المياه الحديث ٨

(٢) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب المياه الحديث ٤

ومما استدلت على نجاسة ماء البئر بوقوع النجس فيها الأخبار الآمرة (١) بالترج بوقوع كل واحية من النجاسات فيها وهي كثيرة جداً تبلغ أربعين حديثاً ولذا ادعى تواترها وتلك الروايات فيها الصحيح والحسن والموثق ولا يجوز طرح جميعها للعلم بصدور كثير منها والجواب عن تلك الروايات أن الأمر فيها لا يمكن حمله على الواجب التعبدي والقول بعدم تنجس ماء البئر بملاقاته للنجاسة كما عن العلامة في المنتهى فإنه خلاف ظاهر الروايات فإن العرف يفهمون من الأمر بالترج فيها أنه مقدمة للغيرى لحصول الطهارة للبئر ولحصول النظافة لها ورفع القدرة الظاهرية عنها.

وليس النزع مطلوباً بنفسه بل هو مطلوب لغيره فحينئذ هو إما مقدمة لجواز الوضوء أو الغسل منه شرعاً و شرط له وإما مقدمة لحصول النظافة ولكن الظاهر هو الثاني للقرائن الخارجية والداخلية الدالة على ذلك دون حصول الطهارة أما القرائن الخارجية فهي أخبار الطهارة المتقدمة وهي كثيرة أيضاً وأخبار الترح وان كانت ظاهرة في حصول النجاسة الآن أخبار الطهارة صريحة في الطهارة فلا بد من حمل الظاهر على النص.

وأما القرائن الداخلية فهي القرائن الموجودة في نفس أخبار الترح مثل الحكم بصحة الوضوء من البئر وعدم الأمر بغسل الثياب اذا توضأ قبل الترح ثم تبين له أن النجس كان واقعاً فيها مع الأمر بالترج في رواية أبي أسامة المتقدمة ومثل التعارض الواقع بين نفس تلك الأخبار في مقدرات بعض النجاسات مثل الفأرة فإن بعض الأخبار يدل على وجوب نزع خمس دلاء (٢) وبعضها على وجوب سبع دلاء (٣) ومثل هذا التعارض في مقدرات بعض النجاسات كثير (راجع الباب ١٠ من أبواب المياه من جامع أحاديث الشيعة).

ومثل اهمال الدلاء او توصيفها باليسيرة في بعض أخبار النزع راجع الباب المذكور فإنها تدل أيضاً على عدم الاهتمام بأمر النزع ومن القرائن الداخلية في تلك الأخبار أنه أمر بالترج في بعضها لموت مالميس له دم سائل كرواية مهال قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: العقرب يخرج من البرميمة قال: استق منها عشر دلاء (٤) وقارن في بعض تلك الأخبار بالترج بين ذى النقص وغيره مثل صحيحة معاوية بن عمارة قال: سألت أبا عبد الله

(١) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب المياه الحديث ( )

(٢) (٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب المياه الحديث ١٣-١٤-٣٥



عليه السلام عن الفأرة والوزغة تقع في البئر قال: ينزح منها ثلاث دلاء<sup>(١)</sup> فهذه القرائن الكثيرة كادت توجب القطع بأن الأوامر الواردة في هذه الأخبار ليست على ظواهرها من افادة الوجوب بل هي مقدّمة لحصول النظافة وعلى فرض القول بنجاسة البئر في الجملة فهل يمكن القول بنجاستها مطلقاً حتى ما اذا كانت بمقدار الكرا ولا بد من قصر الحكم على خصوص القليل منها؟ ظاهر بعض الأخبار الآمرة بالنزح انفعال ماء البئر بملاقاة النجس ولو كان كراً.

مثل رواية عمرو بن سعيد بن هلال قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عما يقع في البئر ما بين الفأرة والسّنور الى الشاة قال: فقال: كل ذلك يقول: سبع دلاء قال: حتى بلغت الحمار والجمل فقال: كرم من ماء<sup>(٢)</sup> فإنها تدلّ على أنّ الماء الموجود في البئر يكون كراً أو أكثر حتى يمكن أن ينزح منها بمقدار الكرا فتدلّ على تنجس ماء البئر بوقوع النجس وان كان ومثل رواية التراوح المتقدمة<sup>(٣)</sup> فإنها ايضا تدلّ على تنجس البئر وان كانت كراً لفرض كون الماء بمقدار لا يمكن نزح جميعه الا بالتراوح والتزح الى الليل وهذا يفرض الاّ في بئر مشتملة على أكرار من الماء دون كرا واحد فضلا عن أن يكون دون الكرا اذا اشتملت على مادة قوية فح يقع التعارض بين الأخبار الدالة على عدم انفعال الماء اذا كان كراً الشاملة باطلاقها للبئر ايضا وبين هذين الخبرين لكنّ التعارض انما يقع بناء على القول بانفعال ماء البئر.

وأما على القول الآخر الذي اخترناه من أنّ الأمر بالتزح في هذه الروايات للتنزه والاستحباب فلا تعارض ويمكن أن يجاب — بناء على القول بالانفعال — بعدم صلاحية هذين الخبرين لمعارضة تلك الأخبار فإنّ رواية عمرو بن سعيد مجهولة فإنّ عمرو بن سعيد المذكور من أصحاب الباقر عليه السلام ولم يصفوه بمدح ولا قدح وليس هذا عمرو بن سعيد هلال المدائني الثقة كما توهم فإنّ ذلك من أصحاب الرضا عليه السلام والرواية الثانية ايضا ضعيفة السند متروكة الظاهر متها فته المتن وليس لنا دليل معتبر يدلّ على انفعال ماء البئر اذا كان كراً غير هذين الخبرين وقد عرفت حالهما فتبقى أدلة عدم انفعال الكرا بلا معارض

(١) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب المياه الحديث ١٠-٢٦

(٢) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب المياه الحديث ١٠-٢٦

(٣) جامع الأحاديث الباب ١٩ من أبواب النجاسات الحديث ١

بالنسبة الى البئر وغيرها فاطلاقها او عمومها شامل للبئر ايضا ولا يفرض مانع لشمولها الاّ أحد أمرين وقوعها في القعر او وجود المادة لها.

وكل واحد منها لا يصلح للمانعية فانّ الكر لا فرق فيه بين وجوده فوق الأرض او تحتها ووجود المادة علّة لعدم الانفعال ولا يمكن أن يقال: أن وجود المادة علّة للانفعال فح لا فرق بحسب اطلاق أدلة عدم انفعال الكرّين البئر وغيرها.

هذا كنهه في صورة عدم تغير الماء بوقوع احدى النجاسات في البئر وأما اذا تغير أحد أوصافه بهافينجس بالا تفاق من القائلين بنجاسة البئر والقائلين بعدمها وهل يكفي في تطهيره زوال التغير بأى نحوكان ولو بصت دواء فيه يزيل تغيره بل وان زال تغيره من قبل نفسه اولابد في ازالة التغير من النرح ولا بدّ اولاً من ذكر الاخبار الواردة في هذه المسألة حتى يتضح الأمر فنقول: الأخبار في هذه المسألة على ثلاثة أقسام منها ما يدلّ على أنّه لا بدّ أن ينرح حتى يطيب وهي روايات:

منها صحيحة محمد بن اسماعيل بن بزيع المتقدمة<sup>(١)</sup> وفيها لا يفسده شيء الاّ الآن يتغير به فينرح حتى يذهب الرّيح ويطيب طعمه لأنّ له مادة ومنها رواية أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عمّا يقع في الآبار فقال: أمّا الفأرة وأشباهاها فينرح منها سبع دلاء الاّ الآن يتغير الماء فينرح حتى يطيب<sup>(٢)</sup> ومنها موثقة سماعه عنه عليه السلام عن الفأرة تقع في البئر والطير فقال: ان ادركته قبل أن ينتن نرحت منها سبع دلاء الى أن قال: وان أنتن حتى يوجد ريح النتن في الماء نرحت البئر حتى يذهب النتن من الماء<sup>(٣)</sup> ومنها صحيحة زيد الشّحّام عن ابي عبد الله عليه السلام في الفأرة والسّتور الى أن قال: وان تغير الماء فخدمه حتى يذهب الرّيح<sup>(٤)</sup> وفي خبر زرارة فان غلب الرّيح نرحت حتى يطيب<sup>(٥)</sup>.

ومنها ما يدلّ على نرح جميع البئر كخبر معاوية بن عمّار: لا تعاد الصلوة ولا يغسل الثوب ممّا يقع البئر الاّ أن ينتن فان أنتن غسل الثوب وأعاد الصلوة ونرحت البئر<sup>(٦)</sup> بناء على دعوى ظهورها في نرح الجميع ومثل رواية أبي خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام سئل في

(١) - جامع الأحاديث الباب ٩ من ابواب المياه الحديث ١

(٢) (٣) - جامع الأحاديث الباب ١٠ من ابواب المياه الحديث ١٨ - ٢٥

(٤) (٥) (٦) - جامع الاحاديث الباب ١٠ من ابواب المياه الحديث ١٣ - ٢٧ - ٣٧ - ٣١

الفأرة تقع في البئر قال: اذاماتت ولم تنتن فأربعين دلوًا واذ انتفتخت او تنتت نزح الماء كلّه (٤) ومثل رواية منهل المتقدمة وفي آخرها: فان غلب الريح عليها بعد مائة دلو فانزحها كلّها (٥) والقسم الثالث من الروايات ما يدل على نزح مائة دلو وفيه خبر واحد وهو خبر منهل المذكور وفيه: وان كانت جيفة قد اجيقت فاستق منها مائة دلو... الحديث.

ويمكن الجمع بين هذه الأخبار بأن يكون نزح الجميع الواقع في خبر منهل محمولاً على صورة عدم ارتفاع التغيير بالنزح الجميع و يؤيده ذيل الخبر المذكور فانّ الظاهر من قوله: فان غلب الريح الخ أنّ جميع الماء صار منتناً فح لا يزوال ننته غالباً إلاّ نزح الجميع وأمامة دلو الواقع في خبر منهل المذكور فغير معمول به عند الأصحاب فالعملح بالأخبار الدالة على وجوب النزح الى أن يطيب الماء اى يرتفع التغيير.

اذا عرفت ذلك نقول: يظهر من القسم الأول من الروايات المتقدمة أنّ الطيب غاية للنزح لأنه علة له حتى يقال: انّ العلة تعمم وتخصّص فحيث انّ علة النزح هو حصول الطيب فبأى نحو حصل وبأى سبب تحقق كفى ولا يلزم أن يكون خصوص النزح فانّ كونه علة خلاف المتبادر من لفظة حتى فانّ الظاهر أنّها تفيد الغاية واذا كانت بمعنى الغاية فليس لها عموم مثل العلة حتى يقال: انها تعمم وتخصّص بل المغيبي هو لازم الاتباع فقط ولو فرض عدم ظهورها في الغاية فليست ظاهرة في العلة ايضاً فيحصل الاجمال فيؤخذ بالقدر المتيقن من محصل الطيب وهو النزح بالمقدار المذكور في الروايات وايضاً النزح بحسب المتفاهم العرفي ليس سبباً لحصول الطيب، لظهور أنّ حوضاً من الماء اذا صار متغيّراً فالأخذ من مائه لا يصيره طاهراً فلا بدّ من أن يكون الأمر بالنزح في هذه الأخبار لأجل خروج ماء طاهر من المنبع واختلاطه بالماء المتغيّر حتى يذهب تغيّره و يصير طاهراً وهذا غير ممكن غالباً في زوال التغيير من قبل نفسه فانّ اكثر الآبار ما لم يؤخذ من مائها لا يخرج من منبعها شيئاً من الماء الطاهر النظيف الأشياء قليلاً غير معتدّ به فح لا يحصل الامتزاج بين هذا الماء النجس المتغيّر وبين الماء الطاهر الخارج من المنبع.

نعم اذا فرض أنّه كان ماء البئر قليلاً جداً وصار متغيّراً وصار بحسب بعض العوارض

او محسب اتيان بعض الفصول كثيراً بحيث صار غالباً قاهراً على الماء النجس واختلطاً وذهب التغيير نلتزم بكون ذلك مطهراً ولا يجب النزح فالمناط هوارتفاع التغيير وحصول المزج مع الماء الطاهر فاعتبار النزح في هذه الروايات باعتبار انه لا يحصل الامتزاج بالماء الطاهر غالباً الآبه نعم لوقلنا بكفاية مطلق الاتصال بالماء العاصم ولولم يحصل الامتزاج أمكن القول بكفاية مطلق زوال التغيير من أى سبب حصل مع خروج شئ من الماء العاصم من المادة

## البحث في الماء المستعمل في رفع الخبث

هل الماء المستعمل في رفع الخبث طاهر مطلقاً او نجس مطلقاً اوفيه تفصيل بين الغسلة المزيلة للعين او الغسلة الاولى في البول وغيرها.

نسب القول الأول الى السيد المرتضى وابن أبي عقيل لكن الثاني أعنى ابن أبي عقيل قائل بعدم انفعال الماء القليل مطلقاً سواء كان وارداً او مورداً عليه والسيد رحمه الله قائل بعدم انفعال القليل اذا كان وارداً على النجس لخصوص الغسالة وعله بأن الماء القليل الوارد اذا تنجس بوروده على النجس لزم أن لا يكون مطهراً من الخبث اصلاً لأنه ماء قليل لاقى نجساً فيعلم منه عدم انفعال الماء الوارد على النجس فظهر عدم صحة عدّها من القائلين بطهارة الغسالة فإن ابن أبي عقيل قائل بعدم انفعال الماء القليل مطلقاً والسيد قائل بعدم انفعال الماء الوارد وأين قولها من طهارة ماء الغسالة نعم لازم قول السيد بعدم نجاسة الماء الوارد عدم نجاسة الغسالة وهو غير القول بطهارة الغسالة.

واستدلّ للقول بنجاسة الغسالة بامور الاول وهو اقواها أدلة انفعال الماء القليل فانها باطلاقها او عمومها شاملة ماء الغسالة لأنه ماء قليل لاقى النجس نعم لا بد من رفع اليد عن الاطلاق او العموم بالنسبة الى حين الملاقاة قبل الانفعال لتحقق الاجماع على كون القليل مطهراً من الخبث و يلزم أن يكون طاهراً الى زوال الخبث بناء على دعوى الاجماع على أن الماء النجس لا يرفع حدثاً ولا يزيل خبثاً الا أن يدعى أن مورد الاجماع او القدر المتيقن منه ما يكون طاهراً قبل ملاقاته المنتجس اى يشترط أن يكون قبل الملاقاة طاهراً وأما اعتبار طهارته حتى حين الملاقاة فلا جماع عليه ولا هو مخالف للعقل فإنه يمكن ان يكون هذا الماء الذى ينجس بالملاقاة بعدما كان طاهراً قبل الملاقاة مطهراً للخبث قبل الانفعال بأن ينتقل الخبث من

المحل الى هذا الماء و يصير الماء حاملا للخبث بعد ما كان المحل حاملا له والعرف يساعد على ذلك ايضا .

الثانى من الأدلة ما رواه الشيخ فى الخلاف عن العيص بن القاسم قال : سألته عن رجل أصابته قطرة من طست فيه وضوء فقال (ع) : ان كان الوضوء من بول او قدر فليغسل وان كان وضوءه للصلوة فلا يضره (١) والظاهر أنّ هذه الرواية نقلها الشيخ (قده) عن كتاب العيص وطريقه الى ذلك الكتاب حسن فلا تكون مرسلة واضمارها غير ضائر بعد الاطمينان بأ أنّ المسؤل منه هو الامام عليه السلام والمراد بالوضوء الغسالة وما روى عن عبدالله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : الماء الذى يغسل به الثوب او يغتسل به من الجنابة لا يجوز أن يتوضأ منه وأشباهه وأما الماء الذى يتوضأ الرجل به فيغسل به وجهه و يده فى شئى نظيف فلا بأس أن يأخذه غيره ويتوضأ به (٢) الأمر الثالث من الامور التى استدل بها على نجاسة الغسالة دعوى الاجماع على النجاسة كما عن المنتهى و التحرير المعتمدة بالشهرة العظيمة .

وحيث أنا قائلون بالتفصيل بين الغسلة المزالة للعين وغيرها والغسلة الاولى والثانية فى البول نذكر أدلة القائلين بالطهارة حتى يتضح الحال فنقول : استدل القائلون بالطهارة بأمر أحدها أصالة الطهارة وفيه أنّ الأصل دليل حيث لا دليل والدليل هنا موجود كما ذكره القائل بالنجاسة .

وثانيتها ما حكى عن السيد بقوله : قال التاصر : لافرق بين ورود الماء على النجاسة وورودها عليه ثم قال السيد : وهذه المسألة لأعرف فيها نصا ولا قولاصريحا والشافعى يفرق بين ورود الماء عليها وورودها عليه فيعتبر القلتين فى ورود النجاسة على الماء ولا يعتبر ورود الماء على النجاسة الى أن قال : والذى يقوى فى نفسى عاجلا الى أن يقع التأمل لذلك صحّة ما ذهب اليه الشافعى والوجه فيه أنّ لو حكمنا بنجاسة القليل الوارد على النجاسة لأدّى ذلك الى أنّ الثوب لا يطهر الآبىراد كرم من الماء عليه وذلك يشقّ انتهى .

وحاصله دعوى الملازمة بين تطهير الثوب و طهارة الماء ولكن الملازمة ممنوعة لأنّ الاجماع الواقع على اعتبار طهارة الماء الذى يغسل به المتنجس مورده او القدر المتيقن منه

(١) الخلاف - الطبعة الاولى صفحة ١٨ - المسألة ١٣٥

(٢) جامع الأحاديث الباب ١٥ من أبواب المياه الحديث ١

طهارته قبل الملاقاة مع المتنجس وأما طهارته حتى حين الملاقاة فلا إجماع عليه فيمكن أن يكون اجتماع النجسين أعنى نجاسة الثوب ونجاسة الماء سبباً لطهارتهما كما احتل ذلك في الماء النجس المتمم كراً بنجس آخر نعم هذا المعنى مشكل القبول بالنسبة الى الغسلة المزيلة للعين او الغسلة الأولى في البول ولذا اخترنا القول بالنجاسة فيها.

والحاصل أنّ الجمع بين أدلة انفعال الماء القليل وبين أدلة جواز تطهير المتنجس بالماء القليل إمّا بالالتزام بنجاسة الغسالة بالانفصال بأن يقال بأنه قبل الانفصال من محلّ المتنجس طاهر وبالانفصال يصير نجساً فالانفصال صار سبباً لتنجسه وهو بعيد لأنّ الانفصال لا يكون منجساً وإمّا بأن يقال بطهارة الغسالة حتى بعد الانفصال وهو بالنسبة الى غير الغسلة المزيلة وغير الغسلة الاولى في البول لا يبعد الالتزام به وأما بالنسبة اليهما فللاخذ بالقدر المتيقن من المحصن الخارج عن أدلة انفعال الماء القليل.

او الالتزام بنجاسة الغسالة حين الملاقاة وبعد الانفصال ولكن يطهر المحل به تعبداً وهو ايضاً بعيد ومع ذلك فالوجه هو الوجه الثاني.

الثالث، من أدلة الطهارة أنّه يستفاد من تتبع الأخبار وكثير من الاجماع أن المتنجس لا يطهر والقول بنجاسة الغسالة خروج عن هذه القاعدة الكلية فلا بد من القول بطهارتها ولا معارض لهذه القاعدة الأدلة انفعال الماء القليل وهي غير شاملة لما نحن فيه لوجود الأدلة الدالة على جواز التطهير بالماء القليل فبضم هذه القاعدة اي أنّ المتنجس لا يطهر الى أدلة جوار التطهير بالقليل—لامساع لشمول أدلة انفعال القليل لها وعلى فرض الشمول يتعارض الدليلان ويتساقطان فالمرجع (ح) هو استصحاب الطهارة.

ولكن قد عرفت وجه الجمع بين أدلة الانفعال وأدلة جواز التطهير بالقليل من أنّه لا بد من أن نلتزم بأحد أمور ثلاثة إمّا بالالتزام بنجاسة الغسالة بالانفصال وإمّا بالالتزام بنجاستها قبل الانفصال وبعده ولكن يطهر المحل بانفعال الغسالة عنه تعبداً وإمّا بالالتزام بطهارتها قبل الانفصال وبعده الأنا نلتزم بنجاستها قبل زوال العين لملاقاة الماء القليل للنجاسة.

وهذا الفرض الأوسط لا يلزم منه التطهير بالماء المتنجس لفرض كون الماء قبل ملاقاته للنجس كان طاهراً وبالملاقاة انتقلت النجاسة من المحل الى الماء فلا يلزم من

الحكم بنجاسة الغسالة الحكم ببقاء نجاسة المحل والآلة لا يكون الماء القليل مطهراً وهو خلاف الاجماع.

الرابع من أدلة طهارة الغسالة ماورد من أمر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بتطهير المسجد من بول الأعرابي بصَّبْ ذنوب من الماء عليه ومن المعلوم أنَّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَا يَأْمُرُ بِطَهَارَةِ الْمَسْجِدِ بِإِزِيدِهِ نَجَاسَةً فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ بَاقِيًا عَلَى طَهَارَتِهِ. وفيه أولاً أنَّها ضعيفة السند لأنَّ راويها ابوهريرة على ما عن المعبروثانياً يمكن أن يكون الأمر بصَّبْ ذنوب من الماء بعد زوال عينه بالشمس او غيرها والحاصل أنَّها قضية في واقعة لا يعلم وجهها والذنوب هو الدلو.

الخامس ماورد في غسالة الحمام من الحكم بطهارتها مثل مرسله الواسطي عن أبي الحسن صلوات الله عليه أنه سئل عن مجمع الماء في الحمام من غسالة الناس قال: لا بأس به (١) والروايات (٢) التي وقع النهي فيها عن الاغتسال بالغسالة محمولة على الكراهة جمعاً بينها وبين هذه الرواية الدالة على الجواز.

ومحصّل الكلام متافى الغسالة أنَّها تلزم بطهارة الغسالة في الجملة لا مطلقاً وهذه الأدلة الدالة على الطهارة او المدعى دلالتها لا بد من حملها على ما ذكرناه من أنَّ المراد غير الغسلة المزيلة للعين او غير الغسلة الاولى في البول جمعاً بينها وبين أدلة انفعال القليل وغيرها من أدلة القائلين بالنجاسة ثم انه بناء على نجاسة الغسالة خرج منها ماء الاستنجاء فإنه ليس بحكم الغسالة اجماعاً فإنه اما طاهر كما هو المختار وعليه المشهور او نجس ولكنّه معفو عنه في الصلوة وغيرها والدليل على ذلك أخبار مستفيضة.

منها رواية محمد بن النعمان الأحول قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: أخرج من الخلاء فاستنجى بالماء فيقع ثوبى في الماء الذى استنجيت به فقال: لا بأس به (٣).

ومنها روايته الاخرى قال: دخلت على ابي عبد الله عليه السلام فقال: سل عمّا شئت فارتجت على المسائل فقال: سل مالك فقلت: جعلت فداك الرجل يستنجى فيقع

(١) جامع الأحاديث الباب ١٥ من أبواب المياه الحديث ٩

(٢) جامع الأحاديث الباب ١٥ من أبواب المياه الحديث

(٣) جامع الأحاديث الباب ١٥ من أبواب المياه الحديث ١٦-١٥

ثوبه في الماء الذي يستنجى به فقال: لا بأس فسكت فقال: اوتدرى لم صار لا بأس به قلت: لا والله جعلت فداك قال: إن الماء أكثر من القذر<sup>(١)</sup> ويظهر من التعليل الذي يعتم ويخصص أن علّة عدم انفعال ماء الاستنجاء هو أكثرية الماء بالنسبة إلى القذر والمراد بالأكثرية ليس الأكثرية بحسب الوزن والمساحة كما توهم والآ يلزم عدم انفعال القليل إذا كان أكثر من القذر ولو كان القذر كثيراً بل ولو كان وارداً على الماء وهذا ممّالاً يلتزم به أحد بل الأكثرية هنا كناية عن غلبة الماء وقاهريته على النجاسة بحيث تصير مغلوبة للماء ومضمحلّة فيه وعموم العلّة يقتضى عدم انفعال مطلق الغسالة وهذا أيضاً يؤيد ما ذكرناه في الغسالة من طهارتها في غير الغسلة المزيّلة وغير الغسلة الأولى في البول.

الأأن يחדش في استفادة العلّة من هذه الرواية بأن يقال: أن التعبير (لم صار لا بأس به) لا يبعد ظهوره في الحكمة وإذا استظهر منه أن الحكمة في عدم انفعال ماء الاستنجاء أكثرية الماء بالنسبة إلى القذر لا يمكن تعدّي الحكم عن مورده لأنّ الحكمة منحصرّة في موردها لا تتعداه ولا أقلّ من الاحتمال فلا يمكن الاستدلال بعموم العلّة مع احتمال كونها حكمة.

ومنها رواية الكاهلي عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قلت: أمرّ في الطريق فيسيل على الميزاب في أوقات أعلم أنّ الناس يتوضّأون قال: ليس به بأس لا تسأل عنه<sup>(٢)</sup> والمراد بالوضوء الاستنجاء ولكنّ هذه الرواية لادلالة لها على طهارة ماء الاستنجاء لأنّ الظاهر من قوله (ع): لا تسأل عنه أنّ السائل كان شاكاً في أنّ الماء السائل من الميزاب هل هو ماء الاستنجاء أو غيره ولكن يعلم أنّ هذه الأوقات أوقات استنجاء الناس فلا تدلّ على طهارة ماء الاستنجاء

ومنها رواية الأحول عنه عليه السلام قال: قلت له: استنجى ثم يقع ثوبى فيه وأنا جنب فقال: لا بأس به<sup>(٣)</sup> والظاهر أنّ قوله: وأنا جنب يكون المراد منه أنّ المحلّ يكون ملوثاً بالمنى ثم استنجى وأغسل المنى فيقع ثوبى في هذا الماء الذي استنجيت به وغسلت موضع المنى به فقال: لا بأس به.

(١) جامع الأحاديث الباب ١٥ من أبواب المياه الحديث ١٥ - ١٦

(٢) جامع الأحاديث الباب ٤ من أبواب المياه الحديث ٣

(٣) جامع الأحاديث الباب ١٥ من أبواب المياه الحديث ١٧



فعلی هذا المعنى الذى تكون الرواية ظاهرة فيه تدلّ الرواية على طهارة الغسالة حتّى الغسلة المزیلة للعين من غیر الاستنجاء  
ومنها رواية عبدالکرم بن عتبة الهاشمی قال: سألت أبا عبدالله علیه السلام عن الرجل یقع ثوبه على الماء الذى استنجى به أينجس ذلك ثوبه قال: لا (١) والظاهر من هذه الأخبار خصوصاً الأخيرة منها أنّ ماء الاستنجاء طاهر لأنّه نجس معفوعنه كما توهمّ وهل یعمّ الحكم بطهارة ماء الاستنجاء ماء الاستنجاء من البول ایضاً ویختصّ بماء الاستنجاء من الغائط فقط—ربما یقال: إنّ الاستنجاء مأخوذ من النجو وهو بمعنى الغائط فلا یقال لغسالة البول: ماء الاستنجاء ولكنّ الظاهر أنّ الاستنجاء بحسب فهم العرف یطلق على الاستنجاء من البول ایضاً.

مع أنّ خروج الغائط ملازم غالباً لخروج البول فالاستنجاء من الغائط استنجاء من البول ایضاً ولم ینبّه الامام علیه السلام السائل بأنّ هذا الحكم مختصّ بالاستنجاء من الغائط فترك التفصیل دلیل على العموم ولا یمكن حمل كلامه (ع) على صورة عدم خروج البول منه فانه حمل على الفرد التادر.

ثمّ انّ الفقهاء اشترطوا طهارة ماء الاستنجاء اموراً الأول عدم تغییر الماء بالقدر فى صورة التغيرینجس لتقدّم أدلّة انفعال الماء بالتغیّر بأحد أوصافه على اطلاق هذه الروایات وان كانت نسبة هذه الروایات الى أدلّة الانفعال بالتغیّر عموماً من وجه لافتراق هذه الروایات عن أدلّة الانفعال فى ماء الاستنجاء غیر المتغیّر وافتراق أدلّة الانفعال عن هذه الروایات فى الماء المتغیّر بغير الاستنجاء واجتماعهما فى الماء المتغیّر بالاستنجاء الا أنّ أدلّة الانفعال بالتغیّر أقوى لدالتها على انفعال الكرّ والجارى بالتغیّر فالقلیل أولى فتقدّم على اطلاقات أدلّة ماء الاستنجاء.

الثانى عدم وصول نجاسة خارجيّة الى المحل فانه ایضاً لیس بطاهر لدلالة أدلّة انفعال مطلق الماء القلیل بملاقاة النجس وهذا الماء المستنجى به لیس أقوى اعتصاماً من مطلق الماء القلیل.

الثالث عدم التعدى من المخرج والمراد منه ان كان التعدى الى شیء آخر بأن

(١) جامع الأحادیث الباب ١٥ من أبواب المياه الحديث ١٨

يتعدى الغائط مثلاً من المخرج الى ملبسه او رجليه فلا اشكال في اشتراط هذا الشرط وان كان المراد التعدى الى أطراف المخرج فلا دليل على اشتراطه بل الاطلاق يدفعه فانّ الأمزجة بحسب البيوسة واللينه مختلفة ولم يفضل الامام عليه السلام بينهما مع وجود هذا الاختلاف بين الأمزجة فعدم التفصيل دليل على العموم اللهم الا أن يكون المراد التعدى الى أطراف المحل خارجاً عن المتعارف

الرابع أن لا يخرج مع البول او الغائط نجاسة اخرى كالدّم والمنى والتحقيق أن يقال: انه اذا كان بوله او غائطه دماً بحيث يقال: إنه بال دماً او تغوط دماً يجري على الماء الذى استنجى به حكم ماء الاستنجاء وان لم يكن كذلك بان كان الدّم فى ضمن بوله او غائطه فلا يبعد أن يقال بأنه لا مانع من طهارة الماء (ح) ايضاً للاطلاق الذى أشرنا اليه آنفأفانّ وجود الدم مع البول او الغائط ليس نادراً حتى يقال: انّ الأدلة منصرفه عن الفرد النادر وأما المنى فقد مر الكلام فيه فى ضمن رواية الاحول

الخامس عدم وجود أجزاء الغائط فى الماء ويدل على اعتبار هذا الشرط قوله عليه السلام فى رواية الأحول المتقدمة: لأنّ الماء اكثر من القدر (١) وأنّ المراد من هذه الرواية غالبية الماء وقاهريته ومغلوبية النجاسة بحيث تصير مضمحلة عرفاً غير مبين أجزائها فى الماء.

## فصل

الماء المستعمل فى الوضوء طاهر ومطهر من الحدث والحبث وليس فيه خلاف من العامة والخاصة الأبأ حنيفة فانه قال بنجاسته نجاسة مغلظة بحيث لا تصح الصلوة معه والّا تلميذه أبويوسف فانه قال بنجاسة نجاسة مخففة ولكن اطلاقات طهارة الماء وطهوريته حجة عليهما.

وأما الماء المستعمل فى رفع الحدث الأكبر فيرفع الحبث لأنه ماء طاهر تشمله اطلاقات أدلة ازالة النجاسة بالماء القليل وهو اجماعى على الظاهر وهل يرفع الحدث فيه خلاف فأكثر القدماء على المنع وظاهر كثير من المتأخرين على الجواز واستدلّ المانع برواية عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل وقال: الماء الذى يغسل به الثوب او يغتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز أن

يتوضأ منه وأشباهه (١).

فإن الظاهر منها أن الماء الذي يغتسل به من الجنابة لا يجوز أن يرفع به الحدث ثانياً بل هي صريحة في ذلك ولكن اورد على الاستدلال بالرواية أمران الأول من حيث السند فإن في السند أحمد بن هلال الذي ورد فيه عن العسكري صلوات الله عليه اذ رواه الصوفي المتصنع أحمد بن هلال، ورمى بالغلو والنصب ايضاً وعن العلامة في الخلاصة أن روايته غير مقبولة وعن الشيخ في الفهرست أنه كان غالباً متهماً في دينه.

ولكن يمكن الجواب عن ذلك بأنه قال النجاشي في حقه: أنه صالح الرواية يعرف منها وينكر وقد روى فيه ذموم من سيدنا أبي محمد العسكري (ع) انتهى. فجعله صالح الرواية وان كان ذكر بعده: يعرف منها وينكر فلا يجوز رد جميع رواياته ويمكن أن يكون نقله لهذه الرواية كان في حال استقامته كما هو الظاهر لأنه رمى بالوقوف فهو في زمان الصادق عليه السلام كان مستقيماً ثم انحرف بعد الكاظم عليه السلام وصار واقعياً او غيره.

ونقل عن ابن الغضائري أنه توقف في حديثه الآقيا يرويه عنه الحسن بن محبوب من كتاب المشيخة وعن محمد بن أبي عمير من كتاب نوادره وهذا الرواية قدرها عنه الحسن ابن محبوب والشيخ مع أنه حكم في الفهرست بأنه كان غالباً متهماً في دينه حكم في الخلاف بما عليه المشهور من القدماء من عدم جواز رفع الحدث بما الغسل واستند بهذه الرواية فيظهر منه أن الرواية كانت معتبرة عنده فلا اشكال (ح) في الرواية من حيث السند.

الأمر الثاني في الرواية الاستشكال من حيث الدلالة فقال الفاضل الهمداني قده في طهارته: ان عدم جواز الاغتسال بالمستعمل في رفع الجنابة الذي دلّت الرواية عليه إنما هو لغلبة اشتغال بدن الجنب على قدر الجنابة لا من حيث رفع حدث الجنابة، ولكن الظاهر أن الأمر ليس على ما ذكره قده لأن قوله: الماء الذي يغسل به الثوب الخ نعلم منه علماً قطعياً أنه ليس لخصوص الثوب مدخلية في عدم جواز التوضؤ بغسلته بل ذكر الثوب من باب المثال فيشمل غسالة كل شئ متنجس من الجسد وغيره.

فذكر قدر الجنابة ثانياً على ما توهمه (قده) بعد ذكر الثوب الشامل لقدر الجنابة

بالفرض تكرار فكان ينبغي للامام أن يذكر بعد الثوب البدن ونحوه بدل ذكر قدر الجنابة الموجب لتوهم خلاف المقصود.

مع أنّ التعبير بالاعتسال دون الغسل يوجب ظهور الجملة في الاعتسال لرفع الحدث لا غسل الخبث والأكان عليه أن يقول: او يغسل به الرجل من الجنابة وقيل في عدم دلالة الرواية على ذلك: أنّ غسل الثوب لا يلزم نجاسة الثوب فيمكن أن يكون لازالة الوسخ عنه فح يحمل النهى او النفي في قوله: لا يجوز أن يتوضأ به وأشباهه على الكراهة اى كراهة التوضؤ بالماء المستعمل في ازالة الوسخ والمستعمل في رفع الجنابة.

وفيه أنّه خلاف الاجماع للاجماع على عدم كراهة التوضؤ بالماء المستعمل في ازالة الوسخ وخلاف ما دلّ عليه صدر الرواية من قوله: لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل الشامل باطلاقه للمستعمل في ازالة الوسخ.

فح تتضمن الرواية للتناقض مضافاً الى أنّه وان كان غسل الثوب أعم من غسله للنجاسة الا أنّ الغالب غسله من النجاسة فينصرف الاطلاق الى الفرد الغالب مع أنّ حمل كلمة لا يجوز على الكراهة خلاف المتبادر منها

ومما استدلّ على عدم جواز استعمال المستعمل في رفع الحديث الأكبر في رفع الحدث صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سألت عن ماء الحمام فقال: ادخله بازارولا تغتسل من ماء آخر الآن يكون فيه جنب او يكثرفيه أهله فلا تدرى فيه جنب أم لا (١) فانّ الظاهر من قوله الآن يكون فيه جنب أنّه لا يجوز الاعتسال (ح) فتدلّ على عدم جواز الاعتسال بالماء المستعمل في رفع الجنابة والجواب أنّ صدر الرواية من قوله ادخله بازاراته في مقام بيان آداب الحمام وقوله: ولا تغتسل من ماء آخر ليس لبيان عدم جواز الاعتسال بماء آخر قطعاً للاجماع على جواز الاعتسال بماء آخر مع وجود ماء الحمام.

فالنهى انما هو لدفع توهم الخطر من الاعتسال بماء الحمام كما يظهر هذا التوهم من كلام السائل حيث قال: سألت عن ماء الحمام اولاً ولوية الاعتسال بماء الحمام مع وجود ماء آخر وقوله: الآن يكون فيه جنب معارض للأخبار الكثيرة (٢) الدالّة على جواز الاعتسال بماء

(١) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب المياه الحديث ٩

(٢) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب المياه الحديث ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ من أبواب المياه الحديث ١

الحمام الذى اغتسل منه الجنب وسيجئ بعضها ولعلّ المراد من ذلك أنّه لا بأس بالاغتسال بماء آخر ولا رجحان للاغتسال بماء الحمام حينئذٍ او يكون الأمر المستفاد من قوله: الآن يكون فيه جنب أمر بالاحتياط الاستحبابي و يؤيده وكذا يؤيد ما قبله أنّه قال (ع) بعد ذلك: او يكثر أهله فلا تدرى فيه جنب ام لا فانّ احتمال وجود الجنب غير ضائر قطعاً.

وان قلنا بعدم جواز الاغتسال بالماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر مع أنّ قوله (ع) الآن يكون فيه جنب غير صريح في الماء الذى اغتسل فيه الجنب اذ يشمل ما كان فيه جنب ولكن لم يغتسل منه فالنهي لعله لقتادة المنى المتلطخ بدنه به.

ومما استدلت به على المنع ايضا صحيحة ابن مسكان قال: حدّثني صاحب لي ثقة أنّه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينتهي الى الماء القليل في الطريق و يريد أن يغتسل وليس معه إناء والماء في وهدة فان هو اغتسل به رجع غسله في الماء كيف يصنع قال: ينضح بكف بين يديه وكفاً من خلفه وكفأ عن يمينه وكفأ عن شماله ثم يغتسل (١) فانّ قول السائل: فان هو اغتسل رجع غسله في الماء يظهر منه أنّ ممنوعية الاغتسال بالماء المستعمل في رفع الحدث الاكبر كان مرتكزاً في نفسه وقد قرره الامام عليه السلام وأمره بصبّ كف من الماء من كلّ جانب لينع من رجوع الماء الى الوهدة التي معناها المكان المنخفض من الأرض بوفيه أنّ الرواية لا تدلّ على أنّ المحذور الذي تخيّل السائل أنّها هو الاغتسال بالماء المستعمل في رفع الجنابة فيمكن أن يكون المحذور هو نجاسة بدن الجنب كما هو الغالب او اضافة الماء الى صيرورته مضافاً برجوع ماء الغسل في الوهدة واختلاطه بالتراب او غير ذلك فليس فيها تصريح او ظهور في أنّ المحذور الذي تخيّل السائل ولم يردعه الامام (ع) هو الاغتسال بالماء المستعمل في رفع الجنابة.

ثم انّ صبّ كف من الماء من كلّ جانب كيف يصير سبباً لعدم رجوع الماء في الوهدة مع أنّه في بعض الأراضي كالأراضي الصلبة يكون بالعكس اى صبّ الماء يصير سبباً لسرعة رجوع الماء الى الأرض المنخفضة فاذا كان مراده (ع) عدم رجوع الماء الى الوهدة كان اللازم عليه أن يقول: أنّه يجمع التراب حول الوهدة حتى لا يرجع الماء اليها

(١) جامع الأحاديث الباب ٨ من أبواب الغسل الحديث ٣

اونحو هذا الكلام فالأنسب أن يحمل صبّ كف من كلّ جانب على الاستحباب كما ورد الأمر به في بعض الأخبار المحمول على الاستحباب مثل رواية الكاهلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا أتيت ماء فيه قلة فانضح عن يمينك وعن يسارك وبين يديك وتوضأاً<sup>(١)</sup>. فانّ من المعلوم أنّ الأمر هنا ليس للوجوب لأنّه لم يقل به أحد والحاصل أنّه لم يعلم وجه الأمر بالنضح في كل جانب وهذا الأمر ورد في كثير من الروايات كما يجيئ أيضاً في الروايات الآتية.

ومما استدلت على المنع صحيحة محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام وقد سئل عن الماء الذي تبول فيه الدواب. وتلغ فيه الكلاب ويغتسل فيه الجنب قال: اذا كان الماء قدر كرا لا ينجسه شيء<sup>(٢)</sup>.

ولكن الانصاف أنّ هذه الرواية لا دلالة لها على المنع اصلاً فانّ الظاهر منها أنّ السائل سأل من جهة النجاسة لا من جهة استعماله في رفع الحدث الأكبر لأنّه قرن باغتسال الجنب في الماء بعض الأشياء المنجسة للماء والجواب ايضاً كادان يكون صريحاً في ذلك ومما استدلت به على المنع الروايات الناهية عن الاغتسال بغسالة ماء الحمام معللاً في بعضها<sup>(٣)</sup> بأنّه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب وولد الزنا والناصب لنا أهل البيت وهو شرّهم وفي بعضها<sup>(٤)</sup> بأنّها تجمع غسالة اليهودي والنصراني والمجوسى والناصب لنا أهل البيت فيظهر من التعليل الأوّل أنّ إحدى علل التهي عن الاغتسال بغسالة ماء الحمام هو اغتسال الجنب من مائه.

ولكن لا يخفى على الناظر في تلك الأخبار أنّ الاستفادة من مجموعها أحد أمرين. الأوّل أنّ النهي فيها للكراهة لأنّه يغتسل فيها جميع الناس من أى أنواع كانوا من اليهودي والنصراني والمجوسى والجنب وولد الزنا والزاني والناصب للماء الذي هذا شأنه لا ينبغي الاغتسال به لأنّه مورث لأنواع الأمراض ويدلّ على أنّ التهي فيها للكراهة أنّ الامام<sup>(ع)</sup> بيّن في بعض تلك الأخبار حكمة التهي عن الاغتسال التي يستفاد منها الكراهة مثل رواية عليّ بن جعفر عن الرضا عليه السلام في حديث قال: من اغتسل من الماء الذي

(١) لم أظفر بهذه الرواية في مظانها ولم أتذكر من أين نقلها

(٢) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب المياه الحديث ٢

(٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ١٥ من أبواب المياه الحديث ١١-١٢

قد اغتسل فيه فأصابه الجذام فلا يلومنّ الأنفسه فقلت لأبي الحسن عليه السلام: إنّ أهل المدينة يقولون: إنّ فيه شفاء من العين فقال: كذبوا يغتسل فيه الجنب من الحرام والزاني والتأصب الذي هوشرهما وكلّ من خلق الله ثم يكون فيه شفاء من العين (١).

الثاني أنّ النهى في هذه الأخبار لأجل نجاسة الغسالة باغتسال هؤلاء الأنجاس فيه ولكن الظاهر هو الوجه الأول كما يظهر من الرواية الأخيرة فأنه (ع) بيّن وجه الحكمة في مرجوحية الغسل بمثل هذا الماء باصابة الجذام فيستفاد منها الكراهة فلم يبق من الأخبار ما يدلّ على المنع الآرواية عبد الله بن سنان ولكتهما معارضة ببعض الأخبار.

مثل رواية محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: الحمام يغتسل فيه الجنب وغيره اغتسل من مائه قال: نعم لا بأس ان يغتسل منه الجنب ولقد اغتسلت فيه وجئت فغسلت رجليّ وما غسلتها الأممّ لزق بهما من التراب (٢) فتدلّ صريحاً على جواز الاغتسال بالماء الذي اغتسل منه الجنب لكنّ السائل إما أراد بقوله: الحمام يغتسل فيه الاغتسال من الحوض الكبير البالغ أضعاف الكرو وهو بعيد لعدم تداول ذلك في تلك الأزمنة والأمكنة وأما أراد الاغتسال من الحياض الصغيرة بأخذ الماء منها وصبه على جسده ولكن حيث أنّ الماء الذي اغتسل به ينزوم من الأرض و يترشّح فيصيب الماء الذي في الحياض فيصير مستعملاً في رفع الحدث الأكبر.

فان كان مراد السائل هو الفرض الأوّل اى الاغتسال من الحوض الكبير فلا دلالة للرواية على مانحن فيه لأنّ كلامنا في الماء القليل وان كان المراد هو الفرض الثاني أعنى الاغتسال من الحياض الصغار كما هو الظاهر فن المعلوم أنّ ورودها لم يكن متعارفاً بل غير ممكن فكان الاغتسال بأخذ الماء منها وصبه على الجسد ونزول الماء واصابة القطرات من جسد الجنب للحياض الصغار غير ضمائر وان كان الماء قليلاً كما يدلّ عليه بعض الأخبار (١) فضلاً عن كون الماء ذامّة كما في الحياض الصغار فهذه الرواية أعنى رواية محمد بن مسلم لا تدلّ على جواز استعمال الماء المستعمل في غسل الجنابة في رفع الحدث وتعارض ايضاً رواية عبد الله بن

(١) وسائل الشيعة الباب ١١ من أبواب الماء المضاف الحديث ٢

(٢) جامع الأحاديث الباب ٥ من أبواب المياه الحديث ٥

سنان رواية على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام وقال: سألته عن الرجل يصيب الماء في ساقية او مستنقع ما يغتسل منه للجنابة او يتوضأ منه للصلاة اذا كان لا يجد غيره والماء لا يبلغ صاعاً للجنابة ولا مداً للوضوء وهو متفرق فكيف يصنع وهو يتخوف أن تكون السباع قد شربت منه.

فقال: ان كانت يده نظيفة فليأخذ كفاً من الماء بيد واحدة فلينضحه خلفه وكفاً أمامه و كفاً عن يمينه وكفاً عن شماله فان خشى أن لا يكفيه غسل رأسه ثلاث مرّات ثم مسح جلده بيده فان ذلك يجزيه وان كان الوضوء غسل وجهه ومسح يده على ذراعيه ورأسه ورجليه وان كان الماء متفرقاً فقد رأن يجمعه والّاغتسل من هذا ومن هذا وان كان في مكان واحد وهو قليل لا يكفيه لغسله فلا عليه ان يغتسل ويرجع الماء فيه فان ذلك يجزيه (١) فانّ قوله فلا عليه أن يغتسل ويرجع الماء فيه كالصريح في جواز الاغتسال بالماء الذي اغتسل به ولكنّ الرواية محمولة على الضرورة كما هي ظاهرة فيها فانّ قوله وان كان في مكان واحد وهو قليل لا يكفيه لغسله الخ كالصريح في أنّ موردها في جواز الاغتسال بالماء الذي رجع من الغسل هو صورة عدم كفاية الماء ولكن يمكن أن يقال: انه لاضرورة هنا اي في صورة عدم كفاية الماء لغسله لامكان الاذهان بهذا الماء الذي لا يكفيه للغسل على التحو المتعارف فانّ هذا المقام مقام الاذهان فالاذهان يرفع الضرورة الى استعمال الماء المستعمل فتجوز استعمال هذا الماء المستعمل مع امكان الاذهان يستلزم تجوزه مطلقاً.

مع أنه قيل بعدم القول بالفصل بين الضرورة وغيرها فح اي حين تعارض رواية عبدالله بن سنان مع هذه الرواية لابد من حمل احدهما على الاخرى فنقول: انه يمكن حمل رواية عبدالله بن سنان على الكراهة اي كراهة التوضؤ بالماء المستعمل في رفع الجنابة بل كراهة رفع الحدث مطلقاً بالماء المذكور بقريته هذه الرواية الصحيحة الدالة على الجواز صريحاً.

الى هنا انتهت المباحث المتعلقة بأقسام المياه وأحكام المياه المستعملة في رفع الحدث والخبث وبقى من أقسام المياه التي لم نتعرض لأحكامها الماء الجاري وماء الحمام والماء المضاف.

(١) جامع الاحاديث باب جملة من آداب الحمام



## (الماء الجارى)

أمّا الماء الجارى فجمّل الكلام فيه أنّه رافع للحدث والخبث ولا ينفعل بملاقاة النجس الآ اذا تغيّر أحد أو صافه الثلاثة ومستند هذه الأحكام بعض الأدلّة المتقدّمة فى أقسام المياه من العمومات والاطلاقات والروايات الآتية فى ماء الحّمّام .  
وأمّا ماء الحمام فلخص الكلام فيه أنّه اذا كان قليلا وليس له مادة فحكمه حكم الماء القليل .

وأمّا اذا كانت له مادة فحكمه حكم الجارى لا ينفعل بملاقاته للنجس الآ اذا تغيّر أحد أو صافه الثلاثة ويرتفع به الحدث والخبث والدليل على ذلك كلّ العمومات والاطلاقات المتقدّمة وخصوص بعض الروايات الدالّة على عدم انفعاله وأنّه كما التهر او بمنزلة الماء الجارى .

كرواية داود بن سرحان قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : ماتقول فى ماء الحّمّام فقال : هو بمنزلة الماء الجارى (١) ورواية اسماعيل بن جابر عن أبى الحسن عليه السلام قال : ابتدأنى فقال : ماء الحمام لا ينجسه شىء (٢) ورواية حنّان قال : سمعت رجلا يقول لأبي عبد الله عليه السلام : انى أدخل الحّمّام فى السّحروفيه الجنب وغير ذلك فأقوم فأغتسل فينتضح علىّ بعدما أفرغ من مائهم قال : أليس هو جار قلت : بلى قال : لا بأس (٣) .  
ورواية بكر بن حبيب عن أبى جعفر عليه السلام قال : ماء الحّمّام لا بأس به اذا كانت له مادة (٤) ورواية ابن أبى يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال فى حديث : إنّ ماء الحّمّام كما التهر يطهر بعضه بعضاً (٥) .

وأمّا الماء المضاف فلا يرفع الحدث والخبث وينجس بملاقاته للنجس ولو كان كرابل اكراراً والدليل على ذلك هو الروايات الدالّة على ذلك فمنها رواية زكريّا بن آدم قال :

(١)(٢)(٣)(٤) جامع الأحاديث الباب ٥ من ابواب المياه الحديث ١-٢-٦-٧

(٥) جامع الأحاديث الباب ١٥ من ابواب المياه الحديث ١١

سألت أبا الحسن عليه السلام عن قطرة خمر أو نبيذ مسكر قطرت في قدر فيه مرق ولحم كثير فقال (ع): يهراق المرق أو يطعمه أهل الذمة والكلاب واللحم اغسله وكله الحديث (١). ومنها رواية السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن أمير المؤمنين عليه السلام قد سئل عن قدر طبخت فاذا في القدر فأره قال: يهراق مرقها ويغسل اللحم ويؤكل (٢) ولكن المرق بوقوع الخمر والنبيذ أو الفأرة فيه لأجل أنه ماء قليل أصابته النجاسة لا من جهة أنه ماء مضاف الآن يقال إن عدم تحمّل المضاف للنجاسة وتنجسه بملاقاة النجس له ممّا قام عليه الإجماع فلا بد من حمل الروایتين عليه.

ومنها رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يكون معه اللبن أيتوضأ منه للصلاة قال: لا إنّه هو الماء والصعيد (٣) وأما ما روى عن يونس عن أبي الحسن عليه السلام قال: قلت له: الرجل يغتسل بماء الورد ويتوضأ به للصلاة قال: لا بأس بذلك فهو شاذ غير معمول به فيمكن حمله على التقية هذا تمام الكلام في أقسام المياه وأحكامها والحمد لله.

## المبحث الثاني في الأسفار

وهي جمع السور وهو ببقية الماء الذي يبقى في الشارب في الاناء أو في الحوض كما في مجمع البحرين ثم قال: ثم استعير لبقية الطعام قاله في المغرب وعن الأزهري اتفق أهل اللغة أن سائر الشيء باقيه قليلاً كان أو كثيراً وفي ية—سائر مهموز ومعناه الباقي لأنه اسم فاعل من السور وهو ما يبقى من الشراب وهذا ممّا يغلط فيه الناس فيضعونه موضع الجميع وقد يقال في تعريفه: السور ما باشره جسم حيوان وبمعناه رواية ولعله اصطلاح وعليه حملت الأسفار كسور اليهودي والنصراني وغيرهما انتهى كلام صاحب المجمع وحاصله أن الأصل في معنى السور هو ببقية الشراب ثم استعمل لبقية الطعام ثم استعمل في كل ما باشره جسم

(١) جامع الأحاديث الباب ١٣ من أبواب المياه الحديث ١

(٢) جامع الأحاديث الباب ١٣ من أبواب المياه الحديث ٢

(٣) جامع الأحاديث الباب ٥ من أبواب الوضوء الحديث ١-٥

حيوان أعم من أن يكون بالشرب أو الأكل أو غيرهما. وهذا المبحث وإن كان داخلًا في سائر أبحاث الطهارة من انفعال القليل وعدم انفعال الكثير وتنجس المضاف بملاقة النجس وتنجس كل شيء بملاقته لشيء نجس مع رطوبة مسرية وغير ذلك من أبحاث الطهارة لأنه حيث وردت أخبار كثيرة في خصوص الأسفار أفراد الفقهاء لها مبحثاً عليحدة بل العامة أيضاً فردوا لها باباً عليحدة لورود الروايات من طرقهم أيضاً.

وقد اختلفت أقوال العامة والخاصة في الأسفار واختلاف العامة أكثر. فمنهم من ذهب إلى أن الأسفار كلها نجسة ومنهم إلى أن الأسفار كلها طاهرة عدا سور الكلب والخنزير ومنهم من فصل بين مأكول اللحم وغيره فقال بطهارتها في الأول دون الثاني وبعضهم قال بالنجاسة لأنه جوز التوضؤ بها إلى غير ذلك من أقوالهم ومنشأ اختلافهم هو اختلاف ما أدى إليه نظرهم من الاجتهاد والأقيسة وأما أصحابنا رضوان الله عليهم فالمشهور بينهم أن سور جميع الحيوانات طاهر عدا نجس العين كالكلب والخنزير والكافر وقال بعضهم كالشيخ والحلي في السرائر بأن سور مأكول اللحم طاهر. وأما سور غيره فنجس واستثنى الطيور مطلقاً وما عسر الاجتناب عنه كالسنور والقار. وقال قوم بكرهه سور ما كرهه أكله كالبغال والحمير واستدلوا من فصل بين سور مأكول اللحم وغيره بمفهوم رواية عمّارين موسى السباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عمّا تشرب منه الحمامة فقال: كل ما أكل لحمه فتوضأ من سوره واشرب وعن ماء شرب منه بازاوصقرا وعقاب فقال: كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه إلا أن ترى في منقاره دما فإن رأيت في منقاره دماً فلا تتوضأ منه ولا تشرب (١) فإن المفهوم من قوله: كلما أكل لحمه الخ أن كلما لم يؤكل لحمه فلا تتوضأ من سوره ولا تشرب والمستفاد من النهي عن الوضوء والشرب هو النجاسة لأن النهي في أمثال هذه الموارد كناية عن النجاسة كما لا يخفى على من لاحظ نظائرها في الأخبار.

ولكن لا يخفى أن مفهوم الوصف ليس بحجة خصوصاً في مثل المقام ممّا وقع جواباً

(١) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب الأسفار الحديث ١٠

للسائل فإنّ السائل كان مورد سؤاله بعض أفراد المأكول فأجابه الامام عليه السلام على النحو الكلي في أفراد المأكول فجوابه (ع) يلزم مطابقته لمورد السؤال الذي هو المأكول فليس لنحو هذا الوصف مفهوم فانه أشبه شئى بمفهوم اللقب فكأنّ هذا الوصف أخذ موضوعاً للحكم.

وعلى فرض وجود المفهوم له فمفهومه السالبة الجزئية لا السالبة الكلية كما ذكرنا ذلك في قوله (ع): اذا كان الماء قدر كرا لا ينجسه شئى بأنّ مفهومه اذا لم يكن قدر كرا ينجسه شئى من الأشياء على نحو الالهال لأنّ مفهومه ينجسه كلّ شئى فكذا ههنا فانه على فرض تحقق المفهوم فمفهومه أنّ ما لا يؤكل لحمه ليس حكمه كذلك اى ليس جميع أقسامه مثل مأكول اللحم فيمكن أن يكون مامنع من التوضؤ بسوره هو الكلب والخنزير دون سائر الحيوانات غير مأكولة اللحم وعلى تقدير تسليم ثبوت الكلية للمفهوم يعارض هذا المفهوم ما هو أقوى سنداً ودلالة وهو ما روى بسند صحيح عن أبي عبد الله عليه السلام وقد سئل عن فضل الهرة والشاة والبقر والابل والحمار والخيول والبغال والوحش والسباع فلم يترك السائل شيئاً الا سألته عنه، فقال لأبأس به، حتى انتهى السائل الى الكلب فقال (ع): رجس نجس لا تتوضأ بفضله واصبب ذلك الماء واغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء (١).

وكذا رواية معاوية بن شريح قال: سألت عذافر أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده عن سور السطور والشاة والبقر والبعير والحمار والفرس والبغل والسباع يشرب منه او يتوضأ منه قال: نعم اشرب منه وتوضأ منه قال: قلت له: الكلب قال: لا قلت: أليس هو سبع قال: لا والله انه نجس (٢) فانه يفهم من السؤال والجواب أمران الأول أنّ سور السبع طاهر وأنه كان مرتكزاً في ذهنه وأنه اذا كان الكلب سبعا فلم لا يجوز الشرب والتوضؤ من سوره ولم يردعه الامام (ع) عما كان في ذهنه بل أجاب (ع) بأنه ليس بسبع بل الظاهر من الجواب ايضاً أنه اذا كان سبعا كان سوره طاهراً.

الثاني أنّ علّة عدم جواز شرب سوره والتوضؤ به هونجاسة الكلب فغير المأكول الطاهر لا بد أن يكون سوره طاهراً نعم يستفاد من بعض الأخبار كراهة سور غير مأكول اللحم كمرسلة

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب الأسفار الحديث ٣-٢

الوشاء عنه عليه السلام أنه كان يكره سؤر كل شئ لا يأكل لحمه (١). وهذه الرواية وان كانت مرسله إلا أنها كافية في كونها مستندة للكراهة للتسامح في أدلة السنن والمكروهات مع أنه يعضدها مفهوم الرواية المتقدمة التي نفي البأس فيها بالنسبة الى المأكول وألحق المشهور بمكروه اللحم الجلال وهو المتغذى بعذرة الانسان الى حد يحرم لحمه وكذا آكل الجيف بل نقل عن السيد والشيخ وابن الجنيد بنجاسة سؤر الجلال ولم يعلم وجهه إلا أن يقال بنجاسة موضع الملاقاة في الجلال أما لنجاسة لعابه او لعدم انفكاك موضع الملاقاة عن التلطيخ بالنجس غالباً او لنجاسة عرقه كما هو المشهور ولنجاسة نفس الجلال كما عن بعض.

لكن لا يخفى ما في الكل أما الأول فهو منتقض ببصاق شارب الخمر فإنه طاهر وأما الثاني فهو مخالف لمفروض المشهور لأنهم قيدوا كراهة سؤر الجلال بخلو موضع الملاقاة عن النجاسة فح يصير هذا القول مخالفاً للمشهور وكذا بناء على نجاسة عرقه فإن التلطيخ بالعرق ايضاً مخالف لمفروض المشهور المقيدين له بخلو موضع الملاقاة عن النجاسة.

وأما نجاسة الجلال فهي خلاف ما عليه السيد والشيخ وابن الجنيد من الحكم بطهارته فالقول بنجاسة سؤره ضعيف وأما الكراهة فليس لها مستند ايضاً سوى مرسله الوشاء المتقدمة بناء على تعميم غير مأكول اللحم الذاتي والعرضي وهو مشكل فإن المتبادر من غير مأكول اللحم هو الذاتي ويمكن أن تستفاد الكراهة من رواية العيص الواردة في سؤر الجنب والحائض وهي مارواه العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن سؤر الحائض قال: لا توضع منه وتوضاً من سؤر الجنب اذا كانت مأمونة وتغسل يدها قبل أن تدخلها الاناء (٢).

فإنه يستفاد منها خصوصاً بناء على اسقاط كلمة لا من قوله: لا توضع منه كما عن التهذيب والاستبصار أنها اذا كانت مأمونة فلا بأس بالتوضاً من سؤرها ومفهومها كراهة التوضؤ او حرمة اذالم تكن مأمونة ولا أقل من الكراهة فيمكن أن يستشعر منها أن العلة في كراهة التوضؤ او حرمة في غير المأمونة هي كونها معرضاً لتنجس سؤرها اذالم تكن مأمونة

(١) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب الأستثمار الحديث ١٣

(٢) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب الأستثمار الحديث ٩

لأنّها لا تبالي من النجس فتستفاد الكلية من هذه العلة بأنّ كلّ مورد يكون معرضاً لتوارد النجس او ملاقاته يكره مباشرته والتوضؤ منه و يستحبّ اجتنابه ولكن استفادة العلية منها مشكلة

## المبحث الثالث في الطهارة المائية.

وهي الوضوء والغسل وفي الوضوء فصلان.

الفصل الأوّل في الأحداث الموجبة للوضوء والاحداث جمع الحدث وهو بحسب اللغة مطلق ما يحدث بعد ما لم يكن موجوداً وفي عرف الفقهاء الأشياء الستة الناقضة للوضوء وقد يطلق على نفس هذه الأشياء وقد يطلق على الحالة الحاصلة للانسان بعد صدور هذه الأشياء منه.

وكيف كان فهل يكون التقابل بين الطهارة والحدث من تقابل العدم والملكية بأن تكون الطهارة أمراً عديمياً ولكن من شأنه الوجود والحدث أمراً وجودياً او بالعكس او من تقابل التضاد بأن كان كلاهما وجوديين وتظهر الثمرة في الموارد النادرة كما في الانسان المخلوق الساعة الذي لم يتحقّق منه حدث فان قلنا: انّ التقابل بينهما من تقابل العدم والملكية وقلنا بأنّ الطهارة أمر عديمي فلا بدّ لنا من أن نقول: انّ الحدث مانع للصلوة لأنّه على هذا لا يمكننا أن نقول: انّ الطهارة شرط للصلوة لأنّه أمر عديمي فح يصحّ من هذا الانسان الاتيان بالصلوة من دون طهارة لأنّه لم يتحقّق منه الحدث المانع للصلوة ولكن اذا قلنا بأنّ التقابل بينهما من تقابل التضاد فلا يكفي عدم صدور الحدث منه بل لابدّ له من الطهارة المائية لأنّ الطهارة ح شرط للصلوة كما أنّ الحدث مانع لها.

ويستفاد من الأخبار أنّ الطهارة أمر وجودي لأنّه يظهر من غير واحد منها أنّه أطلق على الأحداث الموجبة للوضوء— الناقض فيعلم أنّ الطهارة قابلة لنقض شيء لها فلا بدّ من كونها أمراً وجودياً حتّى يصحّ نقض شيء لها فانّ الأمر العدمي لا ينقض بشيء لأنّه عدم محض.

ويعلم ايضاً منها أنّ الأحداث من الأمور الوجودية فانّ الأمر العدمي لا يمكن أن يكون ناقضاً كما لا يخفى فح يكون التقابل بين الطهارة والحدث من تقابل التضاد لا تقابل العدم والملكية.

ثم إن الأحداث الناقضة للوضوء هتة كما عن المشهور بل كاد أن يكون إجماعاً الأول البول الثاني الغائط ويدل على كونها ناقضين أخبار كثيرة فمنها موثقة او صحيحة زرارة قال قلت لأبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام: ما ينقض الوضوء فقالا: ما يخرج من طرفيك الأسفلين من الذكر والدبر من الغائط والبول او منى او ريح والتوم حتى يذهب العقل الحديث (١).

ومنها رواية سالم بن أبي الفضل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ليس ينقض الوضوء الا ما خرج من طرفيك الأسفلين الذين أنعم الله بهما عليك (٢) ومنها رواية أبي بصير عنه عليه السلام قال: سألته عن الرعاف والحجامة وكل دم سائل فقال: ليس في هذا وضوء انما الوضوء من طرفيك الأسفلين الذين أنعم الله تعالى بهما عليك (٣) الى غير ذلك من الأخبار التي سيأتي بعضها.

هل ينقض الوضوء البول او الغائط الخارج من المحل غير المعتاد او يختص الناقض بخروجه من المحل المعتاد او يكون غير المعتاد كالمعتاد اذا صار خروج أحدهما منه معتاداً فيه وجوه بل أقوال يمكن أن يقال: ان الأخبار ناظرة الى بيان ما ينقض الوضوء وليس لها اطلاق بالتسبة الى المحل غير المعتاد بل يمكن دعوى انصرافها الى المحل المعتاد لأجل الغلبة لكون الموضوع المعتاد من الأفراد الغالبة فلا تحمل الأخبار على الأفراد النادرة كالموضع غير المعتاد مضافاً الى التقييد في بعض الأخبار بما يخرج من طرفيك الأسفلين فإنه ظاهر خصوصاً الرواية الاولى من الروايات الثلاث المتقدمة التي قيدت الأسفلان فيها بالذكر والدبر في المحل المعتاد.

اللهم الآن يدعى أن التقييد لبيان ما ينقض الوضوء فهو علامة ومعرف للناقض مثل أن يقال: الذي يرد من هذا الباب هو ابن زيد فإن العرف لا يفهم من هذا القيد أن وروده من هذا الباب له مدخلية في كونه ابن زيد بل يفهم منه أن الاتيان بهذا القيد لتعريفه ولكن الظاهر أن هذا المورد اى ما نحن فيه ليس من قبيل المثال المذكور فإن التقييد بما يخرج من الأسفلين وبيان الأسفلين بأنهما الذكر والدبر مع أن البول والغائط معناهما واضح ليس الألتعناية بالخصوص بأن يخرج من الأسفلين فالخروج من الأسفلين له دخل في ناقضيتها للوضوء الآن يقال: بأن العامة قد عدوا من التواقض القى والرعاف والحجامة والفسد و

البلغم وغير ذلك من الأشياء الكثيرة.

فهذا التقييد لأجل ردّ قولهم وأنّ الناقض هو البول والغائط والريح ممّا يخرج من الأسفلين فما يخرج من غير الأسفلين من القيء وغيره لا ينقض الوضوء فهذا الحصر اضافي بالتسبب الى أقوال العامة ويؤيده ما روى عن العلل عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام قال: إنّما وجب الوضوء ممّا خرج من الطرفين خاصّة دون سائر الأشياء لأنّ الطرفين هما طريق النجاسة وليس للانسان طريق تصيبه النجاسة من نفسه الاّ منها فأمرنا بالطهارة عندما تصيبهم تلك النجاسة من أنفسهم الحديث<sup>(١)</sup> فيظهر من هذا الحديث أنّ ملاك الأمر بالطهارة اصابة النجاسة من أنفسهم وهذا المعنى يتحقق باصابة النجاسة للانسان من الطريق غير المعتاد.

الثالث من النواقض الريح سواء أكان مع الصوت ام بدونه وتدل على ناقضيتها أخبار كثيرة منها رواية زكريا بن آدم قال: سألت الرضا عليه السلام عن التّاصور أينقض الوضوء قال: إنّما ينقض الوضوء ثلاث: البول والغائط والريح<sup>(٢)</sup> ومنها رواية زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يوجب الوضوء الا من غائط او بول او ضربة تسمع صوتها اوفسوة تجدر بحها<sup>(٣)</sup>.

ومنها رواية معوية بن عمّار قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: إنّ الشيطان ينفخ في دبر الانسان حتّى يخيّل اليه أنّه قد خرج منه ريح فلا ينقض الوضوء الا ريح تسمعها او تجدر بحها<sup>(٤)</sup> والظاهر أنّ مناط كونها ناقضة هو نفس خروجها سواء سمع صوتها او جدر بحها اولاً.

والتنبيه في بعض هذه الأخبار بسماع صوتها او وجدان ريحها إنّما هو لأجل العلم بخروجها لا أنّ لكل واحد من سماع صوتها او وجدان ريحها دخلاً في التّاقضية فكلّ واحد منها علامة لخروجها كما يظهر من بعض الأخبار مثل رواية معاوية بن عمّار المتقدمة ومثل رواية عبد الرحمن بن أبي عبد الله أنّه قال للصادق عليه السلام: أجد الريح في بطني حتّى أظنّ أنّها قد خرجت فقال: ليس عليك وضوء حتّى تسمع الصوت او تجدر بالريح ثمّ قال (ع): إنّ

(١) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب ما ينقض الوضوء الحديث ١٧

(٢ و ٣ و ٤) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب نواقض الوضوء الحديث ٢ - ١ - ١٩



ابليس يجلس بين يتي الرجل فيحدث ليشككه<sup>(١)</sup> فإن الظاهر من هذين الخبرين أنّ سماع الصوت او وجدان الرّيح علامة موجبة لحصول العلم بخروجها. ويدلّ على كون مطلق خروج الرّيح ناقضاً سواء سمع صوتها او وجد ريحها أم لا رواية قرب الاسناد عن عليّ بن جعفر عن أخيه موسى صلوات الله عليه قال: وسألته عن رجل يكون في الصّلوة فيعلم أنّ ريحاً قد خرجت فلا يجرد ريحها ولا يسمع صوتها قال (ع): يعيد الوضوء والصّلوة ولا يعتدّ بشيء ممّا صلّى اذا علم ذلك يقيناً<sup>(٢)</sup>

الرابع من النواقض التّوم لامطلقه بل ما يكون غالباً على السّمع والبصر ومستند ذلك روايات متضافرة.

منها رواية سعد عن الصادق عليه السلام قال: اذنان وعينان تنام العينان ولا تنام الاذنان وذلك لا ينقض الوضوء فاذا نامت العينان والاذنان انتقض الوضوء (٣).

ومنها رواية زرارة او موثقة قال: قلت له: الرجل ينام وهو على وضوء اتوجب الحففة والحفقتان عليه الوضوء فقال: يازرارة قد تنام العين ولا ينام القلب والاذن فاذا نامت العين والاذن والقلب وجب الوضوء الخبر (٤).

ومنها رواية ابن بكير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام قوله تعالى: إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ مَا يَعْنِي بِذَلِكَ قَالَ: إِذَا قُمْتُمْ مِنَ التَّوْمِ قُلْتُمْ: يَنْقُضُ النَّوْمُ الْوُضُوءَ فَقَالَ: نَعَمْ إِذَا كَانَ يَغْلِبُ عَلَى السَّمْعِ وَلَا يَسْمَعُ الصَّوْتِ (٥) فيظهر من هذه الروايات أنّ مطلق التّوم غير ناقض بل الناقض هو النوم الغالب على السّمع والبصر وعبر عن هذا المعنى في بعض الروايات بالغالب على القلب او الذاهب بالعقل مثل قول عليّ عليه السلام في حديث الأربعمائة اذا خالط النوم القلب فقد وجب الوضوء (٦) ومثل الرواية المروية عن الرضا عليه السلام وقد سئل عن الرجل ينام على دابته فقال: اذا ذهب التّومخ بالعقل فليعد الوضوء (٧)

ولكن ليس في بعض الأخبار التقييد بكونه غالباً على السّمع بل يستفاد منه أنّ مطلق النوم ناقض كرواية عبد الحميد بن العواض عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب نواقض الوضوء الحديث ٢٠ - ٢١

(٣) (٤) (٥) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب النواقض الحديث ٣٠ - ٣٣ - ٢٨

(٦) (٧) جامع الأحاديث من أبواب نواقض الوضوء الحديث ٢٩ - ٣١

يقول: من نام وهوراع او ساجد او ماش على أى الحالات فعليه الوضوء<sup>(١)</sup>.  
ومن البعيد جداً امكان المشى مع غلبة التوم على السمع والقلب ومثل رواية زرارة  
عن أحدهما عليها السلام قال: لا ينقض الوضوء الا ما خرج من طرفيك الأسفلين  
او النوم<sup>(٢)</sup> ومثل رواية اسحاق بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا ينقض الوضوء  
الا حدث والنوم حدث<sup>(٣)</sup> ومثل رواية سماعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل  
ينام وهو ساجد قال: ينصرف ويتوضأ<sup>(٤)</sup>.

فليس في هذه الروايات التفصيل بين التوم الغالب على السمع بل فيها اطلاق  
يشمل غير الغالب على السمع ولكن يمكن الجمع بين هذه الروايات والروايات المقيّدة  
بالغالب على السمع بأن يقال: انّ النوم الحقيقي هو ما غلب على السمع والقلب.

وأما الغالب على العين فقط فليس بنوم لصحة سلب التوم عنه واطلاق التوم عليه في  
بعض الأحيان مجاز بالمشاركة لكونه مشرفاً على التوم فالتقييد في تلك الأخبار لبيان حقيقة  
التوم لا لاجراء بعض أفراد النوم عن هذا الحكم فلا تنافي الأخبار المطلقة

الخامس من التواقض كلّ ما أزال العقل من سكر او اغماء او جنون وادعى  
كثير من الفقهاء عليه الاجماع وان تردّد فيه صاحب الحدائق (ره) على ما حكى  
عنه الاّ أنّه لم يفيت بالخلاف وغيره ايضالم يفيت بالخلاف وغيره ايضالم يفيت بالخلاف  
واستدل على ناقضيته بصحيفة معمر بن خلاد قال: سألت ابا الحسن عليه السلام  
عن رجل به علة لا يقدر على الاضطجاع والوضوء يشتد عليه وهو قاعد مستند بالوسائد فربّما  
اغنى وهو قاعد على تلك الحال قال: يتوضأ قلت له: انّ الوضوء يشتد عليه لحال علته  
فقال: اذا خفي عليه الصوت فقد وجب عليه الوضوء<sup>(٥)</sup> الخبر.

والاغفاء وان فسرفى كتب اللغة بالتوم الاّ أنّ المراد هنا بقريئة شدة مرضه كما يظهر  
من قوله: انّ الوضوء يشتد عليه لحال علته هو الاغفاء وايضا قوله (ع) في ذيل الخبر: اذا خفي  
عليه الصوت يشمل ما اذا خفي بسبب الاغفاء ايضاً.

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب نواقض الوضوء الحديث ٢٥ - ١١

(٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب نواقض الوضوء الحديث ٢٤ - ٢٦

(٥) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب نواقض الوضوء الحديث ٤٣

وفيه أنّ الاغفاء كما صرح هو به بمعنى التّوم وشدة المرض ليست قرينة لكون الاغفاء بمعنى الاغماء بل الظاهر أنّ المراد أنّه لا يقدر على الاضطجاع لشدة مرضه فهو متكىء على الوسائد فيغلب عليه التّوم في هذه الحال وهذا المعنى كثير مطرد بالنسبة الى المريض وأمّا قوله: اذا خفي عليه الصّوت الخ فليس فيه عموم يشمل الاغماء لأنّ الضمير في قوله: فيه عائدا الى الرجل المغضى.

واستدلّ ايضا على ناقضيّة الاغماء وغيره ممّا يزيل العقل بالأخبار الدالّة على وجوب الوضوء بالتّوم الذاهب بالعقل بأن يقال: إنّ علّة وجوب الوضوء بالتّوم الذاهب بالعقل هوزوال العقل فاذا كان زوال العقل بالتّوم موجبا لوجوب الوضوء فزواله بالاغماء والسكر او باليجه.

وفيه أنّ تلك الأخبار ناظرة الى بيان تحديد التّوم الناقض للوضوء ولا استفاد منها أنّ العلّة التامة لوجوب الوضوء هوزوال العقل فيمكن أن يكون زوال العقل المقارن للتّوم موجبا للوضوء لامطلق زوال العقل نعم القول به موافق للاحتياط.

السّادس من التّواقض الاستحاضة القليلة كما ذكره كثير من من الفقهاء وانما قيّدوه بالقليلة لأنّ المتوسطة والكثيرة موجبتان للغسل ايضا وانما الكلام في نواقض الوضوء فقط ولكن يرد عليهم أنّ المتوسطة ايضا موجبة للوضوء فقط في بعض الموارد مثل ما اذا أتت بالغسل الواجب عليها في اليوم والليلّة مرة واحدة ثم رأّت بعد ذلك الدم فانه لا يجب عليها لكلّ صلوة الأالوضوء الى اليوم الآتي والليلّة الآتية وغير هذه السّنة غير ناقض للوضوء مثل المذى والودى والودى ومسّ الفرج ومسّ التّساء وخروج الدّم والقئ وغير ذلك.

ولكن قدورد الأمر بالوضوء في بعض هذه الموارد في بعض الأخبار كالمذى فانه في كثير من الأخبار قدورد الأمر بالوضوء فيه والحكم بنقض الوضوء بخروجه.

كرواية محمد بن اسماعيل عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن المذى فامرني بالوضوء منه ثمّ أعدت عليه سنة اخرى فامرني بالوضوء منه وقال: إنّ عليّاً عليه السلام أمر المقداد أن يسأل رسول الله صلّى الله عليه وآله واستحى أن يسأله فقال: فيه الوضوء قلت: فان لم أتوضأ قال: لا بأس به<sup>(١)</sup> ومثل رواية يعقوب بن يقطين قال: سألت أبا الحسن

(١) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب النواقض الحديث ١٦

عليه السلام عن الرجل يمذى وهو في الصلوة من شهوة او من غير شهوة قال: المذى منه الوضوء<sup>(١)</sup> ولكن يعارض الروایتين غير واحد من الأخبار الدالة على عدم وجوب إعادة الوضوء بخروج المذى.

منها رواية بريد بن معاوية العجلي قال: سألت أحدهما عليهما السلام عن المذى فقال: لا ينقض الوضوء ولا يغسل منه ثوب ولا جسداتها هو بمنزلة المخاط و البصاق<sup>(٢)</sup> وبمضمونها أخبار كثيرة ولذا جمع بينها بعض العلماء بحمل ما ورد من الأمر به بالوضوء على ما اذا خرج بشهوة وما ورد من عدم نقضه للوضوء على ما اذا خرج بغير شهوة ويدل على هذا الجمع بعض الأخبار منها رواية أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: المذى يخرج من الرجل قال: أحذلك فيه حدًا قال: قلت: نعم جعلت فداك قال: ان خرج منك على شهوة فتوضوا وان خرج منك على غير ذلك فليس عليك فيه وضوء<sup>(٣)</sup>.

بل في بعض الأخبار الحكم بنقض الوضوء ان خرج بشهوة وهو رواية علي بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن المذى أينقض الوضوء قال: ان كان من شهوة نقض<sup>(٤)</sup>.

ولكن يعارض هذا التفصيل مضافاً الى أن المذى هو ما خرج بشهوة ولذّة وأما ما خرج بغير شهوة فليس بمذى كما يدلّ عليه كلام اهل اللغة ويدل عليه بعض الأخبار كرواية ابن رباط عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: يخرج من الاحليل المنى والمذى والودى الى أن قال: وأما المذى فهو يخرج من شهوة ولا شيء فيه<sup>(٥)</sup> مضافاً الى ما ذكر اطلاق كثير من الأخبار الدالة على عدم نقض الوضوء به فانه يشمل ما اذا خرج من شهوة ويعارض هذا التفصيل ايضاً رواية محمد بن أبي عمير عن غير واحد من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ليس في المذى من الشهوة ولا من الانعاز ولا من القبلة ولا من مسّ الفرج ولا من

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء الحديث ١٩ - (٧)

(٣) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب النواقض الحديث ٢٢

(٤) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب النواقض الحديث ٢٠

(٥) الوسائل الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء الحديث ٦

المضاجعة وضوء الخبر<sup>(١)</sup>.

ورواية عمر بن يزيد قال: اغتسلت يوم الجمعة بالمدينة ولبست أثوابى وتطييت فمرت بى وصيفة ففخذت لها فأمدت أنا وأمنت هى فدخلنى من ذلك ضيق فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال: ليس عليك وضوء<sup>(٢)</sup> الخبر.

ومن المعلوم أنّ الامضاء من التفخيذ لا يكون الآمن شهوة فالأولى أن يقال: إنّ الأخبار الدالة على نقض الوضوء بالمذى أو الآمرة بالوضوء محمولة على التقية لأنّ العامة يحكمون بنقض الوضوء بخروج المذى أو محمولة على الاستحباب أى استحباب الوضوء بخروج المذى ويشهد للحمل الثانى رواية محمد بن اسماعيل المتقدمة<sup>(٣)</sup> فإنه عليه السلام بعد ما أمره فى السنة الأولى وكذا فى السنة الثانية بالوضوء حكم فى آخر الرواية بأنه لا بأس ان لم يتوضأ فلو كانت الرواية صادرة تقيّة لا يمكن الحكم فيها بأنه لا بأس بأن لم يتوضأ فلا بد من أن يكون الأمر فيه وكذا فى سائر الأخبار محمولا على الاستحباب.

وكذا الدم فقدور بالأمر بالوضوء بخروجه فى بعض الأخبار.

منها رواية عبيد بن زرارة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أصابه دم سائل قال: يتوضأ ويعيدوان لم يكن سائلا توضأ وبني الخبر<sup>(٤)</sup>.

ومنها رواية الحسن بن على ابن بنت الياس قال: سمعته يقول: رأيت أبى (ع) وقدر عف بعد ما توضأ دماً سائلاً فتوضأ<sup>(٥)</sup> ولكن يعارض هذين الخبرين أخبار كثيرة منها رواية أبى بصير عن الصادق عليه السلام قال سألته عن الرعاف والحجامة وكلّ دم سائل فقال: ليس فى هذا وضوء إنما الوضوء من طرفيك الأسفلين الذين أنعم الله بهما عليك<sup>(٦)</sup>.

ومنها رواية أبى هلال قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: أينقض الرعاف والقئ وتنف الابط الوضوء فقال: وما تصنع بهذا هذا قول المغيرة بن سعيد لعن الله المغيرة، يجزيك من

(١) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب النواقض الحديث ٨

(٢) الوسائل الباب ١٢ من أبواب النواقض الحديث ١٣

(٣) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب النواقض الحديث ١٦

(٤) (٥) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب النواقض الحديث ٢١-٢٢

(٦) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب النواقض الحديث ١٧

الرعاف والقيء أن تغسله ولا تعيد الوضوء (١).

وغير ذلك من الأخبار الدالة على عدم نقض خروج الدم للوضوء صريحاً. فتحمل الروايتان على أن المراد من الوضوء غسل موضع الدم لا الوضوء بمعنى الطهارة من الحدث أو تحلان على استحباب الوضوء بعد خروج الدم أو على التقيّة ولعلّ الأخير أظهر لحكم كثير من العامة ببطلان الوضوء بخروج الدم

## فصل ٢

في أحكام الخلوة وهي أمور الأول يجب ستر العورة من كلّ ناظر محترم سواء أكان الناظر مماثلاً للمنظور اليه أم غير مماثل حتى الطفل المميّر وكذا يحرم النظر الى عورة الغير كذلك فهنا مسألتان.

الاولى وجوب غصّ البصر عن عورة الغير سواء أكان مماثلاً للمنظور اليه في الذكورة والانوثة أم غير مماثل وسواء كان المنظور اليه مكلفاً أم غير مكلف لكنّه كان مميّراً والدليل عليه صحيحة حريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا ينظر الرجل الى عورة أخيه (٢) والأخ له اطلاق يشمل الطفل المميّر ولكن له ظهور في كون المنظور اليه مسلماً لأنّ المسلم أخ المسلم وسيجيب، بعض الأخبار الدالة على أنّ النظر الى عورة الكافر كالنظر الى عورة الحمار كمرسلة محمد بن أبي عمير عن غير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: النظر الى عورة ما ليس بمسلم مثل النظر الى عورة الحمار (٣).

المسألة الثانية وجوب ستر العورة ويدلّ عليه قوله تعالى: قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا أْفُرُوجَهُمْ (٤) بضميمة مرسلة الصدوق عن الصادق عليه السلام حيث سئل عن هذه الآية فقال: كلّ ما كان في كتاب الله من ذكر حفظ الفرج فهو من الزنا

(١) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب النواقض الحديث ٩

(٢) الوسائل الباب ١ من أبواب الخلوة الحديث ١

(٣) الوسائل الباب ٦ من أبواب آداب الحمام الحديث ٥

(٤) سورة النور آية ٣٠

الآتي هذا الموضع فإنه للحفظ من أن ينظر اليه (١).

بل يمكن أن يقال: إن نفس الآية بدون ضمّ الرواية اليها دالة على وجوب الستر للمقابلة الواقعة بين الأمر بالغضّ وحفظ الفرج حيث أنه يستفاد منها أنّ المراد بذكر حفظ الفرج بعد الأمر بالغضّ الحفظ من النظر لامن الزنا هذا ما ذكره الاستاذ دام ظلّه وان كان استفادة ذلك من الآية لا تخلو من اشكال.

ويدلّ على وجوب ستر العورة ايضا كثير من الأخبار منها رواية النعماني عن عليّ عليه السلام في قوله تعالى: قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم الآية قال: معناه لا ينظر أحدكم الى فرج أخيه المؤمن او يمكّنه من النظر الى فرجه الحديث (٢) ومنها مرسله حسن بن علي بن شعبة في تحف العقول عن النبي صلّى الله عليه وآله أنه قال: يا عليّ اياك ودخول الحمام بغير مئزر ملعون التّأظر والمنظور اليه (٣) ومنها رواية حمزة بن أحمد عن أبي الحسن الأوّل عليه السلام قال: سألته اوسألته غيرى عن الحّمّام. فقال: ادخله بميزر و غصّ بصرك الحديث (٤) الى غير ذلك من الأخبار ولكن في بعض الأخبار ما يدلّ على كراهة إيداء العورة كرواية ابن ابي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته أيتجرّد الرجل عند صبّ الماء عورته او يصبّ عليه الماء او يرى هو عورة النّاس قال: كان أبي يكره ذلك من كلّ أحد (٥) ورواية الصدوق عنه عليه السلام قال: انما اكره النظر الى عورة المسلم الحديث (٦) والرواية الاولى دالة على كراهية النظر ايضا الآن الروايتين لا تصلحان لمعارضة الروايات الكثيرة فإنّ عمل الأصحاب قد استقر على تلك الروايات فهاتان الروايتان معرض عنها فلا بدّ من حملها على التقيّة.

او يقال: إنّ الكراهة هنا ليست بالمعنى المصطلح عند الفقهاء وهو المرجوح مع جواز الارتكاب بل الكراهة هنا بمعنى ممنوع الفعل ومثل هذا الاستعمال في الأخبار كثير.

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب الخلوّة الحديث ٣

(٢) الوسائل الباب ١ من أبواب الخلوّة الحديث ٥

(٣) ((٤)) الوسائل الباب ٣ من أبواب آداب الحّمّام الحديث ٥ - ٢

(٥) الوسائل الباب ٦ من أبواب آداب الحّمّام الحديث ٢

(٦) الوسائل الباب ٦ من أبواب آداب الحّمّام الحديث ٢

وأما تحديد العورة فيظهر من بعض الأخبار أنها القبل والدبر فقط دون الفخذ والسرة وغيرهما كالإيتين وهي رواية بعض الأصحاب عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال: العورة عورتان القبل والدبر والدبر مستور بالإيتين فإذا سترت القضيب والبيضتين فقد سترت العورة<sup>(١)</sup> ورواية محمد بن حكيم قال الميثمي لأعلمه الآقال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام او من رآه متجرداً وعلى عورته ثوب فقال: إنَّ الفخذ ليست من العورة<sup>(٢)</sup> ومرسلة الصدوق عن الصادق عليه السلام قال: الفخذ ليست من العورة<sup>(٣)</sup>.

ولكن في بعض الأخبار ما يدل على أنَّ ما بين السرة والركبة من العورة ايضاً وهي رواية بشير النبال قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الحمام فقال: تريد الحمام قلت: نعم فأمر باسخان الماء ثم دخل فاتزر بازار فغطى ركبتيه وسرته الى أن قال: هكذا فافعل وهذه الرواية وان كانت ظاهرة في ذلك لأنَّ الأمر ظاهر في الوجوب الآتها معارضة بالأخبار الدالة صريحاً على أنَّ العورة هي القبل والدبر وأن الفخذ والسرة ليستا من العورة فلا بد من حمل الأمر في هذه الرواية على الاستحباب.

ويظهر من أخبار وجوب السرة وحرمة النظر الى عورة الغير أن العلة في ذلك هي التحذير عن الوقوع في الحرام كالزنا واللواط وهذه العلة موجودة في الطفل المميز الذي يكون في معرض اللذة والشهوة وأما الطفل غير المميز فحيث انه ليس في معرض اللذة والشهوة لا يحرم النظر الى عورته.

الثاني من أحكام الخلوة حرمة استقبال القبلة واستدبارها وعلل هذا الحكم مضافاً الى الأخبار الدالة على ذلك بوجوب احترام القبلة فاستقبالها بالبول والغائط هتك لها. ولا يخفى أنَّ الاحترام وهتكه قديكون عرفياً وقديكون شرعياً.

فيمكن أن يجعل الشارع شيئاً احتراماً لشيء مع أنه بنظر العرف ليس كذلك فإنه قد يجعل الشارع شيئاً مستحباً مع أنه بنظر العرف يكون هتكاً مثلاً قد جعل الشارع التسمية وكذا ذكر الله حين التخلية مستحباً مع أنه بنظر العرف لولا الشرع يكون هتكاً فإنه اذا قيل لأحد: أتى حين الدخول الى بيت التخلية أذكرك بغضبه ذلك فان كان مراد القائل بأنَّ

(١) الوسائل الباب ٤ من أبواب الحمام الحديث ٢ - ١

(٢) الوسائل الباب ٥ من أبواب آداب الحمام الحديث ١



الاستقبال والاستدبار بالبول والغائط هتك عرفي بالنسبة الى القبلة فيمكن الخدشة فيه خصوصاً الاستدبار فإنه ليس بهتك اصلاً بنظر العرف ولم يفرق العرف بينهما وبين اخراج الريح في الهتك.

مع أنه لم يلزم أحد بجرمة اخراج! الريح بجذاء القبلة و ان كان مراده من الاحترام و الهتك الاحترام والهتك الشرعيين بأن جعل الشارع الاستقبال و الاستدبار بالبول والغائط هتكاً للقبلة وجعل الانحراف عنها احتراماً لها من دون فهم العرف ذلك فالظاهر أنه كذلك لكنه ليس دليلاً برأسه بل هو تمسك بمفاد الأخبار.

ثم ان الدليل على حرمة استقبال القبلة و استدبارها بالبول و الغائط أو لا هو دعوى الاجماع على ذلك فإنه لم ينقل الخلاف عن أحد الأمن الشاذ وثانيها هو الأخبار الدالة على ذلك فإنها و انكانت بين مرفوعة و مرسلة و ضعيفة و لم يكن فيها صحيحة السند الآن عمل الأصحاب قد جبرها فإن الأصحاب على الظاهر قد اعتمدوا على هذه الأخبار فيما أفتوا به لاعلى الدليل المتقدم و لاعلى غيره فعملهم جابر لضعف هذه الأخبار.

فن الأخبار رواية محمد بن يعقوب الكليني عن علي بن ابراهيم قال: خرج ابوحنيفة من عند أبي عبد الله عليه السلام: وأبو الحسن موسى عليه السلام قائم فقال له أبوحنيفة: يا غلام أين يضع الغريب ببلدكم فقال: اجتنب أفنية المساجد وشطوط الأنهار و مساقط الثمار و منازل النزال و لا تستقبل القبلة بغائط و لا بول و ارفع ثوبك وضع حيث شئت (١)

ومنها مارواه عن الحسين بن زيد عن الصادق عليه السلام عن آبائه عن النبي صلوات الله عليهم أجمعين أنه قال في حديث المناهي الطويل: اذا دخلتم الغائط فتجنبوا القبلة (٢).

وعن الفقيه أنه قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن استقبال القبلة ببول او غائط (٣).

ومنها خبر عيسى بن عبد الله الهاشمي عن أبيه عن جهده عن علي عليه السلام

(١) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب التخلّي الحديث ٢

(٢) (٣) الوسائل الباب ٢ من أبواب الخلوّة الحديث ٢ - ٣

قال: قال النبي صلى الله عليه وآله: اذا دخلت المخرج فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ولكن شرقوا او غربوا (١).

ولافرق في حرمة الاستقبال والاستدبار بالبول والغائط بين كونه جالساً حين التخلّي اوقائماً او قائماً مضطجماً او مستلقياً لاطلاق هذه الأخبار وهل يحرم الاستقبال والاستدبار في حال الاستنجاء ايضا ام لا يمكن أن يقال: انه يستفاد من بعض هذه الأخبار أنّ المنهى عنه هو الاستقبال والاستدبار بالبول والغائط كما صرحت بذلك رواية الفقيه وبعض الأخبار كرواية عيسى بن عبد الله المتقدمة وان لم يكن فيه تقييد بالبول والغائط الاّ أنه يمكن حمله على ذلك بقريظة رواية الفقيه.

وهل تشمل هذه الأخبار ما اذا جلس في مقابل القبلة ولكن وجه عورته الى غيرها حال التخلّي وكذا العكس بأن كان مقاديم بدنه الى غيرها ولكن وجه بعورته حين التخلّي اليها، يمكن دعوى ظهور هذه الأخبار في حرمة الاستقبال بالبول والغائط بأن كان خروج البول والغائط الى جهة القبلة لحرمة الجلوس حذائها وان كان البول او الغائط الى غير جهة القبلة.

وربما يستظهر ذلك من رواية محمد بن اسماعيل قال: دخلت على أبي الحسن الرضا عليه السلام وفي منزله كنيف مستقبل القبلة وسمعت يقول: من بال حذاء القبلة ثم ذكر فانحرف عنها اجلا لالقبلة وتعظيماً لها لم يقم من مقعده ذلك حتى يغفر له (٢) ويستفاد من هذه الرواية أن بناء الكنيف حذاء القبلة جائز ويلزمه جواز الجلوس الى القبلة ولكن ينحرف بعورته عنها حين التخلّي لكنّ الأحوط ترك ذلك.

الثالث من أحكام الخلوّة وجوب ازالة النجاسة اى البول والغائط وجوباً شرطياً للصلوة والطواف مثلاً أمّا البول فيجب غسله بالماء ولا يجزى غيره وتدلّ على ذلك بعد دعوى الاجماع كما ادّعاه غير واحد أخبار.

منها رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال: لا صلوة الاّ بظهور الى أن قال: وأمّا

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب الخلوّة الحديث ٥

(٢) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب التخلّي الحديث ٥

البول فلا بدّ من غسله (١).

ومنها رواية يونس بن يعقوب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الوضوء الذي افترضه الله على العباد لمن جاء من الغائط اوبال قال: يغسل ذكره ويذهب الغائط ثم يتوضأ مرتين مرتين (٢) فإن المتبادر من الغسل هو الغسل بالماء بل لا يطلق الغسل على الاذهاب بغير الماء.

ومنها رواية بريد بن معاوية عن ابي جعفر عليه السلام انه قال: يجزى من الغائط المسح بالأحجار ولا يجزى من البول الا الماء (٣).

وهل يكفي غسله مرة واحدة اولا بد من غسله مرتين المشهور هو الأول لاطلاق الأخبار وعدم تقييده بالمرتين فيها مع أنّها في مقام البيان وقوله (ع) في رواية يونس بن يعقوب المتقدمة: مرتين مرتين الظاهر أنّه قيد للوضوء لا غسل الذكرو يمكن أن يكون المراد منه الاسباغ في الوضوء.

وأما رواية محمد بن ادريس الحملى عن كتاب نوادر أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطى قال: سألته عن البول يصيب الجسد قال: صبّ عليه الماء مرتين (٤) فلا تفيد التقييد في الروايات السابقة كما قيل لأنّ الظاهر من قوله: يصيب الجسد اصابة البول للجسد من الخارج لأنّ لفظ الاصابة ظاهر في ذلك اذ خروج البول من الموضع لا تطلق عليه الاصابة فح يختص الحكم بوجوب المرتين بغير محلّ البول واما الغائط فيجزى في تطهير المحلّ منه غسله بالماء وتطهيره بالأحجار ايضا و يدلّ على ذلك كثير من الأخبار.

ومنها رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال: سألته عن التمسح بالأحجار فقال كان الحسين بن علىّ عليهما السلام يمسح بثلاثة أحجار (٥).

ومنها رواية بريد بن معاوية عن ابي جعفر عليه السلام قال: يجزى من الغائط التمسح

(١) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التخلّى الحديث ١

(٢) جامع الأحاديث الباب ١٧ من أبواب الوضوء الحديث ٢٢

(٣) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب آداب التخلّى الحديث ٧

(٤) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب احكام الخلوة

(٥) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التخلّى الحديث ١٥

بالأحجار ولا يجزى من البول إلا الماء (١)

ومنها رواية زرارة عنه عليه السلام قال: جرت السنة في أثر الغائط بثلاثة أحجار ان يمسح العجان ولا يغسله ويجوز أن يمسح رجله ولا يغسلها (٢).

أقول: العجان مثل كتاب— كما في المصباح— ما بين الخشية وحلقة الدبر والمراد أنه يجزى مسحه بالأحجار ولا يجب غسله لأنه لا يجوز غسله ضرورة أن الأصل في المطهرات هو التطهير بالماء وقوله: ويجوز أن يمسح رجله الخ يمكن أن يكون المراد منه التنظير أى كما أن الأرض تطهر باطن القدمين بالمشى عليها ولا يجب غسلها كذلك موضع الغائط لا يجب غسله و يكفي في تطهيره إزالة النجاسة بالأحجار وأما اذا كان المراد منه أن الاحجار تطهر الرجلين اذا تنجستا بتعدى النجاسة اليها فهو مخالف للاجماع.

ومنها رواية بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: جرت السنة في الاستنجاء بثلاثة أحجار أبكار و يتبع بالماء (٣).

و يستفاد من هذه الرواية أنه لا بد في الأحجار من أن تكون أبكاراً أى لم تستعمل بعد في الاستنجاء والرواية وان كانت مرسلة الا أن الأصحاب قد عملوا بها وأفتوا بمضمونها والمراد بالبكارة ان كان عدم مسبوقة الاستعمال في استنجاء آخر اصلاً كما ذكرناه سواء أكان في استنجاء نفسه ام غيره وسواء أكان قد طهرتها بعد الاستنجاء ام استنجى بالموضع الطاهر منها او كسر موضع الاستنجاء الأول منها واستنجى بالباقي منها ام لا فالظاهر عدم اعتبار البكارة فيها بهذا المعنى ولا أظن أن أحداً من الفقهاء قال بذلك.

وان كان المراد بالبكارة المذكورة في هذه الرواية وفي كلام الأصحاب كونها طاهرة سواء أكانت غير مستنجى بها او استنجى بالموضع الطاهر منها او كسر موضع الاستنجاء الأول منها واستنجى بالباقي واستنجى بها بعد تطهيرها فالظاهر اعتبار البكارة بهذا المعنى لأنه لم يعهد في الشرع تطهير المتنجس او النجس للشيء المتنجس نعم يمكن أن يقال بكفاية طهارة الموضع الذى يريد الاستنجاء به من الحجر ولا يجب طهارة جميعه فان الرواية مع فرض اعتبارها لا يستفاد منها التعبد المحض بل للاستفاد منها ما هو المغروس في أذهان

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التخلّى الحديث ٨-٣

(٣) الوسائل الباب ٣٠ من أبواب احكام الخلوّة الحديث ٤

العرف من أنّ المطهر لابدّ من أن يكون طاهراً ويستفاد من ذيل الرواية أنّه يعتبر أن يتبع الاستجمار بالماء وظاهره الوجوب وهو ينافي ما عليه المشهور بل الاجماع من التخيير بين الاستجمار والغسل بالماء وكذا استفاد التخيير بينهما من الأخبار.

وأما الرواية العامية المروية عن علي عليه السلام قال: انكم كنتم تبغرون بعراواليوم تثلطون ثلطاً فأتبعوا الماء الأحجار<sup>(١)</sup> فهي ضعيفة السند ويمكن حملها على الاستحباب او على احتمال التعدي و هل يكفي ازالة العين ولو كانت بدون ثلاثة أحجار بأن حصل النقاء بحجرين و احجرين او لابدمن ثلاثة أحجار مقتضى رواية ابن مغبرة عن ابى الحسن (ع) قال: قلت له هل للاستنجاء حدّ قال: لا حتى ينقى مائة<sup>(٢)</sup> أنّ حدّ الاستنجاء الذى لابدّ من الانتهاء اليه هو حصول النقاء فاذا حصل فلا يجب هناك شيئ .

لكن مقتضى الأخبار الكثيرة التي قد تقدّم بعضها أنّ حدّ الاستنجاء هو النقاء بثلاثة أحجار فيمكن الجمع بين رواية المغيرة وتلك الروايات بأن يقال: إنّ حدّ الاستنجاء هما معاً أى النقاء والمسح بثلاثة أحجار فح اذا حصل النقاء قبل ثلاثة أحجار فلا يكفي ذلك بل لابدمن اتمام ثلاثة أحجار و اذالم يحصل بثلاثة أحجار فلا بدمن التمسح بالاحجار حتى يحصل النقاء.

## المبحث الرابع في الوضوء وواجباته

واجبات الوضوء امور الأول النية ويجب فيها الخلوص فلو جاء به رياء بطل على المشهور ربل كاد أن يكون اجماعاً و تدل على ذلك أخبار متضافرة.

منها رواية السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قال النبي صلى الله عليه وآله: انّ الملك ليصعد بعمل العبد مبهتجاً به فاذا صعد بحسناته يقول الله عزّوجل: اجعلوها في سجين فانه ليس ايتى اراد بها الحديث<sup>(٣)</sup>.

ومنها رواية أبى بصير عنه عليه السلام قال: يجاء بالعبديوم القيمة قدصلّى

(١) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التخلّى الحديث ٩

(٢) الوسائل الباب ١٣ من ابواب آداب الخلوة الحديث ١

(٣) الوسائل الباب ١٢ من ابواب مقدمات العبادات الحديث ٣

فقال: يارب قد صليت ابتغاء وجهك فيقال له: هل صليت ليقال: ما أحسن صلوة فلان اذهبوا به الى النار<sup>(١)</sup>.

ومنها رواية مسعدة بن زياد عنه عليه السلام عن آبائه عليهم السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله سئل فيما النجاة غداً فقال: انما النجاة في أن لا تخادعوا الله فيخذلكم فانه من يخادع الله يخدعه ويخلع عنه الايمان ونفسه يخدع لو يشعر قليل له: فكيف يخادع الله قال: يعمل بأمره الله ثم يريد به غيره فاتقوا الله في الرياء فانه الشرك بالله ان المرأى يدعى يوم القيامة بأربعة أسماء يافاجرياً كافر يافاجرياً خاسر حبط عمله وبطل أجره فلا خلاص لك فالتمس أجره ممن كنت تعمل له الى غير ذلك من الأخبار وقد جمعنا روايات الرياء في المجلد الأول من كتابنا مرقاة الكمال فراجع.

و يستفاد من هذه الروايات وغيرها حرمة الرياء وبطلان عمل المرأى. فما عن السيد— من أن عمل المرأى صحيح مسقط للأمر ولكته غير مقبول عند الله لأن الصحة أعم من القبول كما يدل على ذلك قوله تعالى: انما يتقبل الله من المتقين<sup>(٢)</sup>— ضعيف جداً مناف لظاهر الأخبار واما غير الرياء من الضمائم سواء أكانت راجحة مثل الصلوة في المسجد او مرجوحة مثل الصلوة في الحمام او مباحة متساوية الطرفين فان كانت داعياً مستقلاً الى اتيان الوضوء سواء أكان له داع الهى ايضا الى اتيانه بحيث يكون كل من الداعين سبباً مستقلاً لا تيانه او يكون الداعى الهى تابع للداعى غير الهى فالظاهر هو الحكم بالبطلان ايضا لعدم استناد الفعل اليه تعالى بالخصوص بل اليه والى غيره. وأما اذا كان الداعى الهى محرراً له بالاستقلال نحو اتيان الفعل ولكن قد انضمت الى هذا الداعى دواع اخرى تابعة لهذا الداعى بحيث يسند الفعل اليه تعالى فالظاهر هو الحكم بالصحة لعدم الدليل على بطلان العمل الذى يكون مع داعيه الهى غيره مما لا يكون رياءاً مضافاً الى أنه قلما يتحقق خلوص النية من جميع الدواعى النفسانية بحيث لا يكون المقصود من اتيان العمل الاوجهه تعالى فقط والالتزام ببطلان العمل فى جميع هذه الموارد كما ترى.

الثانى من الواجبات غسل الوجه والمشهور اعتبار الغسل من الأعلى والذى استدلت

(١) الوسائل الباب ١٢ من أبواب مقدمات العبادات الحديث ١٠

(٢) سورة المائدة آية ٢٧

به او يمكن الاستدلال به لاعتبار ذلك هو الاخبار.

منها رواية عبدالله بن جعفر الحميري في قرب الاسناد باسناده عن ابي جرير الرقاشي قال: قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام: كيف التوضؤ للصلاة فقال: لا تعمق في الوضوء ولا تلتطم وجهك بالماء لظماً ولكن اغسله من أعلى وجهك الى أسفله بالماء وكذلك فامسح الماء على ذراعيك ورأسك وقدمك (١).

وابوجرير الرقاشي وان كان مجهولاً الآن رواية ابن محبوب عنه دليل على أنه كان موثقاً عنده مضافاً الى ان الرواية معمول بها عند الأصحاب فضعفها منجر بعملهم ولكن يمكن المناقشة في دلالتها بأن الظاهر منها أنه عليه السلام في مقام بيان مستحبات الوضوء لا واجباته بدليل قوله: لا تعمق في الوضوء ولا تلتطم وجهك بالماء لظماً مع أن من المقطوع به أنه يجوز الوضوء بنحو لطم الوجه بالماء ولا يجب غسله بالمسح اى بايصال الماء الى أجزاء الوجه بامرار اليد عليه فالمراد من الرواية—والله العالم—أن لا تدقق في الوضوء حتى ينجر الى الوسواس ولا ينبغي أن تلتطم وجهك بالماء بل الأولى أن توصل الماء الى وجهك بامرار اليد عليه وبعد العلم بأن بعض هذه الامور ليس بواجب—فن المستبعد جداً كون الغسل من الأعلى مع كونه مذكوراً في عداد المستحبات واجباً مع أنه يمكن أن يقال: انه لبيان حد الغسل الواجب اولبيان حد المغسول الذي يجب غسله اى يجب الغسل من الأعلى اى قصاص الشعر كما في الرواية الآتية الى الذقن فهي لبيان الحدين للغسل لالبيان كيفية الغسل.

ومنها رواية زرارة أنه قال لابي جعفر عليه السلام: أخبرني عن حد الوجه الذي ينبغي أن يوضأ الذي قال الله عزوجل فقال: الوجه الذي قال الله وأمر الله عزوجل بغسله الذي لا ينبغي لأحد أن يزيد عليه ولا ينقص منه ان زاد عليه لم يوجروا نقص منه أتم—مادارت عليه الوسطى والابهام من قصاص شعر الرأس الى الذقن وما جرت عليه الاصبعان من الوجه مستديراً فهومن الوجه وما سوى ذلك فليس من الوجه فقال له: الصدغ من الوجه فقال: لا (٢) فان قوله (ع) من قصاص الشعر الى الذقن ظاهر في وجوب الغسل من قصاص الشعر الى الذقن دون العكس ولكن الظاهر من الرواية انه عليه السلام بصدد بيان حد الوجه

(١) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث ٢٢

(٢) الوسائل الباب ١٧ من أبواب الوضوء الحديث ١

طولا وعرضاً كما يشهد به ما في السؤال حيث سأل ذرارة عن حد الوجه وليس فيها اشعار بأنه (ع) بصدديان كيفية الغسل وأنه يجب أن يكون من الأعلى او يجوز العكس. ومنها الأخبار التي بينت فيها وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وهي كثيرة أوضحها دلالة رواية زرارة قال: حكى لنا ابو جعفر عليه السلام وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فدعا بقدح من ماء فأدخل يده اليمنى فأخذ كفاً من ماء فأسدلها على وجهه من أعلى الوجه ثم مسح بيده الجانبين جميعاً ثم أعاد اليسرى في الاناء فأسدلها على اليمنى ثم مسح جوانبها ثم أعاد اليمنى في الاناء ثم صبتها على اليسرى فصنع بها كما صنع باليمنى ثم مسح ببقية ما بقي في يديه رأسه ورجليه ولم يعدهما (١).

بتقريب أنه صلى الله عليه وآله غسل وجهه من أعلى الوجه فيعلم من فعله أنه واجب.

ولكن فيه أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدل على الوجوب لاحتمال أن يكون للاستحباب او من باب المتعارف لدى العرف فإن المتعارف عندهم غسل الوجه من الأعلى ولكن لا من قصاص الشعر فيمكن أن يكون فعله (ص) كان كذلك.

الا أنه يمكن أن يقال: إن هذه الأخبار وان كان دلالتها قاصرة في افادة الوجوب فاللازم الرجوع الى المطلقات مثل قوله تعالى: اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق الآية (٢) ولازم ذلك جواز الغسل بأي نحو اتفق الآئ المشهور بل كاد أن يكون اجماعاً اعتبار البدن من الأعلى فيمكن استناد المشهور الى هذه الأخبار التي عرفت قصور دلالتها على المطلوب ويمكن استنادهم الى دليل آخر لم يصل اليه فح نشك في الخروج عن عهدة التكليف اليقيني اذالم نراع ما عليه المشهور فإن المكلف به هي الطهارة والأفعال محصلاتها فاذا غسلنا الوجه من غير الأعلى نشك في تحقق المكلف به بذلك فيلزم مراعاة الاحتياط حتى نعلم بالخروج عن عهدة التكليف ثم على فرض وجوب البدأة من الأعلى هل يجب مراعاة الأعلى فالأعلى بمعنى وجوب الغسل من قصاص الشعر او يكفي الأعلى العرفي وان كان من فوق الحاجب—لا يبعد جواز الاكتفاء بالثاني فإن الغسل من الأعلى على تقدير وجوبه لا

(١) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث ٦

(٢) سورة المائدة آية ٦.



يبدأ أن يكون ارشاداً الى المعنى العرفي فإنّ العرف يكون بناؤه على الغسل من أعلى الوجه الى الأسفل دون العكس فيمكن أن لا يكون هنا تعبد في وجوب الابتداء من الأعلى بل هو ارشاد الى المتداول عند العرف والعرف اذا غسل أحدهم وجهه من فوق الحاجب او من وسط الجبين يقولون: أنه غسل من الأعلى كما هو ظاهر.

نعم على هذا يجب غسل ما فوق الحاجب الى قصاص الشعر بعده حتى يتحقق التحديد المذكور في الروايات

ثم انّ حدّ الوجه طولاً من قصاص الشعر الى أسفل الذقن و عرضاً ما أحاطت عليه الابهام والوسطى كما دلّت عليه الرواية المتقدمة وعليه اجماع العلماء فاخرج من هذين الحدّين كالصدغ والعذار ومقدار قليل من الجبين وغيرها فهو خارج عن حدّ الوجه فلا يجب غسله. وأما اللحية فان كانت خفيفة بحيث ترى البشرة من تحتها يجب غسلها وغسل ماتحتها من البشرة ووجهه واضح فإنّ البشرة الظاهرة يجب غسلها وغسل ما عليها من الشعر لأنّه من توابعها وأما اذا كانت كثيفة بأن أحاطت بالبشرة فلا يجب غسل البشرة التي تحتها ويجب غسلها لصدق الوجه عليها عرفاً والآية المباركة قد دلّت على وجوب غسل الوجه والبشرة الخفيفة تحت اللحية لا يصدق عليها الوجه بخلاف اللحية مضافاً الى أنّه قد فسر الوجه في كتب اللغة بأنّه ما يواجه به فإنّ ما يواجه به هي اللحية دون البشرة الخفيفة تحتها ومضافاً الى دلالة بعض الأخبار على ذلك.

منها رواية محمد بن مسلم عن عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن الرجل أبيضن لحيته قال: لا (١) اي يغسل تحت لحيته وباطنها فقال (ع): لا ومنها رواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال: قلت له: رأيت ما أحاط به الشعر فقال: كل ما أحاط به من الشعر فليس للعباد أن يطلبوه ولا يبيحوا عنه ولكن يجري عليه الماء (٢).

هذا كله في غير مسترسل اللحية وأما مسترسل اللحية اي صاحب اللحية التي خرجت عن حدّ الوجه فلا يجب غسله لعدم صدق الوجه على ما خرج عن حدّ الوجه عرفاً نعم يجب ح غسل ما كان في حدّ الوجه فقط.

(١) الوسائل الباب ٢٩ من ابواب الوضوء الحديث ٦

(٢) الوسائل الباب ٤٦ من ابواب الوضوء الحديث ٣.

الثالث من واجبات الوضوء غسل اليدين كما دلّت عليه الآية المتقدمة ويجب البداية من المرفق ولا يجوز العكس على المشهور بل ادعى عليه الاجماع واستدلّ عليه بالوضوءات البيانية التي حكى الامام عليه السلام فيها وضوءات رسول الله صلى الله عليه وآله فانه بها بعد ما غسل وجهه غمس كفه اليميني في الماء فاغترف بها من الماء فغسل يده اليميني من المرفق الى الأصابع لا يرد الماء الى المرفقين ثم غمس كفه اليميني في الماء فاغترف بها من الماء فأفرغه على يده اليسرى من المرفق الى الكف لا يرد الماء (١) الخبر.

فقوله: لا يرد الماء الى المرفق يمكن أن يكون من كلام الامام عليه السلام حاكياً وضوء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويمكن أن يكون من كلام الراوى كما هو الظاهر اى لا يرد الماء الى المرفق فان كان من كلام الامام (ع) يستشعر منه عدم جواز ردة الماء الى المرفق فيكون كلامه تعريضاً لفعل العامة حيث خالفوا رسول الله صلى الله عليه وآله وأما اذا كان من كلام الراوى فلا يدلّ على عدم جواز الرد الى المرفق لأنه حكاية عن فعل الامام (ع) بأنه لا يرد الماء الى المرفق وعدم رده الى المرفق أعم من عدم جوازه لجواز أن يكون عدم ردة الماء الى المرفق لكون الغسل من الأعلى من أفضل الأفراد فلا يدلّ على المنع من الرد وفي رواية اخرى من الوضوءات البيانية أنه عليه السلام بعد أن غسل وجهه غمس يده اليسرى فغرف بها ملاءها ثم وضعه على مرفقه اليميني فأمر كفه على ساعده حتى جرى الماء على أطراف أصابعه ثم غرف بيمينه ملاءها فوضعه على مرفقه اليسرى فأمر كفه على ساعده حتى جرى الماء على أطراف أصابعه الحديث (١).

فإن هذا الخبر صريح في أنه (ع) غسل يديه من المرفق الى أطراف الأصابع وهو حاك فعل رسول الله صلى الله عليه وآله ولكن هذا الخبر أضعف دلالة من الخبر السابق حيث إنّ الغسل من المرفق لا يدلّ على اكثر من الجواز وقد جوز العامة عامتهم على ما حكى عنهم بأنّ الغسل من المرفق جائز ايضا كجواز النكس ولم ينفع خلافه فلا يدلّ على عدم جواز النكس فيمكن أن يكون غسله من المرفق من جهة كونه أفضل ولكن يمكن أن يقال: إنّ الآية وان كانت مطلقة ومقتضى الاطلاق جواز الغسل من كلّ من الجانبين الا أنّنا نعلم من

(١) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث ١١

(١) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث ٢

هذه الأخبار أنّ النبي صلى الله عليه وآله غسل يديه من المرفق ولم نعلم أنّه غسل يديه من الأصابع الى المرفق فالغسل من المرفق متيقن الجواز دون العكس فانه مشكوك الجواز واللازم هو الأخذ بالمتيقن مع أنّ بعض الأخبار ظاهرة بل كادت تكون صريحة في عدم جواز النكس وان كان سندها مخدوشاً.

منها ما رواه الشيخ المفيد في الارشاد مرسل عن محمد بن الفضل أنّ علي بن يقطين (ره) كتب الى أبي الحسن موسى عليه السلام يسأله عن الوضوء فكتب اليه ابو الحسن عليه السلام - فهدت ما ذكرت من الاختلاف في الوضوء والذي أمرك به في ذلك أن تغمض ثلاثاً وتستشق ثلاثاً وتغسل وجهك ثلاثاً وتخلل شعر لحيتك وتغسل يديك الى المرفقين ثلاثاً وتمسح ظاهر أذنك وباطنها وتغسل رجليك الى الكعبين ثلاثاً ولا تحالف ذلك الى غيره.

فلما وصل الكتاب الى علي بن يقطين تعجب مما رسم له ابو الحسن عليه السلام فيه مما جميع الصحابة على خلافه ثم قال: مولاي أعلم بما قال وأنا أمتثل أمره فكان يعمل في وضوئه على هذا الحدّ وسعى بعلي بن يقطين الى الرشيد وقيل: انه رافضى فامتحنه الرشيد من حيث لا يشعر فلما نظرا الى وضوئه ناداه: كذب يا علي بن يقطين من زعم أنّك من الرافضة وصلحت حاله عنده، وورد عليه كتاب ابى الحسن عليه السلام: ابتداءً من الآن يا علي بن يقطين وتوضاً كما أمرك الله تعالى اغسل وجهك مرة فريضة وأخرى اسبغاً واغسل يديك من المرفقين كذلك وامسح بمقدم رأسك وظاهر قدميك من فضل نداوة وضوئك فقد زال ما كان يخاف عليك والسلام<sup>(١)</sup>.

فإنّ قوله ع واغسل يديك من المرفقين كالصريح في أنّه يجب أن يكون الغسل من المرفق حيث أنّه وقعت هذه العبارة بعد قوله وتغسل يديك الى المرفقين الظاهر في كون الغسل منكوساً الذي وردت فيه وبعد زوالها أمره ع بكون الغسل من المرفقين وهو ظاهر بل كاد أن يكون صريحاً في أنّه على نحو اللزوم.

ومن الروايات الدالة على اعتبار الغسل من المرفقين روايتان

هيثم بن عروة التيمي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله تعالى: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق فقلت: هكذا ومسحت من ظهر كفى الى المرفق فقال: ليس هكذا تنزِيلها إنما هي فاغسلوا وجوهكم وأيديكم من المرافق ثم أمرّده من مرفقه الى أصابعه<sup>(١)</sup>.

فإنّ قوله ليس هكذا تنزِيلها يحتمل وجهين الأوّل أن يكون المراد أنّ تنزِيلها من عند الله تعالى على رسوله كان بلفظ من المرافق فحرفوها وجعلوا مكان من الى فتدلّ الرواية على وقوع التحريف في الآية.

الثاني أن يكون المراد من التنزيل المعنى. أي ليس مراده تعالى من الآية الغسل من ظهر الكف الى المرافق بل يكون المراد فاغسلوا من المرافق الى أطراف الأصابع فيكون مراده أنّ الى بمعنى من أو أنّ الى في الآية ليس لانتهاه الغسل بل لانتهاه الحدّ المغسول والظاهر من الاحتمالين في الرواية هو الاحتمال الثاني فتكون الرواية كالنصّ في لزوم الغسل من المرفق وهي وان كانت ضعيفة السند الآنّ عمل الأصحاب جابر لضعفها فتحصل ممّا ذكرناه أنّ الأحوط هو الابتداء من المرفقين بل استقرّ عليه مذهب الامامية رضوان الله عليهم أجمعين.

الرابع من واجبات الوضوء مسح الرأس ولا يجب مسح جميعه اجماعاً متّابِل يكفي المسح على الربع المقدّم منه كما يدلّ عليه غير واحد من الأخبار منها رواية محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: مسح الرأس على مقدّمه<sup>(٢)</sup> ومنها رواية حماد بن عيسى عن بعض أصحابه عن أحدهما عليه السلام في الرجل يتوضّأ وعليه العمامة قال: يرفع العمامة بقدر ما يدخل إصبعه فيمسح على مقدّم رأسه<sup>(٣)</sup> ولا يجوز المسح على غير المقدّم على المشهور بل ادّعى عليه الاجماع وما يدلّ على الجواز من رواية الحسين بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الرجل يمسح رأسه من خلفه وعليه عمامة باصبعه أيجزيه ذلك فقال: نعم<sup>(٤)</sup> ورواية الحسين بن أبي العلاء قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المسح على

(١) الوسائل الباب ١٩ من أبواب الوضوء الحديث ١

(٢) (٣) الوسائل الباب ٣٢ من أبواب الوضوء الحديث ١ - ٣

(٤) الوسائل الباب ٢٢ من أبواب الوضوء الحديث ٤

الرأس فقال: كأتى أنظر الى عكنة في قفاء أبي يعر عليها يده وسألته عن الوضوء بمسح الرأس على مقدمه ومؤخره فقال: كأتى أنظر الى عكنة في رقبة أبي يسمح عليها<sup>(١)</sup>.

وروايته عنه عليه السلام قال: امسح الرأس على مقدمه ومؤخره<sup>(٢)</sup> فهى محمولة على التقيّة لمخالفتها لمذهب الأصحاب و هل يكفي المسح على كلّ جزء من المقدم الى وسط الرأس او لا بد من المسح على خصوص الناصية—مقتضى بعض الأخبار هو الثاني مثل رواية زرارة أنه عليه السلام قال: إنّ الله وترو يحبّ الوتر فقد يجزيك من الوضوء ثلث غرفات واحدة للوجه واثنتان للذراعين وتمسح ببلّة يمينك ناصيتك<sup>(٣)</sup>.

ومثل رواية حسين بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا تمسح المرأة بالرأس كما يسمح الرجال أنّها المرأة اذا أصبحت مسحت رأسها تضع الخمار عنها واذا كان الظهر والعصر والمغرب والعشاء تمسح بناصيتها<sup>(٤)</sup> فح فهل تخصص تلك الأخبار الدالة على كون المسح على مقدم الرأس بهذين الخبرين الدالّين على كون المسح على الناصية اولاً من طرحها والعمل على الأخبار السابقة—لا يبعد أن يقال: أنّ هذين الخبرين لا يصلحان لتخصيص الأخبار السابقة لأنّ الناصية كما تطلق بحسب الشايخ على ما بين النزعتين كذلك تطلق على مقدم الرأس ايضاً كما عن القاموس فح يمكن أن يكون المراد بالناصية هنا هو مقدم الرأس دون ما هو الشايخ من معناها مضافاً الى أنّ الخبر الثاني صدره معارض لذيله فإنّ صدره يدلّ على كفاية المسح على الرأس مطلقاً من غير تقييد الرأس بالناصية فاذا كان المراد من الذيل هو المعنى الشايخ من الناصية لزم التناقض بين الصدر والذيل ومن المعلوم ضرورة عدم الفرق بين صلوة الصبح والظهر والعصر والمغرب والعشاء.

ثمّ انه يجب المسح ببلّة اليد ولا يجوز استيناف ماء جديد وتدلّ على ذلك روايات كثيرة. فمنها رواية الاسراء حيث بين الله تعالى لرسوله صلّى الله عليه وآله وسلّم كيفية الوضوء الى أن قال له: ثم امسح رأسك بفضل ما بقى في يدك من الماء الحديث<sup>(٥)</sup> ومنها

(١) و(٢) سائل الباب ٢ من أبواب الوضوء الحديث ٥ - ٦

(٣) الوسائل الباب ٣١ من أبواب الوضوء الحديث ٢

(٤) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب الوضوء الحديث ٥

(٥) الوسائل الباب ٢١ من أبواب الوضوء الحديث ٨

حكاية الباقر عليه السلام لوضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى أن قال الراوى: ثم مسح بما بقى في يده رأسه ورجليه ولم يعدهما في الاناء (١). ومنها رواية زرارة المتقدمة عن ابي جعفر عليه السلام الى أن قال: وتمسح ببلّة يمينك ناصيتك (٢).

ومنها رواية الصدوق في الفقيه قال: قال الصادق عليه السلام: ان نسيت مسح رأسك فامسح عليه وعلى رجليك من بلّة وضوءك الخبر (٣) الى غير ذلك من الأخبار ولكن في بعض الاخبار ما يدل على جواز استيناف ماء جديد بل في بعض الأخبار ما يدل على وجوبه منها رواية ابن أبي عمارة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام امسح رأسى ببلل يدي قال: خذ لرأسك ماءً جديداً (٤) ومنها رواية أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مسح الرأس قلت: أمسح بما على يدي من الندى رأسى قال: لا بل تضع يدك في الماء ثم تمسح (٥).

ومنها رواية معمر بن خلاد قال: سألت ابا الحسن عليه السلام أيجزى الرجل أن يمسح قدميه بفضله رأسه فقال برأسه: لا فقلت: أباء جديد فقال برأسه: نعم (٦) والرواية وان كانت في مسح القدمين الاّنه لافرق بين مسح الرأس و مسح القدمين ولكن يمكن أن يجاب عن هذه الأخبار بأنّ الأصحاب قد أعرضوا عنها ولم يفتوا بمضمونها فلا بد من حملها على التقيّة لموافقتها لمذهب العامة خصوصاً الخبرين الدالين على لزوم كون المسح بماء جديد فانّهما مخالفان لمذهب جميع فقهاءنا فانّ ابن الجنيد وان جوّز المسح بماء جديد الاّنه جوّز المسح ايضا ببقية بلل اليد ولم يحكم بوجود المسح بماء جديد.

ثم انّ المسح لا بدّ أن يكون باليد ولا يجوز أن يكون بغيرها والآية المتقدمة وان لم يكن فيها تقييد بكون المسح باليد الاّنه يمكن دعوى الانصراف الى المسح باليد فانه اذا قيل

(١) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث ١٠

(٢) الوسائل الباب ٣١ من أبواب الوضوء الحديث ٢

(٣) الوسائل الباب ٣٣ من أبواب الوضوء الحديث ٥

(٤) الوسائل الباب ٢١ من أبواب الوضوء الحديث ٦

(٥) (٦) الوسائل الباب ٢١ من أبواب الوضوء الحديث ٤ - ٥

لأحد: امسح الشئى الفلانى يتبادرالى ذهنه أنّ المسح باليد مضافاً الى دلالة بعض الأخبار على ذلك مثل قوله عليه السلام: وتمسح ببلّة يمينك ناصيتك<sup>(١)</sup> وقول الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم فى ليلة المعراج: ثم امسح رأسك بفضل ما بقى فى يدك الحديث<sup>(٢)</sup> وحكاية أبى جعفر عليه السلام لوضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الراوى: ثم مسح اى ابوجعفر عليه السلام بما بقى فى يده رأسه ورجليه الحديث<sup>(٣)</sup> وغير ذلك من الأخبار.

وهل يشترط كون المسح باليد اليمنى ام لا—مقتضى رواية زرارة المتقدمة اعنى قوله وتمسح ببلّة يمينك ناصيتك هو الاشتراط لأنها ظاهرة فى الاشتراط لأنّ الجملة الخبرية اذا استعملت فى الانشاء كانت أظهر فى افادة الوجوب من الجملة الانشائية وح يمكن تقييد المطلقات بها ولكن يرد عليه أنّ المطلقات غير قابلة للتقييد لأنها فى مقام البيان وكيف يمكن أن يكون المسح باليد اليمنى واجباً ومع ذلك لم يبيّن الشارع ذلك من بدء ظهور الاسلام الى زمان الباقر عليه السلام ثم بيته الباقر (عليه السلام) للناس مع عدم أى مفسدة فى بيان ذلك للفنّى ص والأئمة من بعده.

اللهم الا أن يقال أنّ عدم بيان النبى صلى الله عليه وآله وسلم ذلك انما هو لأجل كونه متعارفاً بين الناس فكأنّه لأجل تعارفه كان مستغنياً عن البيان.

ثمّ إنه على فرض وجوب المسح بالكف اليمنى اذا تعذّر المسح بها هل ينتقل الفرض الى المسح باليد اليسرى او ينتقل الفرض الى المسح بظهر الكف اليمنى او الى الزند من اليمنى؟—لا يبعد أن يقال: بانتقال الفرض الى ظهر الكف اليمنى او الى الزند اذا قطعت الكف اليمنى لأنّ اليسور من اليد اليمنى هو ظهر الكف عند تعذّر الباطن دون اليد اليسرى فانها بنظر العرف ليست ميسورة اليد اليمنى بل ميسورها هو ظهر الكف او الزند عند قطع الكف.

نعم لو فرض قطع اليد اليمنى بأسرها يمكن أن تصير اليد اليسرى ميسوراً لليد اليمنى ثمّ لا بدّ أن يؤثر الماسح فى الممسوح للتبادر من الأمر بالمسح فانه اذا قيل لأحد: امسح يدك مع الدهن على جراحتك مثلاً يفهم منه أنه لا بدّ من اىصال الدهن الى الجراحة لا مجرد المسح

(١) الوسائل الباب ٣١ من أبواب الوضوء الحديث ٢

(٢) الوسائل الباب ٢١ من أبواب الوضوء الحديث ٨

(٣) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث ١٠

بدون تأثير الدهن بالجراحة فح لا بد من أن يكون التأثير ببقية البلل في اليد فقط فلا يجوز اختلاطه بماء آخر لأنه لا يصدق عليه المسح ببقية بلل الوضوء بل به وبغيره فاللازم جفاف موضع المسح لأنه إذا اختلط بلل الوضوء مع ماء موضع المسح لم يحصل التأثير بماء الوضوء. ثم أنه يجوز الأخذ من بلل اللحية والحاجب وأشفار العين كما دلت عليه رواية مالك ابن أعين عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من نسى مسح رأسه ثم ذكر أنه لم يمسح راسه فان كان في لحيته بلل فليأخذ منه ويمسح رأسه وان لم يكن في لحيته بلل فلينصرف وليعد الوضوء<sup>(١)</sup>.

ورواية الصدوق قال: قال الصادق عليه السلام ان نسيت مسح رأسك فامسح عليه وعلى رجلك من بلّة وضوئك فان لم يكن بقي في يدك من نداوة وضوئك شيء فخدا ما بقي منه في لحيتك وامسح به رأسك ورجلك وان لم يكن لك لحية فخذ من حاجبيك وأشفار عينيك وامسح به رأسك ورجلك وان لم يبق من بلّة وضوئك شيء أعدت الوضوء<sup>(٢)</sup> ورواية خلف بن حمّاد عمّن أخبره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: الرجل ينسى مسح رأسه وهو في الصلوة قال: ان كان في لحيته بلل فليمسح به قلت: فان لم يكن له لحية قال: يمسح من حاجبيه او أشفار عينيه<sup>(٣)</sup> وغير ذلك من الأخبار.

وهل يجوز الأخذ من اللحية او الحاجب او أشفار العينين مطلقاً ويختص بصورة جفاف ما على الكف من البلل—مقتضى هذه الأخبار جواز الأخذ في صورة نسيان المسح حتى يجف ما على اليد فلا تشمل صورة وجود البلل في الكف ولكن يمكن أن يقال: ان هذه الأخبار وان كان مفروضها هو صورة جفاف ما على اليد الا أنّ التأمل فيها يعطى أنّها في مقام بيان العلاج في صورة الجفاف.

يعنى أنّه اذا جفّ يدك فعلاج وضوئك أن تأخذ من بلل لحيتك وتمسح به رأسك لا أنّها تقييد بصورة الجفاف ويؤيده أنّه عرّف في رواية الصدوق عن البلّة التي في اللحية ببلّة الوضوء حيث قال: وان لم يبق من بلّة وضوئك شيء أعدت الوضوء والتقييد في هذه الأخبار مضافاً الى أنّه ظاهر في بيان العلاج—انّها هو لأجل أنّه في صورة وجود البلل في الكف

(١)(٢) الوسائل الباب ٢١ من أبواب الوضوء الحديث ٨٥٧

(٣) الوسائل الباب ٢١ من أبواب الوضوء الحديث ١



لا يحتاج الى الأخذ من سائر مواضع الوضوء لأنّ جواز الأخذ مخصوص بصورة الجفاف الحاصل أنّ المتيقن هو وجوب كون المسح ببلّة الوضوء والزائد منه يدفع بالاطلاق ويستفاد ذلك من رواية الصدوق المتقدمة حيث أنه ليس فيها من بلّة الكف بل فيها ان نسيت مسح رأسك فامسح عليه وعلي رجلك من بلّة وضوئك وبعض الأخبار الدالّة على كون المسح ببلّة اليد والكف او اليمنى (١) مثل بعض الأخبار المتقدمة يمكن أن يكون الوجه فيها هو كون المتعارف المسح بنداوة اليد او اليمنى مع نداوتها لأنّ المستفاد منها كون المسح لا بدّ من أن يكون بنداوة اليد فالمتنون هو كون ذكر اليد من باب كونها المتعارفة في المسح.

وان قيل: أنّ هذا الظن لا دليل على حجّيته قلنا انا لانعلم ايضا بورود التقييد على المطلقات الدالّة على كون المسح بنداوة الوضوء ولم نعلم بحصول التقييد بهذه الأخبار لما ذكرنا فيها من احتمال كـ\_\_\_\_\_ون ذكر بلّة اليد من باب التعارف وعلى هذا الاحتمال الذي ذكرناه وقويناه يمكن الالتزام بامور الأول انه لا فرق بين جفاف اليد وعدمه في جواز الأخذ من اللحية والحاجب او أشفار العينين.

الثاني أنّه لا فرق بين المذكورات وغيرها من سائر أعضاء الوضوء في جواز الأخذ منها مطلقا الثالث لا ترتيب بين اللحية والحاجبين و أشفار العينين فيجوز الأخذ من الحاجب وأشفار العين مع وجود البلّة في اللحية بل يجوز الأخذ من سائر أعضاء الوضوء مع وجود البلّة في اللحية والحاجب و أشفار العين وذكر اللحية والحاجب في الرواية لكونها مظنة بقاء بلّة الوضوء دون سائر الأعضاء لا أنّ لها خصوصيّة في ذلك.

## (فرع)

يجوز المسح مقبلا ومدبراً كما دلّ عليه بعض الأخبار فنها رواية حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بمسح الوضوء مقبلاً ومدبراً (٢) ومنها روايته الاخرى عنه عليه السلام قال: لا بأس بمسح القدمين مقبلا ومدبراً (٣) ومنها رواية يونس قال: أخبرني من

(١) الوسائل الباب ٣١ من أبواب الوضوء الحديث ٢ و الباب ١٥ و الباب ٢١ من أبواب الوضوء الحديث ١ و ٨

(٢) الوسائل الباب ٢٠ من أبواب الوضوء الحديث ١

(٣) الوسائل الباب ٢٠ من أبواب الوضوء الحديث ٢

رأى أبا الحسن عليه السلام بمنى -مسح ظهر القدمين من أعلى القدم الى الكعب ومن الكعب الى أعلى القدم ويقول: الأمر في مسح الرجلين موسع من شاء مسح مقبلاً ومن شاء مسح مدبراً فإنه من الأمر الموسع انشاء الله (١)

ولكن هذين الخبرين قد دلّ على جواز النكس في القدمين ولم يذكر فيه مسح الرأس والرواية الأولى وان كان فيها مسح الوضوء الشامل لمسح الرأس أيضاً فإنه يمكن أن يكون مسح الوضوء اشتهاً من الراوى او النسخ وأصله ما في الرواية الثانية من روايتي حماد بن عثمان اى مسح القدمين فصّحف ومنشأ هذا الاحتمال هو كون راوى الخبرين واحداً وهو حماد بن عثمان والرواية عنه الى أن ينتهى الى الشيخ الناقل هذا الخبر في كتاب التهذيب كلهم متحد في الخبرين فيمكن أن يكونا رواية واحدة وصحيحه ما في الرواية الثانية فالدليل على جواز النكس في القدمين معلوم الوجود بخلاف مسح الرأس لعدم العلم بوجود دليل على جواز النكس فيه.

ولكن يمكن دفع هذا الاشكال بأنّ الدليل الدالّ على جواز النكس في القدمين وان لم يدلّ على جوازه في مسح الرأس إلاّ أنه لا ينفى الجواز عن مسح الرأس لأنّ مفهوم اللقب ليس بحجّة فيتمسك لجوازه باطلاقات الأدلة كقوله تعالى: وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين ومثل الأخبار البيانية وغيرها فإنه ليس في شيء منها التقييد بكون مسح الرأس مقبلاً فيتمسك لجواز النكس بهذه الاطلاقات.

ودعوى غلبة كون المسح مقبلاً -فلو لم تكن مانعة من انصراف الاطلاق اليه فلا أقلّ من مانعتها في ظهور الأدلة في الاطلاق -ممنوعة لعدم تحقق الغلبة فإنه اذا أمر الشارع او غيره بمسح رأس اليتيم مثلاً فإنه لا ينقذ في ذهن أحد المسح مقبلاً بل المسح مقبلاً ومدبراً بنظر العرف سواء.

ثمّ انه يجوز المسح على البشرة وعلى الشعر النابت عليها في مقدّم الرأس اجماعاً ويمكن استفادة ذلك من الآية والأخبار أمّا الاستفادة من الآية فبأنّ يقال: إنّ في قوله: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم فرقاً فإنّ الأول يقتضى وجوب

(١) الوسائل الباب ٢٠ من أبواب الوضوء الحديث ٣.

غسل ما يطلق عليه الوجه والوجه كما مر تفسيره عن أهل اللغة ما يواجه الانسان بالبشرة التي تحت الشعر لا يجب غسلها لأنها غير مواجهة للانسان.

بخلاف الشعر فإنه يواجهه فيجب غسله فلذا أفتى الفقهاء بعدم كفاية غسل ما تحت الشعر بدون الشعر والثاني وهو قوله تعالى وامسحوا الخ يقتضى جواز الاكتفاء بمسح كل من الشعر والبشرة لأن مسح الرأس يصدق على كل واحد منهما وأما الاستفادة من الأخبار فبان يقال: أنه يطلق على كل منها مقدم الرأس والناصية وغير ذلك من العبارات الواقعة في الأخبار.

وأما الاستدلال على جواز المسح على الشعر النابت في مقدم الرأس برواية الناصية بأن يقال: بأن الناصية لا تطلق الأعلى الشعر النابت في مقدم الرأس فتدل الرواية على جواز المسح على الناصية التي هي الشعر الذى في مقدم الرأس—فضعيف فإن مقتضاه هو وجوب المسح على خصوص الشعر المقدم وأما على ما ذكرنا من جواز المسح على كل منها فرواية الناصية لا تنافيه لأن الناصية كما تطلق على شعر مقدم الرأس كذلك تطلق على نفس مقدم الرأس ايضاً.

هذا كله في الشعر غير المتجاوز عن حد الرأس وأما الشعر المتجاوز عن حد الرأس والشعر المسترسل من موضع آخر على موضع المسح فيمكن أن يدعى بعدم صدق البشرة عليه فإنه بنظر العرف كالحائل الموجود على الرأس.

وعلى فرض عدم كونه كالحائل فالقدر المتيقن من صدق الرأس ومقدمه والناصية والبشرة هو بشرة الرأس والشعر غير المتجاوز وأما الشعر المتجاوز فيشك في صدق المذكورات عليه فقتضى الشك هو الاحتياط هذا كله في شعر الرأس.

وأما الحائل كالعمامة ونحوها من الحوائل حتى الحائل الرقيق فقد ادعى الاجماع المحصل والمنقول على مانعيته وتدل على ما نعيته ايضاً رواية حماد بن عيسى عن بعض أصحابه عن أحدهما عليه السلام في الرجل يتوضأ وعليه العمامة قال: يرفع العمامة بقدر ما يدخل اصبعه فيمسح على مقدم رأسه<sup>(١)</sup> ورواية عبد الله بن الحسين عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا تمسح المرأة بالرأس كما يمسح الرجال إنما المرأة اذا أصبحت مسحت

(١) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب الوضوء الحديث ١

رأسها تضع الخمار عنها الخبر<sup>(١)</sup> وأما الحتاء فمقتضى صحيحة عمر بن يزيد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخضب رأسه بالحتاء ثم يبدوله في الوضوء قال: يمسح فوق الحتاء<sup>(٢)</sup> وصحيحة محمد بن مسلم عنه عليه السلام في الرجل يخلق رأسه ثم يطليه بالحتاء ثم يتوضأ للصلوة فقال: لا بأس بأن يمسح رأسه والحتاء عليه<sup>(٣)</sup> هو جواز المسح عليه فإن الظاهر من الصحيحتين هو جواز المسح على نفس الحتاء وإن احتمل في الصحيحتين بعض التأويلات إلا أنها خلاف الظاهر.

ولكن مقتضى مرفوعة محمد بن يحيى عنه عليه السلام في الذي يخضب رأسه بالحتاء ثم يبدوله في الوضوء قال: لا يجوز حتى يصيب بشرة رأسه بالماء<sup>(٤)</sup> هو عدم الجواز والصحيحتان مع صحتهما قد أعرض الأصحاب عنها فإنه قد ادعى الاجماع على عدم الجواز نعم نسب الى الشيخ - القول بالجواز وعبارته في الاستبصار على ما حكى عنه وان كانت توهم ذلك الآن عبارته في محكى المبسوط تنفي جواز المسح على الحائل واطلاقها شامل للحتاء أيضا ورواية محمد بن يحيى وان كانت مرفوعة إلا أنها منجبرة بعمل الأصحاب بها.

ثم أنه يكفي مسح مقدم الرأس طولا بمقدار صدق المسح وعرضا بمقدار اصبع واحد والافضل ثلاثة أصابع فلا يجب الاستيعاب وتدلل على ذلك روايات.

منها صحيحة زرارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: ألا تخبرني من أين علمت وقلت: أن المسح ببعض الرأس وبعض الرجلين فضحك فقال: يا زرارة قاله رسول الله صلى الله عليه وآله ونزل به الكتاب من الله عز وجل لأن الله عز وجل قال (يقول خ ل): فاغسلوا وجوهكم فعرفنا أن الوجه كله ينبغي أن يغسل ثم قال: وأيديكم الى المرافق فوصل اليدين الى المرفقين بالوجه فعرفنا أنه ينبغي لها أن يغسلا الى المرفقين ثم فصل بين الكلام فقال: وامسحوا برؤوسكم فعرفنا حين قال: برؤوسكم أن المسح ببعض الرأس لمكان الباء ثم وصل الرجلين بالرأس كما وصل اليدين بالوجه فقال: وأرجلكم الى الكعبين فعرفنا حين وصلها (وصلها خ ل) بالرأس أن المسح على بعضهما (بعضها خ ل) ثم فسّر ذلك رسول الله صلى

(١) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب الوضوء الحديث ٥

(٢) (٣) (٤) الوسائل الباب ٣٧ من أبواب الوضوء الحديث ٣-٤-١

اللّه عليه وآله للناس فضيّعوه الحديث<sup>(١)</sup>.

ومنها رواية زرارة وبكير عن ابيجعفر عليه السلام قال: اذا مسحت بشيء من رأسك او بشيء من قدميك ما بين كعبيك الى أطراف الأصابع فقد أجزأك<sup>(٢)</sup> ومنها مرسله حمّاد عن أحدهما عليهما السلام في الرجل يتوضأ وعليه العمامة قال: يرفع العمامة بقدر ما يدخل اصبعه فيمسح على مقدّم رأسه<sup>(٣)</sup>.

ومنها رواية حمّاد ايضاً عن الحسين قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل توضأ وهو معتم فتقل عليه نزع العمامة لمكان البرد فقال: ليدخل اصبعه<sup>(٤)</sup>.

الى غير ذلك من الأخبار ولكن قيل: أنّه يعتبر أن يكون المسح بثلاثة أصابع استناداً الى حسنة زرارة قال: قال ابو جعفر عليه السلام: المرأة يجزئها من مسح الرأس أن تمسح مقدّمها قدر ثلاث أصابع ولا تلتق عنها خمارها<sup>(٥)</sup> ورواية معمر بن عمر عنه عليه السلام قال: يجزئ من المسح على الرأس موضع ثلاث أصابع وكذلك الرجل (الرجلين خ ل)<sup>(٦)</sup>.

ولكن الروایتين لا تكفئان تلك الروايات المتقدمة لأنها وان كانت ضعيفة او مرسله الا أنّ عمل أكثر الأصحاب عليها فهي منجبرة بعملهم وهاتان الروايتان لم يعمل بهما الا الشاذّ مع أنّه يمكن حملهما على الأفضلية دون الإلزام.

## الخامس من واجبات الوضوء

مسح الرجلين ويدلّ على وجوبه أولاً آية الوضوء المتقدمة وهي قوله تعالى: وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين فإنه بناء على الخفض في أرجلكم كما في بعض القراءات وتدلّ على ذلك ايضاً رواية غالب بن هذيل قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عزّوجلّ وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين على الخفض هي ام على النصب قال: بل هي على الخفض<sup>(٧)</sup> فح فالآية صريحة في أنّ الواجب هو المسح وقيل: انّ قراءة

(١) (٢) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب الوضوء الحديث ١ - ٤

(٣) (٤) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب الوضوء الحديث - ١ - ٢

(٥) (٦) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب الوضوء الحديث ٣ - ٥

(٧) المستدرک الباب ٢٣ من أبواب الوضوء الحديث ٣

الخفـ ض مجمع عليها بخلاف قراءة النَّصب فانها مختلف فيها فقليل: انه عطف على محل رؤسكم فتدل الآية على وجوب مسح القدمين وقال المخالفون: إنَّ أرجلكم عطف على وجوهكم وقولهم هذا مبنى على قراءة النَّصب فتدل الآية بناء على قولهم على وجوب غسل الرجلين اوجوازه.

وأما على قراءة الجر فحملوا الآية ايضا على ذلك بأن قالوا: انَّ أرجلكم عطف على وجوهكم وانما جرّها للمجاورة مع رؤسكم مثل قول العرب: هذا حجر ضربتْ حرب بجرّ حرب مع أنّه صفة لحجر مجاورته لضرب ولكن يدفع قولهم: انَّ الجر بالمجاورة اولاً لم يثبت الا عند الشاذ وعلى فرض ثبوته فهو شاذ لا يمكن حمل التزليل عليه وثانياً انَّ مورد الجر على المجاورة هو في صورة عدم وجود العاطف كما صرحوا به في محله ومانحن فيه ليس كذلك.

والحاصل أنّ الآية ظاهرة بل كادت أن تكون صريحة في أنّ أرجلكم عطف على رؤسكم ومخالفون وان كان اكثرهم قد أوجبوا الغسل الا أنّ كثيراً من أخبارهم قد تضمنت المسح ايضا ولازم ذلك هو القول بجواز كل واحد من الغسل والمسح عندهم ولكن اكثرهم قد أوجبوا الغسل كما ذكرنا.

وأما أخبارنا فتدل اكثرها على خصوص المسح وهي كثيرة جداً بحيث بالغ السيد المرتضى (ره) في الانتصار على ما حكى عنه وقال: أنّها أكثر من عدد الرمل والحصى فمنها الروايات البيانية المبيّنة لوضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد قدمنا بعضها فانه ليس فيها الا المسح على القدمين فراجعها.

ومنها رواية محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال: وذكر المسح فقال: وامسح على مقدم رأسك وامسح على القدمين (١) ومنها رواية سالم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن المسح على الرجلين قال: هو الذي نزل به جبرئيل (٢) ومنها رواية ابني أعين عنه عليه السلام قال في المسح: تمسح النعلين ولا تدخل يدك تحت الشراك واذما مسحت بشئ من رأسك او بشئ من قدميك ما بين كعبيك الى أطراف الأصابع فقد أجزأك (٣) الى غير ذلك من الأخبار الكثيرة التي قد عتبر في جميعها بالمسح على القدمين وبعض الأخبار التي يظهر

(١) (٢) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب الوضوء الحديث ١ - ٤

(٣) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب الوضوء الحديث ٤

منها وجوب الغسل اوجوازه مثل خبر أيوب بن نوح قال: كتبت الى ابي الحسن عليه السلام: أسأله عن المسح على القدمين فقال: الوضوء بالمسح ولا يجب فيه الاذاك ومن غسل فلا بأس<sup>(١)</sup> وخبر عمار بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يتوضأ الوضوء كله الآرجليه ثم يخوض بها الماء خوفاً قال: أجزاء ذلك<sup>(٢)</sup>—فهما محمولان على التقيّة

ثم انه يجب المسح من أطراف الأصابع الى الكعبين كما هو مفاد الآية والأخبار. مثل رواية ابني أعين المتقدمة وهل يكفي مسح ظاهر القدم اولاً بدّ من مسح الباطن ايضاً ظاهر الآية—الأول فإنّ الكعبين هما قبتا القدم الموجودتان في ظاهره فاذا قيل لأحد: امسح رجلك الى الكعبين لا يتبارمنه الا المسح على الموضع الذي يكون الكعب فيه موجوداً مضافاً الى دلالة بعض الأخبار بل كثير من الأخبار على كفاية المسح من رؤس الأصابع الى الكعبين مثل رواية ابني أعين المتقدمة ومثل بعض الروايات البيانية فإنّ في بعضها أنه (ص) مسح مقدّم رأسه وظهر قدميه ببلّة يساره وبقية بلّة يمينه وفي بعضها قال ع وتمسح ببلّة يمينك ناصيتك وما بقي من بلّة يمينك ظهر قدمك اليمنى وتمسح ببلّة يسارك ظهر قدمك اليسرى<sup>(٣)</sup> الخبر فإنّ في هذين الخبرين وان لم يكن المسح من رؤس الأصابع الى الكعبين الاّ أنه عبر بظهر القدم فيستفاد منها وجوب مسح الظهر فقط دون الباطن. وفي بعضها قال ع: ثم قال (اي الله تعالى): وامسحوا برؤسكم وارجلكم الى الكعبين، فاذا مسح بشيءٍ من رأسه او بشيءٍ من قدميه ما بين الكعبين الى أطراف الأصابع فقد اجزأه<sup>(٤)</sup> الخبر.

ولكن في بعض الأخبار ما يدلّ على وجوب مسح القدمين ظاهرهما وباطنهما مثل مرفوعة أحمد بن محمد بن محمد بن عيسى عن أبي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في مسح القدمين ومسح الرأس فقال: مسح الرأس واحدة الى أن قال: ومسح القدمين ظاهرهما

(١) الوسائل الباب ٢٥ من أبواب الوضوء الحديث ١٣

(٢) جامع الأحاديث الباب ٢٣ من أبواب الوضوء الحديث ١٨

(٣) الوسائل الباب ٣١ من أبواب الوضوء الحديث ٢

(٤) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث ٣

وباطنهما<sup>(١)</sup> ورواية سماعه عنه عليه السلام قال: اذا توضأت فامسح قدميك ظاهرهما وباطنهما ثم قال: هكذا فوضع يده على الكعب وضرب الاخرى على باطن قدميه ثم مسحها الى الأصابع<sup>(٢)</sup>.

وحمل الشيخ (قده) هذين الخبرين على ما حكى عنه على التقية قال لأنها موافقان لمذهب بعض العامة ممن يرى المسح ويقول باستيعاب الرجل.

ثم انه يكفي في مسح القدمين مسماه كما في مسح الرأس ولو باصبع واحدة من حيث العرض لعدم تعيين مقداره في الآية فيؤخذ بالاطلاق مع أن الباء في برؤسكم وأرجلكم اما للتبعيض اوللاصاق والملاسة وعلى كل من الاحتمالين تدل على كفاية المسح ببعض الرأس والقدمين مضافاً الى دلالة صحيحة زارة المتقدمة<sup>(٣)</sup> على ذلك حيث قال في حديث طويل: ثم فصل بين الكلام فقال: وامسحوا برؤسكم فعرنا حين قال: برؤسكم أن المسح ببعض الرأس لمكان الباء.

ثم وصل الرجلين بالرأس كما وصل اليدين بالوجه فقال: وأرجلكم الى الكعبين فعرنا حين وصلهما بالرأس أن المسح على بعضهما، الخبر.

ويدل على كفاية المسح ولو باصبع واحدة من حيث العرض رواية الأخوين اي زارة وبكيرابني أعين عن ابي جعفر عليه السلام أنه قال في المسح: واذا مسحت بشئ من رأسك او بشئ من قدميك ما بين كعبيك الى أطراف الأصابع فقد أجزأك<sup>(٤)</sup>.

واستدل المحدث القاساني والبحراني صاحب الحديث - على ما هو المحكى عنهما - بهذه الرواية على كفاية المسمى من حيث الطول ايضا بأن يقال: ان قوله: ما بين كعبيك الى أطراف الأصابع بدل او بيان من قدميك فيصير المعنى ح اذا مسحت بشئ من قدميك الذين هما من أطراف الأصابع الى الكعبين اي بشئ منها فقد أجزأك فيشمل الطول والعرض ايضا وقوى هذا الاحتمال الاستاذ دام ظله ولكن يمكن أن يقال: انه لا يتعين جعل ما بدلا من قدميك لاحتمال كونهما بدلا عن الشئ فيصير المعنى - والله العالم - فاذا مسحت ببعض قدميك وذلك

(١) (٢) (٣) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب الوضوء الحديث ٧ - ٦ - ١

(٤) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب الوضوء الحديث ٤



البعض هو ما بين الكعبين الى أطراف الأصابع فقد أجزأك فتدل الرواية على الاستيعاب الطولى اى استيعاب المسح لمابين الأصابع الى الكعبين.  
ولكنها تدل على كفاية المسمى عرضاً لمكان الباء التي سمعت من رواية زرارة أنها للتبويض وهذا الاحتمال الذى ذكرناه مكافئ للاحتمال الذى ذكره الاستاذ دام ظلّه ولادليل على تعيين أحدا الاحتمالين على الآخر مضافاً الى أنّ المشهور بل كاد أن يكون اجماعاً على خلاف ما ذكره القاسانى وصاحب الحدائق (ره).

ثم انه قد تعارض هذه الرواية من حيث العرض رواية محمد بن أبى نصر عن أبى الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته عن المسح على القدمين كيف هو فوضع كفه على الأصابع فسحها الى الكعبين الى ظاهر القدم فقلت: جعلت فداك لو أنّ رجلاً قال باصبعين من أصابعه هكذا فقال: لا الآ (بكفيه) كلها (١) فإنّ الظاهر منها هو وجوب كون المسح بتمام الكف ووجوب الابتداء من الأصابع والانتها الى الكعبين وهذه الرواية معارضة مع صحيحة زرارة المتقدمة (٢) الدالة على كفاية المسح ببعض القدمين بل قديقال انّ الجمع بين هذه الرواية وبعض الروايات المتقدمة الدالة على كفاية المسمى فى المسح— أنّ الشئى المذكور فى بعض الروايات المتقدمة بقوله: فاذا مسحت بشئى من رأسك او بشئى من قدميك ما بين كعبيك الى أطراف الأصابع فقد أجزأك— تفسره هذه الرواية بأن المراد بالشئى هو تمام ظاهر القدم اى المقدار الذى تستوعبه الكف.

ولكن يمكن دفع المعارضة اتمام حيث الطول فبأن يقال: انّ صحيحة الأخوين المتقدمة (٣) لا تعارض هذه الرواية لأنّ هذه الرواية حاكية عن الفعل والفعل لا يدل على الوجوب لا مكان اتيانه عليه السلام بأفضل الأفراد وأما من حيث العرض فبأن يقال: انّ ظاهر هذه الرواية هو الاستيعاب من حيث العرض ولو فرض أنّ مراده بتمام الكف الكف من حيث الطول اى المسح بطول الكف لابعرضها يلزم منه الاستيعاب ايضاً أو قريب منه ووجوب الاستيعاب العرضى مخالف للاجماع كما ادّعاه غير واحد من الأصحاب.

(١) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب الوضوء الحديث ٤

(٢) (٣) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب الوضوء الحديث ٧—٤

فهذه الرواية غير معمول بها بين الأصحاب.  
 وأما رواية معمر بن عمر عن ابي جعفر عليه السلام قال: يجزى  
 من المسح على الرأس موضع ثلاث أصابع وكذلك الرجل (١) فيجاء  
 عنها بأنها لا يستفاد منها الوجوب لقوله يجزى الظاهر في الأعم من الوجوب لا مكان أن يكون  
 الأفضل وهو المسح بثلاث أصابع—أحد فردى الواجب المخير ولكن لفظ يجزى ظاهر في عدم  
 اجزاء الأقل من ذلك كما لا يخفى وعلى فرض دلالتها على الوجوب العيني فصدرها  
 مخالف للاجماع كما ادعى ومخالف للأخبار الكثيرة الدالة على كفاية مسح الرأس باصبع  
 واحدة.

ثم انه يجب إنهاء المسح الى الكعبين للآية والأخبار الكثيرة التي تقدم بعضها  
 واختلف في معنى الكعبين فقيل: هما المفصل وهو مجمع الساق والقدم ويمكن دلالة صحيحة  
 الأخوين على ذلك فان فيها: فقلنا اين الكعبان فقال: هاهنا يعنى المفصل دون عظم  
 الساق (٢).

فان كلمة دون اما بمعنى غيرا وبمعنى تحت فعناها (ح) ان الكعبين هما المفصل  
 لاعظم الساق او تحت عظم الساق وقيل ان الكعبين هما قبة القدم و هما العظم الذى له  
 نواى علوى ظهر القدم.

وتدل عليه رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن الرضا عليه السلام  
 قال: سألته عن المسح على القدمين كيف هو فوضع كفه على الأصابع فسحها الى الكعبين  
 الى ظاهر القدم الخبر (٣).

بأن يقال: ان الكعبين هما في ظاهر القدم فقوله: الى ظاهر القدم لا يمكن أن يكون  
 المراد منه الظاهر في قبال الباطن بل المراد بالظاهر هو المكان المرتفع فيكون معنى الرواية أنه  
 مسحها الى الكعبين اى المكان المرتفع في القدمين فيكون قوله: الى ظاهر القدم بدلا او بياناً  
 لقوله الى الكعبين فتكون الرواية دالة على كفاية المسح الى قبة القدم

(١) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب الوضوء الحديث ٥

(٢) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث ٣

(٣) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب الوضوء الحديث ٤

والأحوط المسح الى المفصل وان كان المسح الى قبّة القدم لا يخلو عن وجه ثمّ أنّه هل يجوز النكس في مسح القدمين بأن يمسح من الكعبين الى أطراف الأصابع؟ ظاهر المشهور ذلك لاطلاق الآية فإنّ الى وان كانت للغاية ففادها «ح» أنّ المسح معيّن بالكعبين ومقتضاه عدم جواز النكس فإنّه اذا قيل: سرت من البصرة الى الكوفة كان المنتهى الكوفة الآن قوله تعالى الى المرافق حيث أنّه بالاجماع غاية للمغسول لا الغسل فلا بد من جهة اتّحاد السياق من أن تكون الى في قوله تعالى الى الكعبين غاية للممسوح لا المسح فح تصير الآية مطلقة بالنسبة الى النكس ولم يكن المسح مقبلاً متعارفاً بين الناس حتّى يحمل اطلاق الآية عليه.

مضافاً الى دلالة بعض الأخبار على جواز النكس مثل رواية حمّاد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بمسح القدمين مقبلاً ومدبراً<sup>(١)</sup> ورواية يونس عمّن رأى أبا الحسن عليه السلام بنى يمسح ظهر القدمين من أعلى القدم الى الكعب ومن الكعب الى أعلى القدم ويقول: الأمر في مسح الرجلين موسّع من شاء مسح مقبلاً ومن شاء مسح مدبراً فإنّه من الأمر الموسّع انشاء الله تعالى<sup>(٢)</sup>.

وهل يجب الترتيب بين الرجلين بأن تقدّم اليمنى في المسح على اليسرى اولا اطلاق الآية— وكثير من الأخبار وكذا الأخبار البيانية التي هي في مقام البيان بل بعضها قد ذكر فيها كثير من المستحبات— يقتضى عدم ذلك وفي بعض الأخبار ما يدل على وجوب الترتيب كرواية محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال: وذكر المسح فقال: امسح على مقدم رأسك وامسح على القدمين وابدأ بالشقّ الأيمن<sup>(٣)</sup> وخبر أبي هريرة أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلّم كان اذا توضّأ بدأ بيمينه<sup>(٤)</sup> وخبر النجاشي مسند اعن عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع وكان كاتب امير المؤمنين صلوات الله عليه أنّه كان يقول: اذا توضّأ أحدكم للصلوة فليبدأ باليمنى (باليمين) قبل الشمال من جسده<sup>(٥)</sup>.

ولكن لا يخفى أنّ هذه الروايات لا تصلح لمعارضة تلك الروايات المطلقة الواردة

(١) (٢) الوسائل الباب ٢٠ من أبواب الوضوء الحديث ٢-٣

(٣) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب الوضوء الحديث ١

(٤) (٥) الوسائل الباب ٣٤ من أبواب الوضوء الحديث ٣-٤

في مقام البيان مضافاً الى أنه يمكن أن يقال: إن الرواية الأولى وإن كان سندها صحيحاً وموثقاً أنّ الأمر بالابتداء بالشقّ الأيمن لا ظهور فيه بالتسبة الى الرجل اليمنى لاحتمال أن يراد بالشقّ الأيمن اليد اليمنى لا الرجل اليمنى فإنّ التعبير بالشقّ الأيمن عن الرجل اليمنى خلاف المتعارف والرواية الثانية ضعيفة السند والثالثة يمكن أن يكون المراد باليمنى فيها هو اليد اليمنى لا الرجل اليمنى بقرنية قوله: قبل الشمال فإنّ الرجل يعبر عنها باليسرى لا الشمال وعلى فرض صحّة سندها ودلالتها على ذلك فلا بد من حملها على الاستحباب لمعارضتها للروايات المطلقة الواردة في مقام البيان الآبية عن التقييد مع أنّ في بعض الأخبار ما يدلّ ظاهراً وصريحاً على جواز الجمع بين الرجلين.

أمّا ما يدلّ ظاهراً على جواز الجمع فهو خبر محمد بن الحنفية عن أبيه عليه السلام وهو طويل ومشمتم على الأدعية لكلّ من غسل الوجه وغسل اليدين ومسح الرجلين الى أن وصل الى مسح الرجلين قال: ثمّ مسح رجله فقال: اللهمّ ثبتنى على الصّراط يوم تزلّ فيه الأقدام واجعل سعياً فيما يرضيك عنى يا ذا الجلال والاكرام (١) فيظهر من هذا الخبر مع اهمامه بذكر المستحبات وعدم اهمامه بذكر الترتيب بين الرجلين أنّ الترتيب غير معتبر بينهما وكذا يدلّ ظاهراً على جواز الجمع بل جواز تقديم الرجل اليسرى — خبر زرارة قال: قال ابو جعفر عليه السلام: تابع بين الوضوء كما قال الله عزّ وجل: ابدأ بالوجه ثمّ باليدين ثمّ امسح الرأس والرجلين ولا تقدّم شيئاً بين يدي شيئى تخالف ما أمرت به فان غسلت الذراع قبل الوجه فابدأ بالوجه وأعد على الذراع وان مسحت الرجل قبل الرأس فامسح على الرأس قبل الرجل ثمّ أعد على الرجل ابدأ بما بدأ الله عزّ وجل به (٢).

فإنّ هذا الخبر مع كونه في مقام بيان الترتيب بين الأعضاء لم يتعرض للترتيب بين الرجلين فهو كالصريح في عدم وجوب الترتيب بينهما.

وأما ما يدلّ صريحاً على جواز المسح على الرجلين معاً فهو رواية الاحتجاج عن الحميرى عن مولانا الحجّة عجل الله تعالى فرجه أنّه كتب اليه يسأله عن المسح على الرجلين بأيّهما يبدأ باليمنى او يمسح عليهما جميعاً معاً فأجاب ع يمسح عليهما جميعاً معاً فان بدأ

(١) الوسائل الباب ١٦ من أبواب الوضوء الحديث ١

(٢) الوسائل الباب ٣٤ من أبواب الوضوء الحديث ١

باحداهما قبل الاخرى فلا يبدأ الاباليمين (١) ومكاتبة الحميرى مقبولة عندالأصحاب ولكن ذيل هذه الرواية معارض للأخبار المطلقة حيث أنّ ذيلها يدلّ على أنّه اذا بدأ باحداهما فلا يبدأ الاباليني ويمكن حمله على الاستحباب جمعاً بينه وبين الروايات المطلقة الآتية عن التقييد الدالّة باطلاقها على عدم وجوب الترتيب بينهما مطلقاً.

## السادس من واجبات الوضوء

الترتيب بأن يبدأ أولاً بالوجه ثم باليد اليمنى ثم باليسرى ثم يمسح رأسه ثم رجله ويدلّ على وجوبه حسنة زرارة المتقدمة عن ابيجعفر عليه السلام حيث قال: تابع بين الوضوء كما قال الله عزوجل ابدأ بالوجه ثم باليدين ثم امسح الرأس والرجلين ولا تقدّم شيئاً بين يدي شيءٍ تخالف ما أمرت به فان غسلت الذراع قبل الوجه فابدأ بالوجه وأعد على الذراع وان مسحت الرجل قبل الرأس فامسح على الرأس قبل الرجل ثم أعد على الرجل ابدأ بما بدأ الله عزوجل به، وقيل: إنّ الآية ايضا تدلّ على وجوب الترتيب.

ولكن دلالتها على ذلك مشكّلة فإنّ الواو لا تدلّ على ذلك فإنّها لا تدلّ على أزيد من مطلق الجمع ولكن هذه الرواية دالّة على أنّ الآية تدلّ على ذلك حيث أنّه استشهد بها لوجوب الترتيب.

ثمّ أنّه اذا خلّ بالترتيب سواء كان ذلك عمداً أم نسياناً عاد على ما يحصل معه الترتيب كما تدلّ عليه هذه الرواية مثلاً اذا غسل يده اليمنى قبل وجهه يجب عليه الابتداء من الوجه وهكذا وهل يختص هذا الحكم بما اذا لم يغسل وجهه بل غسل يده فقط او يعم ما اذا غسل وجهه بعد غسل يده اليمنى وبعبارة اخرى وجوب الابتداء بالوجه فيما اذا خلّ بالترتيب يختص بالفرض الاوّل او يعم الفرض الثاني ايضا—؟ المستفاد من بعض الروايات هو الثاني يعنى يجب البدئة بالوجه في المثال وان غسل وجهه بعد غسل يده اليمنى والرواية التى أشرنا اليها هى رواية زرارة المتقدمة انفاً فان قوله ع فان غسلت الذراع قبل الوجه فابدأ بالوجه— ظاهره فى تحقّق غسل الوجه بعد الذراع.

وأظهر من هذه الرواية رواية ابى بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا نسيت غسل وجهك فغسلت ذراعيك قبل وجهك فاغسل وجهك ثم اغسل ذراعيك بعد الوجه فان بدأت بذراعك الأيسر قبل الأيمن فأعد على غسل الأيمن ثم اغسل اليسار الخبر<sup>(١)</sup>.

فإن الظاهر من لفظ الاعادة أنه غسل وجهه بعد يده اليمنى وغسل يده اليمنى بعد اليسرى فيستفاد منها أنه يجب عليه اعادة غسل العضو السابق وان غسله بعد العضو اللاحق وبهذا المضمون روايات أوردها في الوسائل<sup>(٢)</sup> ولكن في بعض الأخبار ما يدل على كفاية غسل العضو اللاحق من دون اعادة غسل العضو السابق اذا غسله بعد العضو اللاحق مثل رواية ابن ابى يعفور عن الصادق عليه السلام قال: اذا بدأت بيسارك قبل يمينك ومسحت رأسك ورجلك ثم استيقنت بعد أنك بدأت بها غسلت يسارك ثم مسحت رأسك ورجلك<sup>(٣)</sup> ورواية منصور بن حازم عنه عليه السلام في حديث تقديم السعى على الطواف قال: ألا ترى أنك اذا غسلت شمالك قبل يمينك كان عليك أن تعيد على شمالك<sup>(٤)</sup>.

وتلك الأخبار الأول وان كانت ظاهرة في وجوب اعادة غسل العضو المغسول بعد العضو اللاحق إلا أن هذين الخبرين صريحان في كفاية غسل العضو اللاحق من دون اعادة غسل العضو السابق المغسول والطائفة الأولى من الروايات وان كانت أصح سنداً إلا أن عمل الأصحاب على الطائفة الثانية من الأخبار فإن من الأصحاب من عبر بمضامين تلك الأخبار الأول ولم يزد على تلك المضامين شيئاً ومنهم من أفتى صريحاً بكفاية غسل العضو اللاحق ولم نظفر بقول من يقول صريحاً بلزوم اعادة الغسل على العضو السابق فكأن هذين الخبرين قد عمل الأصحاب بهما والأخبار المتقدمة معرض عنها عندهم والله العالم.

## السابع من الواجبات الموالاة

والظاهر أن وجوبها اجماعى في الجملة عند الخاصة كما ادّعاها غير واحد وأما العامة

(١) الوسائل الباب ٣٥ من أبواب الوضوء الحديث ٨

(٢) الوسائل الباب ٣٥ من أبواب الوضوء

(٣) (٤) الوسائل الباب ٣٥ من أبواب الوضوء الحديث ١-٦

فعند الشافعي في أحد قوليها اعتبارها بمعنى أنه اذا فرّق بين أعضاء الوضوء الى أن تجفّ بطل وضوؤه وعند أبي حنيفة عدم اعتبارها وعند مالك التفصيل بين ما اذا فرّق بين الأعضاء لا لعذر فيبطل وبين ما اذا فرّق لعذر فلا يبطل ولم يعتبر الجفاف في بطلانه.

ثم إن أقوال الخاصة في اعتبار ماهية الموالاة مختلفة فبعضهم عرفها بأنها عدم الجفاف وبعضهم قد عرفها بأنها عدم الفصل الطويل بين الغسلات والمسحات ولم يعتبر الجفاف وبعضهم قد اعتبر في تحققها كلا الأمرين والقول الرابع وجوب الموالاة نفسياً لحرمة التأخير وإن لم يتحقق الجفاف وبطلان الوضوء بتحقيق الجفاف ولا بدّ أولاً من ذكر الأخبار الواردة في هذا الباب حتى ينكشف الحال فنقول—وبالله الاستعانة—:

روى ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا توضّأت بعض وضوئك فعرضت لك حاجة حتى يبس وضوئك فأعد وضوءك فإنّ الوضوء لا يبعض (١) قوله: فإنّ الوضوء لا يبعض—الظاهر أنّ المراد منه أنّ الوضوء ليس كالغسل في امكان اتيان أجزائه وأبعاضه متفرقة بل لا بدّ من اتيان أبعاضه متواليه فلا يجوز أن يفرق بين أجزائه فيستفاد من التعليل عدم جواز الفصل بين أجزائه سواء جفّ السابق ام لا لأنّ العلة تخصّص وتعمّم ومصدق الفصل في الرواية وان كان جفاف الوضوء اى ماء الوضوء الآن ذكر العلة بعده يشمل ما اذا لم يجفّ ايضا ولكن تتحقّق التبعض في الوضوء الآن يقال: إنّ التبعض وان كان يشمل ما ذكر في بادى النظر لكن ذكر الجفاف قبله بمنزلة ذكر حدّ التبعض اى حدّ التبعض الموجب للبطلان هو جفاف العضو السابق فح لا تشمل العلة الفصل الطويل الذى لا يوجب الجفاف.

وروى معاوية بن عمّار في الصحيح قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام ربّما توضّأت فنفد الماء فدعوت الجارية فأبطأت علىّ بالماء فيجفّ وضوئى قال: أعد (٢) فيستفاد من هذه الرواية ايضا أنّ المناط في الموالاة عدم جفاف العضو السابق الاّ أن يقال: أنّ اعتبار عدم جفاف العضو السابق في تحقق الموالاة لا ينفي تحققها بعدم الفصل الطويل ايضا فتحصّل أنّ المستفاد من الرويتين في ماهية الموالاة هو عدم جفاف العضو السابق دون الفصل الطويل ماحياً لصورة الوضوء بطل حينئذ وان لم يتحقق الجفاف

## المبحث الخامس في الأغسال الواجبة

وهي ستة الجنابة والحيض والنفاس والاستحاضة وغسل مسّ الميّت وغسل الميّت المسلم خلافاً للصدوق والسيد المرتضى قدس سرهما في جعلهما غسل مسّ الميّت مستحبّاً وخلافاً لبعض آخر في جعلها تسعة باضافة غسل الناظر الى المصلوب بعد ثلاثة ايام وغسل من فاتته صلاة الخسوف في وقتها فأراد القضاء في خارج الوقت وغسل يوم الجمعة

### وفي هذا المبحث فصول

**الفصل الأول** في غسل الجنابة ووجوبه مجمع عليه بين المسلمين لدلالة الكتاب العزيز عليه قال الله تعالى: **وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا**(١).

والمراد بالتطهر هنا غسل الجنابة بالاتفاق وسبب الجنابة أمران الأول الانزال سواء أكان في النوم ام اليقظة وسواء أكان بشهوة ام بغيرها خلافاً لابي حنيفة في تقييده بشهوة وربما يستشعر ذلك من بعض الأخبار الآتية وسيأتى الجواب عنه وسببية الانزال للجنابة بالنسبة الى الرجل اجماعية وأما المرأة فسببته للجنابة بالنسبة اليها مشهورة وتدلّ عليه أخبار مستفيضة منها صحيحة محمد بن اسماعيل عن الرضا عليه السلام في الرجل يجامع المرأة فيما دون الفرج وتنزل المرأة هل عليها غسل قال: نعم(٢) والمراد أنّ الجماع قد تحقق في مادون الفرج ولم يتحقق في الفرج ومنها صحيحة عبدالله بن سنان قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن المرأة ترى أنّ الرجل يجامعها في المنام في فرجها حتى تنزل قال: تغتسل(٣).

ومنها رواية اسماعيل بن سعد الأشعري قال: سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يلمس فرج جاريتة حتى تنزل الماء من غير أن يباشر يعبث بها بيده حتى تنزل قال: اذا أنزلت من شهوة فعليها الغسل(٤) ومنها رواية يحيى بن أبي طلحة أنه سأل عبداً صالحاً عليه السلام

(١) سورة المائدة الآية ٦

(٢) (٣) (٤) الوسائل الباب ٧ من أبواب الجنابة الحديث ٣ - ٧ - ٢



عن رجل مسّ فرج امرأته او جاريتها يعبث بها حتى أنزلت اعليها غسل ام لا قال: قد أنزلت من شهوة قلت: بلى قال: عليها غسل (١) وهذان الخبران وان كان ظاهرهما اعتبار كون الانزال من شهوة الآنّ الظاهر أنّ الشهوة ليست قيدياً في كون الانزال موجباً للغسل بل يكون من قبيل المعرف لتحقق خروج المنى، ضرورة وجوب الغسل بخروج المنى وان لم يكن من شهوة وهو اجماعى بين المسلمين الاّبى حنيفة.

ثم انّ هذه الروايات تعارضها روايات كثيرة دالة على عدم وجوب الغسل على المرأة بالانزال..:

منها رواية محمد بن مسلم قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام: كيف جعل على المرأة اذارت في النوم أنّ الرجل يجامعها في فرجها—الغسل ولم يجعل عليها الغسل اذا جامعها دون الفرج في اليقظة فأمنت قال لأنّها رأت في منامها أنّ الرجل يجامعها في فرجها فوجب عليها الغسل والاّخر أنّها جامعها دون الفرج فلم يجب عليها الغسل لأنّه لم يدخله الخبر (٢).

وهذه الرواية لم يعلم ما المراد منها لأنّ ظاهرها أنّ المرأة اذا رأت في المنام أنّ الرجل يجامعها يجب عليها الغسل مع أنّ من المعلوم بطلانه الاّ اذا أمنت فيمكن أن يكون مقصوده (ع) من هذا الكلام وما بعده التعمية على السائل او الجاهل في مجلسه والله العالم.

ومنها رواية عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يضع ذكره على فرج المرأة فيمنى أعليها غسل فقال: ان أصابها من الماء شيئى فلتغسله وليس عليها شيئى الاّ أن يدخله قلت: فان أمنت هي ولم يدخله قال: ليس عليها غسل (الغسل) (٣) ومنها روايته ايضاً قال: اغتسلت يوم الجمعة بالمدينة ولبست ثيابى وتطيبت فمرت بي وصيفة ففخذت لها فأمدت أنا وأمنت هي فدخلني من ذلك ضيق فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك فقال: ليس عليك وضوء ولا عليها غسل (٤) ويمكن الجواب عن هذه الروايات بأنّها من الأحكام السياسية يعنى أنّ احتلام المرأة وانزلها وان كان موجباً للغسل عليها كالرجل الاّ أنّه لا ينبغي اعلامها بذلك لأنّها تأخذه وسيلة الى الزنا فتزنى وتغتسل فيقال لها: ماشأئك فتقول

(١) الوسائل الباب ٧ من أبواب الجنابة الحديث ١٥

(٢) الوسائل الباب ٧ من أبواب الجنابة الحديث ١٩

(٣) (٤) الوسائل الباب ٧ من أبواب الجنابة الحديث ١٨ و ٢٠

احتلمت كما يظهر ذلك من رواية أديم بن الحرقال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل عليها غسل؟ قال: نعم ولا تحدّثوهن بذلك فيتخذنه علة (١).  
 وكذا رواية عبيد بن زرارة قال: قلت له: هل على المرأة غسل من جنابتها اذ لم يأتيها الرجل قال: لا وأيكم يرضى أن يرى او يصبر على ذلك أن يرى ابنته او اخته او امه او زوجته أو أحداً من قرابته قائمة تغتسل فيقول: مالك فتقول: احتلمت وليس لها بعل ثم قال: لا ليس عليهنّ ذلك وقد وضع الله عليكم ذلك فقال: وان كنتم جنباً فاطهروا ولم يقل ذلك لهن (٢) ويستفاد من سياقها التعمية وإبهام الأمر حتى لا ينتهى الأمر ببيان حكم انزال المرأة الى اغتسال المرأة التي ليس لها بعل بحجة الاحتلام.

فإنّ هذا المعنى معلوم أنه لا يصبر عله أحد والّا فلا معنى لقوله ع—لولا التعمية—وقد وضع الله ذلك عليكم الى قوله: ولم يقل ذلك لهنّ مع أنّ من المعلوم عدم اختصاص حكم الجنب بالرجل فكما أنّ الرجل يجنب ويجب عليه الغسل فكذا المرأة بل هو ضروري بين المسلمين فالآية ايضاً غير مختصة بالرجل فهي نظير قوله تعالى: اذا قمتم الى الصلوة غير المختصة بالرجل والحاصل أنّ مقصوده ع اخفاء الأمر عليهنّ حتى لا يقعن في مفسدة أهم وثانياً على فرض دلالة هذه الأخبار على عدم وجوب الغسل عليها بالانزال فهي معرض عنها عند الأصحاب ولم يعمل بمضمونها أحد من الأصحاب الا الصدوق ره في المقنع على ما حكى عنه ويمكن حمل كلامه بأن المراد بالاحتلام—هورؤ يا الانزال اى بأن رأته في المنام أنّها أنزلت لأنها أنزلت حقيقة فيوافق قوله قول المشهور.

ثمّ إنّ المشهور اعتبروا في كون ماء منياً عند الشك أحد أمور ثلاثة اوجمعيها وهي الشهوة والخروج بدفع وقوة وفتور الجسد فعند فقدان جميع هذه العلامات لا يحكم بكونه منياً الآن يعلم بأنّه منى أمّا الدليل على اعتبار الشهوة في الحكم بأنّه منى فلما مرّ في الخبرين الواردين في انزال المرأة (٣) وكذا ما يأتي من بعض الأخبار وأمّا ما دلّ على اعتبار الدفع والدفق فقوله

(١) الوسائل الباب ٧ من أبواب الجنابة الحديث ١٢

(٢) الوسائل الباب ٧ من أبواب الجنابة الحديث ٢٢

(٣) الوسائل الباب ٧ من أبواب الجنابة الحديث ٢ و١٥

تعالى: فلينظر الانسان مم خلق خلق من ماء دافق<sup>(١)</sup> وما رواه عبدالله بن أبي يعفور قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يرى في المنام ويجد الشهوة فيستيقظ و ينظر فلا يجد شيئاً ثم يمكث الهوين بعد فيخرج قال: ان كان مريضاً فليغتسل وان لم يكن مريضاً فلا شيء عليه قال: قلت (فافرق) الفرق بينها فقال: لأن الرجل اذا كان صحيحاً جاء الماء بدفقة (بدفعة) قوية وان كان مريضاً لم يجي الأبعد<sup>(٢)</sup> وهذه الرواية تدل على كون المني يجي من شهوة من الشخص الصحيح وتدل ايضاً انه يجي بدفع ودفق.

وأما ما يدل على اعتبار الفتور في الجسد فارواه بعض أصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال: يخرج من الاحليل المني والمذي والودي والودي فأما المني فهو الذي يسترخى له العظام ويفتر منه الجسد وفيه الغسل<sup>(٣)</sup> الخبر.

ثم انه قيل بملازمة هذه العلامات الثلاث بعضها مع بعض يعني اذا تحققت الشهوة عند خروج المني تحققت الوصفان ايضاً وهما الدفق وفتور الجسد ويستفاد من بعض الأخبار اعتبار اجتماع الأوصاف الثلاثة وهي رواية على بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن الرجل يلعب مع المرثة ويقبلها فيخرج منه المني فما عليه قال: اذا جاءت الشهوة ودفع وفتر لخروجه (بخروجه) فعليه الغسل وان كان انما هوشياً لم يجده فترة ولا شهوة فلا بأس<sup>(٤)</sup> والظاهر ان هذه امارات لكون الماء منيتاً لأنه مع العلم بكونه منياً يعتبر فيه الشهوة والدفع والفتور فانه مما لم يقل به أحد من الخاصة وهذه الرواية وان كان ظاهر صدرها اعتبار الأوصاف الثلاثة الا أن ظاهر دليلها هو الاكتفاء بالوصفين.

فيمكن أن يقال بكفاية كل واحد منها في كونها امارة بكون الخارج منياً، ولا يعتبر اجتماعها فلذا اكتفي في الروايات بذكر واحد منها فانه قد ذكر في بعض الأخبار

(١) سورة الطارق الآية ٦ و٥

(٢) الوسائل الباب ٨ من أبواب الجنابة الحديث ٣.

(٣) الوسائل الباب ٧ من أبواب الجنابة الحديث ١٧

(٤) الوسائل الباب ٨ من أبواب الجنابة الحديث ١

الشهوة اوهى مع الدفق وفي بعضها فتور الجسد فيستفاد من مجموعها مع انضمام بعضها مع بعض وتقييد بعضها ببعض أن الأوصاف الثلاثة بأجمعها امارة بكون الخارج منياً عند الشك لكن المتيقن بكون الخارج منياً عند الشك هو ما اذا اجتمعت الأوصاف الثلاثة وأما الاكتفاء بواحد منها كما قيل فمشكل فلا يترك فيه الاحتياط بالجمع بين الغسل والوضوء لو كان قبل ذلك محدثاً نعم لا يبعد الاكتفاء باثنين منها لذيل رواية علي بن جعفر المتقدمة.

الثاني من الأسباب الموجبة لغسل الجنابة الجماع وهو اجماعى بين المسلمين في الجملة نعم اختلف العامة فيما اذا جامع ولم ينزل فالمشهور فيما بينهم هو وجوب الغسل والقول غير المشهور فيما بينهم هو عدم وجوب الغسل في الجماع من غير انزال وأما الخاصة فانهم حكموا بوجوب الغسل بالجماع مطلقاً أنزل ام لم ينزل من غير خلاف فيما بينهم وانما الخلاف بينهم فيما يتحقق به الجماع الموجب للغسل فبعضهم اعتبر دخول جميع الذكر والمشهور كفاية دخول الحشفة او مقدارها من مقطوع الحشفة ومنشأ الاختلاف هو اختلاف الأخبار في التعبير.

فبعضها عبر بالدخول كرواية محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سألته متى يجب الغسل على الرجل والمرأة فقال: اذا أدخله وجب الغسل والمهر والرجم (١) وفي رواية البرزطي عن الرضا عليه السلام اذا أولجه (٢) وهل يستفاد من هذه الرواية اعتبار دخول تمامه او يستفاد منها اعتبار مطلق الدخول ولو ببعض الحشفة وان قيدت في بعض الأخبار الآتية بالدخول بتمام الحشفة الظاهر هو الثاني وكثير من الأخبار قد قيدت الجماع بالتقاء الختانين فهذا رواية الحلبي عن الصادق عليه السلام عن علي عليه السلام قال: اذا مس الختان الختان فقد وجب الغسل (٣) ومنها رواية محمد بن اسماعيل بن بزيع قال: سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يجامع المرأة قريباً من الفرج فلا ينزلان متى يجب الغسل فقال: اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل فقلت: التقاء الختانين هو غيبوبة الحشفة قال: نعم (٤) الى غير ذلك من الأخبار (راجع الوسائل ب ٦ من أبواب الجنابة)

وهذه الروايات مثل روايات الدخول مجملة فانها بظاهرها تشمل - الأهمه الرواية

(١) (٢) (٣) الوسائل الباب ٦ من أبواب الجنابة الحديث ١ و ٨ و ٤

(٤) الوسائل الباب ٦ من أبواب الجنابة الحديث ٢

الاحيرة-مطلق التقاء الختانين وان لم يتحقق الدخول ومثلها في الاجمال رواية الحلبي عن الصادق عليه السلام قال: كان على عليه السلام يقول: اذا مسّ الختان الختان فقد وجب الغسل (١) ورواية على بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام قال: اذا وضع الختان على الختان فقد وجب الغسل (٢) وروايته عنه عليه السلام قال: اذا وقع الختان على الختان فقد وجب الغسل (٣) فانّ هذه الأخبار ليست بصريحة في اعتبار الدخول الآن يقال: انّ هذه التعبيرات كناية قطعية عن الجماع بمعنى الدخول كما يشهد بذلك ملاحظة جميع أخبار الباب بل في بعض الأخبار التصريح بذلك كرواية محمد بن اسماعيل المتقدمة فانه قال في ذيلها: فقلت: التقاء الختانين هو غيبوبة الحشفة قال: نعم.

ثم انّ التعبير بدخول الحشفة أو غيبوبتها ليس تقييداً على الظاهر حتى يقال: انها لا تشمل مقطوع الحشفة بل الظاهر انّ المراد بيان المقدار الذي يحصل به الجنابة و يتحقق به وجوب الغسل فالعنى-والله العالم-انّ ما يجب بسببه الغسل-هو غيبوبة الحشفة اى هذا المقدار من الذكر فح نقول بوجوب الغسل في مقطوع الحشفة اذا أدخل مقدارها.

## فروع

الأول-انه لافرق في الجماع بين الصغير والكبير في تحقق الجنابة وبين الفاعل والمفعول وان كان كلاهما صغيرين أو أحدهما صغيراً ويدلّ على ذلك-مضافاً الى نقل الاجماع من المشايخ على ذلك-اطلاقات الأدلة قان قوله: اذا أدخله او اذا أولجه فقد وجب الغسل يستفاد منه أنّ الدخول مطلقاً سبب لوجوب الغسل ولكن يمكن المناقشة في الصغير بانه لا يمكن توجه الوجوب اليه لانه غير مكلف فانّ من شرائط الوجوب البلوغ، فلا بدّ ان يقيد السبب وهو التقاء الختانين بأن يقال: انّ التقاء الختانين بعد البلوغ موجب للغسل ومقتضاه عدم تحقق الجنابة بالتقاء الختانين قبل البلوغ.

وامّا أن يقيد المسبب وهو وجوب الغسل بأن يقال: اذا التقى الختانان مطلقاً اى سواء كان قبل البلوغ ام بعده وجوب الغسل بعد البلوغ ومقتضاه تحقق الجنابة بالتقاءهما

(١) و(٢) الوسائل الباب ٦ من أبواب الجنابة الحديث ٢ و٣ و٤

(٣) لم أظفر بها في مظانها نعم نقلها الهمداني في مصباحه صفحه ٢٢٣

ولو كان قبل البلوغ لكن وجوب الغسل متوقف على البلوغ ولا ترجيح لأحد التقيدين على الآخر فلا بد من التوقف

الآن يقال بترجيح الثاني لأنه يستفاد من بعض الأخبار المبيّنة لعلّة وجوب الغسل من حدث الجنابة أنّ السبب في وجوب غسل الجنابة هو حصول القذارة للبدن وأنها لا تزول إلا بالغسل وهذا لا فرق فيه بين الصغير والكبير مع ان الجنابة حكم وضعي غير موقوف على البلوغ كالنجاسة فإنها تعرض للجسم سواء فيها الصغير والكبير وسواء انساناً أو حيواناً أو جماداً والحاصل أنه يمكن أن يجعل الشارع حكماً وضعياً غير مشروط بالتكليف كالتجاسات والضمانات والأحداث وغيرها.

## الفرع الثاني

أنه لا فرق في الجماع بين القبل والدبر وقد ادعى عليه السيّد وابن ادريس على ما حكى عنها الاجماع ويدل عليه اطلاقات الأدلّة والروايات المتقدمة كقوله (ع) اذا أدخله فقد وجب الغسل وقوله (ع) تعالى: او لامستم النساء فإنه وان كان من المقطوع به أنه ليس المراد منه اللمس المطلق بل هو كناية عن الجماع الا أنه لم يقيد فيه بالجماع في القبل وفي بعض الأخبار أنّ علياً عليه السلام سئل عن الرجل يجامع امرأته أو أهله ممّادون الفرج فيقضّي شهوته قال: عليه الغسل (١)

فإن لفظ الفرج كما عن بعض أهل اللّغّه يشمل القبل والدبر مضافاً الى ورود بعض الأخبار في خصوص ما نحن فيه بوجوب الغسل مثل رواية حفص بن سوقة عن ابن ابي عمير قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يأتي أهله من خلفها قال: هو أحد المأتين فيه الغسل (٢) ولكن يعارضها رواية البرقي مرفوعاً عنه عليه السلام قال: اذا أتى الرجل المرءة في دبرها فلم ينزل فلا غسل عليها فان أنزل فعليه الغسل ولا غسل عليها (٣) ورواية بعض الكوفيين مرفوعاً عنه عليه السلام قال: اذا أتى الرجل المرءة في دبرها (في الدبر) وهي صائمة لم ينقض صومها

(١) لم أعثر عليها في مظانها

(٢) (٣) الوسائل الباب ١٢ من أبواب الجنابة الحديث ٢٠١

وليس عليها غسل (١).

ويمكن أن يجاب عن هذين الخبرين بأنهما ضعيفا السند بواسطة الرفع والارسال مضافاً الى اعراض الأصحاب عنها والرواية الاولى اى رواية حضص وان كانت مرسله الاآن المشهور قد عملوا بها واعتمدوا عليها وأفتوا بضمونها مضافاً الى أنها موافقة لاطلاقات الأدلة المتقدمة الثالث من الفروع- أن الوطى مع البهيمه سواء كان في قبلها او دبرها هل يكون كالجماع مع الانسان اولاً- المشهور كما أدعاه بعضهم ذلك ويمكن استفادة ذلك من بعض الاطلاقات المستفادة من الأخبار المتقدمة مثل قوله عليه السلام: اذا أدخله فقد وجب الغسل. وقوله في الرواية المتقدمة حين سأله السائل عن رجل يأتي أهله من خلفها، هو أحد المأتيين فيه الغسل بناء على عود الضمير- اى هو- الى مطلق الخلف لا خصوص خلف المرء اى الخلف مطلقاً سواء كان من الاثني او الذكر او الحيوان- هو أحد المأتيين اى الشيين الذين من شأنها أن يوثى اليها سواء كان بنحو الحلال او بنحو الحرام فيشملح وطى البهيمه والغلام لكن استفادة وطى البهيمه من الرواية مشكلة و كذا استفادة ذلك من اطلاقات الأدلة فانه يمكن أن يقال: أنها منصرفه عن وطى البهيمه اللهم الا أن يقال: ان الانصراف بدوى يرتفع بملاحظة علته وجوب غسل الجنابة وأنه بسبب حصول القذارة ورافعها الغسل والمسألة بعد لا تخلو عن الاشكال لعدم العلم بشمول الاطلاقات لوطى البهيمه فلا يترك الاحتياط بالجمع فيه بين الغسل والوضوء للمحدث بالحدث الأصغر

وأما أحكام الجنابة فأمران الأول حرمة قراءة سور العزائم او خصوص قراءة آيات السجدة على ما يأتي من الاختلاف عند الخاصّة وأما العامّة فبعضهم منعوا الجنب من قراءة القرآن مطلقاً واستدلوا بذلك بما روه عن على عليه السلام أنه كان صلى الله عليه وآله لا يمنعه من قراءة القرآن شئى الا الجنابة.

وبعضهم جوّر القراءة له مطلقاً سواء أكانت سور العزائم ام آيات السجدة ام غيرها ولم يعتنوا بالرواية المذكورة وقالوا: «من أين علم علىّ (عليه السلام) أن النبيّ صلى الله

عليه ( وآله ) وسلّم ترك القراءة لأجل الجنابة وهذا ظن منه «نعوذ بالله من الخذلان ومن الفرية والبهتان.

ثم إنّ المحرم هل هو قراءة خصوص آيات السجدة او تمام السورة من حيث المجموع او تشمل الحرمة قراءة آية واحدة بل كلمة واحدة من هذه السور-وجوه بل أقوال ولا بدّ أولاً من ذكر الأخبار الواردة في هذا الباب فنقول- وبالله الاستعانة- أنّ الأخبار الواردة في قراءة الجنب للقرآن على أربعة أوجه فمنها ما يدلّ على جواز القراءة له مطلقاً أي من غير تقييد بغير السجدة كرواية زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام قال: تقرأ الحائض القرآن والتقساء والجنب (١).

ورواية فضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا بأس بأن يتلو الحائض والجنب القرآن (٢) ومنها ما يدلّ على المنع من القراءة له مطلقاً.

مثل رواية ابن أبي الدنيا المعمر قال: سمعت عليّ بن أبي طالب عليه السلام يقول: كان رسول الله صلّى الله عليه لا يحبّه او يحجزه من قراءة القرآن الآ الجنابة (٣).

وفي بعض الأخبار ما يدلّ على جواز قراءة الجنب للقرآن واستثنى فيه السجدة مثل رواية زرارة بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: الحائض والجنب هل يقرءان من القرآن شيئاً قال: نعم ما شاء الآ السجدة (٤) ورواية محمد بن مسلم قال: قال أبو جعفر عليه السلام: الجنب والحائض يفتحان المصحف من وراء الثوب و يقرئان من القرآن ما شاء الله الآ السجدة (٥).

وبعض الأخبار ما يدلّ على تحديد قراءة الجنب بسبع اوسبعين آية وهو رواية سماعة قال: سألته عن الجنب هل يقرأ القرآن قال: ما بينه وبين سبع آيات (٦) وفي رواية زرعة عن سماعة قال: سبعين آية (٧).

ثمّ أنّه يمكن الجمع بين الطائفتين الاوّلتين من الأخبار والطائفة الأخيرة منها بحمل أخبار النهي على الكراهة فيما عد السبع او السبعين آية بقريته هذه الرواية الأخيرة وأمّا الطائفة

(١) (٢) الوسائل الباب ١٩ من أبواب الجنابة الحديث ١ و ٥

(٣) مستدرک الوسائل الجلد ١ صفحہ ٦٨

(٤) (٥) (٦) (٧) الوسائل الباب ١٩ من أبواب الجنابة



الثالثة فهل المراد من المستثنى اى السجدة هو سورة السجدة او آيها قال المشهور بالأول بقريئة اطلاق الآية على السورة كاطلاق البقرة التي تكون حكايتها في ضمن السورة وهكذا في كثير من السور القرآنية وهذا المعنى اى تسمية الكل باسم الجزء كثير شايح في كلام العرب فالظاهر أن المراد من السجدة في الروايتين المتقدمتين هو سورة السجدة دون آياتها و يؤيده استفادة المشهور ذلك من الروايتين مضافاً الى ورود خصوص ذلك في روايتين الاولى مارواه في المعبر قال: يجوز للجنب والحائض أن يقرأ ما شاء من القرآن الآسور العزائم الأربع وهى اقرأ باسم ربك الذى خلق والنجم وتنزيل السجدة وحم السجدة روى ذلك البنزطى في جامعه عن المثنى عن الحسن الصيقل عن ابي عبد الله عليه السلام (١).

فانه يظهر من قوله روى ذلك الخ أن عبارة الرواية هى سور العزائم والرواية الثانية رواية فقه الرضا عليه السلام قال: ولا بأس بذكر الله وقراءة القرآن وأنت جنب الآلعزائم التي تسجد فيها الحديث (٢) فإن العزائم هى السور دون الآيات ولكن في الجميع نظراً أما اطلاق الآية على السورة فباعترار اشتغالها عليها فح اطلاق الآية واردة نفسها اكثر (٣) وأما استفادة المشهور من الروايتين ذلك فهى اجتهاد منهم واستظهار من الروايتين فلا يكون لنا حجة وأما ما في المعبر فالظاهر أنه استفاد من رواية البنزطى ذلك لأن لفظ الرواية كان هو السورة بقريئة ذكره تينك الروايتين اللتين فيها ذكر السجدة حجة لقوله بعد ذكر كلام العامة رداً عليهم فيعلم أنه استفاد من السجدة السورة فيمكن أن يكون رواية البنزطى ايضاً مثل هاتين الروايتين.

وأما رواية فقه الرضا (ع) فانها وان كانت ظاهرة في قول المشهور الآنها غير قابلة للاعتماد لعدم اعتماد العلماء على صحة انتساب فقه الرضا الى الرضا عليه السلام والحاصل أن السجدة لا يستفاد منها اكثر من آية السجدة فالظاهر حرمة قراءة آية السجدة للجنب فقط دون السور المشتملة عليها.

ثم على فرض حرمة قراءة السورة هل يكون مجموع السورة من حيث المجموع حراماً او

(١) المعبر صفحه ٤٩

(٢) مستدرک الوسائل صفحه ٦٨.

(٣) لا يخفى عليك مافيه

تشمل الحرمة أبعاضها ايضاً بأن يكون قراءة كلّ آية منها حراماً حتّى البسمة - فيه قولان مستند القول الأوّل أنّ السّورة لأجل اشتغالها على آية السجدة تكون قرائتها محرمة ويمكن أن يجاب عنه بأنّه يؤول الأمر الى حرمة قراءة آية السجدة فقط فإنّه على هذا القول لا ينبغي الحكم بجرمة قراءة جميع السورة بدون قراءة آية السجدة لعدم اشتغالها على آية السجدة فح لوجه للحكم بجرمة قراءة جميع السورة ومستند القول الثانی أنّ مناسبة الحكم والموضوع تثبت حرمة جميعها اي كلّ آية منها فإنّ ملاحظة الحكم مع موضوعه مختلفة ففي بعض الموارد يستفاد أنّ المراد المجموع مثلاً اذا قيل: ابن لي مسجداً فإنّه يستفاد منه ارادة بناء مسجد بتمامه وكذا اذا قيل: اقرأ سورة يس فإنّه يقتضى ايضاً ارادة قرائتها بتمامها ولا يجوز الاكتفاء بقراءة آية او آيتين منها.

وفي بعض الموارد يكون المراد كلّ جزء من المجموع مثلاً اذا قيل: لا تخرب المسجد فإنّه يستفاد منه أنّ تخريب كلّ جزء من المسجد منهي عنه فيمكن أن يكون ما نحن فيه من هذا القبيل فإنّه اذا قيل: لا تقرأسورة السجدة فإنّه يستفاد منه أنّ قراءة كلّ جزء منها مبغوض عنده.

الثاني من المحرمات على الجنب مسّ كتابة القرآن وهو اجماعى و يدلّ على ذلك قوله تعالى: لا يمسه الا المطهرون<sup>(١)</sup> فإنّ الجنب لا يكون من المطهرين قطعاً ولكن يمكن أن يحدش في دلالتها على المطلوب بأنّ الضمير في لا يمسه راجع الى الكتاب فح تشمل الآية جلد الكتاب وورقه الذي ليس عليه الكتابة فلا بد من حملها على الكراهة للاجماع على جواز مسّ ما عدا الكتابة ويمكن الجواب عن هذه الخدشة بأن مناسبة الحكم والموضوع تقتضى كون المراد بالكتاب الكتابة فقط دون الورق والجلد و يدلّ ايضاً على حرمة مسّ الجنب للمصحف أخبار.

منها رواية ابراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن عليه السلام قال: المصحف لا تمسه على غير طهر ولا جنباً ولا تمسّ خيطه (خطه) ولا تعلقه انّ الله تعالى يقول: لا يمسه الا المطهرون<sup>(٢)</sup> وهذه الرواية صدرها ظاهر في ارادة ما ذكرناه من حرمة مسّ كتابة المصحف

(١) سورة الواقعة الآية ٥٦

(٢) الوسائل الباب ١٢ من أبواب الجنابة الحديث ٣

الآ أن ذيلها يوجب الوهن في التمسك بصدرها لأنّ قوله على ما في بعض النسخ: ولا تمسّ خيطه بدل خطه وكذا قوله: ولا تعلّقه يجعلها ظاهرة في كراهة المسّ لأنّ مسّ خيطه وتعليقه جائز بالاجماع.

ومنها رواية حريز عمّن أخبره عن ابي عبدالله عليه السلام أنّه كان اسماعيل بن ابي عبدالله عنده فقال: يا بنّي اقرأ المصحف قال: انّى لست على وضوء فقال: لا تمسّ الكتاب ومسّ الورق وقرأ<sup>(١)</sup> وهذه الرواية فيها فرينة ظاهرة على أنّ المراد بالكتاب هونفس الكتابة لأنّ فيها التصريح بجواز مسّ الورق فيعلم منه أنّ الكتاب في هذه الرواية وكذا الرواية الآتية وكذا الآية يراد منه ما عدا الورق وغيره يعنى يراد منه نفس الكتابة.

ومنها رواية أبي بصير قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عمّن قرأ في المصحف وهو على غير وضوء قال: لا بأس ولا يمّس الكتاب (الكتابة خ ل)<sup>(٢)</sup> وهذه النسخة اى نسخة الكتابة ايضا مؤيدة لكون المراد بالكتاب الكتابة ثمّ أنّ هاتين الروايتين وان كان موردهما غير المتوضّى الا أنّهما تشمّلان الجنب ايضا بطريق أولى لأنّ الجنب على غير وضوء مع الزيادة وهى كونه متلبساً بالحدث الأكبر.

ومنها رواية محمد بن مسلم قال: قال ابو جعفر عليه السلام: الجنب والحائض يفتحان المصحف من وراء الثوب الخبر<sup>(٣)</sup> وهذه الرواية لا تدلّ على وجوب الافتتاح من وراء الثوب لأنّ مسّ حواشى القرآن ومسّ ما عدا خطوط القرآن جائز بالاجماع فلا بدّ من حملها على الاستحباب لأنّه لا ملازمة بين قراءة القرآن ومسّ خطوطه الاّ أن يقال: إنّ المعلوم من مصاحف ذلك الزمان هو تحقّق المسّ بالافتتاح ولكن دون اثبات ذلك خراط القتاد.

ومنها ما في مجمع البيان في قوله تعالى: لا يمّسه الا المطهّرون قال: وقيل: المطهّرون من الأحداث والجنابات وقالوا: لا يجوز للجنب والحائض والمحدث مس المصحف عن محمد بن على الباقر عليه السلام وطاوس وعطاء وسالم وغيرهم انتهى<sup>(٤)</sup>.

(١) الوسائل الباب ١٢ من أبواب الجنابة الحديث ٣ و ٢

(٢) الوسائل الباب ١٢ من أبواب الوضوء الحديث ١

(٣) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب الجنابة الحديث ٥

(٤) مجمع البيان جلد ٩ صفحہ ٢٢٦

ولكن هذه الرواية مضافاً الى أنّها مرسلّة يمكن أن تكون منقولة بالمعنى وأنّ صاحب مجمع البيان استفاد منها ما ذكره فيمكن أن يكون اجتهاداً له من الرواية لأنّ عبارة الرواية كانت كذلك.

ومنها رواية فقه الرضا عليه السلام قال: ولا تمسّ القرآن اذا كنت جنباً أو أنت على غير وضوء<sup>(١)</sup> وهذه الرواية وان كانت ظاهرة في المطلوب لأنّها ضعيفة السند غير معتمد عليها كما مرّ والحاصل أنّ الروايات الصحيحة لا تكون نصّاً في حرمة المسّ وما كانت نصّاً تكن معتبرة ولكن عمدة الأدلّة هو الاجماع في المسئلة وكذا لا يجوز مسّ شئى عليه اسم الله للجنب سواء أكان درهماً أم ديناراً أم غيرهما ويدلّ على ذلك رواية عمّار بن موسى الساباطى عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا يمسّ الجنب درهماً ولا ديناراً عليه اسم الله<sup>(٢)</sup> وفي التهذيب هذه الزيادة: ولا يستنجى وعليه خاتم فيه اسم الله ولا يجامع وهو عليه ولا يدخل المخرج وهو عليه.

ولكن رواية المعتمر المنقولة عن ابي الربيع عن ابي عبد الله عليه السلام في الجنب يمسّ الدراهم وفيها اسم الله واسم رسوله فقال: لا بأس به ربما فعلت ذلك<sup>(٣)</sup> معارضة للرواية الأولى وكذا رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر<sup>(ع)</sup> قال: سألته هل يمسّ الرجل الدرهم الأبيض وهو جنب فقال: والله انى لا وقي بالدرهم فأخذه وأنا جنب<sup>(٤)</sup> والظاهر أنّ المراد بالدرهم الأبيض الدرهم الذى يكون عليه اسم الله او سورة القرآن او نحو ذلك ممّا يكون محترماً اذ لا معنى للسؤال من مسّ الدرهم من حيث كونه درهماً فانه ليس مورداً للتوهم.

وكذا رواية اسحاق بن عمار عن ابي ابراهيم عليه السلام قال: سألته عن الجنب والطامث يمسان أيديهما الدراهم البيض قال: لا بأس<sup>(٥)</sup> فهذه الروايات معارضة للرواية الاولى ويمكن أن يجاب عنها بأنّها معرض عنها عند الأصحاب فيمكن حملها على التقيّة او على عدم مسّ خصوص اسم الله فانّها لم تكن صريحة في جواز مسّ اسم الله بل على جواز مسّ الدرهم ولا ملازمة بينهما كما لا يخفى.

(١) مستدرک الوسائل جلد ١ صفحه ٤٣

(٢) (٤٠٣ و ٢) الوسائل الباب ١٨ من أبواب الجنابة الحديث ١ و ٣ و ٢

(٥) المعتمر للمحقّق صفحه ٥٠

## الفصل الثالث

### في واجبات الغسل

وهي امور الأول النية ولا يجب أزيد من نية الاستباحة او رفع الحدث لعدم الدليل على اعتبار أزيد من ذلك ولو شك في اعتبار شيء منهما او غيرهما من الشرائط كالكون على الطهارة او اعتبارية غاية من الغايات كالصلوة او دخول المساجد ونحو ذلك فان قلنا بأن المأمور به في باب الغسل هو تحصيل الطهارة الواقعية لانفس هذه الأفعال يجب الاتيان بكل شيء يحتمل دخله في تحقق المأمور به لأنه بدون اتيان ذلك المحتمل الاعتباري شك في تحقق المأمور به.

وأما اذا قلنا بأن المأمور به هو نفس هذه الأفعال ولا يجب على المكلف وراء هذه الأفعال شيء آخر فلا يجب اتيان ما يحتمل دخله في المأمور به لأصالة البراءة والظاهر هو الثاني وان قيل بالأول فإن ظاهر قوله تعالى: وان كنتم جنباً فاطهروا وان كان ظاهر آفي الأول الأأن قوله تعالى: ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا<sup>(١)</sup> مبين لقوله تعالى: فاطهروا فإنه يعلم منه أن المراد بالتطهر هو الاغتسال لا تحصيل الطهارة وكذا استفاد هذا المعنى من روايات باب الجنابة مثل قوله (ع) صب على رأسه ثلاث اكف<sup>(٢)</sup> وقوله ثم أفض على رأسك<sup>(٣)</sup> وقوله (ع): وكل شيء أمسسته الماء فقد أنقيته<sup>(٤)</sup> وقوله (ع) ليصب على رأسه ثلاث مرات<sup>(٥)</sup> وغير ذلك من التعبيرات الواردة في كيفية غسل الجنابة فإنه يستفاد منها أن المأمور به هو غسل البدن وصب الماء عليه ومس البدن به لا تحصيل الطهارة إلا أن ذلك كله لا يخلو عن تأمل لأن الظاهر أن الأفعال مقدمات لحصول المأمور به الذي هو الطهارة.

ثم انه يجب استدامة النية الى آخر العمل بمعنى عدم نية الخلاف بناء على أن المراد من النية هي الداعي كما هو الحق لا الاخطار بالبال فلذا أفنى الفقهاء بطلان الصوم عند قصد الافطار وان رجع عن قصده وبطلان الصلوة عند ارادة قطعها اذا أتى ببعض

(١) سورة النساء الآية ٤٣

(٢) (٣) (٤) (٥) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب الجنابة الحديث ٢-٦-٥-٨

الأفعال مع نيّة الخلاف وأمّا اذا لم يأت بشيئ بعدنيّة الخلاف ورجع عن قصده قبل الايتان بشيئ فقد حكم بعض الفقهاء بعدم بطلان الصلوة وأمّا اذا قلنا بأنّ النيّة هي الاخطار بالبال كما اختاره بعض فاللازم هو الاستدامة الاجماليّة يعنى يجب استمرار الاخطار اجمالاً لعدم امكان الاخطار التفصيلي او تعسّره واستمرار الاخطار الاجمالي هو بمعنى وجود الداعى على اتمام العمل.

الثانى من واجبات الغسل غسل تمام البشرة ويدل على وجوب التمام قوله (ع) فى رواية زرارة: ثمّ تغسل جسمك من لدن قرنك الى قدميك الخبر<sup>(١)</sup> فهذا التعبير يستفاد منه بحسب المتفاهم العرفي- أنّ الواجب غسل تمام البدن وكذا يجب ايصال الماء الى ماتحت الشعر وان كان يكفى فى غسل الوجه فى الوضوء غسل الشعر منه ولا يجب غسل البشرة التى تحتها كما قدّمناه فى باب الوضوء لأنّ موضوع وجوب الغسل هناك هو الوجه والوجه صادق على شعره لأنّ الوجه هو ما يواجه به والشعر ممّا يواجه به ايضا بخلاف الموضوع هنا فانه الجسد كما تقدّم فى رواية زرارة والجسد لا يصدق على الشعر مضافاً الى دلالة الأخبار الكثيرة على وجوب ايصال الماء تحت الشعر وأصوله مثل رواية دعائم الاسلام عن علىّ عليه السلام أنّه قال فى حديث: وبلّ الشعر حتى يصل الماء الى البشرة<sup>(٢)</sup> ومثل بعض الأخبار الآمرة للتساء بالمبالغة بغسل رأسها<sup>(٣)</sup> فانه يستفاد منها أنّ الأمر بالمبالغة لا يصلح الماء الى البشرة ومثل ما روى عن النّبى صلّى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال: تحت كلّ شعرة جنازة فلبوا الشعر وانقوا البشرة<sup>(٤)</sup>.

ثمّ إنّ المشهور أنّه لا يجب غسل الشعر وحكى عن صاحب الحدائق القول بوجوبه واحتمل ذلك من عبارة المفيد (ره) واستدلّ لذلك برواية حجر بن زائدة عن الصادق عليه السلام قال: من ترك شعرة من الجنازة متعمّداً فهو فى التار<sup>(٥)</sup> ثمّ قال صاحب الحدائق: التأويل بالحمل على أنّ المراد بالشعرة ما هو قدرها من الجسد لكونها مجازاً شايعاً كما ذكره او ان

(١) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب الجنازة الحديث ٥

(٢) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب الغسل الحديث ١٣

(٣) راجع جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب الغسل

(٤) كنز العمال للمتقى الهنديّ الجلد ٥ صفحہ ١٣٥ على ما حكى عنه

(٥) الوسائل الباب ١ من أبواب الجنازة الحديث ٥

احتمل الآتية خلاف الأصل فلا يصار إليه الأبدليل الى أن قال: وي زيدك بياناً وتأكيدياً ماروى عنه مرسل من قوله (ص): تحت كلّ شعرة جنازة فبلوا الشعر وانقوا بالبشرة واستدلّ ايضا بالأمر عبالغة النساء في غسل رؤسهن في صحيحة محمد بن مسلم وحسنة الجميل<sup>(١)</sup> وقال: قبل ذلك: أتأمنع صدق الجسد على الشعر ولو مجازا كيف وقد حكموا بوجوب غسله في يدي المتوضي معلّين تارة بدخوله في محلّ الفرض وأخرى بأنّه من توابع اليد فاذا كان داخلا في اليد فاليد داخلة في الجسد ولو سلّم خروجه من الجسد فلا يخرج من الدخول في الرأس والجانب الأيمن والأيسر المعبر بها في جملة من الأخبار انتهى ملخصاً.

وقال الفاضل الهمداني: دعوى صدق الجسد على الشعر حقيقة ممنوعة ومجازاً غير مجدية وكذا دعوى صدق الرأس على الشعر المتدلّي عليه وعلى اللحية غير مسلمة بلى الرأس اسم للعضو المخصوص نعم اطلاقه عليه وعلى ما عليه من الشعر مسامحة شائعة ولأجلها لانستبعد اعادة غسل المجموع من الأمر بغسل الرأس بل لا يبعد دعوى ظهوره في اعادة ذلك لكن الأخبار الواردة في غسل الرأس والجانبين مسوقة لبيان الترتيب فلا يستفاد منها الاوجوب غسل الاعضاء في الجملة وأما غسل ما هو خارج عن مسمى الجسد فلانتهى كلامه رفع مقامه وحكى عن الشهيد أنّه قال: الفارق بين اليد في الوضوء والجسم في الغسل النصّ انتهى ولعل مراده من النص ما عن كتاب الجعفریات باسناده عن الصادق عن أبيه عليها السلام أنّ علياً عليه السلام كان يقول: اذا اغتسلت المرّة من الجنابة فلا بأس أن لا تنقض شعرها تصبّ عليه الماء ثلاث حفنات ثمّ تعصره<sup>(٢)</sup>.

وما عن الفقيه باسناده عن عمّار الساباطي أنّه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الحائض تغتسل وعلى جسدها الزعفران لم يذهب به الماء قال: لا بأس به وعن المرّة تغتسل وقد امتشطت بقرامل ولم تنقض شعرها كم يجزئها من الماء قال: مثل التي نشرت شعرها وهو ثلاث حفنات على رأسها الخبر<sup>(٣)</sup>

والحفنات جمع الحفنة وهي كما في المصباح - ملء الكفين وهاتان الروايتان يستفاد منهما عدم وجوب نقض الشعر وحلّه عند العسل فهو أماً لاجل وصول الماء الى جميع أجزاء الشعر

(١) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب الغسل الحديث ٢١ و٢٢

(٢ و ٣) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب الغسل الحديث ١٩ و ٢٥

بدون الحل وهو غير ممكن غالباً ولا أقلّ من أن يكون معرضاً لعدم وصول الماء وللشك في الوصول وأما لأجل عدم وجوب غسل الشعر وهو المطلوب وأما حسنة الجميل وصحيحة محمد ابن مسلم المتقدمتان فهما ليستا على خلاف هاتين الروايتين لأن الأمر بمبالغة غسل رؤسهن إنما هو لأجل وصول الماء الى البشرة لأجل وصوله الى أجزاء الشعر كما لا يخفى على من تأمل فيها غاية التأمل.

وأما رواية حجر بن زائدة والرواية المروية عن النبي صلى الله عليه وآله المتقدمتان فالأنصاف أنهما تدلان على وجوب غسل الشعر ولكن لا تدلان على الوجوب الذاتي النفسى فيمكن أن يكون الوجوب غيرياً أو تبعياً بمعنى أنّ وجوب غسل الشعر لأجل وجوب ايصال الماء الى البشرة وليس لوجوب غسل الشعر مصلحة ذاتية فح لو وصل الماء الى البشرة من دون وصوله الى الشعر لكفى ولا ينافيه اثبات العقاب على تركه في قوله (ص) من ترك شعرة من الجنابة فهو في التار لأن ترك غسلها يؤدي غالباً الى ترك ذى المقدّمة فالعقاب في الحقيقة على ترك ذى المقدّمة اى ايصال الماء الى البشرة.

واسناد العقاب الى ترك المقدّمة صحيح عند أهل المحاورة مثل أن يقول السيد لعبده: اذهب الى السوق واشتر اللحم وان لم تذهب الى السوق عاقبتك مع أنّ العقاب في الحقيقة على ترك شراء اللحم وأما الوجوب التبعي فالالتزام به في الشعرات الصغار لا بأس به لكون غسلها بنظر العرف هو غسل الجسد لا غسل شئ آخر ما وراء الجسد وأما الشعرات الطوال فهى بنظر العرف شئ لا يشمله الجسد ولا تكون تابعة له بل هى شئ آخر فح الأقوى عدم وجوب غسل الشعرات الطوال ووجوب غسل الشعرات القصار التى تكون بنظر العرف تابعة للجسد ثم انه يجب غسل ظاهر البدن دون الباطن مثل باطن العينين وباطن الاذنين وباطن الانف وباطن الفم للدلالة كثير من الأخبار عليه.

فنها مرسله أبو يحيى الواسطى عمّن حدّثه قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الجنب يتمضمض قال: لا إنما يجنب الظاهر ولا يجنب الباطن والفم من الباطن (١) قوله (ع): لا لنفى الوجوب دون الجواز او الاستحباب لأنّ المضمضة مستحبة للجنب و يوضح ذلك الرواية الآتية.

(١) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب الغسل الحديث ٢٨



ومنها روايته عنه ايضاً عليه السلام أنه قال في غسل الجنابة ان شئت أن تَمْضَمُضُ وتَسْتَنْشِقُ فافعل وليس بواجب انّ الغسل على ما ظهر لاعلى ما بطن (٢) وكثير من الأخبار بهذا المضمون.

الثالث من الواجبات الترتيب بين أعضاء الغسل أمّا الترتيب بين الرأس والطرفين فوجوبه اجماعى على ما حكى الآ من الصدوقين وكلامهما المحكى ليس صريحاً في الخلاف أمّا الدليل على وجوبه فالآية أعنى قوله تعالى: ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا- ليست دالة على الوجوب لأنّ الاغتسال ان كان من الغسل بالضم فيمكن أن يقال: أنها ليست بصدد بيان كيفية الاغتسال فليس فيها اطلاق بالتسبة الى الترتيب.

وأما اذا كان من الغسل بالفتح ففيها اطلاق لأن الغسل مفهومه واضح عند العرف وهو غسل البدن ومفهومه ليس مشروطاً بشرط لدى العرف ولم يثبت بحسب اللغة مجيئ الاغتسال من الغسل بالضم فيجوز الأخذ باطلاق الاغتسال لنفي وجوب الترتيب.

وأما الأخبار فكثيرة فمنها مطلقة مع أنّها في مقام البيان كرواية زرارة قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن غسل الجنابة قال: تبدأ فتغسل كفيك ثم تفرغ بيمينك على شمالك فتغسل فرجك ومرفقك ثم تَمْضَمُضُ واستنشق ثم تغسل رأسك من قرنك الى قدمك ليس قبله ولا بعده وضوء كل شئ أمسته الماء فقد أنقيته ولو أنّ رجلاً جنباً ارتمس في الماء ارتماساً واحدة أجزاء ذلك وان لم يدلك جسده (١) وهذه الرواية مع أنّه (ع) ذكر فيها مستحبات الغسل- كما ترى- لا تعرّض فيها للترتيب ولا يمكن أن يقال: أنها ليست في مقام البيان وكيف لا وقد ذكر (ع) فيها أجزاء المستحبة وحملها على الغسل الارتماسى أبعده فإنّ قوله (ع) ولو أنّ رجلاً ارتمس الخ ظاهر بل كاد أن يكون صريحاً في الغسل الارتماسى وهو ظاهر في مغاييرته للجملة الاولى أعنى قوله (ع) ثم تغسل من قرنك الى قدمك فإنه ظاهر في الغسل الترتيبى خصوصاً مع ذيله وهو قوله: كل شئ أمسته الماء فقد أنقيته فإنّ امساس الماء يصدق على مطلق الامساس وان لم يحصل الارتماس.

ومثل رواية أبي بصير قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن غسل الجنابة

(١) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب الغسل الحديث ٢٩

(٢) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب الغسل الحديث ١٢

فقال: تصبّ على يديك الماء فتغسل كفيك ثم تدخل يدك في الاناء فتغسل فرجك ثم تمضمض وتستنشق وتصبّ الماء على رأسك ثلاث مرّات وتغسل وجهك وتفيض على جسدك الماء<sup>(١)</sup>.

ومثل رواية ابن أبي نصر قال: قال الرضا عليه السلام: في غسل الجنابة تغسل يدك اليمنى من المرفق الى اصابعك ثم تدخلها في الاناء ثم اغسل ما اصاب منك ثم افض على رأسك وسائر جسدك<sup>(٢)</sup> وهاتان الروايتان وان ذكر فيهما أولاً الرأس ولكن حيث كان عطف الجسد عليه بالواو وهى لا تدلّ على الترتيب فلا تدلّان على وجوب الترتيب بين الرأس والجسد ومثلها في عدم الدلالة على الترتيب رواية الحكم بن الحكيم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الجنابة فقال: افض على كفك اليمنى من الماء فاغسلها الى أن قال: وأفض على رأسك وجسدك فاغتسل<sup>(٣)</sup> ولكن بعض الأخبار يدلّ على وجوب الترتيب بين الرأس وسائر الجسد فمنها صحيحة زرارة قال: قلت: كيف يغتسل الجنب فقال: ان لم يكن أصاب كفه شيئاً غمسها في الماء ثم بدأ بفرجه فانقاه بثلاث غرف ثم صبّ على رأسه ثلاث أكفّ ثم على منكبه الأيمن مرتين وعلى منكبه الأيسر مرتين فاجرى عليه الماء فقد أجزأه<sup>(٤)</sup>.

وهذه الرواية تدلّ على وجوب الترتيب بين الرأس وسائر الجسد ولكن لا تدلّ على الترتيب بين الشقّ الأيمن والأيسر لعدم دلالة الواو على أزيد من مطلق الجمع إلا أن يقال: أنّ عطف المنكب الأيمن بثم بعد الرأس يكشف عن أن غسل الأيمن لا بدّ من أن يكون بعد غسل الرأس فقهرراً غسل الأيسر يكون بعد الأيمن وهو معنى الترتيب ومنها رواية محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: سألته عن غسل الجنابة فقال: تبدأ بكفيك فتغسلها ثم تغسل فرجك ثم تصبّ الماء على رأسك ثلاثاً ثم تصبّ الماء على سائر جسدك مرتين الخبر<sup>(٥)</sup> ومنها رواية سماعة عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا أصاب الرجل جنابة فأراد الغسل الى أن قال<sup>(٦)</sup>: ثم ليصبّ على رأسه ثلاث مرّات ملاً كفيه ثم يضرب بكفّ من ماء على صدره وكفّ بين كتفيه ثم يفيض الماء على جسده كله الخبر<sup>(٦)</sup> وهذه الرواية من الأخبار التي تدلّ

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ٢ من ابواب الغسل الحديث ٧ و ٨

(٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ٢ من ابواب الغسل الحديث ١١ - ١

(٥) (٦) جامع الأحاديث الباب ٢ من ابواب الغسل الحديث ٢ - ٣

على وجوب غسل جميع البدن في الغسل.

ومن الأخبار الدالة على وجوب تقديم غسل الرأس خبر حريز الوارد في الوضوء قال: قلت: فان جفت الأول قبل أن أغسل الذي يليه قال: جفت اولم يجف اغسل ما بقى قلت: وكذلك غسل الجنابة قال: هو بتلك المنزلة وابدأ بالرأس ثم أفض على سائر جسدك قلت: وان كان بعض يوم قال: نعم (١) وهذه الرواية تدل على وجوب الترتيب من جهتين الأولى قوله: هو بتلك المنزلة يعنى كما أنّ الوضوء لا بد أن يغسل الأول من الأعضاء فيه ثم يغسل ما يليه فكذلك غسل الجنابة الثانية قوله وابدأ بالرأس فإنه أقوى دلالة على وجوب الترتيب بين الرأس وسائر الجسد من لفظ ثم و منها حسنة زارة قال: من اغتسل من جنابة فلم يغسل رأسه ثم بداله أن يغسل رأسه لم يجد بدالاً من إعادة الغسل (٢).

وهذه الرواية أقوى دلالة من جميع الروايات على الترتيب بين الرأس و البدن ولكن في دلالة جميع هذه الأخبار على وجوب الترتيب نظر أما رواية زارة ومحمد بن مسلم و سماعه فلا أن لفظ ثم وان كان يفيد الترتيب إلا أنه للترتيب مع التراخي وحيث أنه لا يعتبر التراخي في غسل أعضاء الغسل فلا بدّ اما حمله على وجوب الترتيب بدون التراخي وهو خلاف معناه الموضوع له او على عدم افادته للترتيب كما أنّ من المعلوم عدم افادة ثم هنا للتراخي إلا أنّ يقال: انّ ثم استعملت في معناها وهو الترتيب مع التراخي إلا أنّا علمنا من الخارج أنّ التراخي ليس واجباً بل يكون جائزاً وعلى فرض افادتها للترتيب فلا بدّ من حلمها على الاستحباب جمعاً بينها وبين المطلقات الدالة باطلاقها على عدم وجوب الترتيب لانّها في مقام البيان فلا يمكن تقييدها بهذه الأخبار.

وامّا رواية حريز فضافاً الى عدم امكان التزام مضمونها في باب الوضوء - يظهر منها أنّ مورد السؤال هو الموالاة لا الترتيب فأجاب (ع) هو بتلك المنزلة اى كما أنّ الوضوء اذا جف اولم يجف السابق من الأعضاء لا يضر في صحته فكذا الغسل يعنى لا يعتبر الموالاة في الغسل كما يوضحه ذيل الرواية أعنى قوله: قلت: وان كان بعض يوم قال: نعم وأمّا قوله في نفس هذه الرواية أعنى رواية حريز: وابدأ بالرأس فيمكن حمله على الاستحباب جمعاً بينها وبين

(١) جامع الأحايث الباب ٢٧ من أبواب الوضوء الحديث ٢٢

(٢) الوسائل الباب ٢٨ من أبواب الجنابة الحديث ١

## المطلقات.

وأما حسنة زرارة فيظهر من قوله: ثم بداله أن يغسل رأسه أنه كان من أول الأمر عازماً على غسل بدنه فقط بدون رأسه فكان عازماً على اتيان شئ باطل في الشرع فلم يكن مأموراً به فبطلانه من جهة عدم الأمر به لالفوات الترتيب فلذا قال: لم يجديداً من إعادة الغسل والدليل على هذا الظهور أن لفظ بدا وانكان معناه الظهور بعد الحفاء الآن هذا التعبير يستعمل غالباً في ظهور التدم يعني أنه كان بانياً على غسل الجسد بدون الرأس ثم ندم وغسل رأسه.

فعمدة المستندح في المسألة اى وجوب الترتيب بين الرأس والجسد هو الاجماع ان لم يعلم استناد المجمعين الى هذه الأخبار وبعد ذلك فالمسئلة لا تخلو من اشكال فلا يترك الاحتياط بمراعاة الترتيب بين الرأس والجسد هذا كله في الترتيب بين الرأس والجسد وأما الترتيب بين الشق الايمن والأيسر فهو واجب على المشهور وقد استدل له برواية زرارة قال: قلت: كيف يغتسل الجنب فقال: ان لم يكن أصاب كفه شئ غمسها في الماء ثم بدأ بفرجه فأنتقاه بثلاث غرف ثم صبت على رأسه ثلاث أكفت ثم صبت على منكبه الأيمن مرتين وعلى منكبه الأيسر مرتين الخبر<sup>(١)</sup> واعترض عليه بأن الواو لا تفيد الترتيب واجيب بأنها وان لم تفد الترتيب الآ أن ذكر المنكب الأيسر بعد المنكب الأيمن وبعد الرأس يفيد أن الغسل له ثلاثة أجزاء وذكر المنكب الأيمن بعد الرأس بثم يفيد أن الأيمن لا بد أن يغسل بعد الرأس فقهرراً المنكب الأيسر الذي هو من أجزاء الغسل بحسب هذه الرواية يقع غسله بعد المنكب الأيمن وهو معنى الترتيب.

ولكن يمكن الجواب عن هذا الجواب بأنه يمكن غسلها معاً كما يستفاد ذلك من الأخبار المطلقة مثل قوله (ع) بعد الأمر بغسل رأسه وتفيض على جسده الماء<sup>(٢)</sup>.

واستدل أيضاً لوجوب الترتيب بأخبار غسل الميت وتشبيه غسل الميت بغسل الجنابة مع أن المستفاد من تلك الأخبار وجوب الترتيب فيستفاد من التشبيه، ثبوت حكم المشبه أعنى غسل الميت في المشبه به اعنى غسل الجنابة ولا بد أولاً من ذكر تلك الأخبار حتى يعلم أنه هل يستفاد منها وجوب الترتيب في غسل الميت ثم ينظر في التشبيه وأنه هل يستفاد

(١)(٢) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب الغسل الحديث ١-٧

منه ذلك أم لا.

فنقول: روى الكليني بإسناده عن عبدالله الكاهلي عن الصادق في حديث قال: ثم ابدأ بفرجه بماء السندر والحرص فاغسله ثلاث غسلات واكثر من الماء وامسح بطنه مسحاً رقيقاً ثم تحول الى رأسه وابدأ بشقه الأيمن من لحيته ورأسه ثم شق الأيسر من رأسه ولحيته ووجهه واغسله برفق الى أن قال: ثم اضجعه على شقه الأيسر ليبدولك الأيمن ثم اغسله من قرنه الى قدميه وامسح يدك على ظهره وبطنه ثلاث غسلات ثم رده الى جنبه الأيمن حتى يبدولك الأيسر فاغسله ما بين قرنه الى قدميه وامسح يدك على ظهره وبطنه ثلاث غسلات ثم (خ ل) رده الى قفاه فابدأ بفرجه بماء الكافور فاصنع كما صنعت أول مرة اغسله ثلاث غسلات بماء الكافور والحرص (١) وامسح يدك على بطنه مسحاً رقيقاً ثم تحول الى رأسه فاصنع كما صنعت أولاً بلحيته من جانبيه كلاهما ورأسه ووجهه بماء الكافور ثلاث غسلات ثم رده الى الجانب الأيسر حتى يبدولك الأيمن فاغسله من قرنه الى قدميه ثلاث غسلات ثم رده الى الجانب الأيمن حتى يبدولك الأيسر فاغسله من قرنه الى قدميه ثلاث غسلات وأدخل يدك تحت منكبيه وذراعيه ويكون الذراع والكف مع جنبه طاهرة كلما غسلت شيئاً منه أدخلت يدك تحت منكبيه وفي باطن ذراعيه ثم رده الى ظهره ثم اغسله بماء قراح كما صنعت أولاً تبدأ بالفرج ثم تحول الى الرأس واللحية والوجه حتى تصنع كما صنعت أولاً بماء قراح الخبر (٢).

ويستفاد من هذا الخبر وجوب الترتيب بين الرأس و الشق الأيمن والأيسر ولكن قال الاستاذ دام ظلّه: إنّ الابتداء بالشقّ الأيمن في غسل الرأس ليس بواجب كما ربّما يظهر من هذا الخبر حيث قال (ع) وابدأ بشقه الأيمن من لحيته ورأسه فلا بدّ من أن يكون ذلك لأجل التسهيل فيمكن أن يكون الابتداء بالمنكب الأيمن ايضاً كذلك اولاً لكون المتعارف هو الا ابتداء بالأيمن ثم قوله عليه السلام بعد غسل الرأس: ثمّ اضجعه على شقه الأيسر ليبدولك الأيمن ثمّ اغسله من قرنه الى قدميه معناه ماذا فلا بدّ أن يكون الأمر بغسل الرأس قبل ذلك من باب المقدمة والافلامعنى للغسل من القرن الى القدم فيكون الشروع في واجبات الغسل من قوله (ع): ثمّ اغسله من قرنه الى قدميه فح يجوز غسل الرأس بعضه مع الجانب الأيمن و

(١) اى الاثنان

(٢) الكافي جلد ٣ صفحه ١٤٠ من الطبعة الحديثة

بعضه مع الجانب الأيسر وأين هذا من الترتيب الذى نحن بصدد اثباته اللهم الآن يقال: معناه من قرن الأيمن وقرن الأيسر ومعناه - كما مر - جميعه فح الضمير في قرنه وقدمه راجع الى الشق الأيمن والأيسر لا الى الميت ولكن هذا المعنى خلاف الظاهر.

و روى الصدوق في الفقيه عن ابي جعفر عليه السلام قال: غسل الميت مثل غسل الجنب<sup>(١)</sup> وفي رواية يونس عنهم عليهم السلام في حديث قال بعد ذكر بعض المقدمات والمستحبات: ثم اغسل رأسه بالرغوة<sup>(٢)</sup> وبالغ في ذلك الى أن قال: ثم اضجعه على جانبه الأيسر وصب الماء من نصف رأسه الى قدميه (مه خ ل) ثلاث مرّات الى أن قال: ثم اضجعه على جانبه الأيمن فافعل به مثل ذلك<sup>(٣)</sup>.

فان هذه الرواية مثل الرواية الأولى فانّ قوله (ع) ثم اغسل رأسه ان كان بعنوان الغسل فلامعنى لقوله (ع) وصب الماء من نصف رأسه الى قدميه لأنه قد غسل الرأس أولاً ولا معنى لغسل نصفه ثانياً مع الطرف الأيمن ونصفه الآخر مع الأيسر وان كان غسل الرأس من باب المقدمة كما يكون ما قبله من المذكورات في الرواية كذلك فح يجوز غسل الرأس مع البدن ولا يجب تقديمه عليه فلا يجب الترتيب بين أجزاء الغسل نعم بعض روايات غسل الميت ظاهر في وجوب الترتيب مثل حسنة الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا أردت غسل الميت فاجعل بينك وبينه ثوباً يستر (عنك خ) عورته اما قيص قيمصاً ل واما غيره ثم تبدأ بكفيه و(تغسل) رأسه ثلاث مرّات ثم ساير جسده وابدأ بشقه الأيمن الحديث<sup>(٤)</sup>

ومثل رواية أبي العباس عنه عليه السلام قال: سألته عن غسل الميت فقال: أقعده وأغمز بطنه غمزاً رقيقاً ثم طهره من غمز البطن ثم تضجعه ثم تغسله تبدأ بيمينه الحديث<sup>(٥)</sup> ولكن حملهما على ما حملنا عليه الروايتين المتقدمتين يمكن فالترتيب غير مستفاد وجوبه من أخبار غسل الميت هذا.

ولكن الانصاف أنّ هاتين الروايتين غير خاليتين عن الظهور في وجوب الترتيب

(١) (٣) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب غسل الميت الحديث ١٥ - ٣

(٢) اى السدر

(٤) (٥) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب غسل الميت الحديث ٨ - ١٣

خصوصاً الرواية الاولى ولم يتعرض الاستاذ لهاتين الروايتين ولالدلالتهما و كيف كان فعلى فرض عدم دلالة الأخبار على وجوب الترتيب فيمكن اثباته بالاجماع الآن يقال: انه على فرض استفادة وجوب الترتيب من هذه الأخبار في غسل الميت لا يستفاد ذلك في غسل الجنابة لأن التشبيه انما هو بالنسبة الى الخواص المعلومة الثابتة للمشبه به لا الخواص المشكوك الوجود مثلاً اذا قيل: زيد كالأسد فلا بد أن يكون هذا التشبيه باعتبار وجود الخواص المعلومة الوجود في الأسد حتى يثبت ذلك لزيد بالتشبيه ولا يمكن اثبات بعض الخواص لزيد المشكوك وجوده في الأسد بهذا التشبيه وهذا أمر معلوم لاسترة عليه وح المفروض فيما نحن فيه عدم العلم بوجوب الترتيب في غسل الجنابة حتى يقال: ان قوله (ع) في الرواية المتقدمه: غسل الميت مثل غسل الجنب (١) ان غسل الجنابة كما يعتبر فيه الترتيب فكذلك غسل الميت.

فلا بد أن يكون التشبيه باعتبار الأشياء المعلوم وجودها في غسل الجنابة من مثل غسل جميع البدن وغير ذلك ثم انه على فرض اجمال الدليل وعدم تمامية الاجماع والشك في اعتبار الترتيب في صحّة الغسل فلا بد من الاحتياط باتيانه مع الترتيب لاشتغال الذمة يقيناً وعدم العلم بفراغها الآتيان مرتباً لأنّ الأمور به هون نفس الطهارة وهذه الأفعال محصلاتها وبدون آتيان مرتباً نشك في الاتيان بالمحصل وهو مورد للاحتياط اجماعاً فتأمل.

ثم ان الرقبة هل هي داخله في الرأس ام هي داخله في البدن او هي مستقلة - لا يستفاد من الأخبار شيئى من ذلك نعم روى مرسلًا: تصبّ على الصدر من مّد العنق ثمّ تمسح سائر بدنك بيديك (٢) فبناء على هذه الرواية لا بد من غسل العنق مع البدن ولكنّ الأحوط غسلها مع الرأس والبدن وكذا العورة يجب غسلها قبلاً ودبراً قطعاً ولكن هل يجب غسلها مستقلاً او غسلها مع الجانب الأيمن او مع الجانب الأيسر او بالتنصيف لا يستفاد من الأخبار في ذلك شيئى.

نعم في بعض الأخبار الأمر بغسل الفرج ولكن قبل الشروع في غسل الرأس مثل رواية ابى بصير قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن غسل الجنابة قال: تصبّ على يدك المساء فتغسل كفيك ثمّ تدخل يدك في الاناء فتغسل فرجيك ثمّ تمضمض وتستنشق وتصبّ

(١) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب غسل الميت الحديث ١٥

(٢) جامع الأحاديث الباب ٤ من أبواب الغسل الحديث ٤

الماء على رأسك ثلاث مرّات وتغسل وجهك وتفيض على جسدك الماء<sup>(١)</sup> وفي بعض الأخبار: ثم اغسل ما أصاب جسدك من أذى ثم اغسل فرجك<sup>(٢)</sup> وهذه الرواية يستفاد منها أن الأمر بغسل الفرج لأجل تنقيته عن النجاسة كما في بعض أخبار غسل الميت الأمر بتنقية فرجه كرواية يونس المتقدمة قالوا عليهم السلام ثم اغسل فرجه ونقه ثم اغسل رأسه بالرغوة الخبز<sup>(٣)</sup> ولكن في رواية عبدالله الكاهلي المتقدمة الأمر بغسل الفرج في كلّ واحد من الغسلات الثلاث فلا حظها<sup>(٤)</sup> فيحتمل أن يجب غسل الفرج مستقلاً قبل الشروع في غسل الرأس فان أردت الاحتياط التام فاغسله عليحدة أولاً أو آخرها وأغسله أيضاً مع كلّ من الجانبين ويمكن الاحتياط أيضاً بغسله بقصد ما في الذمة بأن ينوي أنه اذا كان الواجب غسله مستقلاً فأغسله كذلك وان كان الواجب غسله مع كلّ الطرفين او غسل بعضه مع الطرف الأيمن وبعضه مع الطرف الأيسر فأغسله كذلك .

ثم انه لا يجب البداية من الأعلى في الغسل فيجوز النكس على المشهور خلافاً لبعض وقد استدلّ هذا البعض ببعض الأخبار الآمرة بصبّ الماء على المنكب الأيمن والأيسر كخبر حريز المتقدم: ثم صبّ على منكبه الأيمن مرتين وعلى منكبه الأيسر مرتين الخبز<sup>(٥)</sup> ويمكن الجواب عن هذه الرواية بأنّها واردة مورد المتعارف من صبّ الماء على البدن من فوق واستشكل بأنّه كيف حملوا الأخبار الواردة في باب الوضوء على المتعارف وحكموا بوجوب الغسل من الأعلى وهنا لم يحكموا بذلك مع أنّ الأخبار هنا محمولة على المتعارف أيضاً وأجاب الاستاذ دام ظلّه بأنّ الفارق هو النصّ فانّ بعض الأخبار في باب الغسل يدلّ صريحاً على عدم وجوب البداية من الأعلى مثل رواية عبدالله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اغتسل أبي من الجنابة فقليل له: قد أبقيت لمعة في ظهرك لم يصبها الماء فقال له: ما كان عليك لو سكّ ثم مسح تلك اللمعة بيده<sup>(٦)</sup> ومثل رواية الجعفر يات عن عليّ عليه السلام أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله اغتسل من جنابة فاذا لمعة من جسده لم يصبها ماء فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله من بلل شعره فمسح ذلك الموضع ثم صلى بالناس<sup>(٧)</sup>.

(١ و ٢) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب الغسل الحديث ٧ - ١١

(٣) (٤) (٥) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب غسل الميت الحديث ٢ - ٣ - ١٨

(٦) (٧) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب الغسل الحديث ١ و ٢



فإن حمل هذين الخبرين على الجزء الأخير من البدن حتى يحصل البدأة من الأعلى خلاف الظاهر بل يمكن أن يستفاد منها عدم وجوب الترتيب لأنّ اللمعة التي كانت في بدنه التي لم يصبها الماء لم يبينها الامام عليه السلام بأنّها كانت في اليسرى او غيرها فاطلاقها يفيد عدم الفرق بين اليسرى وغيرها لأنّه اذا كان هذا الحكم مختصاً باليسرى ولم ينبّه الامام عليه السلام على ذلك مع أنه (ع) كان في مقام البيان كان اغراءً بالجهل والقاء للسامع في خلاف الواقع ومحال وقوع ذلك منه عليه السلام فتأمل .

فرع: اذا علم بعد الفراغ من الغسل أنّه لم يصب الماء لمعة من بدنه ولم يدر أنّها في أي موضع هي فان قلنا بعدم وجوب الترتيب يكفي غسل ما احتمل أنّه لم يغسله ولا يجب غسل العضو اللاحق بتمامه بعد ذلك مثلاً اذا تيقن أنّه ترك اما غسل منكبه الأيمن او منكبه الأيسر يكفي -بناءً على عدم وجوب الترتيب- غسل المنكب الأيمن او المنكب الأيسر ولا يجب اعادة الشق الأيسر بتمامه .

وأما اذا قلنا بوجوب الترتيب بعد غسل المنكب الأيمن فلا بد من الاعادة على الأيسر بتمامه ولكن يمكن أن يقال: أنّه يكفي غسل المنكب الأيسر فقط كما ذكره بعض الفقهاء بأن يقال: أنّه بعد ما علم اجمالاً بعدم غسل المنكب الأيمن او الأيسر يعلم تفصيلاً وجوب غسل المنكب الأيسر لا محالة لأنّ المنكب الأيسر اّمّا واجب الغسل لأجل عدم غسله اولاً لأجل فوات الترتيب بين الأيمن والأيسر لعدم غسل لأيمن قبل الأيسر فيصير وجوب غسل الأيسر معلوماً تفصيلاً ووجوب غسل المنكب الأيمن مشكوكاً بالشك البدوي فتجرى فيه أصالة البرائة فيجب عليه غسل المنكب الأيسر فقط لاجمع الجانب الأيسر لأنّه وان كان يحتمل أن يكون وجوب غسل المنكب الأيسر لأجل فوات الترتيب بين الأيمن والأيسر ولازمه هو وجوب غسل تمام الجانب الأيسر لأنّ هذا الاحتمال أحد طرفي المعلوم بالاجمال الآتية يصير من قبيل الأقلّ والأكثر الارتباطيين الذين يجري البرائة في اكثرهما على المختار .

**فصل:** لا يعتبر الموالاة في الغسل على القول المشهور فيجوز غسل الرأس في أول النهار وغسل الجانب الأيمن في وسطه والجانب الأيسر في آخره واستدل له بالأصل اي أصالة عدم وجوب الموالاة او استصحاب عدم وجوبها بالعدم الأزلي و باطلاقات الأدلّة من الآيات والروايات فإنّ قوله: ثمّ صبّ على رأسه ثلاث أكفّ وقوله: ثمّ صبّ على منكبه الأيمن مرتين

وعلى منكبه الأيسر مرتين<sup>(١)</sup> مطلق يصدق على ما لوصب على رأسه أول التهار وعلى جانبه الأيمن وسطه وعلى الأيسر آخره ولكن الاستدلال بالأصل والاستصحاب لا وجه له فيما اذا كان هناك دليل لفظي وأما الاستدلال بالاطلاقات فيمكن الحدشة فيه بأنه اذا قيل لأحد: اغسل يدك مرتين مثلاً او قيل لأحد: اغسل جانبك الأيمن و جانبك الأيسر فغسل يده مرة في هذه السنة وأخرى في السنة القادمة او غسل جانبه الأيمن في هذا الشهر وجانبه الأيسر في الشهر القادم فربما لا يصدق عليه بنظر العرف أنه امتثل أمر مولاه.

ولكن عمدة الدليل على عدم اعتبار الموالاة هودلالة بعض الأخبار على ذلك كخبر حريز المتقدم قال (ع): ثم ابدأ بالرأس ثم أفض على سائر جسدك قال: قلت: وان كان بعض يوم قال: نعم<sup>(٢)</sup> ومثل رواية هشام بن سالم عن محمد بن مسلم قال: دخلت على ابي عبد الله عليه السلام فسطاطه وهو يكلم امرأة فأبطأت عليه فقال: أدنه هذه أم اسماعيل جاءت وأنا أزعم أن هذا المكان الذي أحبط الله فيه حجتها عام أول، كنت أردت الاحرام فقلت: ضعوا لي الماء في الخباء فذهبت الجارية بالماء فوضعته فاستحفظتها فأصبت منها فقلت: اغسلي رأسك وامسحيه مسحاً شديداً لا تعلم به مولاك فاذا أردت الاحرام فاغسلي جسدك ولا تغسلي رأسك فتستريب مولاك فدخلت فسطاط مولاتها فذهبت تتناول شيئاً فمست مولاتها رأسها فاذا لُزوجة الماء فحلقت رأسها وضربت بها فقلت لها: هذا المكان الذي أحبط الله فيه حجك<sup>(٣)</sup>. فان الروایتين صريحتان في جواز تأخير غسل بعض الأطراف بعد غسل طرف او طرفين.

## الرابع من واجبات الغسل

تطهير تمام البدن من كل نجاسة وفيه اقوال.  
الأول أنه يجب تطهير تمام البدن قبل الشروع في الغسل.  
الثاني أنه يجب غسل العضو الذي يريد غسله ولا يجب غسل تمام البدن

(١) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب غسل الميت الحديث ١٨

(٢) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب الجنابة الحديث ٢

(٣) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب غسل الجنابة الحديث ١

قبل الشروع في الغسل مثلاً يجوز أن يغسل الرأس ويشرع في الغسل وان كان سائر البدن نجساً وكذا الطرف الأيمن وان كان الطرف الأيسر نجساً.

الثالث أنه يكفي تطهير البدن من النجاسة بنفس الاغتسال ولا يجب قبله بأن يصب على رأسه النجس مثلاً الماء بقصد ازالة النجاسة وبقصد الغسل.

الرابع أنه يجوز الاغتسال ولو كان بدنه نجساً ولا يجب ازالة النجاسة من البدن بشرط لا تكون حائلة لوصول الماء وهذا القول في غاية الضعف والأقوى وجوب غسل النجاسة قبل غسل ذلك العضو ولا يجب غسلها من جميع البدن قبل الشروع في الغسل والدليل على وجوب تطهير المحل يريد غسله روايات كثيرة.

الروايات المتقدمة الآمرة بغسل الفرج قبل الشروع في الغسل وكذا الروايات الواردة في غسل الأموات.

ومنها صحيحة الحكم بن حكيم قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن غسل الجنابة فقال: أفض على كفك اليمنى من الماء فاغسلها ثم غسل ما أصاب جسدك من أذى ثم اغسل فرجك وأفض على رأسك وجسدك فاغتسل الخبز<sup>(١)</sup> وهذه الرواية صريحة او ظاهرة في وجوب تطهير البدن أولاً ثم الغسل، ولكن يعلم منها ومن أمثالها أن وجوب غسل البدن قبل الشروع في الغسل ليس له موضوعية بل لأجل التسهيل لأنه يعلم منها أن المناط هو طهارة البدن عند الغسل وهي حاصلة بتطهير كل عضو قبل غسله.

مضافاً الى أن ذيل هذه الرواية كالصريح فيما ذكرنا قال (ع) بعد قوله: فاغتسل: فان كنت في مكان نظيف فلا يضرك أن لا تغسل رجلك وان كنت في مكان ليس بنظيف فاغسل رجلك الخبز فان من الواضح أن غسل الرجلين اذا كان في مكان قدر لا يمكن الأبعد غسل الرأس والشق الأيمن الى حد الرجل وبعده الشق الأيسر الى حد الرجل ثم يغسل رجله من القدارة ثم يصب الماء عليها بقصد الغسل ولا يمكن حمل هذه الأوامر على الاستحباب بقريئة ذكر بعض المستحبات قبلها او بعدها لأن الأوامر الاستحبابية فيها علم استحبابها من الخارج من اجماع او غيره ولا يمكن حمل كل أمر فيها على الاستحباب لأجل الأوامر الاستحبابية بل لابد من حمل كل أمر على الوجوب الا اذا علم من الخارج استحبابيته.

ثمّ انه استدلّ بذليل هذه الصحيحة على عدم وجوب ازالة النجاسة من البدن قبل الغسل اوحينه بتقريب أنّ قوله (ع) فان كنت في مكان ليس بنظيف فاعسل رجلك يستفاد منه أنّ غسل الرجل من التّجسس جائز ولو بعد الغسل.

ولكن ليس في الرواية ظهور في وجوب غسل الرجل بعد الغسل بل بقريته صدرها المراد هو غسل الرجل من القذارة قبل أن يصبّ عليها الماء بقصد الغسل كما استظهرناه منها وكيف كان فاطلاقات سائر الأخبار التي هي في مقام البيان تعارض هذه الروايات الآن يقال: هذه الروايات تخصّص تلك الاطلاقات مع أنّ من العلوم عدم بقاء الاطلاقات على حالها لورود المقيدات الكثيرة عليها من طهارة ماء الغسل وعدم غصبيته وعدم غصبية مكان الغسل وغير ذلك من الشرائط التي هي اجماعية فلا بدّ من تقييدها فلتكن هذه الروايات من مقيداتها والمسألة بعد غير خالية عن الاشكال بملاحظة الاطلاقات الواردة مورد البيان ومورد الحاجة فلا يترك فيها الاحتياط بازالة التّجسس عن العضو الذي يريد غسله قبل الشروع في غسل ذلك العضو.

ثمّ انه استدلّ ايضا لازالة التّجسس قبل الغسل باشتراط طهارة ماء الغسل اجماعاً فلو لم يكن ازالة النجاسة عن البدن قبل الغسل معتبرة يلزم تجوز الاغتسال بالماء المتنجّس لأنّه ينجس ماء الغسل بصبه على الموضع التّجسس واجيب بنقض ذلك بالماء المستعمل في رفع الخبث بناء على نجاسة الغسالة مع أنّه نجس ومزيل للخبث فالذى عليه الاجماع من عدم مطهريّة الماء النجس للحدث والخبث مورده ما اذا كان نجساً قبل ملاقاته للمحلّ النجس لا ما اذا صار نجساً بسبب الصبّ على الموضع النجس فيمكن أن نقول هنا بأنّه لا مانع من الاغتسال بهذا الماء الذي يصير نجساً بملاقاته للمحلّ النجس مضافاً الى أنّ هذا الاشكال غير جارٍ فيما اذا اغتسل بماء الكربان كان الاغتسال و ازالة التّجاسة في آن واحد.

وربّما استدلّ أيضاً لوجوب ازالة النجاسة قبل الغسل بما هو المركوز في أذهاب المتشرّعة من اعتبار كون محلّ الغسل طاهراً ولكن يرد عليه بأن ارتكازهم أنّما نشأ من فتاوى الأصحاب الذين حكموا بوجوب طهارة أعضاء الغسل فع قطع النظر عن هذه الفتاوى لا يعلم وجود هذا الارتكاز.

وهل يجب المباشرة في غسل الأعضاء او تجوز الاستنابة - المشهور هو الأوّل وربّما

يستدل لذلك بالآية المباركة. فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا<sup>(١)</sup> بناءً على أن المراد بالشرك في العبادة الشرك في آتيانها أي آتيانها مشتركاً. ولكن الظاهر المنساق إلى الذهن هو الشرك في المعبود بأن يأتي بالفعل لله تعالى ولغيره وهو معنى الرياء إلا أن في بعض الأخبار ما يدل على المعنى الأول كالرواية المروية عن الفقيه. كان أمير المؤمنين عليه السلام اذا توضأ لم يدع أحداً يصب عليه الماء فقيل له: يا أمير المؤمنين لم لا تدعهم يصبون عليك الماء فقال: لا أحب أن أشرك في صلاتي أحداً قال الله تعالى: فمن كان يرجو لقاء ربه الآية<sup>(٢)</sup> فإنه يظهر من هذه الرواية أن المراد من الآية الشرك في الفعل كالرواية المروية عن الكافي بإسناده عن الوشاء قال: دخلت على الرضا عليه السلام وبين يديه ابريق يريد أن يتهيأ منه للصلاة فدنوت منه لأصب عليه فأبى ذلك وقال: مه يا حسن فقلت له: لم تنهاني أن أصب على يديك تكره أن اوجر قال: توجرأت وأوزرأنا فقلت له: وكيف ذلك فقال: أما سمعت الله عز وجل يقول وتلاهذه الآية وهأنأذا أتوضأ للصلاة وهي العبادة فأكره أن يشاركني فيها أحد<sup>(٣)</sup>.

ولكن في بعض الأخبار في باب الرياء<sup>(٤)</sup> ما يدل على المعنى الثاني.

فيمكن أن يكون لفظ الشرك قد استعمل في المعنيين وكيف كان فلا تدل الروايتان على عدم جواز الاستنابة لأن التشريك في آتيان فعل غير الاستنابة لأن الاستنابة هي آتيان غير المأمور بالفعل على سبيل التيابة والتشريك هو آتيان المأمور بالفعل مع مساعدة الغير له فغاية ما تدل عليه الروايتان هو حرمة تشريك الغير في آتيان المأمور به وهذا اجنبى عما نحن فيه من عدم جواز الاستنابة في فعل الغسل ولكن يمكن أن يستدل لعدم جواز الاستنابة باطلاقات الآية والأخبار الآمرة بآتيان الجنب الغسل الظاهرة في المباشرة دون التسبب

## فصل

في الغسل الارتماسي و يتحقق بانغماس جميع بدنه في الماء دفعة واحدة و يسقط

(١) آخر سورة الكهف

(٢) (٣) الوسائل الباب ٤٧ من أبواب الوضوء الحديث ١ - ٢

(٤) راجع صفحہ ٩٨ من جامع الأحاديث من مقدمة الكتاب

الترتيب بين الأعضاء كما قاله في الشرايع والمعتبر وعن بعض الفقهاء اعتبار الترتيب الحكمي فيه ولكن بعض الأخبار الواردة في رد ذلك في رواية زرارة المتقدمة عن ابي عبد الله عليه السلام قال: ولو أن رجلاً ارتمس في الماء ارتماساً واحدة أجزاءه ذلك وان لم يدلك جسده<sup>(١)</sup> وفي حسنة الحلبي عنه عليه السلام قال: اذا ارتمس الرجل ارتماساً واحدة أجزاءه ذلك عن غسله<sup>(٢)</sup> وفي رواية السكوني عنه عليه السلام قال: قلت له: الرجل يجنب فيرتمس في الماء ارتماساً واحدة ويخرج يجزئه ذلك من غسله قال: نعم<sup>(٣)</sup> وفي مرسل الحلبي قال: حدثني من سمعه يقول اذا اغتمس الجنب في الماء اغتماساً واحدة أجزاءه ذلك من غسله<sup>(٤)</sup> وهذه الروايات - كما ترى - غير متعرضة لوجوب الترتيب اصلاً مع أنها في مقام البيان بما طلقها يدفع وجوب الترتيب الحكمي والاعتباري اللهم إلا أن يقال: ان الاستفادة من الأخبار المتقدمة المشتملة على بيان الترتيب - أن الغسل منحصر في فرد واحد وهو ما اشتمل على الترتيب ويستفاد من هذه الأخبار ان أخبار الغسل الارتماسي - أن هذا النحو من الغسل يدل من الغسل الترتيبي بقريته قوله أجزاءه ذلك ويجزئه ذلك المشعر بأن الأصل في الغسل هو الغسل الترتيبي والارتماسي بدل عنه فهو مجزعه لأنه فرد برأسه فح اذا لم يمكن الترتيب الحقيقي فلا بد من الترتيب الحكمي .

ولكن يدفع هذا الاحتمال - أن التعبير بقوله: أجزاءه ذلك او يجزئه ذلك ليس له اشعار بذلك فإنه يصح التعبير عن أحد فردي الواجب المخير أنه مجزعه الواجب مثلاً يصح أن يقال: ان اطعام ستين مسكيناً في الافطار العمدي للصوم مجزعه عتق الرقبة لفظ الاجزاء لم يكن صريحاً ولا ظاهراً في كون شئ بدلا عن الآخر فيمكن بل يظهر من الأخبار أن الغسل الارتماسي أحد فردي الواجب المخير .

ثم ان الغسل الارتماسي هل يتحقق بارتماس البدن في الماء دفعة واحدة حقيقة او دفعة عرفية او يمكن أن يتحقق تدريجاً بحيث يتحقق شيئاً فشيئاً بوصول كل جزء من الجسد في الماء وان طال الزمان مثلاً يدخل رجله في الماء فيتحقق الغسل بالنسبة الى الرجلين وبعد ساعة يدخل ركبتيه وبعد ساعة يدخل وركيه وهكذا الى أن يصل الى رأسه فكل جزء من

(١)(٢) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب الغسل الحديث ١٢-٢٣

(٣)(٤) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب الجنابة الحديث ١٣-١٥

البدن يصل الى الماء يتحقق الغسل بالنسبة اليه-وجوه بل أقوال .  
 أما الدفعة الحقيقية فلا يمكن أن تحمل الأخبار عليها لأنها منزلة على المتفاهم العرفي  
 والعرف لا يساعد على ذلك بل هي غير ممكنة بحسب الغالب او مستلزمة للعسر والجرح  
 المنفيين في الاسلام.

وأما المعنى الثاني فلا يبعد حمل الأخبار عليه فان قوله (ع) ارتمس في الماء ارتماسه  
 واحدة-ظاهري الوحدة العرفية مع حفظ صدق الوحدة عليها فح المعنى الثالث بعيد عن  
 مساق الأخبار لعدم صدق الارتماسه الواحدة عليه.

ثم انه هل يكفي بقاء جميع البدن في الماء مع نية الغسل وان لم يحرك بدنه تحت الماء  
 اولاً بد من خروج جميع البدن من الماء ثم الشروع في الغسل بادخال جميع البدن في الماء دفعة  
 واحدة عرفية او يكفي خروج بعض البدن من الماء ولا يعتبر خروج جميع البدن منه او يكفي  
 تحرك البدن في الماء بقصد الغسل وان لم يكن شيئ من بدنه خارجاً من الماء وجوه او أقوال  
 وجه القول الأول أنه يلزم في الغسل الارتماسي-الارتماس والاختفاء في الماء والمفروض تحقق  
 هذا المعنى بقاء بعد النية وان لم يتحقق حدوثاً فإنه يصدق عليه أنه مرتمس في الماء وهذا مثل  
 ما لو أمر المولى بتخلية دار في يوم الجمعة فخلأها في يوم الخميس فبقيت خالية الى يوم الجمعة فإنه  
 يصدق عليه امتثال الأمر بالتخلية مع أنه لم يحقق التخلية في يوم الجمعة بل حققها في يوم  
 الخميس ولكن التخلية صادقة عليها بقاءً في يوم الجمعة ولكن لا يخفى عليك ما فيه فان الأمر  
 قد تعلق بغسل البدن والارتماس في الماء فان بعض الأخبار الدال على وجوب افاضة الماء  
 او اجراء الماء او صب الماء على البدن المقصود من جميع ذلك هو غسل البدن وهذه طرق لغسله  
 فح لا يصدق على التوقف في الماء بنظر العرف أنه غسل بدنه وكذا لا يصدق عليه أنه ارتمس في  
 الماء.

ووجه القول الثاني توقف صدق الارتماس على ذلك فإنه اذا قيل لأحد: ارتمس في  
 الماء يتبادر الى ذهنه أن أدخل جميع بدنك في الماء وهذا لا يصدق الا اذا كان جميع بدنه خارجاً عن  
 الماء ثم ارتمس في الماء بجميع بدنه.

ويرد عليه أنه كما يصدق على ذلك الارتماس يصدق على ما اذا كان بعض بدنه  
 خارجاً عن الماء خصوصاً اذا كان ذلك البعض رأسه فارتمس ببعض بدنه في الماء بل على

تصريح بعض أهل اللغة- أن الارتماس في الماء بمعنى تغطية الرأس فيه- هو ادخال الرأس في الماء فقط لاجمع البدن.

ووجه القول الثالث أن الرمن في الماء كما يصدق فيما اذا كان جميع بدنه خارجاً منه ثم ارتمس فيه وأدخل جميع بدنه فيه كذلك يصدق على ما اذا كان بعض بدنه خصوصاً رأسه- خارجاً فارتمس في الماء

ووجه القول الرابع أن الارتماس في الماء يتحقق بما اذا كان تحت الماء ثم نزل في الماء أزيد مما كان فإنه يصدق عليه أنه ارتمس في الماء والمناطق صدق هذا المعنى وان أبيت عن صدق الارتماس فلا اشكال في صدق امساس الماء للبدن كما ورد في الرواية.

والظاهر كفاية جميع ما ذكرناه من الوجوه الاوحداً منها وهو التوقف فيه بقصد الغسل فإنه لا يخلو من اشكال

## مسائل ثلاث

الاولى في حكم البلل الخارج بعد الغسل فيما اذا كانت الجنابة بالانزال فإنه اما أن يعلم بكونه بولا او منياً او يعلم بأنه ليس بأحدهما او يشك في كونه أحدهما اما اذا علم بأنه أحد هما فلا اشكال ولا خفاء في حكمه، وكذا اذا علم بأنه ليس أحدهما واما اذا شك في كونه أحدهما فالمشهور بل ادعى عليه الاجماع- أنه ان استبرأ بالبول بأن بال بعد الانزال لا يجب عليه الغسل وهل يجب عليه الوضوء او لا- يأتي الكلام فيه وان لم يبل وجب عليه اعادة الغسل، وتدل على ذلك روايات متظافرة منها صحيحة سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن رجل أجنب فاغتسل قبل أن يبول فخرج منه شئ قال: يعيد الغسل قلت: فالمرثة يخرج منها شئ بعد الغسل قال: لا تعيد قلت: فما الفرق بينهما قال: لأن ما يخرج من المرثة انما هو من ماء الرجل (١).

ومنها صحيحة محمد بن مسلم قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج من احليله بعدما اغتسل شئ قال: يغتسل ويعيد الصلوة الا أن يكون قد بال ثم اغتسل ثم وجد بللا فليس ينقض غسله ولكن عليه الوضوء لأن البول لم يدع شيئاً (٢) ومنها صحيحة

(١) (٢) الوسائل الباب ٣٦ من أبواب الجنابة الحديث ١٠-٦



الحلبى قال: سئل ابو عبد الله (ع) عن الرجل يغتسل ثم يجد بللاً وقد كان بال قبل أن يغتسل قال: ليتوضأ وان لم يكن بال قبل الغسل فليعد الغسل (١).

وهذه الروايات تدل صريحاً على وجوب اعادة الغسل اذ لم يبل قبل الغسل فوجد بللاً بعد الغسل وعلى عدم وجوب اعادة اذ بال قبل الغسل ولكن تعارضها رواية عبد الله بن هلال قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجامع أهله ثم يغتسل قبل أن يبول ثم يخرج منه شيئاً بعد الغسل قال: لا شيئاً عليه ان ذلك ممّا وضعه الله منه (٢).

ورواية زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل أجنب ثم اغتسل قبل أن يبول ثم رأى شيئاً قال: لا يعيد الغسل ليس ذلك الذى رأى شيئاً (٣) وحمل الشئى على غير البلل من الريح ونحوه بعيد لكون الظاهر من السؤال هو ما وقع السائل فى الشبهة مع أنه خلاف المتعارف.

وتعارضها ايضا رواية جميل بن دراج قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل تصيبه الجنابة فينسى أن يبول حتى يغتسل ثم يرى بعد الغسل شيئاً أيعتسل ايضا قال: لا - قد تعصرت ونزل من الحبائل (٤) وحمل الأخبار الآمرة باعادة الغسل عند عدم البول قبل الغسل على الاستحباب جمعاً بينها وبين هذه الأخبار بعيد لإباء تلك الأخبار عن ذلك وأبعد منه حمل تلك الأخبار على ما اذالم يستبرأ بالاجتهاد اى الخزطات الثلاث وحمل هذه على ما اذا استبرأ فإنه لا شاهد لهذا الجمع مضافاً الى أن الاستبراء بالخزطات ليس سقوط الاعادة به اجماعياً نعم هو مشهور والذى يسهل الخطب أن الأخبار التافية للاعادة ضعيفة السنن غير معمول بها بين الأصحاب ولا يمكن جبران ضعفها بفتوى المشهور بكفاية الاستبراء فى سقوط اعادة الغسل وحمل هذه الأخبار على ذلك لعدم العلم باستناد المشهور الى هذه الأخبار فيمكن أن يكون مستندهم غيرهما فالوجه هو ما عليه المشهور من وجوب اعادة الغسل عند عدم البول قبل الغسل.

ثم ان هذا المورد مع أنه مورد لاستصحاب بقاء الغسل عند خروج البلل المشتبه ومع ذلك فقد حكم الشارع بوجوب الغسل ويمكن أن يكون من باب تقديم الظاهر على الأصل

(١) الوسائل الباب ٣٦ من أبواب الجنابة الحديث ١

(٢) (٣) (٤) الوسائل الباب ٣٦ من أبواب الجنابة الحديث ١٣ - ١٢ - ١١

حيث أنّ الظاهر بحسب الغالب هو بقاء بقايا المني في المخرج عند عدم البول وهل يكون هذا الحكم المستفاد من الأخبار أصلاً أو إمامة - الظاهر هو الثاني لأنّ كلّ واحد من الأصل والإمامة وان كان موردهما الشك إلا أنّ الأصل ما أخذ الشك في موضوعه مثل قوله (ع) إذا شككت بين الثلاث والأربع فابن على الأربع.

وحيث أنّ موضوع الحكم في هذه الأخبار لا يكون شكاً فلا بدّ من أن يكون إمامة على كون ما خرج منياً فح يترتب على ما خرج - جميع أحكام المني من نجاسته ووجوب تطهيره للصلاة وكذا يترتب على الغسل منه جميع آثار الغسل من جواز الاكتفاء به للصلاة وغير ذلك لأنّ الإمامة ولوازمها الشرعية والعقلية والعادية حجة وهذا بخلاف ما إذا كان أصلاً فإنه إذا استفدنا من الأخبار بأنّه أصل شرعي فإنه لا يترتب على ما خرج سوى وجوب الاغتسال منه حتّى في جواز الاكتفاء به للصلاة عن الوضوء إذا قلنا بكونه أصلاً اشكال لأنّ الأصل لا يثبت به لوازمه العقلية والعادية بل ولا الشرعية الأعلى القول بحجية الأصل المثبت وقد حقق في محله عدم حجّيته.

ثمّ اعلم أنّه يستفاد من بعض الأخبار المتقدمة أنّ الجنب إذا بال واغتسل ثمّ رأى بللاً أنّه يجب عليه الوضوء من غير تفصيل بين ما إذا استبرأ من البول بالخرطات أو لا ولكن يعارض هذا الإطلاق ما في كثير من الأخبار المعتبرة الصريحة من عدم إعادة الوضوء لمن استبرأ من البول ثمّ رأى بللاً مشتبهاً مثل رواية عبد الملك بن عمرو عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يبول ثمّ يستنجى ثمّ يجد بعد ذلك بللاً قال: إذا بال فخرط ما بين المقعدة والاثنيين ثلاث مرّات وغمّز ما بينهما ثمّ استنجى فإن سال حتّى يبلغ الساق فلا يزال (١).

ومثل رواية محمد بن مسلم قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل بال ولم يكن معه ماء قال: يعصر أصل ذكره إلى طرفه ثلاث عصرات و ينترطرفه فإن خرج بعد ذلك شيئاً فليس من البول ولكنه من الحبائل (٢) ونحوهما غيرهما من الأخبار.

فربّما يقال: أنّه لا بدّ من طرح تلك الأخبار الأمرة بالوضوء لكون هذه الأخبار معمولاً بها بين الأصحاب وموافقة للاجماع بخلاف تلك. أقول: أنّه لا حاجة إلى طرح تلك

(١) الوسائل الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء الحديث ٢

(٢) الوسائل الباب ١١ من أبواب الخلوّة الحديث ٢

الأخبار لأن النسبة بين تلك الأخبار الآمرة بالوضوء والأخبار الدالة على عدم وجوب الوضوء عند الاستبراء هي العموم والخصوص المطلق والخاصّ حاكم على العام ومخصّص له فح نقول: إن مفاد الأخبار الآمرة بالوضوء هو أنّه يجب الوضوء اذا رأى بللا بعد الغسل الا أن يكون قد استبرأ بعد البول فانه لايجب عليه الوضوء وهذا الاستثناء مستفاد من الأخبار المخصّصة والحاصل أنّه لا تعارض بين العام والخاص او المطلق والمقيّد حتّى تلاحظ المرّجات بل لا بدّ من تقديم الخاصّ على العامّ وتقييد العام به وكذا لا بدّ من تقديم المقيّد على المطلق وتقييده به.

## فرع

اذا رأى بللا بعد الغسل فأمّا أن يكون قد بال قبل الغسل ام لا وعلى الفرض الأوّل فأمّا أنه استبرأ من البول بالخزطات ام لا وعلى الفروض فأمّا أن يشتهه البلل بين المنى وأحد الأشياء التي ليس فيها التكليف كالمدى او بين البول وأحد تلك الأشياء او اشتبه بين البول والمنى فان بال واستبرأ من البول بالخزطات قبل الغسل ثم رأى بللا بعد الغسل واشتبه بين المنى وغير البول او كان احتمال البول أحد الاحتمالات ايضا فليس عليه ح الغسل بالالوضوء.

أمّا عدم وجوب الغسل فللأخبار الدالة على عدم وجوب إعادة الغسل لمن بال قبل الغسل.

وأمّا عدم وجوب الوضوء فللأخبار الدالة على عدم وجوب الوضوء على من استبرأ من البول بالخزطات

وأمّا اذا تيقّن أنّ البلل أمّا هو المنى او البول فقد يقال: بوجوب الوضوء عليه فقط اذا كان متطهراً لأنّه يعلم بانتقاض وضوئه ولا يعلم بانتقاض غسله لأنّه يعلم أنّ وضوئه قد انتقض إمّا بالحدث الاكبر او الاصغر والقدر المتيقّن هو وجوب الوضوء وأمّا وجوب الغسل فلم يعلم بتوجهه اليه والأصل يقتضى العدم.

ولكن الظاهر وجوب كليهما عليه لأنّ الوضوء كما ينتقض بالحدث الأصغر ينتقض بالحدث الأكبر ايضا والمفروض هنا أنّه لم يعلم بكيفية انتقاضه ولكن علم بحدوث حدث له وعلم بتوجه تكليف اليه ولا يعلم ما هو فلا بدّ من الاحتياط بالجمع بين الغسل والوضوء.

نعم اذا كان محدثاً قبل رؤيته للبلل يكفيه الوضوء لعدم العلم بتجدد تكليف زائد على التكليف الذي كان متوجّها اليه وأما اذا استبرأ من المنى بالبول ولكن لم يستبرئ من البول فيجب عليه ح الوضوء فقط للأخبار الدالة على وجوب الوضوء على من لم يستبرئ من البول.

وأما الغسل فلا يجب عليه لما عرفت من دلالة الاخبار على عدم وجوب الغسل لمن استبرأ بالبول من المنى وأما اذا ترك البول فان اشتبهه بالبلل بين المنى وغير البول يجب عليه الغسل فقط لعدم احتمال كون البول بولاً والأخبار الدالة على وجوب الوضوء على من ترك الاستبراء من البول مختصة قطعاً بما اذا احتل كون البول بولاً وأما في صورة عدم الاحتمال فلا تشملها الأخبار وان اشتبه بين المنى والبول فالظاهر أنّ حكمه مثل ما مرّ في صورة الاستبراء من المنى والبول من وجوب الغسل والوضوء عليه لشمول كلتا الطائفتين من الاخبار لهذا الفرض على اشكال في شمولهما لأطراف العلم الاجمالي.

وان اشتبه بين البول وغير المنى فالظاهر عدم وجوب شيء عليه أمّا عدم وجوب الغسل فلا اختصاص الأخبار الدالة على وجوب اعادة الغسل على من لم يستبرئ بالبول بما اذا احتل كون البول منياً وأما اذا لم يحتل فهو غير مشمول للأخبار قطعاً.

وأما عدم وجوب الوضوء عليه فلا اختصاص الأخبار الدالة على وجوب الوضوء على من لم يستبرئ من البول بالخرطات بما اذا بال ولم يستبرئ وأما من لم يبيل ولم يستبرئ بالخرطات فلا تشملها الأخبار كذا في المسودة نقلاً عن الأستاذ دام ظلّه وأظنّ أنّ ذلك اشتباه منى وعدم الالتفات الى كلام الأستاذ لأنّ هذا الكلام لا يخفى ضعفه مفروض كلامنا أنّه أمّنى وبال ولكن ترك الاستبرائين اى الاستبراء من المنى والاستبراء بالبول واقما من لم يبيل فهو خارج عن الفرض

## المسألة الثانية:

اذا أحدث في أثناء الغسل فامّا أن يكون ذلك الحدث موجباً للغسل او موجباً للوضوء فقط فان كان الأوّل فامّا أن يكون من جنس الحدث الذي يريد ازالته بأن صار جنباً ايضاً في أثناء غسل الجنابة يبطل ما أتى به من أجزاء غسل الجنابة ويجب عليه اعادة الغسل من

رأس. وان كان من غير جنسه مثل ما اذا لمس الميت في أثناء غسل الجنابة فالأحوط استيناف الغسل بقصد التمام والا تمام والالتيان بالوضوء للصلاة.

وأما اذا كان الحدث موجبا للوضوء فقط ففيه ثلاثة أقوال الأول بطلان الغسل ووجوب اعادته من رأس لعدم ثبوت كون الغسل المتخلل بالحدث رافعا للجنابة فيستصحب أثرها الى أن يعلم المزيل وقضية استصحاب الجنابة هو جواز الاكتفاء بغسلها عن الوضوء لو أعاد الغسل كما لو استصحبها عند الشك في أصل الغسل ولرواية الصدوق عن الصادق عليه السلام قال: لا بأس بتبعيض الغسل تغسل يدك وفرجك ورأسك وتؤخر غسل جسدك الى وقت الصلوة ثم تغسل جسدك اذا أردت ذلك فاذا أحدثت حدثا من بول او غائط او ريح او متى بعد ما غسلت رأسك من قبل جسدك فأعد الغسل من أوله (١)

واستدل أيضا به بأن الحدث لو تأخر عن تمام الغسل لأبطل اباحتها للصلوة ففي الأثناء بطريق أولى ولكن في جميع هذه الوجوه نظر.

أما استصحاب أثر الجنابة فسيجيئ بأنه محكوم باستصحاب صحة الأجزاء المأتى بها وأما الرواية فإنها ضعيفة السند ولم يعلم استناد القائلين بطلان الغسل بالحدث المتخلل الى هذه الرواية كما يظهر من استدلالهم حيث أنهم استدلوا بالاستصحاب والأولية ولم يستدلوا بهذه الرواية وأما الأولية فحالتها أسوأ فإن الحدث الواقع بعد الغسل لا يبطل الغسل بل يوجب الوضوء فقتضى الأولية ان صحّت أنّ الحدث اذا حدث في الأثناء فكذلك اي هو موجب للوضوء وأين هذا من بطلان الغسل مع أنّ الأولية بالنسبة الى الوضوء ايضا ممنوعة لأنه اذا تحقق الحدث في الأثناء يتحقق بعده ما يحتمل أن يكون مزيله وهو بقية الغسل وهذا بخلاف ما اذا وقع بعد الغسل فهذا القول ضعيف.

القول الثاني صحة الغسل وما أتى به ووجوب اتمامه وجواز الصلوة بهذا الغسل من غير وضوء ودليل هذا القول يمكن أن يكون هو استصحاب الصحة التأهيلية بمعنى كون الأجزاء المأتى بها بحيث لو انضمت اليها بقية الأجزاء تحقق المأمور به وترتب عليه الأثر واذا ثبت صحة الغسل بالاستصحاب فلا يجب عليه الوضوء بالحدث في الأثناء فتأمل.

وفيه أنّ الاستصحاب محكوم باطلاقات الأدلة الدالة على وجوب الوضوء على من

أحدث والقدر المتيقن من ماخرج من هذه الاطلاقات ما اذا أحدث قبل الغسل وأما اذا أحدث في أثناء الغسل فلا يعلم بخروجه عن اطلاقات الأدلة فتشمله اطلاقات الأدلة ولا تصل التوبة الى التمسك بالاستصحاب لأنه تمسك بالأصل في موضع وجود اطلاق الدليل وهو غير جائز كما أن الاطلاقات تشمل ما اذا كان الحدث بعد اتمام الغسل قطعاً.

والقول الثالث أنه يتم الغسل و يتوضأ للصلاة وهذا القول هو الأقوى أما وجوب الاتمام وعدم بطلان الغسل بوقوع الحدث في اثناؤه فلاقتضاء استصحاب صحة الأجزاء الماتى بها-ذلك وليس لنا دليل دال على بطلان الغسل بتخلل الحدث في اثناؤه.

وأما وجوب الوضوء فلما عرفت من الاطلاقات الدالة على وجوب الوضوء لمن أحدث الشاملة لما نحن فيه وما يقال من أن الجنب مالم يفرغ عن الغسل فهو محدث وبعد الفراغ عن الغسل كما أنه يرتفع حدثه الأكبر فكذلك يرتفع حدثه الأصغر فهو ضعيف لأنه وان كان محدثاً مالم يفرغ عن الغسل إلا أنه لا يكون بحيث لم يأت بشيئ اصلاً نعم لا ترتب على ما أتى به آثار الطهارة من جواز الدخول في الصلاة وفي المسجد وجواز مس كتابة القرآن وغير ذلك نعم له أثر في الجملة بحيث اذا انضم اليه باقى الأجزاء يصير غسلها كاملاً فح مادلاً على وجوب الوضوء او الغسل على من صار محدثاً بالأصغر لم يتحقق امتثاله اذا أتم الغسل ولم يتوضأ لأن المفروض أنه لم يغتسل بعد الحدث بل أتى ببعض أجزاء الغسل ولم يتوضأ على الفرض. والحاصل أن غسل بعض الأعضاء في الغسل كغسل بعض الأعضاء في الوضوء فكما أن الوضوء مالم يفرغ منه لم يتحقق الطهارة ومع ذلك لا يجوز ايجاد الحدث في اثناؤه واتمامه فكذلك الغسل الا اذا أتبعه بالوضوء

### المسألة الثالثة

لا يجوز أن يغسله غيره مع الامكان ويجوز مع الضرورة كما في الوضوء لعموم العلة المنصوصة في الوضوء ففي صحيحة عبدالله بن سليمان عن ابي عبدالله عليه السلام في حديث أنه كان وجعاً شديداً الوجع فأصابته جنابة وهو في مكان بارد قال: فدعوت الغلظة فقلت لهم: احمولوني فاغسلوني فحملوني ووضعوني على خشبات ثم صبوا على الماء فغسلوني (١).

## المبحث السادس في الحيض

وهو دم غليظ حاراً سود يخرج بجرقة كما تدلّ على ذلك صحيحة حفص البختری او حسنته قال: دخلت على ابي عبد الله عليه السلام امرأة سألته عن المرأة يستمر بها الدم فلا تدرى حيض هو أم غيره قال: فقال لها: إنّ دم الحيض حار عبيط أسودله دفع وحرارة ودم الاستحاضة أصفر بارد الخ (١) وهاتان العلامتان المذكورتان لدم الحيض والاستحاضة غالبية لادائمة بقرينة حكم الشارع بوجوب ترتيب آثار الحيض في بعض الموارد دوان لم يكن بصفات الحيض مثل ما اذا رأت الدم في أيام عاداتها فإنّ الشارع قد حكم بأنّه حيض وان لم يكن بصفات الحيض وكذا حكم في الدم الذي تراه أقلّ من الثلاثة او اكثر من العشرة بأنّه دم الاستحاضة وان كان بصفات الحيض ثم ان هذه العلامة لدم الحيض علامة له فيما اذا اشتبه بدم الاستحاضة وأمّا اذا اشتبه بدم العذرة فقد ذكر الشارع له علامة اخرى يميزها عن دم العذرة وهي مارواه خلف بن حماد قال: دخلت على ابى الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام بنى فقلت له: انّ رجلاً من مواليك تزوّج جارية معصراً لم تطمئث فلما افتضها سال الدم فكث سائلاً لا ينقطع نحواً من عشرة أيام وانّ القوابل اختلفن في ذلك فقال بعضهنّ: دم الحيض وقال بعضهنّ: دم العذرة فما ينبغي لها أن تصنع قال عليه السلام: فلتتق الله فان كان من دم الحيض فلتمسك عن الصلوة حتى ترى الطهر ويمسك عنها بعلها وان كان من العذرة فلتتق ولتتوضأ ولتصل ويأتيها بعلها ان أحبّ لك.

فقلت له: وكيف لهم أن يعلموا ما هو حتى يفعلوا ما ينبغي قال: فالتفت يميناً

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب الحيض الحديث ٢ لكن عن حفص من البختری

وشمالا في الفسطاط مخافة أن يسمع كلامه أحد ثم نهده إلى فقال: يا خلف سر الله فلا تذيعوه ولا تعلموا هذا الخلق اصول دين الله الى أن قال: تستدخل القطنه ثم تدعها ملياً ثم تخرجها اخراجاً دقيقاً فان كان الدم مطوقاً في القطنه فهو من العذرة وإن كان مستنقعا في القطنه فهو من الحيض الخبز (الوسائل الباب ٢ من أبواب الحيض الحديث ١)

ثم ان أقلّ الحيض ثلاثة أيّام وهو اجماعى وتدل عليه الأخبار الكثيرة التي يأتي بعضها فافي رواية اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في المرأة الحبلى ترى الدم اليوم واليومين قال (ع): ان كان الدم عبيطاً فلا تصل ذينك اليومين وان كان صفرة فلتغتسل عند كل صلوتين (١) فضيف فلا بد من طرحها لمخالفتها للاجماع والأخبار الكثيرة اوتأويلها بأن يقال: ان رؤية الدم في اليوم واليومين لا تنافي رؤيته اكثر من ذلك او يكون ترك الصلاة للاستظهار.

وكذا أكثر الحيض عشرة أيّام وهو اجماعى ايضا وتدل على كلا الحكمين روايات معتبرة منها صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال: أقلّ ما يكون الحيض -ثلاثة أيّام وأكثر ما يكون عشرة أيّام (٢) ومنها صحيحة صفوان قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن أدنى ما يكون من الحيض قال: أدنى الحيض ثلاثة وأبعده عشرة (٣) ومنها رواية أحمد بن محمد بن ابى نصر قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن أدنى ما يكون من الحيض فقال: (أدناه) ثلاثة (أيّام) وأكثره عشرة (٤) الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة وهذه المسألة اى ان أقلّ الحيض ثلاثة وأكثره عشرة ممّا لا اشكال فيها و انما الاشكال في أنّه هل يكفي الثلاثة مطلقا اى ولو كان مع التفريق اولا بد من التوالى -يتبادر من الروايات المتقدمة اشتراط التوالى لأنّ العدد ظاهر فيه مثلا اذا قيل: صم ثلاثة أيّام لا يتبادر الى الذهن مطلق الثلاثة بل ينتقل الى الثلاثة المتوالية ولكن في بعض الأخبار ما يدل على كفاية مطلق الثلاثة.

مثل رواية يونس عن الصادق عليه السلام قال: أدنى الطهر عشرة أيّام وذلك أنّ المرة أول ما تحيض ربما كانت كثيرة الدم ويكون حيضها عشرة أيّام فلا تزال كلّها كبرت

(١) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب الحيض الحديث ١٣

(٢) (٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ٤ من أبواب الحيض الحديث ٣-٢-١



نقصت حتى ترجع الى ثلاثة أيام فاذا رجعت الى ثلاثة أيام ارتفع حيضها ولا يكون أقل من ثلاثة أيام فاذا رأت المرأة الدم في أيام حيضها تركت الصلوة فان استمر بها الدم ثلاثة أيام فهي حائض وان (فان) انقطع الدم بعد ماراته - يوماً او يومين اغتسلت وصدت وانتظرت من يوم رأت الدم الى عشرة أيام فان رأت في تلك العشرة أيام من يوم رأت الدم يوماً او يومين حتى تتم لها ثلاثة أيام فذلك الذي رآته في أول الأمر مع هذا الذي رآته بعد ذلك في العشرة هو الحيض وان مر من يوم رأت الدم عشرة أيام ولم تر الدم فذلك اليوم واليومان الذي رآته لم يكن من الحيض انما كان من علة إما من قرحة في جوفها (في الجوف) وإما من الجوف فعليها أن تعيد الصلوة تلك اليومين التي تركتها الخبر<sup>(١)</sup>.

وهذه الرواية صريحة في كفاية رؤية الدم ثلاثة أيام وان كانت في ضمن عشرة أيام ولا يشترط التوالى فهذه الرواية حاکمة على جميع الروايات الظاهرة في اشتراط التوالى و هي وان كانت مرسله الا أنّ ارسالها منجبر بعمل الأصحاب بها مضافاً الى أنّ ارسال مثل يونس الذي قيل: انه يونس بن عبد الرحمن كالاسناد.

الاّ أن يقال: انّ هذه الرواية مرسله كما عرفت فلا يمكن الاعتماد عليها في اثبات هذا الحكم المخالف للأصل و لظواهر الأخبار ولا يعلم استناد بعض الأصحاب القائلين بعدم اعتبار التوالى- الى هذه الرواية فيمكن ان يكون اعتمادهم على غيرها كما يظهر ذلك من استدلالهم نعم هي من جملة استدلالهم مضافاً الى ميل أكثر الأصحاب الى اشتراط التوالى مع أنّ هذه الرواية كانت بمرأى منهم ومع ذلك لم يعملوا بها والمسألة بعد غير خالية عن الاشكال فالاحوط في صورة عدم التوالى الجمع بين ترك الحائض وأعمال الظاهر وكذا القول بأن أكثر الحيض عشرة أيام اجماعى وما في صحیحة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال: أكثر ما يكون من الحيض ثمان وأدنى ما يكون منه ثلاثة<sup>(٢)</sup> فهو مطروح لمخالفة للاجماع والأخبار المتواترة.

وكذا أقلّ الطهر عشرة أيام وهو ايضا اجماعى وتدلّ عليه رواية يونس المتقدمة قال(ع): أدنى الطهر عشرة أيام الخبر ورواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام

(١) جامع الأحاديث الباب ٤ من أبواب الحيض الحديث ١١

(٢) جامع الأحاديث الباب ٤ من أبواب الحيض الحديث ١٤

قال: لا يكون القرء في أقلّ من عشرة أيام فإزاد أقلّ ما يكون عشرة من حين تطهر الى أن ترى الدم<sup>(١)</sup> ورواية الدعائم عن ابيعبدالله عليه السلام أنه قال في حديث: وأقلّ الطهر عشريال الخبر<sup>(٢)</sup> ورواية فقه الرضا عليه السلام قال: والحدّين الحيضين القرء وهو عشرة أيام الحديث<sup>(٣)</sup>.

ولكن في بعض الأخبار ما يدلّ على كفاية أقلّ من العشرة في الطهر مثل رواية يونس بن يعقوب قال: قلت لأبيعبدالله عليه السلام: المرأة ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة أيام قال: تدع الصلوة قلت: فإنها ترى الطهر ثلاثة أيام قال: تصلّي قلت: فإنها ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة أيام قال: تدع الصلوة تصنع ما بينها وبين شهر فانقطع الدم عنها والافهى مستحاضة<sup>(٤)</sup>.

وروايته الاخرى عن أبي بصير عنه عليه السلام في المرّة ترى الدم خمسة أيام والطهر خمسة أيام وترى الدم أربعة أيام وترى الطهر ستة أيام فقال: ان رأيت الدم لم تصل وان رأيت الطهر صلت ما بينها وبين ثلاثين يوماً الخبر<sup>(٥)</sup>.

ولكن لا بدّ من طرح هاتين الروايتين لمخالفتها للاجماع والأخبار الكثيرة واعراض الأصحاب عنها او حملها على بعض المحامل مثل حملها على ما اذا تغيرت عادتها واشبهت عليها صفة الدم كما ذكره الشيخ قده او غير ذلك ثمّ انّ الدم الذي تراه المرأة قبل اكمالها تسع سنين هلالية ليس بجيضع وتدل عليه مضافا الى دعوى الاجماع على ذلك - صحيحة عبدالرحمن ابن الحجّاج قال: قال ابو عبدالله عليه السلام: ثلاث يتزوجهن على كلّ حال وعدمها التي لم تحض ومثلها لا تحيض قال: قلت: ما حدّها قال: اذا أتى لها أقلّ من تسع سنين<sup>(٦)</sup> وفي روايته الأخرى عنه عليه السلام قال: اذا اكمل لها تسع سنين أمكن حيضها<sup>(٧)</sup>.

وكذا الدم الذي تراه بعد الياس ليس بجيضع وحدّ اليأس في غير القرشيّة خمسون

(١) جامع الاحاديث الباب ٤ من أبواب الحيض الحديث ١٠

(٢) (٣) جامع الأحاديث الباب ٤ من أبواب الحيض الحديث ٩ - ١٢

(٤) (٥) جامع الأحاديث الباب ٤ من أبواب الحيض الحديث ١٥ - ١٦

(٦) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب العدد من كتاب الطلاق

(٧) لم أرهافي مظاهرها نعم أوردها في مصباح الفقيه صفحه ٢٦٠

سنة وفي القرشية ستون سنة كما عليه المشهور.

والدليل عليه ما اقتضاه الجمع بين الأخبار فإن بعض الأخبار قد حدد الحيض بخمسين سنة من دون تفصيل بين القرشية وغيرها مثل صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال: حدّ التي قديست خمسون سنة (١) ومثلها صحيحة الأخرى قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: ثلاث يتزوجن على كلّ حالى الى أن قال: والتي قديست من الحيض ومثلها لا تحيض قال: قلت: وما حدّها قال: اذا كان لها خمسون سنة (٢).

وبعض الأخبار يدلّ على التحديد بالستين وهو باطلاقه شامل لغير القرشية مثل روايته ايضا عن الصادق عليه السلام قال: ثلاث يتزوجن الى أن قال: اذا بلغت ستين سنة فقد يئست من الحيض ومثلها لا تحيض (٣).

وهذه الرواية يمكن وقوع السهو فيها من الراوى لأنها بعينها هي الرواية التي مرّت آنفاً من حيث الراوى ومن حيث المروى عنه الا أنّ في الجواب فرقاً بينها وبين السابقة حيث أنّ في هذه الرواية التحديد بالستين وفي السابقة التحديد بالخمسين فح الظاهر أنّها رواية واحدة وقع السهو في احدهما وهي رواية الستين ويؤيده عدم تعرّض القدماء للتفصيل بين القرشية وغيرها بل حكموا على الاطلاق بأنّ حدّ اليأس خمسون سنة ولكن يمكن حمل رواية الستين على القرشية ورواية الخمسين على غيرها بأن تكون رواية الخمسين ورواية الستين روايتين لارواية واحدة والشاهد على هذا الحمل مرسله ابن أبي عمير التي هي كالمسندة عند الأصحاب - عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا بلغت المرثة خمسين سنة لم ترحمرة الاّ أن تكون امرأة من قريش (٤).

وعن الشيخ في المبسوط أنّه قال: تيأس المرثة اذا بلغت خمسين سنة الاّ أن تكون امرثة من قريش فأنه روى أنّها ترى دم الحيض الى ستين سنة والظاهر أنّ رواية المبسوط هي مضمون مرسله ابن أبي عمير نقلها بالمعنى لأنّها رواية اخرى وتلك الرواية أعنى مرسله ابن ابى عمير وان لم يذكر تحديد القرشية فيها بالستين الاّ أنّ الاجماع قد قام على عدم تجاوز دم

(١) جامع الأحاديث الباب ١١ من أبواب الحيض الحديث ١

(٢) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب العدد من كتاب الطلاق

(٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ١١ من أبواب الحيض آخر الباب والحديث ٤

الحيض عن الستين مطلقاً وعلى عدم الوساطة بين الخمسين والستين فيكون المراد من الاستثناء هو الستون بالنسبة الى القرشية كما ذكره الشيخ صريحاً في المبسوط.

ثم ان القرشية هي التي انتسبت الى النضر بن كنانة أحد أجداد النبي صلى الله عليه وآله على ما صرح به كثير من الأصحاب ويكفي الانتساب به من جهة الأب فقط وهل يكفي الانتساب من جهة الأم فقط - الظاهر لعدم مساعدة العرف على ذلك.

والحق بعض الأصحاب بالقرشية النبطية وقد اختلف في معناها أهل اللغة فقال بعضهم: هم قوم ينزلون سواد العراق وقال البعض الآخر: هم قوم ينزلون البطائح بين البصرة والكوفة وقال البعض الآخر: هم قوم من العجم وقال بعضهم: من كان أحد أبويه عجمياً والآخر عربياً الى غير ذلك من الاختلافات في معناها وحيث لم يعلم مستند اللاحق وان قيل: انه مشهور بين الأصحاب نعم نقل عن مقنعة الشيخ المفيد أنه قال: وقد روى أن القرشية من النساء و النبطية تريان الدم الى ستين سنة ولكن المفيد (ره) لم يظهر منه العمل بمضمونها مع أنه ناقلاها ولاجمال معنى النبطية - يشكل اللاحق وان كان الأحوط الجمع بين تروك الحائض واعمال المستحاضة فيما اذا تجاوزت اى دم النبطية عن الخمسين ولم يتجاوز عن الستين ثم ان المعروف ان كل دم تراه المرأة دون الثلاثة و فوق العشرة فليس بحيض.

وماتراه بعد الثلاثة ولم يتجاوز العشرة وأمكن كونه حيضاً فهو حيض سواء كان متجانساً لدم الحيض في الصفات ام مختلفاً وكذا كل دم تراه المرأة غير القرشية قبل الخمسين او القرشية قبل الستين وأمكن كونه حيضاً بأن لا يكون أقل من الثلاثة ولا أكثر من العشرة فهو حيض.

وهذه القاعدة اى قاعدة الامكان - مما أثبتتها كثير من الأصحاب بل ادعى عليها الاجماع واستدل لصحتها و كونها مرجعاً عند الشك - بأخبار كثيرة منها أخبار الحبلي اذا رأته الدم وشكت في كونه حيضاً فانه عليه السلام حكم بحيضيتها معللاً بأنها ربما قذفت الدم وهي حبلي فلنذكر بعض أخبارها حتى يظهر الحال في دلالتها فنقول: روى عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام: أنه سئل عن الحبلي ترى الدم أتترك الصلوة فقال: نعم ان الحبلي ربما قذفت الدم (١).

(١) جامع الأحاديث الباب ٤ من أبواب الحيض الحديث ٣

وعن ابى بصير عنه عليه السلام قال: سألته عن الحبلى ترى الدم قال: نعم أنه ربما قذفت المرءة الدم (بالدم) وهى حبلى (١).

واستفاد بعض الأصحاب من التعليل بقوله (ع) ربما قذفت الدم-الكلية لهذه القاعدة بأنه كلما يمكن أن يكون حيضاً فهو حيض لأنه عليه السلام حكم على الحبلى بكون دمها حيضاً لأجل أنه يمكن أن تقذف الدم.

ولكن يدفع هذا التوهم بعض أخبارها الأخر مثل رواية مُحَمَّد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن الحبلى ترى الدم كما كانت ترى أيام حيضها مستقيماً فى كل شهر فقال: تمسك عن الصلوة كما كانت تصنع فى حيضها فإذا طهرت صلت (٢).

ورواية سماعة قال: سألته عن امرأة رأت الدم فى الحبل قال: تقعد أياً مها التى كانت تحيض فإذا زاد الدم على الأيام التى كانت تقعد عن الصلوة استظهرت بثلاثة أيام ثم هى مستحاضة (٣).

وهاتان الروايتان يستفاد منهما كغيرهما من الأخبار أن الحبلى كغيرها تقعد عن الصلوة أيام عادتها وأن الحبل ليس مانعاً من عادتها وأين هذا من قاعدة الامكان فلا بد من حمل الروايتين المتقدمتين على هذا المعنى ايضا فان كلمة ربما وان كانت تحيىء معنى التقليل ولكن كثيراً ما تحيىء معنى التكثر فالروايتان المتقدمتان مضمونهما متحد مع هذين الخبرين ومضمون الجميع أن الحبلى اذا رأت الدم فى أيام عادتها يحكم بحيضتها لأنه فرق بين الحبلى وغيرها فى الحكم بحيضية مآتراها من الدم فى أيام عادتها وهذا بعزل من قاعدة الامكان كما لا يخفى.

ومن الأخبار التى استدلت بها لقاعدة الامكان أخبار من تقدم حيضها على عادتها بيوم و يومين وأنه من الحيض معللاً بأنه ربما تعجل بها الوقت كرواية ابى بصير عن ابى عبد الله عليه السلام فى المرأة ترى الصفرة فقال: انكان قبل الحيض بيومين فهو من الحيض وانكان بعد الحيض بيومين فليس من الحيض (٤) ولولا قاعدة الامكان لم يكن وجه للحكم بحيضية

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب الحيض الحديث ٤-٢

(٣) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب الحيض الحديث ٦

(٤) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب الحيض الحديث ٤

## الصفرة قبل أيام العادة.

أقول: الظاهر أنه ليس من قاعدة الامكان بل من باب الحاق ما يقع بقرب أيام العادة بما في أيام العادة وليس هذا تبعداً بل هو أمر عرفى فإن الشئى الذى يعتاد وقوعه فى وقت معين اذا تقدم على ذلك الوقت بيسير فإنه يقال: عند العرف أنه جاء فى وقته.

مثلا اذا كان أحد مبتلى بالحُمى فى كلّ يوم مرّة فى أول الظهر مثلا اذا تقدم فى بعض الأيام على ذلك الوقت بساعة واحدة أو أقلّ لا يجعل العرف ذلك حمى عليه بل يقولون: أنه تقدم حماه عن وقته هذا ما ذكره الاستاذ دام ظلّه ولكن لا يخفى أنّ هذا المعنى بعينه جارفاً اذا تأخر عن وقته بقليل مع أنه عليه السلام حكم فيما اذا تأخر الدم بيومين عن أيام الحيض بأنه ليس من الحيض الآن يقال: بأنّ المراد بما بعد الحيض ما تجاوز عن العشرة فإنه لا يمكن الحكم بحيضته لعدم امكان تجاوز الحيض عن العشرة.

ومن الأخبار التى استدلتّ بها لقاعدة الامكان أخبار الاستظهار مثل رواية زرارة عن ابيجعفر عليه السلام قال: سألته عن الطامث تقعد بعدد أيامها كيف تصنع قال: تستظهر بيوم او يومين ثمّ هى مستحاضة<sup>(١)</sup> ورواية فضيل وزرارة عن أحدهما عليه السلام قال: المستحاضة تكفّ عن الصلوة أيام أقرائها وتحتاط بيوم او اثنين الخبر<sup>(٢)</sup> الى غير ذلك من الأخبار ومعنى الإستظهار طلب ظهور الحال اى بعد أيام العادة اذا رأت الدم تترك الصلوة يوماً او يومين او ثلاثة أيام على اختلاف الأخبار حتّى يظهر الحال فلولا قاعدة الامكان لم يكن وجه لترك الصلوة والصوم بعد أيام العادة.

ولكن يمكن أن يقال ايضا بما قلناه آنفاً من أنه اذا تقدم حيضها بيوم او يومين لم يحكم عليها بالاستظهار وترك الصلوة لقاعدة الامكان بل لأنه وقع قريباً من أيام العادة فلا تكون هذه الأخبار دليلاً لقاعدة الامكان.

واستدلّ ايضا لهذه القاعدة بالروايات الدالّة على أنّ الصائمة تفطر بمجرد رؤيتها للدم فى أى وقت من النهار كرواية منصور بن حازم عن ابيعبد الله عليه السلام قال: أى ساعة

(١) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب الحيض الحديث ٢

(٢) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب الحيض الحديث ٣

رأت المرثة الدم فهى تفطر الصائمة اذا طمشت الحديث<sup>(١)</sup> ورواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام فى المرأة تطهر فى أول النهار فى رمضان أفطر او تصوم قال: تفطر وفى المرثة ترى الدم من أول النهار فى شهر رمضان أفطرا تصوم قال: تفطرا إنما فطرها من الدم<sup>(٢)</sup> وغيرهما من الأخبار فان حكمه (ع) بوجوب افطارها بمجرد رؤية الدم دليل على قاعدة الامكان لأن الدم أعم من الحيض ومع ذلك حكم (ع) بوجوب الافطار عليها.

وفيه ما لا يخفى فان الدم فى هاتين الروايتين هو الدم المعهود أعنى دم الحيض خصوصاً مع تصريحه بذلك فى الرواية الأولى ويزيدك بياناً تصريح كثير من أخبار الباب مثل تصريح أبى عبدالله عليه السلام فى رواية العيص بن القاسم حيث سأله عن امرئة طمشت فى شهر رمضان قبل أن تغيب الشمس قال: تفطرين طمشت<sup>(٣)</sup>.

وروايته الأخرى عنه عليه السلام قال: سألته عن امرئة طمشت فى رمضان قبل أن تغيب الشمس قال: تفطري<sup>(٤)</sup> وغير ذلك من الأخبار فانها صريحة فى وجوب الافطار حين تحيض لحين ترى الدم مطلقاً ولو كان مشكوكاً والتعبير بالدم فى بعض الأخبار - المراد منه الحيض بقريئة هذه الأخبار لا الدم المشكوك حتى تثبت به قاعدة الامكان ومن الأخبار المستدل بها لهذه القاعدة أخبار العادة الدالة على أن المرثة اذارات دمأى العادة ولو كان صفرة يجب عليها ترك الصلوة.

فنها صحيحة او حسنة محمد بن مسلم قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن المرثة ترى الصفرة فى أيامها فقال: لا تصلّى حتى ينقضى أيامها الخبر<sup>(٥)</sup> ومنها رواية اسماعيل الجعفى عنه عليه السلام قال: اذارات المرثة الصفرة قبل انقضاء أيام عدتها لم تصل وان كانت صفرة بعد انقضاء أيام قرئها صلّت<sup>(٦)</sup>.

ومنها رواية معاوية بن حكيم قال: الصفرة قبل الحيض بيومين فهو من الحيض الى أن قال: وهى فى أيام الحيض حيض<sup>(٧)</sup> الى غير ذلك من الأخبار. ومن الأخبار التى استدلت بها لقاعدة الامكان الأخبار الدالة على أن الدم بعد أيام

(١) جامع الأحاديث الباب ١٨ من أبواب الحيض الحديث ٣

(٢) (٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ١٨ من أبواب الحيض الحديث ٤-١-٢

(٥) (٦) (٧) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب الحيض الحديث ١-٢-٣

العادة بحكم الحيض وهى مختلفه فبعضها يدلّ على أنّ الدم اذا تجاوز عن العادة بيوم او يومين يكون حيضاً وبعد اليومين يكون استحاضة كرواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال: سألته عن الطامث تقعد بعد دأياهما كيف تصنع قال: تستظهر بيوم او يومين ثمّ هى مستحاضة الخبر<sup>(١)</sup> ومثلها بهذا المضمون غيرها وبعضها دلّ على أنّها تستظهر الى ثلاثة أيام كخبر سعيد بن يسار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تخيض ثمّ تطهر وربّما رأت بعد ذلك -الشيء من الدم الرقيق بعد اغتسالها من طهرها فقال: تستظهر بعد أيامها بيومين او ثلاثة (بيوم او يومين او ثلاثة خل) ثمّ تصلّى<sup>(٢)</sup>.

وبعضها دلّ على أنّها تستظهر الى عشرة أيام كرواية يونس بن يعقوب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام امرأة رأت الدم فى حيضها حتىّ جاوز وقتها متى ينبغي لها أن تصلّى قال: تنتظر عدتها التى كانت تجلس ثمّ تستظهر بعشرة أيام فان رأت الدم دماً صيبياً فلتغتسل فى وقت كلّ صلوة<sup>(٣)</sup>.

ولكن هذه الروايات وكذا روايات العادة يمكن حملها على أنّ الشارع جعل الدم فى أيام العادة وفى أيام العشرة مثلاً اماره على كونه حيضاً لأنه من باب قاعدة الامكان ولوسلم فلا يمكن التجاوز عن مورد النصّ والحاصل أنّه لم تثبت عندنا مشروعية هذه القاعدة الا فى أيام العادة وأيام العشرة على اشكال فيهما ايضاً.

## مسائل

الاولى - ذات العادة الوقتية والعددية تترك الصلوة والصوم بمجرد رؤية الدم اجماعاً وتدلّ على ذلك روايات كثيرة مثل صحيحة محمد بن مسلم قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة ترى الصفرة فى أيامها فقال: لا تصلّى حتىّ ينقضى أيامها<sup>(٤)</sup>

وحمل هذه الرواية على أنّها اذا رأت ثلاثة أيام جمعاً بينها وبين مادّة على أنّ الحيض لا يكون أقلّ من ثلاثة خلاف اطلاق الرواية وهذا الحمل لا يتأتى فى مرسل يونس عنه

(١) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب الحيض الحديث ١

(٢) (٣) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب الحيض الحديث ٧-١٢.

(٤) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب الحيض الحديث ١



عليه السلام قال: كلما رأّت المرثة في أيّام حيضها من صفرة او حمرة فهو من الحيض (١).  
فانّ كلمة كلّها بعمومها شاملة لليوم الأوّل والثاني ايضاً وكذا في موضع آخر من هذه  
المرسلة حيث قال: فاذا رأّت المرثة في أيّام حيضها تركت الصلوة فان استمر بها الدم ثلاثة  
أيّام فهي حائض وضعفها بالارسال منجبر بالاجماع وعمل الأصحاب هذا كلّ في ذات  
العادة الوقتية والعديّة وأمّا الوقتية فقط فاطلاق الروايتين المتقدمتين يشملها ايضاً فانّ لفظ  
الأيّام الواقع في الروايتين- المقصود منها هو أيّام العادة من حيث الوقت سواء أكان  
العديم مساوياً أم لا وأمّا ذات العادة العديّة فقط فيشكل شمول هاتين الروايتين لها لأنّ  
المراد من الأيّام- كما ذكرنا- هو الوقت فح لورأت الدم في اليوم الاول والثاني ولم يكن  
بصفات الحيض فالأحوط أن تجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضة الى ثلاثة أيّام فان  
استمرّ الدم الى ثلاثة أيّام علم بكونه حيضاً.

نعم اذا كان الدم بصفات الحيض يجوز لها ترك الصلوة بمجرد رؤيته لأنّ أخبار  
الصفات جعلت الدم الواجد للصفات اشارة على الحيض هذا كلّ في ذات العادة مطلقاً.  
وأما المبتدئة فقال في الشرايع: في تحيضها بمجرد رؤيتها للدم تردد والأظهر أنّها  
تحتاط حتى يمضي ثلاثة أيّام انتهى أقول: وقيل: أنّها تترك الصلوة بمجرد رؤية الدم ودليل هذا  
القول أمران الأوّل قاعدة الامكان وقدمر الكلام فيها وأنها غير معلومة المستند الا في موارد  
ورود النص مضافاً الى أنّ قاعدة الامكان تجرى فيما اذا أحرز امكان كون الدم حيضاً لا فيما  
شك في اصل امكانه كما فيما نحن فيه فانّ الدم اذا استمرّ الى ثلاثة أيّام يمكن أن يكون حيضاً  
وأما اذا لم يستمرّ فلا يمكن أن يكون حيضاً والمفروض أنّ المبتدئة اذا رأّت الدم في اليوم الأوّل  
لا تعلم استمراره الى الثلاثة فكيف يجرى في هذا الفرض قاعدة الامكان  
الثاني ممّا استدلت به- الأخبار كمؤثفة سماعة بن مهران قال: سألته عن الجارية  
البكر أوّل ما تحيض تقعد (فتتعدخل) في الشهر يومين وفي الشهر ثلاثة أيّام يختلف عليها  
لا يكون طمثها في الشهر عدّة أيّام سواء قال: فلها أن تجلس وتدع الصلوة مادامت ترى الدم  
مالم تجز العشرة الخبر (٢).

(١) جامع الأحاديث الباب ٤ من أبواب الحيض الحديث ١١

(٢) جامع الأحاديث الباب ٥ من أبواب الحيض الحديث ٢

ورواية عبدالله بن بكير قال: فى الجارية أول ما تحيض يدفع عليها الدم فتكون مستحاضة-أنها تنتظر بالصلوة فلا تصلّى حتى يمضى أكثر ما يكون من الحيض الخبر(١) وروايته الاخرى عن ابي عبدالله عليه السلام قال: المرأة اذارأت الدم فى أول حيضها فاستمر(بها) الدم (بعد ذلك) تركت الصلوة عشرة أيّام ثم تصلّى عشرين يوماً فان استمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلاة ثلاثة أيّام وصلت سبعة وعشرين يوماً(٢) وهذه الروايات لا تدلّ على مطلوب هذا القائل من وجوب ترك الصلوة بمجرد رؤية الدم فانها لا تدلّ على أزيد من أنها تترك الصلوة ما دامت ترى الدم الى عشرة أيّام فيمكن أن يكون الشرط فى ذلك أنه اذا استمر الدم الى ثلاثة أيّام تترك الصلوة لامطلقا كما ربّما يشعر بذلك الخبر الأخير فانه (ع) قال: المرّة اذارأت فى أول حيضها فاستمرّها الدم الخبر. فالأحوط ما ذكره فى الشرايع من أنها تحتاط الى ثلاثة أيّام.

## المسألة الثانية

أنه اذارأت المرّة الدم مطلقا سواء أكانت ذات العادة ام مبتدئة ام غيرهما ثلاثة أيّام ولم يكن ما يمنع من حيضته بأن لم يكن بعد اليأس او قبل مضى أقلّ الظهر ثم انقطع قبل العشرة او فيها المشهور بل ادعى عليه الاجماع-أن الكلى حيض أما أن الثلاثة حيض فاستدل بحيضتها با مورالاول قاعدة الامكان المتقدمة وقد عرفت ما فيها.

الثانى الاجماع ولا بد من التتبع الثالث بعض الأخبار كاطلاق صحيحة يونس بن يعقوب قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام المرّة ترى الدم ثلاثة أيّام وأربعة قال: تدع الصلوة الحديث(٣).

واستدلّ بحيضته ما بعد الثلاثة الى العشرة بزواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال: اذارأت المرّة الدم قبل عشرة أيّام فهو من الحيضة الأولى وان كان بعد

(١) جامع الأحاديث الباب ٥ من أبواب الحيض الحديث ٦

(٢) جامع الاحاديث الباب ٦ من أبواب الحيض الحديث ٧

(٣) جامع الأحاديث الباب ٤ من أبواب الحيض الحديث ١٥

العشرة فهو من الحيضة المستقبلية<sup>(١)</sup> واستدلّ لذلك ايضا بقاعدة الامكان والاجماع .  
أقول: أمارواية يونس التي استدلّ بها الحيضية الثلاثة فوردتها ما اذارت الدم ثلاثة أيام  
او أربعة أيام فحكم (ع) بأنّها تدع الصلوة وأين هداما اذارتها في اليوم الأول ولم تعلم باستمراره الى  
الثلاثة فالأولى أن يقال: في الصورة الأولى اى في الثلاثة أنّه اذا كان بصفات الحيض يحكم  
بحيضيته وتدع الصلوة في اليوم الأول لالاطلاق رواية يونس بل لأخبار الصفات وأما اذا لم  
يكن بصفات الحيض لم يكن حيضاً الا اذا كان في أيام العادة لرواية على بن جعفر عن أخيه  
موسى عليه السلام أنّه قال في حديث: ولا غسل عليها من صفرة الا من صفرة تراها في أيام  
طمثها فان رأيت صفرة في أيام طمّتها تركت الصلوة كتركها للدم<sup>(٢)</sup> .  
الا أن يدلّ الاجماع على خلافه فالأحوط أن تجمع بين اعمال المستحاضة وتروك  
الحائض .

وأما الصورة الثانية اى ماتراه بعد الثلاثة الى العشرة فينبغى التفصيل المذكور في  
الثلاثة-فيها لأن قاعدة الامكان قد عرفت ما فيها والاجماع غير ثابت عندنا تحقّقه الا في ذات  
العادة ورواية محمد بن مسلم المقدمة-وان كانت مطلقه تشمل ما اذا رأيت صفرة ايضا الا  
أنّها معارضة بادلّ من الأخبار الكثيرة على أنّ الصفرة في غير أيام الحيض ليس بحيض نعم  
هى شاملة للصفرة في أيام العادة وليس لها معارض بالنسبة الى أيام العادة فالقول بأنّها اذا  
رأت بصفات الحيض بعد الثلاثة فهو حيض واذارت صفرة فليس بحيض-لا يخلو من وجه  
والأحوط الجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضة الفاقد للصفة هذا كلّ في المبتدئة وفي  
غير ذات العادة

وأما ذات العادة اذا تجاوزدمها عن عاداتها ولم يتجاوز العشرة فالذى يستفاد من  
الأخبار الكثيرة وجوب الاستظهار عليها في الجملة ومعنى الاستظهار- كما يستفاد من  
الأخبار- هو ترك العادة الى أن يظهر حالها ولكن في مدة الاستظهار اختلاف شديد بين تلك  
الأخبار فبعضها يدلّ على وجوب الاستظهار عليها بيوم .

كرواية اسحاق بن حريز قال: سألتني امرئة متّا أن أدخلها على ابي عبد الله

(١) جامع الأحاديث الباب ٤ من أبواب الحيض الحديث ١٣

(٢) جامع الاحاديث الباب ٦ من أبواب الحيض الحديث ٦

عليه السلام فاستأذنت لها فأذن لها فدخلت الى أن قال: فقالت له: ما تقول في المرة تبيض فتجوز أيام حيضها قال: انكان أيام حيضها دون عشرة أيام استظهرت بيوم واحد ثم هي مستحاضة<sup>(١)</sup> وهذه الرواية قد صرحت بأن مدة الاستظهار بيوم واحد وبعد ذلك اليوم تكون مستحاضة وبعضها يدل على وجوب الاستظهار بيومين كصحيحة زرارة قال: قلت له: النفساء متى تصلى قال: تقعد بقدر حيضها وتستظهر بيومين فان انقطع الدم والاغتسلت الى أن قال: قلت: والحائض قال: مثل ذلك سواء<sup>(٢)</sup>.

وبعضها يدل على وجوبه ثلاثة أيام كموثقة سماعة قال: سألته (ع) عن المرأة ترى الدم قبل وقت حيضها فقال: اذارت المرأة الدم قبل وقت حيضها فلتدع الصلوة فانها ربما يعجل بها الوقت وانكان أكثر أيامها التي تبيض فيهن فلتربص ثلاثة أيام بعد ماتمضى أيامها فاذا تربصت ثلاثة أيام ولم ينقطع الدم عنها فلتصنع كما تصنع المستحاضة<sup>(٣)</sup>. ومثلها غيرها وبعضها يدل على وجوب الاستظهار الى عشرة أيام مثل موثقة يونس قال: قلت لأبي عبد الله (ع): امرأة رأته في حيضها حتى جاوز وقتها متى ينبغي لها أن تصلى قال: تنظر عدتها التي كانت تجلس ثم تستظهر لعشرة أيام<sup>(٤)</sup>.

وهذه الروايات - كما تراها - شديدة الاختلاف جداً بحيث يصعب الجمع بينها وقيل في الجمع بينها بحمل الأخبار الدالة على اليوم واليومين والثلاثة على العشرة بأن يقال: إن كل واحد منها لا ينفي العشرة فان اثبات الشيئي لا ينفي ما عداه ولكن فيه ما لا يخفى فان بعض تلك الأخبار قد صرح على أن ما عدا اليوم الواحد مثلاً هو استحاضة

وقيل في الجمع بحمل الأخبار المختلفة على الحالات المختلفة في النساء فيحمل اليوم الواحد على ما اذا تجاوز الدم العادة بيوم واحد والاثنان على ما اذا تجاوز بيومين والثلاثة على ما اذا تجاوز عن العادة الى ثلاثة أيام والعشرة على ما اذا تجاوز الى العشرة. وفيه ايضاً أنه خلاف مفروض تلك الأخبار فان المفروض فيها أن دمها قد اسمر الى

(١) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب الحيض الحديث ١٣

(٢) جامع الأحاديث الباب ٢٨ من أبواب الحيض الحديث ٣

(٣) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب الحيض الحديث ٨

(٤) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب الحيض الحديث ١٢

أن حكموا عليهم السلام بأن الدم بعد أيام الاستظهار-دم الاستحاضة وهذا لايناسب انقطاع الدم.

وقيل في الجمع بينها غير ذلك مما لا يخلو أكثرها عن المناقشة فالأولى في الجمع بينها بحمل هذه الروايات المختلفة على التخيير بأن تتخير المرثة تستظهر يوماً واحداً و يومين وثلاثة أيام والى عشرة أيام وكل واحد من هذه الأيام المختلفة واجب تخييرى تتخير المرثة بالأخذ بأى واحد منها والشاهد لهذا الجمع الروايات المستفاد منها التخيير بأن عطف الاثنين والثلاثة على الواحد باو المفيدة للتخيير في هذه المقامات مثل صحيحة البنزطى عن ابى الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته عن الحائض كم تستظهر قال: تستظهر بيوم او يومين او ثلاثة<sup>(١)</sup>.

ورواية سعيد بن يسار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرثة تحيض ثم تطهر وربما رأته بعد ذلك الدم الرقيق بعد اغتسالها من طهرها فقال: تستظهر بعد أيامها بيومين او ثلاثة<sup>(٢)</sup> ورواية اسماعيل الجعفي عن ابى جعفر عليه السلام قال: المستحاضة تقعد أيام قرئها ثم تحتاط بيوم او يومين<sup>(٣)</sup>.

ثم انه قد اختلف في وجوب الاستظهار واستحبابه فذهب بعض الأصحاب الى استحبابه جمعاً بين هذه الأخبار والأخبار الدالة على نحو الاطلاق بأن الدم اذا كان صفرة فيما بعد أيام العادة فليس بجيظ كرواية اسماعيل الجعفي عن ابى عبد الله عليه السلام قال: اذارت المرثة الصفرة قبل انقضاء أيام عدتها لم تصل وان كانت صفرة بعد انقضاء أيام قرئها صلت<sup>(٤)</sup> وهد المضمون أخبار كثيرة ولكن في هذا الحمل ما لا يخفى فانه لا يمكن حمل مثل قوله<sup>(٥)</sup>: تستظهر بيوم ثم هي مستحاضة على الاستحباب وكذا مفهوم رواية البصرى قال: سألت اباعبدالله<sup>(٥)</sup> عن المستحاضة أيطأها زوجها وهل تطوف بالبيت قال: تقعد أيامها التي كانت تحيض فيه فان كان قرئها مستقيماً فلتأخذه وان كان فيه خلاف فلتحتط بيوم او يومين<sup>(٥)</sup>.

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب الحيض الحديث ٦-٧

(٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب الحيض و الباب ٦ الحديث ١١

(٥) جامع الأحاديث الباب ٢٦ من أبواب الحيض الحديث ٤-٢

فإن مفهومها جواز الوقاع بعد الاحتياط بيوم او يومين ولا يمكن حمل مثل هذا على الاستحباب مضافاً الى أنه كيف يمكن حمل هذه الأخبار الدالة على الاستظهار-على الاستحباب ولا معنى لاستحباب ترك العبادة مع الحكم في تلك الأخبار بأنها طاهرة ويجب عليها الغسل والصلوة فلاحظ تنمة الروايات التي ذكرناها آنفاً بل استحباب العكس أولى اى يستحب لها حينئذٍ فعل الصلوة.

ويتلوه في الضعف حمل أخبار الاستظهار على الاباحة كما عن الذخيرة ويمكن أن يكون وجهه حمل الأوامر الواردة في هذه الأخبار على مورد توهم الحظر فانها لا تفيد ازيد من الاباحة وفيه ايضا ما قر.

وقيل في الجمع بحمل أخبار العادة على ما عدا أيام الاستظهار بأن يقال: أن أيام الاستظهار حيث ان الشارع حكم بتحريض المرءة فيها بحكم أيام العادة فكأنه قد وسع الشارع في أيام العادة-بهذه الأخبار فلسانها لسان الحكومة مثل ما اذا قال: اذا غربت الشمس خرج الوقتان اى وقت الظهر والعصر ثم قال في مورد آخر: من أدرك ركعة من الوقت فقد أدرك الوقت فإنه اذا ادرك ركعة من صلوة العصر في آخر الوقت فمع كون معظم صلوته وقع خارج الوقت فاللازم أن تصير قضاء بمقتضى الرواية الاولى ومع ذلك فقد وسعت هذه الرواية الوقت بلسان الحكومة.

ولكن حمل هذه الأخبار على ذلك وان كان ليس ببعيد الا أنه لا يخلو من اشكال لأن الحكم بكونه حياً في اليوم الأول من أيام الاستظهار او اليوم الثاني والثالث ايضا اولى العشرة على اختلاف الأقوال والأخبار-حكم ظاهري جعله الشارع تكليفاً للشاكة في كون الدم حياً.

وأما اذا تجاوزدمها عن العشرة فالحكم بكون ما تجاوز عن عاداتها الى أن تجاوز عن العشرة كله ليس بجيـض حكم واقعي بالنسبة الى ما بعد العشرة وظاهري بالنسبة الى العشرة وكيف يمكن حمل دليل واحد على الحكم الظاهري والواقعي معاً.

وقيل في وجه الجمع بحمل أخبار العادة على ما اذا رأته صفرة بعد أيام العادة وحمل أخبار الاستظهار على ما اذا رأته بصفات الحيض والشاهد لهذا الجمع ملاحظة أخبار العادة فإن أكثرها فيه التعبير عن الدم المتجاوز عن العادة-بالصفرة مثل قوله (ع) في رواية معاوية

ابن حكيم: الصفرة قبل الحيض بيومين فهو من الحيض وبعد أيام الحيض ليس بحيض وهي في أيام الحيض حيض<sup>(١)</sup> ولكن يرد هذا الحمل رواية سعيد بن يسار المتقدمة قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن المرثة تحيض ثم تطهر ثم رأته بعد ذلك الشبيء من الدم الرقيق بعد اغتسالها من طهرها فقال: تستظهر بعد أيامها بيومين او ثلاثة<sup>(٢)</sup>.

فأنها صريحة في وجوب الاستظهار عليها وان رأته صفرة وربما حملت أخبار الاستظهار على ذات العادة غير المستقيمة بأن يزيد او ينقص من عاداتها يوم او يومان بناء على عدم قدح مثل ذلك في العادة بأن كانت الزيادة او النقص أحياناً بحيث لا تخرج بذلك عن العادة وحمل أخبار العادة على ذات العادة المستقيمة والشاهد لهذا الجمع رواية البصري المتقدمة قبيل ذلك قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن المستحاضة أيطأها زوجها وهل تطوف بالبيت قال: تقعد أيام أقرائها التي كانت تحيض فيها.

فان كان قرنها مستقيماً فلتأ خذبه وان كان فيه خلاف فلتحتط بيوم او يومين. بناء على ظهور أقرائها التي كانت تحيض فيها- في أيام العادة ثم قسم (ع) العادة الى من استقامت عاداتها وغيرها.

ولكن يمكن أن يقال: انّ المراد باستقامة القرء هو استقامة الحيض لاستقامة العادة فانّ القرء هنا بمعنى الحيض فح التقسيم الى ذات العادة وغيرها لا ذات العادة المستقيمة وغيرها بل يمكن دعوى ظهور الرواية في ذلك ولا أقلّ من تساوى الاحتمالين وقيل: غير ذلك من وجوه الجمع مما لا يخلو من اشكال.

فالأولى ما ذكره شيخنا المرتضى قده في الجمع بين الطائفتين من الأخبار من أنّ أخبار العادة محمولة على ما اذا تجاوز دمها عن العشرة وأخبار الاستظهار على ما اذا لم يتجاوز عنها فأخبار الاستظهار في الحقيقة مخصصة لأخبار العادة فانّ أخبار العادة- وان كانت مطلقة تشمل ما اذا تجاوز دمها عن العادة ولو بيوم او يومين او ثلاثة او الى العشرة- الاّ أنّه لا بد من تقييدها بيوم او يومين او ثلاثة أيام او الى العشرة على اختلاف الأقوال والأخبار والشاهد لهذا الجمع والتقييد هو نفس أخبار الطرفين اى أخبار العادة وأخبار الاستظهار فانّ الاستفادة

(١) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب الحيض الحديث ٣

(٢) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب الحيض الحديث ٧

من أخبار العادة هو كونها كثيرة الدم مثل قول الصادق عليه السلام في رواية داود مولى ابى المعز العجلي قال سألته عن المرثة تحيض ثم يمضى وقت طهرها وهى ترى الدم قال: (فقال خل) تستظهر بيوم ان كان حيضها دون العشرة أيام فان استمر الدم فهى مستحاضة وان انقطع الدم اغتسلت وصلّت قال: قلت له: فالمرثة يكون حيضها سبعة أيام او ثمانية أيام حيضها دائم مستقيم ثم تحيض ثلاثة أيام ثم ينقطع عنها الدم فترى البياض لاصفرة ولاده قال: تغتسل وتصلّى قلت: تغتسل وتصلّى وتصوم ثم يعود الدم قال: اذارت الدم أمسكت عن الصلوة والصيام قلت: فانها ترى الدم يوماً وتطهر يوماً فقال: اذارت الدم أمسكت عن الصلوة، واذارت الطهر صلّت... الخبر<sup>(١)</sup>.

فانّ الظاهر منها أنّ موردها المرثة المعتادة التى استمرها الدم فترى يوماً طهراً و يوماً دماً وكذا رواية يونس بن يعقوب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: امرأة رأت الدم فى حيضها حتى جاوز وقتها متى ينبغى لها أن تصلّى قال: تنتظر عدتها التى كانت تجلس ثم تستظهر بعشرة أيام فان رأت الدم صيباً فلتغتسل فى وقت كلّ صلوة<sup>(٢)</sup>.

فانه وان ذكر فيها الاستظهار بعشرة أيام فتكون من الروايات الدالة على وجوب الاستظهار الا أنّ قوله (ع): فان رأت الدم صيباً ظاهر بل صريح فى استمرار الدم وهذه الرواية تصلح شاهداً للجمع بين أخبار العادة وأخبار الاستظهار حيث انه عليه السلام فصل بين ما اذا انقطع الدم على العشرة فحكم بكون الجميع حيضاً وبين ما اذا تجاوز عنها فحكم بوجوب الغسل والصلوة عليها ومثل هذين الخبرين فى افادة الاستمرار رواية حريز قال: سألتنى امرأة منّا أن أدخلها على ابي عبد الله عليه السلام فاستأذنت لها فأذن لها فدخلت الى أن قال: فقالت له: أصلحك الله ما تقول فى المرثة تحيض فتجاوز أيام حيضها دون عشرة أيام — استظهرت بيوم واحد ثم هى مستحاضة — قالت: فانّ الدم يستمر بها الشهر والشهرين والثلاثة كيف تصنع بالصلوة قال: تجلس أيام حيضها ثم تغتسل لكل صلوتين الخبر<sup>(٣)</sup>.

وهذه الرواية مضافاً الى أنّه يستفاد منها أنّ مورد السؤال مستمرة الدم — يستفاد منها

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب الحيض الحديث ٩-١٢

(٣) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب الحيض الحديث ١٣.



ايضا أنه اذا استمر بها الدم وتجاوز عن العشرة فالحيض أيام عادتها فقط وبعد العادة هي مستحاضة كما ذكره المشهور لأنها تكون حائضاً الى العشرة وبعد العشرة تكون مستحاضة ويشهد لهذا الجمع ايضاً نفس أخبار الاستظهار فان معنى الاستظهار هو طلب الظهورى تترك العبادة حتى يظهر لها حالها من أنها حائض او مستحاضة وفي بعض تلك الأخبار التعبير بالاحتياط كرواية اسماعيل الجعفي عن ابي جعفر عليه السلام قال: المستحاضة تقعد أيام أقرانها ثم تحتاط بيوم او يومين فان هي رأت طهراً اغتسلت وان هي لم تر طهراً اغتسلت واحتشت الخبر<sup>(١)</sup>.

فان الظاهر من هذه الرواية والروايات الأخر الواردة في الاستظهار- أن الاستظهار لأجل كشف الحال فان انكشف الحال وانقطع الدم الى العشرة او مادونها تبين كون الدم حيضاً وان تجاوز تبين كونه استحاضة حتى في أيام العشرة لكن بعد أيام العادة يجب عليها قضاء ما فاتها من الصلوة والصيام وان كانت هذه الأخبار لم تتعرض للقضاء اذا تجاوزت الدم عن العشرة لدلالة الأخبار الأخر على وجوب الصلوة والصوم على المستحاضة.

وأخبار الاستظهار وان دلت على وجوب الاستظهار وترك العبادة في يوم او يومين او ثلاثة او الى العشرة الآن هذا الحكم حكم ظاهري لها لاحتمال كونها حائضاً وبعد كشف الخلاف تعلم أن العبادة كانت واجبة عليها في أيام الاستظهار وهذا نظير ما اذا رأت الدم في أيام عادتها يوماً او يومين وتركت العبادة ثم ظهر أنه لم يستمر ثلاثة أيام فانها وان كانت بحسب الظاهر مكلفة بترك العبادة الا أنها بعد كشف الخلاف تعلم انها لم تكن حائضاً وفاتت العبادة عنها فيجب عليها قضائها قطعاً هذا كله اذا أمكن الجمع بين الأخبار وأما اذا قلنا بعدم امكان الجمع بينها وطرحنا أخبار الطرفين للتعارض الواقع بينها فالمرجع في الدم المتجاوز عن العادة غير المتجاوز عن العشرة هو الاستصحاب بأن يقال: ان هذا الدم كان قبل انقضاء العادة حيضاً فالأصل بقاءه على الحيضية بعد العادة.

ولكن لا بد في الاستصحاب من بقاء الموضوع والمفروض هنا ارتفاعه قطعاً فان الدم الذى كان في أيام العادة قد ارتفع وهذا الدم المتحقق بعد أيام العادة ليس ذلك الدم فلا يمكن استصحابه الا أن يقال: انه يكفي البقاء بنظر العرف لا البقاء الدقى الفلسفى وهذا

(١) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب الحيض الحديث ١

الدم بعد أيام العادة وان لم يكن متحداً مع الدم في أيام العادة بحسب الدقة العقلية الا أنّ العرف يراه مادماً واحداً نظير ما اذا كان ماء النهر مضافاً ثم صار صافياً في الجملة فيشك بذلك في اضافته فيستصحب اضافته مع أنّ الماء الصافي في الجملة غير الماء المعلوم اضافته قطعاً ولكن بنظر العرف هما ماء واحد حيث أنّ مجراهما واحد لشدة اتصالهما وعلى فرض عدم امكان جريان استصحاب الحيضية يمكن جريان الاستصحاب بتقريبين آخرين الاوّل جريان الاستصحاب بالنسبة الى المرثة بأن يقال: أنّ هذه المرثة كانت في أيام عادتها حائضاً فالأصل بقائها على الحيضية وهذا لا يرد عليه تبدل الموضوع فإنّ الموضوع في القضية هي المرثة وهى باقية فالقضية المشكوكة والمتيقنة موضوعها واحد.

والتقريب الثاني استصحاب الحكم بأن يقال: هذه المرثة كان يحرم عليها العبادة ودخول المساجد والوقوع في أيام العادة فالأصل بقاء هذه الأحكام بعد انقضاء العادة مادام الدم باقياً.

### فرعان يتعلقان بتجاوز الدم عن العشرة:

#### واستمراره الى شهر او شهرين او سنة او سنتين:

الأوّل أنّ ذات العادة اذا تجاوز دمها عن العشرة تجعل عادتها حيضاً كما عرفت سواء أكان بصفات الحيض ام لاخلافاً للقول غير المشهور حيث حكم بالحيضية اذا كان مع الصفات دون غيرها وبعدياً أيام العادة يحكم بكونه استحاضة سواء أكان بصفات الحيض ام بصفات الاستحاضة واذا كانت عادتها بالتميز بأن كانت ترى مثلاً في كلّ شهر من أوّل الشهر الى سبعة أيام بصفات الحيض فالظاهر جعل ما كان بصفات الحيض حيضاً وما كان بصفات الاستحاضة استحاضة مالم يعارضه دم آخر بصفات الحيض بأن رأته يوماً بصفات الحيض خمسة أيام في أوّل الشهر ثم رأته خمسة أيام بصفات الاستحاضة ثم رأته خمسة أيام ايضاً بصفات الحيض فانه لا يمكن جعل كلا الدمين اى الأوّل والثالث حيضاً فلا بدّ لها من أن تحتاط في كلا الدمين الا أن يكون أحدهما واقعاً في ايام العادة فانه حيض دون الآخر فانه ليس بحيض لعدم تحلّل أقلّ الطهر بينهما.

وان رأته يوماً بصفة الاستحاضة في أيام عادتها التي تحققت بالصفات فالظاهر أنّه

حيض فح ان رأته بعد ذلك دمًا بصفات الحيض فالظاهر أنه استحاضة لأن العادة مقدّمة على الصفات.

وإذا رأته في أيام العادة الدم بصفات الحيض ثم رأته بصفات الاستحاضة بمقدار أقل الطهر ثم رأته ثانياً الدم بصفات الحيض فالظاهر أن الدم الأول فقط حيض دون غيره وان كان بصفات الحيض لتقديم ما في العادة على غيرها.

الفرع الثاني الظاهر أن المبتدئة - وهي التي لم تر الدم قط كما عن المشهور والمرأة التي لم تستقر لها العادة كما عن بعض آخر - تجعل ما بصفة الحيض حياً وما بصفة الاستحاضة استحاضة فتكليفها تمييز الحيض عن غيره بالأوصاف لا الرجوع إلى الأقران أو الروايات والدليل على ذلك الروايات الدالة على تمييز الحيض عن الاستحاضة بالصفات عند الاختلاط. كحسنة حفص البخترى قال: دخلت على ابي عبد الله عليه السلام امرئة فسألته عن المرئة يستمر بها الدم فلا تدري أحيض هو وغيره قال: فقال لها: إن دم الحيض حار عيب أسود له دفع وحرارة ودم الاستحاضة أصفر بارد (١).

ورواية اسحاق بن جرير قال: سألتني امرأة متاً أن أدخلها على ابي عبد الله عليه السلام فاستأذنت لها فأذن لها فدخلت إلى أن قال: قالت: فان الدم يستمر بها الشهر والشهرين والثلاثة كيف تصنع بالصلوة قال: تجلس أيام حيضها ثم تغتسل لكل صلوتين قالت: إن أيام حيضها تختلف عليها وكان يتقدم الحيض اليوم واليومين والثلاثة ويتأخر مثل ذلك فما علمها به قال: دم الحيض ليس به خفاء وهو دم حار تجده حرقة ودم الاستحاضة دم فاسد بارد الحديث (٢). ولكن يستفاد من بعض الأخبار أن وظيفة المبتدئة الرجوع إلى الروايات أي روايات الست أو السبع أي جعل حيضها في كل شهر ستة أيام أو سبعة أيام كمرسل يونس الطويل عن ابي عبد الله عليه السلام فإنه (ع) بعد ما بين فيه وظيفة ذات العادة ووظيفة الناسية لها قال: وأما النسبة الثالثة ففي (فهى) التي ليس لها أيام متقدمة ولم تر الدم قط ورأت أول ما أدركت واستمر بها فإن ستة هذه غير ستة الأولى والثانية وذلك أن امرأة يقال لها: حمنة بنت جحش أنت رسول الله صلى الله عليه وآله فقالت: انى استحضت حيضة شديدة فقال

(١) جامع الأحاديث الباب ٣ من أبواب الحيض الحديث ١

(٢) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب الحيض الحديث ١٣

لها: احتشى كرسفاً.

فقلت: إنه أشد من ذلك أتى أثجه ثجاً فقال: تلجمى وتحيصى فى كل شهر فى علم الله ستة أيام اوسبعة أيام ثم اغتسلى للفجر غسلاً وأخرى الظهر وعجلى العصر وأخرى المغرب وعجلى العشاء واغتسلى غسلاً الخبز<sup>(١)</sup>.

فيستفاد من اطلاق هذا الحديث ان ستة المبتدئة ووظيفتها الرجوع الى الروايات لالى التميز بالصفات فيقع التعارض بين هذا الخبر والأخبار الدالة على التميز بالصفات الشاملة باطلاقها للمبتدئة ويمكن الجمع بينهما بجمل هذا الخبر على ما اذارت الدم على لون واحد واستمر كما ربما يظهر ذلك من قولها: أتى أثجه ثجاً أى أصبه صباً والمراد بذلك كثرة الدم فان كثرة الدم ومجيئه بتدافع وشدة يلزم غالباً كونه بلون واحد وهو غلظته وحدته وحرارته و حرته بل يظهر من آخر الرواية التصريح بذلك حيث قال (ع) فى بيان حكم الناسية: وان اختلطت عليها أيامها وزادت ونقصت حتى لا تقف منها على حد ولا من الدم على لون عملت باقبال الدم وادباه الى أن قال (ع): فان لم يكن الأمر كذلك ولكن الدم أطبق عليها فلم تزل الاستحاضة دائرة وكان الدم على لون واحد وحالة واحدة فسنتها السبع والثلاث والعشرون لأن قصتها كقصبة حمئة حين قالت: أتى أثجه ثجاً.

فيستفاد منه أن الدم اذا كان على لون واحد فسنة المرأة—سواء كانت ناسية او مبتدئة—السبع والثلاث والعشرون أى تحيض سبعة أيام وتصلى وتصوم ثلاثة وعشرين يوماً فان تنظير الناسية بالمبتدئة يظهر منه أن المبتدئة المفروضة فى الرواية كان دمها على لون واحد.

## (فصل فى أحكام الحائض)

نجزم على الحائض أمور.

الأول قراءة سور العزائم أو آياتها كما مر فى الجنب.

الثانى المكث فى غير المسجدين ودخول المسجدين أى المسجد الحرام ومسجد التنبى صلى

الله عليه وآله وسلم.

الثالث مسس كتابة القرآن ومسس أسماء الجلالة وأسماء التنبى والائمة بل أسماء الأنبياء

عليهم السلام والدليل على ذلك ما مر فى الجنب.

الرابع الاتيان بالعبادات من الصلوة والصوم ويجب عليها بعد الطهر قضاء الصيام دون الصلوة والدليل على ذلك رواية زرارة عن احدهما عليهما السلام قال: اذا كانت المرثة طامثاً فلا تحل لها الصلوة<sup>(١)</sup>

ورواية عمر بن اذينة عن زرارة قال: سألت ابا جعفر عليه السلام عن قضاء الحائض الصلوة ثم تقضى الصيام قال: ليس عليها أن تقضى الصلوة وعليها أن تقضى صوم شهر رمضان الحديث<sup>(٢)</sup> ونحوهما غيرهما من الأخبار الكثيرة.

الخامس يحرم على زوجها أن يجامعها في القبل ولا يحرم عليه سائر الاستمتاع حتى الوطى في الدبر على المشهور وتجب عليه الكفارة بدنياران جامعها في أول الحيض و بنصف الديناران جامعها في وسطه و بربع الديناران جامعها في آخره.

أما حرمة المجامعة فتدلّ عليها رواية مالك بن أعين قال: سألت ابا جعفر عليه السلام عن المستحاضة كيف يغشاها زوجها قال: تنظر الأيام التي كانت تحيض فيها وحيضها مستقيمة فلا يقربها في عدة تلك الأيام من ذلك الشهر و يغشاها فيما سوى ذلك من الأيام ولا يغشاها حتى يأمرها فتغتسل ثم يغشاها ان أراد<sup>(٣)</sup>.

والمراد بالمستحاضة الكثيرة الدم ويستفاد من هذه الرواية عدم جواز غشيانها قبل الغسل وان صارت نقيّة من الحيض وهو مخالف لما عليه كثير من الأعلام ويمكن حمل هذه الجملة اى قوله ولا يغشاها حتى يأمرها فتغتسل -على الكراهة. والدليل على حرمة وطئها ايضا من الآيات قوله تعالى *وَاعْتَرَلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ*<sup>(٤)</sup> وأما الأخبار فهي كثيرة (راجع ب ٢١ من أبواب الحيض من جامع الأحاديث).

ويدل على جواز الاستمتاع بما عد الفرج رواية عبدالله بن بكير عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا حاضت المرأة فليأتها زوجها حيث شاء ما اتقى موضع الدم<sup>(٥)</sup>.

(١) جامع الأحاديث الباب ١٦ من أبواب الحيض الحديث ١

(٢) جامع الأحاديث الباب ١٣ من أبواب الحيض الحديث ٣

(٣) جامع الأحاديث الباب ٢١ من أبواب الحيض الحديث ١

(٤) سورة البقرة الآية ٢٢٢

(٥) جامع الأحاديث الباب ٢١ من أبواب الحيض الحديث ١٦

ورواية عبدالله بن سنان قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: ما يحلّ للرجل من امرأته وهي حائض فقال: مادون الفرج (١).

والفرج وان كان صادقاً على القبل والدبر الآنّ في بعض الأخبار التصريح بالقبل كرواية عبدالكريم (الملك) بن عمر قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام ما لصاحب المروة الحائض منها فقال: كلّ شيء ما عدا القبل يصيبه منها بعينه (٢).

وأما ما روى عن عبدالرحمن بن ابي عبدالله قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل: ما يحلّ له من الطامث قال: لاشيء له حتى تطهر (٣) فطروح او ماؤل قال الشيخ قدّه: لاشيء له من الوطى في الفرج وان كان له مادون ذلك انتهى وأما ما دلّ على وجوب الكفارة فكثير منها ما دلّ على وجوب الدينار في أول الحيض ونصف الدينار في وسطه وربع الدينار في آخره كرواية داود بن فرقد عن ابي عبدالله عليه السلام في كفارة الطمث: أنه يتصدق اذا كان في أوله بدينار وفي وسطه (اوفي اوسطه) بنصف دينار وفي آخره ربع دينار (٤) ومنها ما دلّ على وجوب دينار على من جامعها من غير تفصيل كرواية محمد بن مسلم قال: سألت عمّن أتى امرأته وهي طامث قال: يتصدق بدينار ويستغفر الله تعالى (٥) ومنها ما دلّ على وجوب نصف دينار على من جامعها من دون تفصيل كرواية ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال: من أتى حائضاً فعليه نصف دينار يتصدق به (٦).

ويمكن حمل جميع هذه الأخبار على الاستحباب اى استحباب الكفارة للتسامح الظاهر في بيان مقدارها مع أنّ في بعض الأخبار - ما استفاد أنّه يكفيه الاستغفار كرواية اسماعيل بن الفضل الهاشمي قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل أتى أهله وهي حائض قال: يستغفر الله تعالى ولا يعود قلت: فعليه أدب قال: نعم خمسة وعشرون سوطاً ربع حدّ الزاني وهو صاغر لأنه أتى سفاحاً (٧).

وفي بعض الأخبار ما يدلّ على كفاية التصدق على مسكين واحد بقدر شعبه كرواية

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ٢١ من أبواب الحيض الحديث ٢٠ - ١٨ .

(٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ٢١ من أبواب الحيض الحديث ٢٧ و الباب ٢٢ الحديث ١١

(٥) جامع الأحاديث الباب ٢٢ من أبواب الحيض الحديث ٣

(٦) (٧) جامع الأحاديث الباب ٢٢ من أبواب الحيض الحديث ٥ - ٨

عبيدالله بن علي الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام عن الرجل يقع على امرأته وهي حائض قال: يتصدق على مسكين بقدر شعبه (١).

فيستفاد من مجموع هذه الأخبار وغيرها-المساحة بالنسبة الى ما على الرجل الآتي أهله وهي حائض فلايبعد حمل مادلاً على وجوب الدينار او نصفه اوربعه عليه على الاستحباب وان كان الاحتياط ممالاينبغي تركه ثم انه يشمل وجوب الكفارة لمن أتى حائضاً أجنبية اولاً-يمكن أن يقال: انه وان كان المتبادر من الآية المباركة والاخبار-هو الزوجة الآن المناط ليس الزوجية بل كونها حائضاً مثلاً اذا قيل: اذا قطعت اصبع امراة فعليك كذا من الدية لايستفاد منه أنّ موضوع وجوب الدية هو قطع اصبع المرثة بل يستفاد منه أن الموضوع هو قطع الأصبع فح هذا الحكم ثابت لمن قطع اصبع الرجل ايضاً فكذا هنا.

فانّ قوله (ع) من أتى حائضاً فعليه كذايستفاد منه أنّ المناط اتيان الحائض لا اتيان امرأته في حال الحيض، وهل تتكرر الكفارة بتكرّر الوطى -قيل: بعدمه مطلقاً كما عن ابن ادريس وقيل بالتكرّر مطلقاً وقيل بالتكرّر مع تخلل الكفارة بأن وطئ وكفّر ثم وطئ ومنشأ الاختلافات أنّ النهى -أعنى قوله تعالى: ولا تقربوهن حتى يطهرن هل تعلق بالطبيعة بصرف وجودها او بالطبيعة السارية فان كان الأول فلا تتكرر لأنّ متعلق النهى هو ذات الطبيعة من حيث هي مع قطع النظر عن الأفراد والطبيعة تصدق على القليل والكثير.

بخلاف ما اذا تعلق بها على النحو الثاني فانّ متعلق النهى هي الأفراد لانفس الطبيعة فكلّ فرد من أفراد الطبيعة قد تعلق النهى به فكلّ فرد من أفراد الوطى حيث انه متعلق النهى -موجب للكفارة فلا بدّ من أن يستظهر من الأدلة-أنه على النحو الأول او الثاني ولايبعد أن يقال هنا: انّ الظاهر من قوله (ع): من أتى حائضاً الخ أن ما يوجب الكفارة هو اتيان الحائض فكلّ فرد من اتيانها يصدق عليه أنه أتى حائضاً خصوصاً مع تخلل الكفارة فلايبعد القول بتكرّر الكفارة عند تكرّر الوطى.

السادس يحرم طلاقها اجماعاً متابلاً من المسلمين كما في الجواهر ويقع باطلا اجماعاً متاً ومن بعض العامة خلافاً لأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل والدليل على بطلانه في حال الحيض الأخبار الكثيرة يجدها المراجع في باب الطلاق من الوسائل.

(١) جامع الأحاديث الباب ٢٢ من ابواب الحيض الحديث ١١

منها صحيحة الحلبي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يطلق امرئته وهي حائض قال: الطلاق على غير السنة باطل (١) واستثنى من هذا الحكم ثلاثة ١- طلاق غير المدخول بها ٢- طلاق الحامل ٣- طلاق الغائب عنها زوجها بحيث لا يتمكن من الاطلاع على حال زوجته والدليل على هذا الاستثناء الروايات المعتبرة.

منها صحيحة اسماعيل الجعفي عن ابي جعفر عليه السلام قال: خمس يطلقهن الرجل على كل حال الحامل والتي لم يدخل بها والغائب عنها زوجها والتي لم تحض والتي يئست من الحيض (٢).

وحدة الغيبة التي يجوز معها الطلاق على كل حال واختلاف الأقوال والأخبار فيه- موكول بباب الطلاق.

ومن احكام الحائض وجوب الغسل عليها بعد ما صارت طاهرة من الحيض لأجل العبادات المفروضة عليها وهذا الوجوب مقدّمى اى مقدّمة للعبادات الواجبة وليس وجوبه نفسياً خلافاً لبعض الأصحاب كصاحب المدارك .

فإن المترائى من الوجوب فى هذه الموارد ليس الا الوجوب للغير وليس له محبوبة ذاتية كما لا يخفى ثم ان كيفية هذا الغسل مثل غسل الجنابة فى جواز الاتيان به ترتيباً او ارتماساً كما يدلّ عليه خبر الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال: غسل الجنابة والحيض واحد (٣) وغير ذلك من الأخبار.

وهل يكفي هذا الغسل عن الوضوء ككفاية غسل الجنابة عنه اولاً بدّ معه من الوضوء قبله او بعده- المشهور عدم الكفاية وعن المرتضى قده وابن الجنيد والمقدّس الأردبيلي وصاحب المدارك وبعض المتأخرين القول بكفاية غسل الحيض عن الوضوء ومستند المشهور مرسله ابن ابي عمير عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال: كلّ غسل قبله وضوء الاّ غسل الجنابة (٤) وروايته الاخرى عن حماد بن عثمان او غيره عنه عليه السلام قال: فى كلّ غسل

(١) الوسائل الباب ٨ من أبواب الطلاق الحديث ٣

(٢) الوسائل الباب ٢٥ من أبواب الطلاق الحديث ١

(٣) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب الحيض الحديث ١

(٤) جامع الأحديث الباب ١٢ من أبواب الغسل الحديث ١١



وضوء الأغسل الجنابة<sup>(١)</sup>.

ورواية فقه الرضا: وليس في غسل الجنابة وضوء والوضوء في كلِّ غسل ما خلا غسل الجنابة لأنَّ غسل الجنابة فريضة تجزيه عن الفرض الثاني ولا تجزيه سائر الأغسال عن الوضوء لأنَّ الغسل سنّة والوضوء فريضة ولا تجزي سنّة عن فرض الى أن قال: فإن اغتسلت لغير جنابة فابدأ بالوضوء ثم اغتسل ولا يجزيك الغسل عن الوضوء فإن اغتسلت ونسيت الوضوء فتوضّأ وأعد الصلوة<sup>(٢)</sup>.

ومستند من قال بكفاية مطلق الغسل عن الوضوء أخبار كثيرة فيها الصحيح والموثق منها مكاتبة محمد بن عبدالرحمن الهمداني الى ابي الحسن الثالث عليه السلام يسأله عن الوضوء للصلوة في غسل الجمعة فكتب (ع): لا وضوء للصلوة في غسل الجمعة ولا غيره<sup>(٣)</sup> وهذه الرواية لا يتطرق فيها بعض الاحتمالات المتطرفة في بعض الأخبار الآتية من احتمال أن يكون المراد بالغسل غسل الجنابة او يكون الوضوء من شرائط صحّة الغسل فإن هذه الرواية صريحة بأنّ الوضوء المسئول عنه هو الوضوء للصلوة وكذا هي صريحة بكفاية ما عدا غسل الجنابة من غسل الجمعة وغيره الشامل باطلاقه لجميع الأغسال - عن الوضوء.

ومنها موثقة عمار الساباطي قال: سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الرجل اذا اغتسل من جنابته (جنابة خ ل) او يوم جمعة او يوم عيد هل عليه الوضوء قبل ذلك او بعده فقال: لا - ليس عليه قبل ولا بعد قد أجزأه الغسل والمرأة مثل ذلك اذا اغتسلت من حيض او غير ذلك فليس عليها الوضوء لا قبل ولا بعد قد أجزأها الغسل<sup>(٤)</sup>.

وهذه الرواية ايضا ظاهرة في كفاية مطلق الغسل عن الوضوء ومنها رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال: الغسل يجزي عن الوضوء وأتى وضوء أطهر من الغسل<sup>(٥)</sup> ونوقش في دلالة هذه الرواية بأنّ الألف واللام في الغسل اما أن تكونا للجنس او للعهد فان كانتا للجنس فلازمه كفاية مطلق الغسل عن الوضوء سواء كان من الاغسال الواجبة او المسنونة بل وان لم يكن من الأغسال المشروعة لأن معناه أن ماهية الغسل يكفي

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ١٢ من أبواب الغسل الحديث ١١ - ١٠

(٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ١٢ من أبواب الغسل الحديث ٦ - ٧

(٥) جامع الأحاديث الباب ١٢ من أبواب الغسل الحديث - ١

عن ماهية الوضوء فلازمه جواز الاتيان بالغسل في مقام الوضوء الواجب دائماً وهذا لا يلتزم به أحد.

وانكان المراد من الألف واللام العهد فامّا أن يكون المراد بالغسل غسل الجنابة او جميع الأغسال المشروعة ولا ترجيح للاحتمال الثاني على الاحتمال الأوّل بل الترجيح يكون للاحتمال الأوّل لكثرة الابتلاء بغسل الجنابة دون سائر الأغسال فيمكن أن يكون المراد بالغسل غسل الجنابة فلا يشمل سائر الأغسال مع هذا الاحتمال.

ومنها رواية عبدالله بن سليمان قال: سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول: الوضوء بعد الغسل بدعة (١) وفي بعض الأخبار مرسلًا: بأنّ الوضوء قبل الغسل وبعده بدعة (٢) وأمّا الأخبار المتقدمة الدالة على وجوب الوضوء مع الغسل الاغسل الجنابة فيمكن الجواب عنها بأنّ مرسله ابن ابي عمير لا تكافئ هذه الأخبار الصحيح بعضها لارسالها مع أنها ليست صريحة في الوجوب فيمكن حملها على الاستحباب وروايته - اي ابن ابي عمير - عن حماد بن عثمان يمكن أن تكون بعينها هذه الرواية المرسله وعلى فرض تعددها حيث أنّ المروي عنه مرّد بين حماد وغيره فهي ايضا كالمرسلة ورواية فقه الرضا وانكانت من حيث الدلالة لاشبهه فيها الاّنه لا يمكن الاعتماد عليها لعدم العلم بصدور فقه الرضا عن الامام الثامن صلوات الله عليه فالعمل ح على الأخبار الدالة على أن لا وضوء مع مطلق الغسل سواء أكان جنابة ام غيرها.

لكنّ الانصاف أنّ هذه الأخبار مع كثرتها وصحة بعضها لا تعارض مرسله ابن ابي عمير لانخبار ضعفها بعمل جلّ الأصحاب وهذه الأخبار مع أنّها بمرأى منهم لم يعملوا بها مع كون بعضها صحيحاً فيعلم من ذلك وجود علة فيها حتّى أعرض الأصحاب عنها حتّى أنّ الصدوق (قدس سره) جعل مضمون مرسله ابن ابي عمير في اعتقاداته - من دين الامامية مع تبخره في الأخبار فيعلم كون هذه الاخبار معرضاً عنها عند الأصحاب فالأحوط بل لا يخلو عن قوة - وجوب الوضوء قبل الغسل او بعده.

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ١٢ من أبواب الغسل الحديث ٥ - ٤

## المبحث السابع

في الاستحاضة. كل دم لا يمكن جعله حيضاً بأن كان أقل من الثلاثة أو أكثر من العشرة أو لم يتخلل بين دم الحيض وبينه أقل الظهر - وهو عشرة أيام على المشهور وكذا الدم بعد اليأس والدم الذي لا يمكن جعله حيضاً ولا نفاساً ولم يكن من العذرة - فهو دم الاستحاضة وهو على ثلاثة أقسام على المشهور قليلة ومتوسطة وكثيرة خلافاً لابن أبي عقيل حيث جعلها قسمين متوسطة وكثيرة ولم يوجب للقليلة غسلاً ولا وضوءاً وخلافاً لابن الجنيد حيث جعلها قسمين أيضاً لأنه حكم بوجود الغسل الواحد في كل يوم وليلة للقليلة وألحق المتوسطة بالكثيرة في وجوب تثليث الاغسال والروايات أيضاً خالية عن تثليث الاقسام بل الذي يستفاد منها - هو كون الاستحاضة على قسمين الأول ما يثقب الدم الكرسف والمراد به هو القطنه والمراد بثقبه للكرسف نفوذ الدم فيه.

فلنذكر أولاً بعض تلك الأخبار حتى يتضح المراد فنقول - ومن الله الاستعانة - روى الكليني والشيخ قدس سرهما عن معاوية بن عمارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال: المستحاضة تنتظر أيامها فلا تطلى فيها ولا يقرها بعلها فاذا جازت (جاوزت خ ل) أيامها ورأت الدم يثقب الكرسف اغتسلت للظهر والعصر تؤخر هذه وتعمجل هذه وللمغرب والعشاء الآخرة غسلاً تؤخر هذه وتعمجل هذه وتغتسل للصبح وتحتشى وتستتفر الى أن قال: وان كان الدم لا يثقب الكرسف توضع ودخلت المسجد وصلت كل صلاة بوضوء وهذه يأتها زوجها الآتى أيام حيضها (١).

وروي أيضاً مسنداً - في الموثق - عن سماعة قال: قال: المستحاضة اذا ثقب الدم الكرسف اغتسلت لكل صلاتين وللغسل غسلاً وان لم يجز الدم الكرسف فعلها الغسل لكل

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب الاستحاضة الحديث ١

يوم مرة والوضوء لكل صلاة وان أراد زوجها أن يأتيها فحين تغتسل، هذا ان كان دمها عبيطا وان كان صفرة فعليها الوضوء<sup>(١)</sup> قوله: وان لم يجز الدم الكرسف الخ يستفاد منه أن المفروض في الفرض الأول الذي حكم فيه بوجوب الغسل لكل صلتين- هو ما اذا جاوز الدم الكرسف.

وعدم التجاوز له فردان الأول ما اذا دخل الدم في الكرسف ولكن لم يجاوزه والثاني ما اذا لم يدخل الكرسف اصلا وهذا هو القليلة فقد أوجب (ع) على المستحاضة القليلة الغسل ايضا ولا يستفاد من الرواية التثليث.

هذا ما ذكره الاستاذ دام ظله ولكن يمكن أن يقال: ان الظاهر من قوله (ع) وان لم يجز الدم الكرسف- هو دخول الدم في القطنه ولكن لم يتجاوز الى الطرف الآخر ولا يشمل ما اذا لم يدخل القطنه اصلا حتى يشمل القليلة وقوله (ع) في آخر الرواية وان كانت صفرة فعليها الوضوء يمكن أن يكون المراد من الصفرة هي الاستحاضة القليلة لأن الدم القليل ملازم غالباً للصفرة فتكون الرواية متعرضة لتثليث الأقسام فتأمل جيداً.

الى غير ذلك من الأخبار التي يظهر منها أن الاستحاضة على قسمين نعم رواية فقه الرضا (ع) تدل صريحاً على تثليث الأقسام وهي قوله (ع): فاذا زاد عليها الدم على أيامها اغتسلت في كل يوم مع الفجر واستدخلت الكرسف وشدت وصلت ثم لا تزال تصلى يومها ما لم يظهر الدم فوق الكرسف والخرقة فاذا ظهر أعادت الغسل وهذه صفة ما عمله المستحاضة بعد أن تجلس أيام الحيض على عاداتها.

وقال عليه السلام ايضا: وان رأت الدم اكثر من عشرة أيام فلتقعد عن الصلوة عشرة ثم تغتسل يوم الحادى عشر وتحتشى وتغتسل فان لم يثقب الدم القطن صلت صلوتها كل صلوة بوضوء وان ثقب الدم الكرسف ولم يسل صلت صلوة الليل والغداة بغسل واحد وسائر الصلوات بوضوء وان ثقب الدم الكرسف وسال صلت صلوة الليل والغداة بغسل والظهر والعصر بغسل وتؤخر الظهر قليلا وتعجل العصر وتصلى المغرب والعشاء الآخرة بغسل واحد وتؤخر المغرب قليلا وتعجل العشاء الآخرة<sup>(٢)</sup>.

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب الاستحاضة الحديث ٦

(٢) جامع الأحاديث الباب ٢٦ من أبواب الحيض الحديث ١٠

وهذه الرواية وان كانت صريحة في التثليث الآن لا يمكن الاعتماد عليها لعدم ثبوت استناد فقه الرضا الى مولانا الرضا عليه السلام كما ذكرنا ذلك غير مرة اللهم الا أن يقال: ان ضعفها منجبر بعمل المشهور بها لكن يرد عليه أنه لا يعلم استناد المشهور في هذه الفتوى الى هذه الرواية بل يحتمل قوياً استفادتهم لهذا الحكم من الأخبار الواردة في هذا الباب.

ويمكن استفادة التثليث من صحيحة الصحاف الواردة في حيض الحامل وهي مارواه الكليني والشيخ مسندا عن الحسين بن نعيم الصحاف قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ان أم ولدى ترى الدم وهي حامل كيف تصنع بالصلوة فقال: اذا رأته الحامل الدم بعد ما تمضى عشرون يوماً من الوقت الذى كانت ترى فيه الدم من الشهر الذى كانت تقعد فيه فان ذلك ليس من الرحم ولا من الطمث الى أن قال: وان لم ينقطع الدم عنها الأبعد ما يمضى الايام التى كانت ترى الدم فيها بيوم او يومين فلتغتسل ثم تحتشى وتستغفر وتصلّى الظهر والعصر ثم لتنظر فان كان الدم فيما بينهما (بينها خ ل) وبين المغرب لا يسيل من خلف الكرسف فلتوضأ وتصلّى عند وقت كل صلوة ثم تطرح الكرسف عنها فان طرحت الكرسف عنها وسال الدم وجب عليها الغسل.

قال: وان طرحت الكرسف عنها ولم يسال الدم فلتوضأ وتصلّى ولا غسل عليها قال: وان كان الدم اذا أمسكت الكرسف يسيل من خلف الكرسف صبيحاً لا يرقى فان عليها ان تغتسل في كل يوم وليلة ثلاث مرات وتحتشى وتصلّى وتغتسل للفجر وتغتسل للظهر والعصر وتغتسل للمغرب والعشاء الآخرة الخبر<sup>(١)</sup>.

وهذا الخبر وان كان الظاهر منه تثليث الأقسام الا أنه لم يفت الأصحاب بمضمونه وهو طرح الكرسف وامساكه والحاصل أنه لا يوجد خبر دال على تثليث الأقسام يعتمد عليه دلالة وسنداً لأن المعتمد سنداً كهذه الصحيحة غير دال على تثليث الأقسام والمعتمد دلالة غير صحيح السند (كذا في المسودة بخط الحقيرمؤلف هذا الكتاب نقلاً عن الاستاذ دام علاه).

ولكن يمكن أن يقال: ان اشتمال الرواية على جملة لم يعمل بها الأصحاب لا يوجب طرحها مع أن المفروض كونها صحيحة السند وظاهرة الدلالة على تثليث الأقسام وقد أفتى

(١) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب الحيض الحديث ١٤

جلّ الفقهاء بضمونها.

ثم إنّ المشهور بين الفقهاء هو أنّ حكم القليلة تبديل القطنّة او تطهيرها وتطهير المحلّ والوضوء لكلّ صلوة.

أمّا وجوب تبديل القطنّة فقد استدلّ له أولاً بأنّ هذا الدّم من الدماء غير المعفو عنها فلا بد من تطهيرها او تبديلها وتطهير المحل عن ذلك الدم وثانياً بأنّ بعض الأخبار دالّة على وجوب تبديل القطنّة في المتوسّطة والكثيرة مع عدم الفرق كصحيحة صفوان بن يحيى عن أبي الحسن عليه السلام قال: قلت له: جعلت فداك اذا مكثت المرثة عشرة أيّام ترى الدم ثمّ طهرت فكثت ثلاثة أيّام طاهراً ثمّ رأيت الدم بعد ذلك أتمسك عن الصلوة قال: لا- هذه مستحاضة تغتسل وتستدخل قطنّة بعد قطنّة وتجمع بين صلوتين بغسل و يأتيها زوجها ان اراد(١).

ورواية عبدالرحمن بن ابي عبدالله قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن المستحاضة أيطأها زوجه او هل تطوف بالبيت قال: تفعد قرئها الذي كانت تحيض فيه فان كان قرئها مستقيماً فلتأخذ به وان كان فيه خلاف فلتحتط بيوم او يومين ولتغتسل ولتستدخل كرسفاً فاذا ظهر على الكرسف فلتغتسل ثمّ تضع كرسفاً آخر ثمّ تصلى الحديث(٢) ولكن لا يخفى عليك ضعف الدليلين أمّا الأول فبأنّ هذا الدم على فرض عدم العفوعنة إنّما يضر اذا كان في الظاهر لا ما اذا كان في الباطن كما هو المفروض في القليلة مضافاً الى أنّ تبديل القطنّة غير مجد بعد صيرورتها متلوّنة بالدم بعد التبديل وأمّا الثاني وهو دلالة الروايتين على وجوب التبديل في المتوسّطة والكثيرة ففيه اولاً أنّ الروايتين لا دلالة لهما على وجوب التبديل فيها ايضاً فضلاً عن القليلة فقوله: تستدخل قطنّة بعد قطنّة لا يدلّ على وجوب التبديل عند كلّ صلوة بل غاية ماتدلّ الرواية عليه أنّ عليها التبديل عند ارادة الغسل وثانياً أنّ الرواية الثانية دلالتها على خلاف مطلوبهم أظهر لأنّها تدلّ على وضع كرسف آخر عند ظهور الدم على الكرسف- بعد الغسل وليس لها ارتباط بالاستحاضة القليلة ح.

وأمّا وجوب الوضوء عند كل صلوة فيدلّ عليه بعض الروايات منها موثقة سماعة

المتقدمة قال: وان كان صفرة فعليها الوضوء<sup>(١)</sup> بناء على أن المراد بالصفرة الاستحاضة القليلة.

ومنها صحيحة معاوية بن عمارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال في حديث: وان كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت ودخلت المسجد وصلت كل صلوة بوضوء<sup>(٢)</sup> ومنها موثقة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال: سألت عن الطامث تقعد بعدد أيامها كيف تصنع قال: تستظهر بيوم او يومين ثم هي مستحاضة فلتغتسل وتستوثق من نفسها وتصلّى كل صلوة بوضوء ما لم ينفذ الدم فاذا نفذ الدم اغتسلت<sup>(٣)</sup>.

ومنها صحيحة الصحاف المتقدمة قال: وان كان الدم فيما بينها وبين المغرب لا يسيل من خلف الكرسف فلتتوضأ وتصل عند وقت كل صلوة<sup>(٤)</sup> واستدل لابن ابي عقيل في قوله: بعدم وجوب الوضوء للقليلة أولاً بالأصل والمراد منه اما الاستصحاب اى استحباب عدم وجوب الوضوء عليها عند عروض الاستحاضة القليلة لأن عدم وجوب الوضوء قبل عروض هذا الدم كان مقطوعاً به فيستصحب عند عرضه واما أن يكون المراد بالأصل البرائة اى اصالة برائة ذمتها عن هذا الوضوء عند عروض هذا الدم ولكن يرد عليه أنه لا مورد لاجراء الأصل في مثل هذه الموارد لوجود الدليل اللفظي فيها.

وثانياً بصحيحة ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال: المستحاضة تغتسل عند صلوة الظهر وتصلّى الظهر والعصر ثم تغتسل عند المغرب فتصلّى المغرب والعشاء ثم تغتسل عند الصبح وتصلّى الفجر<sup>(٥)</sup> ففي ترك التعرض للوضوء مع أنه (ع) في مقام البيان دلالة على عدم وجوبه.

وكذا رواية الجعفي وفيها: فان هي رأت طهراً اغتسلت وان هي لم ترطهراً اغتسلت واحتشت فلا تزال تصلّى بذلك الغسل حتى يظهر الدم على الكرسف فاذا ظهر أعادت

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ٢٦ من أبواب الحيض الحديث ٤-١

(٣) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب الحيض الحديث ٢

(٤) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب الحيض الحديث ١٤

(٥) جامع الأحاديث الباب ٢٦ من أبواب الحيض الحديث ٦

الغسل<sup>(١)</sup>.

وتقريب الاستدلال بها أنه يستفاد منها أنها إذا لم ترطهراً يكفيها غسل الحيض بعد النقاء ولا يجب عليها شيئاً إلى أن يظهر الدم على الكرسف فإذا ظهر يجب عليها غسل الاستحاضة وعدم ظهور الدم هو الاستحاضة القليلة ولكن يمكن الجواب عن الروايتين بأنهما<sup>ك</sup> وإن لم تتعرضا للوضوء إلا أن مقتضى الجمع بينهما وبين الروايات المتقدمة هو وجوب الوضوء عليها في الاستحاضة القليلة. وهل يكفي وضوء واحد لفريضة واحدة مع نافتها أو لا بد للثاقلة أيضاً من وضوء عليه - استدلالاً للأول بلزوم الحرج وأنه لا يستفاد من هذه الأخبار أن هذا الدم من الأحداث الناقضة للوضوء غاية ما في الباب أنه حدث خاص يجب فيه الوضوء عند اعادة الاتيان بكل فريضة لا عند حدوثه في أى وقت كان بخلاف سائر الأحداث فلذا ترى أنه إذا ظهر في أثناء الصلوة لا تبطل الصلوة ولا الوضوء به.

هذا ولكن يرد على الأول بعدم لزوم الحرج في المستحبات لعدم الالتزام فيها وعلى الثاني بأنه يستفاد من وجوب الوضوء في القليلة لكل صلوة أن هذه أيضاً من الأحداث وعدم عدادها في الأحداث والنواقض الموجبة للوضوء لا يفيد الحصر أى حصر النواقض فيما عداها لأن إيجاب الوضوء لهذه الاستحاضة يستكشف منه كونها من النواقض، وعدم بطلان الصلوة والوضوء بعروض هذا الدم في أثناءها لا يثبت كونها حدثاً خاصاً بل يمكن أن يكون عدم البطلان لأجل الضرورة كما في السلس مضافاً إلى أنه يستفاد من اطلاق قوله (ع) وتصلّى كلّ صلوة بوضوء وقوله (ع): فلتتوضّأ وتصلّ عند وقت كلّ صلاة - أن الثاقلة أيضاً لا بدّ فيها من الوضوء كالفريضة.

نعم ذكر الشيخ قدّه على ما حكى عنه - أن التواقل الراتبة لا يجب فيها الوضوء وكأنّ دليله أنّها من توابع الفريضة وهو أيضاً مشكل. وهل يجب تبديل الخرقه أيضاً لكل صلوة - الظاهر - لا إلا إذا تلوّث بالدم هذا كلّه في الاستحاضة القليلة.

وأما المتوسطة فقال في الشرايع يلزمها مع ذلك (أى ما تقدّم من تبديل القطنه وتجديد

(١) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب الحيض الحديث ٤



الوضوء لكلّ صلوة تغيير الخزقة والغسل لصلوة الغداة).

أما وجوب تبديل القطنه فيمكن الاستدلال له بصحيحة صفوان بن يحيى ورواية البصرى المتقدمتين في القليلة<sup>(١)</sup> ورواية الجعفي فإنّ فيها: فان رأيت طهراً اغتسلت وان هى لم ترطهراً اغتسلت واحتشت فلا تزال تصلّى بذلك الغسل حتىّ يظهر الدم على الكرسف فاذا ظهر أعادت الغسل وأعدت الكرسف<sup>(٢)</sup>.

ولكن هذه الروايات لا تدلّ على وجوب التبديل عند كلّ صلوة كما مرّقان الظاهر منها على فرض ظهورها في وجوب تبديل القطنه-أنّه يجب التبديل عند الغسل او بعد الغسل فان كان اجماع على وجوب تبديل القطنه وتطهير المحلّ لكلّ صلوة بالنسبة الى المتوسطة فهو الّا فلادلالة لهذه الروايات ولا غيرها على وجوبه.

نعم يمكن أن يقال: أنّه على تقدير وجوب التبديل في القليلة فالمتوسطة بطريق أولى لأنّ الدم يظهر فيها على الكرسف وهو ملازم غالباً او دائماً لتنجيس ظاهر البدن القليلة مع كونها لم تكن غالباً ملازمة لتنجيس البدن ومع ذلك يجب تبديل القطنه فيها على المشهور فالمتوسطة بطريق أولى فالأحوط هو التبديل.

وأما تجديد الوضوء لكلّ صلوة فلادلالة موثقة سماعة المتقدمة قال: المستحاضة اذا ثقب الدم الكرسف اغتسلت لكلّ صلوتين ولل فجر غسلا وان لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل كلّ يوم والوضوء لكلّ صلوة الخبر<sup>(٣)</sup> بناء على أنّ المراد بقوله: وان لم يجز الدم الكرسف هو الاستحاضة المتوسطة لا القليلة كما احتملناه فيهما.

وموقفه الاخرى عن الصادق عليه السلام قال: غسل الجنابة واجب وغسل الحيض اذا طهرت واجب وغسل الاستحاضة واجب اذا احتشت بالكرسف فجاز الدم الكرسف فعليها الغسل لكلّ صلوتين ولل فجر غسل فان لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل كلّ يوم مرّة والوضوء لكلّ صلوة<sup>(٤)</sup>.

(١) جامع الأحاديث الباب ٢٦ من أبواب الحيض الحديث ٥-١١

(٢) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب الحيض الحديث ٤

(٣) جامع الأحاديث الباب ٢٦ من أبواب الحيض الحديث ٤

(٤) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب الغسل الحديث ٥

وأما وجوب تغيير الخرقه فهو المشهور ولادليل له إلا إذا تلوّثت بالدم وقلنا بعدم العفو عن هذا الدم.

وأما وجوب الغسل عند الغداة لصلوة الغداة فهو أيضاً مشهور بين الفقهاء وتدلّ عليه رواية فقه الرضا وان ثقب الدم الكرسف ولم يسلم صلت صلوة الليل والغداة بغسل واحد وسائر الصلوات بوضوء<sup>(١)</sup> وظاهر هذه الرواية أنّها يكفيها الغسل لصلوة الغداة ولا يجب عليها الوضوء مع الغسل نعم يجب الوضوء لسائر الصلوات ولكن تعارضها روايتا سماعة المتقدمتان آنفاً الظاهرتان في وجوب الوضوء لكلّ صلوة مع أنّ رواية فقه الرضا غير معتمد عليها كما مر غير مرّة فلا تكافئ الروايتين وح وجوب الغسل قبل صلوة الغداة بالخصوص كما يستفاد ذلك من رواية فقه الرضا - لا يخلو عن اشكال فلا يبعد أن يقال بما دلت عليه روايتا سماعة من وجوب الغسل عليها اي على المتوسطة كلّ يوم مرّة من غير تقييد بالغداة وكذا الكلام في وجوب الوضوء عليها لصلوة الغداة فإنّ الظاهر وجوبه عليها ايضا كما يجب لسائر الصلوات هذا تمام الكلام في الاستحاضة المتوسطة.

وأما الاستحاضة الكثيرة فيجب عليها اي المستحاضة الكثيرة مع ذلك اي ماتقدم من وجوب تبديل القطنه والخرقة والوضوء لكلّ صلوة على المشهور ثلاثة أغسال في كل يوم وليلة. غسل قبل صلوة الفجر وغسل عند الظهر تصلي بها الظهر والعصر وتجمع بينهما وغسل عند المغرب او في الليل تجمع به بين المغرب والعشاء أما وجوب تبديل القطنه والخرقة فلما مرّق المتوسطة وأما وجوب ثلاثة أغسال عليها في كلّ يوم فلدلالة الأخبار الكثيرة عليه كرواية معاوية بن عمّار المتقدمة في أول هذا الباب<sup>(٢)</sup>.

ورواية سماعة المضمرة المتقدمة<sup>(٣)</sup> ورواية حسين بن نعيم الصحاف المتقدمة<sup>(٤)</sup> ورواية اسماعيل بن عبد الخالق قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المستحاضة كيف تصنع قال: اذا مضى وقت طهرها الذي كانت تطهرت فيه فلتؤخر الظهر الى آخر وقتها ثم تغتسل ثم تصلي الظهر والعصر وان كان المغرب فلتؤخر الى آخر وقتها ثم

(١) جامع الأحاديث الباب ٢٦ من أبواب الحيض الحديث ٤

(٢) (٣) جامع الأحاديث الباب ٢٦ من أبواب الحيض الحديث ١ - ٤

(٤) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب الحيض الحديث ١٤

تغتسل ثم تصلى المغرب والعشاء فإذا كانت صلوة الفجر فلتغتسل بعد طلوع الفجر ثم تصلى ركعتين قبل الغداة الخبر<sup>(١)</sup>.

ورواية عبدالله بن سنان عن ابيعبدالله عليه السلام قال: المستحاضة تغتسل عند صلوة الظهر وتصلى الظهر والعصر ثم تغتسل عند المغرب فتصلى المغرب والعشاء ثم تغتسل عند الصبح فتصلى الفجر الخبر<sup>(٢)</sup>.

وهاتان الروايتان وان كان لفظ المستحاضة فيها مطلقاً إلا أنه لا بد من حملهما على الكثيرة بقرينة سائر الروايات وايضا يدل على ثلاثة أغسال للكثيرة صحيحة زرارة عن ابيعبدالله عليه السلام قال: قلت له: النفساء متى تصلى قال: تقعد بقدر حيضها وتستظهر بيومين فان انقطع الدم والأغتسلت واحتشت واستثفرت وصلت فان جازالدم الكرسف تعصبت واغتسلت ثم صلت الغداة بغسل والظهر والعصر بغسل والمغرب والعشاء بغسل الخبر<sup>(٣)</sup> الى غير ذلك من الأخبار.

وأما وجوب الوضوء لكل صلوة فهو المشهور واستدل له بقوله تعالى: إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ<sup>(٤)</sup> الآية بناء على عمومها لطلق الحدث وبناء على أن الاستحاضة ايضا حدث وأما اذا قلنا بأن المراد من الآية القيام من النوم كما فسرت به في بعض الأخبار او قلنا بأن المتبادر منه الحدث الأصغر- فلا تشمل الحدث الأكبر كما لا يبعد دلالتها على ذلك .

وأما الاستشكال في دلالتها بأنها مختصة بالرجال والحاق النساء بالرجال أنها هو بالاجماع — ولا اجماع هنا على اللاحق لوقوع الخلاف فيه- فهو مردود بعدم اختصاصها بالرجال بل المراد منها الخطاب الى مطلق المكلفين سواء فيهم الذكر والانثى.

واستدل لوجوب الوضوء ايضا بقوله (ع): في كل غسل وضوء الاغسل الجنابة او قوله (ع): كل غسل قبله وضوء الاغسل الجنابة<sup>(٥)</sup> بناء على ترجيح هذه الرواية على معارضها من قوله (ع): الغسل

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ٢٦ من أبواب الحيض الحديث ١ - ٤

(٣) جامع الأحاديث الباب ٢٨ من أبواب الحيض الحديث ٣

(٤) سورة المائدة آية ٦

(٥) جامع الأحاديث الباب ١٢ من أبواب الغسل الحديث ١٠

يجزى عن الوضوء وأتى أطهر من الغسل (١) وقوله: وأتى وضوء أتقى من الغسل (٢) كما تقدم.

واستدل أيضاً بأن الأصل عدم الاجتزاء بالغسل وبأولوية هذه من القليلة والمتوسطة فإنه إذا كان الوضوء فيها واجباً ففي هذا القسم أولى.

ولكن يمكن الخدشه في هذه الأدلة الآتية قوله (ع): في كل غسل وضوء الآلجنة - بأن الآية ليس فيها عموم او اطلاق بحيث يشمل حدث الاستحاضة لاحتمال أن يكون رافع هذا الحدث الغسل فقط و يؤيده أنه ليس شيئاً من أخبار الباب متعرضاً لوجوب الوضوء مع أن جلها او كلها في مقام البيان ومن البعيد جداً إيكال وجوب الوضوء الى موضع آخر وأما الأصل فان كان المراد بالأصل اصالة الاشتغال بأن يقال: إن هذا الدم قد أوجد حدثاً لا يعلم نعم يمكن أن يكون المراد بالأصل اصالة الاشتغال بأن يقال: إن هذا الدم قد أوجد حدثاً لا يعلم ارتفاعه بالغسل فقط ولكن يعلم ارتفاعه بالغسل والوضوء.

وفيه أيضاً أن بيان الرفع بيد الشارع والمفروض أنه لم يذكر في رافعيته سوى الغسل وأما الأولوية ففيها ما لا يخفى فإن الأولوية منتفية لاختصاص هذا القسم اعني الكثيرة بثلاثة أغسال بخلاف الأولين فيمكن أن يكون الغسل كافياً لازالة هذا الحدث بخلاف القليلة فإنه ليس فيها الا الوضوء وبخلاف المتوسطة فإنه ليس فيها الا غسل واحد وباقي الصلوات لا بد فيها من شيئ رافع للحدث والمفروض عدم وجوب الغسل عليها في باقي الصلوات بعد الاتيان بالغسل في المرة الأولى فيمكن أن يكون رافع الحدث في الكثيرة نفس الغسل من دون دخل شيئ فيه والله العالم.

وقد يستظهر وجوب الوضوء من قوله (ع) في مرسله يونس الطويلة: وسئل عن المستحاضة فقال: أنها ذلك عزف (عرق خ ل) عابر (غاند خ ل) اوركضة من الشيطان فلتدع الصلوة أيام أقرائها ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلوة قيل: وان سال قال: وان سال مثل المثعب الحديث (٣).

والمثعب واحد المثاعب ومثاعب الحياض هي مجارها التي يجري فيها الماء فقيل في دلالتها: إن المتيقن من موردها هي الاستحاضة الكثيرة بقريته قوله (ع) وان سال مثل المثعب

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ١٢ من أبواب الغسل الحديث ١٠ - ١١ - ١٢ - والباب الثاني من أبواب الغسل

الحديث ١٢

(٣) جامع الأحاديث الباب ٥ من أبواب الحيض الحديث ١

ولكن لا يخفى على من لاحظ الرواية أنّها في مقام بيان أحكام الحائض وذكر بعض أحكام الاستحاضة استطراداً والذي يدلّ على ذلك أنّه (ع) لم يتعرض لوجوب الغسل عليها فإنّ قوله (ع) تغتسل المراد منه غسل الحيض ظاهراً فح نقول: قوله (ع) وان سال مثل المثعب -يحتمل قوياً أرادة وجوب الصلوة عليها في أيام استحاضتها في مقابل وجوب قعودها عن الصلوة في أيام حيضها يعني تجب عليها بعد انقضاء أيام حيضها الصلوة وان لم ينقطع الدم عنها بل وان سال مثل المثعب . لأنّه يجب عليها الوضوء وان سال مثل المثعب (كذا في المسوّدّة بخطّ الحقيّر نقلًا عن الاستاذ دام علاه ولكن يرد عليه أنّ قوله (ع): وتتوضأ لكلّ صلوة صريح في وجوب الوضوء لكلّ صلوة والظاهر أنّ المراد الوضوء بعد غسل الاستحاضة لا الوضوء بعد غسل الحيض بقريته قوله (ع) لكلّ صلوة فإنّ الوضوء الواحد بعد غسل الحيض كاف لصلوتين بل لأكثر ما لم يتخلّل بينها الحدث ولا يحتاج الى تكرار الوضوء لكل صلوة).

نعم قول النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم لحمنة بنت جحش في نفس هذه المرسلّة حيث أتت النبيّ (ص) فقالت: أتني استحضت حيضة شديدة فقال لها: احتشى كرسفاً فقالت: انه أشدّ من ذلك انى أتجه ثجاً فقال لها: تلجمي وتحيضى في كلّ شهر في علم الله ستّة أيام اوسبعة أيام ثم اغتسلي غسلا وصومي ثلاثة وعشرين يوماً أو أربعة (أربعا) وعشرين واغتسلي للفجر غسلا وأخرى الظهر وعجلى العصر واغتسلي غسلا وأخرى المغرب وعجلى العشاء واغتسلي.

فانه في مقام بيان أحكام المستحاضة ولم يتعرض لوجوب الوضوء عليها مع أنّه في مقام البيان فيحتمل أن يكون المراد بالوضوء في قوله (ع): وتتوضأ الوضوء المتعارف لا الوضوء لرفع حدث الاستحاضة او يكون المراد من الوضوء الوضوء لحدث الاستحاضة لكن لبعضها كالأقليلة ولكن لم يبينه لأنّه (ع) لم يكن بصدد بيان أحكام الاستحاضة.

وأما الاستدلال لوجوب الوضوء بقوله عليه السلام في مرسلّة ابن ابي عمير كلّ غسل قبله الوضوء الاّ غسل الجنابة<sup>(١)</sup> فقد مرّ في غسل الجنابة اختياره وأنّ رواية ابن ابي عمير وان كانت مرسلّة لكنّ المشهور قد عملوا بها وأفتوا بضمونها ولم يعملوا بقوله عليه السلام: الغسل يجزى عن الوضوء وأيّ وضوء أظهر من الغسل او أتقى من الغسل<sup>(٢)</sup> وقريب من سائر أخبار الباب مع أنّ بعضها صحاح فيعلم وجود علة في تلك الأخبار فالأحوط بل لا يخلو من قوة- وجوب الوضوء في الاستحاضة الكثيرة ايضاً.

## المبحث الثامن في دم النفاس

وهو دم الولادة ولاحد لقليله فيمكن أن يحدث آنامًا بعد الولادة ثم ينقطع بل يمكن تحقّق الولادة بدون تحقّق دمها كما نقل وقوعه في الأزمان السابقة وأمّا التحديد من طرف الكثرة فالمشهور أنّ أكثره عشرة أيّام وقيل: إنّ أكثره ثمانية عشر يوماً ومنشأ الاختلاف هو اختلاف الأخبار الواردة في هذا الباب فبعض تلك الأخبار مايدلّ على القول الأوّل كصحيحة زرارة المروية بعدّة طرق عن أحدهما عليه السلام قال: النفاس تكفّ عن الصلوة أيّام أقرائها التي كانت تمكث فيها ثمّ تغتسل وتعمل كما تعمل المستحاضة (١).

وموثقة يونس قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن امرئة ولدت فرأت الدم أكثر ممّا كانت تراه قال: فلتقعد أيّام قرئها التي كانت تجلس ثمّ تستظهر بعشرة أيّام فان رأّت دمًا صبيبيًا فلتغتسل عندوقت كلّ صلوة وان رأّت صفرة فلتوضأ ثمّ لتصل (٢).

قال الشيخ قده: يعني تستظهر الى عشرة أيّام.

أقول: يعني أنّ الباء بمعنى الى بقرينة سائر الأخبار ورواية مالك بن أعين قال: سألت ابا جعفر عليه السلام عن النفاس يغشاها زوجها وهي في نفاسها من الدم قال: نعم اذا مضى لها منديوم وضعت بقدرأيّام عدّة حيضها ثمّ تستظهر بيوم فلا بأس بعد ان يغشاها زوجها يأمرها فلتغتسل ثمّ يغشاها ان أحبّ (٣) ومرفوعة علىّ بن ابراهيم عن ابيه رفعة قال: سألت امرأة ابا عبدالله عليه السلام فقالت: أنّى كنت أفعد في (من) نفاسي عشرين يوماً حتى أفتونى بثمانية عشر يوماً فقال ابو عبدالله عليه السلام: ولم أفنونك فقال رجل: للحديث

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ٢٨ من أبواب الحيض الحديث ٦-١

(٣) جامع الأحاديث الباب ٣٠ من أبواب الحيض الحديث ١

الذى روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال لأسماء بنت عميس حين نفست بمحمد بن ابى بكر فقال ابو عبد الله عليه السلام: ان أسماء (بنت عميس خ) سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وقد أتى لها (بهاخل) ثمانية عشر يوماً ولوسألته قبل ذلك لأمرها أن تغتسل وتفعل كما تفعل المستحاضة (١).

وما رواه الشهيد الثانى قده فى المنتقى — على ما حكى عنه — عن حمران بن أعين قال: قالت امرأة محمد بن مسلم وكانت ولوداً: — اقرأ اباجعفر (ع) السلام وقل له: انى كنت أقعد فى نفاسى اربعين يوماً وان أصحابنا ضيقوا على ف جعلوها ثمانية عشر يوماً فقال ابوجعفر عليه السلام: من أفتاها بثمانية عشر يوماً قال: قلت: الرواية التى رويها فى أسماء بنت عميس أنها نفست بمحمد بن ابى بكر بنى الخليفة فقالت: يا رسول الله كيف أصنع فقال لها: اغتسلى واحتشى وأهلى بالحج فاغتسلت واحتشت ودخلت مكة ولم تطف ولم تسع حتى تقضى الحج فرجعت الى مكة فأنت رسول الله صلى الله عليه وآله فقالت: يا رسول الله أحرمت ولم أطف ولم أسع فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله: وكم لك اليوم فقالت: ثمانية عشر يوماً فقال: أما الآن فاخرجى الساعة فاغتسلى واحتشى وطوفى واسعى فاغتسلت وطافت وسعت وأحلت.

فقال ابوجعفر عليه السلام: انها لوسألت رسول الله صلى الله عليه وآله قبل ذلك وأخبرته لأمرها بما امرها به قلت: فما حدّ النفساء قال: تقعد أيامها التى كانت تطمئث فيهنّ أيام قرئها فان هى طهرت والآستظهرت بيومين او ثلاثة أيام ثم اغتسلت فان كان انقطع الدم فقد طهرت وان لم ينقطع فهى بمنزلة المستحاضة تغتسل لكلّ صلاتين وتصلى (٢) الى غير ذلك من الأخبار الكثيرة.

ومستند القول الثانى ايضا أخبار كثيرة (منها) صحيحة زرارة عن ابى جعفر عليه السلام قال: ان أسماء بنت عميس نفست بمحمد بن ابى بكر فأمرها رسول الله صلى الله عليه وآله حين أرادت الاحرام بنى الخليفة أن تحتشى بالكرسف والخرق وتهلّل بالحج فلما قدموا مكة وقد نسكوا المناسك وقداق لها ثمان عشر يوماً فأمرها رسول الله صلى الله عليه وآله أن تطوف

(١) جامع الأحاديث الباب ٢٧ من أبواب الحيض الحديث ١٢

(٢) جامع الأحاديث الباب ٢٨ من أبواب الحيض الحديث ١٣

بالبيت وتصلّى ولم ينقطع عنها الدم ففعلت ذلك (١).

ومنها صحيحة محمد بن مسلم قال: سألت ابا جعفر عليه السلام عن التفساء كم تقعد قال: إنّ أسماء بنت عميس نفست فأمرها رسول الله صلى الله عليه وآله أن تغتسل لثمانية عشرة ولا بأس أن تستظهر بيوم او يومين (٢).

وهذه الرواية من الروايات الدالة على امكان تحقق النفاس عشرين يوماً لأنّ يومى الاستظهار اذا انضم الى ثمانية عشريوماً يصير المجموع عشرين يوماً ومنها رواية حنان بن سدير المروية عن العلل قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: لأتى علة أعطيت النساء ثمانية عشريوماً ولم يعط الأقل والأكثر قال: لأنّ الحيض أقله ثلاثة أيام وأوسطه خمسة وأكثره عشرة فأعطيت أقله وأوسطه وأكثره (٣).

ومنها ما عن العيون فيما كتبه مولانا الرضا صلوات الله عليه للمأمون قال: والتفساء لا تقعد عن الصلوة أكثر من ثمانية عشريوماً فان طهرت قبل ذلك صلّت وان لم تطهر حتى تجاوز ثمانية عشريوماً اغتسلت وصلّت وعملت بما (ما) تعمل المستحاضة (٤) الى غير ذلك من الأخبار.

ولكن هذه الأخبار لا تكافئ الأخبار المتقدمة أما الروايات المشتبهة على قصة أسماء بنت عميس فلا تدل على أنّ النبي صلى الله عليه وآله قدرخصها بترك الصلوة الى ثمانية عشريوماً بل غاية ما تدلّ أنّ أسماء قعدت عن الصلوة الى ثمانية عشريوماً ثم سألت النبي صلى الله عليه وآله عن تكليفها فأمرها بال غسل فيمكن أن يكون يأمرها بال غسل اذا سألته قبل ذلك كما يظهر هذا المعنى من روايتى على بن ابراهيم وحران المتقدمتين المشتملتين على قصة أسماء بنت عميس فكانت الروايتين المتقدمتين تفسران هذه الروايات المطلقة.

نعم صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة لا تخلو عن ظهور من تحديده للنفاس بثمانية عشريوماً ولكن لا بد من حملها على مالينا في الأخبار المتقدمة او حملها على التقيّة وأما رواية العلل فالظاهر أنّها محمولة على التقيّة بقريظة التعليل الواقع فيه غير المفهوم منه المراد فان أقلّ الحيض وأوسطه وأكثره لا تصير علة لكون النفاس ثمانية عشريوماً فيمكن أن يراد منه

(١) (٢) (٣) جامع الأحاديث الباب ٢٨ من أبواب الحيض الحديث ١٤-١٦-٢٠

(٤) جامع الأحاديث الباب ٢٨ من أبواب الحيض الحديث ١٨



التعمية.

وأما رواية العيون فالظاهر حملها ايضاً على التقيّة فإنّ المأمون وان كان ماثلاً الى التشيع الا أنّه كان الى مذهب العامة أميل وكان يراعى جانبهم مع أنّ الأخبار المتقدمة أكثر عدداً وأصحّ سنداً وقد عمل المشهور بها بخلاف هذه الأخبار وبهذا يظهر ما في الأخبار الدالة على أنّها تقعد ثلاثين يوماً أو أربعين يوماً أو خمسين يوماً كصحيحة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال: تقعد النفساء اذ لم ينقطع عنها الدم ثلاثين أو أربعين يوماً الى الخمسين<sup>(١)</sup> فإنّها لا بدّ من حملها على التقيّة لاعراض الأصحاب عنها.

### (فرع)

لوولدت المرأة توأمين وكان بينها فصل بعشرة أيّام فالظاهر أنّ الدم قبل العشرة وبعدها كلّ نفسائه يتحقّق بذلك نفاسان لكلّ مولود نفاساً واذا تخلل الفصل بينهما بأقلّ من العشرة وجاوز الدم عنها فالظاهر أنّه ايضاً كذلك اي يتحقّق بذلك نفاسان الا أنّه يتداخل الأوّل في الثاني اي يجوز لها القعود عن الصلوة الى عشرة أيّام بعد تولّد الثاني اذا رأت الدم الى العشرة.

وأما النفاس الأوّل اي في المولود الأوّل فنتهاه الى تولّد الثاني بل لا يبعد أن يجري هذا الكلام في المولود الواحد اذا تولّدت أجزائه متفرقة كما إذا تولّد رأسه أولاً ثمّ تولّد سائر جسده بعد خمسة أيّام فإنّه لا يبعد تحقّق نفاسين بذلك فإنّه يصدق عليها أنّها ولدت مرتين مع تحقّق الفصل.

### (فرع آخر)

اذا تحقّق منها الولادة ولم ترالدم حينها ولكن رأت في رأس العشرة فظاهر الأصحاب الحكم بكون هذا الدم نفاساً دون النقاء قبله أمّا النقاء فلا وجه للحكم بنفاسيته لأنّ ما هو سبب للنفاس هو الدم الحاصل عند الولادة لانفسها.

وأما الحكم بنفاسيّة الدم المتحقّق على رأس العشرة فلا مانع منه فان دم النفاس

(١) جامع الأحاديث الباب ٢٨ من أبواب الحيض الحديث ٢٦

لا يلزم أن يكون متصلاً بالولادة بل القدر اللازم هو صحة انتساب هذا الدم إليها مثلاً إذا قلع سنه ولم يخرج الدم بمجرد القلع ولكته خرج بعد زمان فإنه يصدق عليه أنه دم المقلوع وهنا أيضاً كذلك .

وإذا رأت الدم يوم الولادة ثم انقطع ثم رآته في اليوم العاشر فإن كانت ذات عادة وكانت عاداتها عشرة أيام فالظاهر أن الدمين والنقاء المتخلل نفاس لما قيل: من كون النفاس حيضاً احتبس لغذاء الولد ولقول الصادق عليه السلام في مرسل يونس: تنتظر (أي النفساء) عدتها التي كانت تجلس ثم تستظهر بعشرة الحديث<sup>(١)</sup>.

بناء على أن المراد بالباء بمعنى إلى كما عن الشيخ قدّه وأما النقاء فالحكم بنفاسيته لأجل ما دلّ على حيضية النقاء المتخلل بين الدمين المحكومين بالحيضية ما لم يكن النقاء عشرة أيام ولم يتجاوز الدم مع النقاء عن العشرة.

وأما إذا لم تكن ذات عادة فالظاهر أنها أيضاً كذلك وأما إذا كانت عاداتها أقلّ من عشرة أيام فالنفاس هو الدم الأول فقط دون الثاني ودون النقاء المتخلل لأنّ الدم الثاني ليس من عاداتها قطعاً فلا وجه لجعل النقاء بمقدار عاداتها - مع الدم الأول - نفاساً كما توهم وأما أحكام النفساء فقال في الشرايع - يحرم على النفساء ما يحرم على الحائض وكذا ما يكره لها ولا يصح طلاقها انتهى كلامه قدس سره

## المبحث التاسع في أحكام الأموات

قال السيّد الطباطبائي في العروة الوثقى: إنّ أهمّ الأمور وأوجب الواجبات التوبة من المعاصي وحقيقتها الندم وهو من الأمور القلبية انتهى والحاصل أنّه يجب على الانسان التوبة قبل ظهور امارات الموت وكذا يجب عليه ردّ الودائع الى أهلها قال السيّد المتقدّم: يجب ردّها مع الامكان والوصيّة بردّها مع عدم الامكان انتهى ولكن لا يخفى أنّ وجوب الردّ إنّما هو في صورة عدم العلم بردّها بالوصيّة وأمّا اذا علم بتحقيق الردّ بالوصيّة فلا يجب عليه الردّ بالخصوص.

وهل يجب عليه اعلام الورثة بموضع دفن أمواله أم لا- يمكن أن يقال: أنّه حيث ينتقل المال بموته الى الورثة ويكون المال ملكاً لهم فاذا لم يعلمهم بموضع أموالهم فقد فوت عليهم أموالهم وأضرّهم فتكون ذمّته مشغولة بأموالهم يوم القامة لأنّه قد ضيع أموالهم ولم يوصلها اليهم فيجب عليه اعلامهم بذلك لكنه كلام لم يلتزم به أحد والأولى أن يقال: أنّه اتلاف للمال.

ولكن يمكن أن يقال: أنّه لا دليل شرعاً على وجوب الاعلام وهذا الوجه وجه استحساني وان كان الأحوط وجوب الاعلام بل لا يترك هذا الاحتياط حيث أنّه حقّ الناس وهكذا الكلام فيما اذا كانت له أمانات عند الناس فإنّ الأحوط اعلام الورثة بها وان كان في وجوبه نظر نظراً الى أنّه كما يجوز تفويت أمواله على الورثة بالهبة ونحوها كذا يجوز تفويتها عليهم بعدم اعلامهم بها ولا يبعد على هذا عدم وجوب الاعلام والله العالم.

### (ومن الواجبات)

توجيه المحتضر الى القبلة ووجوبه مشهور بين الاصحاب والمحقّق مع أنّه قال في

الشرائع بوجوبه ناقش في وجوبه في المعبر وكذلك صاحب المدارك ناقش في وجوبه و استدلت للوجوب بروايات الاولى ما عن الفقيه مرسلًا وعن العلل مسنداً عن ابي عبد الله عليه السلام عن امير المؤمنين عليه السلام قال: دخل رسول الله صلى الله عليه وآله على رجل من ولد عبد المطلب وهو في السوق وقد وجه لغير القبلة فقال: وجهوه الى القبلة فانكم اذا فعلتم ذلك اقبل عليه الملائكة وأقبل الله عز وجل عليه بوجهه فلم يزل كذلك حتى يقبض (١).

قوله (ص) وهو في السوق بفتح السين اي هو في حال نزع الروح وأورد على الاستدلال بهذه الرواية امور الاول ضعف السند بالارسال في مرسله الفقيه والمسندة ايضا ضعيفة السند الثاني كونها قضية في واقعة- الثالث الخدشة في دلالتها على الوجوب بأنها معللة وظاهر التعليل وذكر الفائدة في رواية- يدل على أن الأمر للاستحباب مثلا اذا قيل: ان أذنت وأقمت للصلاة- صلى خلفك صفان من الملائكة وان أقمت صلى خلفك صف واحد من الملائكة فإنه بمنزلة التعليل بأنه أذن وأقم- فإنه يصلى خلفك صفان من الملائكة. فإنه يستفاد من هذا الكلام- المستفاد منه علة الحكم- أن الأمر استحبابي وارشاد الى هذه الفائدة.

ولكن في هذه الخدشات ما لا يخفى أما ضعف السند فهو مجبور بعمل جلّ الأصحاب لولا كلهم وأما كونها قضية في واقعة فهي أضعف من الأول فإن المورد لا يكون مخصصاً والأيّز أن تكون موارد القضايا والأحكام الواردة في الشرع مختصة بها وهو كما ترى. وأما الخدشة في دلالتها ففيها أولاً أنه ذكر (ص) في التعليل أقبل الله عليه بوجهه فيستفاد منه أن عدم توجيهه الى القبلة يستلزم عدم اقباله تعالى عليه وهل هذا الأعمى الوجوب فإن ما يلزم من عدمه عدم اقباله تعالى على العبد هو الواجب فإن المستحب لا يستلزم تركه ادبار الله عن العبد وثانياً أن التعليل لا يدل على الاستحباب دائماً إذ كثير من الواجبات قد علل وجوبها بقوله تعالى إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر (١).

واستدل أيضاً بحسنة علي بن ابراهيم عن أبيه معنعناً عن سليمان بن خالد قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: اذا مات لأحدكم ميت فسجّوه تجاه القبلة وكذلك

(١) جامع الأحاديث الباب ١٤ من أبواب أحكام الأموات الحديث ١

(٢) سورة العنكبوت الآية ٤٥

إذا غسل يحفرله موضع المغتسل فيكون مستقبلاً بباطن قدميه ووجهه الى القبلة (١).  
ولكن هذه الرواية وان كانت صحيحة او حسنة الاّ أنّها تدلّ على التوجيه الى القبلة  
بعد الموت لآحين النزع وان قيل: إنّ المراد من قوله (ع): اذامات لأحدكم ميّت- اذا أشرف  
على الموت فيجّاب عنه- مع أنّه خلاف ما استعمل فيه اللفظ- بأنّ قوله سجّوه تجاه القبلة  
ظاهر في التوجيه بعد الموت لأنّ معنى التسجّية التغطية ومعلوم أنّ تغطية الانسان لا يحسن  
الأبعد موته وحملها على ذلك لا قائل بوجوده و يؤيد كون التوجيه الى القبلة التوجيه بعد الموت  
أنه حكم (ع) بأنّه اذا غسل فحكمه ايضاً كذلك اي يوجّه الى القبلة فيستفاد من ذلك أنّ  
الرواية بصدد بيان استحباب التوجيه الى القبلة فيما بعد الموت والله العالم.

واستدلّ لوجوب التوجيه الى القبلة ايضاً برواية معاوية بن عمّار قال: سألت  
أبا عبد الله عليه السلام عن الميّت فقال: استقبل بباطن قدميه الى القبلة (٢) الى غير ذلك من  
الأخبار التي تقصر سنداً او دلالة عن افادة المطلوب ولكنّ الذي يسهّل الخطب أنّ الشهرة  
العظيمة بين الأصحاب على وجوب التوجيه الى القبلة تجبر ضعف سندها او دلالتها وربّما  
قيل بمعارضة هذه الروايات لما روى عن المفيد في الارشاد أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال  
لعلي عليه السلام عند الموت: فاذا فاضت نفسي فتناولها بيدك وامسح بها وجهك ثمّ وجهني الى  
القبلة الحديث (٣).

بيان المعارضة أنّ قوله (ص): ثمّ وجهني بعد قوله: فاذا فاضت نفسي يستفاد منه أنّ  
الأمر وجوباً او استحباباً بالتوجيه الى القبلة- أنّها هو بعد وفاته (ص).  
ولكن يمكن الجواب عنها أولاً بأنّها لا تكافئ تسلك الروايات لأنّها مرسلة ولعدم عمل  
الأصحاب بها.

وثانياً بأنّ قوله (ص): ثمّ وجهني الى القبلة يمكن أن يكون الأمر بتبديل مصداق الى  
مصداق آخر بأن كان رأسه (ص) أولاً في حجر عليّ عليه السلام او على صدره وكان مواجهاً  
للقبلة حين النزع ثمّ أمره أنّه بعد وفاته ايضاً يوجهه الى القبلة ولكن بنحو آخر بأن يجعل

(١) جامع الأحاديث الباب ١٤ من أبواب احكام الأموات الحديث ٣

(٢) جامع الأحاديث الباب ١٤ من أبواب احكام الأموات الحديث ٥

(٣) ارشاد المفيد صفحته ٨٨

رأسه على الأرض ثم إن مقتضى مرسله الفقيه أنّ التوجيه الى القبلة غاية الى الموت فلا يجب بعده لقوله (ع): فلم يزل كذلك حتى يقبض فإنّ الغاية وان كانت غاية لاقبال الملائكة عليه الى أن يقبض الآتية يستفاد منها بالتبع أنّ التوجيه الى القبلة الى حين الموت لأنّ اقبال الملائكة عليه أنّها هو لأجل توجيهه الى القبلة وقيل: يجب التوجيه الى ما بعد الموت ولكن لا يعلم مستنده.

ولافرق في وجوب التوجيه- بين الصغير والكبير بل ولا المؤمن والمنافق ولا الامامى وغيره لاطلاق قوله: اذا مات لأحدكم ميّت الخ وعدم امكان سريان التعليل في بعض الموارد- كالمنافق وغير الامامى - لا يوجب تخصيص الحكم بمورد امكان السريان بعد ما كان التعليل في الأحكام تعليلا لأصل التشريع

وهل يجب على المحتضر توجيه نفسه الى القبلة مع القدرة على ذلك وبقاء الشعور اولاً- من أنّ ظاهر الخطاب متوجه الى غيره من المكلفين ومن أنّه من الواجبات الكفائية يجب اتيانه على كلّ مكلف وهو ايضا من المكلفين وظهور الخطاب في غيره- من باب الأغلبية لأنّ الأغلب عدم امكان الخطاب الى المحتضر لأنّ الحكم مختصّ بغيره من المكلفين والظاهر هو القول الثانى.

وهل يجب أن يكون التوجيه باذن الوليّ فلا يجوز من غير اذنه الا اذا علم بعدم اتيان الوليّ بالمكلف به فح يسقط اذنه اولاً يجب الاذن فيجوز توجيهه بدون اذنه- فيه وجهان- والأحوط بل لا يخلو من رجحان- هو الوجوب فإنّ بعض الأخبار وان كان مطلقاً في وجوب التوجيه ولم يتعرض لوجوب الاذن من الوليّ الا أنّ قوله صلوات الله عليه في حسنة سليمان بن خالد المتقدمة: اذا مات لأحدكم ميّت فسجوه تجاه القبلة- ظاهر في أنّ الخطاب لصاحبي الميّت اذ قوله لأحدكم يستشعر منه ذلك وهم أولياء الميّت وقوله تعالى: **وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ** (١) وان كان مرتبطاً بأحكام الميّت من الغسل والصلوة والتكفين والدفن فإنّه يشترط فيها اذن الوليّ الا أنّه لا يبعد سريانه هنا ايضا بلحاظ أنّ مناط الاجازة من الوليّ كونه صاحباً للميّت وكون الميّت بلا ارادة ولا اختيار فيكون اختياره بيد الوليّ والمفروض أنّ المحتضر بحكم الميّت في عدم الارادة بحسب الغالب

فلا يبعد أن يكون التوجيه الى القبلة منوطاً باذن الولي ولا أقلّ من أنه أحوط .  
ويستحبّ التسريع في تجهيزه ودفنه إلا إذا اشتبه حاله بأن لم يعلم بموته فح يتر بص  
الى أن يعلم بموته بل لا يجوز دفنه مع الشك في موته بل لا بد من الصبر حتى يعلم بموته بأن ينتن  
او يمضى ثلاثة أيام كما في رواية عليّ بن ابي حمزة قال: أصاب الناس بمكة سنة من السنين  
صواعق كثيرة مات من ذلك خلق كثير فدخلت على أبي ابراهيم عليه السلام فقال مبتدأ من  
غير أن أسأله: ينبغي للغريق والمصعوق أن يتر بص بها ثلاثاً لا يدفن إلا أن يجيئ منه ريح  
تدلّ على موته... الخبر<sup>(١)</sup>.

ويدلّ على التحديد بثلاثة أيام ايضاً رواية اسحاق بن عمّار قال: سألت  
اباعبدالله عليه السلام عن الغريق أيغسل قال: نعم ويستبرأ قلت: وكيف يستبرأ قال: يترك  
ثلاثة أيام قبل أن يدفن وكذلك ايضاً صاحب الصاعقة فإنه ربما ظنّوا أنه مات ولم  
يمت<sup>(٢)</sup>.

وربما يتوهم أنّ الثلاثة لها موضوعية للحكم بحيث أنه بعد مضيّ ثلاثة أيام يجوز  
دفنه ولو مع عدم العلم بموته ولكن الظاهر أن التقييد بالثلاثة لأنه ممّا يحصل بها العلم عادة  
وأنّه طريق للعلم العادي لا طريق تعدي يدلّ على ذلك موثق عمّار عن الصادق عليه السلام  
قال: الغريق يجبس حتى يتغيّر ويعلم أنه قدمات ثم يغسل و يكفّن قال و سئل عن المصعوق  
فقال: اذا صعق حبس يومين ثم يغسل و يكفّن<sup>(٣)</sup>.

انظر كيف جعل ع غاية الحبس وتأخير دفنه العلم بموته وجعل غاية تأخير المصعوق  
يومين لا مكان حصول العلم عادة في المصعوق بالخصوص دون غيره فيعلم أنّ المناط حصول  
العلم بالموت.

وهل يثبت الموت بالبينة التي تكون ذات خبرة بأن يقال: انّ الأدلة على  
حجيّة قول البينة وأنّه نازل منزلة العلم - شاملة باطلاقها لما نحن فيه والقدر المتيقن من  
تخصيصها أنّها هوفى الزنا ونحوه فإنه لا يثبت بشاهدين بل لا بدّ من أربعة وأما ما نحن فيه فلم  
يعلم بخروجها من تحت العموم او الاطلاق فيشمل عمومها او اطلاقها لما نحن فيه ولكنّ

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب دفن الميت الحديث ٣-٦

(٣) جامع الأحاديث الباب ٢- من أبواب دفن الميت الحديث ٥

المسألة بعد لا تخلو عن اشكال لأنّ المورد حائز للأهمية لأجل أنّه من النفوس مضافاً الى أنّه يستفاد من بعض الأخبار أنّ الموت من الأمور الخفية فلا يثبت بالبينة.

### (القول في غسل الميت)

وهو واجب كفائي على جميع المسلمين في الميت المسلم على المشهور وقال صاحب الحدائق - على ما حكى عنه أنّه واجب على الولي أوّلاً فان لم يأت به عصياناً او نسياناً يصير واجباً على كافة المسلمين وعن شيخنا الأنصاري أنّه يحتمل أنّه واجب على بعض ومستحب على بعض فيكون نفلاً يسقط به الفرض يعني حيث أنّ الشارع أراد تحقق وجوده في الخارج من أي مباشر كان بحيث اذا تحقّق في الخارج ولو بفعل الصبيّ غير المميّز لحصل مطلوبه كما أنّ وجوب توجيه الميت الى القبلة من هذا القبيل فانه بأيّ نحو اتفق تحقّقه ولو بالريح العاصفة او بحركة المحتضر من حيث لا يشعر - الى القبلة او بفعل الطفل غير المميّز - يحصل المقصود.

فح يمكن أن يكون هذا الفعل واجباً على الوليّ مستحبّاً على غيره ولكن اذا فعل ذلك الغير سقط عن الوليّ لأنّ المطلوب حصوله في الخارج وقد حصل .  
ولكن لا يخفى أنّه اذا كان المطلوب حصوله في الخارج بأيّ نحو اتفق ولم يلاحظ فيه مباشر خاص فكيف يمكن القول بأنّه واجب على الولي ومستحب على غيره مثلاً اذا أراد حفظ وجود النبي ص او الامام ع ولم يلاحظ فيه مباشراً خاصاً بل أراد تحقّق هذا الفعل في الخارج من أيّ مباشر كان فالبا شرون بالنسبة الى هذا الفعل و حكمه سواء فلا يتصور أن يكون هذا الفعل بالنسبة الى بعض واجباً وبالنسبة الى آخر مستحبّاً فإنّ المفروض مطلوبة تحقّقه في الخارج من أيّ مباشر كان وحاصل الكلام أنّه يعتدّ في تغسيل الميت الاذن من وليّه وهل يكون هذا الاذن شرطاً في الوجوب بحيث لولا الاذن لا وجوب على غير الولي فلا يكون وجوب الغسل كفايياً بل عينياً على خصوص الوليّ او يكون الاذن شرطاً للواجب مع كون الوجوب مطلقاً على كلّ أحد فيكون الاذن كالوضوء بالنسبة الى الصلوة في وجوب تحصيله وهذا اي كون الاذن شرطاً للواجب على قسمين الاول بطلان المشروط بفقدان شرطه كبطلان الصلوة بفقدان الوضوء والثاني حصول العصيان بفقدان الشرط من دون أن يصير فقدانه موجباً لفقدان المشروط ولنذكر أوّلاً الأخبار الواردة في وجوب الاستيذان من الولي وأنّه الأولى



بغسل الميت حتى نستظهر أحد الاحتمالات فنقول:

روى الشيخ مسنداً والصدوق مرسلًا عن علي عليه السلام أنه قال: يغسل الميت أولى الناس به أو من يأمره الولي<sup>(١)</sup> أقول: هذه الزيادة أي قوله: من يأمره الولي — في كتاب الفقيه وفي باب الصلوة على الميت ما يدل على أولوية الولي بالصلوة عليه منها ما عن الكافي والتهذيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: يصلى على الجنائز أولى الناس بها أو يأمر من أحب<sup>(٢)</sup>.

وعن التهذيب مسنداً عن السكوني عنه عن آبائه عن أمير المؤمنين صلوات الله عليهم قال: إذا حضر سلطان من سلطان الله جنازة فهو أحق بالصلوة عليها إن قدمه ولي الميت والأفهب غاصب<sup>(٣)</sup>.

ولكن في رواية الجعفرات ما يدل على أن السلطان أحق بالصلوة على الجنائز من وليها وهي مرواه عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام قال: الولي أحق بالصلوة على الجنائز من وليها<sup>(٤)</sup> إلى غير ذلك من الأخبار وغاية ما يستفاد من هذه الأخبار أن اذن الولي لا بد منه في الغسل والصلوة وأما أن الولي يجب عليه عيناً الغسل مباشرة أو تسبيحاً فلا يستفاد منها كيف ولو كان الغسل والصلوة وغيرها واجبة على الولي عيناً لكانت صادرة عن الولي مباشرة ولو أحياناً مع أنالم نسمع بصدور ذلك مباشرة حتى بالنسبة إلى المعصومين إلا إذا كان المتوفى معصوماً مثله.

فلو كانت واجبة على الولي لكان المعصومون هم المتصدون لهذه الأمور بالمباشرة وسيرة المشرعة من زمان المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين إلى زماننا هذا على إرجاع تجهيز الأموات إلى الغير فهل سمعت إلى الآن أن الأخ غسّل أخاه أو أن الأب غسّل أباه أو دفنه الآتي موارد شاذة فيستكشف من ذلك أنه لم يكن واجباً على الولي بالخصوص وأتى نحو هذا من الواجب العيني الذي لم يصدر عمّن وجب عليه عيناً أصلاً إلا نادراً.

وأما أنه لم تصحّ هذه الأمور إلا باذن الولي فالظاهر أنه ليس كذلك لأنّ المستفاد من هذه الأخبار هو لزوم الاذن من الولي في جواز غسل الميت وهذا الاذن أما شرط للوجوب وأما

(١) جامع الأحاديث الباب ١٧ من أبواب غسل الميت الحديث ١

(٢) (٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ٥ من أبواب الصلوة على الميت ١-٣-٥

شرط للواجب أعنى الغسل أما شرط الوجوب فهو خلاف ما يستفاد من الأخبار وكلام الأصحاب لأنه يصير غسل الميت ح واجباً مشروطاً والمعلوم أنه واجب مطلق فلا بد من أن يكون شرطاً للواجب ولا يستفاد من الأخبار المتقدمة أزيد من أن الغسل وصلوة الميت وغيرهما لا بد أن يكون باذن الولي.

وأما أن الغسل والصلوة باطلاق بدون اذنه فلا يستفاد البطلان من هذه الأخبار فيمكن أن يكون قوله عليه السلام في رواية السكوني: والآفهو غاصب معناه أنه غاصب لحق الولي لأن صلوته متصفة بالغصب حتى تكون باطلة والحاصل أنه لا يستفاد من هذه الأخبار أزيد من اثبات حق للولي لأجل اجلاله وتبجيله لأن الغسل او غيره واجب عليه عيناً ولا أن اذنه شرط في صحة الغسل مضافاً الى أن الأخبار ضعيفة السند.

ثم إن أولى الناس بالميت هل هو الأولى بميراثه كما هو المشهور او يكون المراد منه الأقرب الى الوارث فإن الولي يجيئ بمعنى القريب فيكون معنى الأولى بالميت الأقرب اليه نسباً وان لم يكن وارثاً ويكون ايضاً بمعنى صاحب الاختيار كقوله تعالى: **التَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ** (١).

فعلى الثاني فجد الميت مقدم على ابن ابنه مع أن الجد ليس بوارث مع وجود ابن ابن للميت فإن الابن هو الوارث وان نزل ولا يرث الجد مع وجود الابن للميت مطلقاً ومع ذلك على هذا الاحتمال فالجد مقدم على ابن الابن لأنه أقرب الى الميت.

وعلى الأول فابن الابن مقدم على الجد لأنه الوارث دون الجد واستدل المشهور لقولهم بقوله تعالى: **وَأَوْلُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ** (٢) فاذا كان بعض أولى الأرحام أولى من بعض في الارث فليكن أولى في الولاية ايضاً واستدلوا ايضاً بالرواية الواردة في قضاء الصلوة عن الميت فإن في بعضها قوله: يقضيه أولى الناس به (٣) وفي بعضها يقضى عنه أولى الناس بميراثه (٤).

(١) سورة الاحزاب الآية ٦

(٢) سورة الانفال الآية ٧٥

(٣) الوسائل الباب ١٢ من أبواب قضاء الصلوات الحديث ٦

(٤) الوسائل الباب ١٢ من أبواب قضاء الصلوات عن الميت الحديث ١٠ - ١٢ - ١٣ والباب ٣٤ من

أبواب الدفن الحديث ٣

فالظاهر أنّ أولى الناس في باب غسل الميت والصلوة عليه وغيرها من أحكامه هو أولى الناس بميراثه وهو الوارث له دون من هو أقرب اليه و ان كان أكبر سناً من الوارث بقريئة تلك الرواية الواردة في صلوة القضاء عنه و لكنّ المسألة بعد غير خالية عن الاشكال .  
فانه يرد على الاستدلال المذكور أولاً بأنّ باب الغسل والصلوة على الميت غير مرتبط بباب قضاء الصلوة عنه وأتى ارتباط بين البابين.

وثانياً يلزم من الاستدلال بباب القضاء أنّ وليّ الميت الولد الأكبر لا غيره لأنّ الولد الأكبر في باب القضاء هو المكلف لا تيان قضاء الميت مع أنّ معقد الاجماع المدعى في باب غسل الميت والصلوة عليه هو أنّ الأب مقدّم على الأبن والابن مقدّم على الأم والأم مقدّمة على الأخ والذكور مقدّمون على الأناث مع أنّ في الأخبار (١) في باب القضاء نفى القضاء عن الأناث.

ثم أنّ معنى تقدّم الذكور على الأناث في باب غسل الميت والصلوة عليه— أنّ مع عدمهم فالأناث أولى بالميت كما صرح به في الشرايع وصرّح غيره ايضاً.

وأما الاستدلال بالآية المباركة—بناء على أنّ الآية مرتبطة بالارث وأنّ الأولوية— بحسب طبقات الارث— فإنّ الطبقة الاولى وهم الأب والأم والأولاد مقدمة على الطبقة الثانية وهم الاخوة والأخوات والأجداد وهكذا.

فيرد على هذا الاستدلال بأنّه لا وجه لتقديم الأب على الأبن مع أنّها في طبقة واحدة وللتقديم الذكور على الأناث مع أنّ في باب الارث قد تقدّم الأناث على الذكور كما اذامات وخلف بنتاً وأخافانّ البنت من الطبقة الاولى فهي أحق بميراثه من الأخ الذي هو في الطبقة الثانية.

والحاصل أنه لا دليل على اثبات ولاية المذكورين على الترتيب المذكور في عبارة الفقهاء بحيث تطمئن به النفس وان فرض أنّ الولاية ثابتة لأحد من الوراث على سبيل الجزم فصدّق الوليّ مجهول اللّهم الآن يدعى الاجماع على ثبوت الولاية بالترتيب المذكور—اي أنّ الأب مقدّم على الابن والأبن مقدّم على الأمّ والأم مقدّمة على الأخ والذكور مقدّمون على الأناث— وتحقق الاجماع منظوره في الأحوط الاستيدان من جميع من احتمال ثبوت الولاية له مثلاً اذا مات أحد وخلف أباً و ابناً وجدّاً فالأحوط الاستيدان من

(١) الوسائل الباب ١٢ من أبواب قضاء الصلوات الحديث ١٨ ولكن فيه يقضى عند أولى الناس به

الثلاثة لاحتمال أن يكون الولي الجد لأنه أكبر واحتمال أن يكون خصوص الأب لأن الفقهاء قد أفتوا بتقدمه على الأب والابن على حد سواء لمساواتها في الطبقة هذا كله في غير الزوج والزوجة.

وأما الزوج فهو ولي بزوجه من سائر الورثة إلى أن يضعها في قبرها اجماعاً ويدل على ذلك روايات.

منها رواية أبي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: المرأة تموت من أحق الناس بالصلوة عليها قال: زوجها قلت: الزوج أحق بها من الأب والأخ والولد قال: نعم<sup>(١)</sup>.

ومنها رواية اسحاق بن عمار عنه عليه السلام قال: الزوج أحق بامرأته حتى يضعها في قبرها<sup>(٢)</sup> ولكن تعارض هاتين الروایتين صحيحة حفص بن البختري عنه عليه السلام في المرأة تموت ومعها أخوها وزوجها أيهما يصلّى عليها قال: أخوها أحقّ بالصلوة عليها<sup>(٣)</sup>.

ورواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الصلوة على المرءة الزوج أحقّ بها او الأخ قال: الأخ<sup>(٤)</sup>

ولكن هاتان الروایتان غير معمول بهما عند الأصحاب فلذا عرضوا عنها وحملها شيخ الطائفة—على ما حكى عنه— على التقيّة لموافقتهما لمذهب العامة ولا فرق في الزوجة بين الدائمة والمنقطعة خلافاً لصاحب الجواهر حيث استشكل فيما اذا انقضت أجلها لأنها تصيرح أجنبية بل استشكل حتى فيما اذا لم ينقض أجلها لأن الموت يبطل الاجارة فإن التمتع بمنزلة الاجارة كما يدل عليه قوله عليه السلام: هنّ مستأجرات، فكما أنّ الاجارة تبطل بموت المجر او المستأجر فكذا ما هو نازل منزلتها.

ولكن يرد عليه بأنّ هذا الاشكال— اي صيرورتها أجنبية وبطلان العقد بالموت— بعينه جارفي العقد الدائم ايضاً فإنّ الزوجية تنتفي بموت الزوجة فلذا يجوز للزوج العقد على أخت الزوجة بمجرد موتها فكون الزوج أحقّ بها حتى يضعها في قبرها—حکم تعبدي فلا فرق بين الدائمة والمنقطعة.

(١) (٢) (٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ٥ من ابواب الصلوة على الميت الحديث ١٠-١٢-١٣ والباب ٣٤ من ابواب الدفن الحديث ٣

وهل يجوز تغسيل الزوج لزوجته—المشهور كما صرح به بعضهم ذلك لاطلاق قوله ع الزوج أحق بزوجته حتى يضعها في قبرها والأحقية تشمل ما إذا أراد اتيان الفعل مباشرة ولا تختص بما إذا كان أمر غسلها بيده فقط ولكن يمكن أن يقال: إن الأخبار الآتية الدالة على اعتبار المماثلة بين الغاسل والميت تقيّد اطلاق هذه الرواية فتصيرها مخصوصة بكون أمر غسلها بيده دون جواز غسلها بالمباشرة أو تحمل هذه الرواية على جواز بعض تجهيزها بالمباشرة كالصلوة عليها دون جميع واجباتها ولنورد أولا بعض الأخبار الدالة على وجوب المماثلة بين الغاسل والميت فنقول: روى الشيخ مسندا عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله البصرى قال: سألته عن امرأة ماتت مع رجال قال: تلفت وتدفن ولا تغسل (١) قوله مع رجال فيه اطلاق يشمل المحرم وغيره مع قطع النظر عن سائر الروايات.

وفي الفقيه عن الحلبي أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تموت في السفرو ليس معها ذومحرم ولا نساء فقال: تدفن كما هي بثيابها والرجل يموت وليس معه إلا النساء وليس معهنّ رجال (رجال خ ل) قال: يدفن كما هو بثيابه (٢).

وروى الشيخ والكليني عن داود الفرقد قال: مضى صاحب لنا يسأل ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة تموت مع الرجال (رجال خ ل) ليس فيهم ذومحرم هل يغسلونها وعليها ثيابها فقال: اذن يدخل ذلك عليهم ولكن يغسلون كفيها (٣) وهذه الرواية قيدت بأنه ليس معها ذومحرم والظاهر أن المراد بقوله: اذن يدخل ذلك عليهم دخول النساء عليهم.

وروى الشيخ ره ايضا عن ابي بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة ماتت في سفرها وليس معها نساء ولا ذومحرم فقال: يغسل منها موضع الوضوء و يصلّى عليها وتدفن (٤).

(١) جامع الأحاديث الباب ١٨ من أبواب غسل الميت الحديث ١

(٢) (٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ١٨ من أبواب غسل الميت الحديث ٢-٣-٥

وروى أيضا عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يموت في السفر في أرض ليس معه  
الآنساء قال: يدفن ولا يغسل والمرأة تكون مع الرجال بتلك المنزلة تدفن ولا تغسل (١)  
ومثله رواية داود بن سرحان (٢).

وهذه الروايات تدلّ على عدم جواز الغسل مع فقد المماثل وفقدانات المحرم بل تدفن  
المرأة وكذا الرجل بشيأبها بدون الغسل و يظهر منها أنه لا يجب تكفينها أيضا ويمكن أن  
يقال: إنّ الأمر والنهي في قوله ع: يدفن ولا يغسل - حيث أنّها في مقام توهم وجوب  
الغسل - لا يستفاد منهما أكثر من نفي الوجوب ولا يستفاد منها نفي الجواز وعلى فرض نفي الجواز  
تعارض هذه الروايات روايات كثيرة دالة على وجوب الغسل او جوازه عند فقدان المحرم  
والمماثل.

فإنها رواية عبد الله بن سنان قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: المرأة  
اذا ماتت مع الرجال فلم يجدوا امرأة تغسلها غسلها بعض الرجال من وراء الثوب ويستحب  
أن يلقب على يديه خرقة (٣).

ومنها رواية عمرو بن شمر عن جابر عن ابي جعفر عليه السلام في رجل مات ومعه  
نسوة وليس معهن رجل قال: يصبين الماء من خلف الثوب ويلفنه في أكفانه من تحت الستر  
و يصلّين عليه. صفاءً و يدخلنه قبره والمرأة تموت مع الرجال وليس معهم امرأة قال: يصبون الماء  
من خلف الثوب و يلقونها في أكفانها و يصلّون و يدفنون (٤) تدلّ هذه الرواية على وجوب  
الغسل والصلوة والتكفين والدفن لمن لا يكون له مماثل.

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ١٨ من أبواب غسل الميت الحديث ٣٥ - ٣٤

(٣) جامع الأحاديث الباب ١٨ من أبواب غسل الميت الحديث ٧

(٤) جامع الأحاديث الباب ١٨ من أبواب الغسل الحديث ٣٨

ومنها رواية زيد بن عليّ عن أبيه عن أبيه عن عليّ عليه السلام قال: اذا مات الرجل في السفر مع النساء ليس فيهن (فيهم خل) امرئة ولا ذو محرم (ذات محرم خل) من نسائه قال: يوزرنه الى الركبتين ويصبين عليه الماء صبّاً ولا ينظرن الى عورته ولا يلمسنه بأيديهنّ ويطهرنه (١).

ومنها رواية ابى بصير (ابى سعيد خل) قال: سمعت اباعبدالله عليه السلام يقول: المرأة اذا ماتت مع قوم ليس لها فيهم ذات محرم يصبون الماء عليها صبّاً ورجل مات مع نسوة وليس فيهن له محرم فقال ابوحنيفة: يصبين عليه الماء صبّاً فقال ابو عبدالله عليه السلام: بل يحلّ لهّن أن يمسسن منه ما كان يحلّ لهّن أن ينظرن منه اليه وهو حتّى فاذا بلغن الموضع الذى لا يحلّ لهّن النظر اليه ولا مسّه وهو حى صببن الماء عليه صبّاً (٢).

ولكن يمكن تقييد اطلاق هذه الروايات والروايات المتقدمة الدالة على منع الغسل بطائفة ثالثة من الروايات وهى مادّة على اعتبار المائل فى الغسل الآذا وجد ذو محرم للميت فح يجوز لذى المحرم غسل الميت غير المائل كرواية زيد الشحام قال: سألت اباعبدالله عليه السلام عن امرأة ماتت وهى فى موضع ليس فيهم امرأة غيرها قال: ان لم يكن فيهم لها زوج ولا ذورحم لها دفنوها بشياها ولا يغسلونها وان كان معهم زوجها او ذورحم لها فليغسلها من غير أن ينظر الى عورتها قال: وسألته عن رجل مات فى السفر مع نساء ليس معهنّ رجل فقال: ان لم تكن له فيهنّ امرأة فليدفن بشياها ولا يغسل وان كان له فيهن امرأة

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ١٨ من أبواب غسل الميت الحديث ٣٩١-٦

فليغسل في قبص من غير أن تنظر الى عورته<sup>(١)</sup>.

بيان تقييد كلتا الطائفتين من الروايات بهذه الرواية—بأن يقال: انّ الطائفة الاولى المانعة من تغسيل الميت اذا لم يوجد له مماثل بل لابد من دفنه بلاغسل— تقيّد بما اذا لم يوجد الزوج او الزوجة ولم يوجد ذومحرم للميت والافيجب غسله وكذا الطائفة الثانية المجوزة لغسل الميت عند فقدان المائل— تقيدهما اذا وجد الزوج او الزوجة او ذومحرم اى عند فقدان المائل يجوز لغير المائل غسل الميت اذا كان زوجاً او زوجة او ذامحرم للميت لامطلقاً.

ودعوى انّ رواية زيد بن علي ورواية ابي سعيد (ابى بصير) غير ممكن الحمل على ذلك لفرض السؤال فيما اذا لم يوجد ذومحرم ولا الزوج والزوجة فكيف يمكن حملهما على الزوج والزوجة و ذومحرم— يدفعها أنّه وان كان المفروض في السؤال ذلك الا أنّ قوله ع يصبتون عليها الماء صباً وقوله ع: صببن عليه الماء صباً غير ظاهر في الغسل فيحتمل أن يكون المراد مطلق صب الماء على الميت من دون أن يكون ذلك غسلًا مضافاً الى أنّ هذه الأخبار اى الأخبار المجوزة ضعيفة السند ومعرض عنها عند الأصحاب فلا تكافى تلك الأخبار الناهية عن غسل غير المائل مع أنّه يمكن حملها اى الأخبار المجوزة على الاستحباب اى استحباب غسل الميت غير المائل غير ذى المحرم.

فتحصل مما ذكرناه أنّه تعتبر المائلة بين الغاسل والميت ومع فقدان المائلة فالزوج او الزوجة يغسله ومع فقد هما فالرحم ذى المحرم للميت ومع فقدّه يدفن الميت بلاغسل و لكن يستحبّ غسله من وراء الثوب مالم يستلزم نظراً او لمساً لخصوص هذه الأخبار المجوزة

(١) جامع الأحاديث الباب ١٨ من أبواب غسل الميت الحديث ٩



فإنها وان كانت ضعيفة السند إلا أنها تصلح لأن تكون مستندة للاستحباب لأجل التسامح في أدلة السنن.

إذا عرفت ذلك نقول: أما غسل الزوج لزوجته وبالعكس فجوازه مشهور بل كالأدنى يكون إجماعاً ويدل عليه روايات كثيرة بعضها مطلقة وبعضها مقيدة بفقد المائل أما الأخبار المطلقة فمنها صحيحة محمد بن مسلم قال: سألته عن الرجل يغسل امرأته قال: نعم من وراء الثوب<sup>(١)</sup>.

ومنها حسنته قال: سألته عن الرجل يغسل امرأته قال: نعم إنما يمنعها أهلها تعصباً<sup>(٢)</sup>.

ومنها صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الرجل يغسل امرأته قال: نعم من وراء الثوب لا ينظر إلى شعرها ولا إلى شيء منها والمرأة تغسل زوجها لأنه إذا مات كانت في عدة منه وإذا ماتت هي فقد انقضت عدتها<sup>(٣)</sup>.

وأما المقيدة فمنها صحيحة عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلح أن ينظر إلى امرأته حين تموت أو يغسلها إن لم يكن عندها من يغسلها وعن المرأة هل تنظر إلى مثل ذلك من زوجها حين يموت فقال: لا بأس إنما يفعل ذلك أهل المرأة كراهية أن ينظر زوجها إلى شيء يكرهونه<sup>(٤)</sup>.

ومنها رواية الحلبي عنه عليه السلام في المرأة إذا ماتت وليس معها امرأة تغسلها قال: يدخل زوجها يده تحت قميصها فيغسلها إلى المرافق<sup>(٥)</sup> ومنها رواية أبي الصباح الكناني عنه عليه السلام في الرجل يموت في السفر في أرض ليس معه إلا النساء قال: يدفن ولا يغسل والمرأة تكون مع الرجال: بتلك المنزلة تدفن ولا تغسل إلا أن يكون زوجها معها فإن كان زوجها معها غسلها من فوق الدرع ويسكب الماء عليها سكباً ولا ينظر إلى عورتها وتغسل امرأته إن ماتت والمرأة إن ماتت ليست بمنزلة الرجال المرأة أسوأ منظراً إذا ماتت<sup>(٦)</sup> إلى غير ذلك من الأخبار المقيدة بعدم وجود امرأة معها في جواز غسل الزوج إياها.

ومقتضى الجمع بين المطلق والمقيد بحسب القواعد الأصولية—هو حمل المطلق على

(١) (٢) (٣) (٤) (٥) جامع الأحاديث الباب ١٨ من أبواب غسل الميت الحديث ١٥-١٢-١٤-١٣-١٧

(٦) جامع الأحاديث الباب ١٨ من أبواب غسل الميت الحديث ٣٥

المقيد لكن الذى يستفاد من بعض هذه الأخبار هو أنّ عدم اقدام الزوج على تغسيل زوجته مع وجود المائل أنّها هو لأجل كراهية اهل الميت لذلك لأجل تعصّبهم لعرضهم وكراهتهم أن ينظر الزوج الى شئ من جسدها كما ربما تشير اليه رواية محمد بن مسلم ورواية عبد الله بن سنان المتقدمين لالأجل أنّه غير مشروع مضافاً الى أنّ التقيد بذلك اى بعدم وجود المائل أنّها هو فى كلام الراوى فيمكن أن يكون تقييد الراوى لأجل كونه المتعارف لأنّ المرتكز فى ذهنه عدم جواز تغسيل الرجل لزوجته مع وجود المائل فالتقييد منزل منزلة الغالب الشائع فح يجوز لكلّ من الزوجين تغسيل الآخر ولومع وجود المائل.

وهل يجب أن يكون الغسل من وراء الثياب او يجوز الغسل مجرداً ويجوز لكلّ واحد منها النظر الى الآخر فى أى موضع من بدنه ظاهر كثير من الأخبار عدم جواز النظر الى عورته كرواية ابى الصباح المتقدمة قال: ولا ينظر الى عورتها ورواية زيد بن علىّ المتقدمة قال: ولا ينظرن الى عورته ورواية منصور عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج فى السفر و معه امرأته فتموت الى أن قال: يلقى على عورتها خرقة<sup>(١)</sup>.

ورواية زيد الشحام عنه عليه السلام المتقدمة حيث أنه قال فى ضمنها: وان كان معهم زوجها واذورحم لها فليغسلها من غير أن ينظر الى عورتها الى غير ذلك من الأخبار وهذه الروايات لامعارض لها فالعمل بها متعين.

وأما النظر الى ماعدا الفرج فظاهر صحيحة الحلبي ومحمد بن مسلم وصحيحة الى ابى الصباح المتقدمات وغيرها عدم الجواز ولكن صريح صحيحة عبد الله بن سنان المتقدمة ورواية محمد بن مسلم قال: سألت ابا جعفر عليه السلام عن امرأة توفيت يصلح لزوجها أن ينظر الى وجهها وراسها قال: نعم (٢) — هو الجواز و يظهر من رواية عبد الله بن سنان المتقدمة أنّ الأمر الوارد فى هذه الأخبار بغسلها من وراء الثياب لأجل كراهية اهل الميت لأن ينظر الرجل الى شئ من جسدها فالأمر بغسلها من وراء الثياب او وراء الدرع محمول على الاستحباب لأجل أن لا يحصل لأهل بيت الميت ما يوجب كراهتهم والله العالم.

هذا كلّه فى الزوج والزوجة وأمّا غيرهما من محارم الرجل او المرثة كالأخ والأبن

(١) جامع الأحاديث الباب ١٨ من ابواب غسل الميت الحديث ٤٤

(٢) الجواهر جلد ٤ من الطبعة الحديثة صفحه ٥٣

والأب فالذى يستفاد من الأخبار هو جواز تغسيلهم للميت اذالم يوجد له المائل فلاحظ ما نتلوه عليك من بعض الأخبار.

فنها رواية زيد الشحام المتقدمة قال: سألته عن امرأة ماتت وهى فى موضع ليس معهم امرأة غيرها قال: ان لم يكن فيهم لها زوج ولا ذورحمها دفنوها بثيابها ولا يغسلونها وان كان معهم زوجها او ذورحم لها فليغسلها من غير أن ينظر الى عورتها الخبر (١) وكذا حكم ع بالنسبة الى الرجل اذالم يوجد رجل يغسله فانّ المفروض فى كلام الامام ع ايضا عدم وجود المائل.

ومنها صحيحة عبدالله بن سنان عنه عليه السلام قال: المرأة اذا ماتت مع الرجال فلم يجدوا المرأة تغسلها غسلها بعض الرجال الحديث (٢) فالتقييد ايضا فى كلام الامام ع والمراد ببعض الرجال - كما قدمناه - هو المحارم من الزوج والأب والأبن وغيرهم لأنّه مقتضى الجمع بين الأخبار

### (فرع)

اذا لم يوجد المائل المسلم فان وجد من محارم الميت أحد وجب عليه تغسيله للميت وان وجد المائل الكتابي وأما اذالم يوجد من المائل أحد ولكن وجد من المائل الكتابي كاليهود والنصارى فهل يجوز تغسيل الكتابي للمسلم او لابل لابل من دفن المسلم بلا غسل - المشهور هو الاول و يدلّ عليه موثق عمّار الساباطى عن ابي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الرجل المسلم يموت فى السفر وليس معه رجل مسلم ومعه رجال نصارى ومعه عمته وخالته مسلمتان كيف يصنع فى غسله قال: تغسل عمته وخالته فى قيمصه ولا يقربه النصارى.

الى أن قال: فان مات رجل مسلم وليس معه رجل مسلم ولا امرأة مسلمة من ذوى قرابته ومعه رجال نصارى ونساء مسلمات ليس بينه وبينهن قرابة قال: يغتسل النصارى ثم يغسله فقد اضطرّ وعن المرتة المسلمة تموت وليس معها امرأة مسلمة ولا رجل مسلم من ذى (ذوى خ ل) قرابتها ومعه امرأة نصرانية ورجال مسلمون ليس بينها وبينهن قرابة قال:

(١) جامع الأحاديث الباب ١٨ من أبواب غسل الميت الحديث ٩

(٢) جامع الأحاديث الباب ١٨ من أبواب غسل الميت الحديث ٧

تغتسل النصرانية ثم تغسلها (١).

ورواية زيد بن عليّ عن أبيه عن عليّ عليهم السلام قال: أتى رسول الله صلى الله عليه وآله نفر فقالوا: إن امرأة توفيت معنا وليس معها ذومحرم فقال: كيف صنعتُم بها فقالوا: صببنا عليها الماء صبّاً فقال: أما وجدتم امرأة من أهل الكتاب تغسلها قالوا: لا فقال: أفلا يتموها (٢).

ولفظ الرواية الأولى وان كان النصراني أو النصرانية ولكن المراد بقريته الرواية الثانية— مطلق أهل الكتاب وهل يمكن تعديّة الحكم إلى مطلق الكفار وان لم يكونوا من أهل الكتاب— مشكل جداً فإن الكفر وان كان ملّة واحدة الآن غير أهل الكتاب أشدّ كفراً منهم لاشراكهم به تعالى غيره او لعدم اعتقادهم بوجوده تعالى فهم أنجس من أهل الكتاب وكيف كان فقد ورد على الروایتين بامور ثلاثة الأول ضعف السند فإن الرواية الثانية ضعيفة السند ورواية عمّار رجاها فطحية وهم غير الامامية.

والثاني عدم امكان تحقق نيّة القربة من الكافر مع أنّ الغسل من العبادات يعتبر فيه نيّة القربة.

والثالث— أنه يستلزم غسل الكتابي للمسلم تنجّس ماء الغسل عادة مع أنه لا بد في ماء الغسل أن يكون طاهراً كما مرّ في باب الجنابة فلا بدّح من دفنه بلا غسل. ولكن يمكن أن يجاب عن الأول بأنّ ضعف الروایتين منجبر بعمل الأصحاب مع أنّ رواية عمار موثّقة ولا ينحصر مستند الحكم في الرواية الصحيحة فإنّ الموثّقة يصح الاستناد إليها في الفقه كما هو واضح.

وعن الثاني— بإمكان حصول النيّة من الكافر بل امكان تحقيق نيّة القربة منه وان لم يحصل القرب له من الله تعالى ولا يلزم من نيّة القربة حصول القرب منه تعالى وعلى فرض عدم امكان تحقيق نيّة التقرب من الكافر فهذا المورد تخصيص للأدلة العامة الدالة على اعتبار قصد القربة في مطلق العبادات لأجل هذه الرواية الموثّقة المعتضدة بعمل الأصحاب فيمكن ان يكون الشارع قد اكتفى باتيان صورة الغسل في هذا المورد.

(١) جامع الأحاديث الباب ١٨ من أبواب غسل الميت الحديث ٤٩

(٢) وسائل الشيعه الباب ٢٢ من أبواب غسل الميت الحديث ٤

وعن الثالث— بإمكان عفو الشارع عن هذه النجاسة في هذا المورد او امكان القول بعدم تنجيس المتنجس في هذا المورد فهذا ايضا تخصيص للأدلة الدالة على أن المتنجس منجس.

### (فرغ آخر)

اذا كان الميت الخنثى المشكل بأن لا يعلم ذكوريته وانوثيته فهل يجب دفنه بلا غسل او يجب لكل واحد من الرجل غير المحرم والمرأة غير المحرم تغسيله فيجب غسله مرتين الا اذا وجد له محرم فح لا يجب الاغسل واحد او يجوز الاكتفاء بغسل واحد مطلقاً وان لم يوجد له محرم— وجوه.

أما الوجه الأول فيمكن توجيهه بأنه يشترطه في الغسل المماثلة بين الميت والغاسل ومع الشك في ذكورية الميت وانوثيته يشك في تحقق هذا الشرط فالأمر يدور بين حرمة الغسل لأنه مستلزم للنظر واللمس وجوبه فيراعى جانب الحرمة فيلزم تركه او يشك ح في وجوبه لاحتمال فقدان شرطه فالأصل يقتضى البرائة عن الوجوب.

وأما الوجه الثاني فتوجيهه بأن يقال: ان المسلم او المسلمة اذا مات يجب على كل مسلم او مسلمة تغسيله وتجهيزه اما مباشرة او تسبيحاً ألا ترى أنه اذا ماتت مسلمة يجب على الرجال السعى في تجهيزها وغسلها ولوتسبيحاً فح يجب على كلتا الطائفتين الا تيان بغسل الخنثى المشكل لأنه لم يعلم باتيان الرجال لغسله فراغ ذمة النساء من وجوب غسله لأنه يحتمل عدم تحقق المماثلة بين الغاسل والميت.

وأما الوجه الثالث فبأن يقال: ان وجوب المماثلة ليس من مقومات الغسل كطهارة الماء ونحوها حتى يراعى فيها لزوم احرازها بل الذي يستفاد من الأخبار أنها من جهة حرمة النظر واللمس فح يكون عدمها مانعاً لأن يكون وجودها شرطاً فعند الشك في تحقق المانع للغسل فالمجرى اصالة عدم تحقق المانع للغسل فيصح الغسل بدون احراز الشرط ولكن الظاهر ضعف هذا الوجه فان الظاهر من الأدلة هو كون المماثلة شرطاً في الغسل فاللازم احرازها فالأحوط هو الوجه الثاني (اي تكرار الغسل) من المحارم.

ولا يجب تغسيل الكافر بل لا يجوز لأن الأدلة الدالة على وجوب تغسيل الميت—منصرفه عنه فانها منصرفه الى المسلم مضافاً الى ما في موثقة عمارة المتقدمة قال:

والنصراني يموت مع المسلمين لا يغسله مسلم ولا كرامة ولا يدفنه ولا يقوم على قبره وان كان أباه<sup>(١)</sup> مضافاً الى أنّ عدم وجوب غسله اجماعى فلا اشكال فيه وانما الاشكال فى وجوب غسل المخالف لما عليه أهل الحقّ من سائر فرق المسلمين المظهرين للشهادتين فعن المفيد وبعض المتأخّرين عدم وجوب غسلهم.

ووجه الشيخ فى التهذيب— على ما حكى عنه— كلام المفيد بأنّه حكم بكفرهم و بعض الفقهاء مع أنّه لم يحكم بكفرهم— حكم بعدم وجوب غسلهم او توقف فيه لانصراف أدلة وجوب الغسل عنهم وحمل مضمراً أبى خالد قال: اغسل كلّ الموقى الغريق وأكيل السبع وكل شىء الاماقتل بين الصّفين فان كان به رمق غسل والآفلا<sup>(٢)</sup> وقول ابيعبد الله فى موثقة سماعة: وغسل الميت واجب<sup>(٣)</sup>— على المؤمن لاعلى الفرد المطلق مع قطع النظر عن أوصافه من الاسلام والكفر.

وحمل رواية طلحة بن زيد عن ابيعبد الله عن أبيه عليهما السلام قال: صلّ على من مات من أهل القبلة وحسابه على الله عزوجل<sup>(٤)</sup>— مع الاشارة الى ضعفها— على اثبات مشروعية الصلوة عليه وكذا الغسل بضميمة عدم القول بالفصل بين الغسل والصلوة— دون الوجوب لأنّها فى مقام دفع توهم الحظر فلا تفيد الوجوب.

ولكن يمكن ان يقال: انّ أدلة وجوب غسل الأموات مطلقة شاملة للمخالف ودعوى الانصراف ضعيفة وقوله: اغسل كلّ الموقى شامل بعمومه للمخالف ايضا فكما أنّه عام باعتبار أنواع الأفراد فكذا يكون عامّاً باعتبار خصوصيات الفرد من كونه مؤمناً او مخالفاً ولا يلزم من ذلك دخول الكافر فى العموم لخروجه بالمخصّص الخارجى قطعاً ورواية طلحة بن زيد كالصريح فى وجوب الصلوة عليه اى على المخالف و يتم الوجوب فى الغسل بعدم القول بالفصل وضعفها منجر بعمل المشهور بها فالأحوط بل لا يخلو من قوة— هو وجوب غسله والظاهر أنّ كيفية غسله هو كيفية غسل أهل الحقّ لدلالة اطلاق الأخبار عليه وقيل كيفيته

(١) جامع الأحاديث الباب ١٨ من أبواب غسل الميت الحديث ٤٩

(٢) الوسائل الباب ١٤ من أبواب غسل الميت الحديث ٣

(٣) الوسائل الباب ١ من أبواب غسل الميت الحديث ١

(٤) الاستبصار الباب ١ من أبواب الصلاة على الأموات الحديث ٢

كيفية الغسل عند العامة لقوله ع، أزموهم بما أزموا به أنفسهم ولكن ظاهر هذه الرواية هو الزامهم بما يكون ضرراً عليهم لا مطلقاً فلا تشمل ما نحن فيه والله العالم ثم أنه استثنى الفقهاء من وجوب الغسل - الشهيد وهل المراد منه من قتل باذن الامام في المعركة ام مطلق من قتل في المعركة سواء كان باذن الامام ام نائبه الخاص او العام او بغير الاذن ولكن علم بوجوب القتال مع الكفار في مورد.

كما اذا خيف على بيضة الاسلام من تهاجم العدو ولم يتمكن من الاذن من الامام او يشمل مطلق من قتل في سبيل الله ولو بالشنق والسّم ولولم يكن في المعركة - وجوه ولا يبعد أن يقال بالوجه الثاني لدلالة الأخبار عليه.

كرواية أبان بن تغلب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الذي يقتل في سبيل الله أيغسل ويكفن ويحفظ ويصلى عليه قال: يدفن كما هو في ثيابه بدمه الآن يكون به رمق فان كان به رمق ثم مات فإنه يغسل ويكفن ويحفظ الخبر<sup>(١)</sup>.

وروايته الأخرى عنه عليه السلام قال: الذي يقتل في سبيل الله يدفن في ثيابه ولا يغسل الآن يدركه المسلمون وبه رمق ثم يموت بعده فإنه يغسل ويحفظ<sup>(٢)</sup> فإن قوله ع يقتل في سبيل الله وان كان يشمل ما اذا قتل في غير الحرب ولو بالسّم ولكن قوله: الآن يدركه المسلمون وبه رمق - ظاهره في كون قتله في المعركة وهاتان الروايتان لم تقيد اكون قتاله باذن الامام وكذا سائر أخبار الباب ولكن لا بد من أن يكون تحقق الشهادة في المعركة للمتفاهم العرفي من لفظ الشهيد ولأن ملاحظة جميع أخبار عدم وجوب غسل الشهيد يعطى ذلك فإن مصب كثير منها أو أكثرهما من قتل في سبيل الله في ميدان الحرب فلا يشمل من قتل في فراشه بالسّم مثلاً فلذا غسلوا الأئمة الأطهار ع جميعهم مع أن جميعهم كانوا شهداء في سبيل الله نعم ان الحسين واهل بيته وأصحابه عليهم السلام حيث استشهدوا في المعركة لم يغسلوا وإن مولانا امير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه مع أنه قتل بالسيف وأطلق عليه في زيارته بالشهيد - غسله الحسن عليه السلام فيظهر من ذلك أن الشهيد الذي لا يجب غسله هو الشهيد في المعركة.

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ٥ من أبواب غسل الميت الحديث ١ - ١

والظاهر أنّ المراد بقوله: الآ إذا أدركه المسلمون وبه رمق— ادراكهم له بعد أن وضعت الحرب أوزارها ويحتمل أن يكون المراد بادراكهم اخراجهم له عن المعركة وهو حي ولو كان قبل انقضاء الحرب وأما أن يكون المراد بادراكهم له ملاقاتهم له ورؤيتهم آياه— وهو حي— فبعيد جداً إذ لم يبق للمستثنى منه أذى سقوت الغسل عن الشهيد— مورد الآشاداً لأنه قلماً يتفق موت شخص فوراً بمجرد تحقق جراحة له بحيث لا يراه أحد من المسلمين الأبعد موته.

والذي يدل على أنّ المراد بادراكه هو ما ذكرناه لا مجرد رؤيتهم له حياً— حكاية شهادة عمّار رضى الله عنه حيث استسقى فسق باللبن فكان آخرزاده من الدنيا مع أنّ امير المؤمنين عليه السلام لم يغسله كما دلّ عليه الاخبار المستفيضة فمع أنّه رآه المسلمون قبل موته وسقوه اللبن لم يغسله.

وكذا حكاية سعد بن ربيع يوم أُحد حيث قال النبي صلى الله عليه وآله في ذلك اليوم: من ينظر الى ما فعل سعد بن ربيع فقال رجل: أنا أنظرك يا رسول الله فنظر فوجده جريحاً وبه رمق فقال له: أنّ رسول الله أمرني أن أنظر في الأحياء أنت أم في الأموات فقال: أنا في الأموات فأبلغ رسول الله ص عتي السلام قال: ثم لم أبرح الى أن مات ولم يأمر النبي صلى الله عليه وآله بتغسيل أحد منهم.

وعلى فرض الشك في دخول ذلك— اى من مات قبل تقضى الحرب وأدركه المسلمون— في المستثنى يمكن التمسك لعدم وجوب غسله بالمستثنى منه اى عدم وجوب غسل كلّ شهيد عدا من أدركه المسلمون وبه رمق فإنّ دخوله في المستثنى مشكوك فيشك في استثنائه من حكم مطلق الشهيد فيتمسك لعدم وجوب غسله بعموم لعدم وجوب غسل كلّ شهيد وليس هذا من التمسك بالعام في الشبهة المصدقية بل من باب التمسك بالعام في الشبهة المفهومية وهو مما لا ضير فيه كما لا يخفى ولا فرق في جريان حكم الشهيد بين الصغير والكبير ولا بين الرجل والمرأة اذا جاء بالصغير والمرأة الى الحرب للمصلحة المقتضية لذلك لصدق القتل في سبيل الله عليهم.

وهل يصدق الشهيد على من حضر الحرب لغير الله بل لداع آخر كالظفر بالغنيمة واطهار الشجاعة فقتل— مشكل لعدم صدق من قتل في سبيل الله عليه وكذا صدقه على من وتى



هارباً من الزحف فقتل في حال فراره مشكلاً.

و يلحق بالشهيد في سقوط الغسل عنه المرجوم والمرجومة والمقتص من اجماعاً كما ادّعاه غير واحد و يؤمر قبل رجه او قصاصه بأن يغتسل ثم يرجم او يقتص منه وتدلّ عليه رواية مسمع كردين عن ابي عبد الله عليه السلام قال: المرجوم والمرجومة يغتسلان ويحتطان ويلبسان الكفن قبل ذلك ثم يرجمان ويصلى عليهما والمقتص منه بمنزلة ذلك يغتسل ويحتظ ويلبس الكفن (١).

وهذه الرواية وان كانت ضعيفة السند الآن عمل الأصحاب بها يجبرضعفها وهل يكتفى بغسل واحد ولا بد من اغتساله ثلاثة أغسال بل لا بد من أن يكون أحدها بالسدر وثانيها بالكافور— كما في غسل الميت— فيه وجهان من اطلاق الأمر بالاغتسال في الرواية وكلمات الأصحاب فيتحقق الامتثال بغسل واحد ومن استظهار أن هذا الغسل هو بعينه غسل الميت قدم على موته لأن في الرواية— بعد قوله يغتسل قوله ويحتظ ويلبس الكفن ومن المعلوم أن التحنيط والتكفين من واجبات الميت فيظهر منه أن هذا الغسل هو غسل الميت والأمر بالاغتسال وان كان مطلقاً إلا أن الأمر بالتحنيط والتكفين يوجب صرف اطلاقه الى الغسل المعهود أعنى غسل الميت لكن المسألة غير خالية عن الاشكال فالأحوط الاغتسال بثلاثة أغسال مع مزج الخليطين الصدر والكافور.

### (الثالث من واجبات الميت)

تكفينه اي تكفين الميت المسلم وهو من الواجبات الكفائية يجب على كل واحد من المسلمين ولكن اعطاء الكفن له ليس من الواجبات بل من المستحبات وهل يكون التكفين من الواجبات التعبدية بمعنى وجوب قصد القرية فيه او من الواجبات التوصلية فيكفي ايجاده في الخارج بأيّ قصد كان— الظاهر هو الثاني لعدم الدليل على وجوب قصد القرية فيه والأصل ينفيه.

ثم انه يجب تكفينه في ثلاثة أثواب اجماعاً الاماعن السلار فان المحكى عنه هو الاكتفاء بثوب واحد شامل لجميع البدن.

والمشهور أن الثلاثة أثواب هي اللفافة والقميص والازار خلافاً لصاحب المدارك

حيث أوجب لفافة اخرى عوضاً عن المتر و حمل الازار المذكور في بعض الأخبار على اللفافة ولنذكر بعض أخبار الباب حتى يتضح المراد فنقول ومن الله التوفيق:

روى الكليني والشيخ قدس سرهما باسنادهما عن يونس عنهم عليهم السلام قال فسي تخيط الميت وتكفينه: ابسط الخبيرة بسطاً ثم ابسط عليها الازار ثم ابسط القميص عليه الخبر<sup>(١)</sup>.

يدل على أنّ القميص يكون فوق الازار وروى عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال: يكفن الميت في ثلاثة أثواب والمرأة اذا كانت عظيمة في خمسة: درع و منطق و خمار و لفافتين<sup>(٢)</sup> وهذه الرواية كالصريحة في أنّ المراد من الازار في سائر الروايات هو المتر لأنّ المراد بالدرع هو القميص والمنطق كمنبر ما يشد بالظهر فيكون بمعنى المتر فالواجب للمرثة المتر والقميص واللفافة فهي في هذه الثلاثة كالرجل والمستحب لها الخمار و لفافة اخرى لعظمتها اما في الجثة او في نظر الناس وروى الشيخ مسند اعن محمد بن سهل عن أبيه قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن الثياب التي يصلّى فيها الرجل و يصوم أيكفن فيها قال: أحبّ ذلك الكفن يعني قميصاً قلت: يدرج في ثلاثة أثواب قال: لا بأس به والقميص أحبّ اليّ<sup>(٣)</sup>.

تدلّ على كفاية تكفينه بالأثواب التي كان يصلّى فيها ومعلوم أنّ الثوب الذي يصلّى فيه الرجل يكون من قبيل القميص والازار لا مثل اللفافة كما لا يخفى.

وروى الشيخ ايضاً والكليني مسند اعن عبدالله بن سنان قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: كيف أصنع بالكفن قال: يؤخذ خرقة فيشدّها على مقعدته ورجليه قلت: فالازار قال: إنها لا تعدّ شيئاً إنما تصنع لتضم ما هناك لتلاّ يخرج منه شيئاً الخبر<sup>(٤)</sup>.

وهذا الخبر ايضاً كالصريح فيما عليه المشهور لأنّه توهم السائل من قوله: يؤخذ خرقة الخ بأنّ هذه الخرقة هي الازار فلذا قال: فالازار اي فالازار هذه الخرقة فأجاب بأنّها لا تعدّ شيئاً من الكفن فيعلم منه أنّ الازار بمعنى المتر والآ لم يكن وجه لتخيله بأن هذه

(١) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب تكفين الميت الحديث ١

(٢) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب تكفين الميت الحديث ٣

(٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب تكفين الميت الحديث ٤ - ٢٠

الخزقة هي الازار فان الازار يشتهب بالخزقة دون اللقافة الى غير ذلك من الأخبار الدالة على ما عليه المشهور وأما ما يظهر من بعض الأخبار من لزوم كون الثلاثة أثواب من قبيل اللقافة الشاملة لجميع البدن كصححة زرارة الرواية عن بعض نسخ التهذيب قال: قلت لابي جعفر عليه السلام: العمامة للميت من الكفن قال: لا انما الكفن المفروض ثلاثة أثواب وثوب تام لأقل منه يوارى فيه جسده<sup>(١)</sup>.

وحسنة حمران بن أعين عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال: قلت: فالكفن قال: يؤخذ خزقة فيشد بها سفليه وتضم فخذه (وسطه خ ل) بها الى أن قال: ثم يكفن بقميص ولفافة وبرد يجمع فيه الكفن<sup>(٢)</sup>.

فان الظاهر من اللقافة هو ما يشمل جميع البدن والبرد ايضا كذلك فلا بد من تأويلها على ما يوافق المشهور فان رواية زرارة مضطربة المتن فانه نقل عن بعض نسخ اخرى من التهذيب بعد قوله: ثلاثة أثواب قوله: او ثوب تام فالتام صفة للثوب لالثلاثة أثواب فتصير هذه الرواية دليلا لقول سائر القائل بجواز الاكتفاء بثوب واحد شامل لجميع البدن وعن الكافي وثوب تام بالواو وعلى أي تقدير فهي معرض عنها عند الأصحاب مضافاً الى أن لفظ تام على النسخة الأولى لا يمكن أن يكون صفة لثلاثة أثواب كما لا يخفى.

ورواية حمران ليست صريحة في خلاف المشهور فانه يمكن أن يكون المراد باللقافة الازار لانه يلق بالبدن وعلى فرض ظهور الرويتين وغيرهما في لزوم كون ثلاثة أثواب مما يشمل جميع البدن فلا بد من رفع اليد عنها لعدم عمل الأصحاب بها فظهر من جميع ذلك ضعف ما ذهب اليه صاحب المدارك من حمل الازار في الأخبار على اللقافة فانه خلاف ما يستفاد من الأخبار الكثيرة المعمول بها بين الأصحاب.

ثم أنهم اشترطوا في الكفن أموراً الأولى كونه مباحاً فلا يجوز تكفينه في المغصوب وادعى عليه الاجماع لحرمة التصرف في مال الغير شرعاً وعقلاً حتى أنهم حكموا بجواز نبش القبر واخراج الكفن المغصوب اذا دفنوه به.

الثاني عدم كونه حريراً محضاً تدل عليه مضمرة حسن بن راشد قال: سألته عن

(١) جامع الأحاديث الباب ٧ من ابواب تكفين الميت الحديث ١

(٢) جامع الأحاديث الباب ٩ من ابواب غسل الميت الحديث ٢٣

ثياب تعمل بالبصرة على عمل العصب اليماني من قزوقطن هل يصلح أن يكفن فيه الموتي قال: اذا كان القطن أكثر من القز فلا باس (١).

ورواها الصدوق مرسلًا عن ابى الحسن الثالث عليه السلام ومفهوم هذه الرواية وان كان عدم جواز التكفين فيه اذ لم يكن القطن اكثر وان كان مساوياً للقرن وهذا مما لم يلتزم به أحد من الفقهاء — الاّنا لم نلتزم به الى هذا المقدار بل نقول بعدم جواز التكفين فيما اذا كان حريراً محضاً والرواية تدل عليه بنحو الأولوية بل الاحتياط في ترك التكفين فيما اذا كان القز غالباً على القطن.

واستدلّ ايضا لعدم جواز التكفين بالحريز — بالرواية الناهية عن التكفين بكسوة الكعبة مع الاذن في بيعها كرواية عبد الملك بن عتبة الهاشمي قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل اشترى من كسوة الكعبة شيئاً فقضى ببعضه حاجته وبقي بعضه في يده هل يصلح له بيعه قال: يبيع ما أراد وهب ما لم يرد (ويهب ما يريد، خ) ويستفنع به و يطلب بركته قلت (قيل خ ل): أيكفن به (فيه خ) الميت قال: لا (٢). بناء على أنّ علّة النهي عن التكفين هو كونها حريراً محضاً غالباً.

ولكن يمكن الحدّثة فيها بأنّه لا ينحصر النهي فيها بكونها حريراً فيمكن أن تكون علّة النهي هو كون التكفين بها موجباً لهتك الحرمة.

الثالث من الأمور المعتمدة في الكفن أن يكون طاهراً فلا يجوز التكفين بالمتنجس ويدلّ عليه مضافاً الى دعوى الاجماع عليه — الروايات الدالة على وجوب الكفن او غسله اذا تنجّس بخروج النجاسة من الميت كرواية روح بن عبد الرحيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال: ان بدامن الميت شيئاً بعد غسله فاغسل الذى بدامنه (٣).

ورواية ابن ابي عمير عن بعض أصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا خرج من الميت شيئاً بعدما يكفن فأصاب الكفن قرص منه (٤).

(١) جامع الأحاديث الباب ١٤ من ابواب تكفين الميت الحديث ٥

(٢) جامع الأحاديث الباب ١٤ من ابواب تكفين الميت الحديث ٣

(٣) (٤) الوسائل الباب ٣٢ من ابواب غسل الميت الحديث ١ وباب ٢٤ من ابواب تكفين الميت الحديث ١

الرابع أن لا يكون من شعراوصوف او وبرما مالا يؤكل لحمه ومستنده دعوى الاجماع على ذلك وربما استدلل لذلك برواية محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قال اميرالمومنين عليه السلام: لا تجمروا الأكفان ولا تمسوا موتاكم بالطيب الا بالكافور فان الميت بمنزلة المحرم (١).

فاذا انضمت اليه ماورد في الاحرام من لزوم كون جنس ما يحرم فيه ممّا تجوز الصلاة فيه فلا بد من أن يكون جنس الكفن ممّا يجوز أن يحرم فيه فلا يجوز في غير ما كحل اللحم هذا ولكن يرد على هذا الاستدلال أنه اذا استفدنا من هذه الرواية عموم المنزلة فلا بد من الحكم بحرمه جميع تروك الاحرام على الميت وهذا ممّا لم يقل به أحد فالعلة المذكورة في الرواية - بشهادة فهم العرف - علة لكرهية تجهيز أكفانه وتطيبه فقط مضافاً الى أن مرجوحية تجهيز الكفن وتطيبه معارضة بسائر الأخبار الدالة على رجحان تجهيز الأكفان (راجع ب ٩ من أبواب غسل الميت من جامع الأحاديث الحديث ٤ من قوله ع: وجمّ ثيابه بثلاثة أعواد وب ١ من أبواب تحنيط الميت من قوله ع: وتجمر كفته وب ١٧ ح ٢ من أبواب الدفن قوله ع: ولكن يجمّر الكفن) فالعمدة في مستند هذا الحكم هو الاجماع ان تحقق.

ثم انه لافرق في الثلاثة أثواب بين أقسام الثوب ممّا نسج من القطن او الكتان او الصوف او الشعر او الوبر من مأكول اللحم لصدق الثوب على ذلك كله وأما المتخذ من الجلد ففي صدق الثوب عليه اشكال بل يمكن دعوى الانصراف عنه.

الرابع من واجبات الميت تحنيطه ولا خلاف في وجوبه إلا ما حكى عن السلف في المراسم من القول بعدم وجوبه والأردبيلي من التأمل في وجوبه والاختلاف فيه من جهتين الاولى في كفيته وأنه هل يكفي وضع الكافور على المواضع اولا بد من مسحها بها وعلة هذا الاختلاف هو التعبيرات المختلفة الواردة في الأخبار.

ففي صحيحة عبد الله سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قلت: كيف أصنع بالحنوط قال: تضع في فمه ومسامعه وأثار السجود من وجهه و يديه وركبتيه (٢).

وفي رواية الحسين بن المختار عن ابي عبد الله عليه السلام قال: يوضع الكافور من

(١) جامع الأحاديث الباب ٣ من أبواب التكفين الحديث ٥

(٢) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب تحنيط الميت الحديث ٦

الميت على موضع المساجد وعلى اللبة وعلى باطن القدمين وموضع الشراك من القدمين وعلى الركبتين والراحتين والجهة واللبة (١).

وفي رواية دعائم الاسلام عنه عليه السلام قال: اذا فرغ الرجل من غسل الميت نشفه في ثوب وجعل الكافور والحنوط في مواضع سجوده في جبهته وأنفه و يديه وركبتيه ورجليه ويجعل من ذلك في مسامعه وعينيه وفيه ولحيته وصدره الحديث (٢).

وفي حسنة الحلبي عنه عليه السلام قال: اذا أردت أن تحتط الميت فاعمد الى الكافور فامسح به آثار السجود منه ومفاصله كلها ورأسه ولحيته وعلى صدره من الحنوط (٣) وفي رواية زرارة عن ابي جعفر و ابي عبد الله عليهما السلام قالا: اذا جفقت الميت عمدت الى الكافور فمسحت به آثار السجود منه ومفاصله كلها واجعل في فيه ومسامعه ورأسه ولحيته من الحنوط وعلى صدره وفرجه الخبز (٤).

وهذه الروايات - كما تراها - مختلفة التعابير ففي بعضها يوضع الكافور وفي رواية الدعائم - وجعل الكافور وفي بعضها التعبير بالمسح ولذا قال بعضهم بوجوب وضع الكافور على المواضع وبعضهم بوجوب مسحها بالكافور وبعضهم احتاط بوجوب تحقق كلا الأمرين أي الوضع والمسح والمراد من الأمرين أنه لا بد أن يكون المسح بحيث يبقى من الكافور على المواضع شيئ حتى يصدق وضع الكافور وجعله عليها.

ولكن الظاهر أن التعبيرات المختلفة في الأخبار لا يراد منها المعاني المختلفة فإن المراد من جميعها معنى واحد وهو مسح المواضع بالكافور بحيث يبقى أثره على المواضع فإن معنى المسح ليس امراريد الماسح على المسوح فقط بل لا يطلق المسح إلا إذا بقي من يد الماسح على المسوح أثر كما تقدم في باب الوضوء من قوله عليه السلام: وتمسح ببلّة يمينك ناصيتك. استفيد منه أنه لا بد من تأثير البلّة من يد الماسح على المسوح ولا يكفي مجرد امراريد الماسح على المسوح فظهر أنه يعتبر مسح المواضع بالكافور بحيث يبقى أثره عليها حتى يصدق وضع الكافور عليها فلا يكفي مسح المواضع بدون تعلق الكافور بها.

ويستفاد من بعض الأخبار المتقدمة كون التحنيط بعد الغسل وقبل التكفين

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب تحنيط الميت الحديث ٥ - ٣

(٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب تحنيط الميت الحديث ٢ - ١

فلا يجب بعد التكفين خلافاً لبعض لأن قوله ع: اذا فرغ من غسل الميت الخ ظاهر في أنه قبل التكفين وكذا قوله ع: اذا جفقت الميت عمدت الى الكافور الخ.

الثاني من وجهي الاختلاف أن الواجب هل هو تحنيط مواضع السجود فقط او هي مع اضافة الأنف اليها او هما معاً مع اضافة جميع المفاصل اليها او هي مع الفم والسمع والبصر والصدر واللحية والرأس والفرج— فيه اشكال ومنشأه اختلاف الأخبار ففي بعضها ذكر المساجد فقط كموثقة عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحنوط للميت فقال: اجعله في مساجده (١) وفي بعضها اضافة الأنف اليها كرواية الدعائم المتقدمة (٢).

وفي بعضها الأمر بوضع الكافور— اضافة الى ما ذكر— على جميع المفاصل كرواية الحلبي المتقدمة (٣) وفي بعضها اضافة الفم والمسامع والرأس واللحية والصدر والفرج كرواية زرارة المتقدمة (٤).

ولكن تعارض هذه الروايات الدالة على وضع الحنوط في فمه ومسامعه وبصره وغيرها— روايات أخرى ناهية عن ذلك.

كرواية يونس عنهم عليهم السلام قال: ابسط الحبرة بسطاً الى أن قال: ولا تجعل في منخره ولا في بصره ومسامعه ولا على وجهه قطناً ولا كافوراً (٥).

ورواية عثمان النواء عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال: ولا تقر بين شيئاً من مسامعه بكافور (٦) ورواية حمران بن أعين عنه عليه السلام أنه قال في حديث: ولا تقر بواذنيه شيئاً من الكافور (٧).

وربما قيل في دفع المعارضة بأن كلمة في في تلك الأخبار الآمرة بمعنى على فيصير المنهى بحسب هذه الأخبار الناهية— هو جعل الكافور وادخاله في هذه المواضع وبحسب تلك الأخبار يصير المأمور به مس تلك المواضع بالكافور فلا تعارض.

ولكن فيه— مع بعده جداً— أنه لا يدفع المعارضة لما في بعض الأخبار من قوله

(١) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب تحنيط الميت الحديث ٤

(٢) (٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب حنوط الميت الحديث ٣-٢-١

(٥) (٦) (٧) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب غسل الميت الحديث ٣-٢١-٢٣

عليه السلام: لا تمسّ مسامعه بكافور<sup>(١)</sup>.

وقيل بحمل الأخبار الآمرة بالتحنيط على التقيّة--لموافقتها لمذهب العامة وفيه أنّ الأخبار الناهية تبقى بلا معارض وهي ظاهرة في الحرمة مع أنّه لا قائل به على الظاهر وقيل في دفع المعارضة غير ذلك .

ويمكن دفع المعارضة بحمل الأخبار الناهية على دفع توهم الوجوب لأنّه واجب عند العامة فيصيرح مباحاً فهل يشمله أخبار من بلغ لكى يصير مستحباً لورود الأوامر الكثيرة في تلك الأخبار بذلك فيكون من مصاديق قوله صلى الله عليه وآله: من بلغه ثواب على عمل الخ ولا يمنعه الأخبار المعارضة لهذه الأخبار لعدم العلم بصدور تلك الأخبار ولأنّه بلغ ذلك من مهابط الوحي وانكار البلوغ مكابرة فلا يبعد القول باستحباب تحنيط ماتصمته تلك الأخبار من الفم والمسامع والعين والمنخر وغيرها--بأخبار من بلغ هذا كلّه بالنسبة الى غير المفاصل .

وأما المفاصل فالظاهر استحباب تحنيطها لدلالة بعض تلك الأخبار الآمرة على ذلك من دون معارض نعم هي ظاهرة في الوجوب الآ أنّ موثقة عبدالرحمن بن ابي عبد الله قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الخنوط للميت فقال: اجعله في مساجده<sup>(٢)</sup>—تعارض هذه الروايات الدالة بظاهرها على الوجوب لأنّ الموثقة في مقام البيان ومع ذلك لم يذكر غير المساجد فهي كالتص في أنّ الواجب هو مسح المساجد فقط بالكافور فلا بدّ من حمل تلك الأخبار على الاستحباب .

وهذا التحنيط واجب لكلّ ميت مسلم عدا المحرم فلا يجوز تحنيطه بل لا يجوز جعل الكافور في ماء غسله وادعى على ذلك الاجماع والأخبار في ذلك كثيرة .

منها موثقة سماعة قال: سألته عن المحرم يموت فقال يغسل ويكفن بالثياب كلّها ويغطى وجهه ويصنع به كما يصنع بالمحل غير أنّه لا يمسه الطيب<sup>(٣)</sup> ومنها رواية عبدالرحمن

(١) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب غسل الميت الحديث ٢٢

(٢) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب تحنيط الميت الحديث ٤

(٣) الوسائل الباب ١٣ من أبواب غسل الميت الحديث ٤



ابن ابي عبد الله قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المحرم يموت كيف يصنع به قال: انّ عبد الرحمن بن الحسن مات بالأبواء مع الحسين عليه السلام وهو محرم ومع الحسين عبد الله بن العباس وعبد الله بن جعفر وصنع به كما صنع بالميت وغطى وجهه ولم يمسه طيباً الحديث (١).

ومنها صحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال: سألته عن المحرم اذا مات كيف يصنع به قال: يغطى وجهه و يصنع به كما يصنع بالمحل (بالحلال خ ل) غير أنّه لا يقرّ به طيباً (٢).

ويمكن الخدشة بأنّ مسّ الطيب في هذه الأخبار ظاهر في التحنيط فلا يصدق على القاء الكافور في ماء غسله ويمكن استفادة هذا المطلب من موثقة أبي مریم عن ابي عبد الله عليه السلام قال: خرج الحسين بن عليّ عليهما السلام وعبد الله وعبيد الله ابنا العباس وعبد الله بن جعفر ومعهم ابن للحسن يقال له: عبد الرحمن فات بالأبواء وهو محرم فغسلوه و كفنوه ولم يحنطوه وخمروا وجهه ورأسه ودفنوه (٣) فأنّه ظاهر في أنّ غسله كسائر أغمسال الموتي و صريح في أنّه لم يحنطوه.

ولكن يمكن الجواب عن هذه الخدشة بأنّ المسّ غير ظاهر في ذلك بل المراد بالمسّ هو المساس للميت و معلوم أنّه اذا أدخل في مائه كافوراً فقد حصل مساسه للميت مع أنّ رواية محمد بن مسلم أظهر من هذه الروايات فأنه قال: ولا يقرّ به طيباً فيشمل ما اذا أدخل في ماء غسله كافوراً لأنّه يصدق عليه أنّه قرّ به طيباً مضافاً الى فهم الأصحاب من هذه الروايات ذلك.

### (الخامس)

من واجبات الميت الصلاة عليه اي على الميت المسلم فلا تجب على الكافر بل لا تجوز ووجوبها على المسلم اجماعى و تدلّ عليه الأخبار الكثيرة الخارجة عن حدّ الاحصاء فمنها رواية طلحة بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال: صلّ على من مات من أهل القبلة وحسابه على الله عزّ وجلّ (٤) حتّى أنّ في بعض الأخبار ما يدلّ على وجوب الصلوة على الزاني

(١) (٢) (٣) الوسائل الباب ١٣ من أبواب غسل الميت الحديث ١ - ٤ - ٥

(٤) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب الصلوة على الميت الحديث ٧

والسارق وشارب الخمر من المسلمين منها رواية هشام بن سالم عنه عليه السلام قال: قلت له: شارب الخمر والزاني والسارق يصلّي عليهم اذاماتواقال: نعم(١) ومنها رواية السكوني الدالة على وجوب الصلاة على المرجوم وأقاتل نفسه وفي تلك الرواية: قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: صلّوا على المرجوم من امتي وعلى القاتل نفسه من امتي لا تدعوا أحداً من امتي بلا صلاة(٢) الى غير ذلك من الأخبار.

وهل تجب الصلوة على الأعضاء المنفصلة عن الميت اولا— مقتضى كثير من الأخبار أنّ الميت اذا قدنصفين يصلّي على النصف الذى فيه القلب كرواية القلانسي عن ابيجعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل الذى يأكله السبع او الطير فتبقى عظامه بغير لحم كيف يصنع به قال: يغسل و يكفن ويدفن فاذا كان الميت نصفين صلّي على النصف الذى فيه قلبه(٣).

ولكن فى بعض الأخبار ما يدل على أنّ الجزء المشتمل على العظم تجب الصلوة عليه ولا تجب على الجزء غير المشتمل على العظم.

كرواية محمد بن مسلم عن ابيجعفر عليه السلام قال: اذا قتل قتيل فلم يوجد اللحم بلا عظم له لم يصلّ عليه فان وجد عظم بلا لحم صلّي عليه(٤) والظاهر أنّ المراد من قوله: عظم بلا لحم بيان الفرد الخفى لانه اذا وجد العظم مع اللحم لا تجب الصلاة عليه فهو فى مقابل قوله لحم بلا عظم ويستفاد من اطلاق قوله: فان وجد عظم بلا لحم صلّي عليه أنه تجب الصلوة على كل ما كان فيه العظم سواء أكان مشتملا على الصدر ام لا وسواء أكان العضو تاماً ام غير تام او مشتملا على القلب اولا وهذا الاطلاق بظاهره مناف لسائر الأخبار فانه قد عرفت من رواية القلانسي المتقدمة أنّ الجزء الذى فيه القلب تجب الصلوة عليه و ظاهرها عدم وجوب الصلوة على غير المشتمل على القلب.

وكذا رواية محمد بن خالد عن ذكر عن ابيعبد الله عليه السلام قال: اذا وجد الرجل قتيلاً فان وجد له عضو تام من اعضائه صلّي على ذلك العضو وان لم يوجد له عضو تام

(١) الوسائل الباب ٣٧ من أبواب الصلوة على الميت الحديث ١

(٢) الوسائل الباب ٣٧ من أبواب الصلوة على الجنائز الحديث ٣

(٣) (٤) الوسائل الباب ٣٨ من أبواب الصلوة على الجنائز الحديث ٥ - ٨

لم يصل عليه ودفن<sup>(١)</sup>.

فإنها أيضا معارضة لاطلاق رواية محمد بن مسلم المتقدمة فلا بد من حمل رواية ابن مسلم على مفادهايتين الروائيتين اذ لم يعمل باطلاقها أحد من الفقهاء على الظاهر ومع ذلك فالاحتياط لا ينبغي تركه.

واذا وجد لحم بلاعظم فقد عرفت من رواية محمد بن مسلم عدم وجوب الصلوة عليه الآذا اشتمل على القلب فإن مقتضى الجمع بين هذه الرواية ورواية القلانسي هو وجوب الصلاة عليه وكيفية هذه الصلوة وبقاى أحكامها مذكورة فى الكتب المبسوطة فراجع.

### (السادس)

من واجبات الميت دفن الميت المسلم وأما الكافر فلا يجب بل لا يجوز دفنه ووجوب دفن الميت المسلم اجماعى بل هو من ضروريات الدين والأخبار فى وجوبه خارجه عن حدّ الاحصاء كرواية القلانسي المتقدمة فى اجزاء الميت قال: يغسل ويكفن ويدفن ورواية محمد بن خالد المتقدمة عن ابيه قال عليه السلام فى أجزائه: فان لم يوجد له عضو تام لم يصل عليه ودفن ورواية الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام قال: انما أمر بدفن الميت لثلايظهر الناس على فساد جسده وقبح منظره وتغير رائحته ولا يتأذى الأحياء بريجه و لا يدخل عليه من الآفة والفساد وليكون مستورا عن الأولياء والأعداء فلا يشمت عدوه ولا يحزن صديقه<sup>(٢)</sup> الى غير ذلك من الأخبار.

ويجب فى تحقق الدفن المواراة تحت الأرض بحيث يأمن من تعرض السباع له و يأمن ايضا من انتشار ريجه ومع تحقق هذين الوصفين يكفى مسمى الدفن نعم يستحب جعل اللحد له ولا بد من دفنه فى الأرض فلا يكفى أن يجعل فى تابوت من حديد او صندوق او مواراته فى جدار ونحو ذلك لعدم صدق الدفن على ذلك كله بل لا يجوز القاؤه فى البحر الأمع الضرورة فانه معها يكفى اذامات فى البحر ولم يمكن الصبر الى الوصول الى البر القاؤه فى البحر بعد جعله مثقلا بالحديد او الحجر لثلايظهر على وجه الماء ويجب أن يجعل جانبه الأيمن تجاه القبلة.

(١) الوسائل الباب ٣٨ من أبواب صلاة الجنائزة الحديث ٩

(٢) الوسائل الباب ١ من أبواب الدفن الحديث ١

ويحرم نبش قبر المسلم لاستلزام ذلك لهتكه ولقوله فى بعض الأخبار: التباش كالسارق بناء على أنّ المراد بالتباش مطلق من ينبش القبور سواء سرق اولا وأما اذا قيل: إنّ المراد من التباش من ينبش القبور لأجل سرقة الأكفان— كما هو الغالب اولاً أجل اتيان عمل مناف للعفة كالزنا فلادلالة فى هذه الرواية على حرمة مطلق النبش و الظاهر من الرواية هو اعادة المعنى الثانى لعدم فهم العرف منها ومن غيرها غير ذلك.

وكيف كان فالعمدة فى مستند حرمة نبش القبر هو الاجماع والظاهر أنّ علة الحرمة هى الهتك فلا حرمة لولم يستلزم الهتك كنبش قبره لنقله الى المشاهد المشرفة فانه جائز على المشهور اذا أوصى بذلك ما لم يوجب هتك حرمة كانتشار ريحه او تبدد أعضائه وأما اذا لم يوص بذلك فالمشهور أنّه ايضا كذلك بل عن كشف الغطاء أنّه يجوز نقله الى المشاهد المشرفة وان استلزم تقطيعه ارباً ارباً ولكن فيه اشكال.

والدليل على جواز نقله الى المشاهد المشرفة—مضافاً الى دعوى الاجماع او عدم نقل الخلاف— الرواية المروية عن ارشاد القلوب وهى ماروى عن امير المؤمنين عليه السلام أنّه كان اذا أراد الخلوة بنفسه أتى طرف الغرى فبينما هو ذات يوم هناك مشرف على النجف فاذاً رجل قد أقبل من البرية راكباً على ناقة وقدّامه جنازة فحين رأى علياً عليه السلام قصده حتّى وصل اليه وسلّم عليه فردّع عليه السلام فقال: من أين قال: من اليمن قال: وما هذه الجنازة التى معك قال: جنازة أبى لأدفنه فى هذه الأرض فقال له علىّ عليه السلام: لم لادفنته فى أرضكم. قال: أوصى بذلك وقال: أنّه يدفن هناك رجل — يدخل فى شفاعته مثل ربيعة ومضر فقال له: أتعرف ذلك الرجل قال: لا قال: أنا والله ذلك الرجل ثلاثاً فادفن فقام ودفنه<sup>(١)</sup> فانه عليه السلام قد قرره فى فعله حيث لم يعترض عليه فى فعله.

وكذا يجوز بل يجب النبش اذا دفن بلا غسل او بلا كفن او بكفن مغصوب أما اذا دفن بلا غسل ولا كفن فإنّ النبش لا يستلزم الهتك بل يستلزم احترام الميت فان دفنه بلا غسل ولا كفن يوجب هتكه.

وأما اذا كفّن بالكفن المغصوب فانه وان استلزم النبش هتكه الا أنّ حرمة الهتك معارضة بجرمة مال الناس ومال الناس أولى بالرعاية بل لو استلزم دفنه عارياً لا يجب على

(١) جامع الأحاديث الباب ٢١ من أبواب دفن الميت الحديث ١١

صاحب المال بذل الكفن له فإنّ الواجب هو تكفين الميت لا إعطاء الكفن له. واستشكل على جواز النبش اذا دفن بلا غسل ولا كفن بأنّ النبش مستلزم لهتك الحرمة وهو حرام فلا يعارضه وجوب تغسيل الميت وتكفينه لتغليب جانب الحرمة على الوجوب فيما اذا ادار الأمر بينهما وفيه أنّ هذا لا يستلزم هتك الميت بل يوجب احترامه لأنّ الدفن بلا غسل ولا كفن موجب لهتكه ونبش قبره و اخراجه لتغسيله وتكفينه يصدق عليه احترامه بنظر العرف فلا حرمة حتى تعارض الوجوب. ومن موارد جواز نبش القبر ما اذا وقع في القبر مال له قيمة معتدّ بها او دفن معه مال كذلك فإنّ احترام مال الغير يوجب جواز نبش قبره وان استلزم هتك المؤمن لأنّ حرمة أموال الناس اعظم من سائر المآثم.

ومن الموارد المستثناة— ما اذا دفن في موضع يوجب هتك حرمة كالمزبلة والبالوعة ومقابر الكفار فإنه ايضا يجوز نبش قبره ونقله الى موضع يوجب احترامه فإنّ اخراجه لا يصدق عليه الهتك بل يصدق عليه احترامه كما هو واضح. ثمّ أنّه تجوز النياحة على الميت بالشعر والنثر ما لم تشمل على الباطل والكذب ولم تشمل على خلاف رضا الله والأخبار الدالة على جوازها كثيرة.

منها قوله صلّى الله عليه وآله في قتل حمزة رضى الله عنه— بعد ما رجع المسلمون من غزوة أحد وأقاموا المأتم موتاهم: لكن حمزة لا بواكى له فسمع المسلمون ذلك فجعلوا ايقيمون العزاء والنياحة في كلّ مصيبة وردت عليهم اولا على حمزة رض ثم على موتاهم (١). وأما ما يدلّ على عدم جواز النياحة من بعض الأخبار فحمول على الغالب من اشتماها على الباطل والكذب ولكن لا يجوز اللطم وشقّ الجيب على غير الأب والأخ كما عن المشهور ومستنده رواية الدعائم عن الصادق عليه السلام أنّه أوصى عند ما احتضر فقال: لا يلطمن علىّ الخنّ ولا يشقنّ علىّ جيب فامن امرأة تشقّ جيبها. الأصدع لها في جهتم صدع كلّما زادت زيدت (٢).

(١) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب البكاء على الميت الحديث ٢١ نقلاً بالمعنى

(٢) جامع الأحاديث الباب ٨ من أبواب البكاء على الميت الحديث ٣٣

وعن مسكّن الفؤاد للشهيد الثاني قده عن ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ليس متامن ضرب الخدود وشقّ الجيوب<sup>(١)</sup>.

وعن ابى امامة أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لعن الخامشة وجهها والشاقة جيبها والداعية بالويل والثبور<sup>(٢)</sup> وعن مشكوة الأنوار نقلا عن المحاسن عن الصادق عليه السلام فى قول الله عزوجل: وَلَا يَعْصِيكَ فِي مَعْرُوفٍ<sup>(٣)</sup> قال: المعروف أن لا يشقن جيباً ولا لطمن وجهاً ولا يدعون بالويل والثبور<sup>(٤)</sup>.

وهذه الروايات وان كانت مرسلة او ضعيفة الا أنّ الأصحاب قد عملوا بها فينجر ضعفها بعملهم ولكن بعض الأصحاب قد جوزها مطلقاً على كراهية فى غير الأب والأخ والأقارب او مطلقاً وبعضهم قال بجوازها للزوجة على زوجها او المرثة على مطلق أقاربها ولعل مستندهم رواية الصيقل عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا ينبغى الصياح على الميت ولا شقّ الثياب<sup>(٥)</sup> من حيث ظهور كلمة لا ينبغى فى الكراهة.

ورواية سدير عن الصادق عليه السلام بعد أن سأله عن رجل شقّ ثوبه على أبيه وعلى امه وعلى قريب له قال: لا بأس بشقّ الجيوب قد شقّ موسى على هارون ولا يشقّ الوالد على ولده ولا زوج على امرأته وتشقّ المرثة على زوجها واذا شقّ زوج على امرأته او والد على ولده فكفارته حنث يمين ولا صلوة لها حتى يكفرا او يتوبان ذلك الى أن قال: ولقد شققتن الجيوب ولطمن الخدود الفاطميات على الحسين بن عليّ عليهما السلام وعلى مثله تلطم الخدود وتشقّ الجيوب<sup>(٦)</sup>.

و يستفاد من هذه الرواية ممنوعة شقّ الجيوب للوالد على ولده والزوج على زوجته وجوازه فيما سوى ذلك ويستفاد ايضا من قوله عليه السلام: لقد شققتن الجيوب ولطمن الخدود الفاطميات على الحسين<sup>(٧)</sup> جواز اللطم وشقّ الجيوب على مطلق القريب اذ من المستبعد اختصاص الجواز بمصيبة مولانا الحسين صلوات الله عليه فإنه اذا كانا محرّمين فى الاسلام

(١) (٢) (٤) جامع الأحاديث الباب ٨ من أبواب البكاء على الميت الحديث ٣١ - ١٠ - ٥

(٣) سورة الممتحنة الآية ١٢

(٥) (٦) جامع الأحاديث الباب ٨ من أبواب البكاء على الميت الحديث ٢ - ٤٠

لم يرتكبن ذلك ولو كانا جائزين على الحسين عليه السلام لاشمئزاز النفوس من ذلك. ولكن هذه الرواية ضعيفة السند غير منجبرة بعمل الأصحاب والرواية الأولى - أعنى رواية الصيقل - غير معارضة للروايات السابقة لعدم ظهور لفظ الكراهة في الكراهة المصطلحة لاستعمال الكراهة في كثير من الأخبار في الحرمة فما عليه المشهور من حرمة لطم الوجوه وشق الجيوب على غير الأب والأخ والزوجة لا يخلو عن قوة بل وجوب الكفارة في شق الرجل ثوبه على امرأته او ولده و كذا في نطف الشعر وجزه وكفارة هذه الأمور هي كفارة اليمين و هي اطعام عشرة مساكين او كسوتهم او تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام. وأما شق الجيب على الأب والأخ فالمشهور بل كاد أن يكون اجماعاً - جوازه نعم عن الحلبي منعه مطلقاً. و الدليل على الجواز الروايات الدالة على شق موسى على هارون عليهما السلام والرواية في شق ابي محمد الحسن العسكري في موت أبيه وهي ما عن كشف الغمة عن كتاب الدلائل لعبدالله بن جعفر الحميري عن ابي هاشم الجعفرى قال: خرج ابو محمد عليه السلام في جنازة ابي الحسن عليه السلام وقميصه مشقوق فكتب اليه ابن عون. من رأيت او بلغك من الأئمة شق قميصه في مثل هذا فكتب اليه ابو محمد عليه السلام يا أحق وما يدريك ما هذا قد شق موسى على هارون (١) الى غير ذلك من الأخبار والروايات المجوزة وان كانت ضعيفة السند الآن عمل الأصحاب بها يجبر ضعفها.

## فصل في غسل مس الميت الأدمى

وهو واجب على المشهور بل ادعى عليه الاجماع الآ من السيدره حيث حكى عنه في شرح الرسالة والمصباح القول باستحبابه ويدل على قول المشهور أخبار كثيرة. منها صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: قلت الرجل يغمض الميت أعليه غسل قال: اذا مسه بجرارته فلا ولكن اذا مسه بعد ما يبرد فليغتسل قلت: فالذى يغسله يغتسل قال: نعم الحديث (٢).

(١) الوسائل الباب ٨٤ من أبواب الدفن الحديث ٥

(٢) الوسائل الباب ١ من أبواب مس الميت الحديث ١

ومنها حسنة حريز او صحيحته عن ابي عبد الله عليه السلام قال: من غسل ميتاً فليغتسل وان مسه مادام حاراً فلا غسل عليه واذا برد ثم مسه فليغتسل قلت: فن أدخله القبر قال: لا غسل عليه انما يمس الثياب (١).

ومنها صحيحة عاصم بن الحميد قال: سألته عن الميت اذا مسه الانسان فآيه غسل قال: فقال اذا مسست جسده حين يبرد (يبردخل) فاغتسل (٢).

ومنها صحيحة معاوية بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الذى يغتسل الميت عليه غسل قال: نعم قلت فاذا مسه وهو سخن قال: لا غسل عليه فاذا برد فعليه الغسل قلت: والبهائم والطير اذا مسها عليه غسل قال: لا ليس هذا كالانسان (٣).

ومنها صحيحة محمد بن مسلم عنه عليه السلام قال: من غسل ميتاً وكفنه اغتسل غسل الجنابة (٤) الى غير ذلك من الأخبار الدالة على الوجوب اما بصيغة الأمر الظاهرة فى الوجوب واما بصيغة الماضى او المضارع التى يكاد يكون دلالتها على الوجوب أقوى لفرض تحقق وجوده فاستشكال صاحب الذخيرة— على ما حكى عنه— بأنها غير واضحة الدلالة على الوجوب— فى غير محلّه نعم تعارض هذ الأخبار أخباراً أخرى ظاهرة فى الندب او عدم الوجوب ولعل السند استندللاستحباب بهذه الروايات.

فن الروايات صحيحة الحلبي قال: اغتسل يوم الاضحى والفطر والجمعة واذا غسلت ميتاً الحديث (٥).

فان مقارنة غسل مس الميت لما هو معلوم النديبة من غسل يوم الفطر والأضحى والجمعة ظاهرة فى عدم الوجوب.

ومنها رواية الحسين بن عبيد قال: كتبت الى الصادق عليه السلام: هل اغتسل امير المؤمنين ع حين غسل رسول الله صلى الله عليه وآله عند موته فأجابه: النبى طاهر مظهر ولكن فعل امير المؤمنين عليه السلام وجرت به السنة (٦).

ومنها رواية عمرو بن خالد عن زيد بن على عن آبائه عن على عليهم السلام قال:

(١) (٢) (٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب غسل مس الميت الحديث ٨-١٢-١١-٥

(٥) جامع الأحاديث الباب ٥ من أبواب الأغسال السنونة الحديث ٤

(٦) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب غسل مس الميت الحديث ٢



الغسل من سبعة من الجنابة وهو واجب ومن غسل الميت وان تظهرت أجزاء الحديث (١) بأن يكون المراد أن تطهير اليد المماسّة للميت مثلاً كاف ولا يجب الغسل.

ومنها التوقيع المروي عن الاحتجاج عن الحميري حيث كتب الى مولانا الخجة صلوات الله عليه اسئلة من حملتها روى لنا عن العالم عليه السلام أنه سئل عن امام قوم صلى بهم بعض صلوتهم وحدثت عليه حادثة كيف يعمل من خلفه فقال: يؤخر ويتقدم بعضهم ويتم صلوتهم ويغتسل من مسّه فوقّ عليه السلام: ليس على من مسّه الأّغسل اليد (٢) ولكن هذه الروايات ليست صريحة في عدم وجوب الغسل بل يمكن حملها على ما لا يعارض تلك الروايات.

أمّا صحيحة الحلبي فلا يلزم من اقتران غسل مس الميت بالأغسال المستحبة — كونه مستحباً لأنّ اقتران الواجب بالمستحب ليس في الأخبار قليلاً وكم له فيها من نظير.

وأمّا رواية الحسين بن عبيد فع ضعف سندها لم يعلم ما المراد بقوله: وجرت به السنّة فانه اذا كان المراد أنّ غسل اميرالمؤمنين عليه السلام جرت به السنّة يعني لم يكن الغسل مستتباً بل صار مستتباً بفعله فانه خلاف الضرورة من الدين فانّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد اغتسل غسل مس الميت وان كان المراد غير ذلك فهو مجهول المراد. و أمّا رواية عمرو بن خالد فع ضعف السند يمكن أن يكون المراد منها ان اغتسلت أجزاءك عن الوضوء.

وأمّا التوقيع فيمكن حمله على ما اذا كان قبل برده ويحتمل أن يكون عدم وجوب الغسل على من مسّه لأجل عدم ملاقاته الآ من وراء الثياب ولكن لا يناسبه وجوب غسل اليد المستفاد من قوله: ليس على من مسّه الآ غسل اليد فالأظهر هو الاحتمال الأول.

(١) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب الغسل الحديث ١٦

(٢) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب غسل مس الميت الحديث ١٨.

## المبحث العاشر

في التيمم وفيه مباحث الأول في مسوغاته وأسبابه قال الله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ۚ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ۚ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ۗ الْآيَةُ (١) دلّت على وجوب التيمم عند عدم وجدان الماء وهذا القيد أعنى قوله: فلم تجدوا — إما قيد لقوله ان كنتم مرضى او لقوله او على سفر فتكون او في الموضوعين — أعنى اوجاء أحد منكم من الغائط اولا مستم النساء — بمعنى واول الحائية فيصير معنى الآية — واللّه العالم — ان كنتم مرضى او مسافرين والحال أنه قد حدث لكم الحدث الأصغر او الأكبر ولم تجدوا ماء للوضوء او للغسل فح تيمموا. الخ وإما أن يكون قيداً لجميع الأربعة أعنى انكنتم (١) مرضى او على (٢) سفر اوجاء (٣) أحد منكم من الغائط اولا مستم (٤) النساء فيكون معنى فلم تجدوا ماء بالنسبة الى المرضى — بمعنى فلم تتمكنوا من استعمال الماء لأنّ نفس المرض المضّر له استعمال الماء من مسوغات التيمم ولا يلزم فيه عدم وجدان الماء.

---

(١) سورة المائدة الآية ٦.

و اما أن يكون قيدياً للثلاثة الأخيرة اى ماعدا قوله: وانكنتم مرضى فيكون المرض في قبال فقدان الماء اى لو كنتم مرضى او فاقدين للماء فتيتموا الخ فح لابتد من أن يحمل المرض على الغالب من كون استعمال الماء مضرراً لأن مطلق المرض لا يكون من مسوغات التيمم.

و اما أن يكون قيدياً للأخيرين فقط أعنى قوله: اوجاء أحد منكم من الغائط وقوله: اولا مستم التساء فيكون قوله وانكنتم مرضى وقوله او على سفر مطلقين وفي قبال عدم وجدان الماء فح لابتد من حمل المرض والسفر على الغالب من كون استعمال الماء مضرراً للمرض ومن أن السفر غالباً ملازم لفقدان الماء.

ولكن هذه الاحتمالات كلها غير خالية عن التكاليف البعيدة عن مساق الآية الآ أن الاحتمال الثاني — وان كان غير خال عن التكلف — أقرب بمساق الآية فيكون معنى: فلم تجدوا ماء: لم تتمكنوا من استعمال الماء حتى تنطبق الآية على جميع مسوغات التيمم و يؤيده بل يمكن أن يدل عليه وآية الحلبي حيث سأل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل اذا أجنب ولم يجد الماء قال: يتيمم بالصعيد فاذا وجد الماء فليغتسل ولا يعيد الصلوة وعن الرجل يمر بالركبة وليس معه دلو قال: ليس عليه أن يدخل الركبة لأن رب الماء هورب الصعيد (الأرض) فليتيمم<sup>(١)</sup>.

ورواية عنبة بن مصعب عنه عليه السلام قال اذا أتيت البر وأنت جنب ولم تجد دلوأ ولا شيئاً تغرف به فتيمم بالصعيد فان رب الماء ورب الصعيد واحد ولا تقع في البر ولا تفسد على القوم ماثمهم<sup>(٢)</sup>.

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب التيمم الحديث ٤٥٢.

ورواية سماعة قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون معه الماء في السفر فيخاف قلته قال: يتيمم بالصعيد ويستبق الماء فإن الله عزوجل جعلها طهورا الماء والصعيد (١).

فإن هذه الأخبار ظاهرة في أنّ هذين الموردين اى فقدان الدلو وقلّة الماء- من مصاديق قوله تعالى: فلم تجدوا لأنه عليه السلام جعلها فردين عليحده في قبال عدم وجدان الماء وكذا سائرا لأعذار المسوّغة للتيمم كالمرض وبطء برئه وكالخوف من الوصول الى الماء فيمكن جعل جميع الأعذار من مصاديق عدم وجدان الماء بناء على أنّ المراد منه هو عدم التمكن من استعماله فحينئذ لا يكون ذكر سائر الأعذار في لسان الأخبار فرداً مبيناً لعدم وجدان الماء حتى يقال: انه تعالى لم يذكر من مسوغات التيمم الأسباب واحداً وهو فقدان الماء وباقي الأسباب ذكره ونبه عليه الأئمة عليهم السلام والله العالم.

وكيف كان فقد ذكر صاحب الشرايع قده لجواز التيمم أموراً ثلاثة الأول عدم الماء الثاني عدم الوصلة اليه الثالث الخوف وذكر بعضهم كالعلامة في المنتهى - على ما حكى عنه - ثمانية أسباب من موجبات التيمم وبعضهم عبر بالأمر الكلى الشامل لجميع المسوغات وهو العجز عن استعمال الماء.

أما السبب الأول الذى ذكره في الشرايع فهو من مسوغات التيمم اجماعاً وتدّل عليه الآية المتقدمة وغيرها بالصراحة وتدّل عليه ايضا اخبار كثيرة.

كرواية ابن سنان قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: اذا لم يجد الرجل طهوراً وكان جنباً فليمسح من الأرض وليصلّ فاذا وجد ماء فليغتسل وقد أجزأته صلوته التى صلى (٢) والمشهور بل كاد أن يكون اجماعاً وجوب طلب الماء لعدم احراز لم تجدوا بدون ذلك لاحتمال وجود الماء في الأطراف فلم يحرز الشرط للتيمم وهو عدم وجدان الماء- بدون الطلب ولمصححة زرارة الدالة على وجوب الطلب في الجملة.

وهى مارواه عن أحدهما عليهما السلام قال: اذا لم يجد المسافر الماء فليمسك خ ل فليطلب مادام في الوقت فاذا خاف أن يفوته الوقت فليتميم وليصل في آخر الوقت فاذا

(١) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب التيمم الحديث ٧

(٢) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب التيمم الحديث ١

وجد الماء فلا قضاء عليه وليتوضأ لما يستقبل (١).

ورواية السكونى عن الصادق عن ابيه عن على عليهم السلام قال: يطلب الماء فى السفر انكانت الحزونة فغلوته سهم وانكانت سهولة فغلوته سهمين لا يطلب أكثر من ذلك (٢). فيستفاد من الروايتين وجوب طلب الماء.

وأما مارواه يعقوب بن سالم قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل لا يكون معه ماء والماء عن يمين الطريق و يساره غلوتين او نحو ذلك قال: لا أمره أن يغرر بنفسه فيعرض له لصر اوسع (٣).

ومارواه داود الرقى قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام أكون فى السفر وتحضر الصلوة وليس معى ماء و يقال: انّ الماء قريب منا فأطلب الماء وأنا فى وقت يميناً وشمالاً قال: لا تطلب الماء ولكن تيمم فانتى أخاف عليك التخلف عن أصحابك فتضلّ فياكلك السبع (٤) — فهما ظاهران بل صريحان فى صورة وجود الخوف من تحصيل الماء ومفروض الروايتين هو وجود الماء فى غلوتين او قريب من المسافر لا الشك فى وجوده ومع ذلك لم يأمره بالطلب بل أمره بالتيمم لأنه من مظان الخوف ففر وضهما خارج عما نحن فيه.

نعم يعارض الروايتين على الظاهر — اطلاق رواية على بن سالم عنه عليه السلام قال: قلت له: أتيمم وأصلى ثم أجد الماء وقد بقى على وقت فقال: لا تعد الصلوة فانّ ربّ الماء هو ربّ الصعيد فقال له داود الرقى فأطلب الماء يميناً وشمالاً فقال: لا تطلب الماء لا يميناً ولا شمالاً ولا فى بئران وجدته على الطريق فتوضأ وان لم تجده فامض (٥).

فإنها غير مقيدة بالخوف بخلاف الروايتين المتقدمتين ولكن يمكن حملها ايضاً على صورة الخوف على النفس او المال بقريئة نقل داود الرقى ذلك الذى نقل تلك الرواية المشتملة على الخوف من تحصيل الماء فيحتمل قوياً أن تكون الروايتان رواية واحدة حذف ذيلها من كلام على بن سالم مع أنّها باطلاقها غير معمول بها عند الأصحاب.

ثم انّ المشهور بين الأصحاب أنّ مقدار الطلب فى الأرض السهلة قدر غلوة سهمين

(١) (٢) (٣) جامع الأحاديث الباب ٣ من أبواب التيمم الحديث ١ - ٢ - ٣

(٤) جامع الأحاديث الباب ٣ من أبواب التيمم الحديث ٤

(٥) جامع الأحاديث الباب ١٣ من أبواب التيمم الحديث ٧

وفي الأرض الحزنة كالتلال والأودية والآجام بمقدار غلوة سهم.  
وربما يستفاد من كلمات بعض الأعلام المتقدمين وجوب الطلب الى أن يتضيق  
الوقت ومستند هذا القول مصححة زرارة المتقدمة.

ولكن الرواية— مع أنها أصح سنداً من رواية السكوني المتقدمة— لم يعمل أكثر  
الأصحاب بها وعملوا برواية السكوني مع أن رواية زرارة مختلفة النسخ في بعض النسخ—  
كما عرفت بدل فيطلب— فليمسك فتصير دليلاً على عدم جواز البدارى المبادرة بالصلوة  
ما لم يضيق الوقت ومن المحتمل بناء على نسخة فيطلب ما ذكره المشهور ودلت عليه رواية  
السكوني— وهو الغلوة والغلوتين لأنها ليست صريحة في وجوب الطلب في تمام الوقت وإن كانت  
ظاهرة في ذلك فيحتمل أن يكون معناها أنه لا يبادر الى الصلوة بل يتأمل ويصبرو يكون  
بصدد تحصيل الماء لعله يصيبه الى أن يضيق الوقت ودلتها على عدم جواز البدار أيضاً  
منافية لسائر الأخبار الدالة على جواز البدار.

وكيفية الطلب بالغلوة والغلوتين مختلفة بين الأصحاب فبعضهم قال: بالاكْتفاء  
بالغلوة والغلوتين من طرف واحد وهو المشى لأجل الطلب— نحو الأمام مثلاً ويحتمل حمل  
رواية علي بن سالم المتقدمة على ذلك.

وبعضهم قال بوجود الطلب فيما بين اليمين والشمال وربما يؤيد ذلك بما ورد في  
رواية علي بن سالم حيث سأل عن الطلب يميناً وشمالاً وكذا رواية داود الرقي ورواية يعقوب  
ابن سالم المتقدمتين فكأن وجوب الطلب يميناً وشمالاً كان مرتكزاً في أذهانهم ولم يردعهم  
الامام عليه السلام عن ذلك وإنما ردعهم عن ذلك لاجل كون الموضع موضع الخوف الذي  
يسقط وجوب الوضوء حتى مع العلم بوجود الماء في الناحية القريبة كما دلت على ذلك  
رواية يعقوب بن سالم فضلاً عن وجوب الطلب.

ويحتمل أن يكون اليمين والشمال المرتكزين في أذهان الأصحاب كناية عن  
الجوانب الأربعة لخصوص اليمين والشمال وكيف كان فيمكن أن يكون مستند هذا القول  
هذه الروايات المتقدمة بضميمة أن الرجوع الى الخلف الذي جاء منه أنفاً وعلم بعدم وجود  
الماء فيه لغووا الطلب نحو الأمام يتحقق بالحركة نحوه بأضعاف الغلوة والغلوتين لأنه حركة الى  
مقصده فلا يبق مجال للطلب الآتي الموضعين أعني اليمين والشمال وقيل بوجود الطلب في

الأطراف الثلاثة باسقاط الخلف للزوم اللغوية. وقيل بوجوب الطلب في الجوانب الأربعة ويجاب عن لغوية الطلب في جانب الخلف بأن وجوب الطلب منوط باحتمال وجود الماء في كلّ واحد من الأطراف فهما علم بعدم وجود الماء في طرف يسقط وجوب الطلب عن ذلك الطرف فيقال هنا: بأنه ان احتمل وجود الماء في طرف الخلف بعد المرور عنه وجب الطلب فيه ايضاً والأفلا والأحوط هو القول الأخير.

ثم انه اذا ترك الطلب عامداً وصلى بالتيمة في سعة الوقت بطلت صلوته وان علم بعد الصلوة بعدم وجود الماء في الأطراف الا اذا تمشى منه قصد القربة لأن من شرط التيمم فقدان الماء فتيمم بدون احراز شرطه ولا بأس بتفصيل القول فيما هو نظيره حتى يتضح الحال فيه.

فنقول: اذا دخل وقت الصلوة وكان متطهراً وكان له ماء يكفي للوضوء او للغسل ولم يكن له ماء سواه فالمشهور بل كاد أن يكون اجماعاً أنه لا يجوز له نقض الطهارة او اراقة الماء اذا لم يتمكن بعد ذلك من الطهارة المائية وعلى فرض نقضه لطهارته او اراقة الماء في الفرض المذكور هل تصح صلوته مع الطهارة الترابية اولا - المشهور نعم لأن ملاك جواز التيمم هو عدم وجدان الماء فيشملة قوله تعالى: فلم تجدوا ماء فتيمموا الخ لأن اطلاقه يشمل ذلك فانه غير مقيد بالاختيار او عدم الاختيار فلم يكن عليه الا الصلوة في الوقت مع الطهارة الترابية. وكذلك الحال فيما اذا كان متمكناً من الطهارة المائية ولم يأت بها حتى ضاق الوقت فانه تصحح منه الصلوة مع الطهارة الترابية.

ولكن قيل: انه لا تصح الصلوة منه في الوقت مع الطهارة الترابية لتنجز التكليف عليه بالصلوة مع الطهارة المائية وقد صيرها ممتنعة عليه بسوء اختياره والتكليف وان كان يسقط تارة بواسطة العصيان الا أنه يشكل في سببته لانقلاب الموضوع واندراجه تحت عنوان العاجز.

بل لا يبعد أن يقال بعدم اندراجه تحت عنوان العاجز فان قوله تعالى: فلم تجدوا ماء فتيمموا وان كان مطلقاً الا أنه منصرف بحسب المفاهيم العرفي عن هذا الفرد الذي قد صير نفسه بسوء اختياره عاجزاً فان المتبادر من لفظ العاجز - الذي حصل له العجز قهراً فلا يطلق على القادر الذي صير نفسه عاجزاً بسوء اختياره.

وقيل بوجوب الجمع بين الصلوة مع التيمم في ضيق الوقت والقضاء في خارجه أما وجوب الصلوة في الوقت مع التيمم فلقوله عليه السلام في المستفيضة: إن الصلوة لا تسقط اولا تترك بحال وأما وجوب القضاء عليه فلتفويته الفريضة الثابتة عليه بسوء اختياره.

ولكن يرد على هذا القول أننا نعلم بالضرورة من الدين أنه لا يجب عليه أكثر من صلوة واحدة فكيف تجب عليه صلاتان اداءً أو قضاءً اللهم إلا أن يقال: أنه يعلم اجمالاً بواسطة تفويته الفريضة المنجزة عليه أعنى الصلوة مع الطهارة المائية أنه تجب عليه احدى الصلوتين إما الأداء مع التيمم وإما القضاء مع الطهارة المائية فيشك في أن المكلف به— مع تفويته لتلك الصلوة— أيها هو فيعلم اجمالاً ثبوت أحد التكليفين عليه فلا بد من الاحتياط وإما القول الثاني— أعنى سقوط الأداء ووجوب القضاء عليه— فيرد عليه ما ذكرناه من عدم قصور اطلاق قوله تعالى: فلم تجدوا ماءً أفتميموا— عن شموله لمثل هذا العاجز الذي صير نفسه عاجزاً بسوء اختياره ودعوى الانصراف عن مثله ممنوعة فإنه أيضاً صار ولو بسبب سوء اختياره عاجزاً وعلى فرض صحة دعوى الانصراف فهو بدوى فالأقوى هو القول الأول أى صحة صلاته بالتراية.

هذا بالنسبة الى غير المعصية وأما المعصية يعنى هل يعصى المكلف باراقة الماء وجعل نفسه محدثاً بعدما كان متطهراً اذا علم بعدم امكان تحصيل الطهارة المائية فيما بعد— المشهور هو القول بالعصيان وقيل بعدم العصيان ومستند هذا القول— أعنى عدم العصيان— أن القدرة مأخوذة في الطهارة المائية كما أن موضوع الطهارة التراية هو العجز فهما موضوعان لحكمين كالمسافر والحاضر فكما أن المسافر له حكم عليحده وهو القصر والحاضر ايضاً له حكم عليحده وهو الا تمام ويجوز للمكلف اخراج نفسه من موضوع احدهما وادخاله في موضوع الآخر في سعة الوقت— اختياراً— فكذا فيما نحن فيه.

فإن موضوع الطهارة المائية هو القادر على اتيانها وموضوع الطهارة التراية هو العاجز عن اتيان الطهارة المائية فح يجوز للمكلف تبديل موضوع التكليف بأن يصير نفسه اختياراً من موضوعات التيمم بعد ما كان داخلاً في موضوع الطهارة المائية فإن تبديل الموضوع بموضوع آخر جائز شرعاً كما عرفت.

هذا ولكن لا يخفى أن التكليف بالطهارة المائية متوجه الى المكلف من دون تقيده بالقدرة



اوالعجز فاذا كان التكليف مطلقا يجب تحصيل القدرة عليه ولا يجوز تصيير نفسه عاجزاً عن ذلك. مثلاً اذا قال المولى: جئني بماء فان لم تقدر فجئني بالفاكهة لايجوز للمكلف اراقة الماء وتصيير نفسه عاجزاً عن اتيانه واتيانه بالفاكهة لااعتراض المولى عليه بأني قلت: فان لم تقدر فجئني بالفاكهة وأنت كنت قادراً على اتيان الماء فلم أهرقته.

ففي المقام نقول: ان قوله تعالى: يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الخ—يظهر منه أن التكليف مطلق ومتوجه الى عامة المكلفين ولم يكن مشروطاً نعم التكليف بالتيمم يكون مشروطاً بعدم وجدان الماء لقوله تعالى في نفس الآية: فلم تجدوا ماء فتيمموا.

فالم يوجد الشرط لايجوز التيمم فح فالأقوى—كما عليه المشهور—هو الحكم بجرمة تفويت القدرة على الاتيان بالطهارة المائية كإراقة الماء وابطال الموضوع مع العلم بفقدان الماء ونحوهما اذا عرفت ذلك نقول: هل يكون ترك الطلب مع احتمال وجود الماء—من هذا القبيل او يكون من غير هذا الباب—الظاهر أنه ليس من هذا القبيل فان الاستشكال في ترك الطلب لأنه مردد بين كونه مندرجاً تحت خطاب فاغسلوا او تحت خطاب فتيمموا لأنه اذا طلب الماء ووجده كان مأموراً بالطهارة المائية وان لم يجده كان مأموراً بالطهارة الترابية فاذا ترك الطلب وأتى بالتيمم لايعلم بأنه أتى بما هووظيفته لاحتمال أن يكون وظيفته الاتيان بالطهارة المائية فيكون المأمور به مردداً بين الطهارة المائية والطهارة الترابية فمع دورانه بينهما كيف يمكن الأخذ بأحد همامن دون مستمسك شرعى ويحكم ببطلان الصلاة بترك الطلب. نعم الطلب بالغلوة او الغلوتين موضوع شرعاً لعدم وجود الماء وان كان الماء في نفس الأمر موجوداً.

وحاصل الكلام في ترك الطلب أنه إما أن يتركه عمداً اوسهواً فعلى الأول اما أن يعلم بعدم وجود الماء ان طلبه ثم ينكشف الخلاف بعد الصلوة وإما أن يعلم بوجوده ان طلبه واما أن يشك في ذلك والشك إما أن يكون شكاً بدوياً واما أن يكون شكاً سارياً بأن علم أولاً بعدم وجدان الماء ثم صلى مع هذا العلم وبعد الصلوة شك في أنه اذا كان طلب الماء قبل الصلوة هل كان يجده أولاً أما الفرض الأول—أعنى ما إذا علم بعدم وجود الماء لو طلبه وانكشف الخلاف بعد الصلاة—فيمكن أن يقال بصحة صلاته نظراً الى أنه كان له طريق

(حكم من طلب الماء ولم يجده وتيمم وصلى ثم انكشف أن الماء كان موجوداً)

عقلى بعدم وجود الماء ولا يتمكن الشارع من مخاطبته بطلب الماء في هذه الحالة لأنه لغوفاته لا ينبعث بذلك الخطاب لأنه عالم بعدم وجود الماء فيشملة قوله تعالى: فلم تجدوا ماء فتيمموا وليس المراد من عدم الوجدان عدم الوجود الواقعي بل المراد أعم منه ومن الاعتقادي ويدرّك على هذا أنه اذا طلب الماء بالغلوة والغلوتين فلم يجده وصلّى بالتيمم صحّت صلاته وان كان الماء في نفس الأمر موجوداً.

وكذا اذا كان في غير السفر اى كان في الحضر وطلب الماء الى أن يئس من وجدانه فإنه ان صلّى وبعد الصلاة بالتيمم انكشف أنّ الماء كان موجوداً فإنّ صلاته تكون صحيحة على المشهور.

ولكن لا يخفى أنّه وان لم يمكن للشارع في هذه الحالة مخاطبته بطلب الماء ولكنّ الخطاب بحسب الواقع كان موجوداً والمكلف بواسطة اعتقاده بعدم وجود الماء كان غير ملتفت الى ذلك الخطاب وبعد زوال اعتقاده يعلم به والحاصل أنّه كان اعتقاده بوجود التيمم عليه اعتقاداً تخيلاً ليس له واقعية فبعد تبين الخلاف يظهر له أنّه لم يكن مأموراً بالتيمم بحسب الواقع بل كان مأموراً بالطهارة المائية فلا بدّله بعد كشف الخلاف من الاعادة او القضاء.

وأما اذا علم بوجود الماء ان طلبه ومع ذلك صلّى من غير طلب فإنّ صلوته باطلة من غير ترديد لأنه كان بحسب الواقع واجد الماء فلم يكن له مسوّغ للتيمم.

وأما اذا كان شاكاً بأنّ احتمال وجود الماء لطلبه ومع ذلك صلّى بدون الطلب فان كانت الصلاة في ضيق الوقت صحّت صلوته وكذا في الفرض السابق — أعنى ما اذا كان عالماً بوجود الماء لطلبه — فإنّ الذى قلناه من بطلان صلاته أنّها هو اذا كانت في سعة الوقت وأما في ضيقه فالظاهر صحّة صلوته مطلقاً اى سواء ترك الطلب عمداً أو سهواً وسواء علم بوجود الماء لطلبه او علم بعدم وجوده او شك في ذلك.

وأما اذا كانت الصلاة في سعة الوقت فالظاهر بطلانها وان انكشف بعد الصلاة عدم وجود الماء لطلبه لأنه كان مأموراً بالطلب وكان الطلب موضوعاً شرعاً لوجود الماء او عدمه فع تركه كان شاكاً في أنّ الصلاة مع التيمم كانت مأموراً بها اولاً فلا يمكنه قصد التقرب بالشئ الذى يشك في كونه مأموراً به نعم في صورة مصادفة صلاته لعدم وجدان الماء

تصح صلاته مع فرض حصول قصد القربة له وأقام عدم حصولها فلا وأما في صورة مصادفة صلاته لوجدان الماء فالظاهر بطلانها لأنها غير مأمور بها وان حصلت منه نية التقرب.

وأما اذا نسي طلب الماء اونسى أن الماء كان موجوداً عنده فالظاهر ايضاً بطلان صلاته لأنه كان في الواقع مأموراً بالطهارة المائية وان كان غير ملتفت اليه وكان بزعمه مأموراً بالطهارة الترابية وبعد كشف الخلاف وأن الماء كان موجوداً لوطلبه او كان موجوداً في رحله يعلم أن زعمه كان على خلاف الواقع مضافاً الى ورود رواية في هذا المورد بالخصوص.

وهي رواية ابى بصير قال: سألته عن رجل كان في سفر وكان معه ماء فنسيه فتيتم وصلى ثم ذكر أن معه ماء قبل أن يكون يخرج الوقت قال: عليه أن يتوضأ ويعيد الصلاة (١)

ثم إنه لافرق في انتقال وظيفته الى التيمم بين أن لا يكون معه ماء اصلاً او كان معه ماء ولكن لا يكفي للطهارة المائية وهو اجماعى على ما اعترف به غير واحد نعم نسب الى العلامة قده في النهاية وجوب صرف الماء الى بعض الأعضاء في الجنابة لاحتمال وجود ما يكمل به الطهارة ونسب الى بعض العامة أنه قال: الجنب اذا وجد ماء لا يكفي له طهارته استعمل الماء في الطهارة اى في بعض أعضاء الوضوء او الغسل وتيمم ايضاً.

ولكن هذا القول- اى استعمال الماء في بعض أعضاء الوضوء او الغسل مما لم يقل به أحد من أصحابنا وقول العلامة قده- مع أنه مخصوص بغسل الجنابة ولم يذكره في الوضوء- ليس خلافاً في المسألة بين الأصحاب لأنه حكم هوره في سائر كتبه بل في النهاية ايضاً- على ما حكى عنه- بأن وظيفته التيمم ح ولا يجب استعماله في الطهارة نعم احتمل وجوب صرفه واستعماله في بعض الأعضاء لأنه حكم بوجوب ذلك على سبيل الجزم مع أنه احتمل ذلك مراعاة لجواز تحقق ما تكمل به الطهارة فهذا الحكم منه من باب الاحتياط.

وكيف كان فاستدلوا بعدم وجوب صرف الماء غير الكافي في الطهارة المائية بالأدلة الثلاثة اى الكتاب والسنّة والاجماع.

أما الكتاب فيظاهر قوله تعالى: فلم تجدوا ماء فتيتموا فإنه ظاهر في الماء الكافي بحسب المتفاهم العرفى لا مطلق الماء ولو كان قطرة وأما السنّة فصحيحة محمد بن مسلم

عن أحدهما عليهما السلام في رجل أجنب في سفر ومعه ماء قدر ما يتوضأ به قال: يتيمم ولا يتوضأ<sup>(١)</sup> وبرواية الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب ومعه قدر ما يكفيه من الماء لوضوء الصلاة أيتوضأ او يتيمم. قال: لا بل يتيمم ألا ترى أنه جعل عليه نصف الوضوء<sup>(٢)</sup>.

وبرواية الحسين بن أبي العلاء قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب ومعه من الماء بقدر ما يكفيه لوضوئه للصلوة أيتوضأ بالماء او يتيمم قال: يتيمم ألا ترى أنه جعل عليه نصف الطهور<sup>(٣)</sup>.

ومورد السؤال في الرويتين - وان كان في أنه اذا لم يكن للجنب ماء إلا بمقدار يكفى للوضوء فقط فهل يجب عليه الوضوء او التيمم فأجاب عليه السلام بأنه يجب عليه التيمم - إلا أن مفروض المسألة هي المسألة التي بنحث عنها أعني ما اذا كان عنده ماء لا يكفى للطهارة التي وجبت عليه فع أنه عليه السلام كان بصدد البيان والمفروض وجود الماء في الجملة ومع ذلك لم يأمره بصرفه في بعض أعضاء الجنابة بل أمره بالتيمم فيعلم من ذلك أنه لا يجب صرف الماء غير الكافي في بعض الأعضاء ومورد هذه الروايات - وان كان الجنب - إلا أن العلم باتحاد الملاك في الطهارتين يوجب كون الوضوء مثل الغسل في هذا الحكم والظاهر أن قوله عليه السلام: ألا ترى أنه جعل عليه نصف الوضوء او نصف الطهور - لدفع توهم الاستحسانات بأن يتوهم أن الجنب حيث أنه لا يكفيه الماء لرفع جنابته أن يتوضأ للصلوة ولا يتيمم.

فأجاب عليه السلام عن هذا التوهم بأن التكليف الشرعية ليست مما تدركه العقول ألا ترى أنه جعل عليه نصف الوضوء اي مسحات التيمم فقط وارتفعت الغسلات عنه.

ويحتمل أن يكون مراده أن التيمم إنما شرع لأجل التسهيل على العباد فالوضوء تكليفه أشد ألا ترى أنه جعل عليه نصف الطهور والله العالم.  
وربما يتوهم التعارض بين هذه الأخبار وظاهر الآية وبين قوله عليه السلام: الميسور

(١) - الوسائل الباب ٢٤ من أبواب التيمم الحديث ٤

(٢) (٣) الوسائل الباب ١ من أبواب التيمم الحديث ١ - ٣.

لا يسقط بالمعسور بان يقال : ان بين مورد الآية وقاعدة الميسور عموماً وخصوصاً من وجه لصدق الآية بدون قاعدة الميسور فيما اذا لم يجد ماء اصلاً وصدق القاعدة بدون الآية في غير باب التيمم والوضوء وتصادقها فيما اذا وجد ماء لا يكفي للطهارة المائية فح يقع التعارض في مورد التصادق ولا وجه لتقديم أحد المتعارضين على الآخر من غير مرجح.

ولكن يمكن أن يجاب عن هذا التوهم بأن قاعدة الميسور يستفاد منها أن الشيء الناقص يقبله الله مكان الشيء التام مثل ما اذا قال: صلّ عن قيام فان لم تتمكن من القيام فصلّ قاعداً فهو من باب قبول الشيء الناقص مكان الكامل وهذا اى قبول الناقص مكان الكامل يكون في غير مورد جعل البدل للشيء والآفي مورد جعل البدل للشيء يكون البدل مكان ذلك الشيء الكامل مثلاً اذا قيل: أطمع عشرة من السادات بالطعام اللذيذ وان لم تقدر على اطعامهم بالطعام اللذيذ فأطعمهم بالخبز واللبن ففي هذا المورد الذي جعل للفرد الكامل البدل لا يتوهم أحد جريان قاعدة الميسور فيه بأن يطعم خمسة منهم بالطعام اللذيذ عند عدم القدرة على اطعام العشرة ويترك الباقي بل ينتقل ذهنه الى وجوب البدل وهو اطعام العشرة بالطعام الأدون.

وهذا المورد من هذا القبيل فانّ التيمم بدل عن الوضوء التام فلا تنتقل وظيفته الى الفرد الناقص اى بعض الوضوء مع عدم التمكن من التام لجعل الشارع البدل—وهو التيمم— للفرد التام.

### فرع

اذا كان عنده ماء بمقدار الطهارة المائية وكان بدنه اولباسه نجساً فهل يقدم ازالة الخبث و تيمم للصلاة او يستعمل الماء في الطهارة المائية و يصلّى مع الخبث؟ المشهور بل ادعى عليه الاجماع هو القول الأوّل لأنّ المطلوب الشارع سبحانه هو الصلاة مع الطهارة من الحدث و الخبث فاذا استعمل الماء في رفع الخبث و تيمم فقد حصل كلا مطلوبي المولى سبحانه أعنى الصلاة مع الطهارة من الحدث و الخبث بخلاف ما اذا استعمل الماء في الطهارة المائية فانه لا يتحقق الا أحد مطلوبيه أعنى الطهارة من الحدث ولم يأت بمطلوبه الآخر أعنى الطهارة من الخبث فاذا دار الأمر بين الايتان بالفرد الكامل والايان بالفرد الناقص فالأوّل مقدّم بشهادة الوجدان فانّ الصلوة مع الطهارة من الحدث و الطهارة من الخبث فرد كامل للصلاة

وانكانت طهارتها ترابية فانّ الطهارة الترابية قد جعلت في حال عدم وجدان الماء من أفراد الطهارة من الحدث بخلاف الفرض الآخر فانّ الصلاة وانكانت مع الطهارة المائية من الحدث الاّنها فاقدة لرفع الحث فيقدم الفرض الأوّل.

### السبب الثاني

من أسباب التيمم الذي ذكره في الشرائع عدم الوصلة اليه—اي الى الماء— بأن كان الماء موجوداً ولكن لايمكن الوصول اليه إمّا لأجل كبرسته او لأجل المرض والضعف المفرط الذي يكون تحصيل الماء له في كلّ واحد منها ممّا لايتحمل عادة فانّ نفي العسر والخرج في الشريعة يجعله بمنزلة فاقد الماء فيشمله قوله تعالى: فلم تجدوا ماء فتيمّموا لأنّ الامتناع الشرعي كالامتناع العقلي وكذلك عدم الوجدان الشرعي كعدم الوجدان العقلي. وإمّا لأجل فقدان ثمن الماء وانكان موجوداً وبيع بثمان المثل او بأقلّ منه او كان واجداً ثمّنه ولكن يضر شراؤه بحاله بأن كان الماء غالياً بحيث اذا اشتراه بتلك القيمة وقع في الحرج او كان الماء رخيصاً ولكن لقلّة ذات يده يقع لأجل شرائه في الضيق. وأمّا اذا كان الماء غالياً ولكن لأجل تمكنه المالى يتمكّن من شرائه بأيّ سعر كان فقدقيّد بعض الفقهاء بعدم كون الشراء اجحافاً في الثمن وعن ابن جنيد عدم وجوب الشراء اذا كان الماء غالياً ويمكن الاستدلال له بنفي الحرج والضرر في الاسلام.

ولكنّ الظاهر أنّ المورد لا يكون من موارد الحرج والضرر فانّ الحرج والضرر أمر عرفي يصدق على الفقير المعدم تارة ولا يصدق على الغنى المثرى اخرى مثلاً ربما يكون صرف درهم واحد بالنسبة الى أحد حرجياً وصرف الف درهم بالنسبة الى غيره لا يكون حرجياً ثمكته منه وعدم تأثيره بالنسبة الى حسن حاله فح لانتجاجة أن نلتزم بتخصيص قاعدة نفي العسر والخرج بما سيجيئ من الأخبار بل نقول: المناط وجوب شراء الماء في كل مورد لا يكون شراؤه حرجياً ولو كان الشراء بأضعاف ثمنه بل بالآلاف درهم او دينار وعدم وجوب الشراء اذا كان موجبا للضرر والحرج.

فالأقوى ما عليه المشهور من وجوب شراء الماء مع التمكن ولو كان بالآلاف درهم لصدق وجدان الماء فلا يشمل قوله: فلم تجدوا ماء فانّ المقدور بالواسطة مقدور وللروايات الدالة على وجوب الشراء.

منها صحيحة صفوان قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل احتاج الى الوضوء للصلاة وهو لا يقدر على الماء فوجد بقدر ما يتوضأ به بمأة درهم او بألف درهم وهو واجد لها أيشترى ويتوضأ او يتيمم قال: لا بل يشتري قد أصابني مثل ذلك فاشترت وتوضأت وما يشتري (يسرنى) بذلك مال كثير (١) ولعل المراد بذيل الرواية. أن ما يشتري بازاء هذا المال هوشى كثير عند الله لأن ثوابه الجنة.

ومنها ما عن الصدوق مرسل عن الرضا عليه السلام نحوه باختلاف يسير (٢). ومنها رواية الحسين بن ابى طلحة قال: سألت عبد الصالحاً عن قول الله عز وجل: اولامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً ما حد ذلك قال: فان لم تجدوا بشراء وبغير شراء قلت: ان وجد قدر وضوء بمأة ألف او بألف وكم بلغ قال: ذلك على قدر جدته (٣). اى قدر سعته يعنى اذا كان متمكناً بأى مقدار وكم بلغ ذلك المقدار فلا بد من أن يشتري الماء ويتوضأ وان زاد عن مائة الف قال فى مصباح الفقيه: يخصص بهذه الأخبار الخاصة عموم نفي الضرر والخرج انتهى.

أقول الظاهر أن هذا المورد لا يكون من موارد الضرر فان الضرر المتوجه الى المكلف من ناحية التكليف الشرعى كوجوب الزكوة والخمس والكفارات والانفاق على العيال وان كان قيمة ما ينفقه غالية—لا يرفعه حديث لا ضرر فان المتبادر من لا ضرر ولا ضرارى الاسلام التكليف الذى يجبى منه الضرر على المكلف كما اذا كان الوضوء ضرورياً وكالصوم الذى يتحقق منه المرض ونحو ذلك لأصل التكليف والآ يلزم أن يرفع الاضرار جلّ التكاليف الشرعية لاحتياج كثير منها الى صرف المال لو أريد امتثالها.

والحاصل أن الضرر المتوجه الى الانسان من ناحية الحكم الشرعى لا يعد من الضرر المرفوع بلا ضرر والمورد من هذا القبيل فانه بعد ماوردت الروايات المعتبرة بوجوب شراء الماء وان كان بأضعاف قيمته وعمل المشهور بها يصير وجوب الشراء حكماً شرعياً فلا مجال لجرى ان قاعدة لا ضرر فى هذا المورد فتأمل وسيأتى الكلام فى نظيره.

(١) (٢) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب التيمم الحديث ١ — ١

(٣) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب التيمم الحديث ٢

### السبب الثالث

من أسباب التيمّم الخوف من استعمال الماء أماً على نفسه وأماً على من يتعلّق به  
او على عرضه بأن يخاف ان هو فارق عرضه—كزوجته وأمه وأخته— وذهب لتحصيل الماء أن  
يتعرض أحد لعرضه او يخاف بأن يسبّه أحد او يهتك ستره ان أراد استعمال الماء فانه ايضاً  
من موارد التيمّم او يخاف على ماله بأن يذهب السارق بماله او يحترق او يذهب به السيل  
ونحو ذلك فهذه الموارد كلّها من موارد قوله تعالى: وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ (١).

فانّ هذا المورد من موارد الحرج الأفيما يخاف على المال فيما اذا لم يقع بتلفه في الحرج  
فانّ هذا المورد ليس من موارد الحرج مثلاً اذا علم بأن استعمال الماء او الاتيان به مستلزم  
لذهاب مائة دينار منه بأن يذهب به اللصّ او يأخذه الظالم منه قهراً وجبراً ولكن لا يقع بذهابها  
فى حرج بل يكون متمكناً فانّ هذا المورد من موارد الضرر دون الحرج فان علم بذلك قبل  
استعمال الماء يرتفع وجوب الطهارة المائية لقاعدة لا ضرر وان شكّ في أنّ الطهارة المائية  
مستلزم لذهاب هذا المقدار من المال الذي يكون مع ذهابه متمكناً اولاً فهل تشمله  
القاعدة—أعنى لا ضرر اولاً— الظاهر لآلته يشكّ في كونه من مصاديق الضرر ولا بدّ في  
كلّ حكم من الأحكام الشرعيّة سواء كانت مثبتة للحكم ام نافية له من احراز موضوع ذلك  
الحكم فبدون احراز الموضوع لا يمكن ترتّب الحكم وهو واضح.

وهل يمكن التمسك بعموم أدلّة وجوب الوضوء في هذا المورد المشكوك—الظاهر لا، لانه  
تمسك بالعام في الشبهة المصدقية فح لا يمكن ادراج هذا الفرد المشكوك في العام أعنى أدلّة الوضوء  
ولا في المخصّص— أعنى قاعدة لا ضرر— فلا بدّ من الرجوع فيه الى سائر الأدلّة من البراءة  
او الاحتياط نعم يمكن أن يقال: انّ الأحكام الثانوية اى الاضطرابية مترتبة على خوف الضرر  
لا العلم بالضرر كالصوم الذي يخاف معه الضرر فانه يجب فيه الاضطرارية وغير ذلك الذي استفيد  
من الأخبار وكلمات الأصحاب أنّ المناط فيه خوف الضرر لا الغلم به مضافاً الى ورود بعض  
الأخبار في خصوص هذا المورد المشعرة بأنّ الملاك هو الخوف من الضرر.

كرواية داود الرقي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أكون في السفر فتحضر  
الصلاة وليس معي ماء ويقال: انّ الماء قريب متاً فأطلب الماء وأنا في وقت يميناً وشمالاً



قال: لا تطلب الماء ولكن تيمّم فأنّى أخاف عليك التخلف من أصحابك فتضلّ و يأكلك السبع<sup>(١)</sup>.

قوله: فأنّى أخاف اشعار بأنّ المورد من موارد الخوف فلا بدّ من أنّك تخاف ايضاً لأنّ خوفه عليه السلام يكون مسوغاً لجواز تيمّم داود.

ورواية يعقوب بن سالم قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل لا يكون معه ماء والماء عن يمين الطريق ويساره غلوتين او نحو ذلك قال: لا أمره أن يفرّ بنفسه فيعرض له لصّ اوسبع<sup>(٢)</sup> وهذه الرواية وان لم يكن فيها لفظ الخوف الاّ أنّه يستفاد منها أنّ المورد كان معرضاً للصّ او السبع وهما. الرواية تدلّ ايضاً على أنّ الخوف على تلف المال من مسوغات التيمّم لأنّه ذكر فيها اللصّ والظاهر من لفظ اللصّ هو التعرّض للمال وان احتمل كون لفظ اللصّ ايضاً لخوف تلف النفس حيث أنّ كثيراً من اللصوص كانوا يقتلون الناس بعد أخذ أموالهم او يقتلونهم ثمّ يأخذون أموالهم الاّ أنّ المتبادر من هذا اللفظ—حيث اطلق— هو خوف تلف الأموال وان أبيت فلا أقلّ من أن يكون الخوف على كليهما اي النفس والمال.

فاستشلكه صاحب الحدائق—بالنسبة الى خوف تلف المال بأنّه غير مستفاد من الأخبار فإنّ المستفاد منها هو الخوف على النفس—بعد اعترافه بأنّ خوف تلف المال من مسوغات التيمّم وأنّه اجماعيّ—في غير محله لأنّه مستفاد من هذه الرواية الأخيرة كما عرفت فإنّ المتبادر منها اي من لفظ اللصّ فيها هو أخذ الأموال وان كان يتعدى و يقتل النفوس.

ولافرق في الخوف على النفس بين أن يكون الخوف على تلف النفس او يكون على تلف العضو او يخاف المرض او اشتداده او بطنه و عبرته والدليل على جميع ذلك هو نفي الحرج او الضرر بل يمكن أن يقال: أنّه لا حاجة لجريان لاحرج ولا ضرر في هذه الموارد لشمول قوله تعالى: وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ<sup>(١)</sup> لكثير من هذه الموارد و لافرق بين العلم بتلف النفس او العضو وتحقق المرض او الشكّ في ذلك مع الخوف من عروض هذه الأشياء عند استعمال الماء فإنّ هذه الآية قد فسّرت بمعرض الهلكة اي لا تلقوا أنفسكم فيما يكون معرضاً للهلكة ومعرض الهلكة هو كلّ ما فيه خوف الهلكة مضافاً الى دلالة كثير من الأخبار على أنّ

(١) (٢) الوسائل الباب ٢ من أبواب التيمّم الحديث ١-٢

(٣) سورة البقرة الآية ١٩٥

ملاك وجوب التيمم هو الخوف على النفس لا العلم بالضرر.  
 منها رواية داود الرقي المتقدمة حيث قال ع: فأتى أخاف عليك التخلف من  
 أصحابك فتضلّ فيأكلك السبع.

ومنها صحيحة البرزني عن الرضا عليه السلام في الرجل تصيبه الجنابة وبه جروح  
 او قروح او يخاف على نفسه من البرد فقال: لا يغتسل ويتيمم<sup>(١)</sup> وهاتان الروايتان  
 قد ذكر الخوف فيها صريحاً وبعض الأخبار وان لم يذكر فيها الخوف إلا أنه يستفاد منها أن ملاك  
 جواز التيمم هو خوف الضرر.

منها رواية ابراهيم الجعفرى عن ابي عبد الله عليه السلام قال: ذكر أنّ رجلاً أصابته  
 جنابة على جرح كان به فأمر بال غسل فاغتسل فكثر فمات فقال رسول الله صلى الله عليه  
 وآله: قتلوه قتلهم الله أنّها كان دواء العى السؤال<sup>(٢)</sup>.

ومنها رواية محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قيل له إنّ فلاناً أصابته  
 جنابة وهو مجذور فغسلوه فمات فقال: قتلوه ألا سألوا الأيمموه أنّ شفاء العى السؤال<sup>(٣)</sup>.

ومنها صحيحة محمد بن مسلم قال: سألت ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يكون به  
 القرح والجراحة يجنب قال: لا بأس بأن لا يغتسل ويتيمم<sup>(٤)</sup>.

ومنها مرسله ابن ابي عمير عن بعض أصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال: يؤتم  
 المجذور والكسير اذا أصابتهما الجنابة<sup>(٥)</sup>

ووجه دلالة هذه الأخبار على كون موارد ههما من موارد الخوف أنّ هذه الموارد كان  
 الغالب فيها هو الخوف من الضرر لا القطع به ولا يمكن أن يقال: أنّ هذه الموارد ممّا يقطع بعدم  
 الضرر فيها لأنّ حصول القطع لأحد مع هذه الأمراض خلاف المتعارف ومع القطع بالضرر  
 كيف يمكن أن يغتسل المسلم أخاه المسلم وهل هو الاقدام على قتله فلا بدّ من أن يكون  
 موارد ه من موارد خوف الضرر.

هذا ولكن تعارض هذه الأخبار روايات كثيرة دالة على وجوب الغسل وان خاف  
 الضرر بل بعضها يدل على وجوب الغسل وان علم بالضرر.

(١) (٢) (٣) الوسائل الباب ٥ من أبواب التيمم الحديث ٧-٦-١

(٤) (٥) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب التيمم الحديث ١١-٢

ففيها رواية علي بن أحمد عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن مجذور أصابته جنابة قال: ان كان أجنب فليغتسل وان كان احتلم فليتيمم<sup>(١)</sup> ومنها مرفوعة ابراهيم بن هاشم قال: ان أجنب فعليه أن يغتسل على ما كان منه وان كان احتلم فليتيمم وفي الفقيه - علي ما حكى عنه - حكاية الرواية عن ابي عبد الله عليه السلام<sup>(٢)</sup> ومنها صحيحة سليمان بن خالد عن ابي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل كان في أرض باردة فتخوف ان هو اغتسل أن يصيبه عنت من الغسل كيف يصنع قال: يغتسل وان أصابه ما أصابه قال: وذكر أنه كان وجعاً شديداً الوجع فأصابته جنابة وهو في مكان بارد وليلة شديدة الريح باردة فدعوت الغلظة فقلت لهم: احمولوني فاغسلوني فقالوا: انا نخاف عليك فقلت: ليس بدفحملوني ووضعوني على خشبات ثم صبوا علي الماء فغسلوني<sup>(٣)</sup>.

قوله: وذكر ابي ابي عبد الله عليه السلام ولكن يرد على ظاهر هذه الرواية أن جنابته عليه السلام ان كانت بالاحتلام فلا يمكن القول به في حق الامام عليه السلام حيث أنه من نزعات الشيطان وهو برئ منها وان كانت عمداً فكيف أجنب نفسه مع كونه عالماً بأنه شديد الوجع وأن استعمال الماء له مضر به اللهم الآن يقال: ان جنابته كانت عمدية ولكته كان عالماً بعدم كون استعمال الماء له مضرأ هذا ما أفاده الاستاذ دام علاه ولكن يرد عليه أنه مناف لقوله: ليس بدفي جواب قولهم: انا نخاف عليك حيث يستفاد منه تقريره لكلامهم وكأنه قال: نعم هذا من موارد الخوف ولكن ليس لي بدمن الغسل وان لم يكن الغسل مضرأ كان ينبغي له أن يجيبهم بأن الغسل ليس بمضرلي وان كنت شديد الوجع والهواء بارد والله العالم.

ومنها صحيحة محمد بن مسلم قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تصيبه الجنابة في أرض باردة ولا يجد الماء وعسى أن يكون الماء جامداً فقال: يغتسل على ما كان حدثه رجل أنه فعل ذلك فرض شهراً من البرد فقال: اغتسل على ما كان فإنه لا بد من الغسل وذكر ابي عبد الله عليه السلام أنه اضطر إليه وهو مريض فأتوه به مسخناً فاغتسل به

(١) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب التيمم الحديث ٢٢

(٢) (٣) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب التيمم الحديث ٢٢-١٨

وقال: لا بدمن الغسل<sup>(١)</sup>.

ويظهر من صاحب الوسائل أنه حمل وجوب الغسل في هذه الأخبار على ما اذا تعمّد الجنابة دون ما اذا كانت جنابته بالاحتلام و يظهر هذا التفصيل من روايتي على بن أحمد وإبراهيم بن هاشم المتقدمين.

وقد وجهت هذه الأخبار فيما اذا تحققت الجنابة منه تعمّداً بأن الزامه بالغسل من باب العقوبة له لأنه مع علمه بكون استعمال الماء له مضرّاً اقدم باجناب نفسه وهذا نظير الحدود والقصاص منه لأنه هو الذي يوجد سببهما ومع أن الالتقاء في التهلكة حرام يجب عليه التمكن لاجراء الحدود والقصاص عليه لأن هذا المورد هو الذي أوجد سببه فليس من الالتقاء في التهلكة.

ولكن يرد على هذا التوجيه أنه يلزم منه حرمة اجناب نفسه تعمّداً مع العلم بكون استعمال الماء له مضرّاً مع أن الاجماع على خلافه للاجماع على جواز اجناب المعذور من استعمال الماء تعمّداً وتدّل عليه بعد الاجماع روايات.

منها رواية السكوني عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه عليهم السلام عن أبي ذر(رض) أنه أتى النبي صلى الله عليه وآله فقال: يا رسول الله هلكت جامعت على غيرماء قال: فأمر النبي صلى الله عليه وآله بمحسل فاستترت به ودعابماء فاغتسلت أنا وهي ثم قال لي: يا أباذر يكفيك الصعيد عشرينين<sup>(٢)</sup> يشيرص الى أنه إن جامعت على غيرماء فان الله تعالى قد جعل لك طريقاً آخر وهو التيمّم فلا ترعم أنك هلكت.

ومنها رواية اسحاق بن عمّار قال: سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن رجل يكون معه أهله في السفر ولا يجدماء أيأتي أهله فقال: ما أحب أن يفعل ذلك إلا أن يكون شبقةً ويخاف على نفسه قال: قلت طلب بذلك اللذة او يكون شبقةً الى النساء قال: انّ الشبق يخاف على نفسه قلت: يطلب بذلك اللذة قال: هو حلال قلت: فانه يروى عن النبي صلى الله عليه وآله أن أباذر سأله عن هذا فقال: ائت أهلك توجر فقال: يا رسول الله أتيهم فأوجر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: كما أنك اذا أتيت الحرام ازرت فكذلك اذا أتيت

(١) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب التيمّم الحديث ١٩

(٢) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب التيمّم الحديث ٨

الحلال أجزت فقال ابو عبد الله عليه السلام: الا ترى أنه اذا خاف على نفسه فأتى الحلال أجز (١).

ومنها رواية الدعائم عن عليّ عليه السلام أنه قال: لا بأس أن يجامع الرجل امرأته في السفر وليس معه ماء و يتيمّم و يصلّى و سئل رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: ائت أهلك و تيمّم و صلّ توجر (٢).

ومن موارد الخوف على النفس خوف العطش سواء خاف بواسطة العطش التلف او المشقة الشديدة بل الخوف على العيال والأولاد ايضا كذلك وكذلك الخوف على من يتعلّق به وان كان ذمياً على اشكال فيه حيث أنه وان كان يحرم دمه وماله وعرضه الاّ أنه لا يجب حفظه من التلف و لكن ذكره بعضهم وكذا تلف الدابة التي هي مركوبه بحيث اذا تلفت يقع في المشقة بل وان لم تكن مركوبه له و لكن يحصل بتلفها اتلاف المال والتبذير.

وأما اذا لم تكن كذلك بأن لم تكن مركوبه له و لكن يمكن ذبحها والاستفادة من لحمها فالظاهر أنه لا يجب بل لا يجوز صرف الماء في رفع عطشها بل يجب الوضوء وكذا يجب صرف الماء في رفع عطش المسلم وان لم يكن مرتبطاً به اذا خاف عليه التلف تقدماً للأهم الذي هو حفظ المسلم من التلف—على المهم الذي هو الطهارة المائية.

وكيف كان فالذي يدلّ على أنّ خوف العطش من موارد التيمم أمران أحدهما أدلة نفي العسر والحرج وثانيها الروايات الواردة في خصوص المقام.

فمنها صحيحة الحلبي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام الجنب يكون معه الماء القليل فان هو اغتسل به خاف العطش أيغتسل به او يتيمّم فقال: بل يتيمّم وكذلك اذا أراد الوضوء (٣).

ومنها صحيحة ابن سنان عنه عليه السلام أنه قال في رجل أصابته جنابة في السفر وليس معه الماء قليل ويخاف ان هو اغتسل أن يعطش قال: ان خاف عطشاً فلا يهرق منه قطرة وليتيمّم فانّ الصّعيد أحبّ اليّ (٤).

هذا كلّه فيما اذا خاف وأما اذا علم بتحقق العطش فيما بعد فهو كذلك وان لم يكن.

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ٨ من أبواب التيمم الحديث ١ - ٢

(٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب التيمم الحديث ١١ - ٩

مورداً للروايات لكن يستفاد منها بالاولوية القطعية بل يمكن أن يقال: أن هذا المورد من موارد الروايات ايضا.

### تنبيهات

الأول: لا يعتبر في الخوف ظنّ تحقق العطش بل الاحتمال المتساوى الطرفين كاف في تحقق الخوف بل يمكن تحقق الخوف مع مرجوحية احتمال وقوع ما يخاف منه فإنّ عدم الأمن من وقوعه يتحقق به الخوف كما لا يخفى فماعن بعض من اعتبار الظنّ في تحقق الخوف ضعيف.

الثاني—هل ان وجوب التيمّم في موارد الخوف رخصة او عزيمة وبعبارة اخرى هل الوجوب تعييني او تخييرى بمعنى أنّه اذا توضأ في مورد الحرج وتحمل المشقة هل يصحّ وضوءه او لا بدّله من التيمّم ولا يصح منه الوضوء وكذلك في موارد الضرر او خوفه—فيه وجهان بل قولان.

أمّا الوجه الأول فبأن يقال: انّ لسان أخبار نفي الحرج والضرر وكذا لسان الآيات لسان الامتنان على الأمة فلا ينتفى بالآيات والروايات أزيد من الالتزام الذى تجبى منه المشقة والعسر والضرر فبرفع الالتزام ينتفى الحرج والضرر فلا دلالة لها على نفي الجواز.

لا يقال: انها وان لم تدلّ على نفي الجواز الا أنّه برفع الالتزام ينتفى الأمر فليس الموضوع مأموراً به لأنّ المأمور به بالنسبة الى هذا الشخص الذى يكون الوضوء له حرجياً او ضررياً هو التيمّم فع عدم الأمر بالوضوء يكون وضوءه باطلاً لأنّ العبادة لا بدّها من الأمر العبادى لأننا نقول: يكفى في كون الوضوء عبادة هو المطلوبة والمحبوبة الذاتية في نفس الوضوء ولا يحتاج الى الأمر كما هو محقق في محله فح نقول: انّ الوضوء و ان لم يكن في مورد الحرج مأموراً به لارتفاع أمره بأدلة نفي الحرج الا أنّه مطلوب ومحبوب له تعالى: بحسب ذاته وعنوانه الأوّلّى فيكفى كونه محرّكاً وداعياً نحو العمل.

وأما الوجه القول الثانى فبأن يقال: انّ أدلّة نفي الحرج جعلت هذا الشخص الذى يكون استعمال الماء له حرجياً من أفراد فلم تجد واماء فتيمة موافكانت بمنزلة تخصيص الأدلّة الأوّلّة أعنى قوله تعالى: اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا الخ.

فبعد خروج هذا الفرد من الأدلة الأوّلّة ودخوله تحت قوله فلم تجدوا لا يمكن

تصوير صحّة الوضوء بالنسبة اليه لأنّه صار بأدلة نفي الحرج من موضوعات الطهارة الترابية فاذا أتى بالطهارة المائية لم يمثل ما أمر به وأتى بما هو أجنبي عن الأمور به فيكون باطلاً وحيث أنّ لم ينكشف لدينا أنّ أدلّة نفي الحرج والضرر من قبيل الأول أعني هي لرفع الإلزام أو من قبيل الثاني— أعني تخصيص الأدلة الأولية فالأحوط لولم يكن أقوى هوالاتيان بالتيتمّ وعلى فرض الاتيان بالطهارة المائية فالأحوط الجمع بين الطهارة المائية وبين التيمّم.

الأمر الثالث— هل يصحّ الوضوء والغسل في الموارد التي يستلزم استعمال الماء ارتكاب الحرام أولاً— وهذا تتصوّر فيه وجوه الأول أنّ استعماله مستلزم لارتكاب مقدّمة محرمة كما إذا كان استعمال الماء مستلزماً للتصرف في إناء مغصوب وهذا ممّالا اشكال في بطلان الوضوء فيه مع الانحصار— اي انحصار الماء في الآنية المغصوبة وان كان الوضوء بالاعتراف لأنّه مكلف بالتيتمّ والوضوء منهي عنه للنهي عن التصرف في المغصوب والمفروض أنّ الوضوء يستلزم التصرف فيه.

وأما مع عدم الانحصار فيمكن أن يقال بصحّة الوضوء لأنّه مأمور بالوضوء ولكن لا من هذه الآنية بل من المكان المباح فلوعصى وتوضأ بالاعتراف من الآنية المغصوبة فقد ارتكب محرماً بالتصرف فيها لكن أتى بالمأمور به لأنه يمكن أن يقال بعدم تحقق قصد التقرب منه فانه اذا شرع في الوضوء بالغرفة الأولى بانياً على اتمامه من الآنية المغصوبة يعلم بأنّ باقي وضوئه مستلزم لميغوضية المولى لأنّه مستلزم للتصرف في المغصوب فع هذا العلم كيف يتمشى منه قصد القرابة فإنّ الميغوض لا يكون مقرباً نعم يمكن فرض صحته على القول بالترتب بأن يقال أنّ مفسدة الغضب أهم من مصلحة الوضوء ولكن بعد ما علم بتحقيق هذا الغضب منه لا محالة يتوجّه الأمر بالمهم اليه لأنّ الأمر بالمهم يتوجّه اليه عند عصيان الأمر بالأهم والعصيان وان لم يتحقق منه الابدع الوضوء الا أنّ العلم بالعصيان يجعله كالعاصي بالنسبة الى الأمر بالأهم.

الفرض الثاني ما اذا كانت نفس الطهارة المائية منهيّا عنها بأن كان استعمال الماء مضرّاً او كان الماء مغصوباً وهذا باطل قطعاً بناء على امتناع اجتماع الأمر والنهي في موضوع واحد كما هو الحق.

وأما بناء على جواز الاجتماع بلحاظ تعدّد العنوان بأن يكون هذا الشيء الخارجى

محكوماً بحكمين باعتبار عنوانين فباعتبار كونه وضوء متعلق للأمر وباعتبار كونه غصباً متعلق للنهي فهو ايضاً كذلك لأن تعدد العنوان لا يجعل الشيء الواحد شيئاً والمفروض أن هذا الشيء الواحد حيث أنه من مصاديق الغصب— يكون مبغوض المولى فكيف يصير الشيء المبغوض محبوباً له حتى يمكن أن يكون مقرباً الى لا يتمشى منه قصد القرابة لأن مورد الأمر والنهي على هذا التقريب وان كان متعدد لكن المقرب هو الموجود الخارجى وما فى الخارج لا يمكن أن يكون مقرباً ومبعداً حيث أن القرب والبعد ضدان وكذا لا تكون له محبوبة ومطلوبة ذاتية على فرض عدم وجود الأمر لأنه مبغوض للمولى والمحبوبة والمبغوضية متضادتان لا يجتمعان فى موضوع واحد ولا يمكن تقديم جانب الأمر لأن المأمور به هنا— وهو الضوء— له البدل فيجوز تركه الى البدل ومفسدة الغصب وكذا مفسدة الاضرار بالنفس أهم من مصلحة الضوء فيقدم جانب النهى .

الفرض الثالث— ما اذا زاحم الضوء واجباً أهم كما اذا زاحم الضوء انقاد الغريق او الحريق الذى له نفس محترمة والظاهر فى هذا الفرض هو صحة الضوء اذا ترك الأهم وأتى بالضوء لعدم دلالة الأمر بالشيء على النهى عن ضده الخاص كما حقق فى محله ثم ان قلنا: أنه لا يعتبر وجود الأمر فى عبادة العباد بل تكفى المحبوبة الذاتية فيها قلنا هنا بأن الأمور ان سقطت بواسطة التزام الأمر الأهم الآن الضوء محبوب ذاتى له تعالى وانما لم يأمر به لأجل المزاخمة لأمر الأهم لا امتناع الأمر بالضدين لأنه لا يمكن للمكلف الجمع بينهما فى مقام الامتثال فلولا أمر الأهم كان يأمر بالمهم قطعاً فكأن الضوء حين المزاخمة له أمر تقديرى فيعلم بكونه مطلوباً له تعالى فيأتى به بعنوان المطلوبية .

وأما اذا قلنا: أنه لا بد فى العبادة من وجود الأمر كما عليه شيخنا البهائى قده— على ما حكى عنه— يمكن أن يقال بتحقيق الأمر هنا بناء على ثبوت الترتب بأن يقال: ان الأمر بالضوء حيث كان مزاحماً لأمر الأهم لم يكن فعلياً ولم يوجب انبعاث العبد وبعد ترك الأهم بواسطة العصيان صار أمر المهم فعلياً لارتفاع المزاخمة بواسطة العصيان لأن أمر الأهم لا يوجب بعث العبد لبنائه على عصيان أمر الأهم فيصير أمر المولى له لغواً فكأن أمر الأهم سقط بسبب عصيان العبد فيصير أمر المهم بالنسبة الى هذا العاصى لأمر الأهم فعلياً لارتفاع التزام



بالعصيان.

### المبحث الثاني

من مباحث التيمّم فيما يتيمّم به وهو الأرض وما يحكمها كالحجر والمدر على المشهور خلافاً لأبي حنيفة حيث جوزّه بالثلج ومالك حيث جوزّه بالنبات قال الله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمّموا الصعيداً طيباً الخ والصعيد على ما فسره كثير من أهل اللغة بل أكثرهم - هو مطلق وجه الأرض نعم فسره بعض أهل اللغة بالتراب ويحتمل أن يكون تفسيره ببعض مصاديق الأرض لأنّ معناه التراب فقط.

وكيف كان فقد اختلفت كلمات الأصحاب فيما يصحّ التيمّم به فقال بعضهم: لا يصحّ بغير التراب وهو المنقول عن الاسكافي والسيد في الناصريات والمفيد في المقنعة وأبي الصلاح - على ما حكى عنهم - وقال المشهور يصحّ التيمّم بكلّ ما تطلق عليه الأرض سواء كان تراباً او حجراً او مدراً او رملاً او رتّباً فصل بعضهم بين حالتي الاختيار والاضطرار فنزع عن غير التراب في الحال الاختيار وجوزّه في الضرورة ولا بدّ أولاً من نقل الأخبار الواردة في هذا الباب حتى يتضح المراد.

منها ما أرسله في الفقيه عن النبيّ صلّى الله عليه وآله قال: أعطيت خمساً لم يعطها أحد قبلي جعلت لي الأرض مسجداً وترابها طهوراً الخ<sup>(١)</sup>

ومنها رواية امالي ابن الشيخ بسند لا يخلو عن اعتبار - عن ابي جعفر عليه السلام قال: انّ أباذر وسلمان خرجا في طلب رسول الله صلّى الله عليه وآله (الى أن قال ص) لهما وأعطاني في أمّتي خمس خصال لم يعطها نبياً كان قبلي نصرني بالرعب يسمع بي القوم بيني وبينهم مسيرة شهر فيؤمنون بي وأحلّ لي المغنم وجعل لي الأرض مسجداً وطهوراً أينما كنت منها أتيمّم من تربتها وأصلّى عليها الخ<sup>(٢)</sup>.

ومنها رواية الخصال والعلل عنه صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: أنا أشبه الناس بآدم الى أن قال: ومنّ عليّ ربّي وقال: يا محمد قد أرسلت كلّ رسول الى أمته بلسانها و أرسلتك الى كلّ أمة وأسود الى أن قال: وأعطيت لك ولأمّتك كنزاً من كنوز عرشي فاتحة الكتاب وخاتمة سورة البقرة وجعلت لك ولأمّتك الأرض كلّها مسجداً وترابها طهوراً

الحديث (١).

ومنها رواية عوالى اللثالى المرويّة فى المستدرک عن فخر المحققين عنه صلى الله عليه وآله أنه قال: جعلت لى الأرض مسجداً وتراها طهوراً أينما أدركتني الصلاة تيمّمت وصلّيت (٢) وهذه الروايات قد ذكر التراب فيها طهوراً لامطلق الأرض ولكن تعارضها روايات كثيرة دالة على أنّ الطهور مطلق وجه الأرض.

منها رواية فقه الرضا عليه السلام قال قال الله تعالى: فتيّموا صعيداً طيباً: الصعيد المكان المرتفع عن الأرض والطيب الذى ينحدر عنه الماء (٣) وهذا التفسير الذى نقل عنه عليه السلام موافق لتفسير بعض أهل اللغة الصعيد بالمكان المرتفع و المكان المرتفع مطلق شامل للتراب وغيره بل الظاهر منه هو غير التراب لأنّ الغالب على المكان المرتفع هو الحجر.

ومنها رواية رفاعه عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا كانت الأرض مبتلة ليس فيها تراب ولا ماء فانظر أجم موضع تجده فتيّم منه فانّ ذلك توسيع من الله عزّوجل قال: فاذا كان فى ثلج فلينظر لبد سرجه فليتيّم من غباره او شئ مغبر و ان كان فى حال لا يجد الاّ الطين فلا بأس أن يتيمم به منه (٤) ومن المعلوم أنّ أجم المواضع حين نزول المطر عوالى الأرض الغالب عليها الصخور والحجر.

ومنها رواية السكونى عن الصادق عن على عليهما السلام أنه سئل عن التيمم بالحصّ فقال: نعم فقيل: بالنورة فقال: نعم فقيل: بالرماد فقال: لأنه ليس يخرج من الأرض انما يخرج من الشجر (٥) وفي رواية الجعفرىات نحوه وزاد فيها: أنه قيل له: فهل بالصفى الثابتة والناطقة على وجه الأرض قال: نعم (٦).

فانه يستفاد من هذه الرواية أمران أحدهما جواز التيمم على الحصّ والنورة لاجل كونها من الأرض فيعلم منه أنّ ما يصحّ أن يتيمم به لا بدّ أن يكون ممّا تصدق عليه الأرض. وثانيها جواز التيمم على الصفاه التى هى بمعنى الحجر او الحجر الأملس لأنّها من جنس الأرض مضافاً الى أنّ تلك الروايات - أعنى المشتملة على لفظ التراب - كثير منها ليس فيها لفظ تراها بل يكون التعبير: جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً

(١) (٢) (٣) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب التيمم الحديث ٤ - ٩ - ١١

(٤) (٥) (٦) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب التيمم الحديث ١٣ - ٢٦ - ٢٧



ولكن يرد هذا الاشكال بعينه في الوضوء والغسل قبل الوقت مع تجويزهم الا تيان  
بها قبل الوقت بقصد غاية من الغايات من غير نقل للخلاف ظاهراً.  
ويمكن أن يجاب عن هذا الاشكال في الطهارات الثلاث بأحد وجوه ثلاثة الأول  
أن يقال: ان الواجب المشروط— مع العلم بتحقيق شرطه— كالواجب المطلق في وجوب  
الايان بمقدماته فكما اذا علم بمجيبى زيدغداً الذي يكون اكرامه واجباً يجب تحصيل مقدمات  
اكرامه من الآن اذا علم بعدم امكان اكرامه في موقع مجيئه اذالم تتحقق مقدمات اكرامه من  
الآن— فكذا يجب تحصيل مقدمات الصلاة اذا علم بعدم امكان اتيانها صحيحاً اذالم يأت  
بمقدماتها قبل الوقت بأن يصير فاقد الطهورين بعد الوقت فلا بد من اتيان التيمم مثلاًح قبل  
الوقت ولعلّ منع الفقهاء للتيمم قبل الوقت ناظر الى غير هذا الفرض اذيبعد جداً ارادتهم لهذا  
الفرض ايضا وتجويزهم لأن يصير فاقد الطهورين.

بل يمكن أن يقال بجواز التيمم قبل الوقت مع التمكن من التيمم في الوقت ايضا  
بالبيان المتقدم.

بأن يقال: حيث يعلم بأن هذا المشروط يتحقق شرطه فيما بعد— فيصير كالواجب  
المعلق بأن يكون الوجوب فعلياً والواجب استقبالياً فبعد فعلية الوجوب تكون مقدماته ايضا  
واجبة هذا كله بنأعلى وجوب الملازمة الشرعية بين وجوب المقدمة ووجوب ذبها فح يصير  
التيمم قبل الوقت مأموراً به بالأمر الشرعى.

الوجه الثانى بعينه هوالتقريب المذكور فى الوجه الأول لكن بناء على وجوب  
الملازمة العقلية بين وجوب المقدمة ووجوب ذبها كما هوالحق المحقق فى محله فتصير المقدمة  
واجبة بالوجوب العقلى بمعنى اللابدية العقلية بعدالعلم بوجوب ذى المقدمة ولكن يبقى اشكال  
عدم وجود الأمر الشرعى مع أن التيمم من العبادات فلا بد فيه من الأمر.

ولكن يمكن أن يجاب بأنه اذا استفدنا من الأخبار أن التيمم بدل من الطهارة المائية  
من جميع الجهات فكما أن الوضوء والغسل لها محبوبة ومطلوبية ذاتية مع قطع النظر عن  
غايتها فكذلك التيمم والمحبوبية الذاتية كافية فى صيرورة الشئ عبادة كماقرر فى محله.

مع امكان أن يقال—بناء على الفرض الذى ذكرناه من أن هذا النحو من الواجب  
المعلق— لم يبق اشكال اصلا اذوجوب ذى المقدمة يكون فعلياً وانكان الواجب استقبالياً

فلامانع من ترشّح الوجوب الى مقدمته.

الوجه الثالث أن يكون وجوب المقدمة وجوباً مشروطاً بشرط متأخر اى تكون واجبة فعلاً الا أنّ من شرائطه دخول الوقت وهذا لا يصير بذلك من قبيل الواجبات المشروطة بل من قبيل الواجبات المطلقة نظير صوم المستحاضة بناء على اشتراط الأغسال النهارية والليلية في صحّة صومها الآتى فح يمكن القول بصحة التيمّم وكذا الوضوء والغسل قبل الوقت— بأحد الوجوه المذكورة ولكنّ الأحوط عدم قصد الصلاة بهابل يقصد غاية اخرى كالكون على الطهارة على المختار هذا كله في التيمّم قبل الوقت. وأما التيمّم بعد دخول الوقت فان كان في ضيق الوقت فهو متيقّن الجواز من موارد جواز التيمّم المستفادة من الآيّة والأخبار بل هو من ضروريات الدين.

وأما اذا كان في سعة الوقت فقد اختلفت كلمات الفقهاء في جوازه فعن الصدوق وكثير من المتأخرين جوازه مطلقاً وعن السيد في الانتصار والتأصريات القول بالمنع مطلقاً وقيل بالمنع مع رجاء زوال العذر والجواز مع عدم الرجاء واستدلّ للمنع بالأخبار الكثيرة المستفيضة.

منها صحيحة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: اذا لم تجد ماء وأردت التيمّم فأخر التيمّم الى آخر الوقت فان فاتك الماء لم تفتك الأرض<sup>(١)</sup>.  
ومنها حسنة زارة عن أحدهما عليهما السلام قال: اذا لم يجد المسافر الماء فليطلب مادام في الوقت فاذا خاف أن يفوته الوقت فليتيّمم و ليصلّ في آخر الوقت فاذا وجد الماء فلا قضاء عليه وليتوضأ لما يستقبل<sup>(٢)</sup>.

ومنها موثقة ابن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام أنّه قال في حديث: فاذا تيمّم الرجل فليكن ذلك في آخر الوقت فان فاته الماء فلن تفوته الأرض<sup>(٣)</sup>.

ومنها موثقة الاخرى المروية عن قرب الاسناد قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب فلم يصب الماء أيتيمّم ويصلّى قال: لاحتىّ آخر الوقت أنّه ان فاته الماء لم تفته الأرض<sup>(٤)</sup>.

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ٣ من أبواب التيمّم الحديث ٦ - ١

(٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ٣ من أبواب الجماعة والباب ٣ من أبواب التيمّم الحديث ٨

ومنها رواية محمد بن حمران عن الصادق عليه السلام قال: قلت له: رجل تيمم ثم دخل في الصلاة وقد كان طلب الماء فلم يقدر عليه ثم يؤتى بالماء حين يدخل في الصلاة قال: يمضى في الصلاة واعلم أنه ليس ينبغي لأحد أن يتيمم إلا في آخر الوقت (١) إلى غير ذلك من الأخبار.

ولكن هذه الرواية الأخيرة غير دالة على وجوب التأخير للتعبير فيها بلفظ لا ينبغي المشعر بالاستحباب وخصوصاً مع حكمه ع بصحة صلاته بعد الطلب مع أنها كانت في سعة الوقت بقريئة قوله ثم يؤتى بالماء الخ الظاهر منه أنه كان يمكنه ابطال صلوته والالتيان بالطهارة المائية ومع ذلك قال ع: يمضى في صلوته.

وتعارض هذه الروايات الروايات الدالة على عدم وجوب إعادة الصلاة التي جاءها مع التيمم إذا أصاب الماء بعد الفراغ من الصلاة.

منها رواية علي بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: أتيمم وأصلى ثم أجد الماء وقد بقي عليّ وقت فقال: لا تعد الصلاة فإنّ ربّ الماء هورب الصعيد (٢).

ومنها موثقة ابى بصير قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تيمم وصلّى ثم بلغ الماء قبل أن يخرج الوقت قال: ليس عليه إعادة الصلاة (٣).

ومنها صحيحة زرارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: فإن أصاب الماء وقد صلّى بتيمم وهو في وقت قال: تمت صلاته ولا إعادة عليه (٤).

ومنها رواية السكوني عنه عن أبيه عن عليّ عليهم السلام أنه قال: يطلب الماء انكانت

(١) جامع الأحاديث الباب ١٢ من أبواب التيمم الحديث ١

(٢) (٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ١٣ من أبواب التيمم الحديث ٧ - ٢ - ١

الحزونة فغلوته سهم وانكانت سهولة فغلوطين لا يطلب أكثر من ذلك<sup>(١)</sup> فإن الظاهر من هذه الرواية أنه بعد الطلب يجوز له أن يصلّي ولا يجب عليه انتظار ضيق الوقت. ومنها رواية ابن بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تيمّم وصلّى ثم بلغ الماء قبل أن يخرج الوقت فقال: ليس عليه إعادة الصلاة<sup>(٢)</sup>.

ومنها رواية العيص قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يأقّي الماء وهو جنب وقد صلّى قال: يغتسل ولا يعيد الصلاة<sup>(٣)</sup> والمراد من هذه الرواية أنه كان جنباً ولم يكن معه ماء فتيمّم وصلّى ثم أتى الماء وأراد الاغتسال من الجنابة فهل يجب عليه بعد الاغتسال وهو في الوقت إعادة الصلاة قال ص لا يعيد الصلاة.

ومنها رواية محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب فتيمّم بالصعيد وصلّى ثم وجد الماء فقال: لا يعيد أنّ ربّ الماء هوربّ الصعيد فقد فعل أحد الطهورين<sup>(٤)</sup>.

الى غير ذلك من الأخبار وحمل هذه الروايات الكثيرة على صورة العلم بعدم زوال المانع وعدم الظفر بالماء الى آخر الوقت بعيد جداً مع أنّ ترك الاستفصال بين صورة العلم وصورة الشك دليل على العموم مضافاً الى أنه يستفاد من جميع هذه الروايات أنّ التيمّم في سعة الوقت كان متداولاً بين أصحاب الأئمة عليهم السلام ولم يرد عنهم الامام ع عن ذلك فيكشف كشافاً قطعياً أنه لم يكن به بأس فلا بد من حمل تلك الأخبار— اى أخبار المضائقة — على أفضلية التأخير حتى يمكن احتمالاً ادراك الصلوة مع الطهارة المائية حيث أنّ هذه الأخبار— اى أخبار المضائقة — ظاهرة في وجوب التأخير وأخبار الموسعة نصّ في جواز البدار فهي أظهر من أخبار المضائقة فتقدّم على أخبار المضائقة ثم ان الظاهر انه لا خلاف عند الاصحاب بين ان يكون عدم التمكن من الطهارة المائية لأجل فقدان الماء أو لأجل سائر الأعذار.

ولعلّ الوجه في عدم الفرق مع أنّ الآية المباركة — اى فلم تجدوا ماءً فتيّموا — ظاهرها كون موضوع التيمّم هو عدم وجدان الماء — أنّ الملاك هو عدم التمكن من استعمال الماء او يقال

(١) جامع الأحاديث الباب ٣ من أبواب التيمّم الحديث ٣

(٢) (٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ١٣ من أبواب التيمّم الحديث ٢ - ٤ - ٥

بأنّ المانع الشرعى كالمانع العقلى فالمريض الذى يضربه استعمال الماء كالذى لم يكن عنده الماء شرعاً فيكون من أقسام فاقد الماء شرعاً ثم إنّ المشهور جواز المبادرة الى قضاء الفوائت بالتيمم وهذا بناء على القول بجواز التيمم والصلوة فى سعة الوقت لا اشكال فيه .

وأما بناء على عدم الجواز فهو مشكل مع أنّ الظاهر هو الحكم بالجواز حتى من القائلين بالمضايقة نعم استشكل فيه بعضهم ويمكن الحكم بجواز المبادرة ان قلنا: بأنّ وقت قضاء الفوائت مضيقّ وأنه تجب المبادرة اليها وحيث أنّا قوينافى ذلك المقام عدم وجوب المبادرة الى قضاء الفوائت وعلمت هنا بأنّ المختار جواز التيمم فى سعة الوقت لا يلزمنا من القول بجواز اتيان الفوائت بالتيمم شيئاً من الاشكال .

نعم فى جواز القضاء عن الغير بالتيمم اشكال لأنّ الآتى للقضاء عن الغير غير منحصر فى التيمم لامكان استيجار المتوضئ للقضاء اللهم الآ أن ينحصر القاضى عن الميت فى التيمم اولاً يتمكن الولى من استيجار المتوضئ لفقره .

### (الثالث):

من مباحث التيمم بيان واجباته وكيفيته والواجب فى التيمم أمور الاوّل النية اى قصد التيمم بضرب الكف على الأرض ولايكفى مطلق ضرب الكف على الأرض من غير قصد للتيمم لقوله تعالى: فتيمموا صعيداً طيباً فإنّ معنى التيمم بحسب المعنى اللغوى القصد ويجب فى النية الخلوص والتقرّب اليه تعالى فلايكفى اتيانه بدون قصد التقرب للاجماع على أنّه من العبادات ولقوله تعالى: فاعبدوا الله مخلصين له الدين (١) وان فرض الخدشة فى الاجماع ودلالة الآية — يمكن أن يقال بعدم العلم بتحقيق الامتثال بدون نية القرية لأنّ الأصل فى المأمور به عند العقل أن يكون مما يعتبر فى تحقّقه قصد اطاعة أمر المولى مثلاً اذا قال المولى لعبده: جئنى بماء فجاء بالماء لنفسه او لمتابعة الهوى لا لامتثال أمر مولاة فأخذه المولى منه وشر به لا يعده هذا العبد عند العقلاء مطيعاً لأمر مولاة لأنّه لم يأت بالماء لأجل امتثال أمر مولاة فالأصل فى الواجبات هو التعبدية الاّ ما أخرجها الدليل كغسل الثوب حيث علم من الدليل أنّ مطلوب المولى ازالة النجاسة فاذا زالت بأى نحو اتفق ولو باثارة الريح والقائه فى الماء يحصل مطلوب المولى ويسقط الأمر بالازالة.



بخلاف ما اذا لم يدلّ الدليل على التوصلية فأنه بنفس اتیان نفس الفعل من دون قصد امتثال أمر المولى لم يعلم تحقق غرضه بذلك

فالاشتغال اليقيني بالتكليف يقتضى خروج المكلف على سبيل الجزم عن عهدة التكليف اليقيني وهذا يجاب عن كل واجب تعبدى ولا يرد عليه اشكال أنه كيف يمكن اخذ قصد الامر في متعلق الامر مع انه يأتي من قبل الأمر وهو مستلزم للدور لأننا نقول بلزوم أخذه لحكم العقل: على ذلك لا لوجود الأمر المتعلق بالمأمور به.

ثم ان التيمم هل هو مبيح للصلاة وللغايات المشروطة بالطهارة او هو رافع للحدث— وجهان بل قولان وجه القول الأول أن يقال: ان التيمم يبطل بمجرد اصابة الماء او بمجرد زوال المانع اجماعاً ومن المعلوم أن اصابة الماء لا تكون من الأحداث الموجبة للطهارة فيستفاد من هذا الحكم الاجماعى أن التيمم لم يكن رافعاً للحدث والآن لم يكن وجهه في بطلانه بمجرد زوال العذر من غير موجب فإن الطهارة المائية اذا تحققت لا يرتفع أثرها الا بالحدث والمفروض ان التيمم بدل من هذه الطهارة فليكن مثل الطهارة المائية.

والحاصل أنه لوقلنا: ان الحدث الأكبر والأصغر موجب لحصول القذارة الظاهرية لبدن المكلف نظير الوسخ — كما يمكن تأييد ذلك بقوله عليه السلام: تحت كل شرة جنازة فاذا فرض زوال تلك القذارة بالتيمم فكيف يتصور عودها باصابة الماء. ولكن يمكن الجواب عن هذا الاشكال بأنه يحتمل أن يكون التيمم مما تحصل به الطهارة المعنوية وترتفع به القذارة المعنوية الحاصلة للنفس بسبب موجها الا أنه ليس لهذه الطهارة استقرار بل لها أمد ومدة تزول بانتهاء المدة ومدتها هو حال الاضطرار او عدم وجدان الماء او عدم التمكن من الوصول اليه فاذا انقضى حال الاضطرار انقضت مدتها.

وبعبارة أخرى هو طهارة اضطرارية فاذا ارتفع الاضطرار وجاء حال الاختيار فقد تبدل موضوع التيمم بموضوع الطهارة المائية نظير المسافر والحاضر حيث ان موضوع القصر هو المسافر وموضوع الاتمام هو الحاضر فتغيير حكم الصلاة بالنسبة الى هذا الشخص انما هو لأجل خروجه من موضوع حكم ودخوله في موضوع حكم آخر.

ومن هذا الجواب يظهر لك وجه القول الآخر من أن التيمم رافع للحدث وتحصل به الطهارة و يدلّ عليه ظواهر الأخبار مثل قوله عليه السلام: التراب أحد الطهورين وظاهر قوله

تعالى بعد ذكر التيمم: مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ إِلَى غير ذلك من الأدلة فإنه يظهر من جميعها أن التراب بمنزلة الماء عند الضرورة لأنه مبيح للدخول في الصلاة اولسائر الغايات مع كون الجنب باقياً على جنابته والمحدث بالحدث الأصغر أو الأكبر باقياً على حدثه ولكن يستباح له الدخول في الصلاة وارتكاب الغايات المشروطة بالطهارة كالدخول في المساجد ومس كتابة القرآن فالأقوى إذا ما عليه المشهور من أنه رافع للحدث إلا أن رفعه مادامى وموقت فساد امت الضرورة باقية فالحدث مرفوع بهذا التيمم فاذا زالت الضرورة يعود الحدث على حاله وتصير الطهارة المائية واجبة عليه بالبيان المتقدم.

وقد يقال: إن التيمم له عنوان واحد سواء وقع بد لاعتن الوضوء او بد لاعتن الغسل لا أنه معنون بعنوان اذا وقع بد لاعتن الوضوء وبعنوان آخر اذا وقع بد لاعتن الغسل فهو نظير صلوة المسافر وصلوة الحاضر فكما أن صلوة المسافر تتحد عنواناً مع صلاة الحاضر إلا أن الحاضر يجب عليه ضم ركعتين أخريين الى الأولتين فلذا اذا قصد المسافر سهواً أربع ركعات ثم تذكر بعد الاتيان بالركعتين صححت صلاته وكذا العكس فيستفاد من هذا الحكم أن صلاة المسافر وصلوة الحاضر عنوانها واحد وهو مطلق الصلاة ولكن يجب على الحاضر شيئاً زائد على ذلك العنوان — فكذلك التيمم يكون متحد العنوان سواء اكان بد لاعتن الوضوء ام بد لاعتن الغسل فهو نظير الوضوء اذا وقع رافعاً للحدث سواء اكان سبب الحدث البول أم النوم فح اذا قصد بتيممه رافعيته للحدث الأصغر متقرباً الى الله تعالى فبان بعد التيمم أنه كان محدثاً بالحدث الأكبر كان كافياً لأنه كان الواجب عليه التيمم بنية التقرب اليه تعالى وبدليته عن الوضوء او الغسل لا تجمله فردين للتيمم.

كما أن الوضوء في المثال المتقدم اذا كان رافعاً للحدث البول هو بعينه الوضوء الذي يقع رافعاً للحدث النومي أتى بالوضوء قاصداً لرفع الحدث فبان أن الحدث كان هو الحدث النومي لم يضر بوضوئه فهكذا الحال في التيمم لان التيمم الذي هو بدل عن الغسل هو بعينه التيمم الذي هو بدل عن الوضوء فقد نوى البدلية عن الوضوء اشتهاهاً فقد أتى بما هو وظيفته غاية الأمر أنه توهم أنه بدل عن الوضوء ولكن كان في الواقع بد لاعتن الغسل وهذا نظير ما اذا اقتدى بامام حاضر وتوهم أنه زيد فبان أنه عمر ولكن لم يكن قصد ايتمامه مقيداً بزيد فإنه تصح صلاته وليس التيمم من قبيل الأغسال المختلفة الواجبة على الانسان فإنها حقائق مختلفة فادا

كان عليه غسل الجنابة وغسل مس الميت ولم يقصد هما بل قصد اشتباهاً غيرهما لا يكفي عن فرضه فإنه كان عليه غسل الجنابة وأتى بغيره فلا يكفي ولكن ما نحن فيه — اى التيمم — ليس من هذا القبيل كما أوضحناه ولكن الالتزام باتحاد التيممين مشكل بل لا يبعد ان يقال بانها متباينان يميزهما النية والله العالم.

### (فرع)

هل يكفي تيمم واحد لغايات متعددة مثلاً اذا كان على المكلف غسل الجنابة والحيض وغسل مس الميت ولا يقدر على الماء — فهل يكفي تيمم واحد للجميع اولا بد لكل واحد منها تيمم عليه — لم أر من تعرض لهذا الفرع ويمكن أن يقال: كما أن الشارع جوز التداخل في الأغسال — مع أن الأصل في الأسباب المتعددة عدم التداخل بنظر العقلاء حيث ان تعدد الأسباب يقتضى تعدد المسببات عندهم — والمفروض أن الشارع قد جعل التيمم بمنزلة الغسل ومقتضى عموم المنزلة وعدم استثنائه للتداخل هو عموم المنزلة فكذا يمكن القول بالتداخل في التيمم ايضا.

الثانى من واجبات التيمم ضرب اليمين معاً على الأرض وهل هو واجب من واجبات التيمم او هو مقدمة له وليس من أجزائه كما عترف الماء بالنسبة الى الوضوء — لا يبعد استظهار القول الثانى من الآية والأخبار فان قوله تعالى: فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه — يظهر منه كون الواجب فيه هو مسح الوجه واليدين وأما قوله تعالى قبل ذلك: فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً — بمعنى اقصدوا صعيداً طيباً لأن التيمم بمعنى القصد كما تقدم — فلاينا في ما ذكرناه لأن هذا مثل أن يقال: اذا أردت الوضوء فاغترف الماء بيدك وصبه على وجهك ومن المعلوم أن الأمر بالاغتراف أمر مقدمى لانفسى وكذا هنا فان الأمر بالقصد الى الصعيد الطيب أمر مقدمى لانفسى.

وأما الأخبار فانها وان اشتمل أكثرها او جميعها على ضرب اليدين او ضرب اليد الا أنه يمكن حملها على كون الضرب مقدمة ولنذكر بعض الأخبار حتى ننظر أنه هل يمكن حملها على ذلك فمنها ما هو مشتمل على وضع اليد دون ضربها كأكثر الأخبار المشتملة على قصة تيمم عمارة رضى الله عنه.

كرواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله ذات يوم لعمار في سفره يا عمار بلغنا أنك أجنبت فكيف صنعت قال: تمرغت يا رسول الله في

التراب قال: فقال له: كذلك يتمرغ الحمار أفلا صنعت كذا ثم أهوى بيديه الى الأرض فوضعها على الصعيد ثم مسح جبينه (جبينه خ ل) بأصابعه وكفّيه إحداهما بالآخرى الخ (١).  
وصحيحة داود بن نعمان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التيمم فقال: إنّ عمّاراً أصابته جنابة فتمعك كما تمعك الدابة فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وهو يهزأ به: يا عمّار تمعكت كما تمعك الدابة فقلنا له: فكيف التيمم فوضع يديه على الأرض ثم رفعهما الحديث (٢).

وصحيحة أبي أيوب الخزاز عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن التيمم فقال: إنّ عمّار بن ياسراً أصابته جنابة الى أن قال عمّار: فقلت له: كيف التيمم فوضع يده على المسح (المسبح خ ل) ثم رفعها فمسح وجهه الخبر (٣) الى غير ذلك من الأخبار المشتملة على الوضع.  
ومنها ما اشتملت على لفظ الضرب فمنها رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: أتى عمار بن ياسر رسول الله على الله عليه وآله فقال: يا رسول الله أجنبت الليلة ولم يكن معي ماء قال: كيف صنعت قال: طرحت ثيابي وقت على الصعيد فتمعكت فيه فقال: هكذا يصنع الحمار إنما قال الله عز وجل: فتيمموا صعيداً طيباً فضرب بيديه على الأرض ثم ضرب إحداهما على الآخرى ثم مسح بجبينه الخ (٤).

ومنها رواية المستدرک عن العياشي في قصة عمّار الى أن قال ص: ان رب الماء هورب الصعيد أنّها يجزيك أن تضرب بكفّيك ثم تنفضهما ثم تمسح بوجهك ويدك كما أمرك الله (٥).  
ومنها رواية الكاهلي قال: سألته عن التيمم قال: فضرب بيده على البساط فمسح بها وجهه (٦) ومنها رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في التيمم قال: تضرب بكفّيك الأرض ثم تنفضهما وتمسح بها وجهك ويديك (٧) الى غير ذلك من الأخبار الكثيرة وهي أكثر من أخبار الوضع والحاصل أنّ أخبار التيمم كلّها أمّا مشتملة على وضع اليدين وأمّا مشتملة على الضرب على الأرض.

ولكن يمكن أن يقال: إنّ وضع اليدين او ضربهما على الأرض له دخل أمّا شرطاً

(١) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التيمم الحديث ١

(٢) (٣) (٤) (٥) (٦) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التيمم الحديث ٣-٤-٥-٦-١١

(٧) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التيمم الحديث ١٢

اوشراطاً ومقدمة في التيمم فلذا ذكروه عليهم السلام في هذه الأخبار ولايستفاد من هذه الروايات أكثر من دخله في التيمم أما أنه بنحو الجزئية فلايستفاد منها بل يستفاد من رواية زرارة عن أحد هما عليها السلام قال: قلت له: رجل دخل الأجمة ليس فيها ماء وفيها طين مايصنع قال: يتيمم فإنه الصعيد قلت: فإنه راكب ولايمكنه النزول من خوف وليس هو على وضوء قال: ان خاف على نفسه من سبع او غيره وخاف فوت الوقت فليتيمم يضرب بيده على اللبد والبرذعة ويتيمم و يصلّى (١) — أن التيمم غير الضرب على الأرض حيث قال: يضرب يديه على اللبد والبرذعة ثم قال: ويتيمم فيظهر منه أن التيمم غير الضرب على اللبد والبرذعة. ولكن يستفاد من بعض الأخبار عكس ذلك فإن رواية اسماعيل بن همام الكندي عن الرضا عليه السلام قال: التيمم ضربة للوجه وضربة للكفين (٢) — ظاهرة في أن التيمم نفس الضربة او الضربتين.

ويمكن أن يقال: أن مفاد هذه الرواية كمفاد سائر الأخبار من ظهور كون الضربة مقدمة للتيمم اذ من المعلوم أن التيمم ليس هو الضربة فقط فحمل الضربة على التيمم فيه نوع من التجوز باعتبار دخلها في التيمم في الجملة.

ثم بناء على دخالة الضرب او الوضع على الأرض شرطاً او شرطاً — والظاهر هو الأول — اى دخالته شرطاً — هل يكفي كل واحد من وضع اليد او ضربها على الأرض اولاً بدمن الضرب عليها ولا يكفي مطلق وضع اليد — يحتمل القول الأول لدلالة الأخبار المتقدمة المشتملة على كل من الوضع والضرب فالتعبير بالضرب في سائر الأخبار لعله باعتبار أنه من مصاديق وضع اليد لأن الضرب على الأرض هو وضع اليد عليها بشدة ودفع فلذا قد عبروا عليهم السلام عن وضع اليد بالوضع تازة واخرى بالضرب وكلاهما واحد و يؤيده أنه قديعبر عن شئ بضرب اليد عليه خصوصاً بالفارسية مثلاً يقال بالفارسية: (دست باين چیز نزن) مع أنه ليس المراد الضرب عليه بل المراد النهي عن مسه ولمسه باليد كما هو واضح الا أنه يمكن أن يقال: أن الضرب على الأرض وان كان بمعنى وضع اليد عليها الا أن الضرب هو الوضع مع الزيادة وهي القوة والشدة ولم يعلم بكفاية غير الضرب فإن أخبار الوضع وان كانت كثيرة الا أن أخبار الضرب أكثر

(١) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب التيمم الحديث ٢٥

(٢) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التيمم الحديث ٢١

فيحتمل وقوع اشتباه في أخبار الوضع خصوصاً في رواية زرارة المشتملة على قصة عمار رض حيث ان في رواية من روايته التعبير بالوضع وفي روايته الأخرى التعبير بالضرب مع اتحاد الراوى والمروى عنه والقصة.

فيحتمل وقوع الاشتباه في رواية الوضع اذ من المستبعد تعدد النقل من زرارة مضافاً الى أنّ الأخذ بروايات الضرب أخذ بالقدر المتيقن لاشتماله على الوضع ايضاً بخلاف الأخذ بروايات الوضع وحيثما دار الأمر بين التعيين والتخيير فالتعيين أولى مع أنّ هذا — اى وضع اليد وما بعده من مسح الجبهة واليدين — أسباب لحصول الطهارة الترابية واللازم في الأسباب الشرعية هو الاحتياط عند الشك اذ بدون الا تيان بالمشكوك يشك في اتيان المأمور به فلا بد من الاحتياط.

### (الثالث:)

من واجبات التيمم المباشرة فلا يجوز اتيانه بالتسبيب اختياراً والدليل على وجوب المباشرة — بعد دعوى الاجماع — أنّ المولى اذا أمر بشيئ فالظاهر من أمره أنّه يريد اتيانه مباشرة. نعم اذا دل دليل من الخارج تحقق هذا الفعل في الخارج بأيّ نحو اتفق سواء فعله العبد بنفسه او بالتسبيب كغسل الموقى وكفهم ودفنهم يجوز اتيانه بأيّ نحو كان من المباشرة او التسبيب وأما اذ لم يدل دليل على ذلك فظاهر الأمر هو اتيان المأمور به مباشرة الا في مقام الضرورة اذا دل دليل على عدم سقوطه ووجوب الا تيان به ولو باستعانة الغير كما فيا نحن فيه حيث دلّت الرواية على وجوب الا تيان بالتيمم باستعانة الغير اذا لم يمكن اتيانه مباشرة.

والرواية هي رواية محمد بن مسكين عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قيل له: انّ فلاناً أصابته جنابة وهو مجدور فغسلوه فأت فقال: الا ييمّموه انّ شفاء العيّ السؤال (١) وغير ذلك من الأخبار التي تقدّم بعضها.

ثم انّ الظاهر أنّه لا بد أن يكون التيمم في التيمم التسببى — بيد المتيمم اى الذى وجب عليه التيمم لا يد الميمم المستعان به — الا أن يكون بيد المتيمم علّة تمنع من التيمم بها الرابع من واجباته الترتيب بين الوجه واليدين بل نفس اليدين.

أمّا وجوب الترتيب بين الوجه واليدين ووجوب تقديم الوجه عليها فهو اجماعى وتدلّ عليه الآية والأخبار أمّا الآية فقوله تعالى: وامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه حيث قدم

الوجه على الأيدي.

وأما الأخبار فمنها الأخبار البيانية كقوله عليه السلام حكاية عن فعل النبي صلى الله عليه وآله: ثم مسح بجبينه بأصابعه وكفيه أحدهما بالأخرى (١) وقوله عليه السلام حكاية عنه صلى الله عليه وآله أيضاً: فوضع يديه على الأرض ثم رفعها فمسح وجهه ويديه (٢) إلى غير ذلك من الأخبار البيانية.

ومنها الأخبار غير البيانية مثل رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في التيمم قال: تضرب بكفك الأرض ثم تنفضهما وتمسح بهما وجهك ويديك (٣).

ومنها رواية ليث المرادي عن أبي عبد الله عليه السلام في التيمم قال: تضرب بكفك على الأرض مرتين ثم تنفضهما وتمسح بهما وجهك وذراعيك (٤).

ومنها رواية اسماعيل بن همام الكندي عن الرضا عليه السلام قال: التيمم ضربة للوجه وضربة للكفين (٥) إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة المقدمة للوجه على اليدين ولا يرد على هذه الأخبار بأن العطف في جميعها وكذا الآية المباركة بالواو وهي لا تفيد الترتيب لأننا نقول: إنها حيث كانت في مقام تعليم الأمة الإسلامية فهي ظاهرة في الترتيب بعد ما قدم الوجه على اليدين في الآية والأخبار ولم يذكر غير هذا الوجه فيها لكيفية التيمم.

وأما وجوب الترتيب بين اليدين بأن تقدم اليمنى على اليسرى فإن ظاهر أكثر أخبار التيمم وإن كان عدم وجوبه لأنه لم يذكر فيها الترتيب بين اليدين بل إطلاق بعض الأخبار ينفيه الآن رواية زرارة المشتملة على قصة عمار عن أبي جعفر عليه السلام إلى أن قال: فضرب بيده على الأرض ثم ضرب أحدهما على الأخرى ثم مسح بجبينه ثم مسح كفيه كل واحد على الأخرى فمسح باليسرى على اليمنى واليمنى على اليسرى (٦) — ظاهرة في وجوب الترتيب حيث أنه قدّم مسح اليمنى باليسرى على مسح اليسرى.

وكذا روايته الأخرى عنه أيضاً عليه السلام المشتملة على قصة عمار إلى أن قال: ثم وضع يديه جميعاً على الصعيد ثم مسح من بين عينيه إلى أسفل حاجبيه ثم ذلك إحدى يديه

(١) (٢) (٣) (٤) (٥) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التيمم الحديث ١-٢-١٢-١٩-٢١

(٦) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التيمم الحديث ٥

بالأخرى على ظهر الكفّ بدأ باليمنى<sup>(١)</sup>.

والظاهر أنّ المراد من قوله: بدأ باليمنى — أنّه بدأ بالمسح على اليمنى كما يتبادر الى الذهن من هذا الكلام ولا يتبادر الى الذهن أنّه بدأ بالمسح باليمنى على اليسرى كما لا يخفى. وكذا رواية الدعائم عن جعفر بن محمد عليه السلام الى أن قال: ثم وضع أصابعه اليسرى على أصابع اليمنى من أصل الأصابع فوق الكفّ ثم ردها الى مقدمها ثم وضع أصابعها اليمنى على اليسرى فصنع كما صنع باليسرى على اليمنى مرة واحدة الخبر<sup>(٢)</sup> والاستشكال في بعض هذه الروايات بالارسال او ضعف السند غير قادح بعد انجبار ضعفها بعمل الأصحاب.

الخامس من الواجبات الموالاة والدليل على وجوبها الاجماع كما ادّعاها غير واحد وبناء العرف فانه اذا أمر المولى بشيئ مركّب من أجزاء فالظاهر أنّ بنائهم على التوالى اى اتيان الأجزاء متواليّاً أن يأتوا بجزء المركّب في أول النهار وجزء آخر في آخر النهار — كما يظهر من مراجعة بنائهم.

نعم اذا دلّ دليل على عدم اعتبار التوالى كما في الغسل يرفع اليد عن بنائهم وأما في صورة عدم الدليل على ذلك فالمتبع هو بناؤهم.

### في كيفية التيمم

يعتبر في التيمم ضرب اليدين معاً على الأرض فلا يجوز ضربها على نحو التراخي بين ضرب اليمنى وضرب اليسرى وهو المتبادر من الأدلّة فانه اذا قيل لأحد: اضرب كفيك على الأرض لا يتبادر الى ذهنه أن اضرب أولاً اليد اليمنى ثم اضرب اليسرى بل يتبادر الى ذهنه أن اضربها معاً.

و يعتبر ايضا أن يكون الضرب بباطن الكفّين دون ظاهرهما وان كان اطلاق الكفّ شاملاً للظاهر ايضا لأنّ ظاهر الكفّ يصدق عليه الكفّ ولكن لما كان المتبادر من الكفّ هو باطن الكفّ لأنّه المتعارف — فانه اذا قيل لأحد: اضرب كفيك على الأرض او على الجدار لا يضرب ظهر كفيه — كان باطن الكفّ هو القدر المتيقّن من الآية والأخبار.

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التيمم الحديث ٧-٨



نعم في حال الاضطرار وعدم امكان ضرب باطن الكف يمكن التمسك باطلاق الآية والأخبار والاكتفاء بضرب ظاهر الكف هذا بالنسبة الى الماسح ولازم جواز الاكتفاء بظاهر الكف في حال الضرورة في الماسح جواز الاكتفاء بباطن الكف في حال الضرورة بالنسبة الى الممسوح مع أتى لم أرمن تعرض لهذا الفرض .

وإذا كان على باطن كفيه مانع فهل يجب ضرب الباطن مع ما عليه من المانع او ينتقل تكليفه الى ضرب ظاهر الكف — وجهان والأحوط تكرار التيمم بضرب باطن كفيه أولاً وضرب ظاهرهما ثانياً وكذا يحتاط فيها اذا كان مقطوع اليدين بين مسح جبهته بالتراب والاستعانة بالغير بأن ييمه ولكن يمكن أن يقال: أنه يستفاد من رواية المجدور الذي صار جنباً فغسلوه فأتى أنه كان وظيفتهم أن ييمموه حيث قال عليه السلام: قتلوه ألا ييمموه (١) فليكن هنا ايضاً كذلك لجامع الاشتراك بينهما بالعجز عن التيمم بنفسه والله العالم.

ويعتبر ايضاً في التيمم مسح الجبهتين من أعلى الوجه الى الطرف الاعلى من الانف وقد اختلفت عبارات الأخبار في مسح الوجه ففي أكثرها كرواية محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام (٢) — هو مسح الوجه وفي بعضها كرواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام (٣) — هو مسح الجبينين وفي بعض النسخ مسح الجبهتين.

ويمكن أن يقال: أنه لا منافاة بين هذه الأخبار بأن يجمع بينها بأنه يجب مسح الجبهة من قصاص الشعر الى طرف الأنف وكذا يجب مسح الحاجبين معاً كما تدل عليه رواية العياشي عن زرارة عن ابي جعفر عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال لعمار كيف صنعت يا عمار قال: نزع ثيابي ثم تمعكت على الصعيد فقال: هكذا يصنع الحمار أتأ قال الله: امسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ثم وضع يديه جميعاً على الصعيد ثم مسح من بين عينيه الى أسفل حاجبيه الحديث (٤).

فيستفاد منها وجوب مسح الحاجبين معاً وكذا يجب مسح الجبينين بناء على أن المراد منها طرفي الجبهتين لا نفسيهما فإن مسح الجبهتين معلوم الوجوب فتحصل من جميع أخبار التيمم

(١) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب التيمم الحديث ٤

(٢) (٣) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التيمم الحديث ١٨ - ٢

(٤) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التيمم الحديث ٧

أن الواجب في مسح الوجه هو مسح الجبهتين من أعلى الوجه الى طرف الأنف الأعلى ومسح الحاجبين معاً ومسح الجبينين اى طرفي الجبهتين ولايجب مسح تمام الوجه فما في رواية الدعائم عن ابي عبد الله عليه السلام قال: فاذا أراد المتيمم أن يتيمم ضرب بكفيه الأرض ضربة واحدة ثم نفخ احدى يديه بالاخري ثم مسح بأطراف أصابعه وجهه من فوق الحاجب الى أسفل الوجه مرة واحدة أصاب ما أصاب وبق ما بق (١) — معرض عنها لم يعمل المشهورها مضافاً الى أنها مرسله هذا كله في مسح الوجه.

وأما مسح اليدين فيجب مسح ظهر اليمنى بباطن اليسرى ثم مسح اليسرى بباطن اليمنى من الزند الى أطراف الأصابع وهذا مستفاد من رواية زرارة المتقدمة آنفاً حيث قال في ذيلها: ثم ذلك احدى يديه بالاخري على ظهر الكف بدأ باليمنى (٢).

فيستفاد منها أنه يجب المسح على ظهر الكف ويستفاد منها ايضا وجوب الابتداء بمسح اليمنى فما في رواية ليث المرادى عن ابي عبد الله عليه السلام قال: تضرب بكفيك على الأرض مرتين ثم تنفضهما وتمسح بهما وجهك وذراعيك (٣) من ظهورها في وجوب مسح الذراعين — غير معمول بها عند الأصحاب.

وهل تكفى ضربة واحدة للوجه واليدين معاً اولابد من ضربتين وهل يكون فرق بين التيمم الذى هو بدل عن الوضوء والتيمم الذى هو بدل عن الغسل اولا — يمكن أن يقال: بلزوم التعدد في الوضوء والغسل كليهما لا لطلاق رواية اسماعيل بن همام الكندى عن الرضا عليه السلام قال: التيمم ضربة للوجه وضربة لليدين (٤).

ورواية ليث المرادى عن ابي عبد الله عليه السلام في التيمم قال: تضرب بكفيك على الأرض مرتين ثم تنفضهما وتمسح بهما وجهك وذراعيك (٥) وغيرهما من الأخبار. ولكن الظاهر كفاية الضربة الواحدة في بدل الوضوء وبدل الغسل معاً لالة الروايات الكثيرة عليه بعضها بالاطلاق. مثل رواية صفوان عن الكاهلى قال: سألت عن التيمم قال: يضرب بيده على البساط فمسح بها وجهه ثم مسح كفيه احداهما على ظهر الاخرى (٦).

وكذا الروايات البيانية المشتملة على قصة عمار رض وقد تقدّم بعضها وبعضها

(١) (٢) (٣) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التيمم الحديث ٨-٧-١٩

(٤) (٥) (٦) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التيمم الحديث ٢٦-١٩-١١

بالتصريح بكفاية الضربة الواحدة. كرواية زرارة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن التيمم؟ قال: فضرب يده (بيديه خ ل) الأرض ثم رفعها (رفعها خ ل) فنفضها (فنفضها خ ل) ثم مسح بها (بها خ ل) جبينه (جبينه خ ل) وكفيه مرّة واحدة (١) ورواية الدعائم قالوا عليهم السلام للمتيمم: تجزيه ضربة واحدة يضرب بيديه الأرض فيمسح بها وجهه و يديه (٢).

وأما روايات التعدّد فن الممكن حملها على بيان الفرد الأفضل والأكمل مع الاختلاف بينها فيظهر من بعضها توالى الضربتين كرواية ليث المرادى المتقدمة ومن بعضها أنه يضرب أو لا يضرب فيمسح بها وجهه ثم يضرب أخرى فيمسح بها يديه.

كرواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: كيف التيمم؟ قال: هو ضرب واحد للوضوء والغسل من الجنابة تضرب بيديك مرتين ثم تنفضها نفضة للوجه ومرّة لليدين الحديث (٣) وهذه الرواية مجهولة المراد ومضطربة المتن ففي صدرها هو ضرب واحد وفيما بعد الصدر تضرب بيديك مرتين فلم يعلم ما معنى هو ضرب واحد وما معنى تضرب بيديك مرتين وهل يكون المراد تضرب بيديك مرتين قبل مسح الجبهة ثم مسح جبهتك و يديك أو المراد تضرب مرّة لجبهتك ومرّة ليديك؟

وكذا رواية اسماعيل بن همام المتقدمة عن الرضا عليه السلام (٤) تدلّ على وجوب ضربة واحدة للوجه وضربة أخرى لليدين وفي بعض روايات التعدّد أنه يضرب أو لا مرّة للوجه ثم يضرب شماله على الأرض فيمسح بها يمينه ثم يضرب يمينه فيمسح بها شماله كرواية محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التيمم فضرب بكفيه الأرض ثم مسح بها وجهه ثم مسح بشماله الأرض ومسح بها مرفقه الى أطراف الأصابع الى أن قال: ثم صنع بشماله كما صنع بيمينه الخبر (٥).

فهذه الروايات — مع كثرة الاختلاف بينها — لا يمكن اثبات وجوب التعدّد بها فالأولى حملها على الاستحباب ويقال بأنه يتحقق الاستحباب بكلّ واحد من الكيفيات الثلاث المذكورة في هذه الروايات.

(١) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التيمم الحديث ١٣

(٢) (٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التيمم الحديث ١٤ - ١٥ - ٢١

(٥) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التيمم الحديث ١٨

## المبحث الحادى عشر

فى النجاسات وهى عشرة او اثنتا عشرة على ماأتى التفصيل فىها الأولى البول الثانية الغايط من كلّ حيوان محرّم الأكل الذى له نفس سائلة سواء أكان برياً ام بحرياً صغيراً أم كبيراً والدليل على نجاستها الروايات الكثيرة.

منها رواية ابن ابى يعفور قال: سألت أباعبد الله عليه السلام عن البول يصيب الثوب قال: اغسله مرتين<sup>(١)</sup>

ومنها رواية محمد بن مسلم قال: سألت أباعبد الله عليه السلام عن الثوب يصيبه البول قال: اغسله فى المكن مرتين قال: فان غسلته فى ماء جار فرة واحدة<sup>(٢)</sup>.

ومنها رواية سماعة قال: سألته عن بول السنور والكلب والحمار والفرس فقال: كأبوال الانسان<sup>(٣)</sup>.

وهذه الروايات دالة على نجاسة بول الانسان وبول كلّ حيوان محرّم الأكل له نفس سائلة وأما عدبول الحمار والفرس كبول الانسان فى هذه الرواية مع كونها مأكولى اللحم فسيجئ الكلام فيه انشاء الله تعالى.

وأما الروايات الدالة على نجاسة الغائط من الانسان ومن كلّ حيوان محرّم الأكل له نفس سائلة فهى كثيرة ايضاً

منها رواية العلل عن الفضل بن شاذان فى حديث العلل: فان قال قائل: فلم وجب الوضوء مماخرج من الطرفين خاصة ومن النوم لاسائر الأشياء قيل: لأنّ الطرفين هما طريق

(١) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب النجاسات الحديث ١

(٢)(٣) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب النجاسات الحديث ٢ - ٢٢

النجاسة وليس للانسان طريق تصيبه النجاسة الا منها الحديث (١).  
ومنها الروايات الدالة على مطهريّة الأرض لباطن القدم اذا تلطخ بالعدرة حيث  
تستفاد منها نجاسة العذرة فتحصل ممّا ذكرناه أنّ ابوال مالايؤ كل لحمه وأرواؤها نجسة  
اذا كانت لها نفس سائلة وأمّا أبوال وأرواها مايؤ كل لحمه فهي طاهرة والدليل على طهارتها  
روايات كثيرة.

منها رواية قرب الاسناد عن جعفر بن محمد عن آباءه عن النبي صلوات الله عليهم  
أجمعين قال: لأبأس ببول ما أكمل لحمه (٢).

ومنها رواية عمّار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كلّ ما أكل لحمه  
فلا بأس بما يخرج منه (٣) ولكن في بعض الأخبار ما يدلّ بظاهره على نجاسة أبوال البغال والحمير  
والفرس كرواية زرارة عن أحد هما عليهما السلام في أبوال الدواب تصيب الثوب فكرهه فقلت  
له: أليس لحومها حلالا قال: بلى ولكن ليس مما جعله الله للأكل (٤).

ورواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل  
يصيبه أبوال البهائم أبغسله أم لا قال: يغسل بول الفرس والبقر والحمار و ينضح بول البعير والشاة  
وكلّ شئ يؤكل لحمه فلا بأس ببوله (٥).

وروايته الاخرى عنه عليه السلام قال: سألته عن رجل يمسه أبوال البهائم يغسله ام  
لا قال: يغسل بول الحمار والفرس والبغل فأما الشاة وكلّ ما يؤكل لحمه فلا بأس ببوله (٦)

الا أنه يعارض هذه الروايات بعض الأخبار الدالّة على طهارتها  
منها رواية المعلّى بن خنيس و عبد الله بن ابي يعفور قالوا: كنا في جنازة ومرّ بنا حمار  
فبال فجاءت الريح ببوله فصكت وجوهنا وثيابنا فدخلنا على ابي عبد الله عليه السلام فأخبرناه  
فقال: ليس به عليكم بأس (٧).

ومنها رواية أبي الأغرّ النخاس قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أتى أعالج  
الدواب فرّبما خرجت بالليل وقد بالت وراثت فيضرب أحدها برجله او يده فتتضح على ثيابي

(١) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب نواقض الوضوء الحديث ١٧

(٢) (٣) (٤) (٥) (٦) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب النجاسات الحديث ٣ - ١ - ٨ - ١٣ - ١٤

(٧) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب النجاسات الحديث ٧

فأصبح فأرى أثره فيه فقال: ليس عليك شئ<sup>(١)</sup>.

ومنها رواية محمد بن مسلم قال: كنت جالساً مع أبي جعفر عليه السلام وناضح له في جانب الدار وقد أعلف الخبث قال: وهو هائج قال: وهو يبول ويضرب بذنبه اذمر أبو جعفر عليه السلام وعليه ثوبان أبيضان قال: فنضح عليه فلأثابه وجسده قال: فاسترجع فضحك أبو جعفر عليه السلام ثم قال: يا بنى ليس به بأس<sup>(٢)</sup> الى غير ذلك من الأخبار فلا بد من حمل تلك الأخبار الظاهرة في النجاسة على الاستقذار العرفي مع أنه ليس شئ من تلك الأخبار دالة صريحاً على نجاستها بل لا يكون فيها إلا الأمر بالغسل او الكراهة فيحتمل ما ذكرناه من رفع الاستقذار العرفي ويمكن استفادة هذا المعنى من رواية زرارة المتقدمة حيث أنه ع علل كراهته ع لأبوالها بأنها وان كانت مأكولة اللحم الآتية لم تخلق للأكل.

هذا كله بالنسبة الى غير الطيور المحرمة الأكل وأما الطيور المحرمة فالمشهور نجاسة بولها وخرثها خصوصاً الخشاف ويدل على نجاسة أبوالها وخرثها — مضافاً الى العمومات الدالة بعمومها على نجاسة بول غير مأكول اللحم وخرثه — رواية داود الرقي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بول الخشاشيف يصيب ثوبى فأطلبه ولا أجده قال: اغسل ثوبك<sup>(٣)</sup>.

ورواية عمار المروية عن المختلف عن الصادق عليه السلام قال: خرد الخظاف لا بأس به وهو مما يحل أكله ولكن كره أكله لأنه استجار بك<sup>(٤)</sup> فأنها بفهومها تدل على نجاسة الطير المحرم الأكل.

ولكن تعارض العمومات وهاتين الروايتين روايات كثيرة اخرى دالة بعمومها او اطلاقها على طهارة أبوال الطيور المحرمة وخرثها كرواية أبي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال: كل شئ يطيز فلا بأس ببوله وخرثه<sup>(٥)</sup>.

ورواية الصدوق في المقنع — مرسلًا — قال: روى أنه لا بأس بخرد ما طار وبوله<sup>(٦)</sup>. فأنهما تدلان بالعموم والاطلاق على طهارة بول وخره ما لا يؤكل لحمه. ورواية غياث عن جعفر عن أبيه عليه السلام قال: لا بأس بدم البراغيث والبق وبول

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب النجاسات الحديث ٨ - ١٠

(٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب النجاسات الحديث ٢٥ - ٢٤

(٥) (٦) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب النجاسات الحديث ٢٠ - ٢١

الحشاشيف<sup>(١)</sup>.

ورواية الجعفریات عنه عن أبيه عليه السلام أنّ عليّاً عليه السلام سُئل عن الصلوة في الثوب الذى فيه أبوال الحشاشيف ودماء البراغيث فقال: لا بأس بذلك<sup>(٢)</sup> فان في هاتين الروایتين التصريح بعدم نجاسة بول الحشاشيف فح لا يبعد القول بطهارة بول وخرء الطيور المحرمة الأكل وان كان الأحوط الاجتناب عنها.

الثالث من النجاسات المني من كلّ حيوان له نفس سائلة سواء أكان محلّ الأكل ام محرّمه برياً كان ام بحرياً وعمدة مستند هذا الحكم هو الاجماع — كما اذعاه غير واحد — والآل فالأخبار قاصرة عن افادة التعميم فلنذكر بعضها.

فنها رواية ابن ابى يعفور عن ابى عبد الله عليه السلام قال: سألت عن المني يصيب الثوب قال: ان عرفت مكانه فاغسله وان خفي عليك مكانه فاغسله كلّه<sup>(٣)</sup>.

ومنها موثقة سماعة قال: سألت عن المني يصيب الثوب قال: اغسل الثوب كلّه اذا خفي عليك مكانه قليلا كان او كثيراً<sup>(٤)</sup>.

ومنها رواية الحلبي عن ابى عبد الله عليه قال: اذا احتلم الرجل فأصاب ثوبه شئ فليغسل الذى أصابه فان ظنّ أنّه أصابه شئ ولم يستيقن ولم يرمكانه فلينضحه بالماء وان استيقن أنّه قد أصابه ولم يرمكانه فليغسل ثوبه كلّه فانه أحسن<sup>(٥)</sup>.

ومنها رواية زرارة او صحيحته قال: سألت عن الرجل يجنب في ثوبه أيتجفّف فيه من غسله فقال: نعم لأبأس به الآ أن تكون النطفة فيه رطبة فان كانت جافة فلا بأس<sup>(٦)</sup> وهذه الروايات وان كانت دالة على نجاسته المني الآ أنّها لا تدل على نجاسة من كلّ حيوان له نفس سائلة فانّ ظاهرها كغيرها هو نجاسة منى الانسان.

نعم يمكن استفادة العموم من صحيحة محمد بن مسلم عن ابى عبد الله عليه السلام قال: ذكر المني وشده وجعله أشدّ من البول ثم قال: ان رأيت المني قبل او بعدما تدخل في الصلاة فعليك اعادة الصلوة وان أنت نظرت في ثوبك فلم تصبه ثم صليت فيه ثم رأيت بعد فلا اعادة عليك

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب النجاسات الحديث ٢٦-٢٧

(٣) (٤) (٥) (٦) جامع الأحاديث الباب ٣ من أبواب النجاسات الحديث ١-٢-٥-٨

وكذلك البول (١).

وصحيحته الاخرى عن أحدهما عليه السلام قال: سألته عن المذى يصيب الثوب فقال: ينضحه بالماء ان شاء وقال في المني يصيب الثوب: فان عرفت مكانه فاغسله وان خفي عليك فاغسله كله (٢).

ولكن هاتان الروايتان وان كان المني فيها مطلقاً إلا أن المتعارف من اصابة المني لثوب الانسان كون المني منه لا من غيره من سائر الحيوان فالمني فيها منصرف الى مَنَى الانسان الآن يقال: أنه لا ضير فيه بعد انعقاد الاجماع على نجاسة المني من كل حيوان له نفس سائلة.

#### الرابع من النجاسات الميتة

من كل حيوان له نفس سائلة سواء أكان برياً ام مجرياً صغيراً ام كبيراً ما كوال اللحم ام غيره ويدل على نجاستها — بعد الاجماع على ما ادّعا غير واحد — أخبار متظافرة بل نجاستها في الجملة من ضروريات المسلمين فاعن صاحب المدارك من التشكيك في نجاستها بأنه ليس في الأخبار ما يدل صريحاً على النجاسة لأنه ليس في الأخبار إلا الامر بغسل اليد عند ملاقاتها او الأمر بالاجتناب عن الوضوء او الشرب ممّا لاقاها او النهى عن الصلاة فيه وكل ذلك لا يدل على النجاسة لجواز أن يكون مصاحبة مالاقي الميتة ممنوعة في الصلاة لغير جهة النجاسة كمصاحبة غير ما كوال اللحم فيها فانها غير جائزة وان كان غير ما كوال اللحم طاهراً.

ولا مكان أن يكون الملاقى للميتة ممّاله ضرر بدني فلا تدل هذه الروايات صريحاً على النجاسة مضافاً الى أن الصدوق قدّه يجوز الانتفاع بجلود الميتة كما يظهر ذلك من نقله بعض الأخبار الدالة على جواز الانتفاع بجلود الميتة كما سنجيب تلك الأخبار انشاء الله — مع ما شرطه على نفسه في أول الكتاب من أن ما ينقله فيه هو ما يفتى به ويكون حجة فيما بينه وبين ربه فالاجماع على نجاسة الميتة — مع مخالفة الصدوق قدّه — غير محقق الوقوع والأخبار غير صريحة في النجاسة فالمسئلة قوّة الاشكال».

ولكن لا يخفى عليك أن الاخبار كما سنذكر بعضها يظهر من جميعها أن الأمر بغسل اليد او الأمر بالقاء ما أصابها أو النهى عن الوضوء او الشرب ممّا باشرها — يستفاد منها النجاسة بحسب المتفا هم العرفي مضافاً الى أن بعض الأخبار تستفاد منها النجاسة صريحاً كمرسلة



السراثر عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الْمُتَّقِينَ على روايتها قال: خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير طعمه أو لونه أو رائحته (١) (كذافي المسودة بخط الحقير نقلا عن الاستاذ دام علاه ولا أعلم وجه دلالة هذه الرواية على نجاسة الميتة).

ونقل الصدوق لتلك الروايات الدالة على طهارة جلود الميتة لا يدل على كونه ره مخالفاً في هذه المسألة لأن الصدوق قد لم يعمل على ما بناه في أول الكتاب لا يراده الأخبار المتعارضة فيه كما هو واضح على من راجع الكتاب فلم يتحقق مخالفة صريحة للجماع من الصدوق قد ولنورد أولاً الأخبار الدالة على النجاسة ثم نتبعها بالأخبار الدالة على طهارة جلود الميتة فنقول ومن الله الاستعانة:

ومن الأخبار — موثقة سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الرجل يمر بالماء وفيه دابة ميتة قد أنتنت قال: إن كان النتن الغالب على الماء فلا تتوضأ ولا تشرب (٢).

ومنها رواية حريز عمن أخبره عنه عليه السلام قال: كلما غلب الماء على ريح الجيفة فتوضأ منه واشرب واذ تغير الماء وتغير الطعم فلا توضأ منه ولا تشرب (٣).

ومنها رواية أبي خالد القماط أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: في الماء يمر به الرجل — وهونق — فيه الميتة والجيفة فقال أبو عبد الله عليه السلام: إن كان الماء قد تغير رجه أو طعمه فلا تشرب ولا توضأ منه وإن لم يتغير رجه وطعمه فاشرب وتوضأ (٤).

ومنها رواية عمار أو إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام عن الرجل الذي يجد في إنائه فأرة وقد توضأ من ذلك الإناء مراراً وغسل منه ثيابه واغتسل منه وقد كانت فأرة متسلخة فقال: إن كان رآها في الإناء قبل أن يغتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه ثم فعل ذلك بعد مارآها في الإناء فعليه أن يغسل ثيابه ويغسل كل ما أصابه ذلك الماء ويعيد الوضوء والصلوة وإن كان إناء رآها بعد ما فرغ من ذلك وفعله فلا يمس من الماء شيئاً وليس عليه شيء لأنه لا يعلم متى سقطت فيه ثم قال: لعله أن يكون إناء سقطت فيه تلك الساعة التي رآها (٥).

ومنها رواية السكوني عنه عليه السلام قال: إن أمير المؤمنين عليه السلام قد سئل عن

(١) (٢) (٣) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب المياة الحديث ٩ - ١ - ٣

(٤) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب المياة الحديث ٤

(٥) جامع الأحاديث الباب ١٢ من أبواب المياة الحديث ١

قدر طبخت فاذاً في القدر فأرة قال: يهراق مرقها و يغسل اللحم و يؤكل (١).

ومنها رواية جابر عن ابي جعفر عليه السلام قال اتاه رجل فقال: له وقعت فأرة في خابية فيها سمن اوزيت فماترى في أكله فقال: له ابو جعفر عليه السلام: لا تأكله فقال له الرجل: الفأرة أهون على من أن أترك طعامي من أجلها قال: فقال ابو جعفر عليه السلام: أنك لم تستخف بالفأرة وإنما استخفت بدينك ان الله حرّم الميتة من كل شئ (٢) الى غير ذلك من الأخبار.

وهذه الأخبار وغيرها من الاخبار الكثيرة كالنص في النجاسة وان لم تشتمل على لفظ النجاسة وعلى فرض دلالة الاخبار الاتية على طهارة جلود الميتة او المذعى دلالتها — فلا تدل على طهارة نفس الميتة لعدم الملازمة بين طهارة جلودها وطهارتها.

والأخبار الدالة على طهارة جلودها كثيرة مستفيضة ولكن اشترط في بعضها الدباغ فلنذكر بعضها.

منها رواية الفقيه قال: سئل الصادق عليه السلام عن جلود الميتة يجعل فيها اللبن والماء والسمن ماترى فيه فقال: لا بأس وأن تجعل فيها ماشئت من لبن او سمن وتتوضأ منه وتشرب منه ولكن لا تصل فيها (٣).

ومنها رواية الحسين بن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام في جلد شاة ميتة يدبغ فيصبت فيه اللبن او الماء فأشرب منه وأتوضأ قال: نعم وقال: يدبغ فينتفع به ولا يصلّى فيه الخبر (٤).

ومنها مكاتبة ابي القاسم الصيقل وولده قال: كتبوا الى الرجل عليه السلام جعلنا الله فداك إن أقوم نعمل السيوف وليست لنا معيشة ولا تجارة غيرها ونحن مضطرون اليها وإنما علاجنا من جلود الميتة من البغال والحمير الأهلية لا يجوز في أعمالنا غيرها فيحلّ لنا عملها وشرائها وبيعها ومسها بأيدينا وثيابنا ونحن محتاجون الى جوابك في هذه المسألة ياسيدنا لضرورتنا اليها فكتب عليه السلام: اجعل ثوباً للصلوة وكتبت اليه. جعلت فداك وقوائم السيوف التي

(١) جامع الأحاديث الباب ١٣ من أبواب الحياة الحديث ١

(٢) لم اظفرها في مظانها لكنها منقولة في مكاسب الشيخ الأنصاري

(٣) جامع الأحاديث الباب ٨ من أبواب النجاسات الحديث ١١

(٤) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب النجاسات الحديث ٢

تسمى السفن اتخذها من جلود السمك فهل يجوز لي العمل بها ولساناً كل لحومها فكتب ع.  
لابأس (١).

حيث أنه عليه السلام لم يتعرض لغير عدم جواز الصلاة فيها فيظهر من هذه الرواية طهارة جلود الميتة وعدم وجوب غسل اليد إذا لاقتها مع الرطوبة مع أنه أيضاً من المسائل التي سألت السائل عنها وكان عليه السلام بصدد الجواب وفي مقام البيان ومن البعيد جداً حملها على ما إذا لاقتها مع غير الرطوبة خصوصاً في المناطق الحارة وخصوصاً في الصيف مع أن عدم التفصيل بين ملاقاتها بالرطوبة وبين ملاقاتها بدون الرطوبة دليل على العموم.

ومنها رواية علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن الرجل يقع ثوبه على حمار ميت هل تصلح له الصلاة فيه قبل أن يغسله قال: ليس عليه غسله وليصل فيه ولا بأس (٢) ولكن يمكن حمل هذه الرواية على ما إذا كانت الملاقاة بغير الرطوبة.

وأما الروايات المتقدمة فلا يمكن العمل بمضمونها لكونها مخالفة لضرورة المذهب من نجاسة جميع أجزاء الميتة عدا ما استثني منها من الشعر والوبر والصوف والعظم ونحو ذلك مضافاً إلى معارضتها للروايات الصحيحة المعمول بها عند الأصحاب الصريحة في نجاسة جلود الميتة.  
منها صحيحة محمد بن مسلم قال: سألته عن الجلد الميت ألبس في الصلوة إذا دبغ؟ فقال: لا ولدبغ سبعين مرة (٣).

ومنها رواية أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في الفراء قال: كان علي بن الحسين عليه السلام رجلاً صرداً فلا تدفنه فراء الحجاز لأن دباغها بالفرط وكان يبعث إلى العراق فيوقى مما قبلكم بالفر وفيلبسه فإذا حضرت الصلوة ألقاه وألقى القميص (الذي تحته) الذي يليه فكان يُسئل عن ذلك فقال: إن أهل العراق يستحلون لباس جلود الميتة ويزعمون أن دباغها ذكاؤه (٤) والظاهر أن نزعها للفر وقبل الصلاة إنما كان لأجل نجاستها كما يشهد لذلك نزعها للقميص الذي تحته.

(١) جامع الأحاديث الباب ٨ من أبواب النجاسات الحديث ٨

(٢) جامع الأحاديث الباب ٨ من أبواب النجاسات الحديث ٩

(٣) جامع الأحاديث الباب ٣١ من أبواب النجاسات الحديث ١

(٤) جامع الأحاديث الباب ٣١ من أبواب النجاسات الحديث ٨

ومنها رواية عبدالرحمن بن الحجاج قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: انى أدخل سوق المسلمين — أعنى هذا الخلق الذين يدعون الاسلام — فأشترى منهم الفراء للتجارة فأقول لصاحبها: أليس هى ذكّية فيقول: بلى فهل يصلح لى أن أبيعها على أنّها ذكّية. فقال: لا ولكن لا بأس أن تبيعها وتقول: قد شرط لى الذى اشتريتها منه أنّها ذكّية قلت: وما أفسد ذلك قال: استحلال أهل العراق للميتة وزعموا أنّ دباغ جلد الميتة ذكاته الآن تقول: قد قيل لى: أنّها ذكّية الخبر<sup>(١)</sup>.

والأخبار بهذا المضمون كثيرة فلا بدّ من حمل تلك الأخبار على التقيّة لموافقها لمذهب العامة هذا كلّه فى الميتة غير الانسان وأمّا الانسان فعن المحدث القا سانى القول بعدم نجاسته وقيل بنجاسته لكن لا يكون منجسّاً ولومع الرطوبة المسرية وقيل بنجاسته ولومع عدم الرطوبة المسرية وما أبعد ما بين هذا القول وبين القول الأوّل فإنّها على طرفى النقيض وقيل بنجاسته و منجسّيته مع الرطوبة المسرية دون ما اذا لاقى شيئاً بلارطوبة وهذا القول هو الأقوى.

أمّا وجه القول الأوّل فبأنّ تحمل الروايات الدالّة بظاهاها على النجاسة — كما سندكرها — على النجاسة الباطنية كقدارة الجنب فإنّ قدارته باطنية ترتفع بالغسل ويحتمل أن تكون نجاسة الكفار ايضا كذلك اذ من المستبعد ارتفاع النجاسة عنهم بالتفوّه بكلمة الشهادتين. وأمّا القول الثانى فلا وجه له ظاهراً ولا يساعده ظاهر الأدلة بل ظاهاها بل صريحها على خلافه حيث أنّهم عليهم السلام أمروا بغسل الشئى الملاقى للميت كما سيحيى. وأمّا وجه القول الثالث فلظاهر الروايات المطلقة الآمرة بغسل ما أصاب الميت فلنذكر بعضها.

منها رواية الحلبي قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصيب ثوبه جسد الميت فقال: يغسل ما أصاب الثوب<sup>(٢)</sup>.

ومنها رواية ابراهيم بن ميمون عن ابي عبد الله عليه السلام فى الرجل يقع طرف ثوبه على جسد الميت قال: ان كان غسل الميت فلا تغسل ما أصاب ثوبك منه وان كان لم يغسل الميت — فاغسل ما أصاب ثوبك منه<sup>(٣)</sup>.

(١) جامع الأحاديث الباب ٣٢ من أبواب النجاسات الحديث ١٠

(٢) جامع الأحاديث الباب ٨ من أبواب النجاسات الحديث ١

(٣) جامع الأحاديث الباب ٨ من أبواب النجاسات الحديث ٢

ومنها رواية الاحتجاج عن مولانا صاحب العصر عجل الله تعالى فرجه مما سأله محمد بن عبد الله الحميرى الى أن قال: روى لنا عن العالم عليه السلام أنه سُئِلَ عن امام قوم صلّى بهم بعض صلاتهم وحدثت عليه حادثة كيف يعمل من خلفه فقال ع: يؤخّر و يتقدّم بعضهم و يتمّ صلاتهم و يغتسل من خلفه التوقيع ليس على من نحاه الأّغسل اليد (١).

ومنها توقيعه الآخر (وكأنه من تتمّة التوقيع الأوّل) قال: روى عن العالم عليه السلام أنّ من مسّ ميتاً بجزارته غسل يده ومن مسّه وقد برد فعليه الغسل وهذا الامام فى هذه الحالة لا يكون الآّ بجزارته فالعمل فى ذلك على ما هو ولعلّه ينحيّه بشيابه ولا يمسّه فكيف يجب عليه الغسل التوقيع اذا مسّه على هذه الحال لم يكن عليه الأّغسل يده (٢).

وأما وجه القول الرابع الذى اخترناه فبأن يقال أنّ هذه الروايات وان كان لها اطلاق الآّ أنه لا بدّ من تقييدها بموثقة عبد الله بن بكير كلّ يابس زكى.

و يؤيد ذلك ما فى سائر النجاسات من عدم تنجس مالاقاها من دون رطوبة مسرية — كما هو اجماعى فى سائر النجاسات — مضافاً الى عدم صدق اصابة الميت بملاقاته من دون الرطوبة فإنّ الظاهر من لفظ الاصابة تأثر المسوح من الماسح فلذا لا تصدق الاصابة فيما اذا مسّه من وراء الثوب الا بالمساحة والتجوّز.

ثمّ انه يجب غسل اليد فقط من دون غسل مسّ الميت اذا مسّه بجزارته اى من قبل أن يبرد فاذا برد وجب عليه غسل مسّ الميت ايضا.

وتدلّ عليه — مضافاً الى التوقيع المتقدم — رواية الصفّار قال: كتبت اليه: رجل اصاب يده (يديه) او بدنه ثوب الميت الذى يلى جلده قبل أن يُغسّل هل يجب عليه غسل يديه او بدنه فوقع عليه السلام: اذا اصاب يدك جسد الميت قبل أن يُغسّل فقد يجب عليك الغسل (٣) بناء على قراءة الغسل بفتح العين ليطابق الجواب السؤال ولا بد من تقييده ح بالتوقيع المتقدم من أن المسّ كان بعد برده ثمّ انه لافرق فى الميتة بين أن تكون أجزاءها متصلة او منفصلة فى كونها نجسة لعدم الفرق بنظر العرف بين حال الاتّصال والانفصال فكما أنه اذا قيل: بأن الكلب نجس

(١) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب مسّ الميت الحديث ١٨

(٢) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب غسل الميت الحديث ١٨

(٣) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب مسّ الميت الحديث ٩

او الخنزير نجس لا يتأمل أحد في الأجزاء المبانة منها بأنها نجسة وان لم يصدق على تلك الأجزاء بأنها كلب او خنزير— فكذافيا نحن فيه .

فما يقال بعدم صدق الميتة على الأجزاء المنفصلة والمفروض أن الحكم دائر مدار صدق الموضوع لا ينبغى الاصغاء اليه .

هذا بالتسبة الى الأجزاء المبانة من الميتة وأما الأجزاء المبانة من الحى فاتها — وان لم تصدق عليها الميتة — الا أن الأخبار الكثيرة قد نزلتها منزلة الميتة .

فمنها رواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ما أخذت الحباله فانقطع منه شئ فهو ميتة (١) .

ومنها رواية زرارة عن أحدهما (ابى جعفر خ ل) عليه السلام قال : ما أخذت الحباله فقطعت منه شئاً فهو ميتة وما أدركت من سائر جسده حياً فذكه ثم كل منه (٢) .

ومنها رواية أبى بصير عن ابي عبد الله عليه السلام أنه قال فى اليات الضأن تقطع وهى أحياء : أنها ميتة (٣) .

ومنها رواية الكاهلى قال : سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام وأناعنده عن قطع إليات الغنم فقال : لأباس بقطعها اذا كنت تصلح بها مالك ثم قال : ان فى كتاب على عليه السلام ان ما قطع منها ميت لا ينتفع به (٤) .

ومنها رواية الحسن بن على قال : سألت ابا الحسن عليه السلام فقلت : جعلت فداك ان أهل الجبل تثقل عند هم إليات الغنم فيقطعونها قال : هى حرام قلت : فنصطبج بها قال : أما تعلم أنه يصيب اليد والثوب وهو حرام (٥) الى غير ذلك من الأخبار .

والظاهر أن المراد أن الليات المبانة من الحى ميتة حقيقة فهى توسيع للميتة يعنى أن الأفراد الخفية عند العرف قد جعلها الشارع ميتة لأنها بمنزلة الميتة حتى يقال : أنه لا يلزم منه ترتيب جميع آثار المنزل عليه على المنزل ومنها النجاسة فيمكن أن تكون الأجزاء المبانة من الحى بمنزلة الميتة فى الحرمة فقط دون النجاسة وذلك لما ذكرناه من أن الظاهر أنه جعلها من أفراد الميتة

(١)(٢) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب الصيد الحديث ٣ — ٤

(٣) الوسائل الباب ٣٠ من أبواب الذبائح الحديث ٣

(٤)(٥) الوسائل الباب ٣٠ من أبواب الذبائح الحديث ١ — ٢

لأنها بمنزلة الميتة كما لا يخفى على من تدبر في الأخبار حق التدبر.

ويزيدك وضوحاً رواية الحسن بن عليّ المتقدمة آنفاً لأنّ من المعلوم أنّ إصابة الميتة لليد والثوب ليس مجرام ذاتاً فلا بدّ من أن تكون من جهة النجاسة فهذه الرواية كالصرحة بأنّ اطلاق الميتة على الأجزاء ليس من باب التنزيل وعلى فرض التنزيل فالتنزيل باعتبار النجاسة. ثمّ أنّه استثني من الميتة أمور الأول فأرة المسك فقد استثناها كثير من الفقهاء وقال بعضهم بنجاستها ولكن المشهور طهارة ما فيها من المسك بل ادعى الاجماع على طهارة المسك في الجملة.

ولكن ذكر شيخنا الأنصاري قدّه أنّ الطاهر من المسك هو بعض أقسامه لاجمعها ثمّ نقل عن التحفة له أقساماً أربعة الأولى ماتقذفه الطبي بطريق الحيض والبواسير فينجسد على الأحجار وهو المسك التركي الثاني ما يكون لونه أخضر وهو المسمى بالهندي وهو المأخوذ من دم الطبي المخلوط بروثه وكبدته الثالث دم مجتمع في سرّة الطبي بعد صيده يحصل من شق موضع الفأرة وتغميز أطراف السرّة حتى يجتمع الدم فيجمد ولونه أسود.

الرابع مسك الفأرة وهو دم مجتمع في اطراف سرته ثمّ يعرض للموضع حكة يسقط بسببها الدم مع جلدة هي وعاء له أمّا القسم الأول والثاني فلاشكال في نجاستها إلا إذا حصلت الاستحالة المانعة من اطلاق اسم الدم عليها وأمّا القسم الثالث فهو طاهر مع تذكية الطبي ونجس مع عدم تذكيته أمّا طهارته مع تذكيته فلاّنه معدود من الدم المتخالف في الذبيحة وأمّا نجاسته مع عدم التذكية فهي مبتنية على عدم حصول الاستحالة ومع حصولها فهو أيضاً طاهر. وأمّا القسم الرابع فبأنّ يقال: إنّ العمومات وان اقتضت نجاسته لأنّه دم من ذى النفس إلا أنّ الاجماع دلّ على طهارته أمّا بخروجه عن صدق اطلاق الدم عليه بواسطة الاستحالة او بدعوى تخصيص العمومات بهذا الدم بواسطة الاجماع والأخبار انتهى كلامه قدّه ملخصاً مع تغيير ما.

اقول: لاوجه لهذا التفصيل بعد حصول الاستحالة فإنّه اذا قيل بطهارة المسك في القسم الرابع بواسطة الاستحالة وتبديل صورة الدم بصورة مايع طاهر فلا فرق بين أقسامها نعم في القسم الثاني منها لا تحصل الطهارة له لأنّه صار منتجساً بملاقاة الروث والكبد للدم فلا تتحقّق الطهارة له بالاستحالة نعم اذا احترق وتبدلت صورته النوعية بحيث صار رماداً يطهرح.

وأما اذالم تتحقق الاستحالة ولكن قلنا بتخصيص العمومات الدالة على نجاسة الدم هنا اما بالاجماع او بالأخبار بأن يقال: ان المسك الموجود فى الفارة وانكان دما وبقى على حاله من الدمية الا أن الاجماع او الأخبار دال على طهارته فلا فرق ايضا بين الأقسام الا القسم الثانى .  
الا أن يقال: ان الاجماع او الأخبار منزل على ما هو المتعارف فى ذلك الزمان وهو القسم الرابع .

وأما سائر الأقسام فهى أقسام نادرة لا يمكن حمل الأخبار عليها ولكن اثبات ذلك مشكل .

والذى ينبغى أن يقال: — وهو الأوفق بالاحتياط — أنه اذا علم بأن المسك هو الدم المنجمد فاللازم هو الاجتناب عنه لعدم العلم بتخصيص العمومات الدالة على نجاسة الدم من ذى النفس واحتمال أن يكون المسك فى زمانهم عليهم السلام هو غير هذا المسك وأنه كان مستحيلا الى ما بع طاهر .

الا أن يدعى العلم باتحاد المسك الموجود فى زمانهم عليهم السلام مع زماننا وادعى العلم ايضا بخروج هذا القسم من الدم . من نجاسة مطلق الدم — بواسطة الاجماع والأخبار وان علم بعدم تحقق الاستحالة والحاصل عدم تحقق العلم بتخصيص العمومات الدالة على نجاسته مطلق الدم من ذى النفس فلا بد من حمل الأخبار الدالة على طهارة المسك الموجود فى فأرة الطي على المتيقن وهوما اذا حصلت الاستحالة للدم هذا كله بالنسبة الى المسك الموجود فى الفارة .

وأما نفس الفأرة وهى الجلدة فعن العلامة فى التذكرة والنهاية وكذا عن الشهيد فى الذكري القطع باستثنائها من القطعة المبانة من الحى لأنك قد عرفت فيما تقدم نجاسة القطعة المبانة من الحى .

وعن المنتهى وكشف الاشتباه اشتراط طهارتها بكونها مبانة عن الحى او المذكى وعن المنتهى التصريح بنجاسة المبانة عن الميتة .

ويمكن أن يكون الوجه فى استثنائها من القطعة المبانة من الحى أنها فى حكم الشئ المنفصل عن الحى خصوصا بناء على ما نشترط فيها من أن الحكم بطهارتها لا بد من أن يكون أو ان انفصالها دون ما اذالم تكن كذلك فأنهاح اى حين ما اذا كانت أو ان انفصالها تصير كالبيضة لا تعد من القطعة المبانة عن الحى فيشملها ح قوله عليه السلام: كل شئ ينفصل



عن الشاة والذابة فهو ذكى وتصير كالأ نفحة و اللبن للميتة الذين وقع في الأخبار التصريح باستثنائهما عن الميتة ولكن عن كشف اللثام القول بنجاسة الفأرة مطلقا اى سواء انفصلت عن الحتى او المتية واشترط في طهارتها انفصالها عن المذكى واستغرب تفصيل العلامة قده بين ما اذا كانت مبانة عن الحتى وما كانت مبانة عن الميتة وقال: لأعرف له وجهاً انتهى ولكن يمكن أن يكون وجه التفصيل هو قصور الأدلة الدالة على نجاسة القطعة المبانة عن الحتى—عن الفأرة فانها بعد ما تعدّ وعاء للمسك الموجود فيها تعدّ من فضول البدن كسائر الأشياء المنفصلة عن الحتى كالروث والريق ونحو ذلك فتصرف عنها الأدلة.

وأما المبانة عن الميتة فحيث أنّ الفأرة اى نفس الجلدة—مما تحل فيه الروح—فلا بدّ من الحكم بنجاستها.

أقول: بناء على ما اشترطناه من اعتبار كونها فى أو ان القطع—لا فرق بين ما اذا كانت مبانة عن الحتى او المذكى او عن الميت فانها اذا كانت كذلك اى فى أو ان انفصالها لا تعدّ عن الأجزاء التى تحلها الحيوة فتصير من الأجزاء التى لا تحلها الحيوة المحكوم فى الأخبار بطهارتها. والدليل على هذا الاطلاق اطلاق بعض الأخبار مثل صحيحة على بن جعفر عن أخيه صلوات الله عليه قال: سألته عن فأرة المسك تكون مع من يصلى وهى فى جيبه او ثيابه قال: لا بأس بذلك<sup>(١)</sup> فانه ليس فيها تفصيل بين المبانة عن الميتة والمبانة عن المذكى او عن الحتى مع أنّ من المعلوم عدم جواز حمل الميتة فى الصلاة اللهم الا أن يقال: أنّ المتعارف كان فى ذلك الزمان ما اذا انفصلت عن الحتى او المذكى فتحمل الرواية على المتعارف هذا ما ذكره الاستاذ دام علاه.

ولكن تعارض اطلاق صحيحة على بن جعفر مكاتبه عبد الله بن جعفر الحميرى فى الصحيح—كما فى الجواهر—قال: كتبت الى ابى محمّد عليه السلام: هل يجوز للرجل أن يصلى ومعه فأرة مسك فكتب: لا بأس به اذا كان ذكياً<sup>(٢)</sup> فهذه الرواية تقيد اطلاق تلك الرواية بالذكى فلا تشمل المبانة عن الميتة بل المبانة عن الحتى ايضا ولكن عمدة مستند الاطلاق هو خروج الروح بعد ما صاروا وان انفصالها فلا تكون مما تحلّ الحيوة والله العالم.

(١) الوسائل الباب ٤١ من أبواب لباس المصلّى الحديث ١

(٢) الوسائل الباب ٤١ من أبواب لباس المصلّى الحديث ٢

الثاني مما استثنى من الميتة اللبن وقد ذكر ذلك في كثير من الأخبار التي استثنى فيها ما لا تحلّه الحياة كما سيأتي والظاهر أنّ الأكثر على نجاسة نفس الضرع ومع ذلك فقد حكم بطهارة ما فيه من اللبن والحاصل أنّ الحكم بطهارة اللبن من الميتة مما أثبتته الأخبار وافق به أكثر علمائنا الأخيار ولازمه إمّا الحكم بطهارة الضرع أيضا ولكن لم أقف فيه على قائل وإمّا الحكم بعدم تنجس ما لاقي النجس وتخصيص العمومات الدالة على نجاسة ماقي النجس فإنّ تلك العمومات ليس من الأمور العقلية غير قابلة للتخصيص فإنّها قد خصصت بماء الاستنجاء الذي أثبت الشرع طهارته فليكن المورد من موارد التخصيص لتلك العمومات فإنّه وردت فيه أخبار صحيحة صريحة وعمل الأصحاب بمضمونها فلا وجه للترديد في طهارة اللبن بواسطة ملاقاته للضرع المحكوم بنجاسته لأنّه ممّا تحلّه الحيوة.

وربما حمل بعضهم تلك الأخبار—إى أخبار طهارة اللبن—على طهارته ذاتا وان كان ينجس بملاقاته للميتة وهو الضرع ولكن هذا الحمل حمل بعيد غير متبادر عرفا من الأخبار بل المتبادر من الأخبار هو طهارته بعد خروجه من الضرع ولذا كرر رواية واحدة من الأخبار وهى صحيحة زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الانفحة تخرج من بطن الجدى الميت قال: لا بأس به قلت: اللبن يكون في ضرع الشاة وقدمات قال: لا بأس به الخبر<sup>(١)</sup> فإنّه يظهر منها أنّ السؤال انما هو عن اللبن الخارج من ضرع الشاة الميتة لا اللبن الموجود فيه من دون النظر الى خروجه فإنّه غير محلّ للابتلاء حتى يتعلّق به السؤال كما لا يخفى.

الثالث من المستثنى من الميتة الأنفخه وقد ذكرت في كثير من الأخبار واستثنائها أيضا ممّا لا خلاف فيه وهل هى نفس الشئ الأصفر المستحيل اليه اللبن او هو مع وعائه الذى هو بمنزلة الكرش للحيوان فإنّه نقل عن بعض اللغويين في تفسيرها أنّها كرش الحمل والجدى ما لم يأكل—إى مادم رضيعاً— فاذا أكل يسمّى كرشاً ويظهر من بعض آخر أنّه شئ أصفر يستحيل اليه اللبن الذى يشربه الرضيع وكيف كان فلا اشكال في المظروف.

وأما الظرف فان قلنا: بأنّه يستفاد من الأخبار كونها نفس الظرف او هو مع مظروفه او قلنا بأنّه يلزم من طهارة المظروف طهارة الظرف أيضا لعدم امكان طهارة الملاقى للنجس الأبدون الرطوبة المسرية فلا بد من الحكم بطهارة الظرف أيضا.

(١) الوسائل الباب ٣٣ من ابواب الأظمعة المحرمة الحديث ٩

وأما اذا قلنا: بأنّ الأنفخة هي نفس المايح الموجود في الظرف وهو الذي كان محلاً للابتلاء وهو الذي يستعملونه لصناعة الجبن ويقال له بالفارسية (بينرمايه) وأما الظرف فليس مورد الحاجة فاللازم هو الحكم بطهارته فقط وأما ملاقاته للميتة—أعنى الظرف— فيمكن أن يكون من الموارد المخصصة للعمومات الدالة على أنّ ملاقى النجس نجس كما مرّ في بحث اللبن والقدر المتيقن هو طهارة نفس المايح وأما الظرف المشتمل عليه فلا يعلم استثنائه من الميتة ففتضى القاعدة نجاسته.

الرابع من الأشياء المستثناة من الميتة مالا تحلّه الحياة كالصوف والشعر والوبر والسنّ والظفر والنباب والحافر وكذا العظم والبيض والدليل على استثنائها أخبار كثيرة. منها صحيحة زرارة المتقدمة آنفاً ومنها حسنة حريز قال: قال ابو عبد الله عليه السلام لزرارة ومحمد بن مسلم: اللبن واللبناء والبيضة والشعر والصوف والقرن والتاب والحافر وكلّ شيء ينفصل من الشاة والدابة فهو ذكيّ وان أخذته منه بعد أن يموت فاغسله وصلّ فيه (١). ومنها رواية الحسين بن زرارة قال: كنت عند ابي عبد الله عليه السلام وأبي يسأله عن السنّ من الميتة والانفخة من الميتة واللبن من الميتة والبيضة من الميتة فقال: كلّ هذا ذكيّ الخبر (٢) ومنها مرسله الصدوق عن الصادق عليه السلام قال: عشرة اشياء من الميتة ذكية القرن والحافر والعظم والسنّ والأنفخة واللبن والشعر والصوف والريش والبيض (٣) الى غير ذلك من الأخبار.

الخامس من النجاسات الدم من كلّ حيوان له نفس سائلة وهو اجماعى بل ادعى ضرورة المسلمين على نجاسة الدم في الجملة.

واستدلّ لنجاسته بالأدلة الثلاثة الاوّل الآية اى قوله تعالى: **إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمٍ خنزيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ** (٤) الآية وهذا الاستدلال مبنى اولا على أنّ المراد بالرجس النجاسة وأما اذا كان المراد به القدارة فلا دلالة فيها على النجاسة وثانياً مبنى على رجوع الضمير— أعنى قوله تعالى فإنه رجس— الى الثلاثة اى الميتة والدم ولحم الخنزير ومن المحتمل

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب النجاسات الحديث ٦ - ١

(٣) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب النجاسات الحديث ٧

(٤) سورة الأنعام الآية ١٤٥

رجوعه الى الأخير فقط ومع هذين الاحتمالين لا يمكن الاستدلال بالآية.  
الثاني الاجماع على نجاسة الدم ولكن لا يمكن التمسك بالاجماع لاثبات نجاسة الدم المشكوك النجاسة مثلا اذا شك في الدم الذى هو أقل من الدرهم فلا يمكن التمسك بالاجماع لاثبات نجاسته فإن الاجماع ليس له اطلاق يتمسك به في الموارد المشكوكه لأن الاجماع دليل لثبوت نجاسة الدم لا اطلاق له.

الثالث الأخبار الخاصة الواردة في موارد خاصة فإنه ليس في الأخبار ما يصرح بنجاسة الدم ولكن يستفاد من جميع الأسئلة التي سألوها من الأئمة عليهم السلام ومن جميع الأجوبة التي صدرت منهم عليهم السلام—أن نجاسة الدم كانت مفروغا عنها بين الأصحاب وبين الأئمة عليهم السلام فلنذكر بعض الأخبار.

فنها صحيحة زرارة قال قلت: أصاب ثوبى دم رعاف او غيره او شئى من متى فعلمت أثره الى أن أصيب له من الماء فأصبت وحضرت الصلاة ونسيت أن بثوبى شيئا وصليت ثم أتى ذكرت بعد ذلك قال: تعيد الصلاة وتغسله قلت: فأتى لم اكن رأيت موضعه وعلمت أنه قد أصابه فطلبته فلم أقدر عليه فلما صليت وجدته فلا تغسله وتعيد الصلاة قلت فان ظننت أنه قد أصابه و لم أتيقن ذلك فنظرت فم أرشيتا فلما صليت وجدته قال: تغسله ولا تعيد الصلاة<sup>(١)</sup>.

ومنها موثقة سماعة قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرى بثوبه الدم فينسى أن يغسله حتى يصلّى قال: يعيد صلاته كى يهتم بالشئى اذا كان فى ثوبه عقوبة لنسيانه<sup>(٢)</sup>

ومنها صحيحة ابن سنان عنه عليه السلام قال: ان أصاب ثوب الرجل الدم فيصلّى فيه وهو لا يعلم فلا إعادة عليه وان هو علم قبل أن يصلّى فنسى وصلّى فعليه الاعادة<sup>(٣)</sup>.

ومنها رواية الدعائم عن ابي جعفر عليه السلام وكذا عن ابي عبد الله عليه السلام أنّهما قالان فى الدم يصيب الثوب يغسل كما تغسل النجاسات<sup>(٤)</sup> وهذه الرواية كادت تكون صريحة فى

(١) جامع الأحاديث الباب ٢٣ من أبواب النجاسات الحديث ٥

(٢) (٣) جامع الأحاديث الباب ٢٣ من أبواب النجاسات الحديث ٦ وباب ٢٤ الحديث ٨ وباب ٢٨ من أبواب النجاسات الحديث ٤

(٤) جامع الأحاديث الباب ٢٣ من أبواب النجاسات الحديث ١

نجاسة الدم إلا أنها مرسله.

ومنها صحيحة اسماعيل بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام قال في الدم يكون في الثوب: ان كان أقل من قدر الدرهم فلا يعيد الصلاة وان كان أكثر وكان قدره ولم يغسله حتى صلى فليعد صلاته (١) الى غير ذلك من الأخبار الكثيرة الدالة على نجاسة الدم. ثم أنه قيل: يستفاد من هذه الروايات الاطلاق بمعنى أن مطلق الدم نجس إلا ما أخرجه الدليل كالدم المتخلف في الذبيحة ودم ما لانفس له فان قوله عليه السلام في صحيحة ابن سنان المتقدمة: ان أصاب ثوب الرجل الدم—مطلق يشمل جميع الدماء والدم المتخلف في الذبيحة والدم غيرذى النفس السائلة خارجان عن هذا الاطلاق وكذا الاطلاق في صحيحة اسماعيل ابن جابر المتقدمة حيث ان قوله عليه السلام: في الدم يكون في الثوب الخ—فيه اطلاق.

وأوضح الروايات المطلقة موثقة عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سئل عما يشرب منه الحمامة فقال: كل ما أكل لحمه فتوضأ من سوره واشرب وعما شرب منه باز او صقر او عقاب فقال: كلشي من الطير (من الطيور) يتوضأ مما يشرب منه إلا أن ترى في منقاره دماً فان رأيت في منقاره دماً فلا توضأ منه ولا تشرب منه (٢)

فإن لفظ دماً مطلق خصوصاً بعد ملاحظة أنه جعله موضوعاً للحكم بقوله: فان رأيت في منقاره دماً الخ فإن الحكم لا بد من أن يكون موضوعه مبيناً فح يمكن تأسيس أصل في الدماء بأن الأصل في الدماء النجاسة إلا ما دلّ الدليل على طهارته فكل مورد شك في نجاسة دم في أنه من القسم الطاهر او من القسم الثانى كقليل الدم الذى لا يبلغه الطرف كما عن الشيخ الحكم بطهارته او كالم الأقل من الدرهم الذى حكم ابن الجنيد والصدوق—على ما حكى عنها—بطهارته او الدم المشكوك بأنه من المتخلف في الذبيحة او غيره او الدم المشكوك بأنه من الانسان او من البعوض—يمكن اجراء أصالة النجاسة فيه بمقتضى اطلاق هذه الروايات التى استفيد منها أن كل دم نجس إلا ما أخرجه الدليل إلا أن يقال: ان الأمثلة المذكورة لا يمكن التمسك بالعام لنجاستها ولا بالمخصص آلطهارتها لأنه من التمسك بالعام في الشبهة المصدقية فالمرجع فيها هو أصالة الطهارة.

(١) جامع الأحاديث الباب ٢٣ من أبواب النجاسات الحديث ٦ و الباب ٢٤ الحديث ٨ و باب ٢٨ من أبواب

النجاسات الحديث ٤

(٢) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب الأستار الحديث ١

ولكن يمكن أن يقال: أنّ هذه الأخبار — وان كانت مطلقة بحسب الظاهر — الآ  
 أنّه يحتمل قوتاً كون المراد بالدم فيها هو الدم المعروف والمعهود عند السامع أى الدم النجس .  
 ولا يقال فى الرواية الأخيرة: أنّ الدم فيها نكرة وهى فى سياق النفي مفيدة  
 للعموم لأنّنا نقول: أنّ الرواية الأخيرة وان لم يمكن ارادة العهد فيها لأنّ الدم فيها نكرة الأ أنّ  
 المتيقّن ليس كلّ دم فيها بل المراد هو الدم النجس قطعاً فهو بمنزلة الاشارة الى الدم المعهود لأنّ  
 الدم النجس كان معهوداً عند الأصحاب فح لا يمكن تأسيس أصل للرجوع اليه فى موارد  
 الشك .

### السادس والسابع:

الكلب والخنزير البرّتان ونجاستها وكذا نجاسة جميع فضولها اجماعية وتدل على  
 ذلك روايات كثيرة.

منها صحيحة محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام من الكلب  
 يصيب شيئاً من جسد الرجل قال: يغسل المكان الذى أصابه (١).

ومنها صحيحة الفضل بن العباس قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: اذا أصاب  
 ثوبك من الكلب رطوبة فاغسله وان مسّه جافاً فصّب عليه الماء الحديث (٢).

ومنها مرسله حريز عنه عليه السلام قال: اذا مسّ ثوبك الكلب فان كان يابساً  
 فانضحه وان كان رطباً فاغسله (٣).

ومنها رواية معاوية بن شريح عند عليه السلام فى حديث أنّه سئل عن سؤر الكلب  
 يشرب منه او يتوضأ قال: لا قلت: أليس هو سبغ قال: لا والله أنّه نجس لا والله أنّه نجس (٤)

(١) (٢) (٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ١١ من أبواب النجاسات الحديث ١-٢-٤- والباب ٦ من أبواب الأستار  
 الحديث ٢.

الى غير ذلك من الأخبار في نجاسة الكلب.

و أما نجاسة الخنزير فیدلّ علیها ایضاً روايات كثيرة منها صحیحة علی بن جعفر عن أخیه موسى علیه السلام قال: سألته عن الرجل یصیب ثوبه خنزیر فلم یغسله فیدکر و هو فی صلاته کیف یصنع به قال: انکان دخل فی صلاته فلیمض و ان لم یکن دخل فی صلوته فلینضح ما أصاب من ثوبه الاّ أن یكون فیهِ أثر فیغسله قال: و سألته عن خنزیر شرب من اناء کیف یصنع به قال: یغسل سبع مرّات (١).

قوله علیه السلام: فلیمض یمکن حمه علی ما اذا لاقاه بسلاطوبه ساریة بقیرینه قوله ع: الاّ أن یكون فیهِ أثر بأن یحمل الأثر علی ما اذا تأثر الملاقی بالکسر بملاقاته للخنزیر بأن کان مع الرطوبة.

و منها رواية سليمان الاسكاف قال: سألت أبا عبد الله علیه السلام عن شعر الخنزیر یخززه به قال: لا بأس بدو لكن یغسل یده اذا أراد أن یصلی (٢).

و منها رواية خیر ان الخادم قال: كتبت الى الرجل علیه السلام أسأله عن الثوب یصیبه الخمر او الخنزیر أیصلی فیهام لافانّ أصحابنا قد اختلفوا فیهِ فکتب ع لا تصل فیهِ فأنه رجس (٣).

فما یظهر من بعض الروایات من الحكم بطهارته كرواية زرارة عن أبی عبد الله علیه السلام قال: سألته عن الحبل یكون من شعر الخنزیر یستقی به الماء من البترهل یتوضأ من ذلك الماء؟ قال: لا بأس به (٤) و روايته الاخری قال: سألت أبا عبد الله علیه السلام عن جلد الخنزیر یجعل دلواً یستقی به قال: لا بأس به (٥) — لا بدّ من حمه علی بعض المحامل بأن یقال: انه لا ملازمة بین نجاسة الحبل و نجاسة الماء لا مکان عدم حصول الملاقاة هذا بالنسبة الى الروایة الاولى و أما الروایة الثانية فعن الشیخ قدّه أنه حمه علی ما اذا كان الاستقاء للدوابّ او البساتین.

(١) (٢) (٣) (٤) جامع الأحادیث الباب ٢٣ من أبواب النجاسات الحدیث ٩ والباب ١١ الحدیث ١٢ والباب ١٧

الحدیث ٣ والباب ٨ من أبواب المیاء الحدیث ١٥.

(٥) الوسائل الباب ١٤ من أبواب المیاء المطلق الحدیث ٢.

وكيف كان فهذاان الخبران وغيرهما مما ظاهره طهارة الخنزير لا تكافئ الروايات الصحيحة الصريحة في النجاسة المعمول بها بين الأصحاب.

### (الثامن:)

الخمر و كل مسكر مابع بالأصالة ويدك على نجاستها — مضافاً الى دعوى الاجماع عن غير واحد من الأصحاب — أولاً الآية المباركة — أعنى قوله تعالى: **إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ** (١) بناء على أن المراد بالرجس النجاسة وأما بنساء على أن المراد به الشيء الذى ينبغى او يجب الاجتناب عنه — كما هو الظاهر هنا بقرينة ذكر الميسر وما بعده بعد ذكر الخمر — فلا دلالة للآية على النجاسة.

وثانياً بالأخبار الكثيرة الدالة على نجاستها مرسله يونس عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا أصاب ثوبك خمر او نبيذ مسكر فاغسله ان عرفت موضعه و ان لم تعرف موضعه فاغسله كله و ان صليت فيه فأعد صلاتك (٢).

ومنها رواية ذكر يابن آدم قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن قطرة خمر او نبيذ مسكر قطرت فى قدر فيه لحم كثير و مرق كثير قال: يهراق المرق او يطعمه أهل الذمة او الكلاب واللحم اغسله و كله الى أن قال: قلت: فخمر او نبيذ قطر فى عجين اودم قال: فقال: فسد الخبر (٣).

و منها موثقة عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الدن يكون فيه الخمر هل يصلح أن يكون فيه خل او ماء كامخ او زيتون قال: اذا غسل فلا بأس وعن الابريق وغيره يكون فيه خمر يصلح أن يكون فيه ماء قال: اذا غسل فلا بأس و قال فى قدح او اناء يشرب فيه الخمر قال: يغسله ثلاث مرّات سئل أيجزىه أن يصبّ فيه الماء قال: لا يجزىه حتى يدلكه و يغسله ثلاث مرّات (٤).

و منها صحيحة محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن آنية أهل

(١) سورة المائدة الآية ٩٠.

(٢) (٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب النجاسات الحديث ١-٩-١٣ والباب ١٣ من أبواب المياه الحديث ١.



الذمة والمجوس فقال: لا تأكلوا في آنيهم ولا من طعامهم الذي يطبخون ولا في آنيهم التي يشربون فيها الخمر<sup>(١)</sup>.

ومنها رواية ابن بصير قال: دخلت أم خالد العبدية على أبي عبد الله عليه السلام وأنا عنده فقالت: جعلت فداك أنه يعتريني قرقر في بطني وقد وصف لي أطباء العراق النبيذ بالسويق فقال: ما يمنعك من شربه فقالت: قد قلدتك ديني فقال: فلا تذوق منه قطرة لا والله لا آذن لك في قطرة منه فأنها تندمين إذا بلغت نفسك ههنا وأومى بيده إلى حنجرته يقولها ثلاثاً أفهمت فقالت: نعم ثم قال أبو عبد الله عليه السلام: ما ييل الميل ينجس حبان ماء يقولها ثلاثاً<sup>(٢)</sup>.

ومنها صحيحة الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دواء عجن بالخمر فقال: لا والله ما أحب أن أنظر إليه فكيف أتداوى به أنه بمنزلة شحم الخنزير أو لحم الخنزير وترون اناساً يتداون به<sup>(٣)</sup> إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة الدالة صريحاً أو ظاهراً في نجاسة الخمر.

ولكن تعارض هذه الروايات روايات أخر طاهرة في طهارة الخمر.

فمنها صحيحة ابن أبي سادة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن أصاب ثوبى شيء من الخمر أصلى فيه قبل أن أغسله قال: لا بأس إن الثوب لا يسكر<sup>(٤)</sup>.  
ومنها موثقة ابن بكير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده عن المسكر والنبيذ يصيب الثوب قال: لا بأس<sup>(٥)</sup>.

ومنها صحيحة علي بن رثاب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخمر والنبيذ المسكر يصيب ثوبى أغسله أو أصلى فيه قال: صل فيه الآ أن تقدره فتغسل فيه موضع الأثران الله تبارك وتعالى إنما حرم شرها<sup>(٦)</sup>.

ومنها ما عن الفقيه قال: وسئل أبو جعفر وأبو عبد الله عليهما السلام فقيل لهما: أنا نشترى ثياباً يصيبها الخمر ودك الخنزير عند حاكها أنصلى فيها قبل أن نغسلها فقال (فقلنا): نعم لا بأس إنما حرم الله أكله وشربه ولم يحرم لبسه ومسّه والصلاة فيه<sup>(٧)</sup>.

ومنها صحيحة علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام أنه سأل عن الرجل يمر في ماء المطر

(١) الوسائل الباب ٥٤ من أبواب الأظمة المحرمة الحديث ٣.

(٢) (٣) الوسائل الباب ٢٠ من أبواب الأشربة المحرمة الحديث ٤٠٢.

(٤) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب النجاسات الحديث ١٣.

(٥) (٦) (٧) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب النجاسات الحديث ١٥-١٩-١٨.

وقد صبّ فيه خمر فأصاب ثوبه هل يصلّي فيه قبل أن يغسل ثوبه قال: لا يغسل ثوبه ولا رجله ويصلّي فيه ولا بأس<sup>(١)</sup>.

ولكن يمكن حمل هذه الأخيرة على ما إذا كان المروفي حال نزول المطر او ما إذا صبت فيه الخمر ثم نزل عليه المطر ومنها رواية الواسطي قال: دخلت الجويرية وكانت تحت موسى بن عيسى—علي ابيعبدالله عليه السلام وكانت صالحة فقالت: إني أتطيب لزوجي فنجعل في المشطة التي أتمشط بها الخمر وأجعله في رأسي قال: لا بأس<sup>(٢)</sup>.

ومنها رواية: الحسن بن أبي سارة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أنا نخالط اليهود والنصارى والمجوس وندخل عليهم وهم يأكلون ويشربون فيمّر ساقهم ويصبّ على ثيابي الخمر فقال: لا بأس إلا أن تشتهي أن تغسله لأثره<sup>(٣)</sup> الى غير ذلك من الأخبار الكثيرة الدالة بظاهرها على طهارة الخمر وفيها الصحيح والموثق وقد أفتى بمضمونها الصدوق والجعفي والعماني—على ما حكى عنهم قدس سرهم وعن الأردبيلي والمحقق في المعبر التريدي في نجاستها.

ولكن ادّعى اجماع المسلمين من العامة والخاصة على نجاستها الأمن شردمة قليلة غير معتد بها.

وحاصل الجواب عن هذه الأخبار أن المشهور القريب من الكلّ لم يعملوا إلا بأخبار النجاسة وهذه الأخبار—مع كونها برأى منهم ومسمع وفيها الصحيح والموثق—لم يفتوا بمضمونها وأعراضها فاعمل بأخبار النجاسة هو المتعين فح لا بدّ من حمل هذه الأخبار على بعض المحامل اوردعلمها الى أهلها وألحق بعض الفقهاء بل المشهور بالخمر العصير العني اذا غلا قبل ذهاب ثلثيه فقال بنجاسته اذا غلاموم يذهب ثلثاه واشترط بعضهم في نجاسته بأنه اذا غلا واشتدّ والمراد بالاشتداد إمّا حصول القوام له او المراد الشدة المطربة.

وكيف كان فعمدة مستند القائلين بالنجاسة بعد ادّعاء الاجماع هو دلالة الأخبار وأظهرها دلالة موثقة معاوية بن عمّار المروية عن التهذيب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل من أهل المعرفة يأتيني بالبختج ويقول: قد طبخ على الثلث وأنا أعلم أنه يشربه على

(١) جامع الأحاديث الباب ٤؛ من أبواب المياه الحديث ٨

(٢) الوسائل الباب ٣٨ من أبواب النجاسات الحديث ١٠

(٣) الوسائل الباب ٣٧ من أبواب الأشربة المحرمة الحديث ٢

النصف فأشربه بقوله وهو يشربه على النصف فقال: هو خمر لا تشر به قلت: فرجل من غير أهل المعرفة ممن لانعرفه يشربه على الثلث فلا يستحلّه على النصف يخبرنا أنّ عنده نجتجأ قد ذهب ثلثاه وبقى ثلثه نشرب منه قال: نعم (١)

تقريب الاستدلال بها أنه عليه السلام جعله من أفراد الخمر وقال: هو خمر لا تشر به فكما أنّ الخمر نجسة فكذا ما هو من أفرادها مثبت نجاستها بهذه الرواية.

ولكن يرد عليه أنّ وان كان بمعنى العصير المطبوخ بحسب اللغة كما فسره بعض اللعويين بذلك وعن ابن الأثير أنّه معرّب پخته أى الخمر المطبوخ الآتية يمكن أن يكون من أقسام العصير الذى يصير بالطبخ مسكراً لا يذهب سكره الأبداهاب ثلثيه.

والحاصل أنّنا نعلم أنّ المراد بالعصير المطبوخ المعبر عنه فى الرواية من أى قسم من أقسام العصير المطبوخ أن يكون من الأقسام التى يحصل فيه الاسكار لا مطلق العصير المطبوخ مضافاً الى أنه لم يكن كلمة (هو خمر) فى الرواية المروية عن الكافى فتحتمل زيادتها فى نسخة التهذيب مع أنّه نقل عن بعض التهذيب عدم وجود هذه الزيادة فيها وعلى فرض وجودها يحتمل أن يكون معناها هو بمنزلة الخمر أى فى الحرمة لافى جميع الآثار فإن التنزيل لا يفيد ترتيب جميع آثار المنزل عليه على المنزل كما هو واضح.

وحاصل الكلام فى العصير العنبى أنّنا لم نجد فى جميع الأخبار التى تمسكوها لنجاسته ما يدلّ صريحاً او ظاهراً على نجاسته بمجرد الغليان وأما حرمة بمجرد الغليان فمما لا اشكال فيه و يدلّ عليها—مضافاً الى دعوى الاجماع من غير واحد—الأخبار الكثيرة.

منها رسالة محمد بن الهيثم عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن العصير يطبخ بالتار حتى يغلى من ساعته أيشر به صاحبه فقال: اذا تغير عن حاله وغلا فلا خير فيه حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه (٢).

ومنها حسنة حماد بن عثمان المروية فى الكافى عنه عليه السلام قال: لا يحرم العصير حتى يغلى (٣).

(١) الوسائل الباب ٧ من أبواب الأشربة المحرمة الحديث ٤

(٢) الوسائل الباب ٧ من أبواب الأشربة المحرمة الحديث ٧ - ١

(٣) الوسائل الباب ٣ من أبواب الأشربة المحرمة الحديث ١ - ٣ - ٤

ومنها مرسله حماد ايضا المروية في الكافي ايضا عنه عليه السلام قال: سألته عن شرب العصير فقال: اشرب ما لم يغل فاذا غل فلا تشربه قال: قلت: جعلت فداك أى شئ الغليان قال: القلب<sup>(١)</sup>

ومنها حسنة ابن سنان المروية في الكافي عنه عليه السلام قال: كلّ عصير أصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه<sup>(٢)</sup>. الى غير ذلك من الأخبار بل في بعض الأخبار حصول الحرمة للعصير بمجرد النشيش وهو ما اذا وقع له صوت ولم يحصل له الغليان بعد بل هو من مقدمات الغليان القريبة.

وهو موثقة ذريح قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: اذانتش العصير او غلا حرم<sup>(٣)</sup>.

ولكن يرد على ظاهر هذه الرواية أنّ النشيش اذا كان سبباً للحرمة فذكر الغليان يصير مستدركاً لأنّ النشيش دائماً يكون قبل الغليان فاذانتش صارحراماً على هذه الرواية فلا تصل التوبة الى الغليان.

الآن يقال: إنّ كلّ واحد من النشيش والغليان سبب مستقلّ للحرمة والنشيش سبب فيما لا يمكن فيه الغليان كما اذا تحقّق الغليان من قبل نفسه بأن كان بواسطة حرارة الهواء فإنّ هذا المورد لم يتحقّق الغليان الحقيقي الذي هو القلب اى جعل أعلاه أسفله كما فسره الامام عليه السلام في الرواية المتقدمة بذلك.

فالنشيش مختصّ بما اذا تحقّق الغليان من قبل نفسه والغليان بما اذا غلا بالنار.

ثمّ انه اذا غلا بالنار وانشت بنفسه فهل يطهر بذهاب ثلثيه بأى نحو اتفق اى ولو كان بالشمس او بالهواء اولابد من أن يكون ذهاب ثلثيه بخصوص النار— قيل بالأول لا بطلاق قولهم عليهم السلام في الروايات: حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه ولم يقيّدوه بكون ذهاب الثلثين بالنار. وقيل انه لا بد من أن يكون ذهاب الثلثين بالنار فقط وهو الأظهر ويستفاد ذلك من الروايات.

منها حسنة ابن سنان المتقدمة عن ابي عبدالله عليه السلام قال: كل عصير أصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه.

والمراد باصابة التار اغلاء التار للعصير بقريته سائر الروايات وظاهر هذه الرواية أن ذهاب الثلثين ايضاً بالنار فإنه اذا قيل في المثل العرفي: اذا اغل الماء بالتار فلا تغسل جسدك به حتى يذهب ثلثاه يستفاد منه أن ذهاب الثلثين ايضاً بالتار كما كان غليانه بالنار ايضاً.

ومنها رواية محمد بن الهيثم المتقدمة عن عليه السلام قال: سألته عنه العصير يطبخ بالتار حتى يغلى من ساعته فيشربه صاحبه قال: اذا تغير عن حاله وغلا فلا خيره حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه وهذه ايضاً ظاهرة في كون ذهاب ثلثيه بالتار حيث ان المفروض في السؤال أنه يطبخ بالتار فالجواب منزل على مفروض السؤال فلا اطلاق فيه حتى يتمسك به للعموم.

ومنها رواية ابي بصير عنه عليه السلام وقد سئل عن الطلاء فقال: ان طبخ حتى يذهب منه ثلثان ويبقى واحد فهو حلال وما كان دون ذلك فليس فيه خير<sup>(١)</sup>.

ومنها حسنته قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: ان العصير اذا طبخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فهو حلال<sup>(٢)</sup> وهاتان الروايتان ليس لهما اطلاق يتمسك به لأن المفروض فيها هو الطبخ وهو لا يكون الا بالتار فذهاب ثلثيه المتفرع على الطبخ لا يكون الا بالتار ومثل هذه الروايات سائر روايات الباب التي قيل باطلاقها او اطلاق بعضها في كون ذهاب الثلثين بأى نحو اتفق كافيأ في حصول الحلية فانك اذا تأملت حق التأمل لا تجد فيها اطلاقاً يشمل جميع أنحاء ذهاب الثلثين بأى نحو اتفق.

فإنه إما فرض فيها اصابة التار للعصير او طبخ العصير وما لم يفرض فيها احدى الجهتين فظاهرها ايضاً كون ذهاب الثلثين بالتار بل الظاهر من هذه الروايات كون الغليان ايضاً بالنار فليس لها اطلاق يشمل ما اذا غل بنفسه او بالشمس فالأحوط احتياطاً شديداً كون الغليان بالتار وذهاب الثلثين ايضاً بها وفي غير هذه الصورة لا يعلم بتحقيق الحلية فالأحوط الاجتناب عنه الى أن يصير خلاً هذا كله في العصير العنبي.

وأما العصير الزبيبي والتمري اذا غليا فعدم نجاستها اجماعى كما ادعاه بعضهم وأما حرمتها فعن صاحب الحدائق دعوى الاجماع على عدمها ولكن حدث القول بالحرمة في الأعصار المتأخرة وحكى عن الشيخ سليمان البحراني والسيد الجزائري والمولى محمد باقر البهبهاني

(١) لم أظفر بها في مظانها نعم أوردتها العلامة الهمداني في طهارته

(٢) الوسائل الباب ٢ من أبواب الأشربة المحرمة الحديث ١

وغيرهم الحكم بالحرمة وربما يستدل لهم بصحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام قال: كلّ عصير أصابته التار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه (١).

وموثقة عمارة عنه عليه السلام أنه سُئل عن النضوح المعتق كيف يصنع به حتى يحلّ قال: خذ ماء التمر فاغسله (فاغله) حتى يذهب ثلثاه (٢).

وموثقة الاخرى المروية عن الدروس عنه عليه السلام قال: سألته عن النضوح قال: يطبخ التمر حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه ثم يتمشطن (٣). والظاهر أنّ النضوح كان طيباً يجعله النساء في رأسها عند ادراتها التمشط كما يظهر من هذه الرواية.

وكذا يستدل برواية عيشة قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام وعنده نساؤه فشم رائحة النضوح فقال: ما هذا قالوا: نضوح يجعل فيها الضياع قال: فأمر به فأهريق في البالوعة (٤)

وبرواية عليّ بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن الزبيب هل يصلح أن يطبخ حتى يخرج طعمه ثم يؤخذ الماء فيطبخ حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه ثم يرفع فيشرب منه السنة فقال: لا بأس به (٥) و برواية زيد النرسي في أصله قال: سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الزبيب يدقّ و يلقى في القدر ثم يصبّ عليه الماء و يوقد تحته فقال: لا تأكله حتى يذهب الثلثان و يبقى الثلث فإنّ التار قد أصابته قلت: فالزبيب كما هو يلقي في القدر قد يصبّ عليه الماء ثم يطبخ و يصبّى عنه الماء فقال: كذلك هو سواء اذا أدت الحلاوة الى الماء فصار حلواً بمنزلة العصير ثم نش من غير أن تصيبه التار فقد حرم و كذلك اذا أصابته التار فأغلاه (فأغلته ظ) فقد فسد (٦).

وكذا يستدلّ بموثقة عمارة بن موسى قال: وصف لي ابو عبد الله عليه السلام المطبوخ كيف يطبخ حتى يصير حلالاً فقال لي عليه السلام: تأخذ زبيباً من زبيب وتنقيه ثم تصبّ عليه اثني عشر طلاً من ماء ثم تنقع ليلة فاذا كان أيام الصيف و خشيت أن ينش جعلته في تنور سخن قليلاً حتى لا ينش ثم تنزع الماء منه كلّ اذا أصبحت ثم تصبّ عليه من الماء بقدر ما يغمره

(١) (٢) (٣) (٤) الوسائل الباب ٢ من أبواب الاشربة المحرمة الحديث ١ و الباب ٣٢ الحديث ٢. و الباب ٣٧ الحديث ١ و الباب ٣١ الحديث ١.

(٥) لم نظفرها في مظانها نعم أوردتها العلامة الهمداني في طهارة صفحته ٥٥٣.

(٦) المستدرک جلد ٣ الباب ٢ من أبواب الاشربة المحرمة ١ صفحته ١٣٥.

ثم تغليه حتى يذهب حلاوته ثم تنزع مائه الآخر فتصبه على الماء الأول ثم تكيهه كله فتنظر كم الماء ثم تكيه ثلثه فتطرحه في الاناء الذي تريد أن تغليه وتقدره وتجعل قدره قسبة او عوداً فتحدّها على قدر منتهى الماء ثم تغلي الثلث الآخر حتى يذهب الماء الباقي ثم تغليه بالنار فلا تزال تغليه حتى يذهب الثلثان ويبقى الثلث الحديث<sup>(١)</sup>.

ولكن الانصاف أنه لادلالة لهذه الروايات على الحرمة او النجاسة بمجرد الغليان أما قوله عليه السلام في صحيحة ابن سنان كلّ عصير أصابته النار الخ فالظاهر منه العصير العنبي لعدم امكان ارادة الكليّة منه لشمول ح لعصير الرمان والبطيخ والتفاح وغيرها وهو واضح الفساد فلا بد من أن يراد منه العصير العنبي بل ادعى بعض بأنّ العصير لغة او عرفاً هو العصير العنبي فقط فلا يقال للعصير الزببي.

وأما روايات النضوح فلم يعلم ما المراد منها وأن حرمتها او نجاستها هل هو لأجل نفس الغليان بدون وصف الاسكارا وكان الأمر باذهاب الثلثين منه أو الأمر باهراقه في البالوعة لأجل حصول الاسكارله بمجرد الغليان بدون ذهاب الثلثين منه بواسطة جعل بعض المواد في ماء التمر أو لأجل فساده واضراره بالبدن بمجرد الغليان بدون ذهاب ثلثيه فلذا أمر باهراقه في البالوعة لأنه من البعيد عدم علم نسائه بنجاسته قبل ذهاب ثلثيه وكذا عدم علمهنّ بحرمته فإنه على تقدير طهارته وحرمته لامانع من استعماله في غير الشرب وان كان شره محرماً فيحتمل ما ذكرناه من كون شره قبل ذهاب ثلثيه مضراً للبدن.

وأما رواية عليّ بن جعفر فعرض فرض ذهاب الثلثين في كلام السائل لافي كلام الامام عليه السلام— يحتمل أن يكون ذهاب الثلثين لأجل بقائه سنة كما يظهر من كلام السائل للأجل تحقّق الحليّة.

وأما رواية زيد النرسي فإنها— وان كانت صريحة في الحرمة— الآتية لا يصح الاعتماد عليها لأنها ضعيفة السند بل قيل: انّ أصله موضوع ورواية ابن ابي عمير عنه أحياناً لا يجبر ضعف روايته لامكان روايته أحياناً عن الضعفاء مع أنّ الرواية التي يروها ابن عنه يمكن جبرها بنقله عنه وهذه الرواية لم ينقلها عنه ابن ابي عمير هذا ما ذكره الاستاذ دام ظله.

(ولكن يمكن أن يقال: انّ ابن ابي عمير رض لا يرسل الآ عن ثقة فلذا يعتمد الأصحاب

على مراسيله وح ارساله عن زيدالنرسى وروايته عنه يكشف عن اعتماده عليه وأنه كان معتمداً عليه عنده فهذه الرواية وان لم يروها عنه ابن أبي عمير إلا أنّ روايته عنه أحياناً يكشف عن أنّه معتمد عليه عنده إلا أن يقال: أنّ توثيق ابن ابيعمير له وحده غير كاف لأنه عدل واحد مع أنّ توثيقه معارض بتضعيف غيره له فح يشكل الاعتماد على هذه الرواية المشتملة على حكم مخالف للأصل وللروايات الدالة على انحصار المحرم في المسكر

وأما موثقة عمّار فانها وانكانت ظاهرة في الحرمة بمجرد الغليان خصوصاً قوله كيف يطبخ حتى يصير حلالاً بل يظهر منها حصول الحرمة بمجرد النشيش — إلا أنّ الظاهر بل المعلوم أنّ قوله: كيف يطبخ حتى يصير حلالاً من كلام السائل لا من كلام الامام عليه السلام.

وأما قوله: فاذا كان أيام الصيف وخشيت أن ينش فانه وان كان من كلام الامام إلا أنّه يحتمل أن يكون مراده وخشيت أن ينشّ و يصير بعد ذلك مسكراً او خشيت أن ينشّ و يصير فاسداً بغير السكر او اذ انشّ لا يمكن بقاءه سنة كما يظهر من آخر الرواية — أنّ هذه الدستورات بأن يجعل فيه العسل والرغجيل والزعفران — لأجل طول مكثه وبقائه مدة كما يظهر من رواية عليّ بن جعفر المتقدمة — أنّ ذهاب الثلثين لأجل بقاءه سنة وعلى فرض ظهورها في الحرمة بواسطة تقرير الامام عليه السلام له او بواسطة قوله وخشيت أن ينش فلا بدّ من رفع اليد من هذا الظهور بواسطة الأخبار الكثيرة الدالة على أنّ ماء التمر او ماء الزبيب لا ينجس الآبالاسكار.

فنها (١) رواية حنان بن سدير قال: سمعت رجلاً يقول لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في النبيذ فإنّ أبا مريم يشربه و يزعم أنّك أمرته بشربه فقال: صدق أبو مريم سألتني عن النبيذ فأخبرته أنّه حلال ولم يسألني عن المسكر ثم قال إنّ المسكر ما اتقيت فيه أحداً سلطاناً ولا غيره الحديث.

ومنها رواية عبد الرحمن بن الحجاج قال: استأذنت لبعض أصحابنا على أبي عبد الله عليه السلام فسأله عن النبيذ فقال: حلال فقال: أصلحك الله أنّما سألتك عن النبيذ الذي يجعل فيه العكر فيغلي حتى يسكر فقال ابو عبد الله عليه السلام: قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

(١) الوسائل الباب ٢٢ من أبواب الاشرية المحرمة الحديث ٣



كلّ مسكر حرام الخبز<sup>(١)</sup>.

ومنها رواية الكلبي التسمية قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن النبيذ فقال: خلال فقال: أنا نبيذه فتطرح فيه العكر وما سوى ذلك قال: شه شه تلك الخمرة المنتنة<sup>(٢)</sup>.

ومنها صحيحة صفوان الجمال قال: كنت مبتلى بالنبيذ معجباً به فقلت لأبي عبد الله عليه السلام: أصف لك النبيذ فقال: بل أنا صفة لك قال رسول الله عليه وآله: كلّ مسكر حرام وما أسكر كثيرة فقليله حرام فقلت له: هذا نبيذ السقاية بفناء الكعبة فقال لي: ليس هكذا كانت السقاية أنّها كانت السقاية زمزم أفندري من أول من غيرها قال: لا قال: العباس بن عبد المطلب كانت له حيلة أفندري ما الحيلة قال: الكرم كان ينقع الزبيب غدوة ويشربونه بالعشى وينقعه بالعشى ويشربونه من الغدا يريد أن يكسر غلظ الماء عن الناس وأن هؤلاء قد تعدوا فلا تشربه ولا تقربه<sup>(٣)</sup>.

والظاهر أنّ المراد أنّ النبيذ بنفسه ليس بحرام وان لم يذهب ثلثاه ولكن الناس قد تعدوا وشربوه حتى مع اسكاره فلا تشربه ولا تقربه أنت مع الاسكار.

ومنها صحيحة معاوية بن وهب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن رجلاً من بني عمي وهو من صلحاء مواليك يأمرني أن أسألك عن النبيذ وأصفه لك فقال: أنا أصف لك قال رسول الله صلى الله عليه وآله: كلّ مسكر حرام وما أسكر كثيره فقليله حرام قال: فقلت: فقليل الحرام يحلّه كثير الماء فردّه بكفه مرتين: لا لا<sup>(٤)</sup>.

و يستفاد من جميع هذه الروايات أنّ النبيذ له قسمان حرام وحلال والحرام منها يدور مدار الاسكار وأن الغليان لا يوجب الحرمة فلذا لم تعلق الحرمة في هذه الأخبار بالغليان وحكم بحلية النبيذ إلا اذا جعل فيه العكر الذي هو دري الخمر وهو مما يصنع به الخمر والوا إذا أسكر فحكم عليه السلام في جميع هذه الأخبار بأن مناط الحرمة هو الاسكار لا غير فان كان شيئاً غير الاسكار موجباً للحرمة ايضاً كان عليه ع بيانه وأظهر من الكلّ دلالة.

رواية الكافي عن محمد بن جعفر عن أبيه عليه السلام قال: قدم على رسول الله صلى الله

(١) الوسائل الباب ١٧ من أبواب الاثربة المحرمة الحديث ٧

(٢) الوسائل الباب ٢ من أبواب الماء المضاف الحديث ٢

(٣) (٤) الوسائل الباب ١٧ من أبواب الاثربة المحرمة الحديث ٣-١

عليه وآله قوم من اليمن فسألوه عن معالم دينهم فأجابهم فخرج القوم بأجمعهم فلما ساروا مرحلة قال بعض لبعض: نسينا أن نسأل رسول الله صلى الله عليه وآله عما همم البينا فنزل القوم وبعثوا وفداً لهم فأنى الوفد رسول الله صلى الله عليه وآله فقالوا: يا رسول الله إن القوم قد بعثونا إليك يسألونك عن النبيذ.

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: وما النبيذ صفوه لى قالوا: يؤخذ التمر فينبذ في اناء ثم يصب عليه الماء ثم يوقد تحته حتى ينطبخ فإذا انطبخ اتخذوه (أخرجه خ ل) فألقوه في اناء آخر ثم صبوا عليه ماء ثم ييرس ثم صفوه بثوب ثم ألقى في اناء ثم صب عليه من عكر ما كان قبله ثم هدر وغلى ثم سكن على عكره فقال رسول الله صلى الله عليه وآله يا هذا قد أكثرت على أفيسكر قال: نعم فقال: كل مسكر حرام الحديث (١).

التاسع من النجاسات الفقاع وهو شراب خاص متخذ من الشعير— كما ذكره غير واحد ونجاسته اجماعية عندنا وأما العامة فيحكون بجليته ولعل حكمهم بجليته— مع أن كل مسكر عندهم حرام— لأجل خفاء السكر فيه او حصول السكر في كثير منه دون قليله فإيقال: من أن الفقاع لا يشترط فيه السكر فكل شئ يصدق عليه الفقاع فهو حرام سواء أسكر أم لا— يردّه ما يستفاد من الأخبار من أن الفقاع من الخمر ولا يصدق الخمر على غير المسكر فلنذكر بعض الأخبار حتى يتضح المراد.

منها موثقة ابن فضال قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن الفقاع فقال: هو خمر وفيه حد شارب الخمر (٢).

ومنها رواية الحسن بن الجهم وابن فضال قالوا: سألتنا ابا الحسن عليه السلام عن الفقاع فقال هو خمر مجهول الحديث (٣).

ومنها موثقة عمارة الساباطى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفقاع فقال: هو خمر (٤).

ومنها رواية محمد بن سنان عن الرضا عليه السلام قال: سألت عن الفقاع فقال: هي هو خمر بعينها (٥).

(١) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب الاثربة المحرمة الحديث ٦ مع اختلاف ما

(٢) (٣) (٤) (٥) الوسائل الباب ٢٧ من أبواب الاثربة المحرمة الحديث ٢-١١-٧-٨

ومنها رواية هشام بن الحكم أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الفقاع فقال: لا تشربه فإنه خمر مجهول وإذا أصاب ثوبك فاغسله<sup>(١)</sup> الى غير ذلك من الأخبار. وظاهر هذه الرويات كغيرها أن الفقاع من أفراد الخمر حقيقة خصوصاً رواية الحسن بن الجهم ورواية ابن سنان المتقدمتان حيث ذكر عليه السلام: أنه خمر لكنه مجهول (اي على الناس اي أبناء العامة) خمريته لخفاء الاسكار فيه اولكون كثيره مسكراً دون قليله وذكرع في رواية ابن سنان أن الفقاع هو الخمر بعينها فإنه كالصريح في كونه من مصاديق الخمر لأنه من الأفراد النزيلية للخمر حتى يقال: بأنه لا يعتبر في حرمة الاسكار بل المناط في الحرمة هو صدق اطلاق الفقاع عليه فإنه خلاف ما يستفاد من الأخبار كما ذكرنا.

والحاصل أنه يستفاد من ملاحظة مجموع أخبار الفقاع أن الفقاع على قسمين حلال وحرام فالحرام ما حصل فيه الاسكار وهو الذي قد أطلق عليه الخمر في الروايات المتقدمة وهو ماء الشعير الذي حصل فيه الغليان وصار مسكراً ولا يبعد عدم اختصاص الحرمة بماء الشعير فقط فكل شئ سمي بالفقاع وحصل فيه خواص الفقاع من الاسكار وغيره يحرم ايضاً سواء أخذ من الشعير والقمح والزبيب او غيرها فالملك هو صدق اطلاق الفقاع المسكر عليه.

وأما القسم الحلال منه فهو الذي يستفاد من بعض الأخبار أنه كان موجوداً في بيت بعض الأئمة الهداة عليهم السلام والصلاة وهي صحيحة ابن ابي عمير عن مرازم قال: كان يعمل لأبي الحسن عليه السلام الفقاع في منزله قال محمد بن أحمد قال ابو أحمد يعني ابن أبي عمير: ولم يعمل فقاع يغلي<sup>(٢)</sup> وكذا غيرها من الروايات حيث يستفاد منها أن بعض أفراد الفقاع حلال وهو ما لم يغل فح ما يصدق عليه السم الفقاع ولو كان مثل ما الشعير الذي يستعمله الأطباء اي ما كان قبل الغليان—لا يكون حراماً بل المحرم الفقاع الذي يكون مسكراً ولو كان اسكاره خفياً بأن كان بعد الغليان كما يظهر من الرواية المتقدمة.

### (العاشر:)

من النجاسات عرق الجنب من الحرام كما نسب الى الصدوقين قدهما والشيخين والاسكافي وكثير من المتأخرين و مستند هم ما عن الذكرى قال: روى محمد بن همام باسناده عن

(١) الوسائل الباب ٢٧ من أبواب الاشرية المحرمة الحديث ٢-١١-٧-٨

(٢) الوسائل الباب ٣٩ من أبواب الأشرية المحرمة الحديث ١

ادريس ابن زياد الكفرتوثي أنه كان يقول بالوقف فد خل سر من رأى في عهد أبي الحسين عليه السلام وأراد أن يسأله عن الثوب الذي يعرق فيه الجنب أيصلى فيه فبينما هو قائم في طاق باب لانتظاره حركه ابوالحسن عليه السلام بمقرعة وقال مبتدئاً: ان كان من حلال فصلّ فيه وان كان من حرام فلا تصلّ فيه الحديث (١) وما عن البحار عن علي بن مهزيار قال: وردت العسكر وأنا شاك في الامامة فرأيت السلطان قد خرج الى الصيد في يوم من الربيع الا أنه صائف والناس عليهم ثياب الصيف وعلى أبي الحسن عليه السلام لبابيد وعلى فرسه تحفاف لبود وقد عقد ذنب فرسه والناس يتعجبون منه ويقولون: ألا ترون الى هذا المدنى وما قد فعل بنفسه فقلت: لو كان اماماً ما فعل هذا فلما خرج الناس الى الصحراء لم يلبثوا اذا ارتفعت سحابة عظيمة هطلت فلم يبق أحد الا ابتلّ ثم غرق بالمطر وعاد (عليه السلام) وهو سالم من جميعه.

فقلت في نفسى: يوشك أن يكون هو الامام ثم قلت: اريد أن أسأله عن الجنب اذا عرق في الثوب فقلت: ان كشف وجهه فهو الامام فلما قرب منى كشف وجهه ثم قال: ان كان عرق الجنب في الثوب وجنابته من حرام لا تجوز الصلاة فيه وان كانت جنابته من حلال فلا بأس به فلم يبق في نفسى بعد ذلك شك الحديث (٢).

وفي رواية أخرى عنه عليه السلام قال: ان كان من حلال فالصلاة في الثوب حلال وان كان من حرام فالصلاة في الثوب حرام (٣) ولكن لا يستفاد من هذه الروايات نجاسة عرق الجنب من الحرام فان هذه الروايات في حكم رواية واحدة لأن المروى عنه هو ابوالحسن الهادى عليه السلام ومورد السؤال هو شئ واحد فيحتمل أن يكون قد اشتبه اسم الراوى على الرواة وغاية ماتدلّ عليه هذه الرواية او الروايات أن هذا العرق لا تجوز الصلاة فيه وهذا لا دلالة له على النجاسة فيحتمل أن يكون هذا العرق من موانع الصلاة كرتوبة مالا يؤكل لحمه وشعره ووبره.

نعم رواية فقه الرضا لا تخلو من اشعار في ذلك قال: ان عرقت في ثوبك وأنت جنب وكانت الجنابة من حلال تجوز الصلاة فيه وان كانت حراماً فلا تجوز الصلاة فيه حتى

(١) الوسائل الباب ٢٧ من أبواب النجاسات الحديث ٢

(٢)(٣) متسدرک الوسائل الباب ٢٠ من أبواب النجاسات الحديث ٥

يغسل<sup>(١)</sup>.

ولكن رواية فقه الرضا غير قابلة للاعتماد — كما ذكرنا ذلك غير مرّة — مضافاً أن قوله: حتى يغسل يمكن أن يكون لأجل ازالة عين العرق فان العرق له عين ما غالباً ولو بعد يبوسته فلا دلالة لها على النجاسة مع أن هذه الروايات ضعيفة السند ولم يجبر ضعفها بعمل الأصحاب به لأن المسألة فيها ثلاثة أقوال الأول الحكم بنجاسته الثاني الحكم بطهارته لكن لا تجوز الصلاة فيه.

الثالث الحكم بطهارته مع كراهة الصلاة فيه فع هذه الاختلافات كيف يمكن جبر ضعف هذه الأخبار مضافاً الى عدم صدور حكم عرق الجنب من الحرام عن أحد من أئمة الاسلام عليهم السلام الى زمان ابى الحسن على الهادى عليه السلام مع وجود كثرة الزنا واللواط في زمانهم عليهم السلام ومن البعيد جدًا ثبوت هذا الحكم في الشريعة وعدم بيان النبىّ ﷺ وأئمة صلوات الله عليهم له — الى زمان الهادى عليه السلام مع عدم وجود أى مانع ظاهراً من بيانه مع كون الأخبار المطلقة في مقام البيان ومع ذلك لم تفرق بين أقسام الجناية بل حكمت بنحو الاطلاق بعدم نجاسة عرق الجنب الشامل لعرق الجنب من الحرام فلنذكر بعضها.

فمنها رواية على بن ابي حمزة قال سئل ابو عبد الله عليه السلام — وأنا حاضر — عن رجل أجنب في ثوبه فيعرق فيه فقال: ما أدى به ثاساً وقال: انه يعرق حتى لو شاء أن يعصره عصره فقطب ابو عبد الله عليه السلام في وجه الرجل وقال: أن أبيت فشيئاً من ماء فانضح به<sup>(٢)</sup> ومنها رواية حمزة بن حمران عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا يجنب الثوب الرجل ولا الرجل الثوب<sup>(٣)</sup>.

و منها رواية عمرو بن خالد عن زيد بن على عن أبيه عن جدّه عن على عليه السلام قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وآله عن الجنب والحائض يعرقان في الثوب حتى يلصق عليهما فقال: ان الحيض و الجنابة حيث جعلهما الله عزّ وجل ليس كذا في العرق فلا يغسل

(١) فقه الرضا صفحہ ٤

(٢) الوسائل الباب ٣٧ من أبواب النجاسات الحديث ٤

(٣) الوسائل الباب ٢٧ من أبواب النجاسات الحديث ٥

ثوبها<sup>(١)</sup>.

ومنها رواية ابى بصير قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن القميص يعرق فيه الرجل وهو جنب حتى يبتل القميص فقال: لا بأس وان أحب أن يرشه بالماء فليفعل<sup>(٢)</sup> الى غير ذلك من الأخبار.

وهذه الروايات لم يفصل فيها بين عرق الجنب من الحرام وعرق الجنب من الحلال ويستفاد من الاسئلة الواقعة في هذه الأخبار أن الركوز في أذهان السائلين كان نجاسة عرق الجنب مطلقا والظاهر أن هذا الارتكاز كان من فتوى العامة فلذا ألح السائل في رواية على بن ابي حمزة مع أنه عليه السلام أجاب بأنه لا بأس ومع ذلك لم يكتف به حتى أعاد السؤال فغضب عليه السلام من تكرار سؤاله وقال: ان أبيت فشيئ من ماء فانضح به — اى ان أبيت أيها العامة من طهارته ولم تقبلوا قولى فانضحوا عليه شيئا من الماء نعم في رواية محمد بن على بن جعفر اشعار بالنجاسة.

حيث قال الرضا عليه السلام في حديث: من اغتسل من الماء الذى اغتسل فيه فأصابه الجذام فلا يلو من الأنفसे قال: فقلت لأبى الحسن عليه السلام: ان اهل المدينة يقولون: ان فيه شفاء من العين فقال: كذبوا يغتسل فيه الجنب من الحرام والزانى والناصب الذى هو شرهما وكل من خلق الله ثم يكون فيه شفاء من العين<sup>(٣)</sup>.

ولكن هذه الرواية ايضا لا دلالة لها على نجاسة عرق الجنب من الحرام بل هى دالة على أن ليس فى غسالة الحمام التى اغتسل فيها هؤلاء الأشرار شفاء من العين والمراد من الرواية الرد على من زعم أن فى غسالة الحمام شفاء من العين وليس المراد اثبات نجاستها كما هو واضح لمن تدبر فى معنى الرواية.

### الحادي عشر:

عرق الابل الجلالة على المشهور بل ادعى بعض الاجماع عليه و تدل على نجاستها ثلاث روايات الاولى صحيحة هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال:

(١) الوسائل الباب ٢٧ من أبواب النجاسات الحديث ٩-٨

(٢) الوسائل الباب ١١٠ من أبواب المضاف الحديث ٢

لا تأكلوا لحوم الجلالة وان أصابك من عرقها فاغسله<sup>(١)</sup> والثانية حسنة حفص بن البختري عنه عليه السلام قال: لا تشرب من ألبان الابل الجلالة وان أصابك من عرقها فاغسله<sup>(٢)</sup>.  
الثالثة مرسله الصدوق في الفقيه في باب مناهى النبي صلى الله عليه وآله نهى عن ركوب الجلالات وشرب ألبانها وقال: ان أصابك من عرقها فاغسله<sup>(٣)</sup>

ولكن أورد على الرواية الاولى والثالثة بان مضمونها نجاسة عرق مطلق الحلال ولم يقل أحد بنجاسة عرق غير الابل الجلالة من سائر الحيوانات الجلالة - الآحكي عن ابن سعيد في النزهة وهو شاذفح لا يمكن التمسك بهما لاثبات نجاسة عرق الابل الجلالة لدلالتهما على الاطلاق و حمل الألف واللام في الرواية الأولى على العهد لتوافق الرواية الثانية بأن يكون المراد بالجلالة الابل الجلالة لادليل عليه ولا يمكن حمل العام على الخاص بقريئة الرواية الثانية لكون ذلك الحمل فيما اذا علم بأن المراد من العام والخاص شيئ واحد لا ما اذا احتمل تعدد المطلوب مثل ما اذا قيل: اكرم العلماء ثم قال: اكرم زيدا العالم فانه لا يمكن حمل العام في هذا المورد على الخاص كما لا يخفى هذا ولكن يمكن الجواب عن هذا الاشكال بأن هذا الاطلاق حيث علم من الخارج عدم عمل الفقهاء به فلا بد من حمله على الاستحباب.

ولكن رواية حفص بن البختري حيث حكم بغسل العرق من خصوص الابل الجلالة وأفتى المشهور بمضمونها فاللازم هو الحكم بوجود الغسل من خصوص عرق الابل فنقول: ان الرواية الأولى وان كان اللازم حملها على الاستحباب وكذا الرواية الثالثة لعدم عمل المشهور باطلاقها الا اننا نحملها على الوجوب في الابل فقط دون سائر الجلالات بقريئة حسنة حفص وفتوى المشهور.

### (الثانية عشر:)

الكافر ونجاسته في الجملة اجماعية بين المسلمين ولا فرق في الكافر بين أقسامه من المشرك والطبيعي والدهري والكتابي ومنكر الضرورى والناصبى والغالى والخوارج وغير ذلك واستدل لنجاسة مطلق الكافر بقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ

(٢٠١) الوسائل الباب ١٥ من أبواب النجاسات الحديث ١-٢

(٣) الجواهر جلد ٦ صفحہ ٧٧

فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ (١).

بناء على أن المراد بالمشرك مطلق من كفر بالله العظيم او بأنبياؤه او بأوليائه او بآياته بدليل قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا أَنْزَلْنَا مُصَدَقًا لِمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهَآ فَمَنَ دَآءُهَا عَلَىٰ أَدْبَارِهَا أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعْنَا أَصْحَابَ النَّبِيِّ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ الْآيَةَ (٢)

فان ظاهر هذه الآية أن الله تعالى قدسمى عدم الايمان بما أنزله شركا لأن قوله ان الله لا يغفر الخ وقع في قبال يأيها الذين اوتوا الكتاب آمنوا بما أنزلنا مصدقا لما معكم الخ وقوله تعالى ايضا في شأن اليهود والنصارى: وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلِىَ أَنْ قَالَ: وَمَا أَمْرُؤِ إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا إِلَّا إِلَهَ هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ (٣).

فسمى قولهم شركاً الى غير ذلك من الآيات الدالة على اطلاق الشرك على الكفر و يؤيد الآيات ماروى عن الفضل أنه دخل على ابيجعفر عليه السلام رجل محصور عظيم البطن فجلس معه على سريره فحياه ورحب به فلما قام قال: هذا من الخوارج قال: قلت مشرك فقال مشرك والله مشرك (٤).

حيث دلت هذه الرواية على اطلاق المشرك على الخارجى وان لم يكن مشركا بالمعنى الاصطلاحى.

وعلى فرض عدم اطلاق الشرك على مطلق الكفر يمكن تميم دلالة الآية بالاجماع على نجاسة مطلق الكافر سوى الكتابى.

وأورد على دلالة الآية — مضافاً الى الايراد السابق من عدم شمولها لمطلق الكافر — باشكالين الاول عدم كون (نجس) بالفتح صفة قابلة للحمل على الذات فانه مصدر لصفة مشبهة كما لا يخفى فلا بد من تقدير شئى يصح معه الحمل على الذات مثل كلمة (ذو) فيصير

(١) سورة التوبة الآية ٢٨

(٢) سورة التوبة الآية ٤٧

(٣) سورة النساء الآية ٣٠-٣١

(٤) الجواهر جلد ٦ من الطبقة الحديثة صفحه ٥٠



المعنى — والله العالم — أنما المشركون ذو نجس فلا تدل الآية حينئذ على نجاستهم الذاتية فيصير ظاهرها على تقدير (ذو) إنما المشركون اصحاب النجاسة فلا تدل الاعلى النجاسة العرضية اى انهم حيث لا يجتنبون من النجاسات كالخمر و الخنزير والبول والغائط فلذا يكونون مصاحبين للنجاسة الثانية أن النجس على فرض امكان حمله على الذات يحتمل أن يراد منه النجاسة الحكمية اى الخبائثة الباطنية فهو نظير قوله تعالى: انما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجساً إذا كان بمعنى الخبائثة فع هذا الاحتمال لا يمكن الاستدلال لنجاسة المشركين بهذه الآية انما المشركون نجس.

ولكن يمكن الجواب عن الاشكال الأول بأنه لاحاجة الى تقدير كلمة ذوحتى يلزم ما ذكر فانه يمكن حمل المصدر على الذات للمبالغة مثل زيد عدل فح تصوير دلالة الآية على نجاسة الكافر أوضح مما اذا كان النجس بالكسر — أعنى ما اذا كان بنحو الوصفية — محمولاً على المشركين كما هو واضح.

وعن الاشكال الثاني بأنه وان كان النجس يحتمل بأن يراد منه النجاسة الحكمية — أعنى الخبائثة — الأأن الظاهر من لفظ النجس هو النجاسة العينية كما فى سائر النجاسات فكما أنه اذا قيل: الكلب نجس لا يحتمل أحد منه الا النجاسة العينية فكذا فيما نحن فيه. نعم يحتمل ذلك — اى النجاسة الحكمية — فى قوله تعالى: وَيَجْعَلُ اللهُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ (١) فان استدل لنجاسة مطلق الكفار بهذه الآية فلولا احتمال ان المراد من الرجس فى هذه الآية النجاسة الحكمية لكانت دلالة الآية على نجاسة مطلق الكفار أوضح من دلالة الآية السابقة هذا كله فى نجاسة غير الكتابي.

### فى حكم الكتابي:

وأما الكتابي اى أهل الكتاب — فالمشهور بل ادعى من غير واحد الاجماع على نجاستهم ولكن نقل عن ابن الجنييد الحكم بطهارتهم و عن ابن أبى عقيل الحكم بطهارة سورالذمى وعن المفيد قدس سره الحكم بكراهة سورالذمى.

ولكن مخالفة ابن الجنيد غير ضائرة بعد ما علم كونه عاملاً بالقياس وحكم ابن ابي عقيل يمكن أن يكون لاجل عدم انفعال الماء القليل بملاقاته للنجس كما هو مذهبه والحكم بالكراهة المنقول عن المفيد قده لعل المراد بها الحرمة و كيف كان فاستدل لنجاسة أهل الكتاب بعد الاجماع — أولاً بالآية المتقدمة — أعنى قوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله و قالت النصراني المسيح ابن الله الى أن قال: سبحانه عما يشركون حيث يستفاد من ذيلها أنهم مشركون وثانياً بالاخبار.

منها صحيحة سعيد الأعرج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن سؤر اليهودي و النصراني فقال: (ع) لا (١) ومنها رواية ابي بصير عن أحد هما عليه السلام في مصافحة اليهودي والنصراني فقال: من وراء الثوب فان صافحك بيده فاغسل يدك (٢).

ومنها صحيحة علي بن جعفر عن أخيه ابي الحسن موسى عليه السلام قال: سألته عن مؤاكلة المجوسى في قسعة واحدة وأرقد معه على فراش واحد وأصافحه قال: لا (٣).  
ومنها رواية هارون بن خارجه قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: انى أخالط المجوس فأكل من طعامهم فقال: لا (٤).

ومنها صحيحة علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام أنه سأله عن النصراني يغتسل مع المسلم فى الحمام قال: اذا علم أنه نصراني اغتسل بغير ماء الحمام الا أن يغتسل وحده على الحوض فيغسله ثم يغتسل وسأله عن اليهودي والنصراني يدخل يده فى الماء أيتوضأ منه للصلاة قال: لا الا أن يضطر اليه (٥) الى غير ذلك من الروايات التى استدلوها بها لنجاسة أهل الكتاب ولكن ذيل هذه الرواية الأخيرة غير خال عن الاضطراب فانه اذا كان الماء طاهراً عند مماسة اليهودي او النصراني له فكيف لا يجوز الوضوء منه الا عند الاضطراب وان كان نجساً فلا يجوز الوضوء منه حتى فى حال الاضطراب لعدم جواز التوضؤ بالماء النجس.

الآن يكون المراد بالاضطراب الاضطراب فى حال التقية بأن يخاف من المخالفين — ان لم يتوضأ من الماء النجس — أن يقتلوه فح يجوز الوضوء به بل يجب عليه الوضوء بهذا الماء

(١) الوسائل الباب ١٤ من أبواب النجاسات الحديث ٨

(٢) الوسائل الباب ١٤ من أبواب النجاسات الحديث ٥

(٣ و ٤ و ٥) الوسائل الباب ١٤ من أبواب النجاسات الحديث ٦-٧-٩

وجوب غسلها بعد رفع الاضطرار — كما يظهر ذلك من هذه الرواية حيث انه عليه السلام لم ينبه السائل بذلك فيحتمل قوياً رفع التقية لاحكام الوضعية كما أنها رافعة للأحكام التكليفية.

واستدل القائلون بطهارة أهل الكتاب بالآية والأخبار أما الآية فقوله تعالى: **الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمُ الْآيَةَ (١)** فان الطعام فيه اطلاق يشمل ذبائحهم وغيرها كالخبز واللبن والسمن وغير ذلك فيستفاد من اطلاق الآية طهارتهم.

ولكن يرد عليه أن الطعام قد فسر في بعض الأخبار الصحيحة والموثقة بالحبوب فمنها رواية قتيبة الأعشى قال: سألت رجلاً أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده فقال له: الغنم يرسل فيها اليهودى والنصرانى فتعرض فيها العارضة فتذبح أتناكل ذبيحته فقال ابو عبد الله عليه السلام: لا تدخل ثمنها مالك ولا تأكلها فانما هو الاسم ولا يؤمن عليه الأمسلم فقال له الرجل: قال الله تعالى: اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم فقال له ابو عبد الله عليه السلام: كان أبى يقول: انما هو الحبوب وأشباهاها (٢).

ومنها روايته الاخرى عنه عليه السلام قال: رأيت عنده رجلاً يسأله وهو يقول له: ان لى أخايسلف فى الغنم فى الجبال فيعطى السنّ مكان السنّ فقال: أليس بطيبة نفس من أصحابه؟ قالى بلى، قال: فلا بأس قال: يكون فيها الوكيل فيكون يهودياً أو نصرانياً فتقع فيها العارضة فيبيعها مذبوحة ويأتيه بثمانها وربما ملحها فأتاه بها مملوحة فقال: ان أئاه بثمانها فلا يخلطه بماله ولا يحرکه، وان اتاه بها مملوحة فلا يأكلها فانما هو الاسم وليس يؤمن على الاسم الأمسلم فقال له بعض من فى البيت: فأين قول الله عز وجل: وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حلّ لهم فقال: ان أبى عليه السلام كان يقول: ذلك الحبوب وما أشبهها (وأشباهاها خ ل) (٣).

ومنها رواية على بن ابراهيم فى تفسيره عن الصادق عليه السلام فى قوله تعالى:

(١) سورة المائدة الآية ٥

(٢) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب الذبائح الحديث ١

(٣) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب الذبائح الحديث ٦ والباب ٢٧ والحديث ٤٦

وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم قال عنى بطعامهم هنا الحبوب والفاكهة غير الذبائح التي يذبحون فانهم لا يذكرون اسم الله عليها اى على ذبائحهم ثم قال: و الله ما استحلوا ذبائحكم فكيف تستحلون ذبائحهم<sup>(١)</sup>.

ومنها مفهوم رواية سماعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن طعام أهل الكتاب ما يحل منه قال: الحبوب<sup>(٢)</sup>.

ومنها صحيحة هشام بن سالم عنه عليه السلام فى قوله تعالى: وطعامهم حل لكم (وطعام الذين أوتوا الكتاب حلّ لكم ظ) فقال: العدس والحمص وغير ذلك (٣) الى غير ذلك من الأخبار بل عن كثير من أهل اللغة تفسير الطعام بخصوص البر وعلى فرض كون الطعام فى الآية مطلق ما يؤكل فالمراد من حليته حليته من حيث هو فلا ينافى حرمة ونجاسته من حيث كونه ملاقياً لهم بالرطوبة السارية مثل أن يقال: لحم الغنم حلال فمن المعلوم أن المراد من حليته انما هو من حيث ذاته فلا ينافى ما اذا عرضت عليه الحرمة بالعنوان الثانوى مثل ما اذا كانت موطوءة للانسان او مغصوبة.

وأما ما عن بعض من أن المراد بالطعام فى الآية ذبائح أهل الكتاب فهو مناف لقوله تعالى: وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ<sup>(٤)</sup> حيث ان من المعلوم عدم ذكرهم لاسم الله عزوجل على ذبائحهم وعلى فرض ذكرهم اسم الله عليها اودلالة اطلاق الآية على حلية ذبائحهم فلا تدل على طهارتهم لعدم الملازمة بين الحلية والطهارة كما يظهر ذلك فيما يصيده الكلب المعلم فانه اذا لم يدركه حياً وقتله الكلب قبل ذلك فانه حلال اذا اجتمع فيه شرائط الصيد مع أنه ليس بطاهر بل موضع ملاقاته الكلب نجس كما هو واضح.

وأما الأخبار فمنها صحيحة معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثياب السابرية يعملها الجوس وهم أخبات يشربون الخمر ونسائهم على تلك الحال ألبسها فأصلى فيها؟ قال: نعم قال معاوية: فقطعت له قيصاً وخطته وفتلت له ازراراً ورداء من السابرى ثم بعثت بها اليه فى يوم الجمعة حين ارتفع النهار فكأنه عرف ما أريد فخرج بها الى

(١) الوسائل الباب ٢٦ من ابواب الذبائح الحديث ٦ والباب ٢٧ الحديث ٤٦

(٢) (٣) الوسائل الباب ٥١ من ابواب الذبائح الحديث ٢-٥

(٤) سورة الانعام الآتة ١٢١

الجمعة<sup>(١)</sup>.

ومنها صحيحة ابن سنان قال: سألت أبي أبا عبد الله عليه السلام وأنا حاضر أنى أغير الذمى ثوباً وأنا أعلم أنه يشرب الخمر ويأكل لحم الخنزير فيرده على فأغسله قبل أن أصلى فيه فقال ابوعبد الله عليه السلام: صل فيه ولا تغسله من أجل ذلك فانك أعرتة اياه وهوطاهر ولم تستيقن أنه نجسه فلا بأس أن تصلى فيه حتى تستيقن أنه نجسه<sup>(٢)</sup>.

ولكن يمكن حمل الروایتين على ما اذا لم يعلم تنجيس المجوسى والذمى للثوب بأن شك فى ملاقاتهم بالرطوبة السارية كما يظهر ذلك من الرواية الثانية فلا تد لان على طهارة المجوسى والذمى.

ومنها صحيحة العيص قال: سألت اباعبد الله عليه السلام عن مؤاكلة اليهود و النصارى والمجوس فقال: ان كان من طعامك وتوضأ فلا بأس<sup>(٣)</sup>.

ومنها صحيحة اسماعيل بن جابر قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ماتقول فى طعام أهل الكتاب فقال: لا تأكله ثم سكت هنيئة ثم قال: لا تأكله ثم سكت هنيئة ثم قال: لا تأكله ولا تتركه تقول: انه حرام ولكن تتركه تنتزه عنه ان فى آنيهم الخمر و لحم الخنزير<sup>(٤)</sup>

ومنها صحيحة زكريا بن ابراهيم قال: دخلت على ابيعبد الله عليه السلام فقلت: انى رجل من أهل الكتاب وانى أسلمت وبقى أهلى كلهم على النصرانية وأنا معهم فى بيت واحد لم افارقهم بعد فأكل من طعامهم فقال لى: يا كلون الخنزير فقلت: لا ولكنهم يشربون الخمر فقال لى: كل معهم واشرب<sup>(٥)</sup>.

ومنها موثقة عمار عنه عليه السلام قال: سألته عن الرجل هل يتوضأ من كوزا وانا

(١) الوسائل الباب ٧٣ من ابواب النجاسات الحديث ١

(٢) الوسائل الباب ٧٤ من ابواب النجاسات الحديث ١

(٣) الوسائل الباب ٥٣ من ابواب الأطعمة المحرمة الحديث ٤

(٤) الوسائل الباب ٥٤ من ابواب الأطعمة المحرمة الحديث ٤

(٥) الوسائل الباب ٥٤ من ابواب الأطعمة المحرمة الحديث ٥

غيره اذا شرب على أنه يهودى قال: نعم قلت: فمن ذلك الماء الذى يشرب منه قال نعم<sup>(١)</sup>.  
ومنها صحيحة ابراهيم بن محمود قال: قلت للرضا عليه السلام الجارية النصرانية  
تخدمك وانت تعلم انها نصرانية لا تتوضأ ولا تغتسل من جنابة قال: لا بأس تغسل يديها<sup>(٢)</sup>.  
ومنها صحيحته الأخرى قال: قلت للرضا عليه السلام: الخياط او القصار يكون  
يهودياً او نصرانيا وانت تعلم أنه يبول ولا يتوضأ ماتقول في عمله قال: لا بأس<sup>(٣)</sup> الى غير ذلك  
من الأخبار الدالة بظاهرها على طهارة أهل الكتاب.

ولكن هذه الرويات — مع كثرتها ووجود الصحيح و الموثق فيها — لم يعمل  
الأصحاب بها وأعرضوا عنها لأنها كانت بمرأى منهم ومسمع الاما نقل عن ابن الجنيد من  
حكمه بطهارتهم ولكن لا يعبأ الأصحاب بخلافه لأن أكثر أقواله موافق للعامة لعمله  
بالقياس.

وأما ابن ابي عقيل القائل بطهارة سور الذمى فيمكن أن يكون لأجل قوله بعدم  
انفعال الماء القليل كما هو مذهبه فلم يعلم مخالفته لما ذهب اليه الأصحاب وقد عرفت عدم  
العلم بمخالفة المفيد القائل بكراهة سور الذمى لاحتمال أن يراد منها الحرمة مع عدم نسبة  
تلامذته هذا القول — أعنى طهارة أهل الكتاب — اليه مع أنهم أعرف بمذهبه فح لاخلاف  
بين الأصحاب في نجاستهم الا من ابن الجنيد من القدماء وقد عرفت عدم اعتناء الاصحاب  
بمخالفته.

نعم قد وافقه بعض المتأخرين كالسيزوارى والفيض القاسانى على ذلك لكنها  
حيث كانا من المتأخرين مع أن لها أقوالا شاذة كحلية الغناء وطهارة الخمر وعدم وجوب  
الخمس فيما زاد على المؤنة في زمان الغيبة — فلا اعتداد بمخالفتها فاذا انعقد الاجماع على  
نجاستهم فلا بد من تأويل هذه الروايات و حملها على بعض المحامل وان كانت المحامل بعيدة او  
نحملها على التقية لموافقها لمذهب العامة والله العالم.

ثم انه لا فرق في الكافرين المنكر للألوهية او المنكر للرسالة وبين من أنكر ضرورياً

(١) لم أظفر بها في مظانها نعم أوردتها الهمداني في طهارته صفحه ٥٦٠

(٢) الوسائل الباب ٥٤ من أبواب النجاسات الحديث ٢

(٣) لم أظفرها نعم أوردتها الهمداني في مصباح الفقيه صفحه ٥٦٠

من ضروريات الاسلام كمن أنكر وجوب الصلاة او الزكاة او الحج بل وكذا اذا انكر استحباب بعض المستحباب المعلوم ثبوته فى الشرع الأطهر كما استحباب صلاة الجماعة. وهل يكون انكار الضرورى سبباً مستقلاً للكفر فيوجب الكفر وان كان الانكار لشبهة او يكون من حيث استلزامه لتكذيب النبى صلى الله عليه وآله فلا استلزام فى موارد الشبهة او يكون طريقاً تعديلاً لتحقق الكفر فلا بد من ملاحظة الدليل فى كل مورد - وجوه. وربما يتمسك لكونه سبباً مستقلاً لحصول الكفر بالاخبار الدالة على تحقق الكفر بانكار الفرائض او انكاراً حدى من الأحكام الضرورية كمكاتبة عبدالرحيم القصير الى الصادق عليه السلام حيث قال فيها: لا يخرج (اى المسلم) الى الكفر الا الجحود والاستحلال أن يقول للحلال: هذا حرام وللحرام: هذا حلال ودان بذلك فعند هايكون خارجاً عن الاسلام والايان داخل في الكفر وكان بمنزلة من دخل الحرم ثم دخل الكعبة وأحدث فى الكعبة حدثاً فأخرج عن الكعبة وعن الحرم فضربت عنقه الحديث (١).

وكالصحيحة المنقولة عن ابيجعفر عليه السلام حيث سئل عن أدنى ما يكون به العبد مشركاً قال: من قال للنواة حصاة وللحصاة: نواة ودان به (٢).

وصحيحة أبى الصباح الكنانى قال: قلت لأبيجعفر عليه السلام: ان عندنا قوماً يقولون: اذا شهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله (صلى الله عليه وآله) فهو مؤمن قال: فلم يضر بون الحدود وتقطع أيديهم الى أن قال: فما بال من حجد الفرائض كان كافراً الحديث (٣).

وصحيحة عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرتكب الكبيرة من الكبائر فيموت هل يخرج ذلك عن الاسلام وان عذب كان عذابه كعذاب المشركين ام له مدة وانقطاع فقال: من ارتكب كبيرة من الكبائر فزعم أنها حلال أخرجه ذلك عن الاسلام وعذب أشد العذاب وان كان معترفاً أنه أذنب ومات عليه أخرجه من الايمان ولم يخرج من الاسلام وكان عذابه أهون من عذاب الأول (٤) وحاصل ما استفاد

(١) اصول الكافي جلد ٢ صفحه ٢٧ من الطبعة الحديثة

(٢ و ٣) مصباح الفقيه للعلامة الهمداني صفحه ٥٦٦

(٤) اصول الكافي جلد ٢ صفحه ٣٣

من هذه الأخبار وغيرها أن الاسلام عبارة عن الشهادتين مع التدين بواجباته ومحرماته فن أنكر واجباً من واجباته او استحل محرماً من محرماته خرج عن الاسلام وصار كافراً وفي هذه الأخبار اطلاق يشمل العالم بالضرورى والجاهل به بل يشمل كل منكر لحكم من أحكام الدين وان لم يكن ضرورياً بل وان لم يكن اجماعياً.

ومن جملة ما استدك به على كفر مطلق من أنكر الضرورى — وان كان عن جهل — تسالم الأصحاب على كفر الجوارح والنواصب مطلقاً اى من غير فرق بين العالم منهم والجاهل مع وضوح كون أكثرهم من الجاهلين بحق مولانا امير المؤمنين عليه السلام وكذا حق أولاده عليهم السلام فعدم تفصيلهم بين العالم بحقهم والجاهل يستكشف منه عدم الفرق بين منكر الضرورى عن علم وعمد او عن جهل بحقهم عليهم السلام.

هذا ولكن يمكن أن يقال: انّ الظاهر أنّ هذه الأخبار منزلة على صورة العلم بكون شىء ضرورياً بقريئة التعبير فى بعض هذه الأخبار بالانكار والجحد المختصان بصورة العلم فانّ من المعلوم عدم استعمال الجحد فى صورة انكار الشىء جاهلاً وعلى فرض ظهور ذلك فى الاطلاق فلا بدّ من حمل على صورة العلم لاستثناء مورد الشبهة فى كلمات كثير من الأصحاب فالقدر المتيقن اذاً من هذه الأخبار هو صورة العلم بكونه ضرورياً.

وحمل شيخنا الأنصارى قده هذه الأخبار على صورة العلم والعمد وعلى صورة الجهل ايضا اذا كان الجهل عن تقصير وأما اذا كان عن قصور فلا يشمل اطلاق هذه الأخبار لدلالة بعض الأخبار على معذورية الجاهل مثل ماورد فى باب حدّ شارب الخمر من أن مولانا أمير المؤمنين عليه السلام رفع الحد عن شارب الخمر الذى اعتذر بأنّى لو أعلم أنّها حرام اجتنبتها<sup>(١)</sup>.

وماورد عن محمد بن مسلم قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل دعوانه الى جملة الاسلام فأقر به ثم شرب الخمر ثم زنا وأكل الربا ولم يتبين له شىء من الحلال والحرام أقيم عليه الحد اذا جهله قال: لا الا أن تقوم عليه بيّنة أنّه قد كان أقر بتحريمها<sup>(٢)</sup>.

وماورد عن أبى عبيدة الحذاء بسند حسن قال: قال ابو جعفر عليه السلام: لو وجدت رجلاً كان من العجم أقرّ بجملة الاسلام لم يأت به شىء من التفسير — زنا وسرق او شرب خمرًا لم



أثم عليه الحد إذا جهله إلا أن تقوم عليه بينة أنه قد أقر بذلك وعرفه (١).  
ولكن قد فرّق الشيخ الانصارى قده بين ما إذا كان الضرورى مطلوباً فيه العمل كالصلوة والزكاة والصوم وبين الضرورى الذى يكون المطلوب فيه الاعتقاد فحكم بعدم حصول الكفر بانكار الاول — اى المطلوب فيه العمل اذا كان الانكار عن قصور وعلمه بأنه يبعد أن لا يحرم على الشخص شرب الخمر (لجهله بجرمتها) و يكفر بترك التدين بجرمته.  
وأما اذا كان المطلوب فيه الاعتقاد كالاعتقاد بالمعاد والجنة والنار فالواجب عليه هو الاعتقاد دون العمل نظير الاعتقاد بالمبدأ ونبوة نبينا (صلى الله عليه وآله) فكما أن غير المعتقد بالوهية الله تعالى او بنبوة نبينا ص يكون كافراً وان كان عن جهل قصور — غاية الأمر يكون معذوراً ومن المرجحين لأمر الله — فكذا فيما نحن فيه مما يكون الاعتقاد فيه مطلوباً وهذا الوجه جمع قدس سره بين الأخبار الدالة على كفر منكر الضرورى وهذه الأخبار الدالة على معذورية الجاهل.

و يرد عليه أنه يلزم مما ذكره قده أن المجتهد اذا أفتى على خلاف الواقع يصير كافراً اذا كان اجتهاده عن تقصير في مقدّماته كالقياس ولم يقل به أحد.  
وايضاً ما الفرق بين ما اذا كان المطلوب منه العمل وبين ما اذا كان المطلوب منه الاعتقاد وما الدليل على هذا الفرق وما الدليل على الحاق ما كان المطلوب منه الاعتقاد بمنكر الألوهية والرسالة؟

فالأقوى أن انكار الضرورى اذا كان عن علم وعمد دون ما اذا كان عن جهل مطلقاً اى وان كان الجهل عن تقصير بل انكار مطلق ما كان من الدين موجب للكفر وان كان ثبوت كونه من الدين — بالاجماع بل وان لم يكن اجماعياً ولكن علم كونه من الدين.  
والمناطق في حصول الكفر بالانكار — هو رجوع انكاره الى تكذيب النبى صلى الله عليه وآله فلم يتحقق هذا المناطق في صورة الجهل وان كان عن تقصير.

وأما تسالم الأصحاب على كفر الخوارج والنواصب مطلقاً اى وان كان الخروج عليهم عليهم السلام والنصب لهم (ع) عن جهل فيمكن أن يكون لأجل الروايات المطلقة الواردة

في ذلك لا لأجل انكارهم للضرورى أما الروايات الواردة فى نجاسة النواصب .  
 فمنها رواية القلانسى قال قلت لأبى عبد الله عليه السلام ألقى الذمى فيصا فحنى  
 قال: امسحها بالتراب او الحائط قلت: فالتأصب قال: اغسلها (١).  
 ومنها مرسل الوشاعمن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام أنه كره سؤر ولد الزنا  
 واليهودى والنصرانى والمشرک وكلّ من خالف الاسلام وكان أشد ذلك عنده سؤر  
 الناصب (٢) ومنها موثقة ابن أبى يعفور عنه عليه السلام أنه قال فى حديث: وإياك أن تغتسل  
 من غسالة الحّمّام فيها تجتمع غسالة اليهودى والنصرانى والمجوسى والناصب لنا أهل البيت  
 فإنّ الله تعالى لم يخلق خلفاً أنجس من الكلب وإنّ الناصب لنا أهل البيت لأنجس منه (٣).  
 ومنها روايته الاخرى عنه عليه السلام قال: لا تغتسل من البئر التى يجتمع فيها  
 غسالة الحّمّام فإنّ فيها غسالة ولد الزنا وهولا يطهر الى سبعة آباء وفيها غسالة الناصب وهو  
 شرهما إن الله لم يخلق خلقاً شراً من الكلب وإنّ الناصب أهون على الله تعالى من الكلب  
 الحديث (٤) الى غير ذلك من الاخبار.

وأما الروايات الدالة على كفر الخوارج ونجاستهم.  
 فمنها رواية الفضل أنه دخل على ابى جعفر عليه السلام رجل محصور عظيم البطن  
 فجلس معه على سريره فحيّاه ورحب به فلما قام قال: هذا من الخوارج كما هو قلت: مشرك  
 فقال: مشرك والله مشرك (٥).

ومنها ما رسل عن النبىّ صلّى الله عليه وآله وسلم أنه قال فى وصفهم: أنهم يرقون  
 من الدين كما يبرق السهم من الرمية (٦) ولعلّ الوجه فى كفر الخوارج والنواصب على  
 الاطلاق كما يستفاد من هذه الاخبار بضميمة فتوى الأصحاب أنّ مودة ذوى القرنى التى  
 قد أمر الله بها صارت من حيث الوضوح بمثابة الاقرار بالألوهية والرسالة فكما أنّ انكارهما

(١) جامع الأحاديث الباب ١٣ من أبواب النجاسات الحديث ٣

(٢) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب الاسعار الحديث ٤

(٣ و ٤) جامع الأحاديث الباب ١٥ من أبواب المياه الحديث ١٢ - ١١

(٥) الجواهر جلد ٦ صفحه ٥٠

(٦) سفينة البحار جلد ١ صفحه ٣٨٣

موجب للكفر وان كان عن قصور — وكان معذوراً لا يعذبه الله على هذا الإنكار في الآخرة لأنه من المستضعفين — فكذا مودة ذوى القربى فان انكارها يمكن أن يكون كانكار الألوهية والرسالة وهذا البيان ظهر لك الوجه في كفر الخوارج والنواصب على الإطلاق.

وأما الغلاة فقد حكم في الشرائع بكفرهم لأنهم ينكرون الضرورى من الدين» ولكن اذا كان المراد منهم من قال: بأن مولانا أمير المؤمنين عليه السلام هو الله تعالى فهو منكر للألوهية لا للضرورى من الدين وأما اذا كان المراد منهم من قال: ان الله تعالى غير أمير المؤمنين ولكنه قد حل فيه او حلّ في أحد من الأئمة فانه يصير من المنكرين للضرورى لأن من ضروريات الدين أن الله تعالى لا يحل في شئ من الأشياء وكذا يكون من الغلو الموجب للكفر أن يثبت للأئمة عليهم السلام الصفات المختصة بالله تعالى مثل أن يدعى أنهم خالقون او هم الرازقون للخلق او هم المميتون للخلق او هم المحيون لهم وهذا اذا ادعى أنهم مستقلون بهذه الأمور وأن الله تعالى قد فرغ من جميع ذلك .

وأما اذا ادعى أن هذه الأمور تصدر منهم باذن الله تعالى وأن الله قد مكهم وأمرهم بها يفعلون ما يشاء الله فلا يوجب الكفر وغاية ما يترتب على هذه الدعوى هو الكذب ان لم نقل باستفادة ذلك من بعض الأخبار.

ومن الطوائف التي قد حكم بعض بكفرهم المجسمة ويمكن أن يوجه كفرهم بأنهم منكرون للضرورى من ضروريات الدين وهو أن الله تعالى بسيط غير محتاج الى التركيب والتركيب يستلزم التعدد ومع أنه قديم يلزم تعدد القدماء والقول به موجب للشرك وايضا الجسم محتاج الى الحيز والمحتاج ممكن مضافاً الى دلالة ظاهر بعض الأخبار على كفرهم.

كرواية ياسر الخادم عن الرضا عليه السلام قال: من شبه الله بخلقه فهو مشرك ومن نسب اليه ما نهى عنه فهو كافر<sup>(١)</sup> ورواية الحسين بن خالد عنه عليه السلام قال: من قال بالتشبيه والجبر فهو كافر مشرك<sup>(٢)</sup>.

ورواية داود بن القاسم عنه عليه السلام قال من شبه الله بخلقه فهو مشرك ومن وصفه بالمكان فهو كافر<sup>(٣)</sup>. ورواية أبي الصلت الهروى عنه عليه السلام قال: من وصف

(١) و (٢) الوسائل الباب ١٠ من أبواب حد المرتد الحديث ٥ — ٥

(٣) الوسائل الباب ١٠ من أبواب حد المرتد الحديث ١٦

الله بوجهه كالوجه فقد كفر<sup>(١)</sup>.

ولكن يمكن أن يقال: إن الحكم بكفرهم أننا هوفي صورة التفاتهم بالملازمة واقرارهم بالتركيب والتعدّد وأما اذا كان بدون التوجّه الى أنّ قولهم بجسميته تعالى مستلزم للتركيب والتعدّد والا حتياج - كعدم توجّه أكثر العوام فلا يوجب - صرف القول بذلك - الكفر مع أنّ ظاهر بعض الآيات هو الجسميّة كقوله تعالى: الرحمن على العرش استوى<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى: وجاء ربك والملك صفاً صفاً<sup>(٣)</sup> وغيرهما فالتمسك بظاهر الآيات مع عدم ملاحظته تأويلها ليس بكفراذالم يلتزم بلوازم الجسمية ولم يلتفت اليها وأما الروايات فلعلّ المراد بالكفر فيها هو الكفر الأخرى كما يأتي نظيره في بحث كفر العامة واسلامهم كيف لا والحال أنّ كثيراً من العامة قائلون بجسميته تعالى بل كثير من عوام الخاصة يزعمون أنه تعالى جسم لا كالأجسام ونور لا كالألوان والالتزام بكفر جميعهم كما ترى.

ومن الطوائف التي قد حكم الشيخ قده - على ما حكى عنه - بكفرهم المجبرة ودليله ظاهراً هو الرواية المتقدمة أنفاً عن الرضا عليه سلام قال: من قال بالتشبيه والجبر فهو كافر مشرك والبحث في هذه الطائفة نظير الطائفة السابقة فانه يقال في هذا المورد ايضاً أنّ القول بالجبر ان استلزم الانكار لضروري من ضروريات الدين كانكار العذاب وانكار بعث الرسل وانزال الكتب فان هذه الأمور لازمة للقول بالجبر فهو موجب للكفر في صورة التزامه بهذه الأمور واقارارها بها والأقلا والظاهر أنّ المراد بالكفر في الرواية هو الكفر الأخرى كما مرّ نظيره.

وهكذا الكلام في المفوضة سواء أكان المراد منهم من زعم أنّ الله تعالى قد فوض أمور الخلق من الاحياء و الامامة والخلق والرزق الى محمد وآله صلوات الله عليهم أجمعين ام كان المراد منهم من زعم أنّ الله قد فوض جميع الأمور الى العباد وليس له تعالى دخل ولا تصرف في اى أمر من أمورهم من الرزق والمرض والصحة والفقير والغنى وغير ذلك فادعى أنّ ذلك كلّ مفوض اليهم فان هذا القول ايضاً اذا استلزم انكار الضرورى من نسبة العجز أو

(١) الوسائل الباب ١٠ من أبواب حد المرتد الحديث ٣

(٢) سورة طه الآية ٥

(٣) سورة العنكبوت الآية ١٢

نسبة الفراغ اليه من جميع الأشغال مع أنه تعالى قال: كلّ يوم هو في شأن<sup>(١)</sup> (اي شغل) — فهو موجب للكفرو أما اذا كان غير ملتفت الى لوازم كلامه كما هو الشأن في غالب من قال بهذه الأقوال الفاسدة فلا يستلزم كلامه الكفر.

وأما المخالفون غير الناصبين للائمة الهداة عليهم السلام والصلاة فقد نسب الى السيد المرتضى قدّه الحكم بكفرهم ونجاستهم بل نسب في الحدائق هذا القول الى الشهرة بين القدماء ونقل عن الشيخ الجليل ابن النوبخت أنه قال: دافعوا النص كفرة عند جمهور أصحابنا ومن الأصحاب من يفسقهم انتهى وقوى هذا القول في الحدائق واستدلّ على كفرهم بروايات كثيرة.

منها ما عن الكافي مسندا عن الباقر عليه السلام قال: انّ الله عزّوجلّ نصب عليّاً عليه السلام معلماً بينه وبين خلقه فن عرفه كان مؤمناً ومن أنكره كان كافراً ومن جهله كان ضالاً<sup>(٢)</sup> ومنها رواية ايحزمة قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: انّ عليّاً عليه السلام باب فتحه الله من دخله كان مؤمناً ومن خرج منه كان كافراً<sup>(٣)</sup>.

ومنها ما عن ابى ابراهيم عليه السلام قال: انّ عليّاً عليه السلام باب من أبواب الجنة فن دخل بابه كان مؤمناً ومن خرج من بابه كان كافراً ومن لم يدخل فيه ولم يخرج عنه كان في الطبقة الذين لله عزّوجلّ فيهم المشية<sup>(٤)</sup>.

ومنها حسنة الفضيل بن يسار عن ابي جعفر عليه السلام قال: انّ الله عزّوجلّ نصب عليّاً عليه السلام معلماً بينه وبين خلقه فن عرفه كان مؤمناً ومن أنكره كان كافراً ومن جهله كان ضالاً ومن نصب معه شيئاً كان مشركاً ومن جاء بولايته دخل الجنة ومن جاء بعداوته دخل النار<sup>(٥)</sup>.

ومنها رواية ابى سلمة عن ابي عبد الله عليه السلام قال: من عرفنا كان مؤمناً ومن

(١) سورة الرحمن الآية ٢٩

(٢ و ٣) الوسائل الباب ١٠ من أبواب حدّ المرتد الحديث ٤٨ — ٤٩

(٤) اصول الكافي جلد ٢ صفحه ٣٨٩

(٥) اصول الكافي جلد ٢ صفحه ٣٨٨ و جلد ١ صفحه ١٨٧

أنكرنا كان كافراً ومن لم يعرفنا ولم ينكرنا كان ضالاً (١) الى غير ذلك من الأخبار. واستدل صاحب الحدائق على نجاستهم بأنهم بمقتضى بعض الأخبار من النواصب فتشملهم الروايات الدالة على كفر الناصب وأنه أنجس من الكلب وهو رواية. عبدالله بن سنان قال: سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول: ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت لأنك لا تجداً حداً يقول: انى أبغض محمداً وآل محمد صلى الله عليهم ولكن الناصب من نصب لكم وهو يعلم أنكم تتولونوا تبرأون من اعدائنا (٢) ورواية محمد بن على بن عيسى قال: كتبت اليه يعنى على بن محمد عليه عليها السلام أساله عن الناصب هل احتاج فى امتحانه الى أكثر من تقديمه الجبت و الطاغوت واعتقاد امامتها فرجع الجواب من كان على هذا فهو ناصب (٣).

ولكن لا يحضرنى الآن من كلام القدماء شئ وأما ما نسبته الى السيد قدسه — فع أنه محتمل أن يكون مراده مانذكره فى كلام غيره وفى الأخبار — فهو ضعيف مخالف للأخبار الآتية وأما ما نقل عن ابن نوبخت فالظاهر أن مراده من الكفر الكفر الأخرى وان حكى عن العلامة أنه قال فى شرح كلامه فى علة كفرهم: ان النص (اى النص على امامة أمير المؤمنين عليه السلام) معلوم بالتواتر من دين محمد صلى الله وآله فيكون ضرورياً اى معلوماً من دينه فجا حده كافر كوجوب الصلوة انتهى فيحتمل أن يكون المراد كفر خصوص الطبقة الأولى من المسلمين الذين سمعوا النص من النبى صلى الله عليه وآله ثم أنكروه كما ذكره فى الجواهر ومن المعلوم أن النص لا يعلمه الأبعض علمائهم.

وأما العوام منهم ان لم يعلموا بوجود النص على امامته عليه السلام فلم يكن انكارهم من الضرورى مع أنه يمكن أن يقال — كما احتمله الشيخ الأعظم فى طهارته — أن انكار هذا الضرورى ليس كانكار سائر الضروريات موجباً للكفر لكثرة احتياج الشيعة الى معاشره أبناء العامة ولذا قد رخصوا عليهم السلام فى معاشرتهم كما يستفاد من الروايات الآتية. او يقال: أنهم وان كانوا محكومين بالنجاسة الا أن الشارع قد عفى عن هذه النجاسة

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس الحديث ٣

(٢) اصول الكافي جلد ٢ صفحه ٣٨٨ و جلد ١ صفحه ١٨٧.

(٣) الوسائل الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس الحديث ١٤

للعسر والخرج الشديد على الشيعة لو حكم الشارع باجتناهم.  
وأما الروايات الدالة بظاها على نجاستهم فتعارضها روايات كثيرة دالة على  
اسلامهم وجريان احكام الاسلام عليهم

فنها مرواه في الكافي عن سفيان بن السمط قال: سأل رجل أباعبد الله عليه  
السلام عن الاسلام والايمان ما الفرق بينهما؟ فلم يجبه ثم سأله فلم يجبه ثم التقيافى الطريق  
وقد أذف من الرجل الرحيل فقال له ابوعبد الله عليه السلام كأنه قد أذف منك رحيل  
فقال: نعم فقال: فالفنى في البيت فلقبه فسأله عن الاسلام والايمان ما الفرق بينهما فقال:  
الاسلام هو الظاهر الذى عليه الناس شهادة أن لا اله الا الله وحده لاشريك له وأن محمداً عبده  
ورسوله. واقام الصلاة وابتاء الزكوة وحج البيت وصيام شهر رمضان فهذا الاسلام وقال:  
الايمان معرفة هذا الأمرع هذا فان أقربها ولم يعرف هذا الأمركان مسلماً و كان ضالاً (١)  
ومنها موثقة سماعة أنه قال لأبعبد الله عليه السلام: أخبر في عن الاسلام والايمان أهما  
مختلفان فقال: انّ الايمان يشارك الاسلام والايمان لا يشارك الايمان فقلت: فصهمالى  
فقال: الاسلام شهادة أن لا اله الا الله والتصديق برسول الله ص به حقنت الدماء وعليه  
جرت المناكح والمواديث وعلى ظاهره جماعة الناس والايمان الهدى ومايثبت في القلوب من  
صفة الاسلام وما ظهر من العمل الخبر (٢).

ومنها صحيحة حمران بن أعين عن الباقر عليه السلام قال: سمعته يقول: الايمان ما  
استقرّ في القلب وأفضى به الى الله تعالى وصدقه العمل بالطاعة لله والتسليم لأمره والاسلام  
ماظهر من قول او فعل وهو الذى عليه جماعة الناس من الفرق كلّها وبه حقنت الدماء وعليه  
جرت المواديث وجاز النكاح واجتمعوا على الصلاة والزكاة والصوم والحج فخرجوا بذلك  
من الكفر وأضيفوا الى الايمان الحديث (٣)

الى غير ذلك من الأخبار الكثيرة الدالة على بيان الفرق بين الاسلام والايمان وأنّ  
المخالف مسلم لكنّه ليس بمؤمن ويدلّ على اجراء أحكام الاسلام على المخالف الأخبار  
الكثيرة المتظافرة (٤) الدالة على حلية اللحوم والشحوم والجلود المأخوذة من أسواق المسلمين

(١ و ٢ و ٣) اصول الكافي جلد ٢ صفحه ٢٤ و صفحه ٢٥ و صفحه ٢٦

(٤) الوسائل الباب ٥٠ من أبواب النجاسات

مع أنّ من المعلوم أنّ أكثر الأسواق في زمان صدور الروايات كانت قائمة بأبناء العامة بل لم يكن للخاصة سوق معلوم كما هو واضح.

وأما الأخبار المتقدمة الدالة بظاها على كفرهم فيمكن حملها — بقرينة هذه الروايات على الكفر الباطني والأخروي وعليه يحمل ما نقل عن بعض القدماء كابن النوبخت من الحكم بكفرهم كما تقدم.

وأما الجواب عن الروايتين الداليتين على أنّهم من النواصب فبأن يقال: أنّ من المحتمل أن يكون المراد أنّ تقديم الجبّ والطاغوت على مولانا أمير المؤمنين صلوات الله عليه وكذا نصب الشيعة لكونهم موالين للأئمة عليهم السلام مرتبة ضعيفة من النصب لهم عليهم السلام فيكون حكمهم حكم النواصب المعلنين بسبهم وعداوتهم عليهم السلام — بحسب العقاب الأخروي لأنهم بحكمهم في جميع الأحكام حتى النجاسة بقرينة هذه الأخبار الدالة على اثبات أحكام الإسلام عليهم.

وأما قوله عليه السلام: لأنك لا تجد أحداً يقول: اني أبغض محمداً وآل محمد ص فهو بظاها خلاف الواقع لكثرة المبغضين لهم والسائين لهم والمستحلين لقتالهم عليهم السلام فلا بدّ من تأويله اورد علمه الى أهله.

### (فصل:)

في أحكام النجاسات وهي أمور.

الأول هل يكون المتنجس منجساً اذا لاقى الطاهر له مع الرطوبة السارية أولاً؟ — المشهور بل ادعى كثير من الأعلام الاجماع على تنجيس المتنجس في الجملة.

نعم يظهر من ابن ادريس في السرائر انكار سراية النجاسة فيما عدا الملاقى الأول وأنكر المحدث الفيض القاساني على ما حكى عن مفاتيحه — انكار السراية مطلقاً اي حتى بالنسبة الى الملاقى الأول استناداً الى روايات سنذكرها ونذكر الجواب عنها.

واستدل على السراية أولاً بالاجماع من جميع العلماء في جميع الأعصار على تنجيس المتنجس ومخالفة ابن ادريس غير قاذحة بعد معلومية نسبه والفيض من المتأخرين مع أنّ له فتاوى شاذة كطهارة الخمر وحلية الغناء.

وثانياً بالأخبار وهي كثيرة فمنها الروايات الدالة على نجاسة الاناء اذا أدخل يده فيه



وكانت قدرة (١) ومنها موثقة عمّار قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يجد في انائه فأرة وقد توضعاً من ذلك الاناء مراراً او اغتسل او غسل ثيابه وقد كانت الفارة متسلخة؟ فقال: ان كان رآها في الاناء قبل أن يغتسل او يتوضأ او يغسل ثيابه ثم فعل ذلك بعد ما رآها في الاناء فعليه أن يغسل ثيابه ويغسل كلّ ما أصابه ذلك الماء ويعيد الوضوء والصلاة الحديث (٢).

وهذه الموثقة دالة على سرية النجاسة الى الملاقى الثاني لأن الملاقى الأول الماء الذي لاقته الفأرة فتنجس بها والملاقى الثاني بدنه وثيابه وغيرهما التي لاقت الماء فتنجست به وقد أمر عليه السلام بغسلها وغسل كلّ ما أصابه ذلك الماء.

ومنها رواية المعلّى بن خنيس عنه عليه السلام في الخنزير يخرج من الماء فيمرّ على الطريق يسيل منه الماء أمرّ عليه حافياً قال ع: أليس ورائه شيئاً جافّ قلت: بلى قال: فلا بأس أنّ الأرض يطهر بعضها بعضاً (٣).

تدل هذه الرواية على تنجس الرجل الملاقيه للأرض التي مشى عليها الخنزير الذي سال منه الماء وأنّ الأرض الجافة تطهرها ومن المعلوم أنّ الرجل الملاقيه الثانية بل الثالثة بالنسبة الى الخنزير فإنّ الملاقى الأول للخنزير هو الماء والملاقى الثاني هو الأرض فتصير الرجل هي الملاقيه الثالثة.

ومنها الروايات الدالة على وجوب تطهير الاناء اذا شرب الكلب منه الماء (٤).

ومنها صحيحة العيص قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل بال في موضع ليس فيه ماء فمسح ذكره بمجر وقد عرق ذكره وفخذاه قال: يغسل ذكره وفخذه وسألته عمّن مسح ذكره بيده ثم عرقت يده فأصاب ثوبه يغسل ثوبه قال: لا (٥).

وصدر هذه الرواية يدلّ على سرية النجاسات الى ثلاث وسائط لأنّ الذكر هو الملاقى الأول للبول والعرق هو الملاقى الثاني الذي لاقي الذكر والملاقى الثالث هو الفخذ ان

(١) جامع الأحاديث الباب ٨ من أبواب المياه

(٢ و ٣) جامع الأحاديث الباب ١٢ من أبواب المياه الحديث ٤ و الباب ٣٦ من أبواب النجاسات الحديث ٥

(٤) جامع الأحاديث الباب ١٩ من أبواب النجاسات

(٥) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب النجاسات الحديث ١ و الباب ٦ الحديث ٢

الذان لاقيا العرق وقد أمر عليه السلام بغسل الجميع ولكن ذيلها يتأني صدرها اذا كان المراد من السؤال أنّ الموضع الذي أصاب البول هو الذي أصاب الثوب فيدلّ على عدم السراية مع أنّ الصدر دلّ على السراية فيحصل التنافي بين الصدر والذيل.

مضافاً الى أنّ بعض الفقهاء استدلّ بذيلها على عدم تنجيس المتنجس ولكن يحتمل أن يكون المراد بالسؤال أنّه مسح البول ببعض يده ثم مسح ثوبه ببعضها الآخر يشك معه أنّ موضع النجس من يده هل أصاب ثوبه ام لا فاجاب ع بأنّه لا يغسل ثوبه لأنّه لا يدري أنّ الموضع الذي أصاب الثوب هو الموضع الذي أصابه البول هذه هي الروايات التي تدلّ على تنجيس المتنجس لملاقية.

وأما الروايات الدالة — بظاها — على عدم تنجيس المتنجس فكثيرة ايضاً. منها موثقة حنان بن سدير قال: سمعت رجلاً يسأل ابا عبد الله عليه السلام فقال: أتى رجايلت فلا أقدر على الماء ويشتدّ ذلك عليّ فقال: اذبلت فامسح وتمسحت ذكرك بريقت فان وجدت شيئاً فقل: هذا من ذاك (١).

فانه يستفاد منها أنّ البلل الخارج بعد البول مع عدم الاستنجاء منه بحكم الريق اي هو ظاهر مع أنّه أصاب موضع البول الذي لم يغسله.

ولكن يحتمل أن يكون مراد السائل من قوله: يشتدّ ذلك عليّ — أتى بواسطة عدم وجدان الماء وخروج البلل الملاق لموضع البول أفع في الشدة والضيق لأجل تنجس جسدي وسراويلي فأجاب عليه السلام بأنّه يمكن لك دفع الشدة بالقاء الشك عليك بأن تمسح ذكرك — اي غير الموضع البول منك — بالريق فان وجدت بعد ذلك شيئاً من الرطوبة فقل: هذا رطوبة الريق لا الرطوبة الخارجة من مخرج البول فكأنّه عليه السلام علّمه بعض الحيل الشرعية.

ومنها صحيحة حكم بن حكيم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أبول فلا أصيب الماء وقد أصاب يدي شيى من القدر فأمسحه بالحائط او التراب ثم تعرق يدي فأمسح وجهي أو بعض جسدي او يصيب ثوبي فقال: لا بأس به (٢).

(١) جامع الأحاديث الباب ٣٤ من أبواب النجاسات الحديث ٢

(٢) لم اظفر بها مظانها نعم أوردها الهمداني في مصباحه صفح ٥٨١

بناء على أن المراد أن خصوص موضع البول أصاب الوجه او بعض الجسد او الثوب.

ولكن يمكن أن يكون مراده أن هذه اليد التي أصاب ببعضها البول — أصابت الوجه ولكن لأعلم أن الموضع المتنجس أصاب الوجه اوالموضع الطاهر منها أصاب وجهي فأجاب (ع) بأنه لا بأس به يعني أنك حيث لا تعلم بأن خصوص الموضع المتنجس قد أصاب وجهك فلا تعتن بذلك

ومنها رواية سماعة او موثقة قال: قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام: أتى أبول فأتمسح بالأحجار فيجئى متى البلل ما يفسد سراويل قال: لا بأس به (١). وهذه الرواية يمكن أن يكون نفى البأس فيها لأجل عدم تنجيس المتنجس فتصير دليلا لما نحن فيه.

ومحتمل أن يكون لأجل كفاية المسح بالأحجار في رفع قذارة البول فتكون الرواية موافقة لقول العامة وحيث أنه لا دليل على تعيين أحد الاحتمالين فلا يمكن الاستدلال بها مع أنها ضعيفة السند.

ومنها رواية حفص الأعور قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الدنّ يكون فيه الخمر ثم يجفف فيجعل (يجعل خ ل) فيه الخلّ قال: نعم (٢). فإنه يستفاد منها أن الدن مع أنه لاقى الخمر وتنجس لا ينتجس الخلّ الذى يصبّ فيه والآكان عليه أن يامر بغسله ولكن تعارض هذه الرواية روايات أخر.

مثل رواية عمّار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الدنّ يكون فيه الخمر هل يصلح أن يكون فيه الخلّ او ماء كامخ اوزيتون قال: اذا غسل فلا بأس وعن الابريق وغيره يكون فيه خمر يصلح أن يكون فيه ماء قال: اذا غسل فلا بأس الحديث (٣).

ورواية على بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: سألته عن الشراب فى اناء يشرب فيه الخمر قد حا عيدان او باطية قال: اذا غسله فلا بأس وسألته عن دنّ الخمر أيجعل

(١) جامع الاحاديث الباب ١٦ من أبواب التخلّى الحديث ٦

(٢) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب النجاسات الحديث ١٢

(٣) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب النجاسات الحديث ٩

فيه الخلل والزيتون او شبهه قال: اذا غسل فلا بأس<sup>(١)</sup>. الى غير ذلك من الأخبار فلذا حمل الشيخ قده رواية حفص الأعور على ما اذا غسل ثلاثاً، و منها اى من الروايات الدالة —

بظاها على عدم تنجيس المتنجس رواية على بن جعفر عنه عليه السلام قال: سألته عن الكنيف يصب فيه الماء فينتضح على الثياب ماحاله قال: اذا كان جافاً فلا بأس<sup>(٢)</sup>. بناء على أن المراد أن الكنيف مع كونه نجساً — اذا انتضح الماء منه على الثياب لا تنتجس لعدم تنجيس المتنجس وأما اذا كان رطباً فلا يكون كذلك لوجود أجزاء النجاسة فيه فيكون من انتضاح النجس حينئذ دون المتنجس.

ولكن يحتمل أن يكون المراد أن الموضوع ان كان جافاً باسراق الشمس عليه فلا بأس لأنه قد طهرته الشمس وكيف كان فلا يمكن الحكم بظواهر هذه الروايات مع هذه الاحتمالات فيها مع ما في أكثرها من الضعف واعراض المشهور عنها فلا تكافئ تلك الأخبار الصحيحة والمعتبرة المعمول بها فالأقوى ما عليه المشهور من أن المتنجس منجس.

### الثاني:

من أحكام النجاسات أنه يحرم على المكلف تنجيس المساجد واستدل لتحريم تنجيس المساجد بأمر الاوّل الاجماع الثاني قوله تعالى: **إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ**<sup>(٣)</sup> بدعوى عدم الفصل بين نجاسة المشرك وسائر النجاسات ودعوى عدم الفصل بين المسجد الحرام وسائر المساجد.

ولكن يمكن أن يناقش في دلالة الآية بأنه لم يثبت كون النجس في الآية بمعنى النجس الشرعى اذ يحتمل أن يكون بمعنى القذارة ولم يثبت شرعاً عدم جواز ادخال كل قدر في المسجد.

واستدل ايضا بقوله تعالى: **وَطَهَّرَ بَيْتَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ**<sup>(٤)</sup> مع تميمه بعدم

(١) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب النجاسات الحديث ١٠

(٢) جامع الأحاديث الباب ٣٧ من أبواب النجاسات الحديث ١٠

(٣) سورة التوبة الآية ٢٨

(٤) سورة الحج الآية ٢٦

الفصل بين المسجد الحرام وغيره ولكن يرد على هذا الاستدلال أنّ الأمر على فرض دلالة على الوجوب لا يدلّ الآ على وجوب تطهير المسجد بعد تنجسه فلا يدلّ على حرمة تنجيس المسجد كما لا يخفى فتأمل.

الثالث — الرواية المروية من طرق العامة عن النبيّ صلّى الله عليه وآله قال: جتّبوا مساجد كم النجاسة<sup>(١)</sup> بعد انجبار ضعفها بعمل الأصحاب بها. ويمكن أن يناقش في دلالتها مع الغضّ عما في سندها — بأنّه يحتمل أن يكون المراد بالمساجد مواضع السجدة كما في قوله تعالى: إِنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا<sup>(٢)</sup>.

الآ أنّ يجاب عن هذه المناقشة بأنّ الظاهر من المساجد هي المساجد المعروفة لامواضع السجدة لوقوع نظائرها في الأخبار كقوله عليه السلام: جتّبوا مساجدكم الأطفال والمجانين ونحو ذلك .

واستدلّ ايضا على عدم جواز تنجيس المساجد بموثقة الحلبي قال: نزلنا في مكان بيننا وبين المسجد زقاق قدر فدخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال: أين نزلتم فقلت: في دار فلان فقال: إنّ بينكم وبين المسجد زقاقاً قدرأ او قلناله: إنّ بيننا وبين المسجد زقاقاً قدرأ فقال: لا بأس أنّ الأرض يطهر بعضها بعضاً<sup>(٣)</sup> وبروايته الأخرى عنه عليه السلام قال: قلت له: إنّ طريقى الى المسجد في زقاق ييال فيه فرت ما مررت فيه وليس علىّ حذاء فيلصق برجلتى من نداوته فقال: أليس تمشى بعد ذلك في أرض يا بسة قلت: بلى قال: فلا بأس أنّ الأرض يطهر بعضها بعضاً قلت: فأطأ على الروث الرطب فقال: لا بأس أنا والله ربما وطئت عليه ثم أصلى ولا أغسل<sup>(٤)</sup>.

ويرد على الاستشهاد بهذه الرواية أنّه يمكن أن يكون مورد نظر السائل أنّ النجاسة مانعة للصلاة فأجاب عليه السلام بأنّ الأرض يطهر بعضها بعضاً خصوصاً بقربته

(١) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب احكام المساجد من كتاب الصلاة الحديث ٢

(٢) سورة الجن الآية ١٨

(٣) جامع الأحاديث الباب ٣٦ من أبواب النجاسات الحديث ١

(٤) جامع الأحاديث الباب ٣٦ من أبواب النجاسات الحديث ٢

ذيله من قوله ع : ثم أصلى ولا أغسل.

وربما يستدل بهذه الأدلة على عدم جواز ادخال مطلق النجاسات في المسجد وان كانت غير متعدية.

ولكن يرد عليه — مضافاً الى الحدثة في أصل دلالتها على حرمة ادخال مطلق النجاسات والمتعدية ايضاً — أن ما استفاد من بعض الأخبار من جواز اجتيار الجنب والحائض ودخول الأطفال — على كراهية — ودخول صاحب القروح والجروح — في المساجد مع العلم غالباً او دائماً بنجاستهم وحضور صاحب القروح والجروح ومن به الدم القليل لصلاة الجماعة — مناف لذلك كله وللاخذ باطلاق الأدلة المتقدمة ويعلم أن الاطلاق ليس على حاله بل المراد حرمة تلوين المسجد بالنجاسة الذي لا يتحقق الا با دخال النجاسة الرطبة فيه فلا بأس بادخال اليابسة نعم اذا استلزم ادخالها هتكاً للمسجد يحرم ح ادخالها فيه لأجل الهتك لا لأجل حرمة مطلق ادخال النجاسه فيه.

ثم انه كما يحرم تنجيس المساجد كذلك يجب ازالة النجاسة عنها اجماعاً ومستند ذلك — بعد الاجماع — هي الأدلة المتقدمة — أغى قوله تعالى: فلا يقربوا المسجد الحرام وقوله تعالى: وطهر بيتي الخ وقوله صلى الله عليه وآله: جنبوا مساجد كم النجاسة — بل دلالة بعض تلك الأدلة على وجوب التطهير أوضح من دلالتها على حرمة تنجيس المساجد بل يستفاد من بعضها أولاً وبالذات وجوب التطهير كقوله تعالى: وطهر بيتي وقوله ص جنبوا مساجد كم النجاسة ودلالة هذين على حرمة التنجيس على نحو الاستلزام.

ثم انه ألحق بالمساجد في حرمة تنجيسها ووجوب تطهيرها عن النجاسات المشاهد المشرفة والضرائح الشريفة وكذا المصحف الشريف وكتب الأحاديث بل يمكن الحاق كل ما يكون تنجيسه هتكاً لحرمة الاسلام كالكتب الفقهية والرسائل العملية والأمكنة المعدة للعبادة كمزار العلماء والصلحاء وأولاد الأئمة الأطهار صلوات الله عليهم مابقي الليل والنهار. وأما اذا لم يستلزم التنجيس للهتك بأن صار جلد الكتب متنجساً بالنجاسة غير العينية وكذا سائر المذكورات فلا يجب تطهيرها.

ثم ان ازالة النجاسة عن المساجد فورية فلا يجوز تأخيرها والمبادرة بالصلاة في سعة وقتها فان صلى قبل ازالة قيل ببطلان الصلاة لأن الأمر بالشئ يقتضى النهى عن ضده

الخاص.

ولكن حيث اخترنا في الأصول عدم كون الأمر بالشيئ مقتضياً للنهي عن ضده الخاص — فلانحكم ببطلان الصلاة من هذه الجهة نعم يمكن الحكم ببطلانها من جهة عدم الأمر بها مع ورود الأمر بالازالة لعدم امكان صدور الأمر بالضدين في وقت واحد والمفروض أنّ مشروعية العبادة تحتاج الى ورود الأمر من الشارع.

ولكن يمكن تصوير وجود الأمر على نحو الترتب بأن يقال: إنّ الصلاة والازالة كل واحدة قد تعلق الأمرها بالأصالة ولكن يمنع الأمر الصلّاتي الامر بالازاله فاذا خالفه فالأمر بالصلوة يصير فعلياً مع أنه يمكن أن يقال: أنا لانتاج الى وجود الأمر بالصلاة فإنّ المصلحة الذاتية الكائنة فيها تصيرها راجحة بحيث يمكن تحقّق نية التقرب بها.

### (الثالث:)

من أحكام النجاسات أنّه تجب على المصلّي ازالة النجاسة عن بدنه ولباسه فان صلّى مع النجاسة عامداً مختاراً بطلت صلاته وان صلّى جاهلاً بالنجاسة صحّت وان صلّى ناسياً لها بطلت ايضاً وتدل على الفروع الثلاثة — أعنى بطلان صلاته باتيانها مع النجاسة تعمداً اونسياً وصحة اتيانها مع النجاسة جهلاً روايات كثيرة.

منها رواية عبد الله بن سنان قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل أصاب ثوبه جنابة اودم قال: ان كان علم أنّه أصاب ثوبه جنابة اودم قبل أن يصلّي ثم صلّى فيه ولم يغسله فعليه أن يعيد ما صلّى وان كان لم يعلم به فليس عليه اعادة<sup>(١)</sup>.

ومنها رواية الحسن بن زياد قال: سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الرجل يبول فيصيب بعض فخذه وركبته قدر نكتة من بوله فيصلّي ثم يذكر بعد ذلك أنه لم يغسله قال: يغسله ويعيد صلوته<sup>(٢)</sup>.

ومنها رواية ابن مسكان قال: بعثت بمسألة الى ابي عبد الله عليه السلام مع ابراهيم بن ميمون قلت سله (تسألّه خ ل) عن الرجل يبول فيصيب فخذه قدر نكتة من بوله فيصلّي ويذكر بعد ذلك أنّه لم يغسلها قال: يغسلها ويعيد صلاته الصلاة<sup>(٣)</sup> الى غير ذلك من

(١) الوسائل الباب ٤٠ من أبواب النجاسات الحديث ٣

(٢) (٣ و ٢) جامع الأحاديث الباب ٢٣ من أبواب النجاسات الحديث ٢-٣ و الباب ٢٨ من أبواب النجاسات - ٢٨

الأخبار وسنتكلم في هذه المسألة تفصيلاً.

### فصل في النجاسات المعفوة عنها في الصلاة

وهي أمور الأول، دم القروح الثاني دم الجروح وهل يكون العفو منها على الإطلاق او بشرط أن يكون في تطهيرها المشقة او بشرط السيلان مع ذلك؟ - قد اعتبر كثير من القدماء والمتأخرين - بل قيل: أنه مختار الأكثر وجود القيدين بل قيل: أن الاستفادة من الأخبار ذلك ولكن قال بعضهم بأنه لا يشترط شيئ من القيدين بل يكون الدم معفو مادام القروح او الجروح باقية فلنذكر بعض الأخبار حتى يتضح القول الصواب.

فمنها صحيحة ليث المرادي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يكون به الدماميل والقروح فجلبه وثيابه مملوءة دماً وقيحاً (وثيابه بمنزلة جلده خ ل) فقال: يصلى في صلاته ولا يغسلها ولا شيء عليه (١).

ومنها موثقة سماعة عنه عليه السلام قال اذا كان بالرجل جرح سائل فأصاب ثوبه من دمه فلا يغسله حتى يبرأ وينقطع الدم (٢).

ومنها رواية ابى بصير قال: دخلت على ابى جعفر عليه السلام وهو يصلى فقال لى قائدى: ان فى ثوبه دما فلما انصرف قلت له: ان قائدى أخبرنى أن ثوبك دماً فقال لى: ان بى دماميل ولست أغسل ثوبى حتى تبرء (٣). وهذه الرواية كالصریحة بأن غاية وجوب غسل الدم حصول البرء.

ومثله رواية سماعة بن مهران التى قبل هذه الرواية والمراد بانقطاع الدم فى رواية سماعة هو حصول البرء و ليس المراد بحصول البرء هو انقطاع الدم وان لم يبرأ الجرح فإنه خلاف الظاهر فيستفاد من الروایتين العفو عن هذا الدم مادام القرح والجرح باقيين وبعد حصول البرء يجب تطهير الدم ولم يقيّد فى الروایتين بحصول المشقة فى تطهيره بل هما مطلقتان. نعم يظهر من موثقة سماعة اعتبار السيلان حيث قال: اذا كان بالرجل جرح سائل.

ومثله رواية محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: سألته عن الرجل تخرج

(١) الوسائل الباب ٤٠ من أبواب النجاسات الحديث ٣

(٢ و ٣) جامع الأحاديث الباب ٢٨ من أبواب النجاسات الحديث ١٨ - ٢٠



به القروح فلا تزال تدمى كيف يصلى فقال: يصلى وان كانت الدماء تسيل (١).  
حيث يستفاد منها أنّ مفروض السؤال هو دوام الادماء فيستكشف من الروايتين  
أنّ العفو مشروط بالسيلان هذا.

ولكن رواية محمد بن مسلم دلالتها على عدم اعتبار السيلان أظهر لأنه عليه السلام  
قال في جوابه: يصلى وان كانت الدماء تسيل حيث يظهر منه أنه فرض فرداً خفياً يعنى تجوز  
الصلاة مع الدماء وان كانت تسيل فضلاً عما اذا لم تكن سائلة ففرض السيلان فرض خفي  
فعدم السيلان اولى بالمفومع أنه ليس المراد بالسيلان سيلان الدم دائماً بحيث لا يحصل له فتور  
وانقطاع فإنه غير ممكن في اكثر القروح والجروح بل المراد بالسيلان في بعض هذه الأخبار  
وكلمات بعض الأصحاب مجيئ الدم شيئاً فشيئاً اى في وقت دون وقت بحيث لم ينقطع  
بالكلية فإنه يطلق عليه السيلان في العرف مثلاً اذا رأى أحد في بدن غيره جراحة يسيل منها  
الدم ثم رآه بعد أيام فسأل عنه هل انقطع الدم اولا فأجابه بأنه لا يزال يجرى منه الدم —  
لا يتبادر الى ذهن السائل أنّ الدم كالماء الجارى لا ينقطع جريانه اصلا بل يستفيد من كلامه  
أنّ جرحه لثايند مل ومجئ منه الدم في بعض الأحيان هذا تمام الكلام في السيلان. وأما  
اعتبار المشقة فاطلاق هذه الروايات يدفعه نعم يستشعر من بعض الأخبار اعتبارها.

فنها مضمرة سماعة قال: سألته عن الرجل به القرح او الجرح فلا يستطيع أن  
يربطه ولا يغسل دمه قال: يصلى ولا يغسل ثوبه كلّ يوم الأمرة فإنه لا يستطيع أن يغسل ثوبه  
كلّ ساعة (٢).

ومنها رواية محمد بن مسلم المضمرة قال: قال: ان صاحب القرحة التي لا يستطيع  
ربطها ولا حبس دمه يصلى ولا يغسل ثوبه في اليوم أكثر من مرة (٣).

ولكن لا يمكن الاعتماد على هاتين المضمرتين لأنها مخالفتان لاطلاق الروايات  
المتقدمة التي فيها الصحيحة والموثقة مع كونها مضمرتين ومشمولتين على ما لم يفت  
الأصحاب به وهو غسل الثوب في كلّ يوم مرة.

(١) جامع الأحاديث الباب ٢٨ من أبواب النجاسات الحديث ١٤

(٢) جامع الأحاديث الباب ٢٨ من أبواب النجاسات الحديث ١٩

(٣) لم انظر مظانها نقلها المهداني في طهارته صفحہ ٥٨٨

نعم حملها الأصحاب بالنسبة الى غسل الثوب كلّ يوم مرة على الاستجباب فح العمل على طبق اطلاق تلك الأخبار متعين اللهم الآ أن يقال: أنّ تلك الأخبار مطلقة يمكن تقييدها بهاتين المضمرتين، لكن يرد عليه أنّ المضمرتين لا تصلحان للتقييد لأنّها ضعيفتا السند ولا جابر لهما وان كان الأحوط اعتبار المشقة في غسل الدم.

وأما اعتبار السيلان فقد عرفت معناه وأن المراد به على تقدير اعتباره هو عدم انقطاع الدم بالمرة ولا بأس بالالتزام به بهذا المعنى وان أمكن دفع اعتباره باطلاق سائر الأخبار. ثم أنّ المفهوم من دم القروح والجروح ما كان في أطراف القروح — او الجروح دون ما اذا تجاوز من أطرافها فاذا تجاوز عن المقدار المتعارف الى الأطراف وكان يمكنه ربطه بخرقه او نحوها فالأقوى عدم العفو والمقدار المتعارف يختلف بحسب اختلاف القروح والجروح في الكبر والصغر وبحسب اختلاف مواضعها ولا بدّ من صدق القروح او الجروح من موارد العفو فالد ماميل الصغار التي تحصل بالحكة ونحوها لا يصدق عليها القروح وكذا الشقاق الذي يتحقق في البدن بواسطة البرد ونحوه لا يصدق عليه الجروح نعم في صورة الصدق في كلّ مورد يجرى عليه حكم العفو، وفي موارد عدم الصدق ان استلزم غسلها للعسر والخرج المنفيين في الاسلام لا يجب غسلها بواسطة ادلة العسر والخرج لا بواسطة هذه الأدلة فإنّ هذه الأدلة أعمّ من أدلة العسر والخرج فإنّ الظاهر من هذه الأدلة هو العفو عن دم القروح والجروح وان لم يستلزم غسلها للعسر والخرج فهذه الأدلة دائرتها أوسع من دائرة أدلة نفي العسر والخرج.

### (الثالث:)

مما يعنى عنه في الصلاة الدم الأقلّ من الدرهم وادعى غير واحد على عفو الاجماع وأما الدم الذي يكون اكثر من الدرهم فالاجماع على عدم عفو.

وانما الاختلاف في الدم الذي يكون بمقدار الدرهم فالأكثر على عدم عفو وقيل بالعفو عنه و يستشعر ذلك من بعض الأخبار فلنذكر بعضها حتى يتضح القول المختار. منها صحيحة عبدالله بن أبي يعفور قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ماتقول في دم البراغيث؟ قال: ليس به بأس قال: قلت: انه يكثر ويتفا حش قال: وان كثر قلت: فالرجل يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم به ثم يعلم فينسى أن يغسله فيصلّى ثم يذكر بعد ماصلى أيعيد صلاته قال: يغسله ولا يعيد صلاته الآن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله

ويعيد الصلاة (١) وهذه الرواية صريحة في عدم العفو عن الدم بمقدار الدرهم وهي صحيحة وليس لها معارض صريح ومابترائي من بعض الأخبار الآتية من ظهوره في العفو عن مقدار الدرهم — سيجيئ التكلّم فيه وقوله ع: مجتمعاً اى يقدر مجتمعاً بمقدار الدرهم وليس المراد به الاجتماع الفعلي.

ومنها مرسلّة جميل بن درّاج عن بعض أصحابنا عن ابيجعفر وابيعبد الله عليهما السلام أنّهما قالوا: لا بأس بأن يصلّى الرجل في الثوب وفيه الدم متفرّقاً شبه النضح وان كان قدر آه صاحبه قبل ذلك فلا بأس به ما لم يكن مجتمعاً قدر الدرهم (٢).

ومنها رواية اسماعيل الجعفر عن ابي جعفر عليه السلام قال في الدم يكون في الثوب: ان كان أقلّ من قدر الدرهم فلا يعيد الصلوة وان كان أكثر من قدر الدرهم وقد كان قدر آه فلم يغسل حتّى صلّى فليعد صلاته وان لم يكن رآه حتّى صلّى فلا يعيد الصلوة (٣). واستدلّ من قال بالعفو عن الدم بمقدار الدرهم أولاً بهذه الرواية لأنّه عليه السلام قد علّق الاعادة على ما إذا كان الدم أكثر من الدرهم فيستفاد منها عدم وجوب الاعادة فيما اذا كان بمقدار الدرهم والّا لم يكن لتعليق وجوب الاعادة على ما اذا كان أكثر من الدرهم ثانياً بحسنة محمد بن مسلم عن ابيجعفر عليه السلام قال: قلت له: الدم يكون في الثوب على وأنا في الصلاة قال: ان رأيتك وعليك ثوب غيره فاطرحه وصلّ في غيره وان لم يكن عليك ثوب غيره فامض في صلاتك ولا اعادة عليك ما لم يزد على مقدار الدرهم وما كان أقلّ من ذلك فليس بشيئ رأيتك قبل اولم تره واذا كنت قدر رأيتك وهو أكثر من مقدار الدرهم فضيعت غسله و صلّيت فيه صلوة كثيرة فأعد ما صلّيت فيه (٤).

ولكن لا يمكن التمسك بالروایتين لاثبات العفو عن مقدار الدرهم — بعد التصريح في صحيحة ابن ابي يعفور بوجوب غسل مقدار الدرهم واعادة الصلاة فيمكن حمل الروایتين على بعض المحامل.

أما الرواية الأولى فبأن يقال: انّ غاية ماتدلّ عليه هو عدم بيان حكم الدم بمقدار

(١) الوسائل الباب ٢٠ من أبواب النجاسات الحديث ١

(٢ و ٣) الوسائل الباب ٢٠ من أبواب النجاسات الحديث ٤ — ٢

(٤) الوسائل الباب ٢٠ من أبواب النجاسات الحديث ٦

الدرهم فكما يحتمل دخوله في حكم الجملة الأولى — أعنى حكم الدم الأقل من الدرهم — فكذا يحتمل دخوله في حكم الجملة الثانية — أعنى حكم ما اذا كان أكثر من الدرهم — ولا مرجح لأحد الاحتمالين على الآخر فتكون الرواية مجملة بالنسبة الى الدم بمقدار الدرهم ويقال ايضا اذا كان الدم بمقدار الدرهم معفواً فلم خصّ العفو في صدر الرواية بالدم الأقل من الدرهم فع هذا الاجمال كيف يمكن التمسك بالرواية؟  
وأما الرواية الثانية فإنها ايضا لا تخلو عن اجمال لأنّ قوله ع وما كان أقلّ من ذلك — كما في نسخة الكافي والتهذيب — ان كان المشار اليه بذلك الزائد من الدرهم — اى اذا كان أقلّ من الزائد عن الدرهم — فيكون مقدار الدرهم على هذا البيان معفواً عنه.  
وأما اذا كان كلمة ذلك اشارة الى الدرهم فيكون المعفو أقلّ من الدرهم وان كان يؤيد الاحتمال الأول قوله ع: واذا كنت قدرأيته وهو أكثر من مقدار الدرهم ويؤيد الاحتمال الثانى ما عن الفقيه من قوله ع: فان كان أقلّ من درهم بدل قوله: وما كان أقلّ من ذلك فيكون حكم العفو مختصاً بأقلّ من الدرهم.

والحاصل أنّ هذه الرواية مع هذه الاحتمالات واختلاف النسخ لا يمكن الاستدلال بها فالعمل ح على طبق صحيحة ابن ابى يعفور مع أنّ عمل اكثر الأصحاب على طبقها.

ثم انه لا فرق ظاهراً بين ما اذا كان الدم الأقل من الدرهم مجتمعاً وبين ما اذا كان متفرقاً وربما يقال: بأنّ المتفرق مثل النضح معفو عنه وان كان أكثر من الدرهم. واستدل له بصحيحة ابن ابى يعفور المتقدمة حيث قال في ضمنها: قلت: فالرجل يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم به ثم يعلم فينسى أن يغسله فيصلّى ثم يذكر بعد ماصلى، اعيد صلاته قال: يغسله ولا يعيد صلاته الاّ أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله ويعيد الصلاة حيث يظهر منها أنّ مقدار الدرهم اذا كان مجتمعاً فلا بدّله من اعادة الصلاة.  
ولكن هذا بناء على أن يكون مقدار الدرهم اسماً لكان ومجتمعاً خبره او يكون مجتمعاً خبراً بعد خبر لكان او يكون حالاً لمقدار الدرهم وأما اذا كان حالاً للدم المقدر كونه اسماً لكان فيصير معناه ح الآن يكون ذلك الدم اى الدم المنقط اى المنتشر في الثوب بمقدار الدرهم حالكون الدم مجتمعاً اى مقدراً اجتماعه بمقدار الدرهم فيكون المراد بالاجتماع

الاجتماع التقديرى دون الفعلى وظاهر الرواية هو الاحتمال الأخير فإنه المناسب لمفروض السؤال وأما اذا كان المراد الاجتماع الفعلى فلا يناسب مفروض السؤال فإنّ السائل انما سأل عن الدم المنتشر فى الثوب لامطلق الدم او الدم المجتمع فجوابه بحكم الدم المجتمع جواب بشيئ أجنبى عن السؤال فيصير الاستثناء عند ذلك منقطعاً بخلاف ما اذا كان المراد بالاجتماع الاجتماع التقديرى فان الجواب يصيرح ملائماً للسؤال.

واستدل هذا القائل ايضا بمرسلة جميل المتقدمة حيث قالوا — اى الباقر والصادق عليهما السلام: لا بأس بأن يصلى الرجل فى الثوب وفيه الدم متفرقاً شبه النضح وان كان قدرآه صاحبه قبل ذلك فلا بأس به ما لم يكن مجتمعاً قدر الدرهم. بأن يكون المراد اذا كان مجتمعاً ففيه بأس اذا كان بمقدار الدرهم وأما اذا لم يكن مجتمعاً فلا بأس وان كان بمقدار الدرهم.

ولكن دلالة هذه الرواية على مراد هذا البعض أضعف من دلالة الأولى بل دلالتها على ما ذكرناه فى الرواية الأولى — من أنّ المراد بالاجتماع الاجتماع التقديرى لا الفعلى — أظهر من دلالة الرواية الأولى فالأقوى ما عليه الأكثر من أنه لافرق بين الدم المجتمع والمتفرق فى الحكم.

ثم انه استثنى من الدم الأقلّ من الدرهم الدماء الثلاثة — أعنى دم الحيض والنفاس والاستحاضة وكذا دم النجس العين كالكلب والخنزير والكافر والميتة وكذا دم غير مأكول اللحم أما الدليل على استثناء دم الحيض — مضافاً الى دعوى الاجماع عليه من غير واحد — فرواية ابى بصير عن ابى جعفر و ابى عبد الله عليهما السلام قالوا: لا تعاد الصلاة من دم لم لا تبصره الآدم الحيض فإنّ قليله وكثيره فى الثوب ان رآه اولم يره سواء (١).

واستشكل فى الرواية بأمرين أحد هما ضعف السند وثانيهما من جهة ضعف الدلالة فان قولها عليهما السلام: لا تعاد الصلاة من دم لم لا تبصره — كما يحتمل أن يكون المراد به القلّة يعنى لا تعاد الصلاة من الدم الذى لا يدركه الطرف لأجل قلته — كذلك يحتمل أن يكون المراد منه الدم الذى لم تره قبل الصلاة اى ان كنت به جاهلاً قبل الصلاة خصوصاً فى

النسخة المشتعلة على لفظ لم في قوله: من دم لم تبصره فإنّ الأظهر أنّ المراد الجهل بوجوده فع هذين الاشكالين كيف يمكن التمسك بالرواية؟  
ولكن يمكن الجواب عن كلا الاشكالين أمّا ضعف السند فنجبر بعمل الأصحاب بها.

وأما ضعف الدلالة فيقال: إنّ المراد بقريئة فهم الأصحاب وبقريئة قوله: الآدم الحيض فان قليله وكثيره الخ — الدم القليل لالدم المجهول وجوده فح يحتمل أن يكون قوله رآه اولم يره تأكيداً لقوله: قليله وكثيره يعنى أنّ دم الحيض وان كان قليلا بل وان لم يره من جهة قلته لا بد من إعادة الصلاة منه و على فرض أن يكون المراد بقوله: وان لم يره الجهل بوجوده فيكفي قولهما عليها السلام: قليله وكثيره غاية الأمر أنّ الرواية دالة على عدم العفو عن دم الحيض حتّى في حال الجهل بوجوده فالرواية تصير حينئذ غير معمول بها بالنسبة الى هذه الفقرة ولا مانع منه بعد عمل الأصحاب بالفقرة الأولى — أعنى قولهما ع: قليله وكثيره. وعلى فرض ضعف سند الرواية ودالاتها فالاجماع وعدم نقل الخلاف كاف في المسألة هذا كلّه في دم الحيض.

وأما دم النفاس فلارواية فيه تدل على المنع نعم يمكن دلالة هذه الرواية المانعة من دم الحيض على ذلك بان يقال ان دم النفاس هو دم الحيض حبسه الله تعالى في رحم الأم لغذاء الولد كمايستفاد من بعض الأخبار<sup>(١)</sup> فيكون من أفراد دم الحيض الممنوع فيه الصلاة.

وفيه أنّ هذا الوجه مجرد استحسان لايمكن الاعتماد عليه فانه يشبه بالقياس فانّ كونه بحسب الواقع دم الحيض لا يترتب عليه جميع أحكام الحيض والآفلاوجه لجعله قسماً للحيض وفرداً مقابلاً له فالعمدة في المستند هود عوى الاجماع.  
وكذا الاشكال بعينه جار في دم الاستحياضة بأنّه ليس من أقسام الحيض ولم يدل على مانعيته دليل عليحدة ويحاج بهذا الجواب ايضاً بان يقال: أنّه وان لم يكن من أفراد الحيض الا أنّ بطلان الصلاة بترك الاغتسال منه يصيره بمنزلة دم الحيض.

(١) الوسائل الباب ٣ من أبواب النفاس

ولكن هذا الجواب كسابقه فالعمدة فيه ايضا دعوى الاجماع.  
وأما دم نجس العين فذكر والاستثنائه من الدم المعفوعنه أمرين الأول أنّ دم نجس العين ملاق للنجس العين ومن المعلوم أنّ الدم من حيث هو معفوعنه فاذا لاقى نجساً آخر كالعدرة او البول ينتفى العفوعنه فدم نجس العين حيث أنّه دائماً ملاق لنجاسة أخرى وهى نجاسة نجس العين لا يمكن القول بالعفوعنه.

الثانى أنّ نجس العين من الحيوان غير المأكول وكلّ حيوان غير مأكول اللحم لا يجوز الصلاة بشيئ من أجزائه كماورد فى بعض الأخبار من قوله عليه السلام: إنّ الصلاة فى وبركل شيئ حرام أكله فالصلاة فى وبره وشعره وجلده وبوله وروثه وكلّ شيئ منه فاسد لا تقبل تلك الصلاة حتى يصلى فى غيره مما أحلّه الله الخ (١).

فالصلاة فى دم نجس العين ايضا فاسد لدخوله فى قوله ع: وكلّ شيئ منه. ومن هذا البيان يظهر الوجه فى عدم جواز الصلاة فى دم مالا يؤكل لحمه.

ثمّ أنّه لافرق بين الثوب والبدن فى العفوعنا دون الدرهم من الدم فيه وان كانت الأخبار قد ذكر فيها الثوب فراجعها. لعدم اختصاص الحكم بالثوب فقط مع أنّ فى بعض الأخبار ذكر البدن.

كرواية مثنى بن عبدالسلام عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: حككت جلدى فخرج منه دم فقال: اذا اجتمع منه قدر حمصة فاغسله والأفلا (٢).

وتحديد الدم بالحمصة فى هذه الرواية وان كان منافياً لتحديده فى سائر الأخبار الاّ أنّه لإمانع من الاستشهاد بصدرها مع أنّه يمكن توجيهه بأنّ المراد بالحمصة مقدار وزنها و هذا المقدار لعله أكثر من مقدار الدرهم.

ثمّ أنّ المشهور أنّ الدرهم الذى وقع غاية للجواز هو الدرهم البغلى وقد اختلفوا فى مقداره على أربعة أقوال الأول تحديد مقداره بأخص الراحة أى المقدار المنخفض من راحة الكفّ الثانى أنّ مقداره رأس عقد الإبهام الثالث أنّ مقداره عقد السبابة الرابع أنّ مقداره عقد الوسطى.

(١) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب لباس المصلّى الحديث ٨

(٢) جامع الأحاديث الباب ٢٨ من أبواب النجاسات الحديث ٨

## الرابع:

من النجاسات المعفو عنها في الصلاة نجاسة ثوب المربية للطفل اذا غسلته في كل يوم وليلة مرة واحدة على المشهور ربل ادعى غير واحد عليه الاجماع والدليل على عفو هذه النجاسة هورواية ابى حفص عن ابيعبد الله عليه السلام سئل عن امرأة ليس لها الآقيص واحد ولها مولود فيبول عليها كيف تصنع قال: تغسل القميص في اليوم مرة (١). ولكن الرواية ضعيفة السند لأن في طريقها محمد بن يحيى المعاذى الذى ضعفه العلامة قده — على ما حكى عنه ولاشترك ابى حفص بين الثقة وغيره ولذا قد توقف في هذا الحكم المقدس الأردبيلى وتبعه صاحب الذخيرة وصاحبى المعالم والمدارك — على ما حكى عنهم.

الآ أن يقال: ان الرواية مع ضعفها قد عمل اكثر الأ أصحاب بها فلا اشكال فيها من جهة ضعف السند.

وأما من جهة دلالتها فيقع البحث فيها من جهات الأولى هل يمكن تعدى الحكم من المربية الى المربى للطفل — فيه وجهان من جهة أن مورد الرواية المربية والتعدى عن موردها يحتاج الى الدليل ومن جهة أن لفظ المرأة لادخل له في هذا الحكم والتعبير بلفظ المرأة في الرواية باعتبار أن المتصدى لتربية المولود غالباً هى المرأة وهذا كما يقال: ان لاقى الكلب ثوب رجل مع الرطوبة يجب غسله فكما لا يفهم من هذا الكلام اختصاص الحكم بالرجل ولا بالثوب فكذا فيما نحن فيه فيقال: ان مناط الحكم في المرثة المتصدية لتربية المولود موجود في المربى ايضا فيمكن أن يكون التعبير بالمرثة من باب المثال لا الاختصاص والأوجه هو الوجه الثانى اى التعدى من مورد الرواية.

الجهة الثانية هل يكون فرق في المولود بين الذكر والاثنى؟ — الظاهر لا وان عبّر بعض الفقهاء كصاحب الشرايع بالصبي لأن مورد الرواية هو المولود وهو يشمل الذكر والاثنى. الجهة الثالثة هل يمكن التعدى من البول الذى هو مورد الرواية الى غيره من

(١) الوسائل الباب ٤: من أبواب النجاسات الحديث ١



النجاسات كالعائظ والدم — الظاهر لا لأن مورد الرواية هو البول ولا اطلاق في لفظه بحيث يشمل سائر النجاسات مع أنه يمكن اختصاص الحكم بالبول من جهة عسر التجنب عنه لأجل كثرتة ومائيتة بخلاف مثل العائظ فان التجنب عنه ليس بهذه المثابة من العسر فالتعدى في هذا الحكم المخالف للأصل يحتاج الى دليل.

وكذا يكون مورد الرواية هو ثوب المربية فلا يمكن التعدى منه الى البدن وان كان نجاسة الثوب غالباً ملازمة لنجاسة البدن ولكن حيث ان تطهير البدن أقل مشقة من تطهير الثوب لعدم اعتبار العصريه وحصول الجفاف بمجرد غسله بخلاف الثوب — فلا بد من غسله كلما صار نجساً اقتصاراً في الحكم المخالف للأصل على المتيقن وهو الثوب الذي هو مورد الرواية.

نعم اذا استلزم غسل البدن للعسر والخرج المنفيين في الدين لا يجب غسله الآ بمقدار لا يستلزم الخرج والعسر حتى أنه اذا كان غسله في كل يوم وليلة مرة واحدة مستلزماً للعسر لا يجب غسله مرة في كل يوم وليلة.

فيكون حكم غسل البدن دائراً مدار العسر والخرج فكل مورد يستلزم غسله للعسر والخرج يسقط غسله ولا ارتباط له بحكم الثوب فان الثوب لا يجب غسله في كل يوم وليلة الأمرة واحدة وان لم يستلزم غسله في كل يوم عشر مرات للعسر والخرج فوجوب غسل البدن وعدم وجوبه دائر مدار العسر فكل مورد يكون غسله عسراً لا يجب غسله واذا لم يستلزم العسر وجب غسله.

وهذا بخلاف الثوب فان وجوب غسله لا يدور مدار العسر فلا يجب غسله في كل يوم الأمرة واحدة وان لم يستلزم غسله عشر مرات في كل يوم للعسر والخرج. نعم اذا استلزم غسله في كل يوم وليلة مرة للعسر والخرج سقط ح وجوب غسله في كل يوم وليلة مرة بل يجب غسله ح بمقدار لا يستلزم العسر والخرج.

#### الرابع:

من أحكام النجاسات أنه يجب غسل البول من الثوب والبدن مرتين على المشهور شهرة عظيمة كادت تكون اجماعاً بل ربما ادعى عليه الاجماع.

وقيل: بكفاية المرة مطلقاً استضعافاً للروايات الآمرة بالمرتين واستناداً الى بعض الروايات

## المطلقة.

كحسنة الحلبي قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن بول الصبى قال: تصب عليه الماء وان كان قد أكل فاغسله بالماء غسلا والغلام والجارية في ذلك شرع سواء (١).  
ورواية قرب الاسناد عن على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: وسألته عن الفراش يكون كثير الصوف فيصيبه البول كيف يغسل؟ قال: يغسل الظاهر ثم يصب عليه الماء في المكان الذى اصابه البول حتى يخرج من الجانب الآخر (٢).

ولكن هاتان الروايتان لا تصلحان للمعارضة مع الأخبار الآتية التى فيها الصحة والحسنة مع أن هاتين الروايتين ونحوهما من الاطلاقات يمكن تقييدها بسائر الأخبار المقيّدة واستضعاف الأخبار الآتية فى غير محلّه لأن بعضها صحيحة وبعضها حسنة او موثقة وعمل الفقهاء بها وربما فصل بين الثوب والبدن فقبل بوجوب التعدد فى الأول دون الثانى استضعافاً للرواية المشتملة على الجسد.

وهى رواية الحسين بن أبى العلاء قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البول يصيب الجسد قال: صب عليه الماء مرتين فانما هو ماء الخبر (٣).

ورواية أبى اسحاق النحوى عنه عليه السلام قال: سألته عن البول يصيب الجسد قال: صب عليه الماء مرتين (٤) فانه قيل: أنّها ايضا ضعيفة السند كسابقها.

ويمكن أن يقال: أنّ كثيراً من العلماء قالوا بصحة سندهما وعلى فرض ضعف سندهما فهو مجبور بعمل الأصحاب والمشهور بهما كما ذكرنا من أنّه لافرق بين الثوب والبدن فى وجوب غسلهما من البول مرتين ومستند المشهور روايات كثيرة منها الروايتان المتقدمتان — أعنى رواية الحسين بن أبى العلاء ورواية اسحاق النحوى — المشتملتان على ذكر الجسد.

ومنها صحيحة محمد بن مسلم عن أحد هما عليها السلام (٥).

وصحيحة ابن أبى يعفور عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الثوب يصيبه البول قال: اغسله مرتين (٦) ومنها رواية الحسين بن أبى العلاء التى مرصدها ثم قال فى

(١) و (٢) جامع الأحاديث الباب ١ من ابواب النجاسات الحديث ١٤ - ١٩

(٣) و (٤) و (٥) جامع الأحاديث الباب ١ من ابواب النجاسات الحديث ٧ - ١ - ١

(٦) جامع الاحاديث الباب ١ من ابواب النجاسات الحديث ١

ذيلها: وسألته عن الثوب يصيبه البول قال: اغسله مرتين وسألته عن الصبي يبول على الثوب قال: يصب عليه الماء قليلاً ثم يعصره<sup>(١)</sup>.

ومنها رواية اسحاق النحوى عن ابي عبد الله عليه السلام التي قد مناها قال: سألته عن البول يصيب الجسد قال: صب عليه الماء مرتين<sup>(٢)</sup> الى غير ذلك من الأخبار.

ولافرق — كما عرفت — بين الثوب والجسد كما لا فرق بين الثوب وغيره مما يرسب فيه الماء كاملاً حف والفرش والستور وغيرها فذكر الثوب في هذه الروايات من باب المثال لا الخصوصية.

وكذا لافرق بين جسد الانسان وسائر الأجسام التي لا يرسب فيها الماء كالأحجار والأخشاب والحديد نعم يستثنى من ذلك الأواني حيث أنه يجب غسلها ثلاث مرات كما يأتي تفصيله انشاء الله تعالى.

وكذا يستثنى من الكليّة بول الصبي الرضيع ما لم يأكل فإنه يكفي في غسله بالماء مرة واحدة وتدل عليه روايات.

منها ذيل رواية أبي العلاء المتقدمة حيث قال: وسألته عن الصبي يبول على الثوب قال: يصب عليه الماء قليلاً ثم يعصره. ومنها حسنة الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بول الصبي قال: تصب عليه الماء وان كان قد أكل فاغسله بالماء غسلًا والغلام والجارية في ذلك شرع سواء<sup>(٣)</sup>.

ثم أنه هل يكفي غسله اى غسل مطلق البول مرة واحدة بعد ازالته بالماء او غيره اولاً من غسله مرتين حتى بعد ازالته — فيه وجهان مبناهما أن الغسلة الأولى لازالة فقط وليس لها جهة المطهرية بل ربما يستفاد ذلك من ذيل رواية المعتبر حيث أنه ذيل بعض الروايات<sup>(٤)</sup> المتقدمة الدالة على غسل البول مرتين — بقوله ع: الأولى لازالة والثانية للانقاء ولكن ظاهر سائر الروايات أن كلا الغسلتين للانقاء حيث عبر فيها بالغسل فقال عليه السلام: اغسله مرتين ولا أقل من الشك بكفاية الغسلة الواحدة بعد الازالة ومقتضى

(١ و ٢) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب النجاسات الحديث ٧-٦

(٣) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب النجاسات الحديث ١٤

(٤) ما ظفرت بهذه العبادة في المعتبر

الاحتياط عدم الكفاية.

وأما ذيل رواية المعتبر فلم يثبت مع احتمال كونه من كلام المؤلف (رم) واجتهاد منه لأنه من كلام الامام عليه السلام فالأحوط اعتبار مرتين بعد ازالة العين وان كان الأقوى كفاية المرة بعد ازالة العين بالماء.

هذا كله في الماء القليل وأما الجارى فلا يعتبر فيه التعدد لصحيفة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اغسله في المكن مرتين فان غسلته في ماء جار فمرة واحدة (١).

حيث دلت على أن غسله في الجارى يكفي فيه المرة.

وأما الكرواء والحمام او المطر — وبالجمله الماء الذى له العاصم — فالظاهر ايضا كفاية المرة لأنه عليه السلام حكم بوجوب غسله مرتين في الماء القليل فقال: اغسله في المكن مرتين والمكن بمنزلة الآجانه وانفسها وهى دائماً أقل من الكرم مع عدم وجود العاصم له بحسب الغالب فبعد ذلك ذكره عليه السلام لخصوص الجارى في مقابله من باب المثال لا لخصوصية مع أن الأخبار الدالة على عدم تنجس الماء اذا كان كراً — كقوله ع: اذا بلغ الماء قدر كرا لا ينجسه شئى وعدم تنجس ماء الحمام كقوله عليه السلام هو بمنزلة الجارى او ماء الحمام بمنزلة الجارى او ماء الحمام كما ان النهر يظهر بعضه بعضاً وقوله عليه السلام في بعض المياه الذى له عاصم: هذا وأشباهه لا يصيب شيئاً الا وقد طهره — كفاية في عدم اعتبار التعدد في غير القليل ولكن لا يخفى أن غير الرواية الأخيرة لا يدل على الاكتفاء بغسله مرة.

ثم انه هل يكفي التعدد التقديرى بمعنى أنه يصب عليه الماء مرة واحدة مستمراً بحيث يتحقق الغسل بمقدار غسليتين أو أكثر اولاً بد من التعدد الحسى؟ يمكن ان يقال ان الامر بالتعدد في هذه الروايات انما هو لأجل تحقق استمرار الماء على موضع البول وهذا الاستمرار يتحقق باستمرار الغسل مرة واحدة من غير انقطاع بمقدار الغسل مرتين.

ولكن هذا الوجه مجرد استحسان لا يساعده ظاهر الروايات فيمكن أن تكون في البول قذارة لا يمكن رفعها الا بغسليتين مع تخلل الفصل بينها وظاهر الأخبار هو وجوب غسليتين ولا تصدقان في الغسلة الواحدة المستمرة.

### (فرع:)

اذاتنجس شيئاً بالمتنجس بالبول فهل يكفي غسله مرة واحدة اولابد من غسله مرتين؟  
— وجهان والتحقيق أن يقال: انّ النجاسة اما ان تثبت كيفية تطهيرها بدليل لفظي واما لم يرد في كيفية تطهيرها لفظ خاص فان كانت من قبيل الأول كالدم والمني وملاقى الكلب والعدرة فيمكن نفي التعدّد بواسطة اطلاق قوله: اغسله الوارد في هذه الموارد مثلاً اذا سأل السائل الامام عليه السلام أنّه أصاب ثوبى الدم او المنى او لاقى ثوبى الكلب فيقول: اغسله ففي هذه الموارد ننفي وجوب التعدّد باطلاق قوله: اغسله الظاهر منه طلب نفس طبيعة الغسل ولايستفاد منه التعدّد وهذا البيان نقول في سائر النجاسات غير البول: بأنّه لايجب التعدّد.

وأما الثانى وهو ما اذا لم يرد في كيفية تطهيره لفظ خاص بل كان الدليل مثل الاجماع فلايمكن التمسك بالاطلاق لنفي وجوب التعدّد لعدم وجود اطلاق في البين حيث أنّه لا لفظ حتّى يتمسك باطلاقه فالمرجع ح اما اجراء البراءة بالنسبة الى الزائد على الغسلة الأولى فانه من قبيل الأقل والأكثر الاستقلايين فالغسلة الأولى متيقّنة الوجوب والزائد عليها مشكوك الوجوب فينفي باجراء أصل البرائة فيه فتأمل.

واما الاستصحاب بأن يقال: انّ هذا الشئى صار نجساً بملاقاته للمتنجس بالبول ونشك في زوال النجاسة عنه بغسله مرة واحدة فالأصل يقتضى بقاء النجاسة فيه الى أن يعلم بالمزيل وهو ما اذا غسل مرتين فع جريان هذا الأصل — أعنى الاستصحاب — لا مجال لاجراء أصالة البرائة بالنسبة الى الغسلة الثانية فانّ الاستصحاب بمنزلة الدليل اللفظى فع وجوده لايمكن اجراء البرائة — كما هو واضح — فالأحوط هو التعدّد فى المتنجس بالبول.

ولكن يمكن أن يقال: أنّه يمكن التمسك لنفي التعدّد باطلاق أدلة الغسل في جملة من النجاسات وتتميمه بعدم القول بالفصل بين النجاسات وخرج من الاطلاق البول بأدلته الخاصة فيبقى الباقي تحت الاطلاق ومنه المتنجس بالمتنجس بالبول الآ أنّ الأوجه هو الاحتمال الأول — أعنى وجوب التعدّد لأنّه أوفق بالاحتياط.

ثم انّ المعتبر في النجاسات زوال أعيانها فلاعبرة ببقاء اللون بل الريح والطعم بعد

زوال أعيانها لمساعدة العرف على زوال العين مع بقاء الريح ونحوها والدقة العقلية — بأن العرض غير ممكن البقاء مع زوال الذات — غير جارية في الأحكام الشرعية مع أن بعض الروايات دالّة على زوال النجاسة ببقاء أحد الأوصاف الثلاثة.

كقول أبي الحسن عليه السلام — بعد ما سئل هل للاستنجاء حدّ: لا حتى ينقى مائة فليل له: يبقى الريح قال ع: الريح لا ينظر إليها<sup>(١)</sup>.

ورواية عليّ بن أبي حمزة عن العبد الصالح عليه السلام قال: سألت أم ولد فقالت: جعلت فداك انى اريد أن أسألك عن شئى وأنا أستحي منه قال: سلى ولا تستحيى قالت: أصاب ثوبى دم الحيض فغسلته فلم يذهب أثره قال: اصبغيه بمشق حتى يختلط و يذهب أثره<sup>(٢)</sup>.

وبيان دلالة هذه الرواية أنه عليه السلام لم يقل: اغسله حتى يذهب أثره بل قال: اصبغيه فيعلم منه أنه صار طاهراً بغسله وانما أمرها بصبغها بمشق إما لأجل زوال الشك من قلبها وإما لأجل ارتفاع القذارة الظاهرية التي تشمئز منها النفوس برؤيتها.

وعلى أى حال فتدلّ الرواية على عدم الاعتناء باللون وربما يفصل — كما عن العلامة في بعض كتبه — بين الطعم وغيره فحكم بعدم زوال النجاسة ببقاء الطعم.

فان كان مراده قده عدم زوال العين مع بقاء الطعم كطعم الخمر فما الفرق بينه وبين اللون والريح؟ فاذا كان بقاء الطعم كاشفاً عن عين النجس فليكن في الريح واللون ايضا كذلك وان كان لأجل وجود دليل بالنسبة الى الطعم فليس لنا دليل على ذلك نعم لا يبعد أن يكون هذا التفصيل مطابقاً لارتكار العرف.

### الخامس:

من أحكام النجاسات أنه تجب ازالة النجاسة عن البدن واللباس — وهذه المسألة قد قدّ منا الكلام فيها مجملاً ولنذكرها هنا بالتفصيل بعون الله تعالى.  
فنقول: اذا صلّى عالماً عامداً مع النجاسة بطلت صلاته وكذا اذا صلّى ناسياً بعد ما علم بتنجس ثوبه او بدنه.

(١) جامع الأحاديث الباب ١٣ من أبواب النجاسات الحديث ٧

(٢) الوسائل الباب ٥٢ من أبواب الحيض باختلافها

وأما اذا كان جاهلا بالحكم اى كان جاهلا بأنه لا يجوز الصلاة في الثوب المتنجس مثلا مع علمه بمتنجس ثوبه وصلى فيه فالمشهور وجوب الاعادة في الوقت والقضاء في خارجه .

وأما اذا كان جاهلا بأصل النجاسة موضوعاً فلا تجب عليه الاعادة ولا القضاء .

والدليل على وجوب الاعادة سواء أكان عامداً ام ناسياً روايات كثيرة .

منها حسنة ابن سنان او صحيحته عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل أصاب ثوبه جنابة اودم قال: ان كان علم أنه أصاب ثوبه جنابة او دم قبل أن يصلى ثم صلى فيه ولم يغسله فعليه أن يعيد ماصلى (١) .

ومنها صحيحة ابي بصير عنه عليه السلام قال: ان أصاب ثوب الرجل الدم فصلى

فيه وهو لا يعلم فلا اعادة عليه وان هو علم قبل أن يصلى فنسى وصلى فيه فعليه الاعادة (٢) .

ومنها رواية الحسن بن زياد قال: سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الرجل يبول

فيصيب بعض فخذه وركبته قدر نكتة من بوله فيصلى ثم يذكر بعد ذلك أنه لم يغسله قال:

يعسله و يعيد صلاته (٣) الى غير ذلك من الأخبار الكثيرة .

وربما فصل في حال النسيان بين الوقت وخارجه بوجوب الاعادة في الوقت دون

خارجه .

واستدل لذلك بصحيحة على بن مهزيار قال: كتب اليه سليمان بن رشيد يخبره

أنه بال في ظلمة الليل وأنه أصاب كفه برد نقطة من البول لم يشك أنه أصابه ولم يره وانه

مسحه بخرفة ثم نسي أن يغسله وتمسح بدهن فمسح به كفه ووجهه ورأسه ثم توضأ وضوء

الصلاة فصلى فأجابته بجواب قرأته بخطه: أما ماتوهمت مما أصاب يدك فليس بشيئ الآ

ما تحققت فان حققت ذلك كنت حقيقاً أن تعيد الصلوات اللواتي كنت صليتهن بذلك

الوضوء بعينه ما كان منهن في وقتها و مافات وقتها فلا اعادة عليك لها من قبل أن الرجل

اذا كان ثوبه نجس لم يعد الصلاة الآ ما كان في وقت وان كان جنباً اوصلى على غير وضوء

فعليه اعادة الصلوات المكتوبات اللواتي فاتته لأن الثوب خلاف الجسد فاعمل على ذلك

(١ و ٢) جامع الأحاديث الباب ٢٣ من أبواب النجاسات الحديث اوالباب ٢٤ الحديث ٨

(٣) جامع الأحاديث الباب ٢٣ من أبواب النجاسات الحديث ٢

انشاء الله (١).

ولكن هذه الرواية لا تكافئ تلك الروايات الصحيحة والموثقة والحسنة لأنها أولاً مقطوعة لعدم معلومية المسئول.

وثانياً أنها مضطربة المتن لأنها ذكر فيها أولاً وجوب إعادة الصلوات التي صلّا هن بالوضوء الذي كان مواضعه نجسة ثم ذكر في تعليقه أنّ العلة في وجوب الاعادة دون القضاء أنّ الرجل اذا كان ثوبه نجساً يعيد في الوقت دون خارجه فذكر في أصل الحكم أنّ وجوب الاعادة لأجل نجاسة مواضع الوضوء وذكر في تعليقه أنّ وجوبها لأجل نجاسة الثوب فهي مضطربة المتن جداً مضافاً الى أنّ الاصحاب لم يعملوها الأقليل منهم وتلك الروايات مضافاً الى صحّة سندها قد عمل أكثر الاصحاب بها.

وقد يقال في الناسي بعدم الاعادة مطلقاً اي لاني الوقت ولا في خارجه استناداً الى صحيحة العلاء عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يصيب ثوبه الشبيبيّ ينجسه فينسي أن يغسله فيصلّي فيه ثم يذكر أنه لم يكن غسله ايعيد الصلاة قال: لا يعيد قد مضت الصلاة صلّاته خل وكتبت له ٢.

واستدلّ ايضا لهذا القول ببعض اخبارنا سي الاستنجاء كرواية هشام بن سالم عنه عليه السلام في الرجل يتوضأ وينسي أن يغسل ذكره وقد بال فقال: يغسل ذكره ولا يعيد الصلاة ٣.

ورواية عليّ بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن رجل ذكر وهو في الصلاة أنه لم يستنج من الخلاء قال: ينصرف ويستنجي من الخلاء ويعيد الصلاة وان ذكر وقد فرغ من صلّاته فقد أجزأه ذلك ولا اعادة ٤.

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ٢٣ من أبواب النجاسات الحديث ٤ - ٨.

(٣) (٤) الوسائل الباب ١٠ من أبواب آداب الخلوّة الحديث ٢ - ٤.



وموثقة عمار قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: لو أن رجلاً نسي أن يستنجي من الغائط حتى يصلى لم يعد الصلاة<sup>١</sup> ولكن يرد على الاستدلال بهذه الروايات- مضافاً الى تغاير المسألتين حيث أنه يمكن الالتزام بصحة الصلاة فيما اذا نسي غسل موضع الاستنجاء دون سائر النجاسات- أن هذه الروايات تعارضها روايات أخرى أصح سنداً وأكثر عملاً كصحيحة زرارة قال: توضأت ولم أغسل ذكري ثم صليت فسألت أبا عبد الله عليه السلام فقال: اغسل ذكرك وأعد صلاتك<sup>٢</sup>.

وصحيحة عمرو بن أبي نصر قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أبول وأتوضأ وأنسي استنجائي ثم أذكر بعد ما صليت قال: اغسل ذكرك وأعد صلاتك<sup>٣</sup>. ومرسلة ابن بكير عنه عليه السلام في الرجل يبول وينسي أن يغسل ذكره حتى يتوضأ ويصلى قال: يغسل ذكره ويعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء<sup>٤</sup>. فح العمل على طبق هذه الأخبار متعين وأما صحيحة العلاء فلا تقاوم هذه الصحاح لعمل جلّ الأصحاب بهذه الصحاح واعراضهم عن هذه الصحيحة فالأقوى ما عليه المشهور من وجوب الاعادة في الوقت والقضاء في خارجه فيما اذا صلى ناسياً في المنتجس. وأما اذا صلى جاهلاً بالحكم مع العلم بالنجاسة فالمشهور أيضاً كذلك وهو الأقوى وتدلل عليه روايات كثيرة.

منها صحيحة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام أنه ذكر المني فشدّه وجعله أشدّ من البول ثم قال: ان رأيت المني قبل او بعد ما تدخل في الصلاة فعليك اعادة الصلاة وان أنت نظرت في ثوبك فلم تصبه ثم صليت فيه ثم رأيت بعد فلا اعادة عليك وكذلك البول<sup>٥</sup>. ودلالة هذه الرواية على ما نحن فيه- بنحو الاطلاق حيث أنّ قوله: ان رأيت المني قبل او بعد الخ له أفراد ثلاثة الأول أنه يراه ويصلى فيه عالماً عامداً الثاني أنه يراه ويصلى فيه

(١) (٢) الوسائل الباب ١٠ من أبواب آداب الخلوة الحديث ٣ و الباب ١٨ من أبواب نواقض الوضوء الحديث ٧.

(٣) (٤) الوسائل الباب ١٨ من أبواب نواقض الوضوء الحديث ٧-٥.

(٥) الوسائل الباب ٤١ من أبواب النجاسات الحديث ٢.

جاهلا بالحكم- اى جاهلا بأن الصلاة في النجاسة باطلة- الثالث أنه يراه ثم يصلى فيه ناسياً.

ولكن حمل الرواية على الفرض الأول فقط حمل على الفرد النادر لأنه من المستبعد جداً أن يصلى أحد في المنتجس مع العلم ببطلان صلاته فلا بد من حملها على الفرض الثاني والثالث معاً اذ لا مرجح لأحدهما على الآخر مع أن اطلاق الرواية يشملها معاً حيث أنه يصدق على كل منهما أنه رأى المني او البول قبل أن يدخل في الصلاة او بعد ما دخل فيها ثم صلى بعد رؤيته.

ومنها حسنة عبدالله بن سنان قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أصاب ثوبه جنابة اودم قال: انكان قد علم أنه أصاب ثوبه جنابة اودم قبل أن يصلى ثم صلى فيه ولم يغسله فعليه أن يعيد ما صلى وانكان لم يعلم به فليس عليه إعادة الخبر<sup>١</sup>. وهذه الرواية ايضاً شاملة باطلاقها للجاهل بالحكم لأنه علم به ثم صلى فيه.

ومنها صحيحته الأخرى عنه عليه السلام قال: ان رأيت في ثوبك دمأ وأنت تصلى ولم يكن رأيتك قبل ذلك فأتتم صلاتك فاذا انصرفت فاغسله وان كنت رأيتك قبل أن تصلى فلم تغسله ثم رأيتك بعد وأنت في صلاتك فانصرف واغسله وأعد صلاتك<sup>٢</sup>.

ومنها رواية اسماعيل بن جابر عن ابي جعفر عليه السلام قال في الدم يكون في الثوب: انكان أقل من قدر الدرهم فلا يعيد الصلاة وان كان أكثر من قدر الدرهم وقد كان قدره فلم يغسله حتى صلى فليعد صلاته وان لم يكن رآه حتى صلى فلا يعيد الصلاة<sup>٣</sup>. وهذه الروايات وانكان يستشعر منها أن موردها صورة النسيان الا أن لها اطلاقاً يشمل صورة الجهل بالحكم هذا كله في الجاهل بالحكم.

وأما الجاهل بالموضوع اى الجاهل بأصل النجاسة موضوعاً- فالمشهور بل ادعى الاجماع

(١) الوسائل الباب ٤٠ من أبواب النجاسات الحديث ٣.

(٢) جامع الأحاديث الباب ٢٤ من أبواب النجاسات الحديث ١٢.

(٣) جامع الأحاديث الباب ٢٨ من أبواب النجاسات الحديث ٤.

على صحة صلاته اذا علم بها بعد الفراغ منها والدليل على ذلك روايات كثيرة تقدم بعضها حيث فصلَ فيها بين ما اذا رأى النجاسة قبل الصلاة ثم صلى معها فحكم بوجوب الاعادة وبين ما لو رآها بعد الصلاة فحكم بعدم وجوب اعادتها.

ومن الروايات ايضا صحيحة زرارة قال: قلت له: أصاب ثوبى دم رعا ف الى أن قال: قلت: فان ظننت أنه قد أصابه ولم أتيقن فنظرت فلم أرفيه شيئاً ثم صليت فرأيت فيه قال: تغسله ولا تعيد الصلاة قلت: ولم ذلك قال: لأنك كنت على يقين ثم شككت فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشك أبداً الحديث<sup>١</sup>.

ومنها رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ان أصاب ثوب الرجل الدم فصلّى فيه وهو لا يعلم فلا اعادة عليه الخبر<sup>٢</sup>.

ومنها صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن الرجل يرى في ثوب أخيه دمًا وهو يصلى قال: لا يؤذبه حتى ينصرف<sup>٣</sup>.

ومنها صحيحة العيص بن القاسم قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى في ثوب رجل أيتاماً ثم ان صاحب الثوب أخبره أنه لا يصلى فيه قال: لا يعيد شيئاً من صلاته<sup>٤</sup>.

وهذه الرواية الأخيرة يمكن الاستدلال باطلاقها لجواز الصلاة في كل مشكوك الحلية سواء أكان الشك في جواز الصلاة فيه لأجل الشك في نجاسته ام لأجل الشك في كونه من مأكول اللحم او من غيره ام لأجل الشك في كون شىء ذهباً او حريراً محصناً ام غير ذلك حيث ان مفاد الرواية أن صاحب الثوب أخبر بأنه لا تجوز الصلاة فيه ولم يبين بأن عدم جواز الصلاة فيه انما هو لأجل النجاسة فاطلاق السؤال وتقرير الامام عليه السلام له يشملان جواز الصلاة في المشكوك كونه من مأكول اللحم او من غيره او المشكوك كونه من الحرير او الذهب او غير ذلك والله العالم.

(١) جامع الأحاديث الباب ٢٣ من أبواب النجاسات الحديث ٥.

(٢) (٣) جامع الأحاديث الباب ٢٤ من أبواب النجاسات الحديث ٨- ١.

(٤) جامع الأحاديث الباب ٢٦ من أبواب النجاسات الحديث ١.

ثم انه تعارض هذه الأخبار صحيحة وهب بن عبد ربه عن الصادق عليه السلام في الجنابة تصيب الثوب ولا يعلم به صاحبه فيصلّى فيه ثم يعلم بعد قال: يعيد اذا لم يكن علم<sup>١</sup>.

ورواية أبي بصير عنه عليه السلام قال: سألته عن رجل صلّى وفي ثوبه بول او جنابة فقال: علم به اولم يعلم فعليه اعادة الصلاة اذا علم<sup>٢</sup>.

ولكن الروایتين لا تكافئان الأخبار الصحيحة الصريحة المعمول بها عند جلّ الأصحاب لولا كلّهم بخلاف هاتين الروایتين اللتين لم يعمل بهما الا الشاذ منهم.

وهل يكون فرق بين ما اذا علم بالنجاسة بعد الصلاة وبين ما اذا علم بها في أثناء الصلاة. وجهان ظاهر كثير من الفقهاء بل الأكثر هو الفرق وأنه اذا علم بها في الأثناء حكوا ببطلان صلاته والدليل الفارق بينها هو صحیحة زرارة الطويلة حيث قال منها: قلت له: ان رأيت (اي الدم) في ثوبى وأنا في الصلاة قال: تنقص وتعيد اذا شككت في موضع منه ثم رأيت وان لم تشكّ ثم رأيت رطباً قطعت الصلوة وغسلته ثم بنيت على الصلاة لأنك لا تدري لعلّه شيء أوقع عليك فليس ينبغي أن تنقض اليقين بالشك<sup>٣</sup>.

حيث أنّ قوله (ع): اذا شككت في موضع منه ثم رأيت. يظهر منه أنه كان شاكاً من أول الصلاة في وقوع الدم عليه وبعد ما رآه يعلم أنه كان قبل الصلاة وأما اذا لم يكن شاكاً ثم رآه في أثناء الصلاة رطباً لا يعلم بأنه كان من أول الصلاة موجوداً لأنه يحتمل بأنه وقع عليه في هذا الآن الذي يراه فلذا قال (ع): لأنك لا تدري لعلّه شيء أوقع عليك فيظهر منه أنه اذا علم بأنه كان من أول الصلاة لا بدّ له من نقض الصلاة واعادتها كما صرح عليه السلام بذلك.

(١) (٢) الوسائل الباب ٤٠ من أبواب النجاسات الحديث ٨-٩.

(٣) جامع الاحاديث الباب ٢٣ من أبواب النجاسات الحديث ٥.

و أما حمل قوله (ع): اذا شككت في موضع منه ثم رأيتَه على ما اذا علم بوقوع الدم عليه من أول الصلاة ولكنه شك في موضع خاص منه بأنه هل أصابه أولاً فهو خلاف الظاهر خصوصاً مع قوله (ع): لعله شىء أوقع عليك فإنه يستفاد من مفهومه أنه اذا علم بوقوعه عليه قبل الصلاة لا يكون حكمه قطع الصلاة وغسله والبناء عليها بل تكون الصلاة باطله من أصلها.

ومن الأخبار التي استدلت بها صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ان رأيت المني قبل اوبعد ما تدخل في الصلاة فعليك إعادة الاعادة خ ل الصلاة وان أنت نظرت في ثوبك فلم تصبه وصليت فيه ثم رأيتَه بعد ذلك فلا إعادة عليك فكذلك البول<sup>١</sup>.

حيث فصل (ع) بين ما اذا رآه بعد ما دخل في الصلاة فحكم باعادة الصلاة وبين ما اذا رآه بعد الصلاة فحكم بعدم وجوب الاعادة عليه.

ومن الروايات رواية أبي بصير عنه عليه السلام في رجل صلى في ثوب فيه جنابة ركعتين ثم علم بها قال: عليه أن يبتدأ الصلوة قال: وسألته عن رجل يصلى وفي ثوبه جنابه اودم حتى فرغ من صلاته ثم علم قال: مضت صلاته ولا شىء عليه<sup>٢</sup> وقيل بأنه تعارض هذه الروايات روايات كثيرة.

منها صحيحة معاوية بن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سألتَه عن الرعاف أينقض الوضوء قال: لو أن رجلاً رعى في صلاته وكان عنده ماء او من يشيراليه بماء فتناوله قال برأسه فغسله فليبن على صلابه ولا يقطعها<sup>٣</sup> وهذا المضمون روايات كثيرة في الرعاف.

(١) (٢) الوسائل الباب ٤١ من أبواب النجاسات الحديث ٢ والباب ٤٠ الحديث ٢.

(٣) الوسائل الباب ٢ من أبواب قواطع الصلاة الحديث ١١.

وفيه أن روايات الرعاف لادخل لها لما نحن فيه لأن المفروض فيما نحن هو ما اذا علم بسبق النجاسة على الصلاة ومفروض روايات الرعاف هو عروضة في أثناء الصلوة وأين هذا من ذلك؟

ومنها حسنة محمد بن مسلم قال: قلت له: الدم يكون في الثوب وأنا في الصلاة قال: ان رأيتك وعليك ثوب غيره فاطرحه وصل في غيره وان لم يكن عليك ثوب غيره فامض في صلاتك ولا اعادة عليك ما لم يزد على مقدار الدرهم (١).  
ولكن لا يخفى عليك أن هذه الرواية — كما ترى — لا تدلّ الاعلى جواز الصلاة في الدم ما لم يزد على مقدار الدرهم لا مطلقا فلا تكون من الأخبار المعارضة.  
ومنها موثقة داود بن سرحان عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلّي في ثوبه فأبصر في ثوبه دماً قال: يتم (٢).

ومنها ما عن السرائر عن كتاب المشيخة للحسن بن محبوب عن عبدالله بن سنان عنه عليه السلام قال: ان رأيت في ثوبك دماً وأنت تصلّي ولم تكن رأيتك قبل ذلك فأتم صلاتك فاذا انصرفت فاغسلها الخبر (٣).  
ولكن الروایتين غير معمول بهما عند الأصحاب حيث أنّ ظاهرهما عدم وجوب التبديل او التطهير بعد رويته للدم الى تمام الصلاة وهذا مخالف لما عليه الأصحاب.  
نعم يمكن حملها على الدم الأقل من الدرهم فح لا تعارضان الروايات المتقدمة.  
وربما يتشبت لعدم بطلان الصلاة برؤية النجاسة في أثناء الصلاة اذا علم بسبقها — بالأولية القطعية بأن يقال: انّ الروايات الدالة على جواز الاتيان بتمام الصلاة — اذا كان جاهلا بالنجاسة — تدلّ على جواز الاتيان ببعضها مع النجاسة جهلا بطريق أولى.  
ولكن مع ورود الروايات المتقدمة ببطلان الصلاة اذ رأى النجاسة في أثائها وعلم بسبقها عليها لا عبرة بهذه الأولية كما لا يخفى.

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب قواطع الصلاة الحديث ١١

(٢) جامع الأحاديث الباب ٢٨ من أبواب النجاسات الحديث ١

(٣) الوسائل الباب ٤٤ من أبواب النجاسات الحديث ٢

## المبحث الثاني عشر

في المطهّرات وهي كثيرة الأوّل الماء وقدمضى بعض أحكامه في المباحث السابقة.  
الثاني الشمس وهي مطهّرة للسطح والأرض والأبنية والأشجار بل للحصر  
والبوارى من المنقولات عل قول ولا تطهّر غيرهما من المنقولات والدليل على مطهّريّتها  
للسطح والأرض دون غيرهما هو صحيحة زرارة عن ابيجعفر عليه السلام قال: سألته عن  
البول يكون على السطح اوفى المكان الذى يصلّى فيه فقال: اذا جفّفته الشمس فصلّ فيه فهو  
طاهر<sup>(١)</sup>.

و يستفاد من هذه الرواية امور.

الأوّل اشتراط مطهريّتها باستناد الجفاف اليها فلا يكفي اذا حصل الجفاف بهبوب  
الرياح او حصل من قبل نفسه.

الثاني أنّ مورد السؤال هو البول فالتعدى عنه الى سائر النجاسات مشكل ولكن  
يمكن أن يقال: أنّ ذكر البول من باب المثال لا التقييد مع أنّ فى سائر الروايات الآتية  
ما يفيد التعميم فلاحظها.

الثالث أنّه يستفاد منها أنّ الشمس مطهّرة للنجاسة لأنّه باسراق الشمس عليه يصير  
من النجاسات المعفو عنها كما عن الراوندى وحمل قوله عليه السلام: فهو طاهر على غير  
الطهارة الشرعيّة — ضعيف فى الغاية وهذه الرواية من أوضح الروايات الدالّة على مطهريّة  
الشمس وأصحها سنداً ودلالة أنّها لا تدلّ الأعلى مطهريّتها للسطح والأرض دون مثل  
الأشجار والأحجار والزرع والنبات مادامت قائمة على أصولها ولا يبعد دلالتها على طهارة

(١) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب النجاسات الحديث ١

الحصر والبوارى بها لان الأرض المفروشة تصدق عليها الأرض بل يمكن شموها للفراس المنسوج من القطن او الصوف اوغيرهما الآ أن الاجماع قددلّ على عدم طهارته بالشمس بل لابدّ من غسله.

ومنها رواية ابى بكر الحضرمى عنه عليه السلام قال: يا ابا بكر ماأشرفت عليه الشمس فقد طهر(١).

وهذه الرواية دالّة باطلاقها على مطهريّة الشمس لمطلق الأشياء من المنقول وغيره من الأشجار والنبات الآ أنّها ضعيفة السند ولكن يمكن جبر ضعفها بعمل الأصحاب بها الآ أنّه لابدّ من تخصيصها واخراج المنقول عنها بالاجماع.

نعم يمكن أن يقال: إنّ الظاهر من قوله: ماأشرفت كلّ شئى يكون فى مظان اشراق الشمس بأن كان ممّا تشرق عليه الشمس طبعاً بأن كان فى مكان غير مسقف مثلاً فلا تشمل المنقول لأنّ المنقول ليس طبعه أولاً وبالذات اشراق الشمس عليه فتشمل هذه الرواية الأرض ومايتبعها من الزرع والنبات والحصى وتشمل ايضاً السطح والأبنية والأبواب والأخشاب المنصوبة فى البناء وكذا تشمل الأشجار وفى شموها للحصر والبوارى تأمل الآ أن يقال: أنّها تعدّ من الأرض كما قدّ منا وعلى فرض عدم شموها لها يدلّ على تطهير الشمس لها بعض الأخبار.

كرواية على بن جعفر عن أخيه عليه السلام أنه قال فى حديث: سألته عن البوارى يصيبها البول هل تصلح الصلاة عليها اذا جفت من غير أن تغسل؟ قال: نعم (٢).

وصحيحته الأخرى عنه عليه السلام قال: سألته عن البوارى يبّل قصبها بماء قدر أيضاً عليها؟ قال: اذا يبست فلا بأس (٣).

ورواية عمّار بن موسى الساباطى قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن البارية يبّل قصبها بماء قدر هل تجوز الصلوة عليها فقال: اذا جفت فلا بأس بالصلوة عليها (٤).

ولكن لابدّ من تقييد هذه الروايات بما اذا جفت بالشمس بقريضة تينك الروايتين

(١) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب النجاسات الحديث ٥

(٢) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب النجاسات الحديث ٣

(٣ و ٤) الوسائل الباب ٣٠ من أبواب النجاسات الحديث ٢-٥



المتقدمتين وغيرهما.

ومن الروايات الدالة على كون الشمس من المطهرات صحيحة زرارة وحديد بن الحكم الأزدي قالوا: قلنا لأبي عبد الله عليه السلام: السطح يصيبه البول او يبال عليه يصلّي في ذلك المكان فقال ان كان تصيبه الشمس والريح وكان جافاً فلا بأس الا أن يتخذ مبالاً (١) وهذه الرواية وان لم تكن ظاهرة في تطهيرها للموضع القدر لاحتمال كون جواز الصلاة عليه لأجل جفاف الموضع لا لأجل أنه طهرته الشمس الا أن هذه الرواية بضميمة سائر الروايات الدالة على مطهريّة الشمس تدلّ ايضا على كونها من المطهرات ولاينا في ذلك عطف الريح عليها مع عدم دخلها في المطهريّة لاحتمال أن يكون المراد بذكر الريح من جهة تلازمها غالباً في جفاف الموضع مع استناد الجفاف الى الشمس.

ومن الروايات موثقة عمّار الساباطي قال: سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الموضع القدر يكون في البيت او غيره فلا تصيبه الشمس ولكنته قديس الموضع القدر قال: لا يصلّي عليه وأعلم موضعه حتى يغسله وعن الشمس هل تطهر الأرض قال: اذا كان الموضع قدراً من البول او غير ذلك فأصابته الشمس حتى يبس الموضع فالصلاة على الموضع جائزة وان أصابته الشمس ولم يبس الموضع القدر وكان رطباً فلا تجوز الصلاة عليه حتى يبس الحديث (٢).

وهذه الرواية وان كان من المحتمل فيها أن جواز الصلاة على الموضع القدر بعد الجفاف لأجل العفوع عن النجاسة التي أشرقت عليها الشمس — كما عن الراوندي — وكذا من المحتمل أن جواز الصلوة على الموضع القدر انما هو لجفاف الموضع وعدم سراية النجاسة الى لباس المصلّي — الا أن الظاهر من الرواية أن اشراق الشمس عليه موجب لطهارته لأنه قد ذكر عليه السلام في الفرض الأوّل أنه لا يصلّي عليه وأمر بأن يُعلم موضع النجاسة حتى يغسله ولكن لم يذكر في الفرض الثاني أنه يُعلم موضع القدر حتى يغسله فيعلم منه أنه غير محتاج الى التطهير والا كان عليه أن يبينه والا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة. ولاّنه عليه السلام ذكر في هذا الفرض أنه يصلّي عليه اذا صار يابساً وظاهره أن

(١) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب النجاسات الحديث ٣

(٢) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب النجاسات الحديث ٤

المراد السجود على الموضع الذى كان قدراً والّا فاذا كان المراد الصلوة فى هذا الموضع مع السجود على الموضع الطاهر فلا فرق بين هذا الفرض والفرض السابق لآنه تجوز الصلاة على الموضع القذر اذا كان يابساً مطلقاً اى وان لم تشرق عليه الشمس فنعه عليه السلام من الصلاة على الموضع القذر فى الفرض الأوّل وتجويزه فى الفرض الثانى كاشف عن أنّ المراد بالصلاة عليه هو السجود عليه لا غير.

وايضا مورد السؤال فى الرواية أنّه هل تكون الشمس مطهرة ام لا؟ فلا بدّ من أن يكون الجواب مطابقاً للسؤال والّا يلزم أن يكون سؤاله بلا جواب.

و يستفاد من هذه الرواية التعميم بين البول وغيره حيث قال: اذا كان الموضع قدراً من البول او غير ذلك.

وتعارض هذه الروايات الدالة على كون الشمس من المطهرات صحيحة اسماعيل ابن بزيع قال: سألته عن الأرض والسطح يصيبه البول او ما أشبهه هل تطهره الشمس من غير ماء قال: كيف تطهر من غير ماء<sup>(١)</sup>.

لكن يمكن حمله على استبعاد أن تطهر الشمس الأرض مع جفافها اى لا بدّ من أن تكون الأرض رطبة حتى تشرق عليها الشمس فتجففها حتى تطهر.

### (الثالث):

من المطهرات النار ذكرها غير واحد من القدماء والمراد بمطهرتها أنّها اذا صيرت عين النجس رماداً او دخاناً يصير ذلك الرماد او الدخان طاهراً.

ولكن لا اختصاص للنار بذلك فإنّ عين النجس اذا تبدلت واستحالت الى عين طاهرة بأيّ سبب حصلت تلك الاستحالة سواء تحققت بالنار كما حراق العذرة او الميتة وصيرورتها رماداً او دخاناً او باهواء كاستحالة الكلب ملحاً او باسراق الشمس وبالأرض كصيرورة العذرة دوداً او غير ذلك. يطهر ذلك النجس فتخصيص المطهرة بالنار كما فى كلام بعض القدماء ليس له وجه الا أن يقال: اقتفوا فى ذلك أثر بعض الأخبار الظاهرة فى كون النار من المطهرات.

كصحيحة الحسن بن محبوب قال: سألت ابا الحسين عليه السلام عن الجصّ توقد

(١) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب النجاسات الحديث ٧

عليه العذرة وعظام الموتى ويخصص به المسجد فكتب اليه بخطه: ان الماء والنار قد طهراه (١). ولكن هذه الرواية لا يمكن الالتزام بمفادها لأنه اذا كان المراد أن طبخ الجص يكون باسعال العذرة وعظام الموتى تحتها من غير حصول المزج والا اختلاط فما معنى قوله: ان الماء والنار قد طهراه فانه لم يصبر نجساً حتى يطهر بايقاد النار تحته وبتسلط الماء عليه اللهم الا أن يكون المراد بالتطهير هو رفع القذارة الظاهرية أعني ما يتنفر الطبع منه بسبب ايقاد العذرة وعظام الموتى عليه دون رفع النجاسة.

وان كان المراد بايقاد العذرة وعظام الموتى الايقاد فوق الجص بأن يحصل التخليط بين الجص وبينها فلا يمكن تطهيره بالنار والماء أما بالنار فواضح لأن الجص لا يصير بايقاد النار عليه مستحيلاً الى جسم آخر بحيث يتبدل موضوع النجس الى الموضوع الطاهر بل لم يتبدل الأبعض أوصافه ومن المعلوم أن تبدل الأوصاف لا يكون استحالة.

وأما بالماء فهو واضح لأن الماء لا يسرى الى الجص مع بقاء اطلاقه ولم تنفصل الغسالة بملاقاته فهذه الرواية لا يمكن العمل بظاهرها فلا بد من رد علمها إلى أهله. ومن الروايات مرسله محمد بن ابي عمير عمن رواه عن ابي عبد الله عليه السلام في عججن عجن وخبز ثم علم أن الماء كانت فيه ميتة قال: لا بأس أكلت النار ما فيه (٢). ورواية احمد بن محمد بن عبد الله بن الزبير عن جده قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البئر تقع فيها الفأرة او غيرها من الدواب فتموت فيعجن من مائها أيؤكل ذلك الخبز قال: اذا أصابته النار فلا بأس بأكله (٣).

ولكن هذه الرواية لا تدل على أن النار قد طهرت الخبز لا مكان أن لا يكون الخبز نجساً بناء على عدم انفعال ماء البئر بوقوع النجس فيها كما هو المختار فح يحتمل أن يكون المراد بنفي البأس عن أكله عند اصابة النار له هو ما ذكرناه في صحيحة الحسن بن محبوب من أن المراد ذهاب النار بالقذارة الظاهرية الموجبة لتنفر الطباع وعلى هذا تحمل مرسله ابن ابي عمير بأن يقال: ان الماء وان كان غير مقيّد بماء البئر في السؤال الا أنه يمكن حمله على ماء البئر

(١) الوسائل الباب ٨١ من أبواب النجاسات الحديث ١

(٢ و ٣) جامع الأحاديث الباب ٣٨ من أبواب النجاسات الحديث ٢ - ١

او بعض المياه التي لها عاصم من النجاسة.

وكيف كان فيعارض هاتين الروائتين خبر زكريا بن آدم قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن قطرة نبيذ مسكر قطرت في قدر فيه لحم كثير ومرق كثير قال: يهراق المرق او يطعمه أهل الذمة والكلاب واللحم اغسله وكله قلت: فان قطريه الدم قال: الدم تأكله التار قلت: فخمرونيذ قطر في عجين اودم قال: فقال: فسد قلت: أبيع من اليهود والنصارى وأبين لهم قال: بين لهم فانهم يستحلون شربه الحديث (١).

فانّ ظاهره أنّ المرق اذا نجس بوقوع الخمر والنبيذ فيه لا يطهر باصابة النار له وكذلك العجين بل لا بد من أن يطعمه أهل الذمة والكلب او يبيعه من اليهودى والنصرانى ولكن بالنسبة الى الدم قال: الدم تأكله النار ويمكن أن يحمل الدم على الدم الطاهر الذى يجرم شربه كالدم المتخلف فى الذبيحة.

وايضا تعارض الروائتين المتقدمتين مرسله ابن ابى عمير الاخرى عن ابي عبد الله عليه السلام فى العجين يعجن من الماء النجس كيف يصنع به قال: يباع ممن يستحل أكل الميتة (٢).

ومرسلته الاخرى عنه عليه السلام قال: يدفن ولا يباع (٣).

اذ لو كان اصابة النار له مطهراً لما كان يأمر بالبيع ممن يستحل أكل الميتة والدفن. وكيف كان فلا اختصاص للتار فى تحقق الاستحالة المطهرة للجسم النجس وأن ذكر القدماء لها فى عداد المطهرات لأجل متابعة النص الذى عرفت عدم دلالة على كونها من المطهرات الا اذا تحققت الاستحالة بها فح كل جسم نجس تبدلت حقيقته الذاتية الى جسم طاهر سواء أكان بالتار كصيرورة العذرة رماداً ام باسراق الشمس عليه كصيرورة العذرة دوداً او تراباً او من قبل نفسه كصيرورة الخمر خلاً يطهر وكذا تطهر الخمر اذا انقلبت خلاً بواسطة العلاج كصبّ الخل او الملح فيها كما تدلّ عليه الروايات الكثيرة فراجعها فى باب الأشربة من الوسائل (٤).

(١) جامع الأحاديث الباب ١٣ من أبواب المياه الحديث ١.

(٢ و ٣) جامع الأحاديث الباب ٣٨ من أبواب النجاسات الحديث ٣ - ٤.

(٤) الوسائل الباب ٣١ من أبواب الأشربة المحرمة.

هذه كله بالنسبة الى عين النجس. وأما المتنجس كصيرورة الخشب بالاحراق رماداً او دخاناً فربما يقال بعدم حصول الطهارة بذلك لأنّ الحكم بالطهارة في الأعيان النجسة بسبب الاستحالة انما ثبت على عين النجس كالخمر والكلب اذا انقلبا الى عين طاهره كالخل والملح فقد تبدل موضوع النجس أعنى الخمر والكلب الى موضوع طاهر وهو الخلل والملح.

وهذا بخلاف المتنجس فإنّ الحكم بالنجاسة في مثل الخشب لا يثبت على الخشب من حيث أنّه خشب بل من حيث أنّه جسم فاذا تبدل جسميته الى جسم آخر لم تبدل الجسمية بل تبدلت الخشبية والمفروض أنّ الحكم بالنجاسة لم يترتب على الخشبية. هذا ولكن هذا الوجه يشبه بالسفسطة لأنه اذا كان تبدل عين النجس الى جسم طاهر موجباً لطهارته فتبدل المتنجس الى جسم طاهر أولى بالحكم بالطهارة وموضوع النجس وان لم يكن نفس الخشب الا أنّ النجس القائم به ينعقد بالاحراق ويتبدل الى موضوع طاهر.

### (الرابع)

من المطهرات الاسلام فإنّ الكافرا ذأسلم يطهر وهو اجماعى بل ضرورى بالنسبة الى جميع أقسام الكفر الاكفر المرتد الفطرى والمراد بالمرتد الفطرى من انعقدت نطقته والحال أنّ أحد أبويه مسلم فانه يستفاد من كلمات كثير من الفقهاء بل قيل: انه مشهور — عدم قبول توبته لا ظاهراً ولا باطناً.

وقيل: انه تقبل توبته باطناً بمعنى صحّة عباداته وطهارته عند نفسه — لا ظاهراً بمعنى عدم صحّة عباداته بالنسبة الى الغير فلا يجوز للغير الاقتداء به ولو صار بعد اسلامه عادلاً وكذا لا يجوز للغير معاملته معاملة الطاهر.

وقيل بقبول توبته ظاهراً وباطناً وهو الأقوى ويدل على القول الأول صحيحة محمد بن مسلم قال ع: من رغب عن الاسلام وكفر بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وآله بعد اسلامه فلا توبة له وقد وجب قتله وبانت منه امرأته ويقسم ماترك على ولده (١).

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب حد المرتد الحديث

وموثقة عمّار قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: كلّ مسلم بين مسلمين ارتدّ عن الاسلام وجحد محمّداً صلى الله عليه وآله نبوته وكذّبه فإنّ دمه مباح لكلّ من سمع ذلك منه وامراته بائنة منه يوم ارتدّ فلا تقربه و يقسّم ماله على ورثته وتعتدّ امراته عدّة المتوفى عنها زوجها وعلى الامام ان يقتله ولا يستيتيه (١).

ورواية على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن مسلم تنصر قال يقتل ولا يستتاب قلت: فنصراني أسلم ثم ارتدّ قال: يستتاب فان رجع والاقتل (٢).

ولا يخفى أنّ هذه الرواية ظاهرة في التفصيل بين المرتد الفطرى والملى بعدم قبول توبة الأوّل وقبولها في الثانى ورواية عمّار وان لم يكن ظهورها بمثابة ظهور هذه الرواية إلا أنّها لا تخلو من الظهور في المرتدّ الفطرى حيث قال: كلّ مسلم بين مسلمين ارتدّ عن الاسلام الظاهر منه أنه كان مسلماً وولد من مسلمين ثم ارتدّ وان قرئ مسلمين بصيغة الجمع فهو ايضا ظاهر في المرتدّ الفطرى لأنّه يستفاد منه أنّه كان مسلماً بين مسلمين ثم ارتدّ.

وأما صحيحة محمّد بن مسلم فانها ايضا لا تخلو عن الظهور في كون المراد بقوله: من رغب عن الاسلام هو الذى كان مسلماً ثم رغب عن الاسلام وارتدّ.

ولكن تعارض هذه الروايات الروايات الدالة باطلاقها او عمومها على قبول توبته بل بعضها ظاهر في المرتدّ الفطرى:

منها رواية الفضيل بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام قال: انّ رجلا من المسلمين تنصر فأتى به أمير المؤمنين عليه السلام فاستتابه فأبى عليه فقبض على شعره ثم قال: طؤوا يا عباد الله فوطئ حتى مات (٣).

ولا يخفى ظهور الرواية في المرتدّ الفطرى لكتتها ضعيفة السند

ومنها حسنة ابن محبوب عن غير واحد من أصحابنا عن ابي جعفر وابعيد الله عليهما السلام قالوا في المرتدّ: يستتاب فان تاب والاقتل الحديث (٤).

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب حد المرتد الحديث ٢

(٢) الوسائل الباب ١ من أبواب حد المرتد من كتاب الحدود الحديث ٥

(٣) الوسائل الباب ١ من أبواب حد المرتد الحديث ٤

(٤) الوسائل الباب ٣ من أبواب حد المرتد الحديث ٢

وهذه الرواية مطلقة تشمل المرتد الفطرى.

ومنها صحيحة هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال: أتى قوم امير المؤمنين عليه السلام فقالوا: السلام عليك ياربنا فاستتابهم فلم يتوبوا فحفر لهم حفيرة أو قد فيها ناراً وحفر حفيرة الى جانبها أخرى وأفضى بينها فلما لم يتوبوا ألقاهم فى الحفيرة وأوقد فى الحفيرة الأخرى حتى ماتوا (١).

ومنها رواية مسمع بن عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام عن امير المؤمنين عليه السلام قال: المرتد تعزل عنه امرأته ولا تؤكل ذبيحته ويستتاب ثلاثة أيام فان تاب والاقتل يوم الرابع (٢). وهذه الرواية ايضا شاملة للمرتد الفطرى لكنها ضعيفة السند ولا يضرنا ضعفها لأن فى غيرها من الصحيحة والحسنة كفاية خصوصاً صحيحة هشام بن سالم التى يظهر منها أن موضوعها المرتد الفطرى حيث أنه يظهر منها أن القوم كانوا من شيعة على عليه السلام ثم ارتدوا وصاروا من الغلاة.

ثم ان هذه الروايات التى سردناها أخيراً وغيرها من مطلقات أدلة التوبة كقوله تعالى: إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ (٣) — هى أدلة القول الثالث الذى قويناه — أعنى قبول توبته ظاهراً وباطناً — فإظهار من الروايات المتقدمة على هذه الروايات من عدم قبول توبته لابد من حمله على عدم سقوط آثار الارتداد عنه بمجرد التوبة لأن مقتضى الجمع بين هذه الروايات — الدالة على قبول توبته وتلك الروايات الظاهرة فى عدم قبولها — ذلك.

ثم أنه يجوز العقد على زوجته — بعد التوبة — بالعقد الجديد بعد انقضاء العدة بل يستفاد من بعض الروايات وتقتضيه القواعد الفقهية جواز العقد عليها فى العدة وكذا ما يكتسبه بعد التوبة لعدم المانع منه شرعاً.

وما يظهر من بعض الروايات المتقدمة من انتقال أمواله الى ورثته بالارتداد هو المال الذى كان يملكه فى حال اسلامه قبل ارتداده فلا دليل يدل على عدم حصول التملك له بعد

(١) الوسائل الباب ٦ من أبواب حد المرتد الحديث ١

(٢) الوسائل الباب ٣ من أبواب حد المرتد الحديث ٢

(٣) سورة النساء الآية ٤٨

الارتداد وكذلك نظفر بدليل دال على عدم امكان اتخاذه للزوجة بمجرد الارتداد سواء أتأب منه أم لا فله أن يرجع الى زوجته الأولى بالعقد الجديد بعد اسلامه وله أن يتزوج زوجة غيرها.

### (الخامس:)

من المطهرات زوال عين النجس عن ظاهر بدن الحيوان وباطن الانسان وهو اجماعى كما حكاه غير واحد أما زوال النجاسة عن ظاهر الحيوان فيدل على كونه من المطهرات - مضافاً الى السيرة القطعية بين المتشعبة على عدم تطهير مواضع النجاسة من بدن الحيوان عند ملاقاتها للنجاسة - الروايات الدالة على طهارة سور السور وسائر البهائم والطيور.

كالرواية المروية بسند صحيح عن أبي عبد الله عليه السلام حيث سئل عن فضل الهرة والشاة والبقرة والابل والحمار والخيول والبغال والوحش فلم يترك السائل شيئاً الا سأله عنه فقال لا بأس حتى انتهى الى الكلب فقال: رجس نجس الحديث (١).  
وكالرواية المروية عن معاوية بن شريح عنه عليه السلام قال: سأله عذافرو أنا عنده عن سور السنور والشاة والبقرة والبعير والحمار والفرس والبغل والسباع يشرب منه او يتوضأ منه قال: نعم اشرب منه وتوضأ منه الحديث (٢).  
وكرواية عمار وموثقته عنه عليه السلام قال: سئل عما تشرب منه الحمامة قال: كل ما أكل لحمه فتوضأ من سوره واشرب وعن ماء شرب منه بازو صقر او عقاب فقال: كلشئى من الطير يتوضأ؟ مما يشرب منه الا أن ترى في منقاره دمأ فان رأيت في منقاره دمأ فلا توضأ منه ولا تشرب (٣).

والمراد بعدم جواز الشرب عند رؤية الدم عدم الجواز عند العلم بوجود الدم او ما يقوم مقام العلم كالبينة وأخبار ذى اليد ونحو ذلك لا خصوص الرؤية فان الرؤية لا يمكن أخذها في موضوع عدم جواز الشرب لأن موضوع عدم الجواز نفس الدم لا رؤيته.  
فيستفاد من هذه الروايات وغيرها أنّ البهائم والسباع والطيور حتى المحرمة منها بل

(١) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب الأستار الحديث ٣

(٢ و ٣) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب الأستار الحديث ٢ - ١٠



حتى الآكلة للجيف محكوم بطهارتها وطهارة سورها الآن تشهد النجاسة في مواضع سورها ومن المعلوم عدم احتراز البهائم والسباع عن مزاوله النجاسات وخصوصاً السباع حتى مثل الهرة فإن رزقها غالباً من افتراس فريستها إن الهرة من شأنها غالباً أكل الفأر وكذا سائر السباع فإنها لا تصبر عن أكل الجيف بل أكل بعضها بعضاً وكذا بعض الطيور المحرمة الآكلة للجيف كالصقر والبازي والعقاب وقضاء العادة بعدم تطهيرها لمواضع النجس. فَيَقَالُ: من أن الحكم بطهارتها — في صورة غيبتها واحتمال تطهيرها ولو من باب الاتفاق بأن تدخل فيها او منقارها في الماء الجارى — ضعيف جداً لأنه يستلزم حمل الروايات على الموارد الشاذة النادرة خصوصاً في صدر الاسلام المعلوم قلة وجود الماء فيه بل قلة وجود الكر والجارى فيه.

وأما باطن الانسان فاستدلّ لكون ذهاب النجاسة عنه مطهراً — بالاجماع هذا اذا قلنا بتنجس الباطن بملاقاته للنجس وأما اذا قلنا بعدم حصول النجاسة للباطن اصلاً كما ليس ببعيد فلا يمكن عده من المطهّرات وتظهر الثمرة بين القولين فيما اذا أدخل اصبعه في فيه وكان ريقه ملاقياً للدم ح فان قلنا بقول المشهور من تنجس الباطن تنجس اصبعه لأنها لاقت ريقه الملاقى للدم وان قلنا بالثاني لم تنتجس لأنّها لم تلاق الدم وانما لاقت الريق الملاقى للدم والمفروض عدم تنجسه بملاقاة الدم ولكن قول المشهور أوفق بالقواعد لأنه اذا دار الأمر بين تخصيص الأدلة العامة الدالة على تنجيس كل نجس لملاقية — بالبواطن بأن يقال: انّ كل نجس منجس لملاقية البواطن وبين بقاء تلك العمومات على حالها حتى تشمل البواطن لكن نزيد على عدد المطهّرات ونقول: انّ من المطهّرات زوال العين عن باطن الانسان فالثاني أولى لأنه على الأوّل يلزم تخصيص الأدلة العامة وهي آية عن التخصيص وأما على الثاني فلا يلزم ذلك بل العمومات على حالها غاية الأمر أنه يقال: انّ من المطهّرات التي يستفاد من كلام الشارع حيث قال: انما عليك أن تغسل الظاهر لا الباطن — أن الشارع جعل زوال العين من باطن الانسان مطهراً، وعدها من المطهّرات ليس مخالفاً للعمومات و لا مخصصاً لها لان الشارع لم يخصص المطهّرات فيما عدا هذا الفرد فلا مناقاة بين كون الماء و الشمس و النار و الارض مثلا من المطهّرات وبين كون زوال العين عن البواطن ايضاً من المطهّرات والله العالم وعلى القول الأوّل — اى بناء على عدم تنجس الباطن فلا وجه لعده.

من المطهرات هذا اذا لم نقل بانصراف أدلة النجاسات عن البواطن.

### (السادس:)

من المطهرات غيبة المسلم ومستند كونه من المطهرات أمور الأول السيرة القطعية على طهارة بدن المسلم ولباسه بمجرد غيبته مع علمه بنجاسة بدنه ولباسه وعدم بناء المتشعبة على استفسار حاله وأنه هل غسل النجاسة من بدنه ولباسه ولا؟ ولكن يمكن أن يقال: إن السيرة إنما تكون حجة لو كانت كاشفة قطعية عن أنها تكون مستمرة من زمان المعصوم عليه السلام حتى تكشف عن رأيه ع وأنى لهم باثبات ذلك.

الثاني ظاهر حال المسلم في الاحتراز عن النجاسات فيما يكون استعماله مشروطاً بالطهارة فاذا تنجس بدنه ولباسه أو أوانيه وعلم بذلك ثم استعمله فيما تشترط فيه الطهارة مثل ما اذا صلى في بدنه الذى كان نجساً من قبل او مع هذا اللباس الذى كان نجساً او توضأ من هذه الآنية التى كانت نجسة او شرب منها شيئاً من المايعات ولم نعلم بأنه هل طهر هذه المذكورات اولوا و احتملنا تطهيره لها فظا هر حال المسلم — من أنه يجتنب عن النجاسات — يقتضى الحكم بأنه قد طهرها وهذا الوجه من أقوى الوجوه فى مستند كون غيبة المسلم من المطهرات لأن بناء أكثر أفعاله على الصحة.

الثالث دعوى الاجماع ن غير واحد على كون غيبة المسلم من المطهرات، ولكن يرد عليه ان الاجماع غير محقق لأنه قد نقل الخلاف من غير واحد على عدم الحكم بطهارة المسلم بمجرد غيبته بل قيل: أنه مشهور فلاحظ.

الرابع لزوم الحرج لولا الحكم بطهارته بمجرد غيبته وعلمه بنجاسة بدنه ولباسه ولكن يلزم من هذا الوجه أن يكون غيبة المسلم من المطهرات فى موارد الحرج فقط لا مطلقاً ولم يقل به أحد.

ثم أنه يشترط فى كون الغيبة مطهرة لبدن المسلم ولباسه أمور ثلاثة الأول علمه بنجاسة بدنه ولباسه فإلم يعلم لا يحكم بطهارة يبدنه ولباسه خلافاً لصاحب الجواهر حيث ادعى السيرة القطعية على الحكم بالطهارة حتى فى مورد عدم العلم بالنجاسة.

الثاني استعماله فيما يشترط فيه الطهارة كأن صلى فيه ولم يكن من الأشياء التى تجوز الصلاة فيها مع النجاسة كالقلنسوة اولاقاه مع الرطوبة السارية أو أكل منه او شرب او

توضأ منه.

الثالث احتمال تطهيره فلا يمكن الحكم بطهارته في صورة العلم بعدم مبالاته بالنسبة الى النجاسات.

### (السابع)

من المطهرات الأرض فأنها تطهر النعل وباطن القدم والخنق بالمشى عليها على المشهور بل عن غير واحد دعوى الاجماع عليه وتدل عليه روايات كثيرة منها النبوى العامى قال: اذا وطأ أحدكم الأذى بخفيه فطهورهما التراب<sup>(١)</sup>.

وربما يقال: بطهورية التراب دون مطلق وجه الأرض استناداً الى هذه الرواية ولكن الرواية عامية ضعيفة السند ومع ذلك تعارضها روايات صحيحة او موثقة وستجيب إنشاء الله تعالى.

ومنها صحيحة فضالة عن ابن بكير عن حفص بن ابى عيسى أنه قال للصادق عليه السلام: انى (ظ) ان وطئت على عذرة بخفى ومسحته حتى لم أرفيه شيئاً ماتقول فى الصلاة فيه؟ فقال: لا بأس<sup>(٢)</sup> ويستفاد من هذه الرواية وكذا رواية زرارة الآتية كفاية المسح على الأرض حتى يذهب أثر النجاسة ولا يحتاج الى المشى خصوصاً المشى خمسة عشر ذراعاً كما يستفاد ذلك من صحيحة الأحول الآتية فانه يمكن حملها على بعض المحامل كما سيجى.

ومنها رواية محمد بن على الحلبي عنه عليه السلام قال: قلت له: انّ طريقى الى المسجد فى زقاق يبال فيه فرما مررت فيه وليس علىّ حذاء فيلصق برجلي من نداوته فقال: أليس تمشى بعد ذلك فى أرض يابسة قلت: بلى قال: فلا بأس انّ الأرض يطهر بعضها بعضاً الحديث<sup>(٣)</sup>.

ومنها حسنة المعلّى بن خنيس قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخنزير يخرج من الماء فيمر على الطريق فيسيل منه الماء أمر عليه حافياً فقال: أليس ورائه شئى جاف قلت: بلى قال: فلا بأس انّ الأرض يطهر بعضها بعضاً<sup>(٤)</sup>.

ومنها صحيحة الحلبي قال: نزلنا فى مكان بيننا وبين المسجد زقاق قدر فدخلت على

(١) كنز العمال - على ما حكى عنه - الحديث ٥ صفحہ ٨٨

(٢)(٣)(٤) الوسائل الباب ٣٢ من أبواب النجاسات الحديث ٦ - ٩ - ٣

يبعد الله عليه السلام فقال: أين نزلتم فقلت: نزلنا في دار فلان فقال: إن بينكم وبين المسجد زقاقاً قدرأً أوقلنا له: إن بيننا وبين المسجد زقاقاً قدرأً فقال: لأبأس إن الأرض يطهر بعضها بعضاً الحديث (١).

و يستفاد من هذه الجملة في الروايات—أعنى قوله: إن الأرض يطهر بعضها بعضاً—أن المراد بنفي البأس في هذه الروايات من جهة زوال النجاسة بالمشى على الأرض لا العفو عن النجاسة بواسطة الصلاة في الخفق والنعل الذي تجوز الصلاة فيه لأنه لا تتم الصلاة فيه منفرداً—كما توهم—ومعنى قوله: إن الأرض تطهر الخ أن الأرض النجسة إذا تعلقّت أجزائها برجل أحداً وبعنقه تطهر أرض أخرى تلك النجاسة بعد زوال العين—بالمشى عليها والله العالم. ومنها صحيحة الأحول عنه عليه السلام في الرجل يطأ على الموضع الذي ليس بنظيف ثم يطأ بعده مكاناً نظيفاً قال: لأبأس إذا كان خمسة عشر ذراعاً ونحو ذلك (٢).

وهذه الرواية بظاهرها منافية لاطلاق سائر الروايات لأن قيد خمسة عشر ذراعاً لا يوجد في سائر الروايات إلا أن يحمل على ما إذا لم يذهب أثر النجاسة إليها. ومنها صحيحة زرارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل وطأ على عذرة فساخت رجله فيها أينقض ذلك وضوءه وهل يجب عليه غسلها فقال: لا يغسلها إلا أن يقدرها ولكته يمسحها حتى يذهب أثرها ويصلى (٣).

وهذه الرواية تدلّ على عدم اعتبار المشى مطلقاً أي ولو أقل من خمسة عشر ذراعاً فلا بد من حمل صحيحة الأحول الظاهرة في التقدير—على ما ذكرناه أو على أن التقدير المذكور أحد الأفراد التي تتحقق بها الطهارة—أي طهارة الرجل والفرد الآخر تحقق مسمى المشى ولو كان خطوة أو خطوتين والفرد الآخر المسح على الأرض حتى يذهب أثر النجاسة. ثم أنه هل تعتبر طهارة الأرض أولاً—فيه وجهان بل قولان واستدلّ لاعتبار طهارتها بأمور.

الأول ارتكاز العرف على أن المتنجس لا يكون مطهراً فإنّ الفاقد للطهارة كيف يكون

معطياً لها.

(١) (٢) الوسائل الباب ٣٢ من أبواب النجاسات الحديث ٤ — ١

(٣) الوسائل الباب ٣٢ من أبواب النجاسات الحديث ٧

الثاني الاستقراء فإنّ الماء لا يكون بنحو الاطلاق مطهراً سواء أكان قليلاً ام كثيراً إلا أنّ يكون طاهراً فكذا التراب الذي يكون مطهراً من الحدث لا بدّ من أن يكون طاهراً كتراب التيمّم بل لا يكون مطهراً من الخبث إلا اذا كان طاهراً كحجر الاستنجاء.

الثالث دلالة صحيحة الأحوال المتقدمة—على ذلك حيث قال السائل: الرجل يطأ على الموضع الذي ليس بنظيف ثم يطأ بعده مكاناً نظيفاً حيث أنّ الظاهر ان المراد بالمكان التنظيف المكان الطاهر وهذا القيد وان كان في كلام السائل إلا أنّ تقرير الامام عليه السلام له على هذا القيد وعدم ردعه كاشف عن اعتباره.

الرابع ما استدكّ به في الحدائق—على ما حكى عنه— من قوله صلّى الله عليه وآله: جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً—بناء على أنّ المراد بالطهور الطاهر في نفسه المطهر لغيره فلا بدّ من أن تكون الأرض طاهرة ومظهرة حتى يصدق عليها الطهور.

ولكن يرد عليه أنّه على فرض أن يكون المراد بالطهور الطاهر في نفسه المطهر لغيره لا تدلّ الرواية على اعتبار كون الأرض طاهرة فإنّ المراد من قوله ص: جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً—الطاهرة من حيث الذات اى مع قطع النظر عن عروض النجاسة عليها فلا ينافيه نجاستها—لعارض والحاصل عدم استفادة اعتبار القيد الأوّل من قوله: طهوراً، هذه الأدلة مما ذكرها الاستاذ دام ظلّه مستدلّاً بها على اعتبار طهارة الأرض تبعاً لمن شرط ذلك.

ويمكن الخدشة في الكل أمّا الارتكاز فيمكن أن يدعى أنّ ارتكازهم على خلاف ذلك كما لا يخفى على من راجع ارتكازهم فانه اذا قيل لهم: أنّ الأرض مطهرة لباطن النعل والقدم لا يسألون عن أنّه هل يعتبر طهارة الارض اولاً بل لا ينقدح في أذهانهم السؤال عن ذلك وأمّا الاستقراء فهو ايضاً كسابقه اذ لا يمكن اثبات حكم من الأحكام الشرعيّة بالاستقراء فإنّ الاستقراء لا يفيد إلا الظنّ وأنّ الظنّ لا يغني عن الحق شيئاً مع أنّ مبنى الشريعة الاسلامية على جمع المختلفات وتفريق المجتمعات.

وأما صحيحة الأحوال فليس فيها سوى الاشعار على ذلك وفرض المكان التنظيف وغير التنظيف أنّها هو في كلام السائل لافي كلام الامام عليه السلام وأنّها قرره الامام عليه السلام في مفروضه وهو المكان التنظيف ومن المعلوم ان مفهوم اللقب ليس بحجة ولم ينف الامام عليه السلام الطهارة من المكان غير التنظيف مع أنّه يمكن أن يكون المراد بالمكان

النجاسات و ان كان هذا الاحتمال بعيداً عن مساق الرواية ولكن مع ذلك كله الأحوط هو اعتبار طهارة الأرض كما عليه المشهور.

و يعتبر ايضاً جفاف الأرض على المشهور والدليل عليه رواية محمد بن عليّ الحلبي المنقولة عن مستطرفات السرائر عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: انّ طريقى الى المسجد في زقاق يبال فيه فربّما مررت فيه وليس عليّ حذاء فيلصق برجلي من نداوته فقال: ع: أليس تمشى بعد ذلك في أرض يابسة فقلت: نعم فقال: لا بأس إنّ الأرض يطهر بعضها بعضاً (١).

وحسنة المعلّى بن خنيس قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخنزير يخرج من الماء فيمر على الطريق فيسيل منه الماء أمر عليه حافياً فقال: أليس ورائه شئٌ جافّ قلت: بلى قال: لا بأس إنّ الأرض يطهر بعضها (٢).

والحدشة في سندهما—مع أنّ الثانية حسنة في غير محلّها لأنّ المشهور قد عملوا بهما. ثمّ أنّه لا فرق ظاهراً بين النعل والقدم وبين أقسام النعل من الخفّ وغيره بل يمكن التعدى الى أسفل عصا الاعرج بل ركبتى من يمشى على الأرض بركبتيه. وكذا لا فرق في الأرض بين المفروشة بالآجر والحصى وغيرهما تمسكافى ذلك كله باطلاق النصوص نعم يشكل الحكم في المفروشة بالقيرو والآهك والجصّ للشك في صدق اسم الأرض عليها.

### (الثامن)

من المطهرات ماء الغيث ذكره غير واحد من القدماء تبعاً للنصوص وهل يعتبر في صدق اسم المطر الجريان على وجه الأرض—كما ذكر ذلك كثير من الفقهاء بل نسب ذلك الى المشهور—فيه قولان فلنذكر أولاً النصوص ثمّ ننظر في دلالتها فنقول ومن الله التوفيق:

من النصوص مرسل الكاهلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قلت: يسيل عليّ من ماء المطر أرى فيه التغيّر وأرى فيه آثار القدر فتقطر القطرات عليّ و ينتضح عليّ منه والبيت يتوضأ على سطحه فيكف على ثيابنا قال: ما بذابأس ولا تغسله كلّ شئى يراه ماء المطر فقد

طهر<sup>(١)</sup>.

وهذه الرواية فيها اطلاق يصدق على غير الجارى على وجه الأرض اللهم الا أن يقال بعدم صدق المطر على غير الجارى وهو بعيد.

ومنها مرسله الفقيه قال: سئل ابو عبد الله عليه السلام عن طين المطر يصيب الثوب فيه البول والعذرة والدم فقال: طين المطر لا ينجس<sup>(٢)</sup>.

ومنها رواية أبى بصير قال: سألت أباعبدالله عليه السلام عن الكنيف يكون خارجاً فتمطر السماء فتقطر على القطرة قال: ليس به باس<sup>(٣)</sup>.

ومنها صحيحة على بن جعفر أنه سأل أخاه عليه السلام عن الرجل يترقى ماء المطر وقد صب فيه خر فأصاب ثوبه هل يصلّى فيه قبل أن يغسله فقال: لا يغسل ثوبه ولا رجله ولا بأس به<sup>(٤)</sup>.

ومنها ما عن الفقيه أنه سأل هشام بن سالم أباعبدالله عليه السلام عن السطح يبال عليه فتصيبه السماء فيكف فيصيب الثوب فقال: لا بأس به ما أصابه من الماء أكثر منه<sup>(٥)</sup>.

وهذه الروايات من الروايات المطلقة وليس فيها تقييد بالجريان ولكن في بعض الروايات ما يظهر منه التقييد بالجريان مثل صحيحة على بن جعفر قال: سألت ابالحسن موسى عليه السلام عن البيت يبال على ظهره و يغتسل فيه من الجنابة ثم يصيبه المطر أيؤخذ من مائه فيتوضأ به للصلاة فقال: اذا جرى فلا بأس به<sup>(٦)</sup>.

وروايته الأخرى عنه عليه السلام قال: سألته عن المطر يجري في المكان فيه العذرة فيصيب الثوب يصلّى فيه قبل أن يغسل قال: اذا جرى به المطر فلا بأس<sup>(٧)</sup>.

وروايته الأخرى عنه عليه السلام قال: سألته عن الكنيف يكون فوق البيت فيصيبه المطر فيكف فيصيب الثياب يصلّى فيها قبل أن تغسل قال: اذا جرى من ماء المطر فلا بأس يصلّى فيه<sup>(٨)</sup>.

ولكن هذه الروايات لا ظهور لها في كون مصداق المطر لا يتحقق الا اذا جرى على وجه

(١)(٢)(٣) جامع الأحاديث الباب ٤ من أبواب المياه الحديث ٣-١٢-٩

(٤)(٥)(٦)(٧) جامع الأحاديث الباب ٤ من أبواب المياه الحديث ٨-٤-٥-٧

(٨) جامع الأحاديث الباب ٤ من أبواب المياه الحديث ٦

الأرض لا مكان أن يكون المراد بالجريان الجريان من الميزاب بمعنى أنه اذا جاء المطر من الميزاب فلا بد في مطهريته من الجريان ويحتمل في خصوص صحيحة علي بن جعفر (١) أن اعتبار الجريان إنما هو لأجل كون الموضع معداً للقذارات فالمراد بجريه المطر لا يمكن الأخذ من مائه والتوضوء به لأجل اختلاطه بالقاذورات وأما في صورة الجريان فيذهب ماء المطر مضافاً الى ان مفروض السؤال في هذه الروايات هو المكان المعد للقذورات الذي لا يمكن تطهيره الأبعد جريان المطر عليه لأنه بواسطة كثرة النجاسات لا يمكن غلبة المطر عليه الأبعد جريانه على وجه الأرض وذهب النجاسات بواسطة كثرة المطر والآتصير النجاسات غالبية عليه بواسطة كثرة النجاسات وقلته كما هو واضح.

ويحتمل أن يكون المراد بالجريان الجريان من السماء بمعنى أنه يشترط في عاصمية ماء المطر من النجاسة بحيث اذا وكف على الثوب لا يتنجس الثوب بذلك وكذا في جواز التوضي به—الجريان من السماء وعدم انقطاع المطر لأن الموضع موضع قدر فجرد انقطاع المطر عنه يصير الماء الباقي على وجه الأرض متنجساً لملاقاته للنجس وهذا الاحتمال لم يذكره الاستاذ دام ظلته فح يكون الأقوى ما عليه كثير من الفقهاء من عدم اعتبار جريانه على وجه الأرض تبعاً لاطلاق النصوص المتقدمة.

ثم إن المطر كما يطهر الأرض المتنجسة وما يحكمها كذلك يطهر الماء المتنجس ولكن الأحوط حصول الاختلاط بينها لأنه بدون الاختلاط والامتزاج لا يصدق عليه أنه رآه ماء المطر لأن الماء الذي يكون في أسفل الحوض لم يره ولم يلاقه ماء المطر فلم يتحقق مصداق قوله: كل ما رآه ماء المطر فقد طهر وهذا نظير ما اذا كان أحد جانبي القميص مثلاً نجساً وكان في المطر وكان الجانب الآخر خارجاً عنه فكما أن الجانب الذي لا يراه المطر لا يطهر بملاقاة المطر للجانب الآخر الذي رآه ماء المطر فكذا فيما نحن فيه.

أقول: على رغم جهودنا الجبارة في ضبط مطالب الاستاذ مدظلّه قد فاتتنا يقية المطهرات فلم اسجلها في المسودة.

(١) جامع الأحاديث الباب ٤ من أبواب المياه الحديث ٥



### المبحث الثالث عشر

في أحكام آنية الذهب والفضة. بحرم الأكل والشرب اجماعاً متافى الجملة ومن العاقبة الآ من الشاذ منهم من آنية الذهب والفضة والأخبار في ذلك من الطرفين كثيرة. فمن العامة ماروى من طرقهم عن النبى صلى الله عليه وآله أنه قال: لا تشربوا في آنية الذهب ولا تأكلوا في صحافها فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة (١).

وعنه صلى الله عليه وآله من طرقهم ايضا أنه قال: الذى يشرب في آنية الذهب والفضة انما يجرجر في بطنه نارجهنم (٢).

ومن طرقنا ماروى عن الصادق عليه السلام بطريق حسن او صحيح قال: لا تأكل في آنية من فضة ولا في آنية مفضضة (٣).

وماروى عن داود بن سرحان عنه عليه السلام أنه قال: لا تأكل في آنية الذهب والفضة (٤).

ومارواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام أنه نهى عن آنية الذهب والفضة (٥).

وماروى عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم وكذا روى عن الكاظم عليه السلام انها قالوا: آنية الذهب والفضة متاع الذين لا يوقنون (٦).

ومارواه محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال: لا تأكل من آنية ذهب

(١) كنز العمال - على ما حكى عنه جلد ٨ صفحه ١٦

(٢) المستدرک الباب ٤٠ من أبواب النجاسات الحديث ٤

(٣)(٤)(٥)(٦) الوسائل الباب ٦٦ من أبواب النجاسات الحديث ١ و ٦٥ والحديث ٧٣-٧-٣-٤

ولافضة (١).

وهذه الروايات ظاهرة في حرمة الأكل من آنية الذهب والفضة والشرب منها وبعض هذه الروايات له اطلاق بالنسبة الى حرمة مطلق الاستعمالات ولكن تعارض هذه الروايات روايات أخر ظاهرة في كراهة الأكل والشرب منها بل كراهة مطلق استعمالها. منها صحيحة ابن بزيع قال: سألت الرضا عليه السلام عن آنية الذهب والفضة فكرههما فقلت: روى أنه كان لأبي الحسن عليه السلام مرآة ملبسة فضة فقال: لا والحمد لله انما كانت لها حلقة من فضة وهي عندي ثم قال: ان العباس حين عذر اى ختن عمل له قضيب ملبس من فضة من نحو ما يعمل للصبيان تكون فضة نحواً من عشرة دراهم فأمر به ابوالحسن عليه السلام فكسر (٢).

ومنها رواية بريد عن ابي عبد الله عليه السلام قال: أنه كره الشرب في الفضة وفي القدر المفضض وكذلك أن يدهن في مدهن مفضض والمشطة كذلك (٣). ومنها موثقة ابن مهران عنه عليه السلام قال: لا ينبغي الشرب في آنية الذهب والفضة (٤). حيث ان لفظ لا ينبغي ظاهر في الكراهة.

ولكن يمكن الجواب عن هذه الروايات بأن الكراهة في لسان الأئمة عليهم السلام ليست ظاهرة في الكراهة المصطلحة عند الفقهاء لأن الكراهة في لسانهم عليهم السلام تطلق على مطلق ما يكون مرجوحاً سواء أكان محرماً أم مكروهاً وكثيراً ما تطلق على المحرم القطعي فهذه الروايات لا تعارض تلك الروايات الدالة على الحرمة وعلى فرض معارضتها فالترجيح لتلك الروايات لعمل الأصحاب بها فإن فتواهم مطبقة على حرمة الأكل والشرب منها ولم ينقل الخلاف من أحد في الحرمة إلا ما حكى القول بجواز الشرب منها من المحقق السبزواري في الذخيرة لعدم ما يدل على الحرمة فإن ما دل على الحرمة يدل على حرمة الأكل فقط.

وماروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يمكن الاستناد اليه لكونه عامياً كما مر وما دل على كراهة الشرب كرواية بريد ورواية سماعة بن مهران فانما هو بلفظ

(١) (٢) الوسائل الباب ٦٥ من أبواب النجاسات الحديث ١-٥

(٣) الوسائل الباب ٦٦ من أبواب النجاسات الحديث ٢

(٤) الوسائل الباب ٦٥ من أبواب النجاسات الحديث ٧-

الكراهة اولا ينبغي وهما لايد لأن على الحرمة».

ولكن يجب بأن الرواية العامية ضعفها مجبور بعمل الأصحاب ولفظ الكراهة اولا ينبغي ليس صريحاً في الكراهة المصطلحة وانكان ظاهراً فيها الآ أنه لابد من رفع اليد عن ظهوره بواسطة فتوى الأصحاب القائلين بالحرمة.

وربما حملت روايات الكراهة على التقية لموافقها لفتوى بعض العامة.

وهل يحرم خصوص الأكل والشرب من آنية الذهب والفضة او يحرم مطلق استعمالها — الظاهر هو الثاني وفاقلاً كثر المتأخرين لأنه — وانكان أكثر الأخبار المتقدمة النهى عن الأكل والشرب منها — الأ أن رواية محمد بن مسلم المتقدمة ظاهرة في حرمة مطلق الاستعمال لأن الباقر عليه السلام قدنهي عن آنية الذهب والفضة ومن المعلوم عدم تعلق النهى بنفس الآنية فلا بد من تقدير المتعلق وحيث ان حذف المتعلق مفيد للعموم فالنهي عنه مطلق الاستعمال وكذا الرواية المروية عن النبي والكاظم صلوات الله عليهما والهما فانهما قالا: آنية الذهب والفضة متاع الذين لايقنون.

وكذا صحيحة ابن بزيع المتقدمة قال: سألت الرضا عليه السلام عن آنية الذهب والفضة فكرهها وقد تقدمت الرواية فانه يستفاد من هذه الروايات ممنوعة مطلق استعمالها ولايضرب بالاستدلال ضعف سند بعضها لجبر الضعف بعمل الأصحاب فح يحرم جميع أقسام الاستعمالات مثل التدخين منها او الاستنجاء بها او التوضوء او الاغتسال منها سواء أكان بالا رتماس فيها ام بالاغتراف منها.

وهل يبطل الوضوء او الغسل منها اولا — أما اذا كان بالا رتماس فهو باطل قطعاً لاتحاد المحرم مع المأتي به لأن الوضوء منها هو عين التصرف فيها واستعمالها فاعن كشف اللثام من عدم البطلان ضعيف جداً.

وأما اذا كان بنحو الاغتراف فكذلك ايضاً اذا كان مع الانحصار لأنه وان لم يكن التصرف في الاناء هو عين التوضؤ منه الآ أنه لم يكن مأموراً بالوضوء مع الانحصار بل يكون فرضه التيمم فبطلانه ح لأجل عدم الأمر به لا لأجل التصرف في اناء الذهب مثلاً.

وأما مع عدم الانحصار فيمكن القول بصحة الوضوء لأنه ح مأمور بالوضوء ولا يكون التصرف في الاناء بنظر العرف هو عين التوضؤ منه فيكون اغترافه من الاناء حراماً ووضوئه

صحيحاً.

ثم انّ المناط في صدق الاناء والآنية هو تشخيص العرف لآنيته ليس في كتب اللغة ما يفسرها تفسيراً واضحاً فانّ في أكثر كتب اللغة أنّ الاناء والآنية معروف لايزيدون على هذا شيئاً نعم عن المصباح المنير أنّ الاناء والآنية كالوعاء والأوعية لفظاً ومعنى» وظاهره ترادفها وأنّ الاناء والآنية عين الوعاء والأوعية وان قال في الجواهر: انه تفسير بالأعم لأنّ الوعاء بمعنى مطلق الظرف أعم من الاناء فان كان تفسير مصباح اللغة بالأعم فهو والآ فيشمل تفسيره قراب السيف ونحوه مما لا يكون اناءاً قطعاً.

ثم— بناء على المراجعة الى العرف في تشخيص الاناء— يشمل الاناء كلّ ما يطبخ فيه او يستعمل في الأكل والشرب والتطهير كالقدر والكأس والمشقاب والقورى والاستكان والتعلبكي والمطهرة بل والمصفاة والملقعة بل والقلبان اى الموضع الذى يجعل الماء فيه دون رأسه لأنّ موضع الماء منه يصدق عليه الاناء وأما مثل رأس القليان ورأس الشطب وغلاف السيف وموضع الأنفية والترياك او موضع الجكائر او موضع التعويد ونحو ذلك فالظاهر عدم صدق الاناء عليها.

والحاصل أنّ ملاك الحرمة هو صدق الاناء على شئىء بنظر العرف وان كان مشكابل وان لم يكن له أطراف كالصينية والمشقاب اذا لم يكن لهما أطراف كالظروف النايلونية فما عن كشف الغطاء من اختصاص الحرمة بما له أسفل يمسك ما يوضع فيه اى بما له قعر او اختصاصها بما له حواش وأطراف ليس له وجه بعد صدق الاناء على ما ليس كذلك.

ثم انه لا فرق في الاناء بين ما يؤكل او يشرب منه وبين ما يكون من مقدمات الأكل او الشرب فمثل السماور والقورى معدود من الاناء وان لم يشرب منها بلا واسطة.

وهل يجرم استعمال الاناء المفضض والمراد به إمّا الاناء الذى يكون منبتاً بالفضة او بعض مواضعه معبأ بها او المراد به ما كان مموهاً بما الفضة فيه وجهان ولنذكر أولاً بعض الأخبار والله المستعان.

فنا الصحيحة او الحسنة المروية عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا تأكل في آنية من فضة ولا في آنية مفضضة (١) وظاهر النهى هو التحريم.

(١) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب النجاسات الحديث ١

ومنها رواية بريد عنه عليه السلام أنه كره الشرب في الفضة والقدر المفضض وكذلك أن يدهن في مدهن مفضض والمشط كذلك وزاد الصدوق (ره) على هذه الرواية: فان لم يجد بدءاً من الشرب في القدر المفضض عدل بضمه عن مواضع الفضة (١).

ومنها صحيحة معاوية بن وهب قال: سئل ابو عبدالله عليه السلام عن الشرب في القدر فيه ضبة من فضة قال: لا بأس الا أن يكره الفضة فينزعه (٢).

وهذه الصحيحة فيها دلالة على جواز الشرب من الآنية التي فيها شئ من الفضة فلا بد من حمل الرويتين المتقدمتين على كراهة الشرب من الآنية المفضضة فان الحسنة المتقدمة وان كانت ظاهرة في التحريم لأن النهي ظاهر فيه وكذا رواية بريد فان الكراهة غير ظاهرة في الكراهة المصطلحة—أعني مرجوح الفعل مع عدم المنع منه—لأنها تستعمل في لسان الأخبار في الأعم من الحرمة والكراهة الا أنه لا بد من حملها على الحرمة او الكراهة فيما اذا جعل فه على موضع الفضة بقريظة ذيل رواية بريد على نقل الصدوق المشتمل على زيادة قوله: فان لم يجد بدءاً الخ.

ويدل أيضاً عليه اي أن المحرم وضع فيه على موضع الفضة صحيحة ابن سنان او حسنته عن ابى عبدالله عليه السلام قال: لا بأس أن يشرب الرجل في القدر المفضض واعزل فك عن موضع الفضة (٣) فان هذه الرواية تدل صريحاً على جواز الشرب من القدر المفضض لكن بشرط عزل الفم عن موضع الفضة فقطضى الجمع بين الطائفتين من الأخبار هو حمل أخبار النهي او الكراهة على الكراهة المصطلحة اي كراهة الشرب من الآنية المفضضة وعلى هذا المعنى ايضاً يمكن حمل رواية عمر وبن ابي المقدم قال: رأيت أبا عبدالله عليه السلام قد أتى بقدر من ماء فيه ضبة من فضة فرأيت يمزجها بأسنانه (٤). لكن هذه الرواية لا تدل على شربه عليه السلام منه قبل نزع الفضة فان الامام عليه السلام لا يرتكب مكروهاً وان كان جائزاً.

(١) الوسائل الباب ٦٦ من أبواب النجاسات الحديث ١ - ٢

(٢)(٣) الوسائل الباب ٦٦ من أبواب النجاسات الحديث ٤ - ٥

(٤) الوسائل الباب ١٦ من أبواب الصيد الحديث ١ والباب ١٨ الحديث ١

### (المبحث الرابع عشر)

في أحكام اللحوم والشحوم والجلود المشكوكة التذكية اذا وجد أحد هذه الثلاثة ولم يعلم بتذكيته فان وجده في البرية ولم تكن عليه امارات التذكية او وجده في بلاد الكفر او في الحدّ المشترك بين المسلمين والكفار فالظاهر الحكم عليه بأنه ميتة وفاقاً لأكثر الأصحاب بل ادعى عليه الاجماع لاعتبار احراز التذكية والعلم بتحققها او قيام الامارة الشرعية بوقوعها في الحلية والطهارة.

وأصالة عدم الموت حتف الأنف— كما قيل— لا تثبت كونه مذكى لعدم اعتبار الأصل المثبت كما تقرر في محلّه مع أنّ موضوع الحرمة والنجاسة ليس الموت حتف أنفه بل الموضوع هو الأعم منه لأنّ موضوعه هو غير المذكى سواء أمات حتف أنفه ام ذبح على غير الوجه الشرعى ومن المعلوم أنّ نفي الخاص لا يستلزم نفي العام كما هو واضح مضافاً الى أنّ هذا الأصل اى أصل عدم الموت حتف الأنف معارض بأصالة عدم التذكية والأصل الثانى هو الاستصحاب.

ولكن يرد عليه بعدم تحقّق الحالة السابقة الآ أن يقال بتحقيق الحالة السابقة بأن يقال: إنّ هذا الحيوان كان في حال حياته غير مذكىّ والآن نشكّ في انقلاب تلك الحالة عنه بعد موته والأصل بقائها.

لكن يرد عليه أنّ موضوع الحرمة والنجاسة ليس كونه غير مذكىّ فقط حتّى في حال حياته بل الموضوع هو غير المذكى مع موته وهذا ليس له حالة سابقة اللهم الآن يقال: إنّ عدم التذكية محرز بالأصل وموته محرز بالوجدان فيتحقق كلا جزئى الموضوع بذلك فتتحقق الحرمة والنجاسة.

وكيف كان فعمدة المستند في هذا الحكم هو الأخبار.

فمنها رواية محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال: من جرح صيداً بسلاح وذكر اسم الله عليه ثم بق ليلة اوليلتين لم يأكل منه سبع وقد علم أنّ سلاحه هو الذى قتله فليأكل منه ان شاء (١).

(١) الوسائل الباب ١٦ من أبواب الصيد الحديث ١ و الباب ١٨ الحديث ٢

فأنه عليه السلام قد علق جواز الأكل منه بالعلم بأن سلاحه قتله.  
ومنها صحيحة سليمان بن خالد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرمية يجدها  
صاحبها أياً كلها؟ قال: ان كان يعلم أن رميته هي التي قتلتها فليأكل (١) ومثله صحيحة  
حرير (٢).

ومنها موثقة سماعة قال: سألت عن رجل رمى حمار وحش او ظبياً فأصابه ثم كان في  
طلبه فوجده من الغد وسهمه فيه فقال: ان علم أنه أصابه وأن سهمه هو الذي قتله فليأكل منه  
والآ فليأكل منه (٣).

ومنها رواية زرارة عنه عليه السلام قال: اذا رميت فوجدته وليس به أثر غير السهم  
وترى أنه لم يقتله غير سهمك فكل تغيب عنك اولم يغيب عنك (٤).

ومنها رواية محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال: قال امير المؤمنين عليه السلام  
في صيد وجد فيه سهم وهو ميت لا يدري من قتله: لا تطعمه (٥).

هذا كله فيما اذا لم تكن عليه امارات التذكية وأما اذا كانت عليه امارات التذكية بأن  
وجد في سوق المسلمين او كان بيد المسلم او في أرض الاسلام مع غلبة المسلمين بواسطة كثرتهم  
على الكفار واخبار المسلم بتذكيته او معاملة المسلم معه معاملة المذكي فحكمه في جميع ذلك حكم  
المذكي ولا يجب السؤال عنه وتدل عليه الأخبار الكثيرة.

فإنها ما يدل على اعتبار سوق المسلمين. — مثل صحيحة أحمد بن محمد بن أبي نصر  
عن الكاظم عليه السلام قال سألت عن الرجل يأتي السوق فيشتري جبة فراء لا يدري أذكية  
هي أم غير ذكية أوصولي فيها قال: نعم ليس عليكم المسئلة ان ابا جعفر عليه السلام كان  
يقول: ان الخوارج ضيقوا على أنفسهم بجهالتهم ان الدين أوسع من ذلك (٦).

ورواه الصدوق عن سليمان بن جعفر الجعفرى عنه عليه السلام وكذا صحيحة الحلبي  
قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الخفاف التي تباع في السوق فقال: اشتروصل فيها حتى

(١) (٢) الوسائل الباب ١٦ من أبواب الصيد الحديث ١ والباب ١١٨ الحديث ٢

(٣) (٤) الوسائل الباب ١٨ من أبواب الصيد الحديث ٣ — ٥

(٥) الوسائل الباب ١٩ من أبواب الصيد الحديث ١

(٦) الوسائل الباب ٥٠ من أبواب التجاسات الحديث ٣

تعلم أنه ميتة بعينه (١) ومثلها صحيحته الأخرى (٢)

ورواية أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الرضا عليه السلام قال: سألته عن الخفاف يأتي السوق فيشتري الخف لا يدرى أذكى هوأم لا ماتقول في الصلاة فيه وهو لا يدرى أيصلى فيه؟ قال: نعم أنا أشتري الخف من السوق و يصنع لي وأصلى فيه وليس عليكم المسألة (٣) وكذا رواية الحسن بن الجهم قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: أعترض السوق فاشتري خفأ لا أدري أذكى هوأم لا قال: صلّ فيه قلت: فالنعل قال: مثل ذلك قلت: انى أضيّق من هذا قال: أترغب عما كان ابوالحسن عليه السلام يفعله؟ (٤)

ورواية عبدالرحمن بن الحجاج قال: قلت لأبيعبدا لله عليه السلام: انى أدخل سوق المسلمين أعنى هذا الخلق الذين يدعون الاسلام فأشتري منهم الفراء للتجارة فأقول لصاحبها: أليس هى ذكية فيقول: بلى هل يصلح لي أن أبيعها على أنها ذكية فقال: لا ولكن لا بأس أن تبيعها وتقول: قد شرط لي الذى اشتريتها منه أنها ذكية قلت: وما أفسد ذلك قال: استحلال أهل العراق للميتة وزعموا أنّ دباغ جلد الميتة ذكاته ثم لم يرضوا أن يكذبوا في ذلك الأعلى رسول صلى الله عليه وآله (٥).

وتدلّ على ذلك ايضا رواية اسماعيل بن عيسى قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن جلود الفراء يشتريها الرجل في سوق من أسواق الخيل (الجليل) أسأل عن ذكاته اذا كان البائع مسلماً غير عارف قال: عليكم أنتم أن تسألوا عنه اذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك واذا رأيتم (رايتموهم) يصلون فيه فلا تسألوا عنه (٦).

ويستفاد من هذه الرواية أنّ المفروض في السؤال أنّ ذلك السوق كان مختلطاً فيه المسلمون والكفار ولم يكن بحيث كان غالب افراده المسلمين ليعدّ سوق الاسلام فلذا لم يعتد عليه السلام بيدالمسلم فقال: واذا رأيتم (اي المسلمين) يصلون فيه (اي يعاملونه معامله الذكى) فلا تسألوا عنه ومعناه والله العالم— أن المسلم غير العارف المختلط مع الكفار بحيث لا يكون غلبة الأفراد مع المسلمين لا بدّ لكم اما أن تسألوا عن ذكاة الفراء التى اشتريتموها منه

(١) الوسائل الباب ٥٠ من أبواب النجاسات الحديث ٢

(٢)(٣)(٤) جامع الأحاديث الباب ٣٣ من أبواب النجاسات الحديث ٦-٢-٤

(٥)(٦) جامع الأحاديث الباب ٣٣ من أبواب النجاسات الحديث ١٠-٥



وأما ترون أنهم يعاملون معها معاملة المذكى كالصلاة فيها فلا تسئلوا عن ذكاتها فيعلم من هذه الرواية أن سوق المسلمين إنما يكون حجة إذا كان الغالب عليه المسلمين وأما إذا لم يكن كذلك فليس بحجة.

وتدل عليه أيضا موثقة اسحاق بن عمار عن العبد الصالح عليه السلام أنه قال: لا بأس بالصلاة في الفرو اليماني وفيما صنع في أرض الاسلام قلت له: فان كان فيها غير أهل الاسلام قال: اذا كان الغالب عليها المسلمين فلا بأس<sup>(١)</sup>.

ومن الأخبار ما يدل على اعتبار ما صنع في أرض الاسلام كرواية الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال: تكره الصلاة في الفراء الآماصنع في أرض الحجاز<sup>(٢)</sup>.

وهل تكون هذه الرواية وكذا موثقة عمار المتقدمة معارضة لتلك الروايات الدالة على اعتبار سوق المسلمين او مقيدة لها حيث ان تلك الروايات دلت على اعتبار سوق المسلمين فما يشتري من غير سوق المسلمين ولو علم أنه صنع في أرض الاسلام—لا يكون ذكياً وهذه الرواية تدل على اعتبار ما صنع في أرض الاسلام وان كان يشتري من غير سوق المسلمين اذا كان الغالب فيه المسلمين فما التوفيق بينهما.

ولكن يمكن الجمع بين الطائفتين من الروايات بأن يقال: أنه يحتمل أن يكون الشارع جعل كل واحد من سوق المسلمين وأرض الاسلام علامة للتذكية فما وجد في سوق المسلمين يكون مذكى وما اشتري من مسلم ايضا يكون مذكى ومعنى اعتبار سوق المسلمين هو اعتبار ما يشتري من المسلم وأن ما يشتري من المسلم او يؤخذ من سوق المسلمين محكوم بالتذكية ففي الواقع المعتبر هو يد المسلم والسوق كاشف عن يده وكذا ما صنع في أرض الاسلام وعلم أنه من مصنوعات الاسلام يحكم عليه بالتذكية وان بيع في بلاد الكفر.

وحاصل الجمع بين الطائفتين من الأخبار أن اللحم او الجلد اذا أخذ من سوق المسلمين يكون بحكم المذكى سواء أخذ من المسلم او من مجهول الحال وأما اذا أخذ من الكافر فان علم بعدم سبق يد المسلم عليه فهو بحكم الميتة وان لم يعلم بعدم سبق يد المسلم عليه واحتمل أنه أخذه من مسلم فلا يترتب عليه أحكام المذكى لرواية اسماعيل بن عيسى المتقدمة<sup>(٣)</sup> الدالة على

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ٣٢

(٣) جامع الأحاديث الباب ٣٣ من أبواب النجاسات الحديث ٥

وجوب السؤال عما يبيعه المشركون وكذا لا يترتب عليه أحكام المذكى إذا أخذه من المسلم غير العارف إذ لم يكن السوق مما يكون غالب أفراده المسلمين الآذاصلى المسلم فيه وأما إذا أخذ ما صنع في أرض الاسلام سواء اخذه من المسلم او أخذه من مجهول الحال بل وان أخذه من الكافر إذا علم أنه مصنوع في بلاد الاسلام فهو بحكم المذكى على اشكال في الأخير اى فيما إذا أخذه من الكافر حيث أنه ادعى الاجماع على أنه بحكم الميتة فالأحوط الترك .

نعم إذا علم أن ما بيد الكافر هو مصنوع المسلم فلا اشكال فيه فح إذا كانت الجلود المجلوبة من بلاد الكفار مما علم أنه مصنوع أرض الاسلام وكان البائع مسلماً فلا اشكال فيه بل وان بيع في بلاد الكفر بعد ما علم أنه من مصنوعات بلاد الاسلام .

### (المبحث الخامس عشر في كيفية غسل الأواني)

#### وفيه مباحث

الأول في وجوب غسل الاناء لولوغ الكلب وفيه مقامات الأول وجوب غسله ثلاثاً احداهن التراب على المشهور بل عن غير واحد دعوى الاجماع . والخلاف في ذلك في القول الشاذ في عدد الغسلات .

وهو وجوب السبع وهو المحكى عن ابن الجنيد ومستنده ما حكى عن كثر العمال عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال: اذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبعاً اولاهن بالتراب (١) ولكن الرواية حيث أنه لم ترد من طرقنا لا يمكن الاعتماد عليها مع أنه يمكن حملها على الاستحباب نعم في مؤتفة عمّار الساباطى عن ابي عبد الله عليه السلام في الاناء يشرب فيه النبيذ قال: تغسله سبع مرات وكذلك الكلب (٢) .

لكن لا بد من حملها على الاستحباب جمعاً بينها وبين صحيحة البقباق الآتية .  
المقام الثانى في كون الغسل بالتراب لا بد من أن يقع في الأولى من الغسلات الثلاث — كما هو المشهور — لكن عن المفيد قده في المقنعة أنه تجب فيه ثلاث غسلات وسطاهن التراب ولم يعلم مستنده لأن مستند وجوب تعفيره أولاً بالتراب هو صحيحة البقباق عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن فضل الهرة والشاة والبقرة والابل والحمار والخيل والبغال

(١) كثر العمال — على ما حكى عنه — جلد ٥ صفحه ٨٩

(٢) الوسائل الباب ٧٠ من أبواب النجاسات الحديث ١ والباب ٣٠ من أبواب الأشربة المحرمة الحديث ٢

والوحش والسباع فلم أترك شيئاً إلا وسألته عنه فقال: لا بأس به حتى انتهيت الى الكلب فقال: رجس نجس لا تتوضأ بفضله واصبب ذلك الماء واغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء (١) وهى ظاهرة فى وجوب كون الأولى بالتراب.

### المقام الثالث

هل تكفى غسلة واحدة بعد التعفير بالتراب اولابد من غسليتين — ظاهر المدارك هو الأول حيث قال بعد نقل صحيحة البقباق المتقدمة: كذا وجدته فيما وقفت عليه من كتب الأحايث ونقله كذلك الشيخ رحمه الله فى مواضع من الخلاف العلامة فى المختلف الأأن المصنف ره نقله بزيادة لفظ مرتين — بعد قوله: اغسله بالماء وقلده فى ذلك من تأخر عنه ولايبعد أن يكون الزيادة وقعت سهواً من قلم الناسخ ومقتضى اطلاق الأمر بالغسل الاكتفاء بالمرّة الواحدة بعد التعفير إلا أنّ ظاهر المنتهى وصريح الذكري انعقاد الاجماع على تعدد الغسل بالماء فان تمّ فهو الحجة والآمكن الاجتزاء بالمرّة الواحدة لحصول الامتثال بها انتهى .

ومراده قدّه من قوله: كذا وجدته — اى فى الرواية من قوله ع واغسله بالتراب أول مرّة ثم بالماء اى من دون كلمة مرتين بعد قوله ثم بالماء ولكن نقل المصنف اى صاحب الشرائع الرواية مع اضافة كلمة مرتين فتصير دليلاً لقول المشهور.

أقول: وذكر غيره أنّ كلمة مرتين وان لم تكن موجودة فيما وصل الينا من النسخ الآ ان المحقق ذكره فى المعبر والعلامة فى المنتهى وأفتى القدماء فى كتبهم الاستدلالية بوجوب غسله مرتين بعد التعفير بالتراب ولعلهم عثروا على لفظ المرتين فيما بايديهم من الأصول خصوصاً المحقق الذى يروى عن الأصول التى لم نسمع اليوم الآ أسماءها».

وكيف كان فالقول هو قول المشهور من اعتبار غسله مرتين اما لصحيحة البقباق التى نقلها المحقق قدّه بزيادة مرتين وإما للأدلة العامة الدالة على وجوب غسل مطلق الاناء ثلاث مرّات وصحيحة البقباق دلت على كون وجوب الغسلة الاولى بالتراب فيستفاد من صحيحة البقباق ومن الأدلة العامة ماهو المشهور من وجوب الغسلات الثلاث لولوغ الكلب احداهن بالتراب.

هذا كلّه فيما اذا غسل الاناء بالماء القليل وأما اذا غسل بالماء الجارى او الكرّ فالظاهر

(١) الوسائل الباب ٧٠ من أبواب النجاسات الحديث ١ و الباب ٣٠ من أبواب الأثرية المحرمة الحديث ٢

كفاية المرّة لاطلاق قوله عليه السلام: هذا وأشباهه لا يصيب شيئاً الأوقد طهره<sup>(١)</sup> نعم لا يسقط التعفير بالتراب ح لاطلاق صحيحة البقباق ودعوى سقوطه لاطلاق روايات الجارى ساقطة عن الاعتبار لأنّه أنّما يمكن التمسك بالاطلاق فيما لم يكن له مطهر سوى الماء دون ما نحن فيه الذى يكون من أجزاء مطهره التراب.

### (المقام الرابع)

هل تجب الغسلات الثلاث بولوغ الكلب من الاناء فقط وهو شر به منه كما عن المصباح المنير وعن الصحاح شر به بطرف لسانه وفي القاموس شرب ما فيه بأطراف لسانه او أدخل لسانه فيه انتهى اوتجب الغسلات ايضا ولو بمباشرة سائر أعضائه للاناء—ظاهر صحيحة البقباق هو الأول لأن قوله عليه السلام: لا تتوضأ بفضله ظاهر في أنّ حكم التعفير مختص بفضل سورة اى بفضل ما شرب منه و لذا قد عبّر الفقهاء عنه اى عن فضل ما شرب منه بالولوغ فإنّ لفظ الولوج وان لم يكن في الروايات الصحيحة—نعم هو موجود في النبوى المتقدم—الآ أنّ التعفير بقوله في صحيحة البقباق: لا تتوضأ بفضله يستفاد منه أنّ المراد منه الولوج فإنّ المراد منه ما يفضل عن شربه ومن المعلوم أنّ شربه للماء بحسب المتعارف أنّها هو أخذه بأطراف لسانه والفضل وان كان يشمل ما يفضل من مأكوله ايضا الآ أنّ من المعلوم أنّ المراد من فضله هو المايح لأنّ أكل الجامد من الاناء لا يوجب نجاسته فح القدر المتيقن من وجوب التعفير هو ما اذا ولغ فيه اى شرب بأطراف لسانه فلا يشمل سائر مباشراته للاناء حتى لطفه له.

نعم بالنسبة الى اللطع يقال: بأنّه مشتمل على جميع ما اشتمل عليه الولوج وأنا وان لم نقطع بذلك لاحتمال دخل خصوص الشرب من الاناء عند الشارع الآ أنّه لا يمكننا الافتاء بعدم وجوب التعفير لاحتمال اتّحاد مناطيها فالأحوط احتياطاً شديداً وجوبه.

وهل يلحق بالولوج وقوع لعابه في الاناء اولا—عن العلامة قده في النهاية وجوب التعفير لدعوى أنّ وجوب التعفير بالولوج أنّها هو لأجل اشتماله على اللعاب فلعابه أولى بالحكم بوجوب التعفير.

ولكن لا شاهد لهذه الدعوى سوى الاحتمال فكما أنّه يحتمل ذلك فكذا يحتمل أن

(١) لم أظفرها في مظانها

يكون في الولوج خصوصية يجب معها التعفير لانعرفها فان أحكام الشرع الأطهر لا يمكن اثباتها بصرف الاحتمال.

وأما مباشرة سائر أعضائه للأناء فلا تلحق بولوجه لعدم الدليل على الإلحاق سوى صحيحة البقباق وهي لا تدلّ الأعلى ثبوت حكم التعفير بالنسبة الى الولوج لأنه قال: لا تتوضأ بفضله ولا يطلق الفضل الأعلى ما فضل من شربه فان الماء الذي باشره سائر أعضائه لا يطلق عليه الفضل ولكن مع ذلك ألحقها بعضهم بالفضل وقال: بأولية سائر الأعضاء من الولوج لأنها أنجس من فمه لأنّ فمه أطيب نكهة من سائر الحيوانات لكثرة لهته اى اخراج لسانه وتحريكه فاذا كان مباشرة فمه—مع طيب نكهته موجبة للتعفير فسائر أعضائه أولى.

ولكن ما أشبه هذه الوجه بالاستحسان بل بالقياس فانّ الأحكام الشرعية توقيفية لا تنالها يد العقل ولا يمكن اثبات شئ منها بهذه الوجوه الاستحسانية كما هو واضح.

نعم في رواية فقه الرضاع ما يدلّ على الإلحاق قال عليه السلام: وان وقع الكلب في الماء او شرب منه أهرق وغسل الاناء ثلاث مرّات (١). حيث دلّت على غسله ثلاث مرّات بوقوع الكلب فيه. ولكن لا يمكن الاعتماد على رواية فقه الرضا كما ذكرنا ذلك غير مرّة فح الأقوى عدم الإلحاق بل مباشرة سائر الأعضاء للأناء حكم سائر النجاسات لا يجب فيها أكثر من غسله ثلاث مرّات ولكنّ الأحوط الإلحاق خصوصاً في لعابه.

### (المقام الخامس)

أنّ وجوب غسله بالتراب أول مرّة في الجملة اجماعى كما ادّعاه غير واحد وتدلّ عليه صحيحة البقباق المتقدمة.

وهل يجب غسله بالتراب الخالص اى من دون اختلاط الماء معه نظراً الى أن التراب في قوله: اغسله بالتراب ظاهر في التراب الخالص او يجب اختلاطه بالماء اختلاطاً لا يخرج منه عن صدق الترابية نظراً الى ظهور الرواية في ذلك بحسب المتفاهم العرفي فانه اذا قيل لأحد: اغسل يديك بالاشنان او بالصابون لا يتقدح في ذهنه. ادلك يديك بالصابون او بالاشنان اليابس بل يتقدح في ذهنه اغسل يديك بالصابون او بالاشنان مع الماء فكذا فيما نحن فيه او يجب غسله بالماء المختلط بالتراب في الجملة نظراً الى ظهور الغسل في الغسل بالماء

(١) جامع الأحاديث الباب ١٩ من أبواب النجاسات الحديث ٢

فيصير معنى الرواية اغسله بالماء مع التراب فتكون الباء للمصاحبة او يجب الغسل بالتراب الخالص أو لا ثم بالتراب المزوج مع الماء في الجملة—وجوه بل أقوال والاقوى كفاية كل واحد من الوجهين الأولين لاطلاق صحيحة البقباق المتقدمة وأما الوجه الثالث فيرد عليه أن الغسل وان كان ظاهراً في الغسل بالماء إلا أنه بعد ما ذكر متعلقه اى ما يغسل به—في الرواية وهو التراب في قوله: اغسله بالتراب أول مرة الخ—لا يمكن حمله على الغسل بالماء.

والحاصل أنه لا بد من ارتكاب التجوز إما بالنسبة الى الغسل بأن يقال: انّ معناه الحقيقي هو الغسل بالماء ولكن استعماله في الغسل بالتراب مجازى وإما بالنسبة الى التراب بأن يقال: انّ الغسل مستعمل في الغسل بالماء ولكن اسناد الغسل الى التراب مجازى باعتبار اشتمال الماء على التراب فعلى كل منها لا بد من ارتكاب المجاز ولكن الرواية ظاهرة في المعنى المجازى الأول.

وأما الوجه الرابع فلا وجه له سوى الاحتياط وقد عرفت أن الرواية باطلاقها دالة على كفاية كل واحد من الوجهين الأولين فلا وجه للاحتياط.

ثم انّ ظاهر الرواية عدم كفاية غير التراب مكان التراب كالاشنان والرماد وغيرهما للأمر بغسله بالتراب وهل يسقط وجوب التعفير بفقدان التراب او بعدم امكان تعفيره لضيق رأسه او عدم تحمله للتعفير بأن ينكسر بتعفيره—فيه وجهان: وجه الأول أن يقال: انّ الأمر بغسله بالتراب ظاهر في امكان الغسل به فلا يشمل غير ممكن الغسل من اول الأمر او ينصرف الاطلاق عنه.

ووجه الثاني أن ظاهر الرواية اناطة حصول الطهارة على غسله بالتراب أول مرة فلا تتحقق الطهارة بتعذر تعفيره او تعسره خصوصاً اذا قلنا: انّ الأمر بغسله بالتراب ليس أمراً تكليفاً بل الأمر بالغسل أمر وضعى اى يشترط في حصول طهارة الاناء الذى ولغ فيه الكلب غسله بالتراب أول مرة فإلم يحصل الشرط لم يحصل المشروط وهذا الوجه هو الأحوط وان كان الوجه الأول لا يخلو من وجه.

ثم انّ الظاهر اعتبار طهارة التراب لعدم معهودية مظهرية المتنجس في الشرع وللإستقرار بأن ما يرفع الحدث او الخبث يعتبر أن يكون طاهراً كتراب التيمم وحجر الاستنجاء.

ولكن ربما يستدل لعدم اعتبار طهارته باطلاق صحيحة البقباق المتقدمة حيث أنه

لم يقيد فيها باعتبار طهارة التراب مع أنه عليه السلام كان في مقام البيان. وهذا الوجه وان لم يرتضه الاستاذ دام ظلّه الاّ أنّه بنظرى القاصر لا يخلو عن قوة لكن الانصاف أنّ التمسك بالاطلاق لا يخلو عن قوة وأن ما يصلح للقرينية وهو ارتكاز المتشعبة بأن المتنجس لا يطهر التمسك به مشكل جدًا والله العالم.

### (المبحث الثاني في حكم الاناء الذى شرب منه الخنزير)

ولا يلحق الخنزير بالكلب وان أحقه الشيخ قده به ومستنده في اللاحق—على ما حكى عنه—أنّه أطلق عليه الكلب لغة فيثبت له حكمه ولكن يرد عليه أولاً بعدم ثبوت ذلك لغة وثانياً على فرض الثبوت فالحكم الشرعى الثابت للكلب لا يمكن اثباته للخنزير لأنّ الحكم الشرعى منزّل على الموضوع العرفى والعرف لا يطلق الكلب على الخنزير. والذين لا يلحقونه بالخنزير اختلفوا في أنّه هل يجب غسله سبع مرّات او ثلاث مرّات او مرّة واحدة ومستند الثلاث مرّات هو اطلاق الروايات العامة الدالة على وجوب غسل الاناء ثلاثاً لكل نجاسة وحمل صحيحة على بن جعفر الآتية على الاستحباب لقلّة العامل بها من القدماء.

ومستند القول بالسبع هو صحيحة على بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: وسألته عن خنزير شرب من الاناء كيف يصنع به قال: يغسل سبع مرّات (١). ولكن العمل على الصحيحة هو المتعين ولا يعلم وجه عدم عمل القدماء بها لكن أكثر المتأخرين من زمان العلامة قده الى زماننا هذا قد عملوا بها ووجه كفاية غسله مرّة واحدة هو كفاية المرّة في مطلق الاناء الذى تنجس بأيّ نجاسة كان وهو ضعيف ايضاً لم نقل به في مطلق النجاسات الملاقية للاناء كما سيبيحى.

وكذا قيل بوجوب غسل الاناء سبع مرّات اذا شرب فيه الخمر ومستنده موثقة عمّار عن ابي عبد الله عليه السلام أنّه قال في حديث يشرب فيه النبيذ قال: يغسل سبع مرّات وكذا الكلب (٢). ولكن تعارض هذه الموثقة موثقة الأخرى عنه عليه السلام أنّه قال في حديث: في قده او اناء يشرب فيه الخمر تغسله ثلاث مرّات وسئل أيجزيه أن يصبّ فيه الماء؟

(١) جامع الأحاديث الباب ٢٣ من أبواب النجاسات الحديث ٩

(٢) الوسائل الباب ٣ من أبواب الاشربة المحرمة الحديث ٢

قال: لا يجزيه حتى يدلّكه و يغسله ثلاث مرّات (١).

فيمكن حمل الموثقة الأولى على الاستحباب خصوصاً بقريئة عطف الكلب على الخمر والحكم بوجوب غسل الاناء منه سبع مرّات مع أنّه لم يقل به أحد في الكلب. وربّما يقال: إنّ رواية السبع مختصة بشرب النبيذ فيه وهو شراب متخذ من الزبيب او التمر كما صرّحت به الرواية ورواية الثلاث مختصة بالخمر ماعدا النبيذ ولكن هذا التفصيل لم يقل به أحد اذ كلّ من قال بوجوب السبع قاله به في جميع أقسام الخمر ومن قال بوجوب الثلاث قاله به في جميع أقسامها.

وكذا قيل بوجوب غسل الاناء سبعاً لموت الجرذ فيه وهو الفأرة الكبيرة الموجودة في الصحراء غالباً ومستند هذا القول موثقة عمّار عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اغسل الاناء الذي تصيب فيه الجرذ ميتاً سبع مرّات الحديث (٢)

ولكن من لم يعمل برواية عمّار ويقول: أنّه فطحي لا يعتمد على رواياته—قال بوجوب الثلاث في موته استناداً الى الروايات التي سنذكرها في مطلق النجاسات الملاقيه للاناء ونحن نقول باعتبار روايات عمّار لأنّه وان كان فطحياً إلا أنّ رواياته موثوق بها لا يبعد القول بوجوب السبع لموت الجرذ.

### (المبحث الثالث في كيفية غسل مطلق الاناء)

وكيفيته في غير ولوغ الكلب والخنزير وشرب الخمر فيه وموت الجرذ ثلاث مرّات ومستند ذلك موثقة عمّار عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الكوز والاناء يكون قدراً كيف يغسل؟ وكم مرّة يغسل؟ قال: يغسل ثلاث مرّات يصبّ فيه الماء فيحرّك فيه ثم يفرغ منه ثم يصبّ فيه ماء آخر فيحرّك فيه ثم يفرغ ذلك ثم يصبّ فيه ماء آخر فيحرّك فيه ثم يفرغ منه وقد طهر (٣).

وهذه الرواية يستدلّ بها لكلّ نجاسة تصيب الاناء إلا أن يقوم دليل آخر يخرجها عن هذه الكليّة كشراب الخمر بناء على ترجيح رواية السبع وكموت الجرذ—بناء على العمل برواية عمّار المتقدمة—كما قوينا ذلك—لأنّنا نعمل بروايات عمّار خصوصاً اذا لم يكن لها

(١)(٢) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب النجاسات الحديث ٩ والباب ١٩ الحديث ١

(٣) جامع الأحاديث الباب ١٩ من أبواب النجاسات الحديث ١



معارض كما هنا اى فى موت الجرذ حيث أنه لامعارض لها الآ هذه الرواية الدالة باطلاقها على وجوب ثلاث غسلات لكل نجاسة ولا بد من تقييد اطلاقها بتلك الرواية الواردة فى موت الجرذ الدالة على وجوب السبع لموته.

قدم تبويض ما أثبتناه فى المسودة من مباحث الطهارة من تقريرات أبحاث سيدنا الاستاذ العلامة الحجة الآية الحاج السيد محمدرضا الموسوى الكليايگانى مدظله العالى فى ليلة العشرين من صفر المظفر ليلة الأربعاء من شهادة سيد شباب أهل الجنة أبي عبد الله الحسين صلوات الله عليه من سنة ١٤٠٢ من الهجرة النبوية على مهاجرها الف ألف صلوة وسلام وتحية، ولعلّى زدت على مطالب الاستاذ دام ظله او نقصت عنها سهواً وغفلة وقد بعد العهد وطال الزمان والانسان لا يخلو عن الغفلة والنسيان وأستغفر الله من الزيادة والنقصان والحمد لله رب العالمين. وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وقد كان تصحيح الكتاب باشراف من الاستاذ دام ظله وقرائتى عليه وقد بذل الأخ العزيز الفاضل الاديب الحاج الشيخ محمد كاظم الخوانسارى دام تأييده جهداً مشكوراً فى طبع الكتاب و اخراجه والله و الى التوفيق.

المؤلف محمد هادى المقدس النجفى

قم المقدسة ١ ربيع الثانى ١٤٠٢

## فهرس كتاب الطهارة

الصفحة

الموضوع

٥

مقدمة كتاب الطهارة

٦

المبحث الأول في المياه وأقسامها وأحكامها

٩

المبحث في الماء القليل

٢١

المبحث في ماء الكرّ

٢٤

المبحث في ماء المطر

٢٧

المبحث في ماء البئر

٢٧

المبحث الثاني في أحكام المياه

٤٠

المبحث في الماء المستعمل في رفع الخبث

٤٦

فصل في الماء المستعمل في الوضوء أو الغسل

٥٣

المبحث في الماء الجاري

٥٤

المبحث الثاني في الأسئار

٥٨

المبحث الثالث في الطهارة المائية

٦٦

فصل في أحكام الخلوة وهي أمور

٧٣

المبحث الرابع في الوضوء وواجباته

٨٥

فرع يجوز المسح مقبلاً ومدبراً

## ١٠٠ المبحث الخامس في الأغسال الواجبة وفيه فصول

- ١٠٠ الفصل الأول في غسل الجنابة  
 ١٠٥ فرعان متعلقان بأنواع المجامعة  
 ١١٣ الفصل الثاني في واجبات الغسل  
 ١٢٦ من واجبات الغسل تطهير البدن  
 ١٢٩ فصل في الغسل الارتماسي  
 ١٣٢ مسائل، الأولى في حكم البلل الخارج بعد الغسل  
 ١٣٥ فرع: فيما إذا رأى بللاً بعد الغسل وأقسام ذلك  
 ١٣٦ المسألة الثانية: إذا أحدث في أثناء الغسل  
 ١٣٨ المسألة الثالثة: وجوب المباشرة في الغسل

## ١٣٩ المبحث السادس في الحيض

- مسائل: الأولى: ذات العادة الوقتية والعديدية تترك الصلاة  
 ١٤٨ والصوم بمجرد رؤية الدم  
 ١٥٠ المسألة الثانية: ما إذا رأت المرأة الدم مطلقاً  
 ١٥٤ المسألة الثالثة: ما إذا تجاوز دمها عن العشرة  
 فرعان يتعلقان بما إذا تجاوز الدم عن العشرة واستمر إلى شهر أو  
 ١٥٨ شهرين أو سنة أو سنتين  
 ١٦٠ فصل في أحكام الحائض

## ١٦٧

## المبحث السابع: في الاستحاضة

١٧٨ المبحث الثامن: في دم النفاس

- ١٨١ فرع: لوولدت المرأة توأمين  
١٨١ فرع آخر: اذا تحققت منه الولادة ولم تر الدم حينها

١٨٣ المبحث التاسع في أحكام الأموات

- ١٨٣ من الواجبات توجيه المحتضر الى القبلة  
١٨٨ الكلام في غسل الميت  
١٩٣ يجوز تغسيل الزوج لزوجته وبالعكس  
١٩٦ حكم ما اذا لم يوجد المماثل المسلم للميت  
١٩٩ فرع: اذا لم يوجد المماثل المسلم  
٢٠٠ عدم جواز تغسيل الكافر للمسلم  
٢٠١ فرع آخر: اذا كان الميت، الخنثى المشكل  
٢٠٣ سقوط الغسل عن الشهيد  
٢٠٥ الثالث من واجبات الميت تكفينه اي المسلم  
٢٠٨ عدم جواز تكفين الميت بالحرير  
٢٠٩ شرائط الكفن  
٢١٠ البحث في تحنيط الميت  
٢١٢ البحث في مواضع تحنيط الميت  
٢١٣ البحث في الصلاة على الميت المسلم  
٢١٤ البحث في دفن الميت المسلم  
٢١٦ حرمة نبش قبر الميت  
٢١٨ حرمة لطم الوجوه وشق الجيوب على الميت  
٢١٩ فصل في غسل مس الميت الآدمي  
٢٢١ موارد غسل مس الميت

- ٢٢٢ المبحث العاشر في التيمم
- ٢٢٤ مسوغات التيمم أمور ثلاثة
- ٢٢٦ كيفية الطلب في جواز التيمم
- ٢٢٧ حكم ما اذا ترك الطلب وصلّى بالتيمم
- ٢٢٨ حكم من قوت الصلاة مع الطهارة المائية
- ٢٢٩ حكم من ترك الطلب وتيمم
- ٢٣٠ حكم من طلب الماء ولم يجده وصلّى بالتيمم ثم انكشف أنّ الماء كان موجوداً
- ٢٣١ حكم من نسي الطلب وصلّى بالتيمم
- ٢٣٢ فيما اذا أجنب وكان معه ماء يكفي للوضوء
- ٢٣٣ حكم ما اذا كان عنده ماء وكان بدنه او لباسه نجساً
- ٢٣٤ من أسباب التيمم عدم الوصلة الى الماء
- ٢٣٦ ومن الأسباب الخوف من استعمال الماء
- ٢٤٠ عدم حرمة إجناب نفسه مع فقدان الماء
- ٢٤١ من مسوغات التيمم خوف العطش
- ٢٤٣ تنبيهات حول خوف العطش او مطلق الخوف
- ٢٤٥ المبحث الثاني من مباحث التيمم فيما يتيمم به
- ٢٤٧ لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت إجماعاً
- ٢٥٢ الثالث من مباحث التيمم في بيان واجباته
- ٢٥٤ هل تكفي في التيمم ضربة واحدة او لا بدّ من ضربتين؟
- ٢٥٥ هل يكفي تيمم واحد لغايات متعددة؟
- ٢٥٦ في كيفية التيمم
- ٢٥٧ هل يكفي وضع اليد على الأرض في التيمم أم لا بدّ من الضرب؟
- ٢٥٨ الثالث من واجبات التيمم المباشرة
- ٢٥٩ وجوب الترتيب في التيمم بين الوجه واليدين
- ٢٦٠ كيفية التيمم

## المبحث الحادي عشر في النجاسات وهي عشرة أوائني عشر ٢٦٤

٢٦٥ في نجاسة البول والغائط في كل حيوان له نفس سائلة

٢٦٦ عدم نجاسة بول وعضرة مأكول اللحم

٢٦٧ البحث في بول وعضرة الطيور المحرمة الأكل

٢٦٧ الثالث من النجاسات المني

٢٦٨ الرابع من النجاسات الميتة

٢٧٠ لفت نظر في الأخبار الدالة بظاها على طهارة جلود الميتة

٢٧١ في نجاسة جلود الميتة

٢٧٣ نجاسة ميتة الانسان قبل غسله

٢٧٤ نجاسة الأجزاء المبانة من الحي

٢٧٥ طهارة الأشياء التي استثنيت من الميتة

٢٧٦ طهارة فأرة المسك المبانة من الحي

٢٧٨ مما استثنى عن نجاسة الميتة اللبن

٢٧٩ مالاتحله الحياة من الميتة طاهر

٢٨٠ الخامس من النجاسات الدم من ذي النفس السائلة

٢٨٢ السادس من النجاسات الكلب السابع الخنزير البريان

٢٨٤ الثامن الخمر بأقسامها

٢٨٦ البحث في الروايات الموهمة لطهارة الخمر

٢٨٧ البحث في عصارة العنب

٢٨٨ إذا نش العصير أو غلى حرم

٢٨٩ إذا ذهب ثلثا العصير بالنار صار حلالاً

٢٩٠ التكلم حول العصير الزبيبي

٢٩١ عصير الزبيب هل ينجس بالغليان؟

٢٩٣ بيان حكم التبيذ

٢٩٤	التاسع في نجاسة الفقاع
٢٩٥	العاشر عرق الجنب من الحرام
٢٩٧	بيان الأقوال في عرق الجنب من الحرام
٢٩٨	حكم عرق مطلق الجنب
٢٩٨	الحادي عشر: عرق الإبل الجلالة
٢٩٩	الثاني عشر: الكافر بأقسامه
٣٠١	حكم الكتابي
٣٠٢	هل الكتابي نجس أم لا؟
٣٠٣	ما استدلت به على طهارة أهل الكتاب
٣٠٤	المراد بطعام أهل الكتاب الحبوب
٣٠٥	ما استدلت به على طهارة أهل الكتاب وجوابه
٣٠٧	حكم منكر الضروري
٣٠٩-٣٠٨	كفر منكر الضروري كالأجارج والنواصب
٣١١	حكم الغلاة والمجسمة والمشبهة
٣١٢	حكم المجبرة والمفوضة
٣١٣	حكم المخالفين غير النواصب
٣١٤	استدلال صاحب الحدائق لنجاسة المخالفين وجوابه
٣١٦	فصل في أحكام النجاسات وهي أمور
٣١٧	هل يكون المتنجس منجساً؟
٣١٨	بعض الروايات الدالة بظاها على عدم تنجيس المتنجس
٣٢٠	حرمة تنجيس المساجد
٣٢١	وجوب إزالة النجاسة عن المساجد
٣٢٣	وجوب إزالة النجاسة عن بدن المصلي ولباسه
٣٢٤	فصل في النجاسات المعفوعة عنها في الصلاة
٣٢٦	الدم المعفوعه في الصلاة هودم القروح والجروح والدم أقل من الدرهم

- ٣٣٠ أدماء الثلاثة غير معفو عنها في الصلاة  
 ٣٣١ الصلاة في دم نجس العين باطلة مطلقاً  
 ٣٣٢ من النجاسات المعفو عنها نجاسة ثوب المريية  
 ٣٣٣ وهل يكون بدن المريية بمنزلة ثوبها؟  
 ٣٣٤ وجوب الغسل من البول مرتين  
 ٣٣٦ كفاية غسل البول بالماء الجاري وماء الحمام مرة  
 ٣٣٧ هل يكفي غسل المنتجس بالبول مرة؟  
 ٣٣٩ فيما اذا صلّى في النجس جاهلاً بالحكم أو الموضوع  
 ٣٤٦ فيما اذا صلّى ثم رأى الدم في ثوبه

٣٤٧

## المبحث الثاني عشر في المطهرات أولها الماء

- ٣٤٨ من المطهرات الشمس  
 ٣٥٠ من المطهرات النار  
 ٣٥٣ الرابع من المطهرات الاسلام  
 ٣٥٥ هل تقبل توبة المرتد الفطري؟  
 ٣٥٦ الخامس زوال عين النجس عن ظاهراحيوان وباطن الانسان  
 ٣٥٨ السادس من المطهرات غيبة المسلم  
 ٣٥٩ السابع الأرض  
 ٣٦١ الثامن ماء الغيث

٣٦٥

## المبحث الثالث عشر في أحكام آنية الذهب والفضة

- ٣٦٦ حرمة الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة  
 ٣٦٩ حكم الاناء المفضض والأكل والشرب منه



المبحث الرابع عشر في أحكام اللحوم والشحوم والجلود  
المشكوكه التذكية

٣٧٠

٣٧١

اعتبار العلم في الصيد بان سلاحه قد قتله

٣٧٢

طهارة الجلد المأخوذ من يد المسلم

٣٧٣

طهارة الجلد المأخوذ من سوق المسلمين

٣٧٤

المبحث الخامس عشر في كيفية غسل الأواني

٣٧٥

كيفية غسل الاناء الذي ولغ فيه الكلب

٣٧٩

في حكم الاناء الذي شرب منه الخنزير

٣٨٠

كيفية غسل مطلق الاناء

٣٨١

خاتمة كتاب الطهارة والحمد لله

## ترجمة مؤلف هذا الكتاب

هو محمد هادي المقدس النجفي ابن المرحوم المغفور له الحاج الشيخ علي المقدس الرشتي مولداً والنجفي مسكناً ومدفنأً أعلى الله مقامه، ولد المؤلف في العشر الأخير من شهر ربيع الثاني من سنة ألف وثلثمائة وأربع وأربعين هجرية في النجف الأشرف على مشرفها ألف ألف صلاة وسلام وتحية، وتلمذ بعض السطوح على جماعة من أفاضل ذلك العهد الى أن بلغ الى الروضة البهية وقوانين الأصول، ثم، انتقل في سنة ألف وثلاثمائة وثمانية وستين الى ايران فقطن في بلدة قم المحمية من طوارق الحدثان حرم أهل البيت وعش آل محمد عليهم السلام فأخذ العلم من أفاضلها الى أن فرغ من السطوح ثم حضر الخارج من السطوح فحضر دروس سيدنا الأعظم آية الله الحاج السيد حسين الطباطبائي البروجردي قدس سره و دروس سيدنا الأستاذ آية الله الحاج السيد محمدرضا الموسوي الكليايگاني دام ظله وغيرهما من الأعاضم الى أن بلغ بحمد الله الى مرتبة الاجتهاد.

## مؤلفات المؤلف

- ١- كتاب الطهارة وهو هذا الكتاب الذي بين يديك وهو من تقارير بحث آية الله الكليايگاني وهو حاو على معظم بحوث كتاب الطهارة على نحو الايجاز وهو يحتوي على خمسة عشر بحثاً من بحوث كتاب الطهارة فلا حظ.
- ٢- ايضاً كتاب الطهارة تقارير أبحاث سيدنا الاستاذ آية الله البروجردي الآ أنه غير تام فإنه قد قرّر قليلا من بحوث الطهارة ثم فاجأه الأجل فانتقل الى جوار رضوان الله، وذلك في سنة ألف وثلاثمائة وثمانين من الهجرة، فابتلينا بعد ارتحاله المولم بمصائب لا تحصي ودامت بل اشتدت الى زماننا هذا ولعل الله يفرج عنا وعن جميع المؤمنين بكشف هذه المصائب بيد الحجة ابن الحسن عليهما السلام.

٤٣: مرقاة الكمال في مجلدين ضخمين يحتويان على ٦٠ موضوعاً من الموضوعات الهامة الإسلامية مفيدة للخطباء والوعاظ الكرام جداً، وقد انقطع المجلد الأول في أربعين باباً و ٧٠٠ صفحة، لاحظ فهرس الكتاب وهو من صفحة ١٢ الى ١٦.

٥ الى ٩: خودسازى انسان وهو في خمسة مجلدات وهذا الكتاب بالفارسية ترجمنا الآيات والروايات الموجودة في كتاب مرقاة الكمال بكيفية خاصة حيث أوضحناها بأكثر مما في مرقاة الكمال وقد بينا في الكتابين- أعنى مرقاة الكمال وخود سازى في كل باب، المفاصد الموجودة في اجتماعنا هذا.

١٠: كتاب الحج من تقريرات بحوث سيدنا الأستاذ آية الله الكليبايگاني وقد جمعنا فيه جميع واجبات الحج والعمرة وواجبات الاحرام ومحرمات وقد فاتنا ذكر مقدمات الحج والعمرة.

١١: كتاب البيع من تقريرات بحث آية الله المذكور إلا أنه حفظه الله لم يذكر من هذا المبحث الا قليلاً من كثير فترك هذا المبحث وشرع في كتاب القضاء.

١٢: كتاب القضاء من تقريرات بحث آية الله الكليبايگاني ايضاً.

١٣: كتاب الشهادات من تقريرات بحثه دام ظله ايضاً.

١٤: كتاب الحدود وقد ذكر مدظله مبحث حد الزنا وحد اللواط ثم فاجأه المرض ونسأل الله تعالى أن يعافيه عافية كاملة حتى يمكنه أن يتم هذا المبحث الجليل بل يطيل عمره الى ظهور مولانا الحجة عجل الله تعالى فرجه بجاه محمد وآله.

١٥: منية الأحياب وهو أول مؤلفات المؤلف وقد اشتمل الكتاب المذكور على ثلاثة وثمانين باباً واقتصرنا في هذا الكتاب على ذكر الروايات فقط بخلاف مرقاة الكمال فانه قد صدرنا أكثر أبوابه بذكر آية او آيتين أو أكثر ثم عقبناها بتفسيرها، وكذا الروايات قد عقبناها بتوضيحها وتشرحها وبيان لغاتها المشككة فنية الأحياب كالمختصر لمرقاة الكمال إلا أنه حاو على بعض الأبواب الذي خلى منه مرقاة الكمال.

١٦: كتاب أحسن الحكايات وهو حاو على مائة وأربع عشر حكاية على عدد السور المباركة القرآنية، وقد جمعنا هذا الكتاب من خمسة وعشرين كتاباً تقريباً من كتب العامة والخاصة وجمعنا فيه من الروايات والحكايات اللطيفة الطريقة العجيبة التي قل من سمعها،

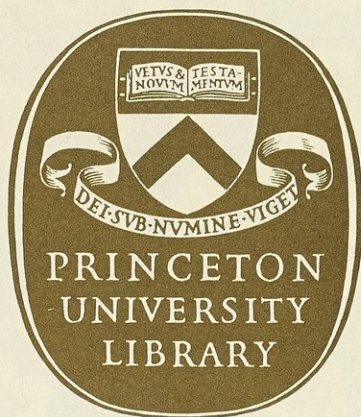
وقد بينا اللغات المشككة فيها تحت الصفحة اوبعد الفراغ من الحكاية.  
 ١٧ و١٨: بهترین داستاناها في مجلدين وهو بالفارسية وترجمة لكتاب أحسن الحكايات،  
 الى غير ذلك من مؤلفاته في الفقه والأصول التي لم تخرج الى البياض، والحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله الطاهرين الغرالميامين

٢٥ ذى القعدة الحرام يوم دحوالأرض من سنة ١٤٠٧ هجرية

المؤلف: محمد هادي المقدس النجفي







PRINCETON  
UNIVERSITY  
LIBRARY

Princeton University Library



32101 059054237



کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

کتابخانه مرکزی و اسناد و کتابخانه ملی

کتابخانه مرکزی و اسناد و کتابخانه ملی